دولة ليبيا
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزاوية
إدارة الدراسات العليا والتدريب
كلية الاقتصاد- الزاوية
قسم المحاسبة

دراسة بعنوان:

أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلّ استخدام تكنولوجيا المعلومات
دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي

Study Entitled:
The Impact of Implementing the Internal Control System Based On the (COSO) Framework On the Quality of Financial Reporting in Light of Information Technology Usage
An Applied Study On the Libyan Banking Sector

إعداد الباحثة: نسرين مفتاح مولود الواعر
ماجستير محاسبة- كلية التجارة- جامعة المنصورة - 2016
المسجلة تحت رقم قيد (6213028034)

إشراف: أ.د عبد المجيد الطيب شعبان
أستاذ المحاسبة بالقسم وعميد الكلية

قُدِّمت هذه الدراسة استكمالًا لمتطلبات الحصول على الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) في المحاسبة بتاريخ 11 /صفّر/1446هـ الموافق 2026/7/25م.

قرار لجنة البحث للإجازة العالمية ( ) الدقيقة (/)

عملاً بقرار السيد: رئيس الجامعة رق(767)م لسنة(2026)ـة الصادر بتاريخ 8- 7- 2026 م
قامت اللجنة المشكلة بمناقشة الرسالة المقدمة من الباحثة:نسرين مفتاح مولود الواعر لنيل درجة الإجازة الدقيقة "الدكتوراه" في (المحاسبة).
عنوانها:(أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات "دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي")

وتتكون اللجنة من الأساتذة :

1.أ.د.عبد المجيد الطيب شعبان	مشرفاً ومقرراً	جامعة الزاوية.
2 .د.يوسف شعبان المبروك	عضواً	جامعة الزاوية.
3 .د.خليفة ابراهيم ميلاد	عضواً	جامعة الزاوية
4 .أ.د.محمد شعبان أبو عين	عضواً	جامعة طرابلس
5.أ.د. عيسى عبد الله الغنودي	عضواً	الاكاديمية-الساحل الغربي

وبعد مناقشة الأطروحة على تمام الساعة (العاشرة صباحاً) من يوم السبت الموافق 2026/7/25م بقاعة المناقشات بكلية الاقتصاد – جامعة الزاوية ، وتقويم مستواها العلمي والمنهج الذي اتبعته الباحثة والمصادر والمراجع التي استخدمتها في دراستها قررت اللجنة ما يلي :-

القـــرار

بعد إتمام الباحثة:نسرين مفتاح مولود الواعر ، لمتطلبات الدراسات العليا وامتحاناتها وبمناقشة الأطروحة وتقويمها تقرر: (يتم التعليم بأحد المستطيلات فقط لتحديد نوع القرار)

1.إجازتها بدون تعديلات ☑
2.إجازتها بتعديلات ☐ ويمنح الطالب فرصة للأخذ بالملاحظات خلال.....أشهر من تاريخ المناقشة)
3.عدم إجازتها ☐ ويمنح الطالب فرصة أخرى للمناقشة خلال.....أشهر)

أسماء أعضاء اللجنة :	التوقيع بتاريخ المناقشة	التوقيع بعد الأخذ بالملاحظات - التاريخ
1.أ.د.عبدالمجيد الطيب شعبان	التوقيع /...../.....	التوقيع /...../.....
2.د.يوسف شعبان المبروك	التوقيع /...../.....	التوقيع /...../.....
3.د. خليفة ابراهيم ميلاد	التوقيع /...../.....	التوقيع /...../.....
4.أ .د. محمد شعبان أبوعين	التوقيع /...../.....	التوقيع /...../.....
5 أ.د . عيسى عبد الله الغنودي	التوقيع /...../.....	التوقيع /...../.....

منسق التخصص
د. خليفة ابراهيم ميلاد
التوقيع:.....

مدير مكتب الدراسات العليا بالكلية
أ.د. الصديق خليفة الكيلاني
التوقيع:.....

مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب
د.حمزة الهادي كشلاف
التوقيع:.....

صورة..
/ إدارة الدراسات العليا والتدريب.
/ منسق التخصص / الملف الشخصي للطالب.
zainab. 7/2026

تم المسح الضوئي بـ CamScanner

الآية القرآنية

قال الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَقِيبًا﴾

صدق الله العظيم

سورة الأحزاب الآية: (52)

الإهــداء

إلى مَنْ كَلَّلَهُ اللهُ بِالهَيبَةِ والوَقارِ، وأَحْمِلُ اسْمَهُ بِكُلِّ افْتِخارٍ، يا مَنْ زَرَّعَ في نَفْسِي حُبَّ الطُّمُوحِ وَالإصْرَارِ، يا مَنْ كانَ دُعاؤُكَ الصَّادِقُ زَادِي في طَرِيقِ العِلْمِ، أَدْعُوا اللهَ أَنْ يَمُدَّ في عُمْرِكَ؛ لِتَرَى ثِمَارًا قَدْ حَانَ قِطَافُها بَعْدَ طُولِ انْتِظارٍ... **أَبِي العَزِيز.**

إلى مَنْ كانَتْ وَلا تَزَالُ سِرَّ وُجودِي وَنَبْضَ حَياتِي، صَاحِبَةَ القَلْبِ الكَبِيرِ الذِّي لا يَعْرِفُ الكَلَّلِ، وَيَنْبُوعِ الحَنانِ الَّذي لا يَنْضُبُ، وَعُنْوانِ العَطاءِ بِلا حُدودٍ، إلى مَنْ مَنَحَتْنِي مِنْ صَبْرِها وَدَعَوَاتِها جَنَاحَيْنِ أُحَلِّقُ بِهُمَا نَحْوَ النجاحِ... **أُمِّي الحَبِيبَة.**

إلى مَنْ كَانُوا عَوْنِي وَسَنَدِي في مَسِيرَتِي، وَرِفاقَ دَرْبِي، الذِّينَ شارَكُونِي الأَفْراحَ وَتَجَّاوَزْتُ بِوُجودِهِمِ المِّحَنَ؛ فَكُنْتُمْ مَصْدَرَ قُوَّتِي وَمَحَبَّتِي لَكُمْ لا تَنْتَهِي... **إِخْوَتِي وَأَخَواتِي الأَعِزَّاء.**

إلى مَنْ كَان مَصْدَرَ ابْتِسَامَتِي وبَهْجَتِي، إلى مَنْ جَمَعَنِي بِهِ القَدر فكَّان سَنَّدِي في ضَعْفِي، وَقُوَتِي في عَزِيمَتِي، وَدَعَمُهُ الدائم دافعًا لإِنْجَّازَاتِي، وَكانَ حُضُورُهُ ضِياءَ أيامي، وسيبقي مُسْتَقْبَلِي الأَبْهَى... **زَوْجِي الحَبِيب.**

إلى النِّجْمِ الذِّي يَتَلَأْلأُ في دُرُوبِ حَياتِي، نور قَلْبِي وَفَرْحَةِ أَيّامِي؛ أُهْدِيكَ أُطْرُوحَتِي بِكُلِّ حُبٍّ وَاعتِزَازٍ، امْتِنانًا لِكُلِّ لَحْظَةٍ تَواجَدْتَ فيها إلى جَانِبِي، لِتَفْخَرَ بِي يَوْمًا كَمَا أَفْخَرُ بِكَ دَائِمًا.. **ابْنِي الغالِي.**

إلى من بفضلِ علمهم الراسِّخ وخبرتهم الأكاديمية اتضَّحت لنا دروب المعرفة، وأسهم توجِّيهَهُم العلمي الرَّصين وإرشادِّهم المُستمر في ترسيخ أسس البحث العلمي السليم، وكان عطاؤهم العلمي نبراسًا لمسيرتنا الأكاديمية، ودافعًا للارتقاء بالفكر والممارسة العلمية... **أساتذتي الأجلاء بقسم المحاسبة.**

إلى كُلِّ مَنْ ساهَمَ في إِكْمالِ أُطْروحَتِي، مَن دَعَمَنِي وَنَصَحَنِي، وَوَقَفَ إلى جَانِبِي، أُهْدِيكُم هَذَا الإِنْجازَ عِرْفَانًا بِكُمْ وَتَقديرًا لِدَعْمِكُمْ الدَائِمِ.

البــاحــثــة

الشكر والتقدير

الحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تتنزل الخيرات والبركات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أحمد الله على عظيم فضله وتوفيقه الذي يسّر لي إتمام هذه الأطروحة.

ويشرّفني بعد أن مَنَّ الله عليَّ بإتمام هذا الجهد العلمي، أن أتقدم بأسمى آيات الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي القدير ومشرفي الفاضل **أ. د. عبد المجيد الطيب شعبان**، أستاذ المحاسبة وعميد كلية الاقتصاد بجامعة الزاوية، تقديرًا لإشرافه العلمي المتميز، ودعمه المتواصل، وتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيّمة التي كان لها بالغ الأثر في إنجاز هذه الأطروحة وصقلها علميًا ومنهجيًا، كما أُقدِّر له سعة علمه ورحابة صدره ووقته الثمين الذي خصصه لمتابعة مراحل إعدادها، العمل، وتعجز الكلمات عن الوفاء بحقه، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك له في علمه وعمله وصحته وعمره، ويديم عليه نعمة العطاء والتميز، وينفع بعلمه طلابه والباحثين.

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير إلى **أ.د. عيسى عبد الله الغنودي**، أستاذ المحاسبة ومسجل الدراسات العليا بالأكاديمية الليبية - فرع الساحل الغربي، وعضو لجنة المناقشة ممتحنًا خارجيًا، لتفضله الكريم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وما أولاه لها من اهتمام علمي، وما بذَّلهُ من جهد في قراءتها ومراجعتها، وما قدّمه من ملاحظات علمية قيّمة وتوجيهات أكاديمية رصينة أسهمت في إثراء الدراسة وتعزيز قيمتها العلمية، كما أعتز بما قدّمه من دعم علمي خلال مرحلة الدراسة، وبحضوره ومشاركته في هذا الاستحقاق العلمي، سألةً الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك له في علمه وعمله، ويديم عليه الصحة والعافية، وينفع بعلمه طلابه والباحثين.

كما يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى **أ.د. محمد شعبان أبو عين**، أستاذ المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة طرابلس، وعضو بلجنة المناقشة ممتحنًا خارجيًا، لتفضله الكريم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وما خصّها به من عناية علمية وقراءة متأنية، وما أبدّاه من ملاحظات قيّمة وآراء علمية سديدة أسهمت في إثراء الدراسة وتعزيز جوانبها العلمية والمنهجية، فله مني خالص الشكر والتقدير على جهوده ووقته الثمين، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يبارك له في علمه وعمله، وأن يديم عليه الصحة والعطاء العلمي.

كما أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير إلى **أ.د. خليفة إبراهيم ميلاد** أستاذ المحاسبة ومنسق الدراسات العليا بقسم المحاسبة، وعضو لجنة المناقشة ممتحنًا داخليًا، لتفضله الكريم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وما بذَّله من جهد علمي في قراءتها ومراجعتها، وما قدَّمه من ملاحظات وتوجيهات أكاديمية رصينة أسهمت في إثراء الدراسة والارتقاء بمستواها العلمي والمنهجي، فله مني عظيم الامتنان والتقدير، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء، ويوفقه لمزيد من العطاء العلمي.

كما أتوجه بوافر الشكر وخالص التقدير إلى **أ.د. يوسف شعبان المبروك**، أستاذ المحاسبة وعضو لجنة المناقشة ممتحنًا داخليًا، لتفضله الكريم بقبول مناقشة هذه الأطروحة، وما أبداه من اهتمام علمي ومتابعة دقيقة، وما قدّمه من ملاحظات قيّمة وتوجيهات بنّاءة أسهمت في تطوير الدراسة وتعزيز جوانبها العلمية والمنهجية، فله مني خالص الشكر وعظيم الامتنان على جهوده المخلصة، وأسأل الله تعالى أن يبارك له في علمه وعمله، ويوفقه لمزيد من العطاء والتميز العلمي.

كما أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى **أ.د. فاطمة الطيب قزيمة**، أستاذ اللغة العربية بكلية الأداب - جامعة الزاوية، ومنسق الدراسات العليا بالقسم، تقديرًا لجهودها المُثَّميزة في المراجعة اللغوية لهذه الأطروحة، وما قدَّمته من ملاحظات وتوجّيهات قيّمة أسهمت في تعزيز سلامة اللغة وجودة الصياغة الأكاديمية، وإخراج العمل بصورة أكثر دقَّة ورصَّانة، فلها مني خالص الشكر والتقدير، وأسأل الله تعالى أن يجزيها عني خير الجزاء، ويبارك في علمها وعملها.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى **أساتذة قسم المحاسبة ببرنامج دكتوراه المحاسبة**، لما قدموه من علم وتوجيهات أسهمت في إثراء مسيرتنا الأكاديمية ودعم مسارنا البحثي خلال سنوات الدراسة.

ولا يفوتني أن أعبر عن عظيم الامتنان والتقدير إلى **رئاسة الجامعة، وإدارة الدراسات العليا بالجامعة، وإدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس، ومدير مكتب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد، ومنسق الدراسات العليا بقسم المحاسبة**، لما وفروه من دعم وتسهيلات أسهمت في إنجاز هذه الأطروحة وإتمام متطلباتها العلمية.

كما أتوجه بخالص الشكر إلى **المسؤولين والموظفين في مصرف ليبيا المركزي، والمصارف التجارية الليبية وفروعها**، لما أبدوه من تعاون في توفير البيانات اللازمة، وتسهيل إجراء المقابلات الشخصية، والمساهمة في تنظيم عملية توزيع الاستبانات، وتسهيل إجراءات إنجاز الجانب التطبيقي للدراسة على النحو المطلوب.

وفي الختام؛ فإن كان في هذا العمل من صوابٍ وتوفيق، فمن فضل الله تعالى وتيسيره، وإن كان فيه من نقصٍ أو تقصير، فذلك من طبيعة الاجتهاد البشري، وحسبي أنني بذلت جهدي واجتهدت قدر استطاعتي، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا العمل، وأن يعلِّمنا ما ينفعنا، ويزيدنا علمًا ومعرفة، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، نافعًا للعلم والباحثين، وآخر دعوانا أنَّ الحمد لله رب العالمين.

البـاحـثـة

مستخلص الدراسة:
هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق القطاع المصرفي الليبي لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظل التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، والمتمثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، وقياس أثر تطبيق هذه الأبعاد على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، من خلال أبعادها المتمثلة في الدقَّة، والموثوقية، والملاءمة، والقابلية للمقارنة، وقابلية الفهم.
وانطلَقت مشكلة الدراسة من التغيُّرات المتسارعة التي يشهدها القطاع المصرفي الليبي نتيجة التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاعتماد المتزايد على النظم الالكترونية، وما يترتب على ذلك من تحدِّيات تتعلق بفعّالية نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، الأمر الذي استدعَى تقييم واقع تطبيق إطار (COSO) وقياس أثره في تحسين جودة التقارير المالية.
اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توظيف الأسلوبين الكمِّي والنوعِّي، وتُمثِّل مجتمع الدراسة في جميع المصارف التجارية الليبية، وقد تم اختيار عيِّنة عشوائية طبقية مُكوِّنة من (332) مفردة من العاملين في الإدارات ذات العلاقة بالرقابة الداخلية، وإعداد التقارير المالية، مثل المراجعة الداخلية، والمحاسبة والمالية، وإدارة المخاطر، والامتثال، وتقنية المعلومات؛ ولجمع البيانات وُزعت (400) استبانة، استُرْجِع منها (332) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، إضافةً إلى إجراء (14) مقابلة شخصية مع عدد من مديري ورؤساء الإدارات المُختصَّة لدعم النتائج الكمِّية وتفسيرها.
واستخدمت الدراسة استبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي، كما وظفت مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، شملت اختبار (T) لعينة واحدة، وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لقياس أثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.
وأظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في القطاع المصرفي الليبي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تبيَّن وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية في ظلّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مع تفاوت في قوة تأثيرها، فقد تفُوق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة في قوة التأثير، يليه بُعد الأنشطة الرقابية، ثمَّ بُعد المعلومات والاتِّصال، ثُمَّ بُعد بيئة الرقابة، في حين لم يُظهر بُعد تقييم المخاطر أثرًا معنويًا مستقلًا عند اختباره بصورة منفردة.
كما أكَّدت نتائج الانحدار الخطي المُتعدِّد وجود أثر إيجابي معنوي لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) مُجتمِّعة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغ معامل التحديد (R^2) نسبة (43.9%)، مما يدُّل على قُدرة هذه الأبعاد على تفسير جُزءٍ مُهم من التغيُّر في جودة التقارير المالية، وأشارت النتائج كذلك إلى أنَّ مستوى جودة التقارير المالية في المصارف محلّ الدراسة جاءت بمستوى جيِّد، مع استمرار بعض التحدِّيات المرتبطة بتكامل الأنظمة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية التقنية، ورفع كفاءة الكوادر البشرية.
كما أظهرت نتائج المقابلات الشخصية توافقًا كبيرًا مع النتائج الكمِّية، مؤكدة على وجود تفاوت في مستوى تطبيق نظام الرقابة الداخلية بين المصارف، إلى جانب تحدِّيات تتعلَّق بتكامل نُظُم المعلومات، وضعف التنسيق بين الإدارات المالية وتقنية المعلومات.
وخلصت الدراسة إلى أنَّ تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُسهم بصورة فاعلة في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، بخاصة في ظلّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وفي ضوء ذلك أوصَت الدراسة بضرورة تطوير آليات تقييم المخاطر، وتعزيز بيئة الرقابة، وتطوير نظم المعلومات والاتصال، وتحديث الأنشطة الرقابية، والارتقاء بفعالية أنشطة المتابعة والمراقبة، إلى جانب دعم التطبيق المتكامل لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، والاستثمار في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتنمية القدرات المهنية للعاملين، بما يُسهم في تعزيز جودة التقارير المالية ورفع كفاءة الأداء المؤسسي في القطاع المصرفي الليبي.

الكلمات المفتاحية:
نظام الرقابة الداخلية، إطار(COSO)، جودة التقارير المالية، تكنولوجيا المعلومات، القطاع المصرفي الليبي.

Study Abstract:

The study aimed to identify the level of implementation of the internal control system dimensions according to the COSO framework in the Libyan banking sector, represented by the control environment, risk assessment, control activities, information and communication, and monitoring activities, and to measure their impact on the quality of financial reporting in light of the use of information technology, through the dimensions of financial reporting quality represented by accuracy and reliability, transparency, and relevance. The research problem stemmed from the rapid changes witnessed in the Libyan banking sector as a result of the expansion in the use of information technology and the increasing reliance on electronic systems, and the resulting challenges related to the effectiveness of the internal control system and the quality of financial reporting. This necessitated assessing the current state of COSO framework implementation and measuring its impact on improving financial reporting quality.

The study adopted the descriptive-analytical approach, using both quantitative and qualitative methods. The study population consisted of all Libyan commercial banks, while the sample comprised (332) respondents selected using a stratified random sampling method. The sample included employees in departments related to internal control, financial reporting, internal audit, accounting and finance, risk management, compliance, and information technology. For data collection, (400) questionnaires were distributed, of which (332) valid questionnaires were retrieved for statistical analysis, in addition to conducting (14) personal interviews with a number of managers and heads of relevant departments to support and interpret the quantitative results.

The study used a questionnaire based on a five-point Likert scale, and employed a set of descriptive and inferential statistical methods, including the one-sample t-test, simple linear regression, and multiple regression analysis, to measure the impact of the internal control system dimensions according to the COSO framework on the quality of financial reporting in light of the use of information technology.

The results showed a high level of implementation of the internal control system dimensions according to the COSO framework in the Libyan banking sector. They also indicated a statistically significant positive impact of the system's dimensions on improving the quality of financial reporting, with variation in the strength of their influence. The monitoring and follow-up activities dimension ranked first in terms of impact strength, followed by control activities, then information and communication, and then the control environment, while the risk assessment dimension did not show an independent significant effect when tested separately. The results of the multiple linear regression analysis also confirmed a significant positive effect of the internal control system dimensions collectively on the quality of financial reporting, with the coefficient of determination (R^2) reaching 43.9%, indicating the ability of these dimensions to explain a considerable proportion of the variation in financial reporting quality. The results also indicated that the level of financial reporting quality in the studied banks was high, despite some challenges related to the integration of electronic systems, the development of technological infrastructure, and the enhancement of human resource efficiency.

The results of the personal interviews were largely consistent with the quantitative findings, confirming variations in the level of internal control system implementation among banks, as well as challenges related to the integration of information systems and weak coordination between financial departments and information technology departments.

The study concluded that the integrated implementation of the internal control system dimensions according to the COSO framework effectively contributes to improving the quality of financial reporting in the Libyan banking sector, particularly in light of the use of information technology. Accordingly, the study recommended the need to develop risk assessment mechanisms, strengthen the control environment, develop information and communication systems, update control activities, and enhance the effectiveness of monitoring and follow-up activities. It also recommended supporting the integrated application of the COSO framework, investing in the development of information technology infrastructure, and enhancing the professional capabilities of employees, in order to improve financial reporting quality and enhance institutional performance efficiency in the Libyan banking sector.

Keywords: Internal control system, COSO framework, financial reporting quality, information technology, Libyan banking sector.

قائمة المحتويات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
الآية القرآنية.	أ
الإهداء.	ب
الشكر والتقدير.	ج
المستخلص باللغة العربية.	هـ
المستخلص باللغة الإنجليزية.	و
قائمة المحتويات.	ز
قائمة الجداول.	ط
قائمة الأشكال.	ك
قائمة الملاحق.	ل
قائمة الاختصارات.	م
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**81-1**
1.1- المقدمة.	6-2
2.1- الدراسات السابقة.	56-6
3.1- التعليق على الدراسات السابقة.	64-56
4.1- مشكلة الدراسة.	70-64
5.1- أهمية الدراسة.	72-70
6.1- أهداف الدراسة.	73-72
7.1- فرضيات الدراسة.	74-73
8.1- منهجية الدراسة.	75-74
9.1- مجتمع وعينة الدراسة.	75
10.1- النظريات المحاسبية الداعمة للدراسة.	76
11.1- حدود الدراسة.	77
12.1- أنموذج الدراسة.	79-77
13.1- مصطلحات الدراسة.	80-79
14.1- تقسيمات الدراسة.	81-80
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)	**134-83**
1.2- تمهيد.	83
2.2- طبيعة ومفهوم نظام الرقابة الداخلية.	88-83
3.2- أهداف الرقابة الداخلية.	89-88
4.2- أهمية الرقابة الداخلية.	92-90
5.2- أنواع الرقابة الداخلية.	94 -92
6.2- خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعّال.	95-94
7.2- المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.	97-96
8.2- التحدّيات التي تُواجّه تطبيق نظام الرقابة الداخلية.	99-97
9.2- نشأة وتطور نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO).	102 -99
10.2- مفهوم نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO).	103 -102
11.2- أهداف نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO).	104-103
12.2- الضوابط الرقابية وفق الإطار المتكامل (COSO).	105 -104
13.2- أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO).	116 -105
14.2- إصدارات لجنة (COSO).	125 -117
15.2- أوجه الاختلاف بين النسخة الأصلية للإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) الصادرة في عام 1992م والنسخة المحدثة لعام 2013م.	127-125
16.2- الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي.	132-127
17.2- خلاصة الفصل الثاني.	134-133

الفصل الثالث: جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات	**196-135**
1.3- تمهيد.	136
2.3- مفهوم التقارير المالية.	138 -136
3.3- أهداف التقارير المالية.	140-138
4.3- أنواع التقارير المالية.	144-140
5.3- مستخدمو التقارير المالية.	146-144
6.3- مفهوم جودة التقارير المالية.	150-146
7.3- أهمية جودة التقارير المالية.	152-151
8.3- أنواع جودة التقارير المالية.	152
9.3- معايير جودة التقارير المالية.	154-153
10.3- محددّات جودة التقارير المالية.	160-154
11.3- خصائص جودة التقارير المالية.	166-160
12.3- مؤشرات قياس جودة التقارير المالية.	172 -166
13.3- مفهوم تكنولوجيا المعلومات.	175-172
14.3- مكونات تكنولوجيا المعلومات.	176 -175
15.3- خصائص تكنولوجيا المعلومات.	178-176
16.3- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي.	181 -179
17.3- التحديات الرقابية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	184-182
18.3- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية.	194 -184
16.3. خلاصة الفصل الثالث.	196-195
الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية وتحليل نتائج اختبار الفرضيات	**280 -197**
1.4- تمهيد.	198
2.4- نبذة عن القطاع المصرفي الليبي.	203 -199
3.4- منهجية الدراسة.	204
4.4- مجتمع الدراسة.	205-204
5.4- عينة الدراسة.	207 -205
6.4- أدوات جمع البيانات.	211 -207
7.4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.	226 -211
8.4- مقياس ليكرت الخماسي.	227-226
9.4- عرض وتحليل نتائج استجابات أفراد العينة على محاور الدراسة.	241-227
10.4- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.	241
11.4- التحقق من فروض نموذج الانحدار الخطي والمتعدد.	245-242
12.4- اختبار فرضيات الدراسة.	259-245
13.4- عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.	260-259
14.4- مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.	261
15.4- ربط نتائج الاستبانة بنتائج المقابلات الشخصية وفق محاور الدراسة.	268 -262
16.4- ربط نتائج الدراسة بالدراسات السابقة.	279 -268
17.4- خلاصة الفصل الرابع.	280
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	**-281**
1.5- تمهيد.	282
2.5- النتائج النهائية للدراسة.	284 -282
3.5- توصيات الدراسة.	285-284
4.5- البحوث المستقبلية المقترحة.	286-285
قائمة المصادر والمراجع.	304 -287
الملاحق.	406 -305

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
.1	الجدول رقم (1.2): أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO) لعام 2013م ومبادئه.	116
.2	الجدول رقم (2.2): يبين الاختلافات بين الإصدارين للإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO).	126
.3	الجدول رقم (1.4): أقسام الاستبانة وعدد الفقرات لكل قسم.	208
.4	الجدول رقم (2.4): نتائج اختبار (T) لعينتين مستقلتين لقياس الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا.	213
.5	الجدول رقم (3.4): معاملات الارتباط لفقرات الأبعاد مع الدرجة الكلية للبعد ومع الدرجة الكلية للمقياس.	214
.6	الجدول رقم (4.4): علاقة الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس.	216
.7	الجدول رقم (5.4): نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ).	217
.8	الجدول رقم (6.4): نتائج اختبار الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية.	217
.9	الجدول رقم (7.4): توزيع عينة الدراسة وفق نوع المصرف التابع له.	219
.10	الجدول رقم (8.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي.	220
.11	الجدول رقم (9.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للتخصص العلمي.	221
.12	الجدول رقم (10.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للإدارة المصرفية.	222
.13	الجدول رقم (11.4): توزيع عينة الدراسة وفقًا للمسمى الوظيفي.	223
.14	الجدول رقم (12.4): توزيع عينة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي.	225
.15	الجدول رقم (13.4): قيم ومعايير كل وزن من أوزان مقياس ليكرت الخماسي المعتمد من الدراسة.	227
.16	الجدول رقم (14.4): مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي.	227
.17	الجدول رقم (15.4): استجابات أفراد عينة الدراسة على الفقرات المتعلقة بمستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق بعد بيئة الرقابة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	228
.18	الجدول رقم (16.4): استجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق بعد تقييم المخاطر في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	230
.19	الجدول رقم (17.4): استجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق بعد الأنشطة الرقابية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	232
.20	الجدول رقم (18.4): استجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق بعد نظم المعلومات والاتصال في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	235
.21	الجدول رقم (19.4): استجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق بعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	237
.22	الجدول رقم (20.4): استجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستوى جودة التقارير المالية بالقطاع المصرفي الليبي.	239
.23	الجدول رقم (21.4): نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov.	241
.24	الجدول رقم (22.4): نتائج اختبار معامل التضخم.	244
.25	الجدول رقم (23.4): نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بمتطلبات بعد بيئة الرقابة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	246
.26	الجدول رقم (24.4): نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بمتطلبات بعد تقييم المخاطر في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	247
.27	الجدول رقم (25.4): نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بمتطلبات بعد الأنشطة الرقابية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	248
.28	الجدول رقم (26.4): نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بمتطلبات بعد المعلومات والاتصال في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	249

.29	الجدول رقم (27.4): نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بمتطلبات أنشطة المتابعة والمراقبة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	250
.30	الجدول رقم (28.4): نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بمتطلبات تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.	251
.31	الجدول رقم (29.4): نتائج اختبار أثر تطبيق بعد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.	252
.32	الجدول رقم (30.4): نتائج اختبار أثر تطبيق بعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.	253
.33	الجدول رقم (31.4): نتائج اختبار أثر تطبيق الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.	254
.34	الجدول رقم (32.4): نتائج اختبار أثر تطبيق نظم المعلومات والاتصال على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.	255
.35	الجدول رقم (33.4): نتائج اختبار أثر تطبيق بعد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.	257
.36	الجدول رقم (34.4): نتائج اختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.	258

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
.1	الشكل رقم (1.1): أنموذج الدراسة ومتغيراتها.	78
.2	الشكل رقم (1.2): بيئة الرقابة وعلاقتها بالأبعاد الأخرى.	106
.3	الشكل رقم (2.2): هرم الإصدار الأول لـ (COSO1) لعام 1992م.	118
.4	الشكل رقم (3.2): مكعب (COSO2) لعام 2004م.	121
.5	الشكل رقم (4.2): مكعب (COSO-3) الصادر في عام 2013م.	122
.6	الشكل رقم (5.2): نموذج الأعمال الصادر في عام 2014م.	123
.7	الشكل رقم (6.2): إطار (COSO) الصادر في عام 2017م.	124
.8	الشكل رقم (7.2): تحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) الصادر في عام 1992م.	127
.9	الشكل (8.2): نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي.	132
.10	الشكل رقم (1.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لنوع المصارف الليبية.	219
.11	الشكل رقم (2.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي.	220
.12	الشكل رقم (3.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للتخصص العلمي.	222
.13	الشكل رقم (4.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للإدارة المصرفية.	223
.14	الشكل رقم (5.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمسمى الوظيفي.	224
.15	الشكل رقم (6.4): توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي.	225
.16	الشكل رقم (7.4): خطية العلاقة بين المتغيّرات المستقلة والمتغير التابع.	242
.17	الشكل رقم (8.4): مخطط (Q-Q) لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النماذج.	243
.18	الشكل رقم (9.4): اختبار التجانس في التباين باستخدام مخططات البواقي مقابل القيم المتوقعة.	244

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
.1	الملحق رقم (1): نموذج أداة الدراسة قبل وبعد التحكيم (الاستبانة)	306
.2	الملحق رقم (2): قائمة المحكمين لأداة الدراسة.	326
.3	الملحق رقم (3): طلب تحكيم الاستبانة.	327
.4	الملحق رقم (4): مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).	328
.5	الملحق رقم (5): نتائج المقابلات الشخصية.	356
.6	الملحق رقم (6): تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2024م.	365
.7	الملحق رقم (7): دليل الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي.	372
.8	الملحق رقم (8): قانون رقم (20) لسنة 2013 بشأن هيئة الرقابة الإدارية.	380
.9	الملحق رقم (9): قانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.	382
.10	الملحق رقم (10): قانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف	384
.11	الملحق رقم (11) مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية	385
.12	الملحق رقم (12) نموذج استمارة المقابلة الشخصية	391
.13	الملحق رقم (13) تقرير ديوان المحاسبة الليبي لسنة 2022	397
.14	الملحق رقم (14) مراسلة من إدارة الدراسات والتدريب بالجامعة الي مدراء المصارف	405
.15	الملحق رقم (15) نموذج المراجعة اللغوية	406

قائمة الاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة الإنجليزية	المصطلح باللغة العربية
(COSO)	The Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission.	لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي
(ERM)	Enterprise RISK Management.	إدارة مخاطر المؤسسة
(ICSR)	Internal Control Over Sustainability Reporting.	الرقابة الداخلية على تقارير الاستدامة
(AICPA)	American Institute of Certified Public Accountants.	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين المعتمدين
(IFAC)	International Federation of Accountants.	الاتحاد الدولي للمحاسبين
(INCOSAI)	International Congress of Supreme Audit Institutions.	المنظمة الدولية للأجهزة العليا لرقابة الأنتوساي
(CICA)	Canadian Institute of Chartered Accountants.	المعهد الكندي للمحاسبين القانونين
(IIA)	The Institute of Internal Auditors.	معهد المراجعين الداخليين
(SOX)	Sarbanes – Oxley Act.	قانون ساربينز أوكسلي
(AAA)	American Accounting Association.	جمعية المحاسبة الأمريكية
(FEI)	Financial Executives International.	معهد المدراء الماليين
(IMA)	Institute of Management Accountants.	معهد المحاسبين الإداريين
(IASB)	International Accounting Standards Board.	مجلس معايير المحاسبة الدولية
(FASB)	Financial Accounting Standards Board.	مجلس معايير المحاسبة المالية
(NCGA)	National Council On Governmental Accounting.	المجلس القومي الأمريكي للمحاسبة الحكومية
(FAF)	International Review of Financial Analysts Federation.	الاتحاد الدولي للمحللين الماليين
(APB)	Accounting Principles Board.	مجلس المبادئ المحاسبية
(IASC)	International Accounting Standards Committee.	لجنة معايير المحاسبة الدولية
(ACCA)	Association of Certified Cublic Accountant.	جمعية المحاسبين القانونين في المملكة المتحدة
(BCBS)	Basle Committee on Banking Supervision.	لجنة بازل للإشراف المصرفي
(IT)	Information Technology	تكنولوجيا المعلومات
(ERP)	Enterprise Resource Planning	تخطيط موارد المؤسسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1- المقدمة.

2.1- الدراسات السابقة.

3.1- التعليق على الدراسات السابقة.

4.1- مشكلة الدراسة.

5.1- أهمية الدراسة.

6.1- أهداف الدراسة.

7.1- فرضيات الدراسة.

8.1- منهجية الدراسة.

9.1- مجتمع وعينة الدراسة.

10.1- النظريات المحاسبية الداعمة للدراسة.

11.1- حدود الدراسة.

12.1- أنموذج الدراسة.

13.1- مصطلحات الدراسة.

14.1- تقسيمات الدراسة.

1.1- المقدمة:

تُعدُّ التقارير المالية إحدى الركائز الجوهرية التي يستند إليها النظام المالي والمحاسبي في المؤسسات المعاصرة، ولا سيما في القطاع المصرفي، إذ تُشكِّل الوسيلة الرئيسية التي يتمكّن من خلالها مختلف الأطراف ذي العلاقة، من الاطِّلاع على المركز المالي الحقيقي ونتائج الأداء التشغيلي للمؤسسة.

وتكتسب هذه التقارير أهميتها من كونها مرجعًا حيويًا في دعم قرارات مستخدمي المعلومات المالية، سواء أكانوا مستثمرين أم مقرضين أم جهات رقابية وغيرهم من أصحاب المصلحة؛ حيث توفِّر لهم معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساعدهم على اتّخاذ قرارات مبنية على أسس موضوعية.

وتتجسد جودة التقارير المالية في مدى قدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المالية، من خلال تحقيق مجموعة من الخصائص النوعية، أبرزها الدقَّة، والشفافية، والمصداقية، والموضوعية، إلى جانب خُلُوِّها من مظاهر التحريف أو التضليل، سواء أكان مقصودًا أم غير مقصود، وتعدُّ هذه الخصائص شرطًا جوهريًا لتعزيز الثِّقة في الإفصاحات والبيانات المالية المنشورة، بما يضمِّن تحقيق الأهداف المرجوة من هذه التقارير (Hossenini, et al.,2025) .

وتنبع أهمية جودة التقارير المالية من دورها الحاسم في تحقيق فعَّالية النظام المالي، إذ يُعدُّ ضعف الجودة عاملًا مُهددًا لثقة المستخدمين، وقد يؤدي إلى عواقب سلبية منها فقدان السمعة، أو التعَّرض للمساءلة القانونية، بخاصة في بيئة عمل تتسم بالتعقيد والتغييرات السريعة.

وتعدُّ جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمِّنها التقارير مؤشرًا على مدى كفاءة النظام المحاسبي، وقُدرتهِ على عكس صورة واقعية وشاملة عن الأداء المالي للمؤسسة، ولضمان جودة التقارير المالية، تُبرِّزُ الحاجَّة إلى وجود منظومة محاسبية ورقابية متكاملة تُغطِّي جميع مراحل إعداد ها، بما يُعزِّز من موثوقية المعلومات ودقَّتها، ويُسهم في رفع مستوى الاعتمَّاد عليها في دعم القرارات الاقتصادية والرقابية (سعد، 2020؛ عبد الرحمن،2021).

وفي ظلِّ التطوُّرات المتسارعة التي يشهدها العالم في عصر الثورة الرقمية والمعلوماتية، برَّزت تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات كعنصر أساسي ومحوري في دعم مختلف الأنشطة والوظائف داخل المؤسسات، ولا سيما الأنشطة المحاسبية والرقابية؛ حيث أصبحت جزءًا لا يتجزأ من البنية التشغيلية في المؤسسات المالية، وقد أسهمت هذه التكنولوجيا في تحويل النُّظم المحاسبية التقليدية إلى أنُظمة إلكترونية تعتمَّد على جمع البيانات، ومعالجتها، وتخزينها، وتوزيعها بفعَالية وسرعة عالية؛ حيث أدى التوسُّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتِّصالات إلى تغيرات جوهرية في النُظم المحاسبية والرقابية، وأبرزها تحسين سرعة ودقّة معالجة البيانات المالية، مما انعكس إيجابًا على جودة المعلومات المحاسبية التي يعتمَّد عليها متخذو القرار، ولا يقتصر تأثير تكنولوجيا المعلومات على مراحل المعالجة المحاسبية وحسب، بل يمتد إلى المنتج النهائي للنظام المحاسبي، والمتمَّثل في التقارير المالية، وهذا يبرز أهمية دراسة مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة هذه التقارير، بخاصة في البيئة المصرفية، كما ساعدت هذه التكنولوجيا في تطوير أساليب الرقابة الداخلية الإلكترونية، وتعزيز التكامل بين وحدات المؤسسة المختلفة، وعلى الرغم من

المزايا العديدة التي وفَّرتها تكنولوجيا المعلومات، فإن التوسّع في استخدامها قد يُقضِي إلى ظهور نقاط ضعف جديدة في أنُظمة الرقابة الداخلية، ما لم يواكب ذلك بتطوير نُظم رقابية داخلية حديثة تتناسب مع بيئة العمل الرقمية (سليمان،2019؛ أبو ستالة،2021؛ شريف،2021).

كما أسهمت التطورات المتلاحقة في تقنيات الاتصال، إلى جانب ظاهرة العولمة، في دفع المؤسسات إلى تبنّي استخدام شبكة الإنترنت كوسيلة معيارية لنقل المعلومات إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة، في إطار سعيها نحو الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع قاعدة المتعاملين، وقد أدى ذلك، إلى ظهور ممارسات جديدة في الإفصاح المحاسبي، من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية لنشر البيانات والتقارير المالية وغير المالية عبر المواقع الإلكترونية الرسمية للمؤسسات (عزاوي، وجواحي،2021).

وقد كشفت الأزمات المالية الكبرى في العقود الأخيرة عن خطورة غياب نظام رقابة داخلية فعَال؛ حيث شكّل ضعف هذا النظام أحد أبرز الأسباب وراء انهيار العديد من المؤسسات العالمية الكبرى، ومن أبرز الأمثلة على ذلك، انهيار مؤسسة Enron للطاقة، ومؤسسة Arthur Andersen لمراجعة الحسابات؛ حيث تواطأ الطرفان في التلاعب بالبيانات المالية المدرجة بالتقارير المالية لمؤسسة Enron، وقد شمل هذا التلاعب تدمير آلاف الوثائق والمستندات، وتجاهل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إضافة إلى تقديم بيانات مُضلِّلة إلى هيئة الأوراق المالية، بغرض تحقيق أرباح وهمية، وتضخيم حقوق المساهمين دون وجود تدفُّقات نقدية حقيقية تدعم هذه الزيادات، كما شهدت مؤسسات أخرى، مثل مؤسسة WorldCom للاتصالات، ومؤسسة Parma late للأغذية، فضائح مالية مماثلة، مما سلَّط الضوء على خطورة غياب أنُظمة الرقابة الداخلية الفعَالة، وقد دفعت هذه الانهيارات المالية المتتالية، وانتشار مظاهر الفساد المالي، العديد من المؤسسات إلى إعادة النظر في بنيتها الرقابية؛ حيث أصبح وجود نظام رقابة داخلية فعّال ضرورة ملحَّة، لكونه يُشكّل خطَّ الدفاع الأول ضد التقارير المالية الاحتيالية، ويوفِّر بيئة عمل تنظيمية ملائمة تدعم تحقيق أهداف المؤسسة، كما يعدُّ النظام الرقابي الفعَال أداة استراتيجية بيد الإدارة لضمان انتظام سير العمليات التشغيلية، ورفع كفاءتها، وحماية الأموال والأصول من التلاعب أو الضياع، مما يعزّز من موثوقية البيانات المالية ومصداقية الإفصاح عنها (Lenard, et al.,2016؛ أبو مليانة،2017).

وحظيت أنظمة الرقابة الداخلية باهتمَام متزايد من قبل العديد من المُنظَّمات والهيئات المهنية الدولية، التي أولت عناية خاصة بتصميم وتقييم نُظم رقابية فعّالة تُسهم في تحقيق الأهداف التشغيلية، وتعزيز موثوقية التقارير المالية، وضمان الامتثال للتشريعات واللوائح المُنظَّمة لعمل المؤسسات، وتعدُّ لجنة المُنظَّمات الراعية للجنة تريدواي The Committee of Sponsoring Organizations of the Tread way Commission- (COSO) من أبرز هذه الجهات؛ حيث اضْطّلعت بدور محوري في تطوير الأطُر المفاهيمية والتطبيقية للرقابة الداخلية (Rizaldi and Yurniwati,2015; Alwashah and Alkarbsheh,2021).

وفي هذا السِّياق، أصدرت لجنة (COSO) عام 1992م الإطار المتكامل الأول للرقابة الداخلية، الذي مَثَّل نَقلة نوعية في تنظيم وتوحيد مفاهيم الرقابة الداخلية، وهدف إلى تعزيز موثوقية التقارير المالية من خلال تقديم نموذج رقابي شامل ومتكامل يتداخل مع مختلف الأنشطة التشغيلية، ويخضع لعمليات تقييم ومراجعة

مستمَّرة، وقد اعتمَّدت العديد من المؤسسات هذا الإطار كمرجع أساسي في تصميم وتطوير أنُظمتها الرقابية، بما يُسهم في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح، وتعزيز مصداقية المعلومات المالية المنشورة (سالم، وآخرون،2021).

وفي ضوء هذه التغيُّرات المتسارعة في بيئة الاعمال، قامت لجنة (COSO) بتحديث إطار الرقابة الداخلية عام 2013م بما يتلاءم مع طبيعة البيئة التنظيمية والتكنولوجية الحدّيثة؛ حيث تضمنَّت النسخة المعدلة خمسة أبعاد مترابطة تعمل بصورة تكاملية، وتمَّثَّل الأساس الذي يقوم عليه نظام الرقابة الداخلية الفعّال، وقد تمثَّلت هذه الأبعاد في: بيئة الرقابة، وتعد الركيزة الأساسية التي يستند إليها نظام الرقابة الداخلية؛ حيث تُوفِّر المناخ التنظيمي الداعم للانضباط والالتزام، من خلال مجموعة من المعايير والهياكل التنظيمية والسياسات والإجراءات التي تُسهم في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية (Al-Theebeh, and Jodeh,2022).

أَما بعد تقييم المخاطر، فيتضمن تحديد المخاطر المحتمَّلة التأثير على أهداف المؤسسة، والعمل على تقليلها إلى مستويات مقبولة، وتمَّثِّل الأنشطة الرقابية السياسات والإجراءات التي تعتمَّدها المؤسسة لضمان تنفيذ التوجهات الإدارية وتحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفعّالية، أما المعلومات والاتِّصالات فتتعلق بتوفير المعلومات الملاءمة والدقيقة في الوقت المناسب، وتبادلها عبر قنوات اتصال فعّالة؛ لدعم عملية اتّخاذ القرارات الإدارية والرقابية، وتشمل أنشطة المراقبة والمتابعة عمليات التقييم المستمَّر أو الدوري لأداء نظام الرقابة الداخلية، وضمان استمَّرار فعّاليته، ومعالجة أوجه القصور والانحرافات عند ظهورها، وقد دعمت لجنة (COSO) هذه الأبعاد من خلال سبعة عشر مبدأً إرشاديًا أسهم في بناء نظام رقابة داخلية فعّال (Abdulrahman, et al.,2021).

واستمَّرارًا لجهود التطوير والتحديث التي تبنتها لجنة (COSO)، أصدرت اللجنة في عام 2004م إطارًا مكمِّلًا بعنوان إدارة مخاطر المؤسسة Enterprise RISK Management (ERM)؛ بهدف تمَّكِّين المؤسسات من تحديد المخاطر وتحليلها وإدارتها بصورة شاملة وعلى مختلف المستويات الاستراتيجية والتشغيلية، بما يعزّز قدرتها على مواجهة التحدِّيات والمتغِّيرات التي تفرضها بيئة الأعمال المعاصرة، وقد مثل هذا الإطار تحولاً مهما في الفكر الرقابي، من خلال التركيز على الإدارة المتكاملة للمخاطر وربطها بالأهداف المؤسسية والاستراتيجية، وفي عام 2017م أصدرت اللجنة نسخة مُحدَّثة من هذا الإطار بعنوان (إدارة المخاطر المؤسسية: التكامل مع الاستراتيجية والأداء)؛ حيث ركّزت بصورة رئيسية على دمج إدارة المخاطر ضمن عمليات التخطيط الاستراتيجي وصناعة القرار المؤسسي، بما يُسهم في تحسين الأداء المؤسسي، وتعزيز القدرة على خلق القيمة وتحقيق الاستدامة، كما أكّدت على أهمية تبنِّي منهج استباقي في إدارة المخاطر، يراعي طبيعة التنافسية والتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتّسارعة (COSO,2017).

ومع تصاعد وتيرة التحوُّل الرقمي والتطورات التكنولوجية الحدّيثة، واصلت لجنة (COSO) تطوير إرشاداتها المهنية لمواكبة المخاطر الرقمية والتحدِّيات التكنولوجية المتنامية؛ حيث أصدرت عام 2019م دليلًا متخصصًا بشأن إدارة المخاطر السيبرانية في بيئة التحوُّل الرقمي؛ بهدف مساعدة المؤسسات على تعزيز جاهزيتها في مواجَّهة التهدِّيدات الإلكترونية، وحماية المعلومات والأنُظمة الرقمية، وضمان

استمرارية الأعمال، وتحقيق مستويات مرتفعة من أمن المعلومات والموثوقية المؤسسية، وفي إطار الاهتمام بالتقنيات الحدّيثة وتطبيقاتها الرقابية، أصدرت اللجنة عام 2020م إرشادات تناولت استخدام تقنية سلسلة الكُتل (Block Chain) في دعم نظام الرقابة الداخلية، لما تتمَّيز به هذه التقنية من خصائص تتعلق بالشفافية، والأمان، وإمكانية تتبع العمليات والمعاملات المالية والإدارية، الأمر الذي يُسهم في الحدّ من مخاطر التلاعب والاحتيال، وتعزيز موثوقية البيانات والمعلومات المحاسبية، كما أصدرت اللجنة عام2021م دليلًا خاصًا بإدارة مخاطر الحوسبة السحابية، ركَّز على تعزيز الضوابط الرقابية المرتبطة باستخدام الخدمات السحابية، والتعامل مع المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات، وحماية البيانات، واستمرارية الأعمال في البيئات الرقمية الحدّيثة، ويعكس ذلك إدراك اللجنة لأهمية تكامل نُظم الرقابة الداخلية مع متطلَّبات التحوُّل الرقمي والتطور التكنولوجي في بيئة الاعمال المعاصرة (COSO,2020; Jiewei, et al., 2023; Alassuli, et al.,2025). واستمَّراراً لهذا النهج التطويري، أصدرت لجنة (COSO) عام 2023م إرشادات خاصة بالرقابة الداخلية على تقارير الاستدامة Internal Control Over Sustainability Reporting (ICSR)؛ بهدف تعزيز موثوقية تقارير الاستدامة، ورفع مستوى الشفافية والمصداقية في الإفصاح عن المعلومات غير المالية، كما هدفت الإرشادات إلى دعم المؤسسات في تصميم وتطوير ضوابط رقابية فعالة تُسهم في تحسين جودة بيانات الاستدامة، وتعزيز ثقة الأطراف ذات العلاقة في التقارير الصادرة (COSO,2023؛ الاتحاد الدولي للمحاسبين،2023).

ويُعدُّ القطاع المصرفي الليبي أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، ويعتمد نجاح هذا القطاع إلى حدٍّ كبير على مدى كفاءة وفعّالية النظام المصرفي من النواحي المالية والرقابية على حدٍّ سواء، ويتحمَّل هذا القطاع مسؤولية تجميع المدَّخرات وتوجيهها نحو قنوات استثمارية متعدِّدة، إضافة إلى تقديم خدمات مصرفية متنوعة تُلبّي احتياجات العملاء وتتمَّاشي مع تطلعاتهم، وتُعدُّ التسهيلات الائتمَّانية من أبرز هذه الخدمات؛ حيث تشكّل نسبة كبيرة من موجودات القطاع المصرفي، وتُعدُّ مصدرًا رئيسيًا لتحقيق الإيرادات التشغيلية والربحية، ومع تسارع وتيرة التحوُّل الرقمي، وزيادة الاعتمَّاد على الوسائل الإلكترونية الحدّيثة، شهد القطاع المصرفي الليبي تحوُّلًا نوعيًا في طبيعة الخدمات المقدَّمة من حيث تنوعها واتّساع نطاقها، مما أدى إلى ارتفاع في درجة تعقيد العمليات المصرفية، خصوصًا في ظلِّ تصاعد حِدَّة المنافسة، وتزايدِ المخاطر المحيطة بالقطاع المصرفي، ويواجَّه القطاع المصرفي الليبي العديد من التحدِّيات الجوهرية التي تُعيق تحقيق أداءٍ ماليٍّ ورقابيٍّ فعّال، ومن أبرزها: ضعف البنية التحتية التقنية، وتعدّد القوانين واللوائح الرقابية وتضارُبها أحيانًا، إضافة إلى محدّودية تبنِّي بعض المصارف للأنُظمة الحدّيثة للرقابة الداخلية، وتفاوت مستويات الالتزام بالإفصاح والشفافية، وثقافة الامتثال داخل المؤسسات المصرفية (الشويطر، 2019؛ زويلف، عليان،2021).

وقد انعكست هذه التحديات سلبًا على جودة التقارير المالية الصادرة عن بعض المصارف، الأمر الذي أدى إلى تراجع ثِّقة مستخدمي المعلومات المالية، بما في ذلك الجهات الرقابية والمستثمرين، ومن هنا، تبرز الحاجة الملحّة إلى تعزيز قدرة المصارف الليبية على إدارة المخاطر التشغيلية، وتطوير كفاءة وفعالية أنُظمتها

الرقابية، بما يضمن ضبط العمليات الداخلية، وتحقيق مستويات عالية من الإفصاح والشفافية، ويتطلّب هذا الأمر وجود نظام رقابة داخلية متكامل، يقوم على إطار منهجي واضح مثل إطار(COSO) الذي يُسهم في تقليص فرص التلاعب أو التحريف في البيانات المالية، ورفع جودة التقارير المالية، وتعزيز مصداقيتها لدى مختلف مستخدميها، ومن هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لسدِّ فجوة بحثية ومهنية في البيئة المصرفية الليبية، من خلال تحديد مستوى الالتزام في القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفقًا لإطار (COSO) في ظلِّ الاعتمَّاد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحليل أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تعتمَّد بشكل متزايد على الأنُظمة الرقمية والحلول التقنية الحدّيثة، من خلال دراسة تطبيقية للقطاع المصرفي الليبي، كما تهدف الدراسة إلى تقديم نتائج علمية تُسهم في دعم فعَالية نُظم الرقابة الداخلية، وتعزيز جودة التقارير المالية، وتحسين مستوى الشفافية والصدق، بما يخدم احتياجات الجهات الرقابية ومستخدمي المعلومات المحاسبية، في ظلِّ التحديات الرقمية والتشريعية المتزايدة.

2.1- الدراسات السابقة:

حُظي موضوع تفعيل أنُظمة الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثرها على جودة التقارير المالية باهتمَّام واسع من قبل الباحثين والمُنظَّمات المهنية، بخاصة في ظلِّ التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات، واعتمَّاد القطاع المصرفي على الحلول الرقمية، وقد ركّزت العديد من الدراسات والأبحاث الأكاديمية على جوانب متعددة تتعلَّق بفعالية أنُظمة الرقابة الداخلية ودورها في تعزيز الإفصاح المالي والشفافية، وكذلك تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم هذه الأنُظمة، وتحسين جودة التقارير المالية، ولعرض هذه الدراسات بصورة منهجية ومنظَّمة، تمَّ تصنيفها إلى فئتين رئيسيتين:

1.2.1- دراسة (الصيد،2026) بعنوان: دور إطار (COSO) للرقابة الداخلية لتفعيل نُظم الرقابة الداخلية بمصرف شمال إفريقيا- دراسة تطبيقية على فروع مصرف شمال إفريقيا بالمنطقة الغربية:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى توافق مكوّنات نظام الرقابة الداخلية في مصرف شمال إفريقيا مع المكوّنات الخمسة لإطار (COSO)، وذلك من خلال تحليل مستوى تطبيق كلٍّ من بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظُم المعلومات والاتِّصالات، وأنشطة المتابعة داخل الفروع محلّ الدراسة، وقد ركّزت الدراسة على طبيعة تطبيق نُظم الرقابة الداخلية في ضوء المعايير الدولية الحدّيثة للرقابة المؤسسية، مع إبراز دور كل مكوّن في دعم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، معتمدًا على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من العاملين بفروع مصرف شمال إفريقيا في المنطقة الغربية، وقد تمَّ توزيع (120) استبانة، واسْتُرْجِع منها (110) استبانات صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحث تكوين تصور تحليلي دقيق حول مستوى الالتزام بتطبيق مكوّنات إطار (COSO) داخل البيئة المصرفية الليبية.

وتوصَّلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع من التوافق بين نظام الرقابة الداخلية المطبَّق بالمصرف ومكوّنات إطار(COSO)؛ بما يعكس كفاءة النظام الرقابي وقدرتهِ على تحقيق أهدافه، كما أظهرت النتائج قوة بيئة الرقابة، وارتفاع مستوى الالتزام الأخلاقي، وفعالية إجراءات تقييم المخاطر والأنشطة الرقابية، في

حين أشارت النتائج إلى ضرورة تعزيز دور نُظم المعلومات والاتصال، وتحسين قنوات التواصل الداخلي، بما يُسهم في رفع درجة التكامل والفعالية الشاملة للنظام الرقابي، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بتطوير آليات تقييم المخاطر، وتعزيز ثقافة الالتزام الأخلاقي لدى العاملين، وتكثيف البرامج التدريبية المتخصصة في مجال الرقابة الداخلية، إضافة إلى إنشاء وحدة مركزية لإدارة المخاطر، وإجراء مراجعات دورية مستقلة؛ لضمان استمرارية فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تطبيق إطار (COSO) بوصفه إطارًا متكاملًا لتقييم ورفع كفاءة نُظم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز حدود التقييم لتنتقل إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، في ظلِّ توظيف تكنولوجيا المعلومات كعامل داعم لتعزيز كفاءة النظام الرقابي، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم إضافة علمية مهمة من خلال الربط بين استخدام تكنولوجيا المعلومات والجودة المعلوماتية للتقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية، بما أسهم في تهيئة أساس معرفي لفهم أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وفي المقابل، تضيف الدراسة الحالية بعدًا تحليليًا أعمق، من خلال ربط تحليل تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بجودة التقارير المالية، في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

2.2.1- دراسة (امعرف، 2026) بعنوان: دور مكوّنات نُظم الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الحدِّ من مخاطر الأمن السيبراني- دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور مكوّنات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) في الحدِّ من مخاطر الأمن السيبراني في المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة سرت، وذلك من خلال قياس أثر الأبعاد الخمسة للإطار، والمتمَّثلة في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصالات، وأنشطة المتابعة، وقد ارتكزت الدراسة على تحليل دور هذه الأبعاد في تعزيز قدرة المصارف على مواجهة التهدِّيدات السيبرانية والحدّ من آثارها؛ بما يُسهم في تحسين مستوى الحماية الإلكترونية في البيئة المصرفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، معتمدًا الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من العاملين في الإدارات ذات العلاقة بالرقابة الداخلية وأمن المعلومات، بما في ذلك أقسام المراجعة، وتقنية المعلومات، وإدارة المخاطر، والمحاسبة، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (193) استبانة، تمَّ استرجاع (187) استبانة، فيما بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (180) استبانة، معتمداً الباحث على أسلوب العينة القصدية في اختيار عينة الدراسة.

وخَلَصَتِ الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية وذات دلالة إحصائية بين مكوّنات نظام الرقابة الداخلية والحدِّ من مخاطر الأمن السيبراني، بما يعكس فعالية إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) في دعم قدرة المصارف على مواجهة التحدِّيات الرقمية، كما أظهرت النتائج تفاوتًا في تأثير أبعاد الإطار؛ حيث جاء بُعْدُ نُظُم المعلومات والاتصالات في المرتبة الأولى في التأثير، يليه بُعْدُ الأنشطة الرقابية، ثم أنشطة المراقبة والمتابعة، فَبُعْدُ تقييم المخاطر، في حين جاء بُعْدُ بيئة الرقابة في المرتبة الأخيرة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبنِّي إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) بصورة متكاملة داخل المصارف

الليبية، مع تعزيز كفاءة نُظم المعلومات المصرفية، وتطوير الضوابط التقنية لحماية البيانات، إضافة إلى دعم استقلالية المراجعة الداخلية، واعتمَّاد منهجيات حديثة لتقييم مخاطر الأمن السيبراني بشكل دوري.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اعتماد إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) كمرجعية تحليلية رئيسية لتقييم فعَّالية نُظُم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي، كما تتقاطع معها في تأكيد أهمية التكامل بين مكوّنات الإطار في تعزيز كفاءة النظام الرقابي، إضافةً إلى الإشارة المشتركة إلى دور تكنولوجيا المعلومات كعامل داعم لفعالية نظام الرقابة الداخلية، غير أن الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة السابقة من حيث طبيعة المتغير التابع ونطاق التحليل؛ حيث إن الدراسة السابقة ركّزت على مخاطر الأمن السيبراني بوصفها مخرجاً تقنيًا ورقابيًا، في حين تنصرف الدراسة الحالية إلى تحليل جودة التقارير المالية كمخرج محاسبي يعكس كفاءة وفعالية النظام الرقابي، كما تتبنَّى الدراسة الحالية منظورًا تكامليًا يربط بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما يتجاوز الطرح الجزئي الذي اقتصرت علية الدراسة السابقة، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة تمثَّلت في تقديم دليل تطبيقي حديث في البيئة المصرفية الليبية، يُبرز أهمية التكامل بين إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) والبنية التكنولوجية في الحدِّ من المخاطر السيبرانية، كما أظهرت الأهمية النسبية لمكوّنات الإطار، ولا سيما نُظم المعلومات والاتصالات في دعم أمن المعلومات، الأمر الذي يوفِّر مُنطلقًا علميًا لتوسيع نطاق الدراسة نحو تتبع الأثر المحاسبي لهذا التكامل، وهو ما تسعى الدراسة الحالية لمعالجته.

3.2.1- دراسة (حمودة، وآخرون، 2025) بعنوان: مدى توافق مقومات نظام الرقابة الداخلية مع متطلَّبات إطار (COSO) في وزارة المالية الليبية- دراسة تطبيقية على مراقبة الخدمات المالية مصراتة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعّرف على مدى توافق مقومات نظام الرقابة الداخلية المطبَّق في وزارة المالية الليبية مع المتطلَّبات والمعايير التي حدّدها إطار لجنة (COSO)، وذلك من خلال تقييم مستوى تطبيق مكوّناته الخمسة داخل مراقبة الخدمات المالية بمدينة مصراتة، وقد تناولت الدراسة ممارسات الرقابة الداخلية في إحدى أهم الجهات الحكومية الليبية، مع التركيز على قياس درجة الاتساق بين الأطر النظرية الدولية للرقابة الداخلية والتطبيقات العملية في البيئة الحكومية الليبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمَّ تصميم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وجرى توزيعها وفق أسلوب العينة القصدية على العاملين في مراقبة الخدمات المالية بمدينة مصراتة التابعة لوزارة المالية الليبية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (50) استبانة خضعت جميعها للتحليل الإحصائي، الأمر الذي أتاح للباحثين تكوين قاعدة بيانات ميدانية مكّنت الباحثين من تقديم تحليل مُعمّق لمدى تطبيق مكوّنات إطار(COSO) في البيئة الحكومية الليبية.

وتوصَّلت الدراسة إلى وجود توافق جزئي بين نظام الرقابة الداخلية المطبَّق ومتطلَّبات إطار (COSO)؛ حيث تبيّن تمَتُّع ثلاثة أبعاد رئيسة بدرجة عالية من الجودة والفعالية، وهي: بيئة الرقابة، وأنشطة الرقابة، ونُظم المعلومات والاتصال، وفي المقابل كشفت النتائج عن وجود ضعف نسبي في بُعدَّي تقييم المخاطر وأنشطة المراقبة والمتابعة، مما يشير إلى وجود اختلالات هيكلية تحدُّ من تكامل النظام الرقابي بصورة

شاملة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إدخال تحسينات جوهرية على الأبعاد التي تُعانِي من الضعف، وبخاصة تطوير آليات تقييم المخاطر وتعزيز أنشطة المراقبة والمتابعة، كما أوصت بتحديث التشريعات والقوانين المالية بما يواكب التطورات التقنية ومتطلَّبات الحوكمة الحدّيثة، وأكّدت الدراسة أهمية مواءمة نُظم الرقابة الداخلية الحكومية مع متطلَّبات إطار (COSO)، لما لذلك من دور في تعزيز الشفافية والمساءلة وترشيد إدارة المال العام.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها بتقييم مستوى الالتزام بتطبيق إطار (COSO) على نُظم الرقابة الداخلية، غير أنَّ الدراسة الحالية لا تقتصر على التقييم وحسب، بل تمتدُّ إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، مع إدراج تكنولوجيا المعلومات بوصفها عنصرًا داعمًا لتعزيز فعالية النظام الرقابي، وبينما ركّزت الدراسة السابقة على البيئة الحكومية وإدارة المال العام، فإنها تظل منسجمة مع توجهات الدراسة الحالية من حيث التركيز على تحسين كفاءة وفعالية نُظم الرقابة الداخلية في المؤسسات الليبية، وقد قدّمت الدراسة السابقة إضافة علمية مهمة من خلال تقديم تشخيص تطبيقي لمستوى توافق نظام الرقابة الداخلية الحكومي مع إطار (COSO) في البيئة الليبية، بما يزود صُنَّاع القرار بمعطيات علمية يمكن أن تُسهم في تطوير السياسات الرقابية، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية.

4.2.1- دراسة (السريتي، وبن يوسف، 2025) بعنوان: أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقًا لمعايير (COSO) في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية- دراسة ميدانية للمصارف التجارية في مدينة مصراتة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقًا لمعايير لجنة (COSO) على مستوى الإفصاح في القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية بمدينة مصراتة، وقد ركّزت الدراسة على فحص العلاقة بين المكوّنات الخمسة لإطار الرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح المُحقّق في التقارير المالية، مع تسليط الضوء على واقع تطبيق المعايير الدولية للرقابة الداخلية في المصارف العامة والخاصة، وتقييم مدى إسهام كل مكوّن رقابي في تعزيز شفافية القوائم المالية وجودة الإفصاح المحاسبي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصميم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وجرى توزيعها وفق أسلوب المسح الشامل على مديري المصارف ونُوابهم، ومديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، وموظفي إدارات المخاطر والمراجعة بالمصارف التجارية العامة والخاصة بمدينة مصراتة، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (188) استبانة، تمَّ استرجاع (154) استبانة صالحة للتحليل الاحصائي، مما أتاح للباحثين تكوين تصور تحليلي مُعمّق للعلاقة بين تطبيق هيكل الرقابة الداخلية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية في البيئة المصرفية الليبية.

وأظهرت الدراسة وجود أثر معنوي لكلٍّ من بيئة الرقابة وأنشطة المراقبة والمتابعة في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية، بينما لم يظهر أثر واضح لكل من تقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصال على مستوى الإفصاح المالي، مما يعكس وجود تفاوت في فعالية تطبيق مكوّنات إطار(COSO) داخل المصارف محلّ الدراسة.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز التكامل بين جميع مكوّنات إطار (COSO)؛ لضمان فعالية شاملة لنظام الرقابة الداخلية في المصارف، كما أوصت بتطوير أنشطة تقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتِّصال؛ لرفع مستوى الإفصاح المالي، إلى جانب تنظيم برامج تدريبية مُتخصّصة للموظفين في مجال الرقابة الداخلية بما يُعزّز فهمهم لمتطلَّبات إطار(COSO) وأثره على جودة الإفصاح المالي.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تطبيق إطار (COSO) لتقييم نُظم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز حدود تقييم الالتزام، لتنتقل إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، بما يتيح بُعْدًا تحليليًا يربط بين نُظم الرقابة الداخلية والجودة المعلوماتية في بيئة مصرفية رقمية، وقد أسهمت الدراسة السابقة في إضافة معرفية مهمة، من خلال تقديم دليل ميداني يُوضِّح دور مكوّنات إطار(COSO) في تحسين الإفصاح المالي، بما يوفِّر أساسًا علميًا يدعم الدراسة الحالية في تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية، وربطهِ باستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز جودة التقارير المالية.

5.2.1- دراسة (محمد، 2025) بعنوان: دور توافر الدعم الكافي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نُظم المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية على الشركة العامة الكهرباء:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على دور توافر الدعم الكافي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نُظم المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال تحليل مدى إسهام تقنيات تكنولوجيا المعلومات في إنتاج ونشر المعلومات المحاسبية بصورة أكثر دقة وشمولية وفي التوقيت المناسب، بما يعزّز فعالية الإفصاح المحاسبي، كما ركّزت الدراسة على تقييم مستوى جاهزية البنية التحتية التقنية ودرجة فعالية توظيفها داخل نُظم المعلومات المحاسبية في المؤسسات الليبية، مع اعتمَّاد الشركة العامة للكهرباء كنموذج تطبيقي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمَّ تصميم استبانة علمية محكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتمَّ توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة على العاملين بالإدارات المالية والمحاسبية بمكاتب الشركة العامة للكهرباء في المنطقة الجنوبية؛ حيث جرى توزيع (50) استبانة، وقد أسهم ذلك في تكوين قاعدة بيانات ميدانية مكّنت الباحث من قياس الدعم المؤسسي والبنية التحتية التقنية، ومدى انعكاسهما على جودة نُظم المعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى توافر ملائم للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، ووجود فعالية واضحة في استخدامها ضمن نُظم المعلومات المحاسبية، كما أكَّدت النتائج أن هذا التوافر والدعم التقني أسهما بصورة مباشرة في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث الدِّقة والشمولية والوقت المناسب للإفصاح، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات، ومواكبة التطورات التقنية الحدّيثة، إلى جانب دعم الجوانب المؤسسية والفنية المرتبطة بتوظيف هذه التقنيات، بما يُسهم في رفع كفاءة وجودة نُظم المعلومات المحاسبية وتحسين مخرجاتها المعلوماتية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التأكيد على أهمية تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز ذلك لتجمع بين تأثير تكنولوجيا المعلومات وتطبيق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، بما يُوفِّر إطارًا تحليليًا أوسِّع وأكثر تطبيقية، كما تنسجم هذه الدراسة مع توجّهات الدراسة الحالية من حيث اهتمَّامها بدور تكنولوجيا المعلومات كعامل مُمَكِّن لتعزيز جودة نُظم المعلومات والتقارير المالية، وبخاصةً عند تحليل أثر تطبيق نُظم الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في بيئة تشغيلية تعتمَّد على التقنيات الرقمية، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم إضافة علمية مهمة، من خلال تقديم دليل ميداني يُوضِّح أهمية الدعم التقني والبنية التحتية المعلوماتية في تحسين جودة نُظُم المعلومات المحاسبية داخل المؤسسات الليبية، بما يدعم جهود التحوُّل الرقمي وتطوير الأنُظمة المحاسبية.

6.2.1- دراسة (الشريف، 2025) بعنوان: أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظلِّ التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية- دراسة ميدانية على المصارف التجارية بمدينة سبها:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظلِّ التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية على كفاءة وفعالية النظام الرقابي بالمصارف التجارية الليبية بمدينة سبها، وقد ركّزت الدراسة على فحص العلاقة بين آليات الرقابة الداخلية ومستوى الاعتمَّاد على التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية، مع تناول الممارسات الرقابية في بيئة مصرفية رقمية، وبيان دور التشغيل الإلكتروني في دعم وظائف الرقابة الداخلية وتعزيز موثوقية البيانات المحاسبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصميم استبانة علمية محكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على الموظفين الماليين والمراجعين الداخليين بالمصارف التجارية في مدينة سبها، حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (84) استبانة وتمَّ اسْتُرِدَادها بالكامل وتحليلها إحصائيًا، مما أتاح للباحث تكوين تصور تحليلي مُعمّق حول أثر التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظلِّ التشغيل الإلكتروني على جودة البيانات المحاسبية، حيث أكّدت النتائج أن تكامل نُظم التشغيل الإلكتروني مع آليات الرقابة الداخلية أسهم بصورة مباشرة في رفع كفاءة وفعالية النظام الرقابي بالمصارف التجارية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز وتطوير نُظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية داخل المصارف التجارية الليبية، وتوسيع نطاق الاعتمَّاد على التقنيات الرقمية الحدّيثة، لما لذلك من أثر محوري في رفع كفاءة وفعالية نُظم الرقابة الداخلية، وتحسين موثوقية البيانات والمخرجات المحاسبية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على دور التشغيل الإلكتروني أو تكنولوجيا المعلومات في دعم فعَّالية نُظم الرقابة الداخلية وتحسين موثوقية البيانات والمخرجات المحاسبية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز هذا النطاق وتتوسَّع في التحليل من خلال الجمع بين أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، مما يوفِّر إطارًا

تحليليًا أكثر شمولية، يسمح بتقييم العلاقة المتكاملة بين الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية، وقد قدمت الدراسة السابقة إضافة علمية مُهمّة، تمثَّلت في تقديم دليل ميداني يُوضِّح كيفية مساهمة التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية في تعزيز كفاءة وفعالية نُظم الرقابة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، عبر نتائج تحليلية تدعم توجّهات التحوُّل الرقمي وتطوير الأنُظمة الرقابية، ويُسهم هذا الأساس المعرفي في تمَّهيد الطريق أمام الدراسة الحالية لتحليل أثر دمج إطار(COSO) مع تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية، وبما يعزّز ممارسات الحوكمة والرقابة المؤسسية في البنية المصرفية الليبية.

7.2.1- دراسة (Harb, al et, 2025) بعنوان: أثر تطبيق نظام (COSO) للرقابة الداخلية على تحسين جودة البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان:

The Impact of (COSO) System Implementation of Internal Control on Improving the Quality of Financial Statements in Jordanian Commercial Banks Listed in Amman Stock Exchange**:**

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى إسهام تطبيق إطار لجنة المُنظَّمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) للرقابة الداخلية في تحسين جودة البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وذلك من خلال تحليل أثر مكوّنات الإطار الخمسة، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، ونُظم المعلومات والاتصال، وأنشطة المتابعة، على جودة البيانات المالية، وقد ركّزت الدراسة على طبيعة العلاقة بين فعالية نُظُم الرقابة الداخلية وجودة المخرجات المالية في بيئة مصرفية منُظمة تخضع لمتطلَّبات إفصاح سوق مالي رسمي، بما يُعزِّز موثوقية النتائج وقابليتها للتعميم.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وقاموا بتصميم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها على العاملين في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (450) استبانة، خضعت منها (399) استبانة للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثين فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لأثر تطبيق إطار (COSO) بأبعاده المختلفة على جودة البيانات المالية في القطاع المصرفي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية، بكافة أبعاده على تحسين جودة البيانات المالية في البنوك التجارية الأردنية، بما يعكس فعالية الإطار في تعزيز الدقة والموثوقية والشفافية في التقارير والقوائم المالية المنشورة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز وعي إدارات البنوك والعاملين بمضامين إطار (COSO) للرقابة الداخلية، والعمل على التطبيق المتكامل والمنهجي لأبعاده المختلفة، بما يُسهم في الارتقاء بجودة البيانات المالية وتعزيز الثقة في القوائم المالية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تحليل أثر تطبيق إطار (COSO) على جودة البيانات والتقارير المالية في القطاع المصرفي، غير أنَّ الدراسة الحالية تسعى إلى توسّيع نطاق هذا التحليل ليشمل البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمّة تمَثَّلت في تقدّيم دليل ميداني حديث من بيئة مصرفية عربية منظمة، يؤكّد الأثر الإيجابي

الشامل لتطبيق إطار (COSO) على جودة البيانات المالية، من خلال نتائج كمية تدعم الربط بين الحوكمة الرقابية وجودة التقارير المالية، بما يُشكِّل أساسًا مقارنًا وداعمًا للدراسة الحالية.

8.2.1- دراسة (Jindeel,2025) بعنوان: أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية وفقًا للمعايير الدولية الحدّيثة- دراسة تطبيقية على شركة تنفيذ المشاريع العراقية:

The Impact of Internal Control on the Quality of Financial Reporting under Modern International Standards: An Applied Study on the Iraqi Project Implementation Company:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في ظلِّ المعايير الدولية الحدّيثة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على شركة تنفيذ المشاريع العراقية، مسلطة الضوء على فعالية النظام الرقابي في تعزيز جودة التقارير المالية، بخاصةً في البيئات التنظيمية المعقدة وتعدد الأنشطة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الدمج بين التحليل الوصفي والتحليل الكمي، واستخدم الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على العاملين في شركة تنفيذ المشاريع العراقية، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (178) استبانة، خضعت جميعها للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحث تكوين تصور تحليلي مُعمَّق للعلاقة بين نظام الرقابة الداخلية، وجودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية الحدّيثة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث تبيّن أن تفعيل مكوّنات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الدِّقة، والموثوقية، والشفافية، والالتزام بالمعايير الدولية، كما أبرزت النتائج أنَّ بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة المستمَّرة كان الأكثر تأثيرًا في جودة التقارير المالية، يليه بُعْد المعلومات والاتِّصال، في حين جاء تأثير بقية الأبعاد إيجابيًا ولكن بدرجات متفاوتة، وأكّدت الدراسة أن تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية يُمثّل عاملًا حاسمًا لضمان جودة التقارير المالية، لا سيما في البيئات المؤسسية المعقدة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة المراجعة المستمَّرة لأنُظمة الرقابة الداخلية وتطويرها وفق المعايير الدولية الحدّيثة، بما يُسهم في رفع مستوى الشفافية والموثوقية وتحسين جودة التقارير المالية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تحليل أثر تفعيل مكوّنات إطار (COSO) على جودة التقارير المالية ضمن بيئة تنظيمية وتقنية متطورة، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع في نقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية مع توظيف تكنولوجيا المعلومات، وربط أثر تطبيق الإطار مباشرة بجودة التقارير المالية، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم دليل تطبيقي يُوضِّح الأثر التفاضلي لمكوّنات الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، مع إبراز الأهمية المحورية لبُعْدَّي المتابعة والمراقبة والمعلومات، والاتصال في تحقيق الامتثال والجودة وفق المعايير الدولية.

9.2.1- دراسة (Wongjantip, al et,2025) بعنوان: تطبيق نظام الرقابة الداخلية (COSO) وتأثيره على موثوقية التقارير المالية- من وجهة نظر المحاسبين في مدينة بانكوك، تايلاند:

COSO Internal Control Implementation and Its Influence on Financial Reporting: Perceptions from Accounting Professionals in Bangkok, Thailand:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) على موثوقية التقارير المالية، وذلك من خلال استقصاء آراء المحاسبين العاملين في مؤسسات مختلفة بمدينة بانكوك في تايلاند، وسعّت الدراسة إلى تحديد مدى إسهام مكوّنات إطار (COSO) في تعزيز مصداقية التقارير المالية، مع التركيز على التباين في تأثير كل مكوّن على موثوقية التقارير في بيئة مؤسسية آسيوية تتسم بالتنوع التنظيمي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالمنهج الكمِّي في معالجة البيانات، وصُمِّمت استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها على المحاسبين العاملين في المؤسسات المختلفة بمدينة بانكوك، وبلغ عددها (110) استبانة، تمَّ اسْتُرِدَادها بالكامل وخضعت جميعها للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثين تكوين فهم تحليلي مُعمَّق لتصورات المهنيين المحاسبين حول أثر تطبيق إطار (COSO) على موثوقية التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أن مكوّني بيئة الرقابة وأنشطة المراقبة ضمن إطار (COSO) هما البُعدان الأكثر تأثيرًا في تعزيز موثوقية التقارير المالية، في حين لم يظهر أثرٌ معنوي لكلٍّ من تقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصال على موثوقية التقارير المالية في العينة محلّ الدراسة، كما أكّدت النتائج أنَّ وجود نظام رقابة داخلية شكليّ أو صوري لا يكفي لتحقيق تقارير مالية موثوقة، بل يتطلب الأمر بناء بيئة رقابية متكاملة وتفعيل نظام مراقبة مستمر يضمن الالتزام بالإجراءات ويحدّ من فرص التلاعب أو الأخطاء، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إيلاء اهتمَّام خاص للبعد السلوكي والتنظيمي الرقابي الداخلي، مع التركيز على تعزيز بيئة الرقابة وتفعيل آليات المتابعة والمراقبة المستمَّرة، باعتبارها عوامل حاسمة في تعزيز مصداقية التقارير المالية، وتوظيف نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) لدعم خطط تطوير الموارد البشرية، وتحفيز المحاسبين على تحسين أدائهم المهني، بما يُسهم في رفع جودة التقارير المالية وتعزيز الثقة في المعلومات المحاسبية المنشورة.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث تحليل الأثر التفاضلي لمكوّنات إطار (COSO) على موثوقية وجودة التقارير المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز ذلك من خلال نقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقدّيم دليل دولي مقارن يُبرز أنَّ فعالية الرقابة الداخلية لا تتحقق بالإجراءات الشكلية فقط، بل تتطلب نضجًا مؤسسيًا في بيئة الرقابة وأنظمة المتابعة، من خلال نتائج كمّية تعزّز الفهم السلوكي والتنظيمي لتطبيق إطار (COSO) وتأثيره على مصداقية التقارير المالية.

10.2.1- دراسة (الجابري، وآخرون، 2024) بعنوان: دور نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية-دراسة حالة البنك الأهلي اليمني:

هدفت هذه الدارسة إلى تحليل دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز جودة التقارير المالية من وجهة نظر العاملين بالبنك الأهلي اليمني، وذلك من خلال تقييم أثر أبعاد الرقابة الداخلية المختلفة على مستوى جودة المعلومات المحاسبية الواردة في هذه التقارير، وقد ركّزت الدراسة على ممارسات الرقابة الداخلية داخل مؤسسة مصرفية تعمل في بيئة نامية، مع تسليط الضوء على مساهمة كل بُعْدٍ رقابي في تحسين خصائص الجودة للتقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمَّ تصميم استبانة علمية محكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتمَّ توزيعها باستخدام أسلوب العينة القصدية على موظفي الرقابة والعمليات المصرفية بالبنك الأهلي اليمني، حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (50) استبانة، تمَّ استرجاع (45) منها صالحة للتحليل الإحصائي، الأمر الذي أتاح للباحثين تكوين صورة تحليلية مُعمّقة للعلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية ومستوى جودة التقارير المالية في البيئة المصرفية اليمنية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لجميع أبعاد الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، كما أكّدت النتائج أن تعزيز فعالية أنشطة الرقابة ونُظم المعلومات والاتصال يُمثّل عاملًا محوريًا في رفع مستوى جودة التقارير المالية وتعزيز موثوقيتها، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير أنشطة الرقابة الداخلية وتعزيز نُظم المعلومات والاتصال داخل المصارف، بما يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة درجة الموثوقية والشفافية في المعلومات المحاسبية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على العلاقة بين نُظم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز هذا الحدّ، حيث تهدف إلى دراسة أثر دمج تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) مع استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، مما يُوفِّر إطارًا تحليليًا أكثر شمولية لتقييم العلاقة المتكاملة بين الرقابة الداخلية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، والجودة المعلوماتية للتقارير المالية، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم إضافة علمية من خلال تقديم دليل ميداني يُوضِّح كيفية مساهمة تكامل نظام الرقابة الداخلية مع نُظم المعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية، بما يوفِّر أساسًا معرفيًا متينًا لتحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرفية الليبية، ويعزّز ممارسات الحوكمة والرقابة المؤسسية، ويدعم متخذو القرار في تحسين الأداء الرقابي والمالي في المؤسسات المصرفية.

11.2.1- دراسة (محمد، وآخرون،2024) بعنوان: أثر تطبيق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية- دراسة حالة المصرف التجاري الوطني الليبي:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفقًا لإطار(COSO) لعام 2013 م بأبعاده الخمسة على جودة التقارير المالية في المصرف التجاري الوطني الليبي، وذلك من خلال فحص التأثير التفاضلي لكل بُعْدٍ من أبعاد الإطار على خصائص جودة التقارير المالية، وقد ركّزت الدراسة على تطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية داخل إحدى أكبر المؤسسات المصرفية الليبية، مع إبراز مدى إسهام مكوّنات الإطار في تحسين موثوقية وشفافية التقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصميم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على الموظفين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية، والامتثال، والمخاطر، والائتمَّان، والتفتيش، والمحاسبة وإعداد التقارير، والخزانة، إضافة إلى لجان المراجعة والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة؛ حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (110) استبانة، تمَّ استرجاع (103) منها واسْتُبْعِدَ (2) منها غير مكتمَّلة، مما أتاح ذلك للباحثين تكّوين صورة تحليلية مُعمّقة لطبيعة العلاقة بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وجودة التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لتطبيق إطار (COSO) لعام 2013 على جودة التقارير المالية؛ حيث تبيّن أنَّ بُعْد تقييم المخاطر كان الأعلى تأثيرًا في جودة التقارير المالية، يليه بُعْد الأنشطة الرقابية، في حين لم يظهر أثر واضح لبقية الأبعاد، المتمَّثلة في بيئة الرقابة، ونُظم المعلومات والاتصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بالاعتماد على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) 2013م لمعالجة أوجه القصور في أنُظمة الرقابة الداخلية، وتحسين جودة التقارير المالية، إلى جانب رفع كفاءة العاملين بالمصارف في مجال الرقابة الداخلية، من خلال تنفيذ برامج ودورات تدريبية متخصصة في إطار(COSO) ، كما أكّدت على ضرورة تعزيز الأنشطة الرقابية بوصفها أحد الأعمدة الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، كما شدّدت الدراسة كذلك على أهمية إعداد خطة طويلة الأجل، واضحة ومحدّدة الأهداف؛ لإدارة المخاطر وتعميمها على كافة الإدارات، بما يُسهم في الحدِّ من المخاطر التي تواجّه المصارف، كما أوصت بإجراء دراسة إضافية لبيان أثر تطبيق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على أثر تطبيق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز ذلك من خلال تحليل هذا الأثر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما يوفّر إطارًا تحليليًا أوسع وأكثر شمولية لتقييم العلاقات التكاملية بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية، كما أسهمت الدراسة السابقة في إضافة علمية متمَّيزة من خلال تقديم تحليل تطبيقي دقيق يبيّن الأثر المتباين لأبعاد

إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، استناداً إلى أدلة ميدانية يمكن الإفادة منها في تطوير السياسات الرقابية، وتعزيز جودة التقارير المالية، ورفع مستويات الشفافية والموثوقية في القطاع المصرفي الليبي.

12.2.1- دراسة (عبد السيد،2024) بعنوان: مدى أهمية تطبيق معايير الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) لتحقيق أهداف الرقابة في شركات الطيران- دراسة ميدانية على شركات الطيران في البيئة الليبية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على مدى تطورّ هياكل أنُظمة الرقابة الداخلية في شركات الطيران الليبية، وقياس فعاليتها في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية، إلى جانب تحليل أهمية تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في دعم هذه الأهداف داخل هذا القطاع الحيوي، وقد ركّزت الدراسة على الممارسات الرقابية والتنظيمية في شركات الطيران الليبية، مع إبراز مدى اتّساقها مع المعايير الدولية للرقابة الداخلية وقدرتها على دعم الاستدامة المؤسسية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العمدية على أعضاء مجالس الإدارة، والمديرين التنفيذيين، والمديرين الماليين، ومديري المراجعة والرقابة الداخلية، والمحاسبين بشركات الطيران الليبية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (66) استبانة، تمَّ اسْتُرِدَاد (58) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي بعد استبعاد (6) استبانات غير صالحة، مما أتاح ذلك للباحث تكّوين صورة تحليلية مُعمّقة لطبيعة العلاقة بين تطبيق معايير الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وتحقيق أهداف الرقابة في بيئة أعمال عالية المخاطر والتعقيد.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية وتحقيق أهداف الرقابة الداخلية، كما أكّدت النتائج وجود أثر معنوي لنظام المراقبة والمتابعة في دعم تحقيق أهداف الرقابة الداخلية داخل شركات الطيران الليبية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة باعتمَّاد الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) كمعيار مرجعي للرقابة الداخلية في جميع القطاعات، إلى جانب عقد برامج تدريبية وإرشادية متخصصة لتعزيز وعي العاملين بأهمية الرقابة الداخلية ودورها في نجاح المؤسسات وضمان استمَّراريتها في بيئة الأعمال الحدّيثة.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على تحليل دور تطبيق إطار (COSO) في تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وتعزيز جودة المخرجات المؤسسية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز هذا الحدّ، لتبحث في العلاقة التكاملية بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، واستخدام تكنولوجيا المعلومات وتأثيرهما المشترك على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، بما يوفِّر إطارًا تحليليًا أكثر شمولية لفهم العلاقات، كما أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة، من خلال تقديم دليل ميداني نادر حول تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في قطاع خدمي استراتيجي داخل البيئة الليبية، مبينة مساهمة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تحقيق أهداف الرقابة في بيئات عمل تتسم بارتفاع مستوى المخاطر والتعقيد التشغيلي، ويعزّز هذا الدليل من قيمة الدراسة الحالية، حيث يزودها بأساس معرفي

متين لتحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويتيح صياغة توصيات عملية تُسهم في تطوير فعالية الرقابة المؤسسية، ودعم ممارسات الحوكمة، وتعميم أفضل الممارسات الرقابية في القطاعات ذات الحساسية التشغيلية العالية.

13.2.1- دراسة (محمد، 2024) بعنوان: تقييم فعّالية نظام الرقابة الداخلية باستخدام نموذج (COSO)- دراسة ميدانية بصندوق الضمان الاجتمَّاعي فرع النقازة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بصندوق الضمان الاجتماعي باستخدام نموذج لجنة (COSO)، وذلك من خلال تحليل مستوى فعالية مكوّنات الرقابة الداخلية من وجهة نظر مراجعي الحسابات والعاملين في الإدارات ذات العلاقة، وقد ركّزت الدراسة على الممارسات الرقابية داخل إحدى المؤسسات العامة ذات الطابع الاجتمَّاعي في البيئة الليبية، مع بيان مدى التزامها بالمكوّنات والمعايير التي حدَّدها إطار(COSO).

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث صمَّم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وجرى توزيعها باستخدام أسلوب المسح الشامل على الموظفين العاملين بإدارات المراجعة الداخلية، والشؤون الإدارية، والشؤون المالية بصندوق الضمان الاجتمَّاعي فرع النقازة، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (16) استبانة، مما أتاح ذلك للباحث تكّوين فهم تحليلي مُعمّق لمستوى فعالية مكوّنات نظام الرقابة الداخلية في البيئة المؤسسية الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية بصندوق الضمان الاجتمَّاعي فرع النقازة يتمَّتع بفعالية جيدة على مستوى معظم مكوّناته، إلا أنه تمَّ رصد قصور نسبي في مكون بيئة الرقابة على مستوى الفرع محلّ الدراسة، بينما أظهرت باقي فروع الهيئة مستوى متقدمًا في تطبيق مكّون بيئة الرقابة بشكل عام، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز وتطوير مكّون بيئة الرقابة في الفروع التي تُعاني من قصور نسبي، من خلال رفع كفاءة النظام الرقابي وتوفير برامج تدريبية مستمَّرة للعاملين، بما يُسهم في تحسين فعالية نظام الرقابة، وضمان الالتزام بمعايير إطار(COSO)، وتوحيد السياسات والإجراءات الرقابية داخل المؤسسة.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تقييم فعالية نُظم الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في المؤسسات الليبية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتعمَّق بصورة أوسِّع في تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، وقد أسهمت الدراسة الحالية في إضافة علمية مهمة، من خلال إجراء تقييم ميداني دقيق لفعالية نظام الرقابة الداخلية باستخدام نموذج (COSO) داخل إحدى المؤسسات العامة، بما أتاح نتائج تحليلية تدعم تطوير الأنُظمة الرقابية وتعزيز الحوكمة المؤسسية في القطاع العام، كما شكّلت هذه النتائج ركيزة معرفية داعمة للدراسة الحالية في تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، من خلال إبراز دور الممارسات الرقابية الفعالة في تحسين موثوقية التقارير المالية والحدّ من المخاطر المرتبطة ببيئة العمل التكنولوجية.

14.2.1- دراسة (سعيد، 2024) بعنوان: أثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية للمصارف الإسلامية العراقية- دراسة ميدانية لمصرف أبو ظبي الإسلامي:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية بالمصارف الإسلامية العراقية، وذلك من خلال بيان دور مكوّنات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في التعرُّف على المخاطر والحدِّ من آثارها، بما يُسهم في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وتطوير الأداء المؤسسي، وقد ركّزت الدراسة على إدارة المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية، مع إبراز دور مكوّنات إطار (COSO) في تعزيز قدرة المصارف على التعّرف على المخاطر والحدِّ منها، في بيئة مصرفية تتسم بخصوصية تشغيلية وتنظيمية تتطلّب مستويات مرتفعة من الرقابة والالتزام والشفافية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وصُمَّمت استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة القصدية على موظفي مصرف أبو ظبي الإسلامي، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (55) استبانة، اسْتُبْعِدَ منها (5) استبانات، وخضعت للتحليل الإحصائي (50) استبانة، مما أتاح للباحث تكّوين فهم تحليلي مُعمّق لأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في إدارة المخاطر التشغيلية داخل المصارف الإسلامية العراقيه.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تحسين إدارة المخاطر التشغيلية، كما أكّدت النتائج أن الالتزام بمكوّنات الإطار يُسهم في رفع كفاءة وفعالية النظام الرقابي وتحسين الأداء التشغيلي للمصارف، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر التشغيلية وتطوير آليات التقييم والمتابعة المستمَّرة لنظام الرقابة الداخلية، بما يضمن الاستجابة الفعالة للمخاطر التشغيلية وتحقيق الاستقرار المؤسسي.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تأكيدهما على أهمية تطبيق إطار (COSO) بوصفهِ مدخلًا أساسيًا لتعزيز فعالية نُظم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي، كما تتوافق معها في إبراز دور هذا الإطار في الحدِّ من المخاطر ودعم مبادئ الحوكمة المؤسسية، غير أنَّ الدراسة الحالية تختلف عنها من حيث نطاق التحليل، حيث لا تقتصر على دراسة المخاطر التشغيلية، وإنما تتجه إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، وقد أسهمت الدراسة الحالية بإضافة علمية من خلال تقديم دليل ميداني تطبيقي يُوضِّح فعالية إطار (COSO) في إدارة المخاطر التشغيلية داخل المصارف الإسلامية، بما يدعم تطوير سياسات إدارة المخاطر وتعزيز كفاءة نُظُم الحوكمة والرقابة المؤسسية، كما أنها تسعى إلى توسيع الأفق العلمي عبر الانتقال من التركيز على إدارة المخاطر التشغيلية إلى تقييم جودة التقارير المالية، وتقديم إطار تحليلي أكثر شمولية، يهدف إلى دعم تطوير السياسات الرقابية والارتقاء بمستوى جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

15.2.1- دراسة (المشاي، 2024) بعنوان: مدى توافق نظام الرقابة الداخلية بالشركة العاملة للكهرباء مع إطار (COSO) للرقابة الداخلية- دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالشركة العامة للكهرباء في ليبيا:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق بالشركة العامة للكهرباء مع متطلَّبات إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية، وذلك من خلال تحليل مستوى الالتزام بمكوّنات الإطار داخل الهيكل التنظيمي وإجراءات العمل الرقابية، وركَّزت الدراسة على طبيعة الممارسات الرقابية في مؤسسة خدمية عامة ذات نشاط تشغيلي معقد، مع إبراز دور الهيكل التنظيمي وإجراءات المراجعة الداخلية في دعم تحقيق أهداف الرقابة المؤسسية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّمت استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، تمَّ توزيعها بأسلوب المسح الشامل على جميع المراجعين الداخليين بالشركة العامة للكهرباء - فرع طرابلس، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (48) استبانة، اسْتُرِدَ منها (43)، بينما خضع للتحليل الإحصائي (41) استبانة، الأمر الذي أتاح فهم تحليلي مُعمّق لمستوى توافق نظام الرقابة الداخلية مع إطار (COSO) من منظور مهني متخصص.

وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق ملحوظ بين نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء ومتطلَّبات إطار (COSO) للرقابة الداخلية، حيث بيّن الهيكل التنظيمي قدرة واضحة على التخطيط والتوجيه والرقابة على الأعمال، بما يدعم تحقيق الأهداف المؤسسية، كما أوضحت النتائج أن إجراءات المراجعة الداخلية تُسهم في تعزيز قيم النزاهة والالتزام الأخلاقي لدى الإدارة والموظفين، وتدعم وجود نظام رقابي فعّال يحمي الأصول من مخاطر الاختلاس وسوء الاستخدام، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير عناصر نظام الرقابة الداخلية والارتقاء بها إلى مستويات أفضل، مع ربط نُظم الحوافز والترقيات بنتائج تقييم الأداء، إضافة إلى تعزيز أنُظمة المعلومات المالية والإدارية لما لها من دور محوري في تفعيل الرقابة الداخلية.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تقييم مدى الالتزام بتطبيق إطار (COSO) في المؤسسات الليبية، وبيان دوره في رفع كفاءة وفعالية نُظم الرقابة الداخلية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز هذا الجانب لتقدّم تحليلًا أعمّق؛ حيث لا تقتصر على قياس مستوى التوافق مع إطار(COSO)، بل تمتَّد إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، بما يتيح إطارًا تحليليًا أكثر شمولية، يربط بين الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية متمَّيزة من خلال تقديم تقييم ميداني تحليلي مُعمّق لتوافق نظام الرقابة الداخلية مع متطلَّبات إطار (COSO) في مؤسسة عامة، مما يوفِّر للباحثين وصُنّاع القرار أدلة علمية قابلة للاستخدام في تطوير الأنُظمة الرقابية وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

16.2.1- دراسة (مصباح،2024) بعنوان: مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على شركة ليبيا للتأمين:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية في شركة ليبيا للتأمين، وذلك من خلال الوقوف على دور النُظم المعلوماتية في تحسين دقة التقارير المالية، وتسريع عملية إعدادها، وتقليل الأخطاء المالية، إضافةً إلى الارتقاء بجودة البيانات المحاسبية، وقد ركّزت الدراسة على طبيعة توظيف نُظم تكنولوجيا المعلومات المحاسبية في شركة تعمل في بيئة اقتصادية نامية، مع إبراز مساهمة هذه النُظم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية وشفافيتها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على العاملين في أقسام الحسابات، وتقنية المعلومات، والتدقيق المالي، وإدارة التخطيط وإعداد التقارير، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (20) استبانة، الأمر الذي أتاح تكوين فهم تحليلي مُعمّق لطبيعة العلاقة بين مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية داخل المؤسسة محلّ الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ لتكنولوجيا المعلومات دورًا مهمًا في تسريع عملية إعداد التقارير المالية، وتعزيز دقة البيانات المحاسبية، والحدِّ من فرص التلاعب والأخطاء، إضافةً إلى دعم أمن وسلامة البيانات المالية وسلامتها؛ بما يُسهم في رفع مستوى موثوقية التقارير المالية وشفافيتها، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة الاستثمار المستمَّر في نُظم تكنولوجيا المعلومات المحاسبية، وتطوير أدوات التحليل وإعداد التقارير المالية الإلكترونية، لما لذلك من أثر في تقليل الوقت والجهد وتحسين كفاءة أداء العاملين في المجال المالي.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في إبراز دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تعزيز الدقة والسرعة والموثوقية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز هذا التركيز لتقدّم إطارًا تحليليًا أكثر شمولية؛ حيث تحلل أثر تطبيق نُظم الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل القطاع المصرفي الليبي، مما يُمكّن من رؤية تكاملية تربط بين الرقابة الداخلية والتكنولوجيا وجودة التقارير المالية، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية من خلال تقديم دليل ميداني تطبيقي في قطاع التأمين الليبي، يُوضِّح الأثر المباشر لتكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية، ويزود الدراسة الحالية بأساسًا معرفيًا متينًا يدعم تحليل العلاقة بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، وتحسين جودة التقارير المالية داخل المؤسسات المالية الليبية.

17.2.1- دراسة (Younas and Veerasamy,2024) بعنوان: دراسة استكشافية حول أهمية الرقابة الداخلية في المراجعة:

Exploratory Study on the Importance of Internal Control in Auditing**:**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز فعالية عمليات المراجعة وضمان دقّة وموثوقية التقارير المالية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين قوة نظام الرقابة الداخلية وجودة المخرجات

المالية، كما ركّزت الدراسة على تحديد مواطن الضعف التي تظهر في بيئات العمل التي تفتقر إلى تطبيق رقابة داخلية فعّالة، واستعراض الآليات المقترحة لمعالجتها وفق معايير لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO). ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، مما أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لطبيعة التأثير المتبادل بين نظام الرقابة الداخلية وجودة عمليات المراجعة، مع تقييم انعكاسات ضُعف الرقابة الداخلية على دقة التقارير المالية وموثوقيتها.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤدي إلى انخفاض جودة التقارير المالية، وزيادة المخاطر المرتبطة بفعالية وكفاءة عمليات المراجعة، كما أكّدت النتائج أن اعتمَّاد معايير لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) في تصميم وتطبيق أنُظمة الرقابة الداخلية، يُسهم بدرجة كبيرة في تحسين دقّة وموثوقية التقارير المالية ورفع كفاءة وفعالية عمليات المراجعة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز أنُظمة الرقابة الداخلية في المؤسسات المالية من خلال التبنّي الكامل والمتكامل لمعايير لجنة (COSO)، مع التركيز على برامج التدريب المستمَّر للعاملين؛ بهدف رفع كفاءتهم في تطبيق هذه المعايير بشكل فعّال، كما أكّدت الدراسة على أهمية توظيف التقنيات الحدّيثة في دعم نُظم الرقابة الداخلية، بما يُسهم في تحسين دقّة البيانات المالية وزيادة فعالية عمليات المراجعة.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على الدور البنيوي لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز موثوقية المخرجات المحاسبية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع في نقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقدّيم معالجة استكشافية تحليلية توضِّح العلاقة السببية بين ضعف الرقابة الداخلية وتدنِّي جودة عمليات المراجعة والتقارير المالية، من خلال إطار تفسيري يدعم تبنِّي معايير (COSO) كمدخل أساسي لتعزيز الحوكمة وتحسين جودة المخرجات المالية.

18.2.1- دراسة (Anggraini and Putri,2024) بعنوان: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية للمؤسسة:

The Effect of Information Technology Utilization on the Quality of Company Financial Reports:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية، مع مراعاة الدور التفاعلي لكل من جودة الموارد البشرية ومستوى الالتزام التنظيمي، وذلك من خلال دراسة ميدانية تطبيقية على مؤسسة PT. Dua Kelinci في إندونيسيا، وقد سعت الدراسة إلى إبراز العلاقة التكاملية بين البعد التقني والبعد البشري والتنظيمي في تحسين جودة التقارير المالية، لا سيما من حيث الدقّة، والموثوقية، والشفافية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الكمِّي، واستخدما كُلاً من الاستبانة والمقابلات الشخصية كأداتين لجمع البيانات، وقد جرى توزيع الاستبانة باستخدام أسلوب المسح الشامل على جميع العاملين بالمؤسسة، حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (96)استبانة، تمَّ اسْتُرِدَادها بالكامل وخضعت للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثين فهمًا تحليليًا مُعمّقا لأثر توظيف تكنولوجيا المعلومات، وجودة الموارد البشرية، ومستوى الالتزام التنظيمي على جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية، كما بيَّنت النتائج أن جودة الموارد البشرية تُسهم بصورة إيجابية في تحسين جودة التقارير المالية، إلى جانب الدور الإيجابي للالتزام التنظيمي في دعم جودة التقارير المالية وتعزيز موثوقيتها، كما أظهرت النتائج أنَّ التكامل بين البنية التكنولوجية المتطورة والكفاءة البشرية والالتزام الوظيفي يمثّل عاملًا حاسمًا في تحسين مخرجات التقارير المالية في المؤسسات، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة التوسّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات، والعمل على تطوير مهارات الموارد البشرية، وتعزيز ثقافة الالتزام التنظيمي، لما في ذلك من أثر مباشر في تحسين جودة التقارير المالية ورفع مستوى موثوقيتها وشفافيتها.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على الدور المحوري لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية، مع دمج البعدين البشري والتنظيمي في تفسير فعّالية النُظم المحاسبية والرقابية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع في نقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيق إطار (COSO)، وقد أسهمت الدراسة الحالية بإضافة علمية تمثَّلت في تقدّيم نموذج تفسيري تكاملي يربط بين التكنولوجيا والموارد البشرية والالتزام التنظيمي، من خلال أدلة كمِّية تدعم تحسين جودة التقارير المالية في البيئات المؤسسية المعاصرة.

19.2.1- دراسة (إحواس، 2023) بعنوان: مدى توافق متطلَّبات نظام الرقابة الداخلية بالشركات الليبية العاملة في مجال الاتصالات مع إطار (COSO) للرقابة الداخلية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على مدى توافق متطلَّبات نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق في الشركات الليبية العاملة في مجال الاتصالات مع المتطلَّبات التي حدَّدها إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية، من خلال تقييم مستوى توافر وتطبيق المكوّنات الخمسة للإطار داخل هذه الشركات، وقد ركّزت الدراسة على تحليل نُظم الرقابة الداخلية في قطاع الاتصالات الليبي، مع إبراز مدى اتساق الممارسات الرقابية والتنظيمية مع المعايير الدولية الحدّيثة للرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات؛ حيث جرى توزيعها بأسلوب المسح الشامل على المراجعين الداخليين بالشركات الليبية العاملة في قطاع الاتصالات، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (120) استبانة، خضع منها للتحليل الاحصائي (113) استبانة، الأمر الذي أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقا لمستوى الالتزام بتطبيق مكوّنات إطار (COSO) داخل هذا القطاع.

وقد توصلت الدراسة إلى أن متطلَّبات نظام الرقابة الداخلية متوافرة إلى حدٍّ كبير في الشركات محلّ الدراسة، وبما يتوافق مع المكوّنات الخمسة لإطار(COSO)، والمتمَّثلة في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، كما بيّنت النتائج أن إدارات هذه الشركات تعمل على ترسيخ القيم الأخلاقية وتقليل فرص السلوكيات الاحتيالية، بما يُسهم في تعزيز النزاهة المؤسسية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير عناصر نظام الرقابة الداخلية والارتقاء بها إلى

المستوى المأمول، مع زيادة الاهتمَّام بنُظم المكافآت والترقيات وربطها بنتائج تقييم الأداء، والاستمَّرار في تطوير وتدريب وتأهيل الموظفين بصورة دورية، إضافةً إلى تعزيز قنوات الاتصال ومنح قدر أكبر من الاستقلالية لموظفي الرقابة الداخلية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث التركيز على تقييم مدى الالتزام بتطبيق إطار (COSO) في المؤسسات الليبية، وتحليل دوره في تعزيز كفاءة وفعالية نُظم الرقابة الداخلية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز هذا الإطار لتقدّم تحليلًا أوسع لأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل القطاع المصرفي الليبي، مما يوفِّر إطارًا تحليليًا أكثر شمولية لدراسة العلاقة بين الرقابة الداخلية والجودة المعلوماتية للتقارير المالية، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم إضافة علمية متمَّيزة، من خلال تقديم تقييم ميداني شامل لمدى توافق نُظُم الرقابة الداخلية مع إطار (COSO) في قطاع الاتصالات، مما يُزوِّد الدراسة الحالية بأدلة تطبيقية قوية لدعم تطوير الأنُظمة الرقابية وتوجيه السياسات التنظيمية في بيئات مؤسسية المختلفة.

20.2.1- دراسة (الجزار، 2023) بعنوان: أثر كفاءة نُظُم الرقابة الداخلية على التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية- بالتطبيق على الهيئة القومية للبريد:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر كفاءة نُظُم الرقابة الداخلية على مستوى التمَّثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، وذلك من خلال فحص دور خصائص ومقومات ومكوّنات نظام الرقابة الداخلية في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وبخاصة الاكتمَّال، والحيادية، والخُلُوْ من الخطأ، كما ركّزت الدراسة على كفاءة نُظم الرقابة الداخلية في مؤسسة خدمية عامة، ومدى انعكاس هذه الكفاءة على جودة المخرجات المحاسبية ومصداقيتها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها يدويًا وإلكترونيًا باستخدام أسلوب العينة العشوائية يدويًا وإلكترونيًا على موظفي مكاتب البريد، وإدارات المراجعة المحلّية، والتفتيش والرقابة، والإدارة المالية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (100) استبانة يدويًا خضع منها (80) استبانة للتحليل الإحصائي، بينما بلغ عدد الاستبانات الإلكترونية الصالحة للتحليل الإحصائي (120) استبانة، الأمر الذي أتاح فهمًا تحليليًا أعمّق لطبيعة العلاقة بين كفاءة نظام الرقابة الداخلية وخصائص التمَّثيل الصادق للمعلومات المحاسبية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لكفاءة نُظُم الرقابة الداخلية على التمَّثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، كما بيّنت النتائج أن تحسّن خصائص ومقومات ومكوّنات الرقابة الداخلية ينعكس إيجابًا على خصائص الاكتمَّال والحيادية والخلو من الأخطاء في المعلومات المحاسبية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة قيام الهيئة القومية للبريد بتطوير وتعزيز كفاءة نُظُم الرقابة الداخلية بما يُسهم في تحسين مستوى التمثّيل الصادق للمعلومات المحاسبية، ولا سيما من حيث الاكتمَّال والحيادية والخلو من الأخطاء، وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التأكيد على دور نُظُم الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات والتقارير المحاسبية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز نطاق المؤسسات الخدمية العامة لتشمل القطاع

المصرفي الليبي، مع التركيز على تحليل أثر تطبيق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم إضافة علمية مهمة، من خلال تقديم تحليل ميداني مُعمّق يُوضِّح العلاقة بين كفاءة نُظُم الرقابة الداخلية وجودة التمَّثيل الصادق للمعلومات المحاسبية، كما أنّهُ يُوفِّر أدلة ميدانية تدعم تطوير الأنُظمة الرقابية، وتُعزِّز جودة التقارير المالية في المؤسسات العامة، بينما تُضِيف الدراسة الحالية بُعْدًا تحليليًا أوسع يربط بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وتكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية في بيئة مصرفية رقمية.

21.2.1- دراسة (Nashwan and Ashour,2023) بعنوان: إطار عمل مقترح لتطوير نظام الرقابة وفقًا لنموذج (COSO)- دراسة تطبيقية:

A Proposed Framework for the Development of the Internal Control System According to the (COSO) Model: An Applied Study:

هدفت الدراسة إلى تطوير نظام الرقابة الداخلية في قطاع غزة وفقًا لنموذج (COSO)، وذلك من خلال بناء إطار عمل مقترح يستند إلى تحليل مكوّنات النموذج الخمسة، وبيان مدى تأثيرها في تحسين أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية، وقد ركّزت الدراسة على الدور التطويري لإطار(COSO) في تعزيز كفاءة وفعالية النُظم الرقابية الحكومية، مع إبراز مساهمة هذا الإطار في تحقيق أهداف الرقابة وتحسين الأداء المؤسسي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تمَّ تصميم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب المسح الشامل على جميع موظفي إدارات الرقابة في وزارة الحكم المحلّي العاملين في بلديات قطاع غزة، حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (122) استبانة، خضعت جميعها للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثين فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لأثر تطبيق مكوِّنات نموذج (COSO) في تطوير نظام الرقابة الداخلية وتعزيز فاعليته في المؤسسات الحكومية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لجميع مكوّنات نموذج (COSO) في تطوير نظام الرقابة الداخلية، مما يُعزِّز الأهمية البنائية لهذا الإطار في دعم تحقيق أهداف الرقابة وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، كما أكّدت النتائج أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُسهم بفعالية في رفع كفاءة وفعالية النظام الرقابي، وتعزيز قدرته على المتابعة والضبط، وتحقيق الالتزام المؤسسي داخل الوحدات الحكومية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة الاعتمَّاد على دليل رقابي مؤسسي يستند على نموذج ومعايير (COSO) المُحدَّثة، بما يضمن التطبيق المنهجي والمتكامل لمكوّنات الرقابة الداخلية، ويحدُّ من مظاهر التطبيق الشكلي للرقابة، كما أوصت الدراسة بإنشاء إدارات متخصصة لجمع التبرعات والإشراف على تمويل المشاريع، وتفعيل لجان التوعية والرقابة داخل بلديات قطاع غزة، بما يُسهم في رفع مستوى الوعي المؤسسي بأهمية الرقابة الداخلية ودورها في تعزيز الحوكمة وتحسين الأداء.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على البعد التطويري والتطبيقي لإطار (COSO) في تحسين نُظم الرقابة الداخلية داخل المؤسسات العامة، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع في هذا التحليل، من خلال نقلهِ إلى البيئة المصرفية الليبية، وربطهِ بتحسين جودة التقارير المالية في بيئة تكنولوجيا المعلومات،

وقد أسهمت الدراسة السابقة في إضافة علمية تمثَّلت في تقديم إطار تطبيقي مقترح قابل للتكييف والتعميم لتطوير نُظم الرقابة الداخلية وفق نموذج (COSO)، مدعومًا بأدلة ميدانية تُؤكِّد أهمية الانتقال من التطبيق الإجرائي الشكلي للرقابة إلى التطبيق المؤسسي المنهجي القائم على المعايير الدولية.

22.2.1- دراسة (Abdulfattah,2023) بعنوان: دور إطار (COSO) في منع ممارسات إدارة الأرباح- دراسة تحليلية لآراء عينة من المراجعين والمحاسبين في البنوك بمدينة أربيل:

The Role of (COSO) Framework in Preventing Earning Management Practice an Analytical Study of the Opinions of a Sample of Auditors and Accountants in Banks-Erbil:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعّالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) في الحدِّ من ممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي بمدينة أربيل، وذلك من خلال تحليل آراء المراجعين والمحاسبين العاملين في البنوك، وسعت الدراسة إلى بيان دور مكوّنات الرقابة الداخلية في تقليص فرص التلاعب المحاسبي وتحسين الانضباط المالي، مع التركيز على العلاقة بين قوة النظام الرقابي ومستوى السلوك الانتهازي في إعداد التقارير المالية داخل المؤسسات المصرفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، واستخدم الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها على المراجعين والمحاسبين العاملين في القطاع المصرفي بمدينة أربيل، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (80) استبانة، خضعت منها (70) استبانة للتحليل الإحصائي، مما أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لمستوى تطبيق عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثرها في الحدِّ من ممارسات إدارة الأرباح.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ مستوى تطبيق عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي بمدينة أربيل جاء عند مستوى متوسط، كما أكّدت النتائج وجود أثر معنوي ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الحدِّ من ممارسات إدارة الأرباح، بما يعكس الدور الرقابي الفعّال لهذا الإطار في تعزيز الانضباط المحاسبي، والحدِّ من السلوكيات الانتهازية في إعداد القوائم والتقارير المالية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة اعتمَّاد إطار (COSO) بوصفهِ مرجعية أساسية عند تقييم نُظم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي، والعمل على تشخيص نقاط القوة والضعف التي تظهر عند فحص الأنشطة الرقابية، إلى جانب تطوير كفاءة العاملين في المجال الرقابي، من خلال تنظيم البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة في نُظم الرقابة الداخلية ومعاييرها الدولية.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث تركيزهما على الدور الوقائي لإطار (COSO) في الحدِّ من الممارسات المحاسبية غير السليمة، وتحسين جودة التقارير المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع من خلال نقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمّة تمثَّلت في تقديم دليل تطبيقي يُبرز العلاقة بين فعالية نُظم الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) والحدِّ من إدارة الأرباح في القطاع المصرفي، من خلال نتائج تحليلية تدعم تعزيز الشفافية والمصداقية المالية وترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية.

23.2.1- دراسة (Alviola, al et,2023) بعنوان: تأثير أنُظمة الرقابة الداخلية، وكفاءة الموارد البشرية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية:

The Influence of Internal Control Systems, Humanresource Competence, and use of Information Technology on The Quality of Financial Reports:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأثر المتكامل لكلٍّ من أنظمة الرقابة الداخلية، وكفاءة الموارد البشرية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية، من خلال دراسة ميدانية مُطَّبقة على إحدى الشركات الخاصة في إندونيسيا، وقد ركّزت الدراسة على تحليل العلاقات التفاعلية بين الأبعاد التنظيمية والبشرية والتقنية بوصفها محدّدات رئيسة لتحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقّة، والموثوقية، والشفافية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي في إطار المدخل الكمّي، واستخدموا الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على العاملين في لمؤسسة محلّ الدراسة، حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (100) استبانة، تمَّ اسْتُرِدَادها بالكامل وإخضاعها للتحليل الإحصائي، مما أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لطبيعة تأثير كل من النظام الرقابي، وكفاءة الموارد البشرية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأنُظمة الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، كما أكّدت النتائج أن كفاءة الموارد البشرية تُسهم بصورة إيجابية في تحسين جودة التقارير المالية، إلى جانب التأثير الإيجابي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز جودة التقارير المالية، بما يعكس أهمية التكامل بين البنية الرقابية، والكفاءة البشرية، والدعم التقني في تحسين مخرجات التقارير المالية، وتحقيق مستويات أعلى من الموثوقية والشفافية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز فعالية أنُظمة الرقابة الداخلية، والعمل على رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال برامج التدريب والتأهيل المستمَّر، إلى جانب التوسّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحديث البنية التقنية، بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية واستدامتها.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على أهمية التكامل بين الرقابة الداخلية، وتكنولوجيا المعلومات، والبعد البشري في تفسير جودة التقارير المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع من خلال نقل هذا الإطار التحليلي إلى البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ التطبيق المنهجي لإطار (COSO) واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية تمثَّلت في تقدّيم دليل تطبيقي يؤكّد أن تحسين جودة التقارير المالية يتطلّب معالجة تكاملية تشمل الأبعاد التنظيمية والبشرية والتقنية، بما يدعم التوجّه نحو تعزيز الحوكمة والشفافية المالية.

24.2.1- دراسة (الحليق،2022) بعنوان: أثر تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في الجامعات الحكومية الأردنية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة (COSO) على جودة التقارير المالية في الجامعات الحكومية الأردنية، وذلك من خلال قياس أثر الأبعاد الخمسة لنظام الرقابة الداخلية،

والمتمَّثلة في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، على خصائص جودة التقارير المالية، مع التركيز على خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق، وقد تناولت الدراسة واقع ممارسات الرقابة الداخلية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية، مُوضِّحة مدى انعكاسها على جودة المخرجات المالية في بيئة أكاديمية عامة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّمت استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، ووزعت الاستبانات باستخدام أسلوب العينة العشوائية على العاملين في الإدارات المالية والرقابية بالجامعات الحكومية الأردنية، حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (211) استبانة، خضعت للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثة فهمًا تحليليًا مُعمّقا لطبيعة العلاقة بين ممارسات الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) وجودة التقارير المالية في المؤسسات التعليمية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لممارسات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بأبعادها مجتمَّعة على جودة التقارير المالية، كما أكّدت النتائج أن تعزيز تطبيق مكوّنات الإطار ينعكس إيجابًا على خصائص الملاءمة والتمَّثيل الصادق للتقارير المالية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بتطوير سياسات الرقابة الداخلية بالجامعات الحكومية ورفع كفاءتها المؤسسية، إلى جانب العمل على تأهيل وتدريب الموظفين بصورة دورية في مجالات الرقابة والحوكمة، كما دعت الدراسة إلى توسيع نطاق البحث لتحليل أثر تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في قطاعات أخرى، للتأكيد على أهمية الإطار في دعم نجاح المؤسسات ونموها واستدامتها.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التأكيد على أنَّ تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُسهم في رفع مستوى الملاءمة والتمَّثيل الصادق للتقارير المالية، وإبراز أهمية تطوير نُظم الرقابة الداخلية وتدريب العاملين على تطبيقها بكفاءة، غير أن الدراسة الحالية تختلف عنها في مجال التطبيق والبيئة البحثية، إذ تنتقل من سياق الجامعات الحكومية الأردنية إلى القطاع المصرفي الليبي، بما يتيح إطارًا تحليليًا أكثر شمولية لتقييم العلاقة التكاملية بين الرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة المخرجات المالية، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم إضافة علمية، من خلال تقديم دليل ميداني يُوضِّح دور إطار (COSO) في تحسين جودة التقارير المالية، مما يوفِّر أساسًا نظريًا وتطبيقيًا يدعم الدراسة الحالية في تفسير نتائجها ضمن سياق علمي متكامل، كما تساعد هذه النتائج في توسيع مجال التحليل لينتقل من المؤسسات التعليمية إلى القطاع المصرفي الليبي، مع التركيز على دراسة أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وبذلك تُسهم في بناء إطار تحليلي يربط الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية، بما يعزّز الشفافية والإفصاح وتطوير السياسات الرقابية في القطاع المصرفي الليبي.

25.2.1- دراسة (حبش،2022) بعنوان: أثر الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي وفقًا لإطار (COSO) في البنوك التجارية الأردنية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة (COSO) على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال قياس أثر مكوّنات الرقابة الداخلية الخمسة، والمتمَّثلة في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظُم المعلومات والاتِّصالات، وأنشطة المراقبة والمتابعة، على أبعاد جودة التدقيق الداخلي، ولاسيما الموضوعية والاستقلالية، ونطاق أداء العمل، والكفاءة المهنية، وبذل العناية المهنية الواجبة، وقد ركّزت الدراسة بوَجه خاص على طبيعة العلاقة التفاعلية بين نُظم الرقابة الداخلية ووظيفة التدقيق الداخلي، وعلى دور إطار (COSO) في دعم فعالية التدقيق داخل القطاع المصرفي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث المنهج الوصفي الاستدلالي، واستخدم الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات؛ حيث وُزّعت (250) استبانة على العاملين في الإدارات المالية والرقابية ووحدات المراجعة الداخلية بالبنوك التجارية الأردنية، استُرِدَت منها (163) استبانة، خضع منها (157) للتحليل الإحصائي، وقد أسهم ذلك في توفير قاعدة بيانات ميدانية مكّنت من فهم تحليلي مُعمّق لطبيعة تأثير أبعاد الرقابة الداخلية على جودة ممارسات التدقيق الداخلي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لأبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الأردنية، كما أكّدت أنَّ تعزيز فعالية مكوّنات الرقابة الداخلية يُسهم بصورة مباشرة في رفع مستوى استقلالية المدققين الداخليين، وتحسين كفاءتهم المهنية، وجودة أدائهم، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية داخل البنوك التجارية الأردنية، مع التركيز على تطوير وتأهيل الكوادر العاملة في مجال التدقيق الداخلي بصورة مستمَّرة.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التأكيد على دور إطار (COSO) في دعم فعّالية نُظُم الرقابة الداخلية وتعزيز جودة الممارسات الرقابية والمحاسبية، كما تتلاقي معها في إبراز أهمية التكامل بين الرقابة الداخلية والحوكمة المصرفية، غير أنَّ الدراسة الحالية تختلف من حيث نطاق التحليل وطبيعته؛ إذ تتوسَّع في ربط تطبيق إطار (COSO) ليس فقط بجودة التدقيق الداخلي، بل كذلك بجودة التقارير المالية، مع دمج تأثير تكنولوجيا المعلومات بوصفها متغيرًا مؤثرًا في تعزيز كفاءة النظام الرقابي داخل القطاع المصرفي الليبي، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية من خلال تقديم دليل استدلالي على دور نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تحسين جودة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية، بما يدعم تكامل وظائف الرقابة والتدقيق وتعزيز الحوكمة المصرفية، بينما تضيف الدراسة الحالية بُعْدًا تحليليًا أوسع، من خلال دراسة أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ بيئة مصرفية تعتمَّد بشكل متزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

26.2.1- دراسة (بوركايب، وآخرون،2022) بعنوان: تقييم نُظُم الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية على ضوء نموذج (COSO). دراسة تطبيقية:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة نُظُم الرقابة الداخلية المستخدمة في الشركات الجزائرية من حيث سلامة التصميم وفعالية التطبيق، وذلك بالاعتماد على نموذج لجنة (COSO) بوصفهِ إطارًا دوليًا مرجعيًا؛ للحكم على جودة نُظُم الرقابة الداخلية، حيث تناولت أبعاده الخمسة المتمَّثلة في: بيئة الرقابة، وتقدير المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتّصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، مع التركيز على الفجوة القائمة بين ما هو مُصمَّم نظريًا وما يتمَّ تطبيقه فعليًا داخل الشركات.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدموا أسلوب المقابلات الشخصية كأداة رئيسة لجمع البيانات من مراجعي الحسابات، بما أتاح لهم تشخيصًا ميدانيًا واقعيًا لمدى الالتزام بتطبيق مبادئ نموذج (COSO) في الشركات الجزائرية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود ضعف ملحوظ في نُظم الرقابة الداخلية المُطبَّقة، سواء من حيث قصور التصميم أو محدودية التطبيق الفعلي، كما أكّدت النتائج أن الشركات محلّ الدراسة لا تعتمَّد نموذج (COSO) وأبعاده الخمسة كأساس منهجي لبناء وتطوير نُظُم الرقابة الداخلية لديها، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبنِّي نموذج (COSO) كإطار مرجعي متكامل لتصميم وتفعيل نُظم الرقابة الداخلية، وتعزيز ثقافة الالتزام بالممارسات الرقابية الدولية، بما يُسهم في رفع كفاءة وفعالية نُظم الرقابة الداخلية.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على أهمية نموذج (COSO) باعتباره إطارًا متكاملًا لتقويم وبناء نُظُم الرقابة الداخلية، وإبراز أثر ضعف تطبيق هذا الإطار على تراجع جودة الممارسات الرقابية والمحاسبية، كما تتفِّق معها في التأكيد على ضرورة تبنِّي أُطر رقابية دولية معتمَّدة لتحسين جودة التقارير المالية ودعم متطلَّبات الحوكمة، غير أنَّ الدراسة الحالية تختلف من حيث مجال التطبيق وطبيعة التحليل؛ إذ تنتقل من سّياق الشركات الجزائرية إلى القطاع المصرفي الليبي، مع التركيز على تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما يضيف بُعدًا تحليليًا أكثر شمولية يربط بين الرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة المخرجات المالية، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية من خلال تقديم تشخيص نقدي لواقع نُظم الرقابة الداخلية في بيئة نامية، مع إبراز المخاطر المرتبطة بغياب تبنِّي نموذج (COSO)، مما يُزوِّد الدراسة الحالية بأساس نظري وميداني يدعم أهمية تطبيق هذا الإطار في القطاع المصرفي الليبي، مع توسيع التحليل ليشمل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق (COSO) في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

27.2.1- دراسة (ملكاوي، 2022) بعنوان: الأثر المُعدّل لبيئة تكنولوجيا المعلومات في العلاقة ما بين جودة المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور بيئة تكنولوجيا المعلومات بوصفها متغيرًا مُعدِّلًا في العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال فحص أثر

جودة المعلومات المحاسبية بأبعادها المتمَّثلة في جودة النظام، وجودة المستخدم، وجودة المعلومات على مستوى فعالية النظام الرقابي في ظلِّ بيئة تقنية متطورة، مع التركيز على طبيعة التفاعل بين نُظُم المعلومات المحاسبية ومكوِّنات الرقابة الداخلية داخل القطاع المصرفي، مع إبراز الأثر التكاملي لبيئة تكنولوجيا المعلومات في دعم هذا التفاعل.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّم استبانة علمية بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات؛ حيث جرى توزيعها إلكترونيًا على المراجعين الداخليين، والمحاسبين، والمدراء الماليين، وموظفي أقسام تقنية المعلومات بالبنوك التجارية الأردنية، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (156) استبانة، تمَّ اسْتُرِدَادها بالكامل، وخضعت جميعُها للتحليل الإحصائي، الأمر الذي أتاح تكوين قاعدة ميدانية مكَّنت من فهم مُعمّق لطبيعة الدور المُعدِّل الذي تمَّارسهُ بيئة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وفعالية نظام الرقابة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجودة المعلومات المحاسبية بأبعادها المختلفة على فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما أكّدت أن بيئة تكنولوجيا المعلومات تمارس دورًا مُعدِّلًا مؤثرًا يعزّز العلاقة بين المُتغيرين، بما يرفع من كفاءة النظام الرقابي وقدرتهِ على تحقيق أهدافه، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتبنِّي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية الأردنية، وتعزيز البنية التحتية التقنية، بما يُسهم في تحسين أداء نُظُم الرقابة الداخلية وضمان جودة المعلومات المالية المقدّمة.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في إبراز الدور التفاعلي لتكنولوجيا المعلومات في دعم فعَّالية نُظُم الرقابة الداخلية وتحسين جودة المخرجات المحاسبية، كما تتفِّق معها في التأكيد على العلاقة التفاعلية بين نُظُم المعلومات ونُظُم الرقابة داخل البيئة المصرفية، غير أنَّ هذه الدراسة تختلف عنها من حيث نطاق التحليل وطبيعته؛ إذ تتوسَّع في دراسة أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، مع إدراج دور تكنولوجيا المعلومات بوصفه عاملًا معززًا لفعالية هذا النظام داخل القطاع المصرفي الليبي، لا بوصفهِ متغيرًا مُعدِّلًا لجودة المعلومات المحاسبية وحسب.

وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية من خلال تقديم نموذج تحليلي يُوضِّح الدور المُعدِّل لبيئة تكنولوجيا المعلومات في العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية، بما يُزوِّد الدراسة الحالية بمرجعية علمية وميدانية تدعم تحليل العلاقة التكاملية بين الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات، وتُسهم في تفسير نتائجها ضمن سياق علمي متكامل يركّز على جودة التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية.

28.2.1- دراسة (Al-Kharusi and Matriano,2022) بعنوان: أثر أنُظمة الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية:

The Impact of Internal Control systems on The Quality of Financial Reports:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر أنُظمة الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في الشركات، من خلال استكشاف طبيعة العلاقة بين مستوى فعالية وكفاءة النُظم الرقابية وجودة المخرجات المالية، من حيث الدقَّة،

والموثوقية، والشفافية، وقد أظهرت الدراسة الدور التنظيمي المحوري للرقابة الداخلية بوصفها أحد الآليات الأساسية لضبط العمليات المالية وتعزيز مصداقية التقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما كُلًّا من الاستبانة والمقابلات الشخصية كآداتين رئيسيتين لجمع البيانات، وتمَّ اختيار عينة عشوائية من موظفي الإدارة المالية وإدارة الموارد البشرية في الشركات محلّ الدراسة، بلغ عددها (80) موظفًا، مما أتاح للباحثين فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لكيفية تأثير فاعلية أنُظمة الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فاعلية أنُظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، حيث تبيّن أن ارتفاع مستوى كفاءة وفعالية أنُظمة الرقابة الداخلية ينعكس بصورة مباشرة على تحسين جودة التقارير المالية، من حيث الموثوقية، والدقّة، والالتزام بالمعايير المحاسبية المعتمَّدة، كما أكّدت النتائج أنَّ ضعف النُظم الرقابية يُعدُّ من أبرز العوامل المؤدية إلى تدنِّي جودة التقارير المالية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إيلاء اهتمَّام أكبر بتطوير أنُظمة الرقابة الداخلية وتعزيز كفاءتها التشغيلية، إلى جانب تحسين إجراءات إعداد التقارير المالية، ووضع برامج تدريبية متخصصة تُسهم في رفع كفاءة العاملين، وتطوير ممارسات الرقابة، بما يضمن إعداد تقارير مالية تتسم بالمصداقية والموثوقية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على الدور الجوهري للرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية توسّعت في تحليلها ليشمل البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ تطبيق إطار (COSO) واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمّة، تمَثَّلت في تقدّيم دليل تطبيقي يدعم العلاقة السببية بين فعالية أنُظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، بما يعزّز الحوكمة المالية، ويرفع من مستوى مصداقية التقارير في البيئات المؤسسية المختلفة.

29.2.1- دراسة (Al- Mahdi,2022) بعنوان: أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية (COSO) على تحسين التخصص المهني للمراجع الداخلي في المصارف التجارية العراقية:

The Effect of Applying The (COSO) Internal Control System On Improving the Professional Specialization of the Internal Auditor in Iraqi Commercial Banks:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية المُحدّث وفق إطار (COSO) في تطوير وتعزيز التخصص المهني للمراجع الداخلي في المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وركّزت الدراسة على تحليل مدى إسهام هذا الإطار في رفع كفاءة الأداء المهني للمراجعين الداخليين، ولا سيما في ظلِّ استخدام أنُظمة التكنولوجيا الحدّيثة في أعمال المراجعة، كما تناولت العلاقة بين نضج النظام الرقابي المؤسسي، ومستوى التخصص المهني للمراجع الداخلي بوصفهِ أحد العناصر الأساسية لتحسين جودة العمل الرقابي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وصُمِّمت استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على المحاسبين والمراجعين ذوي الخبرة في المحاسبة والمراجعة في عشرة مصارف تجارية عراقية مسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مما أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لأثر تطبيق إطار (COSO) على التخصص المهني للمراجع الداخلي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع من الوعي بمفهوم التخصص المهني للمراجع الداخلي في المصارف التجارية العراقية عند تطبيق نظام الرقابة الداخلية المُحدّث وفق إطار(COSO)، كما أكّدت النتائج أنَّ تفعيل هذا الإطار يُسهم بصورة مباشرة في تحسين الأداء المهني للمراجعين الداخليين، وتعزيز قدرتهم على التعامل مع متطلَّبات المراجعة في البيئات المصرفية التي تعتمَّد على التكنولوجيا الحدّيثة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبنِّي استراتيجية واضحة لتطوير التخصص المهني عند تطبيق نظام الرقابة الداخلية (COSO)، بما يُسهم في رفع كفاءة أداء المراجع الداخلي وتحسين أدائه المهني، لا سيما عند استخدام أنُظمة وتطبيقات التكنولوجيا الحدّيثة في أعمال المراجعة .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث التركيز على الأثر غير المباشر لتطبيق إطار(COSO) في تطوير رأس المال البشري الرقابي، وتحسين جودة الوظيفة الرقابية، غير أنَّ الدراسة الحالية تُوسِّع هذا التحليل ليشمل البيئة المصرفية الليبية وربطهِ بجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة الحالية في إبراز البُعد المهني والتخصصي لتطبيق إطار (COSO) من خلال تقديم دليل عملي على تعزيز الأداء المهني للمراجعين الداخليين وتحسين فعالية نظام الرقابة.

30.2.1- دراسة (Syamsuddin, 2022) بعنوان: تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية في وكالة الإدارة المالية الإقليمية التابعة لشركة تاكلار:

The effect of information technology on the quality of financial reports in the regional financial management agency of Takalar Regency:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر توظيف تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية المحلّية، من خلال دراسة تطبيقية على وكالة الإدارة المالية الإقليمية بمحافظة تاكلار، وقد ركّزت الدراسة على الدور الحيوي للنُظم التقنية في تحسين دقة المعلومات المالية، وتسريع إعداد التقارير، وتعزيز موثوقيتها وشفافيتها، بما ينعكس إيجابًا على فعالية الإدارة المالية وقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية. ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وصُمِّمت استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وقد تمَّ توزيع الاستبانة على جميع العاملين في وكالة الإدارة المالية الإقليمية، وبلغ عددها (45) استبانة، تمَّ اسْتُرِدَادها بالكامل، وخضعت جميعها للتحليل الإحصائي، مما أتاح ذلك فهمًا تحليليًا مُعمّقًا للعلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية في القطاع الحكومي المحلي.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤثّر بشكل إيجابي على جودة التقارير المالية في الحكومة المحلية، حيث أسهم في تحسين دقّة البيانات المالية، وتقليل الأخطاء، وتسريع عمليات إعداد التقارير، وتعزيز موثوقيتها، وقد انعكس هذا الأثر بصورة إيجابية على كفاءة الإدارة المالية وفعالية اتّخاذ القرارات، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة التوسّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية المحلية، والعمل على تطوير البنية التحتية التقنية وتحديث النُظم المالية الإلكترونية، بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية واستدامة موثوقيتها.

وتتفق هذه الدراسة مع توجُّهات الدراسة الحالية في التأكيد على الدور المحوري لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع العام، غير أنَّ الدراسة الحالية تُوسِّع نطاق هذا التحليل ليشمل البيئة

المصرفية الليبية، من خلال الربط بين أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية، كما أسهمت الدراسة السابقة بقيمة علمية مضافة، تمثَّلت في تقدّيم دليل تطبيقي يُوضِّح أثر الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية الحكومية، ودعم الشفافية والكفاءة المالية.

31.2.1- دراسة (جاسم وعبد،2021) بعنوان: تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفقًا لإطار (COSO) وتأثيره في بيئة الرقابة الداخلية لشركات النفط العراقية:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تطبيق عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO)، وتحليل تأثير ذلك على بيئة الرقابة الداخلية في شركات النفط العراقية؛ حيث سعت الدراسة إلى تقييم مستوى الالتزام بمبادئ الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، وبيان انعكاس هذا الالتزام على فعالية البيئة الرقابية في الوحدات الاقتصادية محلّ الدراسة، كما ركّزت الدراسة على تحليل واقع ممارسات الرقابة الداخلية في قطاع نفطي يتسم بارتفاع المخاطر التشغيلية وتعقُّد المتطلَّبات التنظيمية، مع إبراز دور توظيف إطار (COSO) في تحسين بيئة الرقابة المؤسسية وتعزيز قدرتها على مواجهة المخاطر.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصميم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها على المسؤولين العاملين في أقسام الرقابة، والمالية، والإنتاج، والمراجعة في شركات النفط العراقية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (50) استبانة، اسْتُرِدَ منها (39) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وأسهم ذلك في توفير قاعدة بيانات مكّنت الباحثين من تحليل مستوى تطبيق مبادئ (COSO) وتحديد انعكاساته على بيئة الرقابة الداخلية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تفاوت ملحوظ في درجة تبنِّي أساليب الرقابة الداخلية لمبادئ إطار (COSO) بين الشركات محلّ الدراسة، بما يعكس عدم تجانس مستوى الالتزام بالإطار وتفعيل مكوّناته داخل القطاع النفطي، كما أكّدت النتائج أهمية التطبيق المنهجي لعناصر الإطار المتكامل، بوصفهِ مدخلًا فاعلًا في تحسين بيئة الرقابة المؤسسية وتقليل المخاطر التشغيلية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبنِّي إطار(COSO) للرقابة الداخلية بصورة أوسع في القطاعات الاستراتيجية ذات الحساسية العالية للمخاطر، لما له من دور في تعزيز الحوكمة والشفافية والرقابة الفعّالة.

وتتفِّق هذه الدراسة مع توجّهات الدراسة الحالية في التركيز على أهمية تطبيق إطار(COSO) بوصفهِ إطارًا متكاملًا يُسهم في رفع كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، غير أنَّ الدراسة الحالية لا تكتفي بتحليل أثر تفعيل إطار (COSO) على بيئة الرقابة الداخلية، بل تتوسَّع لتدرس العلاقة بين تفعيل هذا الإطار وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، مع الأخذ في الاعتبار دور تكنولوجيا المعلومات في دعم هذا التكامل وتحسين المخرجات المالية والمعلوماتية، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم نموذج تطبيقي لقياس مستوى تفعيل إطار(COSO) داخل قطاع نفطي استراتيجي، بما يثري الأدبيات العلمية ويوفِّر مؤشرات يمكّن الاستفادة منها عند دراسة القطاعات الأخرى، ومن بينها القطاع المصرفي محلّ اهتمَّام الدراسة الحالية.

32.2.1- دراسة (حداد،2021) بعنوان: أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) في البنوك التجارية الأردنية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة (COSO) بأبعاده الخمسة، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، ونُظم المعلومات والاتِّصالات، وأنشطة المتابعة، على فعالية إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) في البنوك التجارية الأردنية، وقد ركّزت على إبراز التكامل بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية داخل القطاع المصرفي، من خلال بيان دور هيكل الرقابة الداخلية في دعم عمليات تحديد المخاطر وتقييمها والحدِّ من آثارها.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات؛ حيث جرى توزيعها بأسلوب المسح الشامل على العاملين بالمستويات الإدارية العليا والوسطى في البنوك التجارية الأردنية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (130) استبانة، واسْتُرِدَ منها (110) استبانات، بينما اسْتُبْعِدَت (10) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وأسهم ذلك في تكّوين قاعدة بيانات مكّنت الباحث من تحليل أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على ممارسات إدارة المخاطر المؤسسية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر غير ذي دلالة إحصائية لهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على فعالية إدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، كما أكّدت أن تعزيز مكوّنات الرقابة الداخلية يُسهم في رفع قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بصورة استباقية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بأهمية مواكبة التطورات الحدّيثة في مجال تقييم المخاطر، وتعزيز المتابعة الدورية للتقارير الرقابية، وتطبيق معايير مهنية عند تقييم الأداء، إلى جانب إدراج مقارنات تحليلية لنتائج الأداء عبر فترات زمنية متعددة؛ بما يدعم اتّخاذ القرار.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التأكيد على أهمية إطار(COSO) كمدخل لتعزيز الفعالية المؤسسية، وتحليل العلاقة بين تطبيق إطار الرقابة الداخلية (COSO) وإدارة المخاطر المؤسسية في القطاع المصرفي، غير أنَّ الدراسة الحالية تنقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية مع ربطهِ بجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة، من خلال تقديم دليل ميداني يُبرز الدور المحوري لهيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية داخل البنوك التجارية، وذلك عبر تقدّيم نتائج تحليلية دعمت التكامل بين نُظُم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة المصرفية.

33.2.1- دراسة (سالم، وآخرون،2021) بعنوان: مدى توفّر مكوّنات إطار (COSO) في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا:

هدفت هذه الدراسة إلى التعّرف على مدى توافر مكوّنات إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية في نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق بصندوق الضمان الاجتمَّاعي الليبي، من خلال تقييم درجة توافر وتطبيق المكوّنات الخمسة للإطار داخل المؤسسة محلّ الدراسة، وقد ركّزت الدراسة على طبيعة الممارسات الرقابية في إحدى

المؤسسات المهمة في مجال الحماية الاجتمَّاعية في ليبيا، مع إبراز مستوى التوافق بين الأطر النظرية الدولية للرقابة الداخلية والتطبيقات العملية القائمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدموا الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة القصدية على جميع المحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بصندوق الضمان الاجتمَّاعي في مدينة بنغازي، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (102) استبانة، اسْتُرِدَ منها (92) استبانة، بينما خضعت (82) منها للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثين فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لمستوى توافر مكوّنات إطار (COSO) داخل النظام الرقابي للصندوق.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ أربعة من مكوّنات إطار (COSO) للرقابة الداخلية لم تكُن متوافرة بشكل كافٍ في النظام الرقابي المطبَّق، وهي: بيئة الرقابة، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصالات، وأنشطة المراقبة والمتابعة، في حين أظهرت النتائج توافر مكَّون تقييم المخاطر ضمن نظام الرقابة الداخلية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة اعتمَّاد وتطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية بصورة متكاملة داخل صندوق الضمان الاجتمَّاعي الليبي، باعتباره أحد الأُطر الحدّيثة التي تعزّز كفاءة وفعالية نُظم الرقابة الداخلية وتحسين جودة الأداء المؤسسي.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على تقييم مستوى تبنِّي إطار (COSO) في المؤسسات الليبية، وتحليل فجوَّة التطبيق العملي لنُظم الرقابة الداخلية، تمهيدًا لربط هذا التبنِّي بجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية من خلال تقدّيم تشخيص ميداني دقيق لتوافر مكوّنات إطار (COSO) داخل مؤسسة اجتماعية ليبية؛ حيث قدَّمت أدلة تحليلية أبرزت من خلالهما مواطن القصور في نظام الرقابة الداخلية المطبَّق، وبيّنت الحاجّة المُلحّة لتبنِّي أُطر رقابية دولية لتعزيز الحوكمة وجودة المخرجات المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز هذا الإطار لتحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تعتمَّد بشكل متزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يوفِّر إطارًا تحليليًا شاملًا لربط الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وتكنولوجيا المعلومات، ويعزّز من كفاءة نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.

34.2.1- دراسة (سلمان،2021) بعنوان: مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) المتكامل- دراسة تطبيقية في البنوك التجارية الخاصة العراقية:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى التزام البنوك التجارية الخاصة العراقية بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة (COSO) المتكامل، من خلال تحليل مستوى التوافق مع معايير ومبادئ الإطار، وتحديد مواطن القوة والضعف في ممارسات الرقابة الداخلية، ومدى استجابة هذه البنوك للتغيرات الحدّيثة في البيئة المحاسبية، وركّزت الدراسة على ممارسات الإطار الدولي للرقابة الداخلية داخل البنوك التجارية الخاصة، ومدى انعكاسها على درجة النضج المؤسسي للنُظم الرقابية المعتمَّدة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الكمِّي في جمع وتحليل البيانات، مستخدمًا المقابلات الشخصية، وقائمة فحص (Check List) مُحكّمة كأداتين رئيسيتين لجمع البيانات، حيث تَضمَّنت قائمة الفحص (77) نقطة تُمَثِّل مبادئ إطار (COSO)، جرى توزيعها على موظفي مصرف بغداد ومصرف الائتمَّان كعينة للدراسة، مما أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لمستوى الالتزام العملي بتطبيق مبادئ إطار (COSO) في البنوك محلّ الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ نسبة تطبيق إطار (COSO) في البنوك التجارية الخاصة العراقية بلغت (67.16%)، بما يعكس مستوى متوسطًا من التوافق مع المعايير الدولية، كما أكّدت النتائج وجود تباينات جوهرية بين مكوّنات الرقابة الداخلية؛ حيث حقّقت بعض المكوِّنات مستوى أداء جيّد، بينما أظهرت مكوّنات أخرى حاجة واضحة إلى التطوير والتحسين، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بتبنِّي إدارات البنوك العراقية لتطبيق شامل ومتكامل لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتعزيز الوعي المؤسسي لدى الموظفين بأهمية الالتزام بمبادئ الإطار، إلى جانب توفير برامج تدريبية دورية تُسهم في رفع مهارات العاملين بما يتلاءم مع التغيرات المستمَّرة في البيئة المحاسبية.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على تقييم مستوى الالتزام بتطبيق إطار (COSO) في القطاع المصرفي، وتحليل فجوة التطبيق العملي لمكوّنات الرقابة الداخلية، تمَّهيدًا لربط ذلك بجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، غير أنَّ الدراسة الحالية تختلف عنها في نطاق التحليل وطبيعته، إذ تتجاوز مجرد قياس مستوى الالتزام لتحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يوفِّر إطارًا تحليليًا أكثر شمولية لتفسير العلاقة التكاملية بين متغيرات الدراسة في البيئة المصرفية الليبية.

35.2.1- دراسة (مسعود، ومنصور، 2021) بعنوان: مدى انسجام وتوافق أنُظمة الرقابة الداخلية في شركات التأمين الليبية مع هيكل الرقابة الداخلية وفقًا لإطار لجنة (COSO)- دراسة استطلاعية:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى انسجام وتوافق أنُظمة الرقابة الداخلية المُطبَّقة في شركات التأمين الليبية مع هيكل الرقابة الداخلية وفقًا لإطار لجنة (COSO)، من خلال استطلاع آراء المراجعين الداخليين ذوي الصلة المباشرة بنُظم الرقابة الداخلية في هذه الشركات، كما أنها ركّزت على واقع تطبيق مكوّنات الرقابة الداخلية في قطاع التأمين الليبي، مع إبراز مدى اتّساق الممارسات الرقابية المعتمَّدة مع المعايير الدولية للرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، مُسْتَخْدِمَيْنِ الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، واقتصرت عينة الدراسة على المراجعين الداخليين العاملين في الإدارات الرئيسة لشركات التأمين محلّ الدراسة، نظرًا لصعوبة إجراء المسح الشامل لكافة المراجعين في الفروع، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (104) استبانة، اسْتُرِدَ منها (97) استبانة، واسْتُبْعِدَ منها (11) استبانة غير صالحة للتحليل الإحصائي، بينما خضعت للتحليل الإحصائي (86) استبانة، مما أتاح ذلك فهمًا تحليليًا مُعمَّقًا لمستوى انسجام أنُظمة الرقابة الداخلية مع هيكل إطار (COSO) في قطاع التأمين الليبي.

وتوصلت الدراسة إلى توافر مكوّنات هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في شركات التأمين الليبية، مما يشير إلى وجود انسجام وتوافق ملموس بين أنُظمة الرقابة الداخلية المطبَّقة والمعايير الدولية المعتمَّدة، مع التأكيد على وجود حاجة مستمرة لتحسين بعض المكوّنات وتعزيز استقلالية وفعالية المراجعة الداخلية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بتحسين مكوّنات نظام الرقابة الداخلية في شركات التأمين الليبية، من خلال تشكيل لجنة مراجعة منبثقة عن مجلس الإدارة، مع مراعاة المؤهلات العلمية والخبرة والاستقلالية التامة لأعضاء المجلس عن الإدارة التنفيذية، إضافة إلى تعزيز متابعة نشاط المراجعة الداخلية من قبل لجنة المراجعة، وإجراء دراسات لاحقة لتحليل أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على تقييم مستوى التوافق مع إطار(COSO) في المؤسسات المالية الليبية، تمَّهيدًا لربطهِ بجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، غير أنَّ الدراسة الحالية تختلف عنها من حيث نطاق التحليل والمجال التطبيقي، إذ تتجاوز نطاق قطاع التأمين لتتناول القطاع المصرفي، كما تسعى إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقدّيم تقييم استطلاعي تطبيقي لمستوى انسجام نُظُم الرقابة الداخلية مع إطار (COSO)، مما يوفِّر أساسًا معرفيًا قويًا يمكّن الاستناد إليه في الدراسة الحالية؛ لبناء إطار تحليلي شامل يربط بين متغيرات الدراسة الثلاثة: الرقابة الداخلية، وتكنولوجيا المعلومات، وجودة التقارير المالية في بيئة مصرفية معقدة.

36.2.1- دراسة (زويلف، وعليان،2021) بعنوان: أثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية على إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال قياس إسهام عناصر الرقابة الداخلية مُجتمَّعةً في دعم فعالية عمليات تحديد المخاطر التشغيلية وتقييمها والحدِّ من آثارها، وركَّزت الدراسة على واقع تطبيق عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في البنوك التجارية، مع التركيز على مستوى نضج الممارسات الرقابية، وقدرتها على مواجهة المخاطر التشغيلية في بيئة مصرفية تتسم بالتعقيد والتغيير المستمَّر.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّدت الباحثتان على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّمتَا استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب المسح الشامل على مديري الإدارات المعنية بالتسهيلات المصرفية، والعمليات المصرفية، وعمليات الفروع، وإدارة المخاطر، والتفتيش والمراجعة الداخلية، والمحاسبة والرقابة المالية، والدائرة القانونية، وأنُظمة المعلومات، والموارد البشرية، والتنظيم والتخطيط الاستراتيجي، وعمليات الاستثمار، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (192) استبانة، تمَّ اسْتُرِدَاد (123) استبانة منها، واسْتُبْعِدَت (3) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي ، مما أتاح للباحثتين فهمًا تحليليًا مُعمَّقًا لأثر تطبيق إطار (COSO) في إدارة المخاطر التشغيلية عبر مختلف الوظائف المصرفية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لتطبيق عناصر الرقابة الداخلية مجتمَّعة وفق إطار (COSO) في تحسين إدارة المخاطر التشغيلية بالبنوك التجارية الأردنية، كما أكّدت النتائج أنَّ مستوى تطبيق العناصر كان متوسطًا، مما يشير إلى وجود مجال واسع لتعزيز فعالية التطبيق، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بأهمية قيام البنوك التجارية الأردنية بتعزيز تطبيق عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) بصورة متكاملة، مع التركيز على تدريب الكوادر، وتطوير نُظُم المتابعة والمراجعة؛ لضمان تحسين فعالية إدارة المخاطر التشغيلية ورفع مستوى الحوكمة المؤسسية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على تحليل أثر تطبيق إطار (COSO) في القطاع المصرفي، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع في تناول الموضوع من زاوية أشمل، حيث تسعى إلى ربط تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرفية الليبية، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم دليل ميداني متعدد الوظائف، يُبرز الأثر الكلي لتطبيق عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على إدارة المخاطر التشغيلية، من خلال نتائج تحليلية تدعم التكامل بين نُظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما يوفِّر قاعدة معرفية يُمكِّن الاعتمَّاد عليها في الدراسة الحالية.

37.2.1- دراسة (Al-Sady, al et, 2021) بعنوان: دور مكوّنات الرقابة الداخلية في تطوير أداء المراجع الخارجي وفقًا لقرارات لجنة (COSO)- دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة:

Role of Internal Control Components in The Development of External Auditor or Performance in Accordance with (COSO) Decisions: A field Study On Audit Offices Bureaus in Gaza Strip:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور مكوّنات الرقابة الداخلية وفق قرارات لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) في تطوير أداء المراجع الخارجي في قطاع غزة، وذلك من خلال قياس أثر الأبعاد الخمسة لإطار(COSO) ، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتِّصالات، والمتابعة والمراقبة، على كفاءة وفعالية الأداء المهني للمراجعين الخارجيين، وقد انطلقت الدراسة من اعتبار الرقابة الداخلية مدخلًا تنظيميًا ومهنيًا داعمًا لجودة المراجعة الخارجية، وأداة أساسية لتعزيز مصداقية وموثوقية التقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصمِّيم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، مع استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار مفردات الدراسة من العاملين بمكاتب المراجعة الخارجية في قطاع غزة، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (89) استبانة، اسْتُرِدَ منها (81) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح ذلك فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لطبيعة أثر مكوّنات الرقابة الداخلية على تطوير أداء المراجع الخارجي.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ جميع مكوّنات الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، والمتمثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتِّصالات، والمراقبة والمتابعة، جميعها تؤثّر تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية في تطوير أداء المراجع الخارجي في قطاع غزة، كما أكّدت النتائج أن قوة النظام الرقابي

وتكامله يُسهمان في رفع كفاءة الأداء المهني للمراجعين الخارجيين، وتعزيز قدرتهم على التخطيط السليم والتنفيذ المهني لأعمال المراجعة، مما ينعكس إيجابيًا على جودة المخرجات الرقابية، وموثوقية التقارير المالية، والالتزام بالمعايير المهنية المعتمَّدة، وتحسين جودة أعمال المراجعة بوجّه عام، وفي ضوء هذه النتائج، أَوصت الدراسة بضرورة تطوير ودعم أنُظمة الرقابة الداخلية، لما لذلك من دور فاعل في الارتقاء بالأداء المهني للمراجع الخارجي، كما دعت إلى تنظيم برامج تدريبية ودورات تأهيلية متخصصة؛ تستهدف رفع مستوى وعي العاملين بأهمية الرقابة الداخلية ومتطلَّبات تطبيقها وفق إطار(COSO)، بما يُعزّز كفاءة الممارسة المهنية ويحقّق أهداف الرقابة.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث إبراز الأثّر غير المباشر لتطبيق إطار (COSO) في تحسين جودة المخرجات المالية من خلال تطوير وظيفة المراجعة، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع في نقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية تمثَّلت في تقديم دليل ميداني يؤكّد الدور المحوري والأساسي لمكوّنات الرقابة الداخلية في تحسين أداء المراجعة الخارجية، بما يدعم تعزيز الشفافية والحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية.

38.2.1- دراسة (Al-Dalmi and Qader,2021) بعنوان: أثر نظام الرقابة الداخلية (COSO) في الحدِّ من المخاطر المالية المتعلقة بالبيانات المالية:

The Effect (COSO) Internal Control System in Reducing the Financial Risks Related to Financial Statements

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تطبيق مكوّنات هيكل الرقابة الداخلية وفقًا لإطار (COSO) المُحدَّث في الحدِّ من المخاطر المالية المرتبطة بالبيانات المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إلى جانب تقييم فعالية هذا النظام عند تطبيقه بصورة منهجية، بما يُسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وتعزيز موثوقيتها، وقد ركّزت الدراسة على الدور الوقائي للرقابة الداخلية بوصفها آلية تنظيمية فاعلة للحدِّ من المخاطر المالية وضمان سلامة ومصداقية التقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصميم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها على العاملين في الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (120) استبانة، اسْتُرِدَ منها (110) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، الأمر الذي أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لمستوى تطبيق مكوّنات الرقابة الداخلية، وأثرها في الحدِّ من المخاطر المالية.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ العاملين في الشركات المُدْرجة، يتمَّتعون بمستوى جيّد من الوعي بمكوّنات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) ولا سيما بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصالات، والمراقبة والمتابعة، بوصفها ركائز أساسية للنظام الرقابي، كما أكّدت النتائج أن التطبيق الفعّال يُسهم بدرجة كبيرة في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالبيانات المالية، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز موثوقيتها، وفي ضوء هذه النتائج، أَوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات المُدْرجة بسوق العراق للأوراق المالية، بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) المُحَدَّث بصورة شاملة ومتكاملة، مع

العمل على تطوير نُظُم الرقابة الداخلية وتكثيف برامج التوعية والتدريب للعاملين، بما يُعزّز فعالية إدارة المخاطر المالية، ويدعم سلامة التقارير المالية، ويرتقي بمستوى الحوكمة المؤسسية، وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على البعد الوقائي لإطار (COSO) في إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالتقارير المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع في هذا التحليل من خلال تطبيق الإطار في البيئة المصرفية الليبية وضمِّن استخدام تكنولوجيا المعلومات، وبحث أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية قيّمة تمثَّلت في تقدّيم دليل تطبيقي يُعزِّز العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، والحدِّ من المخاطر المالية، وذلك عبر نتائج تحليلية تُسهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية ودعم متطلَّبات الحوكمة المالية.

39.2.1- دراسة (الرفوع،2020) بعنوان: العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية. حالة الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وذلك من خلال قياس أثر مجموعة من مكوّنات الرقابة الداخلية، والمتمثّلة في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، ونُظم المعلومات والاتِّصالات، وأنشطة المراقبة والمتابعة على أبعاد جودة التقارير المالية، بخاصةً الملاءمة، والتمَّثيل الصادق، والإفصاحات الإضافية، كما أولت الدراسة اهتمامًا خاصًا لدراسة العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، وانعكاس هذا التكامل على مستوى جودة التقارير المالية في الشركات محلّ الدراسة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها على المدراء الماليين، والمراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمّان؛ حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (361) استبانة، استُرِدَ منها (240) استبانة، في حين خضع منها للتحليل الإحصائي (223) استبانة صالحة، مما أتاح إلى تكوين تصور تحليلي مُعمَّق لطبيعة العلاقة بين خصائص نُظُم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في بيئة السوق المالي المُنظَّم.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعدد من خصائص نظام الرقابة الداخلية، ولاسيما التقارير الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصالات، إضافةً إلى طبيعة العلاقة بين المراجعة الداخلية والخارجية، على جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والتمَّثيل الصادق، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة توفير برامج تأهيلية وتدريبية متخصصة للعاملين في المجالات المالية والرقابية، تحت إشراف الإدارة العليا، بما يُسهم في رفع كفاءة الموظفين وتمَّكينهم من إعداد تقارير مالية دقيقة وشامة، كما أكّدت على أهمية التوسّع في استخدام التقنيات الحدّيثة بصورة أكثر فعالية، من خلال توفير الأجهزة المتطورة وتحديث البرمجيات وتطوير شبكات المعلومات، بما يدعم دقة المعلومات المحاسبية وسرعتها ويعزّز جودة القرارات المالية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما المشترك على تحليل العلاقة بين خصائص نُظُم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية تمتدُّ بهذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية، وتحليل أثر تطبيق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقدّيم نموذج تحليلي متكامل يربط بين خصائص الرقابة الداخلية، ووظائف المراجعة، وجودة التقارير المالية في بيئة سوق مالية منُظمة، من خلال تقديم أدلة ميدانية تُسهم في تطوير النُظم الرقابية وتعزيز جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة؛ بما يُزوِّد الدراسة الحالية بأساس علمي داعم يمكن الاعتمَّاد عليه وتوسيع نطاقهِ في السياق المصرفي الليبي.

40.2.1- دراسة (ميره، وعبد الله، 2020) بعنوان: إمكانية تحسين فعالية نُظُم الرقابة الداخلية وفقًا لإطار (COSO) بالمؤسسات المالية الليبية- دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعّرف على مدى إمكانية تحسين فعالية نُظُم الرقابة الداخلية بالمؤسسات المالية الليبية وفقًا لإطار لجنة (COSO)، وذلك من خلال اختبار مستوى التزام هذه المؤسسات بتطبيق المكوّنات الخمسة الأساسية للرقابة الداخلية المحدّدة وفقًا لإطار(COSO)، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، ونُظُم المعلومات والاتصالات، وأنشطة المتابعة، وركّزت الدراسة على تحليل واقع تطبيق نُظُم الرقابة الداخلية في أحد أهم المصارف التجارية الليبية، مع إ براز مدى توافق الممارسات الرقابية القائمة مع متطلَّبات الإطار الدولي للرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وقاما بتصمّيم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة القصدية على المدراء الماليين والمراجعين الداخليين العاملين بمصرف الجمهورية وفروعه في مدن طرابلس وغريان والزاوية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (55) استبانة، اسْتُردَ منها (32) استبانة صالحة للتحليل، مما أتاح للباحثين تكوين تصور تحليلي واضح حول مستوى الالتزام العملي بتطبيق مكوّنات إطار (COSO) في البيئة المصرفية الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مقبول من التوافق بين مكوّنات نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق بمصرف الجمهورية ومتطلَّبات إطار(COSO)؛ بما يشير إلى قابلية النظام القائم للتطوير والتحسين في ضوء الإطار الدولي المعتمَّد، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة استمرار المصرف في تطوير نظام الرقابة الداخلية وتعزيزه بما يتفق مع متطلَّبات إطار(COSO)، وبما يُسهم في رفع كفاءة وفعالية النظام الرقابي وتحسين الأداء المؤسسي بوجه عام.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على تقييم مدى الالتزام بتطبيق إطار (COSO) في المصارف الليبية، وتحليل إمكانية تطوير ورفع فعالية نُظم الرقابة الداخلية، تمهيدًا لربط هذا الالتزام بجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، غير أنَّ الدراسة الحالية تختلف عنها من حيث اتّساع نطاق التحليل، إذ لا تقتصر على تقييم مستوى الالتزام بتطبيق إطار (COSO)، بل تسعى إلى تحليل الأثر المباشر لتطبيق مكوّناته على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، ضمن بيئة تعتمَّد على الأنُظمة الإلكترونية وتقنيات المعلومات الحدّيثة في إعداد التقارير المالية ومعالجتها، وقد أسهمت الدراسة

السابقة بقيمة علمية مهمة، تمَثَّلت في تقديم تطبيق ميداني مبكِّر لإطار (COSO) في البيئة المصرفية الليبية، من خلال توفير أدلة تحليلية تدعم تطوير النُظم الرقابية وتعزّز مبادئ الحوكمة المؤسسية في المؤسسات المالية الليبية، بما يوفِّر أساسًا معرفيًا يمكّن الاعتمَّاد عليه في الدراسة الحالية لتوسِّيع نطاق التحليل وربطهِ بجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

41.2.1- دراسة (سعد،2020) بعنوان: أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة (COSO) بأبعاده الخمسة، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتّصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية، وركّزت الدراسة على واقع ممارسات الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي السوداني، مع إبراز مساهمة مكوّنات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في تحسين خصائص جودة التقارير المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت الباحثة بتصمّيم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وتمَّ توزيعها على العاملين بالمصارف السودانية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (200) استبانة، واسْتُرِدَ منها (185) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما مكّن ذلك من تكّوين تصور تحليلي مُعمّق لطبيعة العلاقة بين تطبيق أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) وجودة التقارير المالية في البيئة المصرفية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للأبعاد الخمسة لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، كما أكّدت النتائج أن تعزيز تطبيق مكوّنات الإطار يُسهم في رفع موثوقية التقارير المالية وتحسين مستوى الشفافية والمصداقية المحاسبية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في المصارف السودانية، إلى جانب توفير التكنولوجيا الحدّيثة الداعمة لتطبيق نُظم الرقابة الداخلية، بما يعزّز قدرتها على اكتشاف الانحرافات والاختلاسات والحدّ من المخاطر المصرفية .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمَّامها بتحليل أثر تطبيق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، غير أنَّ الدراسة الحالية تُضيف بُعْدًا تطبيقيًا مختلفًا يتمثَّل في تحليل هذا الأثر في البيئة المصرفية الليبية وفي ظلِّ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُسهم في توسيع الإطار العلمي وإثراء الأدبيات المرتبطة بالرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، كما أسهمت الدراسة السابقة في تقديم دليل ميداني تطبيقي يؤكّد الدور المحوري لنُظم الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تحسين جودة التقارير المالية بالمصارف، من خلال النتائج التحليلية التي توصلت إليها، والتي تدعم تعزيز الحوكمة المصرفية وتطوير النُظم الرقابية في البيئات المصرفية النامية.

42.2.1- دراسة (الغنودي،2020) بعنوان: إمكانية تبنِّي إطار (COSO) للرقابة الداخلية لتفعيل نُظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية- دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى إمكانية تبنِّي إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية لتفعيل وتحسين نُظم الرقابة الداخلية المطبَّقة في مصرف الجمهورية، من خلال قياس درجة توافق مكوّنات الرقابة الداخلية القائمة مع المكوّنات الخمسة التي حددها إطار(COSO)، وقد ركّزت الدراسة على واقع الممارسات الرقابية في فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية، ومدى جاهزية هذه الفروع لاعتمَّاد الإطار الدولي للرقابة الداخلية كمدخل لتعزيز الأداء المؤسسي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّم استبانة إلكترونية كأداة لجمع البيانات، حيث تمَّ توزيعها عبر البريد الإلكتروني على مدراء الفروع، والمحاسبين، والمراجعين الداخليين، ورؤساء الأقسام بالفروع، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (55) استبانة، اسْتُرِدَ منها (49) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح ذلك للباحث تحليلًا مُعمّقًا لمستوى توافق مكوّنات الرقابة الداخلية القائمة مع متطلَّبات إطار (COSO) في البيئة المصرفية الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود توافق عام بين مكوّنات الرقابة الداخلية المطبَّقة في مصرف الجمهورية ومتطلَّبات إطار (COSO)، غير أن النتائج أشارت إلى ضعف البرامج التدريبية الموجهة للعاملين في مجال الرقابة الداخلية، مما قد يُضْعف فعالية التطبيق المتكامل للإطار، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إجراء تقييم دوري ومنهجي لمكوّنات الرقابة الداخلية الخمسة، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتّصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، بالإضافة إلى تعزيز البرامج التدريبية المتخصصة، بما يُسهم في رفع كفاءة العاملين وتحسين فعالية النظام الرقابي.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في التركيز على تقييم إمكانية تبنِّي إطار (COSO) في المصارف الليبية، وتحليل أثر ذلك على فعالية نُظم الرقابة الداخلية، تمهيدًا لربط هذا التبنِّي بجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز مجرد تقييم إمكانية التطبيق لإطار (COSO)، لتبحث في الأثر المباشر لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تعتمَّد بشكل متزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة من خلال تقدّيم تحليل ميداني دقيق لإمكانية تبنِّي إطار (COSO) في إحدى المصارف الليبية، بما يُسهم في دعم قرارات تطوير النُظم الرقابية وتعزيز الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي.

43.2.1- دراسة (عبد الكافي، وإبراهيم،2020) بعنوان: أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعّالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية بمدينة سرت، وذلك من خلال فحص دور البرمجيات المحاسبية والمصرفية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، ونُظُم الاتِّصالات، في دعم كفاءة وفعالية النظام الرقابي المطبَّق داخل

المصارف التجارية، وقد ركّزت الدراسة على توظيف تكنولوجيا المعلومات في العمليات المصرفية والرقابية، ومدى إسهام الأدوات التقنية الحدّيثة في تعزيز فعالية نُظم الرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّما استبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث جرى توزيعها باستخدام أسلوب المسح الشامل على العاملين في المصارف التجارية بمدينة سرت، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (50) استبانة، اسْتُرِدَ منها (42) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثين تكوين تصور تحليلي مُعمَّق لطبيعة العلاقة بين مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات وفعالية نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الليبية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث أكّدت النتائج أن الاعتمَّاد على البرمجيات الحدّيثة، والخدمات المصرفية الإلكترونية، ونُظُم الاتِّصالات يُسهم في تحسين كفاءة الإجراءات الرقابية، وتعزيز القدرة على المتابعة المستمرة والرقابة الفعّالة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بالتوسَّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف التجارية الليبية، وتحديث البنية التحتية التقنية؛ بما يدعم تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية ورفع كفاءته التشغيلية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على إبراز الدور المحوري لتكنولوجيا المعلومات في تعزيز فعالية نُظُم الرقابة الداخلية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتعمّق أكثر من خلال ربط أثر تكنولوجيا المعلومات بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتحليل انعكاس ذلك على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تعتمَّد بشكل متزايد على الأنُظمة الإلكترونية، كما أسهمت الدراسة السابقة في تقدّيم دليل ميداني من البيئة الليبية يُوضِّح دور تكنولوجيا المعلومات في دعم وتطوير النُظم الرقابية الداخلية داخل المصارف التجارية؛ بما يعزّز جهود التحوُّل الرقمي وتحديث آليات الرقابة في القطاع المصرفي.

44.2.1- دراسة (Ajao, and Oluwadamilola,2020) بعنوان: أثر أنُظمة الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في دولة نيجيريا:

Internal Control Systems and Quality of Financial Reporting in Insurance Industry in Nigeria

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر أنُظمة الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في شركات التأمين النيجيرية، وذلك من خلال تقييم إسهام مكوّنات الرقابة الداخلية الخمسة، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظُم المعلومات والاتصال، والمراقبة والمتابعة، في تعزيز خصائص التقارير المالية، ولا سيما الدقّة والموثوقية والشفافية، وقد ركَّزت الدراسة على الدور البنيوي لهذه المكوّنات بوصفها محددات أساسية لجودة التقارير المالية في قطاع التأمين.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، حيث جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على مفردات العينة، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (100) استبانة، اسْتُرِدَ منها (98) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لطبيعة العلاقة بين فعالية أنُظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في قطاع التأمين النيجيري.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية لجميع مكوّنات الرقابة الداخلية، المتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، والمراقبة، على جودة التقارير المالية في قطاع التأمين النيجيري، بما يؤكّد أنَّ تعزيز فعالية النظام الرقابي وتكامله ينعكس بصورة مباشرة على تحسين جودة المخرجات المالية، والحدِّ من الأخطاء والممارسات المحاسبية غير السليمة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة الاهتمَّام بتطوير أنُظمة الرقابة الداخلية وتعزيز كفاءتها التشغيلية بصورة مستمَّرة، لما لذلك من دور محوري في تحسين جودة التقارير المالية .

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على العلاقة السببية بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتوسَّع في هذا المجال من خلال نقلهِ إلى البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ تطبيق إطار (COSO) واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية قيّمة، تمثَّلت في تقدّيم دليل تطبيقي من قطاع التأمين يؤكّد شمولية تأثير مُكوِّنات الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، بما يدعم نتائجها التحليلية في قطاعات مالية أُخرى ذات طبيعة تنظيمية مماثلة، بوصفه مرجعية فعّالة لتعزيز الشفافية في الحوكمة المالية.

45.2.1- دراسة (Khersiat,2020) بعنوان: كفاءة تطبيق مكوِّنات الرقابة الداخلية بناءً على إطار (COSO) لتنفيذ المهام والخدمات بشفافية وضمان النزاهة وتعزيز الجودة والكفاءة- دراسة حالة أمانة عمان الكبرى:

The Efficiency of Applying the Internal Control Components Based on COSO Framework to Transparently Carry out Tasks and Enhance Quality and Efficiency: Case Study the Greater Amman Municipality:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس كفاءة استخدام مكوّنات الرقابة الداخلية المبنية على إطار (COSO) في تنفيذ المهام وتقديم الخدمات العامة بشفافية، وضمان النزاهة، وتعزيز الجودة والكفاءة، وذلك من خلال دراسة حالة أمانة عمّان الكبرى، وقد ركّزت الدراسة على مدى توافر البيئة التنظيمية الداعمة لتطبيق مكوّنات الرقابة الداخلية، وتحليل أثر ذلك في تحسين الأداء المؤسسي والارتقاء بمستوى جودة الخدمات المُقَدَّمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، بما يُوفِّر فهمًا تحليليًا مُعَمّقًا لكفاءة تطبيق مكوِّنات إطار (COSO) في البيئة المؤسسية للبلدية، وتحليل مستويات تطبيق كلٍّ من مكوّنات الرقابة الداخلية الخمسة، وانعكاسها على النزاهة والشفافية وجودة الأداء المؤسسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن أمانة عمّان الكبرى تتمَّتع بدرجة مرتفعة من الجاهزية التنظيمية لتطبيق مكوّنات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، بما يُسهم في تنفيذ المهام والخدمات بشفافية، وضمان النزاهة، وتعزيز الجودة والكفاءة، كما أكّدت النتائج تفاوت مستويات تطبيق مكوِّنات الرقابة الداخلية، حيث جاء مكوِّن المعلومات والاتِّصالات في المرتبة الأولى من حيث مستوى التطبيق، يليه مكوِّن الأنشطة الرقابية، ثم بيئة الرقابة، ثم تقييم المخاطر، وأخيرًا مكوِّن المراقبة والمتابعة، مما يعكس اختلاف درجات النضج المؤسسي بين مكوِّنات الرقابة الداخلية في المؤسسة محلّ الدراسة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بتطبيق مكوّنات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بصورة متكاملة ومترابطة، مع العمل على تطوير أساليب

التطبيق وتحسينها بشكل مستمَّر، بما يضمن تعزيز الشفافية والنزاهة ورفع جودة الأداء المؤسسي، كما أكَّدت الدراسة على أهمية بناء هيكل متين للرقابة الداخلية يستند على مكوّنات إطار (COSO) عند تصميم وتطوير أنُظمة الرقابة الداخلية، بما يُسهم في رفع كفاءة التطبيق، وتحقيق الأهداف الرقابية والتنظيمية على نحو مستدّام.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على كفاءة تطبيق مكوّنات إطار (COSO) ودورها في تعزيز الشفافية والجودة المؤسسية، غير أنَّ الدراسة الحالية توسّع نطاق هذا التحليل من خلال نقلهِ إلى البيئة المصرفية الليبية وربط كفاءة تطبيق الإطار بجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقدّيم دليل تطبيقي من القطاع العام البلدي، يُبرز الأثر الإيجابي لكفاءة تطبيق مكوِّنات الرقابة الداخلية على تعزيز النزاهة المؤسسية وتحسين جودة الأداء، بما يدعم تعميم نتائجها، ويُعزّز النتائج التحليلية الداعية إلى تبنِّي إطار (COSO) كمرجعية تصميمية وتشغيلية فعّالة لتطوير نُظُم الرقابة الداخلية وتحقيق فاعليتها على نحو مُستدّام.

46.2.1- دراسة (القصير، وشعبان، 2019) بعنوان: مدى توافق البيئة والأنشطة الرقابية الداخلية مع إطار (COSO)- دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العامة بمصراته:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرّف على مدى توافق بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية الداخلية المُطبَّقة في الشركات الصناعية العامة بمدينة مصراته مع متطلَّبات إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية، وقد سَّعت الدراسة إلى تقييم مستوى الالتزام بالممارسات الرقابية المرتبطة بالمكوِّنين الرئيسين من مكوِّنات الإطار، من خلال تحليل واقع نُظُم الرقابة الداخلية وقياس درجة اتّساق عناصر البيئة الرقابية والأنشطة الرقابية مع المعايير الدولية ذات الصلة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصمِّيم استبانة علمية كأداة رئيسة لجمع البيانات؛ حيث جرى توزيعها باستخدام أسلوب المسح الشامل على جميع العاملين بأقسام المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية العامة العاملة بمدينة مصراته، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (41) استبانة، واسْتُرِدَ منها (38) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثين تكوين تصور أكثر دقة حول مستوى توافق بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية الداخلية مع إطار(COSO) في القطاع الصناعي العام.

وتوصلت الدراسة إلى وجود درجة ملحوظة من التوافق بين بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية الداخلية في الشركات محلّ الدراسة، مع متطلَّبات إطار (COSO)، غير أنَّ النتائج كشفت عن غياب لجان مراجعة مستقلة تُشرف على أعمال الرقابة الداخلية داخل هذه الشركات، مما قد يحدُّ من مستوى الاستقلالية والحوكمة الرقابية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز العناصر الأقل توافرًا في بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية الداخلية، وتطوير الهياكل التنظيمية الرقابية، بما يشمل استحداث لجان مراجعة مستقلة تُسهم في دعم فعّالية نظام الرقابة الداخلية وتعزيز كفاءته.

وتتفِّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تقييم مستوى توافق مكوّنات الرقابة الداخلية مع إطار (COSO) في المؤسسات الليبية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز حدود التقييم لتوافق الإطار، من خلال

ربطهِ بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، كما أسهمت الدراسة السابقة في توفير دليل ميداني يمكن الاستناد إليه عند تحليل واقع تطبيق إطار(COSO)، لما تقدّمة من مؤشرات داعمة لتطوير نُظُم الرقابة الداخلية وتعزيز الحوكمة المؤسسية؛ بما يثري التحليل المقارن في سياق الدراسة الحالية.

47.2.1- دراسة (القصير، وشعبان، 2019) بعنوان: مدى توافق مكوّنات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار (COSO) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراته:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق مكوّنات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع متطلَّبات إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية، وبوجه خاص في مجالات بيئة الرقابة، والأنشطة الرقابية، ونُظُم المعلومات والاتصال، وذلك من خلال استطلاع آراء المراجعين الخارجيين العاملين في مدينة مصراته، وقد ركّزت الدراسة على تحليل واقع الممارسات الرقابية في المؤسسات الليبية من منظور مهني مستقل، بما يتيح تقديرًا موضوعيًا لمستوى الالتزام بتطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بالرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقاما بتصميم استبانة علمية كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها وفق أسلوب المسح الشامل على جميع المراجعين الخارجيين العاملين بمدينة مصراته، وقد صُنِّفت العينة إلى فئتين: مراجعين خارجين تابعين لديوان المحاسبة بمصراته، ومراجعين تابعين لمكاتب المراجعة المزاولة للمهنة، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (45) استبانة، اسْتُرِدَ منها (38) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، الأمر الذي أتاح للباحثين تكوين تصّور تحليلي مُعمّق حول مدى توافق مكوّنات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار (COSO) من وجهة نظر مهنية مستقلة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود درجة ملحوظة من التوافق بين مكوّنات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية ومتطلَّبات إطار (COSO) في مجالات بيئة الرقابة، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصال، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء فئتي المراجعين الخارجيين، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبنِّي إطار (COSO) بصورة متكاملة من قبل المؤسسات الليبية؛ بما يُسهم في تحسين أداء نُظم الرقابة الداخلية ورفع مستوى فاعليتها، مع التركيز على تعزيز المكوّنات الأقل توافرًا في البيئة الليبية، ولا سيما استحداث لجان مراجعة مستقلة تُشرف على الرقابة الداخلية، وتحسين آليات التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة، وتطوير نُظم الحصول على المعلومات المتعلقة بالبيئة الخارجية.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمَّامهما المشترك بتقييم مدى توافق نُظم الرقابة الداخلية مع إطار(COSO) في البيئة الليبية، باعتباره مدخلًا أساسيًا لتعزيز الكفاءة الرقابية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز حدود التقييم الوصفي للتوافق مع الإطار، إذ تسعى إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، في ظلِّ الاعتمَّاد المتزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية من خلال تقدّيم تقييم مهني مستقل

لمستوى توافق مكوّنات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار(COSO)؛ بما يدعم تطوير البنية المؤسسية للرقابة الداخلية وتعزيز الحوكمة والشفافية في المؤسسات الليبية.

48.2.1- دراسة (الغضبان،2019) بعنوان: إمكانية تبنِّي إطار(COSO) للرقابة الداخلية لتفعيل نُظم الرقابة الداخلية بشركات النفط الليبية- دراسة استكشافية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إمكانية تبنِّي إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية لتفعيل نُظُم الرقابة الداخلية المُطبَّقة في شركات النفط الليبية، وذلك من خلال فحص مدى توافر المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية القائم، ومدى توافقها مع متطلَّبات تطبيق إطار (COSO)، وقد ركّزت الدراسة على واقع الممارسات الرقابية والتنظيمية في قطاع نفطي يتسم بارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية وتعقّد هياكلها، مع إبراز جاهزية البيئة الليبية لاعتمَاد الإطار الدولي للرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهجين الاستنباطي والاستقرائي، واستخدم الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها على العاملين بإدارتي المراجعة الداخلية والإدارة المالية في الشركات النفطية العاملة بالمنطقة الغربية، وقد بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (120) استبانة، استُرِدَ منها (106) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح تكوين تصور تحليلي مُعمّقٍ حول مدى توافر مقومات الرقابة الداخلية ودرجة توافقها مع متطلَّبات إطار (COSO).

وتوصلت الدراسة إلى توافر بيئة رقابية ملاءمة في شركات النفط الليبية، والتزام هذه الشركات بتقييم المخاطر التي تُهدِّد تحقيق أهدافها، إضافةً إلى وجود إجراءات داعمة لفعالية نظام الرقابة الداخلية، فضلًا عن توافر نُظُم معلومات واتّصال وآليات متابعة ورقابة تُسهم في تفعيل النظام الرقابي، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبنِّي إطار (COSO) للرقابة الداخلية في البيئة الليبية، في ظلِّ توافر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيقه، مع التأكيد على أهمية رفع الكفاءة المهنية للعاملين من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجال الرقابة الداخلية، بما يُسهم في تعزيز فعالية التطبيق واستدامته.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في إبراز أهمية تبنِّي إطار (COSO) في القطاعات الليبية التي تتسم بارتفاع مستوى المخاطر، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز نطاق التشخيص الاستكشافي، وتمتد إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في لقطاع المصرفي الليبي، مع الأخذ في الاعتبار الدور الفاعل لتكنولوجيا المعلومات في تعزيز فعالية النظام الرقابي وتحسين موثوقية المعلومات المالية، مما يضفي بُعْدًا تكامليًا يربط بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وتكنولوجيا المعلومات.

49.2.1- دراسة (أبو صافي، 2019) بعنوان: مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع إطار (COSO) - دراسة حالة شركة السكسك:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى توافق نظام الرقابة الداخلية المطبَّق في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة مع متطلَّبات إطار لجنة (COSO) للرقابة الداخلية، من خلال تحليل درجة توافّر وتطبيق مكوّنات الإطار الخمسة في شركة السكسك كمثال تطبيقي، وقد ركّزت الدراسة على واقع الممارسات الرقابية

في مؤسسة خاصة تعمل في بيئة اقتصادية وسياسية ذات خصوصية عالية، مع إبراز اتساق نُظم الرقابة الداخلية المعتمَّدة مع المعايير الدولية للرقابة الداخلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة والمقابلات الشخصية كأدوات رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيع الاستبانة على جميع العاملين في الشركة، وبلغ عددها (50) استبانة، تمَّ اسْتُرِدَاد (39) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح للباحثة تكوين تصور تحليلي مُعمَّق لمستوى تطبيق مكوّنات إطار (COSO) في المؤسسة.

وتوصلت الدراسة إلى توافر عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، والأنشطة الرقابية، وتقييم المخاطر، ونُظم المعلومات والاتصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، مع وجود تفاوت واضح في مستويات التطبيق بين هذه المكوّنات، حيث تصدّر مكوّن بيئة الرقابة المرتبة الأولى من حيث مستوى التوافر والتطبيق، يليه مكوّن تقييم المخاطر، ثم الأنشطة الرقابية، فنُظُم المعلومات والاتصال، وأخيرًا أنشطة المراقبة والمتابعة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز المكوّنات الأقل توافرًا، وخصوصًا أنشطة المراقبة والمتابعة، ونُظُم المعلومات والاتِّصال، بهدف تحقيق توازن وتكامل أفضل في تطبيق إطار (COSO) داخل الشركات الخاصة.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تقييم مستوى توافق نُظُم الرقابة الداخلية مع إطار (COSO) في بيئات نامية ذات خصوصية اقتصادية وتنظيمية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز نطاق التقييم الوصفي للتوافق، إذ تهدف إلى تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، في ظلِّ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، ويضيف هذا التحليل بُعْدًا تطبيقيًا واستنتاجيًا جديدًا يربط بين مستوى التوافق وتحقيق جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية إلكترونية متطورة، كما أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة، من خلال تقديم أدلة ميدانية يمكن الاعتمَّاد عليها لتوجّيه جهود تطوير نُظُم الرقابة الداخلية وتعزيز فعاليتها المؤسسية، بما يوفِّر قاعدة معرفية متينة تستند إليها الدراسة الحالية لتوسُّع التحليل وربطهِ بجودة التقارير المالية في ظلِّ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات.

50.2.1- دراسة (Sharma, and Senan,2019) بعنوان: دراسة فعّالية نظام الرقابة الداخلية في بنوك مختارة بالمملكة العربية السعودية:

A Study on Effectiveness of Internal Control System in Selected Banks Saudi Arabia:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في مجموعة مختارة من البنوك العاملة في المملكة السعودية، وذلك بالاستناد إلى المكوّنات الخمسة المترابطة التي تشكّل الإطار البنيوي لنظام الرقابة الداخلية، والمتمَّثلة في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، ونظام المعلومات المحاسبية والاتصالات، وأنشطة الرقابة، والمراقبة والمتابعة، وقد انطلقت الدراسة من اعتبار هذه المكوّنات نتاجًا لتوجّهات الإدارة العليا، ومندمجة ضمن العمليات التشغيلية اليومية للبنوك، مع التركيز على تحليل طبيعة تطبيقها ومستويات فاعليتها في ضوء اختلاف أحجام المؤسسات المصرفية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصمّيم استبانة علمية مُحكّمة كأداة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب المسح الشامل على المديرين التنفيذيين في البنوك السعودية محلّ الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات الخاضعة للتحليل الإحصائي (90) استبانة، مما أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لواقع فعالية تطبيق مكوّنات نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي السعودي.

وتوصلت الدراسة إلى أنَّ مكوّنات الرقابة الداخلية قابلة للتطبيق في مختلف البنوك، إلا أنَّ أساليب تطبيقها تختلف باختلاف حجم البنك، إذ يمكن للبنوك الصغيرة والمتوسطة تطبيق هذه المكوّنات بدرجة أقل من الرسمية والهيكلية، مع إمكانية تحقيق مستوى فعّال من الرقابة الداخلية، كما أكّدت النتائج أنَّ التكامل بين المكوّنات الخمسة يمثّل عاملًا حاسمًا في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية، بغض النظر عن حجم البنك، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير بيئة الرقابة، وتعزيز آليات تقييم المخاطر، وتحسين نُظم المعلومات والاتصالات داخل البنوك، بما يُسهم في رفع مستوى فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين الأداء المؤسسي.

وتتفّق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على فعّالية مكوّنات الرقابة الداخلية وتباين أساليب تطبيقها في المؤسسات المصرفية، غير أنَّ الدراسة الحالية وسَّعَتْ نطاق التحليل ليشمل البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ تطبيق إطار (COSO) واستخدام تكنولوجيا المعلومات، كما أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمّة من خلال تقدّيم منظور تطبيقي مقارن يبرز مرونة تطبيق نُظُم الرقابة الداخلية باختلاف حجم المؤسسة، بما يدعم مواءمة تطبيق إطار (COSO) مع الخصائص التنظيمية والهيكلية للمؤسسات المصرفية، ويعزّز فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة المخرجات المالية.

51.2.1- دراسة (العواملة،2018) بعنوان: دراسة استخدام عناصر الرقابة وفقاً لنموذج لجنة رعاية المُنظَّمات لتعزيز جودة التقارير المالية- دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى إمكانية استخدام عناصر الرقابة الداخلية وفق نموذج لجنة رعاية المُنظَّمات (COSO) في تعزيز جودة التقارير المالية بالبنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال قياس أثر العناصر الخمسة للنموذج على خصائص جودة التقارير المالية، وقد ركّزت الدراسة على واقع تطبيق عناصر الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الأردني، مع إبراز مساهمة كل عنصر رقابي في تحسين جودة المخرجات المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب المسح الشامل على موظفي إدارات المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية، وبلغ عددها (180) استبانة، اسْتُرِدَ منها (156) استبانة، بينما خضع منها للتحليل الإحصائي (152) استبانة، مما أتاح للباحث تكوين تصور تحليلي مُعمَّق لطبيعة العلاقة بين تطبيق عناصر الرقابة الداخلية وفق نموذج (COSO) وجودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لعناصر الرقابة الداخلية وفق نموذج (COSO) في تعزيز جودة التقارير المالية، حيث كان لعُنصري بيئة الرقابة وتقييم المخاطر الأثر الأكبر، تلاهما عنصر المراقبة

والمتابعة، ثم الأنشطة الرقابية، في حين لم يُظهر عنصر المعلومات والاتِّصالات أثرًا معنويًا على جودة التقارير المالية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبنِّي أُطر متكاملة وواضحة لنُظُّم الرقابة الداخلية، بما يُمكّن البنوك من تحسين إدارة المخاطر وتعزيز جودة التقارير المالية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامها المشترك بتحليل أثر عناصر إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، غير أنَّ الدراسة الحالية تَمْضِي خطوة أبعد، إذ تنقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، وبما يسمح بربط تطبيق الإطار بتحسين جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تختلف خصائصها التنظيمية والاقتصادية، كما أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة، من خلال تقديم تحليل تطبيقي مقارن لمدى تأثير عناصر إطار(COSO) على جودة التقارير المالية، بما يُسهم في توجيه أولويات تطوير نُظم الرقابة الداخلية وتعزيز الحوكمة المصرفية.

52.2.1- دراسة (الأزرق، والحراري،2018) بعنوان: مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع الحكومي من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي- دراسة استطلاعية استكشافية:

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي الليبي وفق إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO)، وذلك من خلال تحليل آراء مراجعي ديوان المحاسبة الليبي باعتبارهم جهة رقابية مستقلة ترتبط بصورة مباشرة بتقييم فعالية النُظم الرقابية في الوحدات الحكومية، وقد ركّزت الدراسة على مدى توافر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق إطار (COSO)، ولا سيما عناصر بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظُم المعلومات والاتِّصالات، وأنشطة المتابعة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدما أسلوب المسح الشامل لكافة مفردات المجتمع البحثي، جرى تصميم استبانة علمية مُحكّمة وتوزيعها على مراجعي ديوان المحاسبة الليبي، والبالغ عددهم (168) مراجعًا، وقد أسهم ذلك في تكوين تصور تحليلي مُعمَّق حول مستوى جاهزية القطاع الحكومي الليبي لتبنِّي إطار(COSO) ومتطلَّبات تطبيقه.

وتوصلت الدراسة إلى عدم إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع الحكومي الليبي، وذلك نتيجة عدم توافر المقومات الأساسية اللازمة لتطبيق الإطار بشكل كافٍ، ولا سيما فيما يتعلَّق ببيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وفعالية الأنشطة الرقابية، ونُظُم المعلومات والاتصالات، وآليات المتابعة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات لاحقة لتحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة تقارير المعلومات المحاسبية في القطاع الحكومي، بما يُسهم في تهيئة البيئة المؤسسية لتبنِّي الإطار وتحسين فعالية النُظم الرقابية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تحليل متطلَّبات تفعيل إطار (COSO) وتقييم فجوة الجاهزية المؤسسية في البيئة الليبية، بوصف ذلك مدخلًا أساسيًا لتعزيز فعالية نُظُم الرقابة الداخلية، تمهيدًا لربط هذا التفعيل بجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات،

غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز الطابع الاستكشافي والتشخيصي، لتتناول بصورة تحليلية أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية التشغيلية للقطاع المصرفي واعتمَّاده على النُظم الإلكترونية، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة، تمثَّلت في تقدّيم تشخيص استكشافي لواقع الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي الليبي، استنادًا إلى أدلة ميدانية من منظور رقابي مستقل، أكّدت الحاجة إلى إصلاحات تنظيمية وتبنِّي أُطر رقابية دولية، بما يدعم تحسين جودة المخرجات المحاسبية وتعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية.

53.2.1- دراسة (القفر،2017) بعنوان: أثر تطبيق نموذج (COSO) على تحسين نظام الرقابة الداخلية- دراسة ميدانية للقطاع العام الليبي:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق نموذج لجنة (COSO) للرقابة الداخلية على تحسين نظام الرقابة الداخلية في مؤسسات القطاع العام الليبي العاملة بمدينة طرابلس، وذلك من خلال قياس مساهمة أبعاد النموذج الخمسة، والمتمَّثلة في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، في تعزيز فعالية النظام الرقابي، وقد شملت الدراسة عيِّنة متنوعة من مؤسسات القطاع العام، ضمَّت شركات صناعية، وشركات خدمية، ومصارف تجارية، بما وفّر رؤية شاملة لواقع الرقابة الداخلية في البيئة الليبية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقام بتصميم استبانة علمية مُحكّمة كأداة لجمع البيانات، جرى توزيعها على المديرين التنفيذيين والماليين، والمراجعين الداخليين، والمراقبين الماليين، في الجهات محلّ الدراسة، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (56) استبانة، اسْتُرِدَ منها (46) استبانة، خضعت منها (41) استبانة للتحليل الإحصائي، مما أتاح ذلك تكوين تصور تحليلي مُعمَّق لأثر تطبيق نموذج (COSO) على مخرجات نظام الرقابة الداخلية في القطاع العام.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق نموذج (COSO) بأبعاده الخمسة على تحسين نظام الرقابة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلّق بحماية الموجودات، ودقة البيانات المحاسبية، وتحقيق الكفاية الإنتاجية، والحدِّ من عمليات الاحتيال، وتعزيز التزام العاملين بالسياسات والإجراءات والخطط المعتمَّدة، كما أكّدت النتائج وجود أثر إيجابي مستقل لكل بُعْدٍ من أبعاد نموذج (COSO) في تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة متابعة التطورات الحدّيثة في أساليب الرقابة الداخلية والاستفادة منها في تطوير نُظم الرقابة بالقطاع العام الليبي، بما يعزّز كفاءة الأداء والحوكمة المؤسسية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على قياس أثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية على فعالية نُظم الرقابة الداخلية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز نطاق تقييم فعالية النظام الرقابي، لتتجّه نحو تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة تمثَّلت في تقدّيم دليل ميداني متعدد القطاعات يُبرهن على فعالية نموذج (COSO) في تحسين مخرجات نُظُم الرقابة الداخلية، من خلال نتائج

تحليلية تدعم تعميم تبنِّي الإطار الدولي للرقابة الداخلية بوصفهِ مدخلًا لتعزيز الحوكمة المؤسسية، والارتقاء بجودة المعلومات المحاسبية في البيئات النامية، بما يشكِّل أساسًا مقارنًا وداعمًا للدراسة الحالية.

54.2.1- دراسة (أبو ميالة،2017) بعنوان: أثر هيكل أنُظمة الرقابة الداخلية وفقًا لنموذج (COSO) 2013على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي- دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين في الضفة الغربية بفلسطين:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مكوّنات هيكل أنُظمة الرقابة الداخلية وفق نموذج لجنة (COSO) 2013م على تحسين جودة أداء المراجع الخارجي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال تقييم درجة التزام هذه الشركات بتطبيق مكوّنات الإطار الخمسة، وانعكاس ذلك على جودة أداء المراجعين الخارجيين، وقد ركّزت الدراسة على تحليل العلاقة التفاعلية بين قوة نُظُم الرقابة الداخلية، وجودة مخرجات التدقيق الخارجي في بيئة سوق مالية مُنظمة.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وصمَّم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على المراجعين الخارجيين العاملين في مكاتب المراجعة بالضفة الغربية في فلسطين، وبلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (110) استبانة، اسْتُرِدَ منها (90) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، مما أتاح ذلك تكوين فهم تحليلي مُعمَّق لأثر تطبيق هيكل أنُظمة الرقابة الداخلية وفق نموذج (COSO) 2013م على جودة أداء المراجع الخارجي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لهيكل أنُظمة الرقابة الداخلية وفق نموذج (COSO) 2013م على تحسين جودة أداء المراجع الخارجي، كما أكّدت النتائج وجود درجة التزام مرتفعة من قبل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق مكوّنات الرقابة الداخلية الخمسة، إلى جانب التزام عالٍ من قبل المراجعين الخارجيين بمتطلَّبات جودة أداء المراجع الخارجي؛ بما يعكس التكامل بين فعالية نُظُم الرقابة الداخلية وجودة عملية المراجعة، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة متابعة الشركات المساهمة العامة لعمليات تقييم وتحسين هياكل أنُظمة الرقابة الداخلية بصورة دورية؛ بما يُسهم في زيادة فاعليتها وكفاءتها وضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تطبيق إطار (COSO) للرقابة الخارجية، غير أنَّ الدراسة الحالية تتجاوز هذا الإطار من خلال ربط أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، وذلك في ظلِّ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمة تمثَّلت في تقدّيم دليل تطبيقي يُبرز العلاقة الوثيقة بين متانة هياكل الرقابة الداخلية وجودة أداء المراجع الخارجي، من خلال نتائج تحليلية تدعم تعزيز الثقة في التقارير المالية وترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية في الأسواق المالية.

55.2.1- دراسة (Thabit, al et,2017) بعنوان: فعّالية إطار عمل (COSO) لتقييم نظام الرقابة الداخلية- حالة شركات كردستان:

The Effectiveness of (COSO) Framework to Evaluate Internal Control System: The Case of Kurdistan Companies:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم جودة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في شركات إقليم كردستان، بالاستناد إلى إطار الرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO)، وذلك من خلال تشخيص مواطن القصور والفجوات القائمة بين الممارسات الرقابية الفعلية ومتطلَّبات الإطار الدولي، كما سعت الدراسة إلى تحليل كفاية تصميم وتطبيق مكوِّنات الرقابة الداخلية، وأثر ذلك في تحقيق الأهداف الرقابية وتعزيز مستويات الانضباط المؤسسي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وتمَّ تصمَّيم استبانة علمية مُحكّمة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها باستخدام أسلوب العينة العشوائية على المديرين والمحاسبين العاملين في شركات إقليم كردستان، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والخاضعة للتحليل الإحصائي (50) استبانة، مما أتاح فهمًا تحليليًا مُعمّقًا لمستوى توافق نُظم الرقابة الداخلية المُطبَّقة مع متطلَّبات إطار(COSO) .

وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة واضحة بين نُظم الرقابة الداخلية المطبَّقة في شركات كردستان والمتطلَّبات المحددة وفق إطار (COSO)، بما يعكس ضعفًا نسبيًا في موائمة مكوِّنات الرقابة الداخلية مع المعايير الدولية المعتمَّدة، كما بيّنت النتائج أنَّ غياب التطبيق المتكامل لإطار (COSO) يحدُّ من قدرة نُظُم الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تبنِّي وتطبيق إطار (COSO) بصورة شاملة ومنهجية في شركات إقليم كردستان، بما يُسهم في تعزيز فعالية نُظم الرقابة الداخلية ومواءمتها مع معايير الرقابة الدولية، وتحسين جودة الأداء المؤسسي.

وتتفِّق هذه الدراسة مع توجّهات الدراسة الحالية في تركيزهما على تقييم فجوة التطبيق بين الممارسات الرقابية الفعلية ومتطلَّبات إطار (COSO)، غير أنَّ الدراسة الحالية وسَّعَتْ نطاق هذا التحليل ليشمل البيئة المصرفية الليبية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتأثير ذلك على جودة التقارير المالية، كما أسهمت الدراسة السابقة بإضافة علمية مهمّة تمثَّلت في تشخيص تطبيقي لفجوة الالتزام بإطار(COSO) مدعومًا بأدلة ميدانية، بما يُعزّز الحاجة إلى اعتمَّاد هذا الإطار كمرجعية معيارية لتحسين نُظم الرقابة الداخلية وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

56.2.1- دراسة (السامرائي،2016) بعنوان: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية- دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر نظام الرقابة الداخلية بأبعاده مُجتمَّعةً، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، والأنشطة الرقابية، وتقييم المخاطر، ونُظُم المعلومات والاتِّصالات، وأنشطة المراقبة والمتابعة، على جودة التقارير المالية من حيث خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق في شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان لعام 2016، وقد شملت الدراسة ست شركات دوائية مدرجة، بما أتاح إطارًا تطبيقيًا قطاعيًا لتحليل العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية وجودة المخرجات المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، اعتمَّد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، جرى توزيعها على المدراء الماليين، والمحاسبين، وأعضاء لجان المراجعة الداخلية، ورؤساء لجان المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين العاملين في الشركات محلّ الدراسة؛ حيث بلغ عدد الاستبانات الموَّزعة (72) استبانة، استُرِدَ منها (67) استبانة، مع استبعاد (6) استبانات؛ لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، مما أتاح ذلك إجراء تحليل إحصائي مُعمَّق لقياس أثر مكوّنات الرقابة الداخلية على خصائص جودة التقارير المالية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر معنوي لبيئة الرقابة ونُظُم المعلومات والاتّصال على جودة التقارير المالية من حيث خاصيتي الملاءمة والتمثيل الصادق في الشركات محلّ الدراسة، في حين تباين أثر بقية مكوّنات نظام الرقابة الداخلية، بما يعكس اختلاف مستويات التأثير النسبي لكل مكون على جودة التقارير المالية، وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية في دعم نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تعزيز مراجعة التقارير قبل عرضها على الإدارة العليا، وتكثيف الإشراف الرقابي على نتائج الأعمال، بما يُسهم في رفع مستوى الموثوقية والمصداقية المحاسبية.

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تركيزهما على تحليل أثر مكوّنات الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، غير أنَّ الدراسة الحالية تسعى إلى نقل هذا التحليل إلى البيئة المصرفية الليبية، في ظلِّ تطبيق إطار (COSO) واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت الدراسة السابقة في تقديم إضافة علمية من خلال تقدّيم دليل قطاعي يُبرز الدور المحوري لبيئة الرقابة ونُظم المعلومات والاتصال في تعزيز جودة التقارير المالية، بما يوفِّر أساسًا مقارنًا وداعمًا لنتائج الدراسة الحالية.

3.1- التعليق على الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، إلى تنامي الاهتمَّام العلمي بتحليل نُظم الرقابة الداخلية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية، لا سيما في ظلِّ تبنِّي إطار لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) بوصفه المرجعية الدولية الأكثر شمولًا وانتشارًا في تصميم وتقييم نُظُم الرقابة الداخلية، وقد أظهرت هذه الدراسات منذ الأعمال المبكرة (2016–2019) تركيزًا واضحًا على اختبار مدى توافر مكوّنات الرقابة الداخلية وفاعليتها في تحقيق أهداف الرقابة، قبل أن يتطور هذا الاهتمَّام تدريجيًا ليشمل تحليل الأثر المباشر وغير المباشر للرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، وإدارة المخاطر، وأداء المراجعة الداخلية والخارجية، ومع تطور البيئات التنظيمية والتقنية، اتجّهت الدراسات الأحدث (2024–2025) إلى معالجات أكثر تعقيدًا، من خلال دمج إطار (COSO) مع تكنولوجيا المعلومات والتحوُّل الرقمي، في محاولة لملاءمة الأُطر الرقابية التقليدية مع متطلَّبات البيئات الرقمية الحدّيثة، ورغم هذا الزخم العلمي والإسهام المعرفي المهم في بناء قاعدة نظرية وتطبيقية معتبرة حول العلاقة بين نُظُم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، فإن المراجعة التحليلية لهذه الأدبيات تكشف عن جملة من الفجوات العلمية والمنهجية التي لا تزال قائمة، وتمثِّل منطلقًا جوهريًا للدراسة الحالية.

وقد انصبّت اهتمَّامات معظم الدراسات السابقة على قياس مستوى الالتزام بتطبيق إطار الرقابة الداخلية (COSO)، أو تحليل أثره المباشر على بعض المخرجات المالية، في حين ظلِّ التحليل التكاملي التفاعلي الذي يربط بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وبيئة تكنولوجيا المعلومات، كعامل مساعدٍ لهذهِ العلاقة، محدود الحضور، بل يكاد غائبًا في العديد من البيئات التطبيقية، ويتضَّح هذا القصور بصفة خاصة في الأدبيات التي تناولت البيئة الليبية، حيث كشفت تلك الدراسات عن ضعف في المعالجات المنهجية المرتبطة بتطوير بعض مكوّنات الرقابة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلّق بتقييم المخاطر، ونُظُم المعلومات والاتصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة المستمَّرة، كما برزت تَوجُّهات بحثية ركَّزت على التشغيل الإلكتروني للنُظم المحاسبية بمعزل عن إطار رقابي مؤسسي متكامل، الأمر الذي أفرز فجوة واضحة بين التطور التقني المتسارع من جهة، ومستوى النضج الرقابي المؤسسي من جهة أخرى، وقد أسهم الخلّل في الحدِّ من القدرة التفسيرية والتعميمية لنتائج عدد من الدراسات، عند تفعيلها في بيئات مؤسسية تتسم بتداخل التحديات التقنية والتنظيمية والرقابية، كما في البيئة المصرفية الليبية، ويضاف إلى ذلك أن غالبية الدراسات العربية والأجنبية أُجريت في بيئات مؤسسية تتسم بدرجة نسبية من الاستقرار التنظيمي والرقابي، مثل الأردن، والمملكة السعودية، ونيجيريا، وتايلاند، وإندونيسيا، وهي بيئات تختلف جوهرياً عن البيئة المصرفية الليبية التي تُعانِي من هشاشة البيئة المؤسسية، وضعف الأطر التنظيمية، وتحديات فعالية الأُطر الرقابية، فضلًا عن تآكل مستويات الثقة بين الجهات المالية والرقابية.

كما لم تتناول هذه الدراسات على نحو مستقل ومتكامل، الكيفية التي يمكن من خلالها تطبيق إطار(COSO) في ظلِّ التشغيل الإلكتروني والاعتمَّاد المتزايد على نُظم المعلومات، بما يُسهم في ترميم فجوات الثِّقة المؤسسية، وتقليص التباين بين التقارير الرسمية، وتحسين مصداقية البيانات المالية، وهي إشكاليات محورية تُمَّيز الواقع المصرفي الليبي المعاصر.

وبصفة عامة، أجمعت الدراسات العربية والأجنبية في مجال الرقابة والإفصاح المالي على وجود علاقة إيجابية قوية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، لا سيما في القطاع المصرفي، مع تباين في قوة هذا الأثر تبعًا لاختلاف مستويات الحوكمة، والبنية المؤسسية، والجاهزية التكنولوجية للقطاعات محلّ الدراسة، إلا أنَّ هذا الإجماع النظري والتطبيقي لم يُدْعَم بَعْدُ بدراسات ميدانية مُعمَّقة في السياق الليبي تدمج بين تطبيق إطار (COSO) واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتبحث في تأثيرهما المشترك على جودة التقارير المالية، وهو ما تسعى الدراسة الحالية إلى معالجته وسدّ الفجوة البحثية المرتبطة به.

1.3.1- من حيث أهداف الدراسات السابقة، تظهر مراجعة الدراسات السابقة تنوّعًا واضحًا في الأهداف البحثية التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، إلا أَنَّهُ يمكن تصنيف هذه الأهداف ضمن مجموعة من المحاور الرئيسة، والتي تمثَّلت في التالي:

أ- تقييم مدى توافر أو مستوى التوافق بين مكوِّنات نظام الرقابة الداخلية مع متطلَّبات إطار (COSO)، وذلك من خلال قياس درجة الالتزام بتطبيق أبعاده الخمسة في المؤسسات المختلفة.

ب- تحليل أثر فعالية نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية أو جودة المعلومات المحاسبية، من حيث الدقّة، والموثوقية، والشفافية، والالتزام بالمعايير.

ج- دراسة دور الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية، ولا سيما المخاطر المالية والمحاسبية.

د- تحليل دور تكنولوجيا المعلومات كعامل داعم أو مُعَدِّل للعلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، بخاصةً في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات والاعتمَّاد المتزايد على نُظم المعلومات الإلكترونية.

ولعلنا نلحظ أنَّ غالبية الدراسات السابقة تناولت هذه الأهداف بصورة تجزيئية، حيث ركّزت كل دراسة على محور أو بعد محدد بمعزل عن بقية المتغيرات، دون دمجها ضمن نموذج تحليلي تفاعلي شامل يعكس الطبيعة المركّبة للعلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وبيئة تكنولوجيا المعلومات.

2.3.1- من حيث منهجيات الدراسات السابقة، اعتمَّدت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية على مناهج بحثية متعددة، اختلفت باختلاف أهدافها وطبيعة البيئات التطبيقية التي أُجريت فيها، ويمكن تصنيف أبرز هذه المناهج على النحو التالي:

أ- المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج السائد في غالبية الدراسات السابقة، ولا سيما تلك التي هدفت إلى قياس أثر تطبيق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية.

ب- المنهج الوصفي الاستدلالي، وهو منهج اسْتُخْدِم في بعض الدراسات المصرفية؛ لتحليل العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة واختبار الفروض الإحصائية.

ج- المنهج الكمِّي، وهو المستخدم في الدراسات الأجنبية الحدّيثة، التي ركّزت على النمذجة الإحصائية وتحليل العلاقات بين المتغيرات باستخدام أساليب تحليل متقدمة.

د- مناهج استطلاعية محدودة، حيث ظهر عدد من الدراسات المنفذة في البيئات النامية؛ بهدف استكشاف واقع نُظم الرقابة الداخلية قبل الانتقال إلى التحليل التفسيري المُعمّق.

وتشير نتائج مراجعة الأدبيات إلى هيمنة النزعة الوصفية على معظم هذه الدراسات السابقة، مقابل محدودية المقاربات التفسيرية والتفاعلية القادرة على تحليل الأثر المركّب للرقابة الداخلية في بيئات رقمية معقدة.

3.3.1- من حيث الأدوات المستخدمة، اعتمَّدت معظم الدراسات السابقة على الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، نظراً لما تُوفِّره من إمكانية الوصول إلى شريحة واسعة من المشاركين، وإتاحتها بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي، في حين لجأت بعض الدراسات إلى استخدام أدوات مساندة لتعزيز دقّة القياس وعُمقِّه، مثل المقابلات الشخصية أو قوائم الفحص (Checklists)، وخصوصًا عند تقييم مستوى الالتزام بمبادئ إطار(COSO).

ويُلاحظ مع ذلك ضعف الاعتمَّاد على الأدوات المركّبة أو متعددة المصادر، مما قد يحدّ من العُمق التحليلي، ويُقلّل من قدرة الباحث على استنباط نتائج أكثر ثراءً من خلال التحقّق المتعدد للمصادر، ويمكن القول: إنَّ هذا التنوُّع في الأدوات البحثية، رغم محدوديته، وعيًا متزايدًا لدى الباحثين بأهمية دمج أدوات قياس متعددة

لتعزيز موثوقية النتائج، والحدِّ من التحيزات المُحْتَّمِلة الناشئة عن الاعتمَّاد على أداة واحدة، بما يُسهم في الوصول إلى استنتاجات أكثر دقّة وموضوعية في مجال تقييم فعالية الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

4.3.1- من حيث أساليب تحليل البيانات، اعتمَّدت الدراسات السابقة على الأساليب الإحصائية التقليدية لمعالجة البيانات، والتي تضمَّنت ما يلي:

أ- الإحصاء الوصفي، مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيعات التكرارية، بهدف وصف الخصائص الأساسية للبيانات.

ب- اختبارات الارتباط والانحدار، لقياس قوة واتجاه العلاقات بين المتغّيرات المدروسة، وتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

ج- اختبارات الفروق لمقارنة الأداء أو النتائج بين مجموعات مختلفة ضمن العينة البحثية.

غير أنَّ توظيف نماذج التحليل المتقدمة، مثّل تحليل الوساطة والتحليل التفاعلي أو التعديلي ظلِّ محدودًا، على الرغم من ملاءمتها الكبيرة لتفسير العلاقات التفاعلية المعقدة بين متغيرات الدراسة، خصوصًا عند دراسة تأثير الرقابة الداخلية في بيئات تعتمَّد على نُظم المعلومات الإلكترونية.

تشير مراجعة الأدبيات إلى أنَّ غالبية الدراسات السابقة اعتمَّدت على مزيج من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية، وهو النّمط السائد في البحوث التطبيقية الكمِّية المتعلقة بالرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، ومع ذلك فإن التباين في مستوى الإفصاح عن تفاصيل التحليل الإحصائي يُمثّل أحد أوجه القصور المنهجي، حيث يُحِدُّ من القدرة على إجراء مقارنات دقيقة عن نتائج الدراسات المختلفة، ويُبرز الحاجة إلى استخدام أساليب تحليلية أكثر تكاملًا تُمكِّن من دراسة التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والمتفاعلة بين المتغيرات.

5.3.1- من حيث نتائج الدراسات السابقة، أجمعت غالبية الدراسات السابقة على النقاط التالية:

أ- الأثر الإيجابي للرقابة الداخلية: يُظهر التطبيق الفعال لمكوِّنات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) تأثيرًا إيجابيًا واضحًا على جودة التقارير المالية.

ب- تفاوت تأثير الأبعاد: غالبًا ما برزت مكوِّنات بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة المتابعة، بوصفها الأكثر تأثيرًا على تحسين جودة التقارير المالية، مع تفاوت مستوى تأثير باقي الأبعاد وفق طبيعة القطاع والسياق المؤسسي.

ج- الدور المحوري لاستخدام تكنولوجيا المعلومات: أشارت الدراسات الحدّيثة إلى أن تكنولوجيا المعلومات تعمل كعامل داعم في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية، مما يُسهم في تحسين دقة وموثوقية التقارير المالية.

وتشير هذه النتائج إلى أهمية إطار (COSO) من حيث المبدأ، لكنها تكشف في الوقت ذاته عن عدم تجانس التطبيق العملي بين البيئات المختلفة، مما يُبرز الحاجة إلى تكييف الاستراتيجيات الرقابية بما يتلاءم مع الخصائص التنظيمية والتشغيلية لكل بيئة.

وبناءً على ذلك، يُمكّن التأكِّيد على أنَّ إطار (COSO) يتمَّتع بعالمية ومرونة عالية في التكيف مع بيئات وقطاعات مؤسسية متنوعة، إلا أنَّ تفاوت قوة تأثير أبعاده بحسب طبيعة القطاع والسياق التنظيمي، يُشير إلى

ضرورة تطوير استراتيجيات رقابية مُصمِّمة خصيصًا لتلبية متطلَّبات عمل كل بيئة، بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز الحوكمة المؤسسية.

6.3.1- من حيث أوجه التشابه بين الدراسات السابقة، تُشير مراجعة الدراسات السابقة إلى وجود تقاطعات واضحة في عدة محاور أساسية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- مركزية إطار (COSO) كمرجع رقابي دولي، حيث اعتمَّدت الدراسات على أبعاده الخمسة كأساس منهجي لتقييم فعالية الرقابة الداخلية وقياس انعكاساتها على جودة التقارير المالية، مما يعكس أهميته كإطار قياسي ومُوحد للبحوث المتعلقة بالرقابة الداخلية.

ب- العلاقة الإيجابية بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، أجمعت الدراسات على أن تعزيز فعالية الرقابة الداخلية يُسهم بشكّل مباشر في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مع التأكيد على أهمية التكامل بين مكوِّنات نظام الرقابة الداخلية لتحقيق أثر ملموس وفعال.

ج- أهمية العنصر البشري والتدريب والدعم التقني في نجاح نظام الرقابة الداخلية، أَوصت الدراسات السابقة بتطوير قدرات الموارد البشرية، وتعزيز أنُظمة الحوافز، وتحسين نُظم المعلومات، وتطوير قنوات الاتصال الداخلية؛ لضمان استدامة وفعالية الرقابة الداخلية وتحقيق جودة التقارير المالية.

وعلى رغم اختلاف القطاعات وسياقات المؤسسات محلّ الدراسة، يظهر توجه منهجي موحد، تُمثّل في اعتمَّاد المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بالاستبيانات كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد أتاح هذا الأسلوب إمكانية إجراء مقارنات بين القطاعات المختلفة، وزيادة قوة الاستدلال العلمي، كما أسهم في تعميم النتائج على بيئات مؤسسية متنوعة، وبالإضافة التوجّه المنهجي المُوحد، تمَّيزت الدراسات السابقة بطابع عملي وتطبيقي؛ حيث لم تقتصر على النتائج النظرية وحسب، بل شملت توصيات تشغيلية تهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، بما يضمن جودة واستدامة التقارير المالية.

7.3.1- أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة، على الرغم من وجود تقاطعات مشتركة بين الدراسات لسابقة، تكشف مراجعة الأدبيات عن مجموعة من الاختلافات الجوهرية التي تعكس تنوّع الأهداف البحثية والسياقات المؤسسية والتنظيمية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **تفاوت تأثير أبعاد إطار (COSO):** تختلف الدراسات في تحديد الأبعاد الأكثر تأثيرًا على جودة التقارير المالية، حيث تظهر أحيانًا أبعاد مثل تقييم المخاطر وأنشطة الرقابة كأكثرها تأثيرًا، بينما في سياقات أُخرى تُمَّارس جميع المكوِّنات تأثيرًا متكاملًا، مما يعكس خصوصية كُل بيئة مؤسسية، وأثرها على فعالية المكوِّنات.

ب- **البيئة المؤسسية والقطاع محلّ الدراسة:** تتنوع البيئات محلّ الدراسة بين القطاع المصرفي، والقطاع العام، والجامعات، وقطاعات الخدمات، والصناعات المختلفة، مما يُضيف ثراءً للتحليل ويتيح منظورًا متعدد الزوايا، لكنه في الوقت نفسه يتطلّب الحذر عند محاولة تعميم النتائج على بيئات أُخرى ذات خصائص تنظيمية، وتقنية مختلفة.

ج- **مستوى النضج التنظيمي والتقني:** تختلف بيئات الدراسة في درجة جاهزيتها التنظيمية والتقنية، بما في ذلك الهياكل التنظيمية، ونُظم المعلومات، وكفاءة الموارد البشرية، بما يُؤثّر بشكّل مباشر على كيفية تطبيق إطار (COSO) وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

د- **أدوات جمع البيانات ومنهجيات القياس:** تباينت الدراسات في أدواتها البحثية، حيث اعتمَّدت بعض الدراسات على الاستبيانات كأداة رئيسية، بينما اسْتَخْدَمت أُخرى أدوات داعمة مثّل المقابلات الشخصية، وقوائم الفحص المعيارية المستندة إلى مبادئ إطار (COSO)، بهدف توسّيع نطاق القياس وتحقيق دقّة أعلى في التقييم والتحليل.

ويعكُس هذا التنوع في التأثيرات، والسياقات، والأدوات، ثراء الأدبيات وتعدد زوايا التحليل، لكنه يُبرز في الوقت ذاته الحاجة إلى تصميم استراتيجيات رقابية متكاملة، ومخصصة تتناسب مع الخصوصيات التنظيمية، والتقنية للبيئات المختلفة، بما يُعزّز القدرة على تحسين جودة التقارير المالية وضمان فعالية الرقابة الداخلية.

8.3.1- الفجوات البحثية في الدراسات السابقة، على الرغم من الإسهامات العلمية التي قدمتها الدراسات السابقة في توضِّيح العلاقة بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، فإن مراجعة الأدبيات كشفت عن وجود عدد من الفجوات البحثية التي ما زالت بحاجة إلى معالجة علمية مُعمَّقة، ويُمكِّن إبرازها في التالي:

أ- وجود قصور بنيوي في الدراسات التي سعّت إلى دمج تطبيق إطار(COSO) وجودة التقارير المالية واستخدام تكنولوجيا المعلومات ضمن نموذج تحليلي واحد متكامل، حيث ركّزت غالبية الدراسات على دراسة كُل متغير بصورة منفصلة أو ثنائية، دون بناء إطار تفسيري شامل يُوضِّح طبيعة التفاعل بين هذه المتغيّرات وتأثيرها المشترك، ولا سيما في البيئات المصرفية.

ب- تُعانِي الأدبيات من محدودية الدراسات التطبيقية في البيئة المصرفية الليبية، حيث انْصَّبت معظم الدراسات المحلية على قياس مستوى الالتزام أو التوافق مع مكوّنات إطار (COSO)، دون التعمّق في تحليل الأثر الفعلي لهذه المكوّنات على جودة التقارير المالية، أو دراسة دور تكنولوجيا المعلومات كعامل وسيط أو داعم في هذه العلاقة.

ج- غياب المقارنة التفاعلية في تحليل دور التشغيل الإلكتروني ونُظُم المعلومات المحاسبية في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية، حيث لم تحظ العلاقة الديناميكية بين بنية تكنولوجيا المعلومات ومكوّنات الرقابة الداخلية بالاهتمَّام الكافي، رغم ما يفرضه الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات من تحدّيات ومخاطر وفُرص تُؤثّر مباشرة في جودة التقارير المالية.

د- تباين نتائج الدراسات بشأن الوزن النسبي وتأثير مكوّنات إطار (COSO)، ولا سيما أبعاد بيئة الرقابة والمعلومات والاتِّصال، والمراقبة، بما يعكس عدم تجانس البيئات التنظيمية والتقنية محلّ الدراسة، ويبرز الحاجّة إلى تطوير نموذج تفسيري أكثر ملاءمة لخصوصية القطاع المصرفي في البيئات النامية.

هـ- تكشف مراجعة الأدبيات عن هيمنة النوعية الوصفية على حساب التحليل التفسيري المُتعمّق، حيث اعتمَّدت معظم الدراسات على التحليل الإحصائي التقليدي، دون توظيف نماذج تحليل متقدمة قادرة على تفسير العلاقات السببية أو التفاعلية بين المتغيّرات، مما حدّ من عُمق النتائج وإمكانية استنباط دلالات تفسيرية أوسع.

و- تُعانِي بعض الدراسات من قصور في الإفصاح المنهجي، فيما يتعلق بتوضّيح إجراءات التحليل الإحصائي واختبارات الصدق والثبات، إضافة إلى محدودية الشّرح المرتبط بالنماذج الإحصائية المستخدمة، مما يضعف قابلية تكرار النتائج والتحقق من موثوقيتها.

ز- ضُعف التنوع في أدوات جمع البيانات، حيث هَيْمَن استخدام الاستبانة كأداة رئيسية، مع نُدرة توظيف أدوات مساندة مثل المقابلات، وقوائم الفحص المعيارية، وتحليل الوثائق، مما قيّد عُمق التحليل وحدَّ من قوة الاستدلال العلمي.

ح- ضعف توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم فعّالية الرقابة الداخلية وتحسين موثوقية التقارير المالية، بالرغم من الاهتمَّام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في ظلِّ التحوُّل الرقمي المتسارع الذي تشهده المؤسسات المصرفية.

9.3.1- معالجة الدراسة الحالية للفجوات البحثية، تسعى الدراسة الحالية إلى معالجة الفجوات البحثية التي كشفت عنها الدراسات السابقة، وذلك بما يتسّق مع عنوانها وأهدافها، والمتمَّثلة في تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، وانطلاقًا من ذلك اعتمَّدت الدراسة الحالية منهجية متكاملة لمعالجة هذه الفجوات، يُمكّن بيانها في التالي:

أ- عملت الدراسة على بناء أنموذج يربط بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، مع إدراج تكنولوجيا المعلومات كمتغير مُؤثّر في العلاقة، وذلك استجابةً لقصور الدراسات السابقة التي تناولت هذه المتغيرات بصورة جزئية أم منفصلة، دون دمجها ضمن إطار تحليلي موحد يعكس طبيعة البيئة المصرفية الرقمية.

ب- ركّزت الدراسة على التطبيق الميداني في القطاع المصرفي الليبي، بما يعكس خصوصية البيئة المؤسسية والتنظيمية والتقنية لهذا القطاع، ويُسهم في سدّ النقص الواضح في الدراسات التطبيقية المحلية، ويُعزّز من ملاءمة النتائج للواقع العملي، بدلًا من الاعتمَّاد على استنتاجات مُستمَّدة من بيئات مؤسسية مختلفة.

ج- سعّت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية الخمسة وفق إطار (COSO)، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال، والمراقبة والمتابعة، في ظلِّ بيئة تشغيلية إلكترونية؛ بهدف تفسير التباين الذي أظهرته الدراسات السابقة بشأن درجة تأثير كُل بعد، وتحديد الأبعاد الأكثر فعالية في تحسين جودة التقارير المالية في السياق المصرفي الليبي.

د- عَزَّزَتْ الدراسة من الصّرامة المنهجية من خلال مشكلة الدراسة وفرضياتها بصورة واضحة ومترابطة، وتوظيف أساليب تحليل إحصائية ملاءمة، شملت اختبارات الصدق والثبات، وتحليل الارتباط والانحدار، بما يُسهم في تجاوز أوجه القصور المنهجية التي اتسمت بها بعض الدراسات السابقة، ويزيد من موثوقية النتائج وقابليتها للتفسير العلمي.

هـ - عملت الدراسة على تنويع أدوات جمع البيانات، وعدم الاقتصار على الاستبانة فقط، من خلال إدماج المقابلات الشخصية كأداة مساندة، بما يُعزّز من عُمّق التحليل وموثوقية النتائج.

و- أولت الدراسة اهتمَّامًا خاصًا بإبراز البُعْد التقني والتحوُّل الرقمي، من خلال تحليل تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز جودة التقارير المالية، ودعم الرقابة الداخلية، بما ينسجم مع نتائج الدراسات الحدّيثة التي تناولت قطاعات خدمية ومالية مختلفة.

وبذلك تهدف الدراسة الحالية إلى سد الفجوات البحثية من خلال تقديم إطار تحليلي متكامل يربط بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وجودة التقارير المالية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، بما يُسهم في إنتاج نتائج ذات قيمة علمية وتطبيقية عالية، تدعم متخذي القرار والجهات الرقابية، وتُسهم في تطوير الممارسات الرقابية في بيئة مصرفية تتسم بتزايد الاعتمَّاد على النُظم الرقمية.

10.3.1- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، تتمَّيز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدد من الجوانب العلمية والمنهجية التي تعكس أصالتها وإسهامها في تطوير الأدبيات المحاسبية والرقابية، ويمكّن إبراز أوجّه التمَّيز في التالي:

أ- **الأصالة العلمية في الربط المنهجي التكاملي:** تتجلي أصالة هذه الدراسة في تبنّيها مدخلًا تكامليًا يربط بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وجودة التقارير المالية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرفية الليبية، حيث لم تقتصر على دراسة هذه المتغيّرات بصورة منفصلة، بل سعّت إلى دمجها ضمن نموذج تحليلي موحد يعكس خصوصية البيئة المصرفية الليبية، وما تواجّهه من تحدّيات مؤسسية وتنظيمية.

ب- **الانتقال من التحليل الوصفي إلى التحليل التفسيري والتكاملي:** تجاوزت الدراسة من التحليل الوصفي من خلال اعتمَّادها التحليل التفسيري من خلال اختبار العلاقات المتبادلة بين المتغيرات، وتحليل الأثر التفاضلي لمكوّنات إطار (COSO) في ظلّ بيئة التشغيل الإلكتروني، بما يُسهم في تقديم تفسير أعمق وأكثر شمولًا لكيفية تأثير فعالية الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية.

ج- **الاستجابة المباشرة للفجوات البحثية القائمة على الأدبيات السابقة:** استجابت الدراسة بصورة مباشرة للفجوات البحثية التي كشفت عنها الدراسات السابقة، ولا سيما محدودية الدراسات التي تناولت الأثر المشترك لتطبيق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، فضلًا عن ندرة الدراسات التي اعتمَّدت نماذج تحليلية فعالية قادرة على تفسير العلاقات المعقدة بين المتغيّرات محلّ الدراسة.

د- **تقديم إسهام تطبيقي قابل للتوظيف العملي:** تقدم الدراسة إسهامًا تطبيقيًا يمكّن توظيفه عمليًا من قبل الجهات الرقابية الليبية، ولا سيما مصرف ليبيا المركزي، وديوان المحاسبة الليبي، من خلال ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق، بما يُسهم في تعزيز فعالية نُظم الرقابة الداخلية، وتحسين جودة التقارير المالية، ودعم متطلَّبات الحوكمة المؤسسية في القطاع المصرفي.

وفي هذا السّياق، شكّلت الدراسات السابقة ركيزة أساسية في بناء الدراسة الحالية، حيث أسهمت إسهامًا جوهريًا في توفير الأُسس النظرية والمنهجية التي استندت إليها في تحديد المتغيّرات الرئيسية وصياغة الإطار العام للدراسة، كما كان لهذه الدراسات دور فاعل في تحديد المؤشرات الأساسية لجودة التقارير المالية، ولا سيما مُؤَشِرَي الملاءمة والموثوقية، اللذّين أثبتَا صلاحيتهما وموثوقيتهما في دراسات سابقة تناولت قطاعات تعليمية، وخدمية، ومؤسسات مُدْرجة، مما عَزَّز سلامة أدوات القياس المُعتمَّدة في هذه الدراسة.

وعلى صعيد آخر، أكّدت الأدبيات ذات الصلة أهمية إعادة ترتيب الأولويات الإصلاحية داخل القطاع المصرفي الليبي، حيث أظهرت أنَّ بُعدَّي تقييم المخاطر والأنشطة الرقابية يُعدَّان من أكثر مكوّنات الرقابة الداخلية تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية، وقد وفّرت هذه النتائج أساسًا علميًا راسِخًا لصياغة توصيات عملية قابلة للتطبيق، تتلاءم مع خصوصية البيئة المصرفية، وسِّياقها المؤسسي والتنظيمي.

كما أسهمت الدراسات السابقة في توجّيه تصمّيم المنهجية البحثية المُعتمَّدة في هذه الدراسة، من خلال الاستفادة من شيوع استخدام المنهج الوصفي التحليلي في البحوث ذات الصلة، مع العمل على تجاوز حدوده التقليدية عبر تعزيز الإفصاح المنهجي، وتدعيم التبرير الإحصائي، ومواءمة أسلوب اختيار العيّنة مع طبيعة الفرضيات وأهداف الدراسة، بما يُدعم مصداقيه النتائج ويُعزّز قابليتها للتعميم.

وأخيرًا كان للدراسات المحلية دور محوري في مواءمة الإطار العام للدراسة مع عنوان الدراسة، من خلال تركيزهما على القطاع المصرفي الليبي، وربطهِ بسِّياق استخدام تكنولوجيا المعلومات، بوصفهِ امتدادًا علميًا للدراسات التي تناولت البيئة الليبية، وقد أكّدت هذه الدراسات على الأهمية المتزايدة لتبنّي إصلاحات مالية ورقابية رقمية تتمَّاشي مع التحوُّلات العالمية المتسارعة، بما يُعزّز فعّالية نُظم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

4.1- مشكلة الدراسة:

تُعدُّ التقارير المالية المخرج النهائي للنظام المحاسبي، وتُشكِّل أداة رئيسية لتوفير المعلومات المالية الملاءمة لصياغة القرارات المالية والاستثمارية والإدارية، من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة، وعلى وجه الخصوص في القطاع المصرفي، الذي يتسم بحساسيته وتأثيره المباشر في المشهد الاقتصادي، وتُوفِّر هذه التقارير معلومات كمِّية ونوعية عالية القيمة تُمكِّن متخذو القرار من تقييم الأداء المالي والتشغيلي، وتقدير المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية، وعلى الرغم من أهمية التقارير المالية المتزايدة، إلا أنَّ الأزمات والانهيارات المالية التي شهدها العالم منذ نهاية القرن العشرين أدت إلى تراجع مستوى الثّقة في مصداقية

هذه المعلومات، الأمر الذي استدعى المطالبة بتعزيز جودة التقارير المالية، وضمان شفافيتها وموثوقيتها (الخزندار، وإبراهيم، 2020).

وتُشير جودة التقارير المالية إلى مدى التزام المعلومات المحاسبية التي تتضمنها بالدقَّة والموضوعية، وخُلُوِّهَا من التضليل أو التحريف، مما يُكسبها القوة التفسيرية، والقدرة التنبؤية لمستخدميها، ولتحقيق ذلك، يتطلّب الأمر إعداد التقارير المالية وفق مجموعة متكاملة من المعايير القانونية، والرقابية، والمهنية، والفنية، مع اعتمَّاد أدوات التكنولوجيا الحدّيثة التي تُسهم في تحسين عملية الإفصاح المحاسبي، وتوسّيع نطاق الوصول إلى المعلومات، وفي هذا الإطار برز الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كأداة فعّالة لنقل البيانات المالية وغير المالية، إلى الأطراف المعنية في التوقيت المناسب، بما يُدعم الاستخدام الأمثل لتلك البيانات في صُنع القرار (نصور،2015؛ Hosseieni, et al.,2025).

شهد العالم خلال العقود الأخيرة العديد من حالات الفساد المالي والانهيارات المؤسسية التي طالت شركات ومؤسسات كبرى، الأمر الذي دفعَ المُنظَّمات المهنية والهيئات الرقابية الدولية والوطنية إلى تطوير أُطر رقابية أكثر شمولًا وفاعلية، تهدف إلى تعزيز النزاهة والشفافية، وتحسين جودة التقارير المالية، والحدُّ من المخاطر المالية والتشغيلية، ويُعدُّ إطار لجنة المنظمات الراعية (COSO) من أبرز الأطر الرقابية التي حُظيت باهتمام واسع على المستوين الأكاديمي والمهني؛ لما يُوفّره من أسس متكاملة لتصميم وتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين فاعليتها.

وتتزايد أهمية هذه الأُطر في الدول النامية التي تُواجّه تحدّيات تتعلّق بضعف نُظُم الرقابة الداخلية وقصور ممارسات الحوكمة المؤسسية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على كفاءة الأداء المالي والإداري، وموثوقية المعلومات المحاسبية، ومستويات الإفصاح والشفافية المالية، وفي هذا السِّياق، أظهرت التقارير الرقابية الصَّادرة عن الجِّهات الرسمية في ليبيا، ولا سيما تقارير ديوان المحاسبة الليبي خلال الفترة من (2020م-2024م)، إضافةً إلى الإحاطات والتقارير الدورية الصادرة عن مكتب النائب العام خلال الفترة (2021-2025م) وجود العديد من أوجّه القصور بفعَّالية نُظُم الرقابة الداخلية، وآليات الحوكمة، والرقابة والمتابعة في القطاع المصرفي الليبي، فقد أشار تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام (2024م) إلى وجود ضعف في تطبيق نُظم الرقابة الداخلية ببعض المصارف الليبية، إلى جانب وجود قصور في البيئة الرقابية، وضعف أنشطة المراجعة والرقابة، وعدم انتظام عمليات تقييم المخاطر، وتأخر تطوير نُظُم المعلومات المالية، فضلًا عن محدودية إجراءات المتابعة والتقييم المستمر، وانخفاض مستويات الإفصاح والشفافية المالية، كما تَضّمنت التقارير الرقابية ملاحظات تتعلّق بضعف إجراءات المطابقة والمراجعة والمتابعة، وعدم التطبيق الفعّال لمبدأ الفصل بين الاختصاصات، إضافةً إلى وجود مخالفات مالية وإدارية تمثّلت في التلاعب بالحسابات، وصرف مبالغ مالية بالمخالفة للتشريعات واللوائح المُنظَّمة للعمل المصرفي (ديوان المحاسبة الليبي، 2024).

كما تُؤكِّد المؤشرات الدولية وجود تحدّيات جوهرية في بيئة الحوكمة والرقابة في ليبيا، حيث جاءت ليبيا وفق تقرير مُنظَّمة الشفافية الدولية ضمِّن الدول الأكثر إدراكًا للفساد، إذ احتلت المرتبة (173) من أصل

(180) دولة على مُؤشر مدركات الفساد لعام 2024م، مُحّققة (13) نقطة فقط من أصل (100)، مما يعكس استمرار التحدّيات بفعَّالية نظم الرقابة المؤسسية والشفافية والمساءلة، بخاصةً في القطاعات المالية والمصرفية (Transparency International Report, 2025).

ويتعزّز ذلك بما كشفت عنه التحقيقات والإجراءات التي باشرتها النيابة العامة الليبية، وما أوردته تقارير ديوان المحاسبة الليبي بشأن عدد من المصارف التجارية، والتي أظهرت وجود تجاوزات مالية ومحاسبية وإدارية تعكس جوانب قصور في نظم الرقابة الداخلية والحوكمة المؤسسية، فقد تمثَّلت هذه التجاوزات في التلاعب بحسابات العملاء، واختلاس أرصدة مالية، وتمرير صكوك مصرفية لا تقابلها أرصدة فعّلية، وإنشاء قيود محاسبية لا تعكس حقيقة العمليات المالية، وتنفيذ عمليات مصرفية بالمخالفة للإجراءات والضوابط المعتمّدة، كما شمّلت هذه الوقائع استخدام مستندات مزورة، والتلاعب بالصكوك المصرفية، وإجراء تحويلات مالية داخلية؛ بهدف الاستيلاء على الأموال العامة وإخفاء آثارها داخل النظام المصرفي، إضافةً إلى استغلال بعض الأنظمة والخدمات الإلكترونية في تنفيذ عمليات سحب وتحويل غير مشروعة من حسابات العملاء، وقد شملّت هذه الحالات عددًا من الفروع التابعة للمصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف شمال إفريقيا، والمصرف الزراعي، ومصرف الوحدة، وأسفرت عن اتِّخاذ إجراءات قانونية تمثّلت في فتح تحقيقات رسمية، وإيقاف عدد من الموظفين والمسؤولين عن العمل، وإحالتهم إلى الجِّهات القضائية المختصة، فضلًا عن صدور أحكام قضائية بالإدانة في عدد من القضايا المتعلقة بالاستيلاء عن المال العام والتزوير والتلاعب المالي (مكتب النائب العام، 2024).

وفي السِّياق ذاته، كشفت تقارير ديوان المحاسبة الليبي عن العديد من أوجه القصور الرقابي والتجاوزات المالية والإدارية في بعض المصارف التجارية، فقد أشار التقرير السنوي لعام 2022م تسجيل حالات اختلاس وتلاعب بالحسابات الوسيطة تجاوزت قيمتها عشرات الملايين من الدنانير الليبية، وحالات تزوير صكوك مصرفية، والتصرف في الحسابات الراكدة، وتنفيذ حوالات مالية غير مشروعة، وضعف الرقابة على الحسابات الوسيطة وأنظمة المقاصة الإلكترونية، الأمر الذي يعكس وجود ثغرات جوهرية في الأنشطة الرقابية وإدارة المخاطر، ويحدُّ من قدرة المصارف على حماية أصولها وضمان سلامة عملياتها المالية (ديوان المحاسبة الليبي،2022).

كما رصدت هذه التقارير الرقابية عددًا من الملاحظات المُتعلِّقة ببيئة الرقابة والحوكمة المؤسسية، تمثَّلت في وجود حالات تعارض مصالح لدى أعضاء مجالس الإدارات، وعدم الالتزام بالهياكل التنظيمية المعتمدة، وضعف سياسات التوظيف والتأهيل المهني، وعدم اعتماد سياسات وإجراءات واضحة تنظم عمل إدارات المراجعة الداخلية، فضلًا عن النقص في الكوادر الرقابية المؤهلة، إضافةً إلى أوجه القصور المرتبطة بنظم المعلومات والرقابة الإلكترونية على العمليات المصرفية، وتشير هذه الممارسات إلى وجود تحدّيات حقيقية تواجّه فعّالية نُظم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي، الأمر الذي يستدعي تعزيز تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتطوير البنية التقنية والرقابية الداعمة له، بما يُسهم في الحدِّ من المخاطر

التشغيلية والمالية، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز مستويات الشفافية والمساءلة والثقة في المعلومات المالية المنشورة (ديوان المحاسبة الليبي،2022؛ ديوان المحاسبة الليبي،2024).

في هذا الإطار، يُعدُّ نظام الرقابة الداخلية أحد المرتكزات الأساسية لضمان سلامة الأداء المؤسسي وحماية الموارد والأصول من مخاطر الغش والأخطاء وسوء الاستخدام، كما يُمثِّل أداة فاعلة في دعم كفاءة العمليات التشغيلية والإدارية، وتعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات المعتمدة، ويُسهم في رفع مستوى موثوقية المعلومات المحاسبية، وتحسين جودة التقارير المالية من خلال توفير معلومات دقيقة وملائمة يمكن الاعتماد عليها في اتّخاذ القرارات من قبل مختلف الأطراف ذات العلاقة (سالم، وآخرون، 2021؛ Ahmed and Muhammed,2018,p.82).

وقد بات الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) يُمثّل مرجعية معيارية معترف بها عالميًا في تصميم وتفعيل نُظُم رقابية فعّالة، حيث يُوفِّر هذا الإطار تصورًا شاملًا لأبعاد الرقابة الداخلية، بما يُسهم في رفع كفاءة العمليات التشغيلية، وضمان مصداقية التقارير المالية، وتعزيز الامتثال التنظيمي للقوانين واللوائح المعمول بها، ويتكون هذا الإطار من خمسة أبعاد مترابطة: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأخيرًا أنشطة المراقبة، وتعمل هذه الأبعاد بشكّل تكاملي من أجل تحقيق أهداف المؤسسة، وتوفير ضمانات مناسبة، لتفعيل مبادئ الحوكمة الرشيدة (الأزرق، والحراري، 2018؛ Raewf,2021).

وتُشير الأدبيات المحاسبية إلى أنَّ أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) تُمثّل الهيكل الأساسي والمرجعي لتطبيق الرقابة الداخلية في المؤسسات، حيث تتضمن بيئة الرقابة مبادئ النزاهة والشفافية، والالتزام بالقيم الأخلاقية، والمعايير المهنية، بما يُمكِّن مجلس الإدارة من القيام بمسؤولياته الرقابية، وممارسة الإشراف، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، إلى جانب استقطاب الكفاءات المؤهلة، وتنمية قدراتهم ومهاراتهم، مع التركيز على مقاييس الأداء والحوافــز، بما يُعزّز روح المسؤولية تجاه النتائج المُحقَّقة، بينما يُركّز تقييم المخاطر على تحليل المعوقات والتهدّيدات المحتمَلة، والتعرّف على احتمَالية حدوثها، والسعي إلى الحدِّ من آثارها وتقليلها إلى مستويات مقبولة، في حين أنَّ الأنشطة الرقابية تهتم بتطبيق السياسات والإجراءات الرقابية، التي تُكْفِلْ ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة، والحدِّ من المخاطر، وضمان تحقيق الأهداف، أما نُظم المعلومات والاتّصال فتقوم بتوفير بيانات ومعلومات دقيقة وملائمة داخليًا وخارجيًا، مما يُسهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وضمان إيصالها في الوقت والشكّل المناسبين لمختلف المستويات الإدارية، من خلال قنوات اتِّصال فعّالة ومفتوحة، أما المتابعة والمراقبة، فتتمَّثل في آلية للتقييم المستمَّر، والتتبُّع الدوري لاكتشاف أوجه القصور واتّخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب، وذلك عبر أنشطة المتابعة المستمَّرة أو المراجعات الدورية أوكليهما معًا(COSO,2013؛ القصير، وآخرون،2019؛ كفوس، ومليانى،2019).

وفي ظلِّ التغيّرات التكنولوجية المتسارعة، برزت تكنولوجيا المعلومات كعنصر حيوي في بناء منظومة رقابية داخلية فعّالة، فهي تُوفِّر أدوات إلكترونية متطورة، تشمل البنية التحتية التكنولوجية، والبرمجيات،

وقواعد البيانات، والاتّصال الشبكي، وتُمكِّن المؤسسات من إدارة ومعالجة المعلومات المالية بسرعة وكفاءة، وقد أصبحت هذه التكنولوجيا شرطًا أساسيًا لتحسين كفاءة الأنشطة التشغيلية، وضمان موثوقية التقارير المالية، وتعزيز التزام المؤسسات بالقوانين والمعايير الرقابية (علوان،2016؛ الفراح،2019؛ علي،وآخرون،2021؛ نصير،2022).

وشهدت السنوات الأخيرة توسُّعًا ملحوظًا في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مختلف القطاعات الاقتصادية، نظرًا لما تُقدّمه من قيمة مُضافة في تسريع إعداد التقارير المالية، وتحسين جودتها، وتعزيز موثوقيتها، وقد تناولت العديد من الدراسات الميدانية تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في المصارف الليبية، وأشارت إلى أنَّ مستوى التطبيق لا يزال أقل من المستوى المطلوب، مما ينعكس سلبًا على جودة التقارير المالية وموثوقيتها، فقد بيّنت دراسة (القفر،2017) أنَّ لكلٍّ بُعْدٍ من أبعاد إطار (COSO) أثرًا إيجابيًا في تحسين نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الليبية، وفي السّياق ذاته، أَوصت دراسة (الأزرق، والحراري،2018) بضرورة إجراء دراسات مُتعمّقة حول أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، أما دراسة (زويلف، وعليان، 2019) أكّدت أنَّ بُعْدَّي تقييم المخاطر والأنشطة الرقابية لم تُفِّعل بالشكل الكافي لضمان تحقيق أثر ملموس على جودة التقارير المالية، كما أشارت دراستا (الغنودي،2020؛ وميره وعبدالله،2020) إلى وجود توافق جزئي بين نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق في مصرف الجمهورية وأبعاد إطار (COSO)، مما يعكس الحاجة إلى تقييم مستوى الالتزام وتطوير نظام الرقابة الداخلية بما يتوافق مع المعايير العالمية، لا سيما في ظلِّ التوسُّع المتسارع في استخدام الأنُظمة المعلوماتية والتحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي الليبي.

وقد أظهرت الدراسات الحدّيثة وجود فجوة واضحة بين المتطلَّبات النظرية لإطار (COSO) ومستوى التطبيق الفعلي داخل المؤسسات، حيث بيّنت دراسة (الحليق،2022) وجود قصور ملحوظ في الالتزام العملي بمكوّنات الإطار داخل المؤسسات العربية، بينما أشارت الدراسات الدولية (Thabit et al,2017; Ajao and Oluwadamilola,2020; Sharma and Senan,2021) إلى أنَّ ضعف تكامل نُظُم المعلومات مع عمليات الرقابة الداخلية يُمثّل أحد التحدّيات الجوهرية التي تُحُدُّ من موثوقية التقارير المالية وجودتها، وأنَّ فعّالية الرقابة الداخلية ترتبط بدرجة النُضِّج المؤسسي، ومستوى تبنِّي تكنولوجيا المعلومات في البيئة التشغيلية، وكشفت دراسة (محمد، وآخرون، 2024) عن تباين أثر تطبيق أبعاد إطار (COSO) الرقابة الداخلية بحسب جاهزية البنية التقنية للمصارف، حيث برز بُعْدَا تقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية بوصفهما الأكثر تأثيرًا في جودة التقارير المالية، كما أكّدت دراسة (الصيد،2026) وجود درجة عالية من التوافق بين نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق في مصرف شمال إفريقيا وإطار (COSO)، مع وجود تفاوت ملحوظ في مستوى تقييم المخاطر.

ومن جهة أُخرى، أكد عدد من المختصين في القطاع المصرفي الليبي على أهمية تبنِّى إطار (COSO) كمرجعية معتمَّدة لتعزيز آليات الضبط والرقابة؛ حيث أوضّح (محمد مسعود الدروقي، مقابلة شخصية، 2026) المدير العام لإدارة المراجعة الداخلية بمصرف ليبيا المركزي، أنَّ أبعاد إطار(COSO) مُتوفّرة داخل

المصارف الليبية، ويمكّن الاعتمَّاد عليها في التقييم المؤسسي، ورفع كفاءة الرقابة في مختلف الأنشطة المصرفية.

وعلى الرغم من هذه الجهود البحثّية، ما تزال هناك فجّوة معرفية واضحة تتمَّثل في عدم وجود دراسة حديثة وشاملة تقيس مستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ التوسُّع المتزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل القطاع المصرفي، فضلًا عن عدم وضوح أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية، وفي ضوء هذه المستجدّات، تُبرز الحّاجة العلمية والعملية إلى إجراء دراسة مُعمَّقة تهدف إلى تحديد مستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات وتزايد الاعتمَّاد على الأنُظمة الرقمية والحلول التقنية الحدّيثة، إلى جانب تحليل أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية، وتزداد أهمية هذا التحليل بالنظر إلى التحدّيات التي تواجُّه البيئة المصرفية الليبية، والتي تشمل ضعف فعّالية الأنُظمة الرقابية التقليدية في مواجهة التطورات التشغيلية والتكنولوجية، وارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية المرتبطة بالأنُظمة التقنية الحدّيثة، الأمر الذي يستدعى تبنِّي منظومة رقابة متكاملة قادرة على تعزيز الحوكمة المؤسسية والشفافية وتحسين جودة التقارير المالية.

وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تقدّيم تصّور شامل لآليات تفعيل أبعاد إطار(COSO) كمنظومة رقابية حديثة في المصارف الليبية، بما يُسهم في الحدِّ من الممارسات المالية غير السليمة، وتعزيز مصداقية البيانات المالية، وتحسين مستوى جودة المعلومات المحاسبية المنشورة، ورفع مستوى الشفافية والإفصاح.

وبناءً على مشكلة الدراسة، يُمكِّن صياغة التساؤلات الرئيسة والفرعية على النحو الآتي:

التساؤل الرئيس الأول: ما مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما مستوى الالتزام لدى القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد بيئة الرقابة** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

ب- ما مستوى الالتزام لدى القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد تقييم المخاطر** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

ج- ما مستوى الالتزام لدى القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد الأنشطة الرقابية** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

د- ما مستوى الالتزام لدى القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد المعلومات والاتصال** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

هـ- ما مستوى الالتزام لدى القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؟

التساؤل الرئيس الثاني: ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي؟

ويتفرع عنه التساؤلات الفرعية التالية:

أ- ما أثر تطبيق **بُعْد بيئة الرقابة** على جودة التقارير المالية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي؟

ب-ما أثر تطبيق **بُعْد تقييم المخاطر** على جودة التقارير المالية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي؟

ج- ما أثر تطبيق **بُعْد الأنشطة الرقابية** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي؟

د- ما أثر تطبيق **بُعْد المعلومات والاتصال** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي؟

هـ - ما أثر تطبيق **بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي؟

5.1- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من الظروف الاستثنائية التي يشهدها القطاع المصرفي الليبي، والذي واجّه تحدّيات جوهرية تتعلّق بضعف نُظُم الرقابة الداخلية، وارتفاع مؤشرات الفساد المالي والإداري، الذي أظهرته تقارير ديوان المحاسبة الليبي وتقارير مُنّظمة الشفافية الدولية خلال السنوات الأخيرة من (2020-2025)، ومع التوسُّع المتزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة العمليات المالية، وزيادة الاعتمَّاد على الأنظمة الرقمية في معالجة البيانات المالية، تُبرز الحاجة المُلحّة إلى تطوير أنظمة رقابية حديثة قادرة على مواكبة التحوُّل، والحدِّ من المخاطر التشغيلية والتقنية المرتبطة بهِ، بما يضمن سلامة العمليات المالية، ويُعزّز موثوقية المعلومات المحاسبية.

وفي هذا السّياق، تُبرز أهمية هذه الدراسة في سعيها إلى قياس مستوى الالتزام في القطاع المصرفي الليبي بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مع تحليل أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تتسم بتزايد الاعتمَّاد على الحلول التقنية والأنُظمة الإلكترونية، ويُعدّ إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) أحد أكثر الأُطر العالمية شمولًا وفاعلية في دعم كفاءة الأنظمة الرقابية، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة المعلومات المالية، خصوصًا في ظلِّ بيئة تشغيلية تتسم بالتعقّيد والاعتمَّاد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات، كما تكتسب الدراسة أهميتها في محاولة الربط بين نظام الرقابة الداخلية والمخرجات المحاسبية المدعومة بتكنولوجيا المعلومات، بما يُسهم في ترسيخ ممارسات رقابية حديثة تُعزّز موثوقية التقارير المالية، وتدعم التزام المصارف بمبادئ الإفصاح والشفافية والمساءلة، بما يدعم استقرار النظام المالي ويخدم أولويات التنمية والاقتصاد الوطني.

أولًا: الأهمية العلمية للدراسة

تستمَّد الدراسة أهميتها العلمية من مجموعة من الجوانب التي تُعزّز قيمتها المعرفية وتُسهم في إثراء الأدبيات المحاسبية والرقابية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- إثراء الأدبيات المحاسبية والرقابية من خلال تقديم دراسة تطبيقية حديثة ومتكاملة، تتناول تطبيق إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) في القطاع المصرفي الليبي، وهو موضوع لا يزال محدود التناول في البيئة الليبية، مما يضيف قيمة معرفية جديدة للبحث العلمي في مجالات المحاسبة والرقابة الداخلية.

ب- المساهمة في سدّ فجوة بحثية قائمة، تتمَّثل في محدودية الدراسات التي تربط بشكّل مباشر بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في ظلِّ التطور التكنولوجي المتسارع، خصوصًا في القطاع المصرفي الليبي الذي يشهد توسُّعًا متزايدًا في استخدام الأنظمة الإلكترونية.

ج- إبراز دور تكامل تكنولوجيا المعلومات مع أنظمة الرقابة الداخلية، من خلال توضّيح كيفية توظيف أنظمة المعلومات الحدّيثة في دعم فعّالية الرقابة الداخلية؛ لتحقيق الشفافية والإفصاح المالي في المؤسسات المصرفية.

د- تقدّيم إطار علمي تحليلي يُوضِّح طبيعة العلاقة بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، بوصفها متغيرات مستقلة، وجودة التقارير المالية باعتبارها متغيرًا تابعًا، بما يساعد الباحثين والمهتمَّين والجهات الرقابية على فهم مواطن القوة والضعف في نُظم الرقابة الداخلية المطبَّقة داخل المصارف.

ثانيًا: الأهمية العملية التطبيقية للدراسة

تتجلى الأهمية العملية لهذه الدراسة في كونها تُقدِّم نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق، تُسهم في تحسين الأداء الرقابي والمحاسبي داخل المصارف الليبية، وذلك على النحو التالي:

أ- مساعدة المصارف الليبية في مواكبة التطورات التكنولوجية الحدّيثة، من خلال تقدّيم مقترحات عملية؛ لتحسين أنُظمة الرقابة الداخلية، بالاعتمَّاد على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO)، وبما يُعزّز الانضباط الرقابي والكفاءة التشغيلية.

ب- تحسين جودة وموثوقية التقارير المالية عبر تعزيز فعّالية أنظمة الرقابة الداخلية، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على مستوى الإفصاح المالي، ويزيد من ثقّة مستخدمي التقارير المالية، بخاصة في ظلِّ الاعتمَّاد المتزايد على الأنظمة الرقمية والبرمجيات المصرفية.

ج- تمَّكين المصارف الليبية في الحدِّ من المخاطر التشغيلية والمالية والتقنية المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتعزيز الالتزام بالمتطلَّبات التنظيمية المحلّية والدولية، بما يرفع مستوى الحوكمة داخل القطاع المصرفي.

د- دعم متخذي القرار والجهات الرقابية من خلال تزويدهم بمؤشرات تحليلية دقيقة حول فعالية تطبيق أبعاد (COSO)، وأثرها على جودة التقارير المالية، بما يساعد على تطوير السياسات الرقابية واتّخاذ قرارات مبنية على أسس علمية.

هـ- إمكانية تعميم نتائج الدراسة على مؤسسات مالية أُخرى ذات طبيعة مشابهة، كالهيئات العامة والقطاعات الخدمية ذات الطابع المالي، بما يجعلها مرجعًا مهمًا لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية في بيئة عمل تعتمَّد على التكنولوجيا الحدّيثة.

6.1- أهداف الدراسة:

تأتي أهداف هذه الدراسة استنادًا إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها البحثية، التي تهدف إلى تحديد مستوى التزام القطاع المصرفي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحليل أثر تطبيق هذه الأبعاد على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تعتمَّد بشكّل متزايد على الأنُظمة الرقمية والحلول التقنية الحدّيثة، وتسعى هذه الدراسة، من خلال أهدافها، إلى تحديد مسارات هذا التأثير بدقّة علمية، من خلال تحليل الأبعاد الرقابية وعلاقتها بالخصائص النوعية للتقارير المالية، بما يُسهم في سدّ فجوة التطبيق وتعزيز فعّالية الممارسات الرقابية داخل القطاع المصرفي الليبي.

وبناءً على ذلك، يُمكّن تقسيم أهداف الدراسة على أهداف رئيسة وفرعية على النحو التالي:

الهدف الرئيس الأول: قياس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

أ- قياس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد بيئة الرقابة** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ب- قياس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد تقييم المخاطر** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ج- قياس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد الأنشطة الرقابية** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

د- قياس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد المعلومات والاتصال** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

هـ- قياس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الهدف الرئيس الثاني: تحليل أثر تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

أ- تحليل أثر تطبيق **بُعْد بيئة الرقابة** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

ب- تحليل أثر تطبيق **بُعْد تقييم المخاطر** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

ج- تحليل أثر تطبيق **بُعْد الأنشطة الرقابية** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

د- تحليل أثر تطبيق **بُعْد المعلومات والاتصال** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

هـ- تحليل أثر تطبيق **بعد أنشطة المراقبة والمتابعة** على جودة التقارير في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

و- تقديم مقترحات وتوصيات عملية؛ لتعزيز نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي بما يتوافق مع التطورات التكنولوجية الحدّيثة.

7.1- فرضيات الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها البحثية، وهدفها في قياس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وفي ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحليل أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تعتمَّد بشكل متزايد على الأنُظمة الرقمية والحلول التقنية الحدّيثة، تمَّ بناء فرضيات الدراسة على أسس نظرية وميدانية مستندة إلى الأدبيات المحاسبية والرقابية الحدّيثة، وتعكس الفرضيات العلاقة بين المتغيّرات المستقلة المتمَّثلة في أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، المتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، والمتغير التابع المتمَثِّل في جودة التقارير المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المحوري لتكنولوجيا المعلومات كمتغير معدّل يدعم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتستمَّد الدراسة أهميتها من واقع القطاع المصرفي الليبي الذي يواجّه تحدّيات متعددة، أبرزها ضعف نظام الرقابة التقليدية، مع تزايد الاعتمَّاد على تكنولوجيا المعلومات دون تطوير متكامل للهياكل الرقابية، الأمر الذي يستدعي دراسة علمية مُمنْهجّة لقياس الأثر واختباره إحصائيًا:

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضيات الفرعية المرتبطة بالهدف الرئيس الأول:

أ- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد بيئة الرقابة** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ب- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد تقييم المخاطر** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ج- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد الأنشطة الرقابية** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

د- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد المعلومات والاتصال** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

هـ-توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق **بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة** في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية الرئيسة الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

وجاءت الفرضيات الفرعية المرتبطة بالهدف الرئيس الثاني على النحو التالي:

أ- يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق **بُعْد بيئة الرقابة** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

ب- يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق **بُعْد تقييم المخاطر** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

ج- يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق **بُعْد الأنشطة الرقابية** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

د- يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق **بُعْد المعلومات والاتصال** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

هـ- يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق **بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة** على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي.

8.1- منهجية الدراسة:

سعيًا إلى تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمَّدت الباحثة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لملاءمتِهِ لطبيعة الدراسة وأهدافها التي تتمَثَّل في قياس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحليل أثر هذا التطبيق في تحسين جودة التقارير المالية، ويُعدُّ هذا المنهج من أكثر المناهج شيوعًا وملاءمة في الدراسات المحاسبية والرقابية، لما يتمَّتع به من قدرة على وصف الظواهر التنظيمية والمالية وصفًا دقيقًا، وتحليل العلاقات بين متغيِّراتها، واستخلاص النتائج التي يمكن الاستناد إليها في دعم القرارات الإدارية والرقابية، وقد تمَّ توظيف **أسلوب المسح الميداني** لجمع البيانات الأولية، باعتباره من الأساليب الفعّالة في دراسة الواقع العملي داخل المصارف، والوقوف على مدى تطبيق أبعاد إطار (COSO) في البيئة المصرفية الليبية، لا سيما في ظلِّ التَوسُّع المتسارع في استخدام الأنظمة المصرفية الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

واعتمَّدت الدراسة في الجانب النظري على البيانات الثانوية المتمثِّلة في الكتب العلمية، والدراسات السابقة، والدوريات العلمية المُحكِّمة، والتقارير المهنية، والمواقع الإلكترونية ذات الصلة؛ بهدف بناء الإطار النظري وتعزيز الأساس المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، أما في **الجانب التطبيقي**، فقد تمَّ الاعتمَّاد على البيانات الأولية التي تمَّ جمعها من خلال تصمِّيم قائمة استبانة استنادًا إلى الأدبيات السابقة وإطار (COSO)، وتمَّ إخضاعها للتحكيم العلمي من قبل نخبة من الأكاديميين والمتخصصين، لضمان صدقها وثباتها وملاءمتها لأغراض الدراسة، كما تمَّت الاستعانة بالمقابلات الشخصية مع عدد من المراجعين الداخليين والخارجين العاملين في القطاع المصرفي الليبي، بهدف دعم نتائج الاستبانة، وتوضِّيح بعض الجوانب التطبيقية المتعلّقة بتفعيل نظام الرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات.

وفيما يتعلق بتحليل البيانات، فقد تمَّ الاعتمَّاد على **المنهج الاستنباطي الكمِّي** لاختبار فرضيات الدراسة، باستخدام برنامج (SPSS)، وذلك من خلال توظيف مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل الإحصاءات الوصفية، ومعاملات الارتباط، والانحدار الخطي المتعدد؛ لقياس أثر المتغيرات المستقلة - أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على المتغير التابع - جودة التقارير المالية في ظلِّ وجود المتغيّر المعدّل - تكنولوجيا المعلومات، بما يُتيح الوصول إلى نتائج ذات دلالة إحصائية تدعم استخلاص الاستنتاجات وصياغة التوصيات.

9.1- مجتمَّع وعيّنة الدراسة:

يتكون مجتمَّع الدراسة من جميع المصارف التجارية العاملة في ليبيا، والمُسجَّلة لدى مصرف ليبيا المركزي، والتي تعتمَّد على الأنظمة الإلكترونية في إدارة أعمالها وإعداد تقاريرها المالية، ويشمل هذا المجتمَّع المصارف العامة والخاصة والمشتركة، إلى جانب فروعها المنتشرة في مختلف المناطق الليبية، مع التركيز على المصارف التجارية الفاعلة ضمن البيئة المصرفية الليبية، كما يُمتدّ مجتمع الدراسة ليشمل العاملين في هذه المصارف التجارية مِمَنْ ترتبط طبيعة أعمالهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويضمُّ مجتمَّع الدراسة على وجّه الخصوص، الفئات الوظيفية الآتية: المراجعين الداخليين، والعاملين في إدارات الرقابة الداخلية، وإدارات إدارة المخاطر، والإدارات المالية والمحاسبة، وإدارات تقنية المعلومات، والمراجعين الخارجين المكلفين بمراجعة حسابات المصارف التجارية الليبية، وقد تمَّ اختيار هذا المجتمَّع لكونه الأكثر ارتباطًا بموضوع الدراسة، والأقدر على تقدّيم بيانات دقيقة وموضوعية تعكس واقع تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، ومدى تأثيرها على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تعتمَّد بشكل متزايد على الأنُظمة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

واعتمَّادًا على مجتمَّع الدراسة وتنوُّعهِ الوظيفي والتخصصي، تمَّ استخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية؛ لضمان تمثيل عادل ودقيق لجميع الفئات الوظيفية، وتقليل التحيّز في النتائج، وزيادة إمكانية تعميمها، جرى تقسيم مُجتمَّع الدراسة على طبقات وفقًا لطبيعة الوظيفة أو الإدارة مثل: المراجعة الداخلية، والرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والإدارة المالية والمحاسبة، وتقنية المعلومات، كما تمَّ كذلك اختيار عينة عشوائية من كُلّ طبقة بما يتناسب مع حجمها النسبي داخل المجتمَّع الكلي، وتمَّ كذلك دعم الدراسة بإجراء مقابلات شخصية مع عينة قصدية من مدراء الإدارات المعنية بالدراسة، والمراجعين الداخليين والخارجيين المتخصصين في مراجعة حسابات القطاع المصرفي الليبي، وذلك بهدف تعميق الفهم وتفسير النتائج الكمية المستخلصة من الاستبانة، وتوضيح الجوانب التي قد يصعب استيعابها أو تفسيرها بدقة من خلال أسئلة الاستبانة وحدها، بما يُسهم في تعمّيق الفهم التحليلي لموضوع الدراسة، وتعزيز موثوقية النتائج المُتَوصل إليها، ويخدم تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها.

10.1- النظريات المحاسبية الداعمة للدراسة:

تستّند هذه الدراسة إلى مجموعة من النظريات المحاسبية والتنظيمية التي تفسّر تأثير تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما يخدم أهداف الدراسة ويُعزّز تفسير نتائجها، بخاصة في بيئة المصارف الليبية التي تتسم بحساسية النشاط المصرفي وارتفاع مستوى المخاطر.

وتُعدُّ **نظرية الوكالة** من أبرز النظريات الداعمة للدراسة، حيث تُفسّر هذه النظرية العلاقة بين الإدارة والمُلَّاك، وما قد ينشأ عنها من تضارب في المصالح وسلوكيات انتهازية، تُؤثِّر على مصداقية المعلومات المالية، وفي هذا السّياق، يُسهم تطبيق نظام الرقابة الداخلية بشكّل فعّال وفق إطار (COSO) في الحدِّ من مخاطر الوكالة من خلال تعزيز المساءلة، والفصل بين الصلاحيات، والحدِّ من فرص التلاعب، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

كما تستّند الدراسة إلى **نظرية عدم تمَّاثل المعلومات** التي تفترض وجود فجوة معلوماتية بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين للتقارير المالية، ويساعد تطبيق نظام الرقابة الداخلية المدعوم بتكنولوجيا المعلومات في تقليص هذه الفجوة، من خلال تنظيم عمليات جمع ومعالجة البيانات المالية، وتوفير معلومات دقيقة وشفافة وفي الوقت المناسب، مما يُعزّز موثوقية التقارير المالية.

وتدعم **نظرية أصحاب المصلحة** موضوع الدراسة من خلال تأكيدها على أن التقارير المالية لا تخدم المساهمين فقط، بل تشمل المودّعين، ومصرف ليبيا المركزي، والجهات الرقابية، وبقية الأطراف ذات العلاقة، ويؤدي تحسين جودة التقارير المالية نتيجة لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، إلى تعزيز الثّقة وحماية مصالح هذه الأطراف، بما يدعم الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الليبي.

كما تُسهم **النظرية المؤسسية** في تفسير تبنِّي المصارف الليبية لإطار (COSO) للرقابة الداخلية واستخدام نُظُم معلومات محاسبية متطورة، باعتبار ذلك استجابة للضغوط التنظيمية والتشريعية، بخاصة متطلَّبات مصرف ليبيا المركزي والمعايير الدولية، ويؤدي هذا الالتزام المؤسسي إلى تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

وبالإضافة إلى ذلك، تستند الدراسة إلى **نظرية الأنظمة**، التي تنظر إلى المصرف كنظام متكامل تتفاعل فيه مكوّنات الرقابة الداخلية مع نُظم المعلومات المحاسبية، ووفقًا لهذه النظرية فإن تكامل مكوّنات (COSO) مع تكنولوجيا المعلومات يُسهم في تحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية ككل، مما ينعكس على جودة مخرجاته المتمَّثلة في التقارير المالية.

وبناءً على ما سبق، تُشكِّل هذه النظريات إطارًا فكريًا متكاملًا يُفسِّر العلاقة بين مُتغيّرات الدراسة، ويدعم توقُّع وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، وهذا ما سيتمَّ اختباره في الدراسة التطبيقية.

11.1- حدود الدراسة:

تتحدَّد حدود هذه الدراسة في إطار ما تقضيه أهدافها العلمية وفرضياتها البحثية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الحدّود الموضوعية

تقتصّر الدراسة موضوعيًا على تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بأبعاده الخمسة: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، على جودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، وذلك في إطار استخدام تكنولوجيا المعلومات بوصفها متغيّرًا مُعدِّلاً، ولا تمتدّ الدراسة إلى تحليل أُطر رقابية أُخرى، أو التعمّق في تحليل جوانب مالية أو إدارية لا ترتبط مباشرة بموضوع الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

ثانيًا: الحدّود المكانية

تُجرى الدراسة على المصارف التجارية العاملة في ليبيا والمسجَّلة لدى مصرف ليبيا المركزي، سواء أكانت مصارف عامة أم خاصة أم مشتركة، مع التركيز على الفروع التي تعتمَّد على الأنُظمة المصرفية الإلكترونية في إدارة عملياتها وإعداد تقاريرها المالية، ونظرًا لاتِّساع انتشار الفروع المصرفية على مختلف مناطق ليبيا، ولا تشمل الدراسة المصارف غير الفاعلة، أو المصارف غير التجارية، أو المصارف المتوقفة عن النشاط، أو المؤسسات المالية غير المصرفية.

ثالثًا: الحدّود البشرية

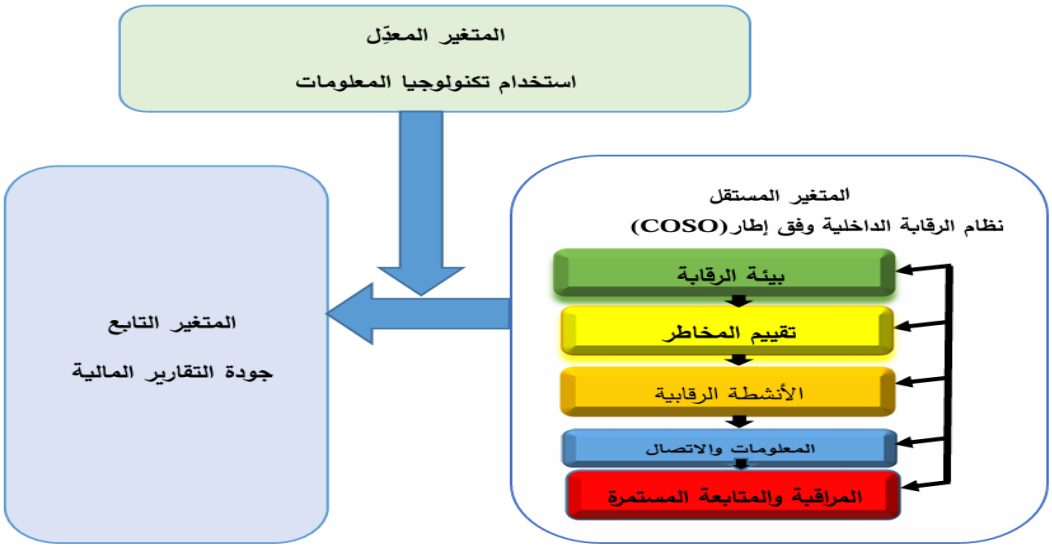
تقتصر الدراسة على فئات وظيفية محدودة داخل المصارف التجارية الليبية، لارتباطها المباشر أو غير المباشر بموضوع الدراسة، وتشمل: المراجعين الداخليين، والعاملين في إدارات الرقابة الداخلية، والعاملين في إدارات إدارة المخاطر، والعاملين في الإدارات المالية والمحاسبة، والعاملين في إدارات تقنية المعلومات، والمراجعين الخارجيين المكلفين بمراجعة حسابات المصارف التجارية الليبية، وقد تمَّ اختيار هذه الفئات لكونها الأكثر قدرة على تقديم بيانات دقيقة تعكس واقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

رابعًا: الحدّود الزمنية

تُغطّي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من شهر مارس 2025 إلى شهر مارس 2026، وهي الفترة التي تمَّ خلالها جمع البيانات الميدانية وتنفيذ الدراسة التطبيقية، وقد اختيرت هذه الفترة لكونها تعكس الواقع الفعلي لتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) ومستوى جودة التقارير المالية في المصارف الليبية، في ظل التوسع المستمر في استخدام الأنظمة المصرفية وتكنولوجيا المعلومات.

12.1- أُنموذج الدراسة:

استنادًا إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة، تم تطوير أنموذج الدراسة لتوضيح العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، والدور المُعدِّل لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في هذه العلاقة، كما يوضحه الشكل رقم (1.1).



الشكل رقم (1.1)
أُنموذج الدراسة ومتغيراتها
المصدر: إعداد الباحثة استنادًا إلى الأدبيات والدراسات السابقة

يُبيّن الشكل رقم (1.1) أُنموذج الدراسة المقترح، والذي يوضِّح العلاقة بين المتغيرات الرئيسة للدراسة، إذ يُمثِّل **نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)** المتغير المستقل، وتُمثِّل **جودة التقارير المالية** المتغير التابع، بينما يُمثِّل **استخدام تكنولوجيا المعلومات** المتغير المُعدِّل الذّي يتوقع أن يُؤثر في قوة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، بحيث تختلف طبيعة تأثير نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في جودة التقارير المالية باختلاف مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ويتكون نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) من خمسة أبعاد رئيسة، هي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة المستمرة، والتي تُشكِّل منظومة رقابية متكاملة تهدف إلى تعزيز كفاءة وفاعلية العمليات المصرفية، ورفع مستوى موثوقية المعلومات المالية، ودعم الالتزام بالقوانين والتعليمات واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، بما يدعم تحقيق أهداف المصارف بكفاءة وفاعلية.

ويفترض أُنموذج الدراسة أنَّ التطبيق الفعّال لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز خصائصها النوعية، والمتمثلة في الملاءمة، والتمثيل الصادق، والقابلية للمقارنة، وقابلية الفهم، بما يضمن توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة وذات منفعة لمختلف الأطراف المستفيدة، بما يدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية.

كما يفترض الأنموذج أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يؤدي دورًا مُعدِّلًا في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، من خلال دعم عمليات معالجة البيانات المالية، وتسريع تدَّفق المعلومات وتبادلها، وتحسين دقّة التقارير المالية، والحدِّ من الأخطاء البشرية، وتعزيز القدرة على اكتشاف الانحرافات والمخاطر في الوقت المناسب، مما يُسهم في تعظيم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، وتحسين جودة التقارير المالية.

وبناءً على ذلك، فإنَّ أُنموذج الدراسة يفترض وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بأبعاده الخمسة على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، كما يفترض أنَّ ارتفاع مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي يُعزّز هذا الأثر، ويقوي العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع، بما يُسهم في رفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية، وتحسين جودة التقارير المالية بما يتوافق مع متطلبات بيئة العمل المصرفي الحديثة.

13.1- مصطلحات الدراسة:

1.13.1- نظام الرقابة الداخلية: هو مجموعة من السياسات والإجراءات والآليات التي تعتمَّدها المصارف الليبية، ويُشرف عليها مجلس الإدارة والإدارة العليا، بهدف توفير تأكيد معقول حول تحقيق الأهداف التشغيلية، وضمان موثوقية التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والتشريعات، والحدّ من المخاطر المحتمَلة.

2.13.1- إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO): هو إطار مرجعي دولي صادر عن لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO)، يُستخدم لتصميم وتقييم وتطوير أنُظمة الرقابة الداخلية، ويتكون من خمسة أبعاد رئيسية مترابطة وهي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، تُسهم في تعزيز فعَالية الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

3.13.1- أبعاد إطار (COSO): تُمثِّل المكوّنات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، والتي اعتمَّدتها هذه الدراسة بوصفها متغيرات مستقلة، وهي:

أ- **بيئة الرقابة:** تُمثِّل الأساس الذي تُبنّي علية بقية أبعاد الرقابة الداخلية، وتشمل القيم الأخلاقية، والنزاهة، وهيكل التنظيم الإداري، وسياسات الموارد البشرية، ومستوى كفاءة العاملين.

ب-**تقييم المخاطر:** عملية منهجية لتحديد وتحليل المخاطر التي قد تواجه المصارف وتؤثّر في تحقيق أهدافها، بما في ذلك المخاطر التشغيلية والتكنولوجية والمالية، وتحديد سبل التعامل معها.

ج- **الأنشطة الرقابية:** السياسات والإجراءات التي تضمن تنفيذ توجيهات الإدارة، والحدّ من المخاطر، مثل التفويض، والموافقات، والفصل بين المهام، والضوابط الآلية المرتبطة بنُظم المعلومات.

د- **المعلومات والاتصال:** النُظم والآليات التي تضمن توفير معلومات مالية وغير مالية دقيقة وملائمة وفي الوقت المناسب، وضمان إيصالها بفعّالية إلى مختلف المستويات الإدارية لدعم اتخاذ القرار.

هـ - **أنشطة المتابعة أو المراقبة:** تتمثّل في عمليات المتابعة المستمَّرة أو التقييمات الدورية، التي تهدف إلى التأكد من كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية واستمَّرارية عمله، ومعالجة أوجه القصور عند ظهورها.

4.13.1- جودة التقارير المالية: مدى اتّصاف التقارير المالية الصادرة عن المصارف الليبية بخصائص جودة المعلومات المحاسبية، مثل الملاءمة، والموثوقية، وقابلية الفهم، والقابلية للمقارنة، وإمكانية التحقّق، بما يُعزّز ثقّة مستخدمي التقارير المالية في محتواها.

5.13.1- تكنولوجيا المعلومات: وتمثّل جميع الأنظمة والتطبيقات الرقمية التي تستخدمها المؤسسات لجمع، ومعالجة، وتخزين، ونقل البيانات المالية والمحاسبية؛ بهدف تحسين كفاءة العمليات ودعم الرقابة الداخلية.

6.13.1- القطاع المصرفي الليبي: مجموعة من المصارف التجارية العاملة في دولة ليبيا والخاضعة لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي، والتي تمارس الأنشطة المصرفية وفقًا للتشريعات واللوائح المنظمة للعمل المصرفي، وتُقدم الخدمات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات، بما يشمل قبول الودائع، ومنح الائتمان، وتنفيذ عمليات الدفع والتحويل، والإسهام في تمويل الأنشطة الاقتصادية ودعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في الدولة.

14.1- تقسيمات الدراسة:

بُنيّت هذه الدراسة وفق تسلسل علمي يراعي الترابط بين الإطارين النظري والتطبيقي، بما يضمن معالجة شاملة لموضوع الدراسة من مختلف أبعادهِ المفاهيمية والتطبيقية، وقد تمَّ تصميم تقسيمات الدراسة بما يُحقّق التكامل بين فصولها، ويوظّف التدرج العلمي في عرض مكوّناتها، بدءًا من تحديد المشكلة وصياغة الفرضيات مرورًا بعرض الإطارين المفاهيمي والتطبيقي، وانتهاءً بعرض النتائج والتوصيات، وقد تمَّ تقسيم الدراسة على خمسة فصول رئيسية على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة، يقدّم هذا الفصل المدخل العام للدراسة؛ حيث يتضمن عرض خلفية المشكلة البحثية، وتحديد مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وبيان أهميتها العلمية والعملية، إضافة إلى صياغة أهدافها وفرضياتها، كما تناول الفصل حدود الدراسة الموضوعية والمكانية والزمنية، ومنهجيتها وأدواتها المعتمَّدة، ويعرض أُنموذج الدراسة ومتغيّراتها الرئيسية، مع توضّيح المصطلحات الأساسية المستخدمة، ثم يُختتمَّ الفصل بعرض تقسيمات الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية، ويستعرض هذا الفصل الأسس النظرية لنظام الرقابة الداخلية، من حيث مفهومه وتطوره التاريخي، وأهدافه، وأهميته، ومجالاته، ووظائفه، إضافة إلى خصائص النظام الفعّال ومتطلَّبات فاعليته، كما تناول الفصل إطار (COSO) للرقابة الداخلية وأبعاده الخمسة، مع بيان دوره في تحسين الحوكمة، ورفع كفاءة الأداء، وتعزيز موثوقية التقارير المالية، مع التركيز على تطبيقاتهِ في القطاع المصرفي الليبي والتحديات المرتبطة بتطبيقه.

الفصل الثالث: جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، تناول هذا الفصل مفهوم التقارير المالية، ومعايير وخصائص الجودة، والعوامل المؤثِّرة في جودة المعلومات المالية، كما يُوضِّح أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعداد التقارير المالية، ودورها في تحسين الدقة والشفافية والموثوقية وسرعة الإفصاح، مع ربط الأُطر النظرية لجودة التقارير المالية ببيئة العمل المصرفي التي تعتمَّد بشكل متزايد على الأنُظمة الإلكترونية.

الفصل الرابع: الدراسة التطبيقية وتحليل نتائج اختبار الفرضيات، تناول هذا الفصل الجانب العملي للدراسة؛ حيث يتمَّ وصف مجتمَّع الدراسة وعينتها، وأدوات جمع البيانات المستخدمة مثل الاستبانة والمقابلات الشخصية، كما يُوضِّح منهجية الدراسة التحليلية والإحصائية، ويستعرض النتائج التطبيقية لقياس مستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، ويحلّل أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية رقمية تعتمَّد على تكنولوجيا المعلومات.

الفصل الخامس: النتائج والتوصيات، ويختمَّ هذا الفصل الدراسة بعرض أبرز النتائج التي توصّل إليها التحليل الإحصائي، ويقدّم تفسيرًا علميًا لهذه النتائج في ضوء الدراسات السابقة والأُطر النظرية، كما يقترح توصيات عملية مناسبة للقطاع المصرفي الليبي، والجهات الرقابية، ومتخذي القرار، فضلًا عن إلى اقتراح مسارات للبحوث المستقبلية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)

1.2- تمهيد.

2.2- طبيعة ومفهوم نظام الرقابة الداخلية.

3.2- أهداف الرقابة الداخلية.

4.2- أهمية الرقابة الداخلية.

5.2- أنواع الرقابة الداخلية.

6.2- خصائص نظام الرقابة الفعّال.

7.2- المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

8.2- التحديات التي تواجه تطبيق نظام الرقابة الداخلية.

9.2- نشأة وتطور نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO).

10.2- مفهوم نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO).

11.2- أهداف نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO).

12.2- الضوابط الرقابية وفق الإطار المتكامل (COSO).

13.2- أبعاد نظام الرقابة الداخلية الإطار المتكامل (COSO).

14.2- إصدارات لجنة (COSO).

15.2- أوجه الاختلاف بين النسخة الأصلية للإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) الصادرة في عام 1992م والنسخة المحدثة لعام 2013م.

16.2- الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي.

17.2- خلاصة الفصل الثاني.

1.2- تمهيد:

يُعدُّ نظام الرقابة الداخلية من النُظم الجوهرية التي تعتمَّد عليها المؤسسات في تعزيز كفاءة الأداء، وتحقيق الأهداف التشغيلية، والمالية وضمان الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية، وقد ازداد الاهتمَّام بهذا النظام في السنوات الأخيرة تمَّاشيًا مع متطلَّبات الحوكمة والشفافية وتعاظم المخاطر التنظيمية والتكنولوجية، فقد تطور مفهوم الرقابة الداخلية من كونه مجموعة من الإجراءات البسيطة إلى حماية الأصول ومنع الاختلاس، إلى نظام متكامل يشمل السياسات والإجراءات والعمليات ويهدف إلى تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية، وضمان مصداقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية.

ويُبرّز دور الرقابة الداخلية بوضوح في القطاع المصرفي، الذي يتسّم بدرجة عالية من التعقيد وحساسية المخاطر، مما يجعل وجود نظام رقابي فعّال ضرورة ملحة لضمان الاستقرار المالي، والحدِّ من الممارسات الاحتيالية، وتعزيز ثقة المستخدمين، وقد أكّدت العديد من التجارب العالمية، مثل تجربة المصرف الأمريكي (Wells Fargo) عام 2016م، على أهمية تفعيل أنُظمة رقابية قوية، مما عزّز الحاجة إلى تبنِّي إطار متكامل للرقابة الداخلية، قادر على معالجة أوجه القصور وتحسين آليات المتابعة والشفافية.

وفي هذا السِّياق، يُعدُّ إطار لجنة المُنظَّمات الراعية للجنة تريديواي (COSO) أحد النماذج العلمية والعملية الرائدة على مستوى العالم؛ حيث يوفِّر إطارًا مرنًا وشاملًا لتصميم وتقييم فعّالية نظام الرقابة الداخلية، ويقوم هذا الإطار على خلال خمسة أبعاد مترابطة، هي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، وقد أثبت إطار (COSO) فعّاليته في القطاع المصرفي من خلال تطبيقاته الواسعة في المؤسسات المالية والمصارف المركزية.

وانطلاقًا من أهمية الرقابة الداخلية ودور إطار (COSO) في تعزيز فعّالية النظام المالي وتحسين جودة التقارير المالية، تناول هذا الفصل دراسة المفاهيم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، بما يشمل مراحل تطوره، وأهدافه، وأهميته، ومجالاته، ووظائفه، وخصائصه، ومقومات فاعليته، إضافةً إلى استعراض التحدّيات المُتعلّقة بتطبيقه، كما يُركِّز هذا الفصل على تطبيق نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي، موضِّحًا أهمية تبنِّي إطار (COSO) كمدخل علمي لتعزيز الحوكمة، ورفع جودة وموثوقية التقارير المالية، وتحسين كفاءة الأداء المؤسسي في بيئة مصرفية تعتمَّد بشكل متزايد على الأنُظمة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات.

2.2- طبيعة ومفهوم نظام الرقابة الداخلية:

يُعدُّ نظام الرقابة الداخلية حجر الأساس في تعزيز الضبط المالي والإداري داخل المؤسسة، حيث يُمثِّل نظام خطُّ الدفاع الأول لحماية أصولها وأموالها من مخاطر التلاعب أو الاحتيال، كما يُسهم بشكّل فعّال في تقليل احتمَّالية إعداد تقارير مالية مُضلِّلة، ويُعدُّ هذا النظام أداة أساسية تدعم الإدارة في تنظيم العمليات وتحقيق كفاءة الأداء، ويُشكّل محور اهتمَّام المراجع عند فحصه وتقييمه للتقارير المالية، ويتضمن نظام الرقابة الداخلية مجموعة مترابطة من الأنظمة الفرعية التي تعمل بشكل تكاملي؛ لضمان تحقيق الأهداف التنظيمية، وتشمل هذه الأنظمة الرقابة المحاسبية التي تهدف إلى ضمان دقّة وصحة تسجيل العمليات المالية، والرقابة المالية التي تركِّز على حماية الأصول وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المالية، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تتابع تنفيذ السياسات والإجراءات وتقييم الأداء، بالإضافة إلى الرقابة التشغيلية التي تسعى إلى تحسين

كفاءة العمليات وتقليل التكاليف، وتتضمن أيضًا الرقابة على الامتثال التي تضمن التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح والمعايير المحاسبية والتنظيمية ذات الصلة، ومن جهة أخرى، تُعزِّز الرقابة على تكنولوجيا المعلومات أمن وسلامة البيانات، وتضمن دِقَّة التقارير المستخرجة من الأنُظمة الإلكترونية، ويُسهم هذا التكامل بين الأنظمة الفرعية في تعزيز موثوقية وجودة التقارير المالية وزيادة مستوى الشفافية داخل المؤسسة، مما يضمن تحقيق أهدافها وخدمة جميع الأطراف المعنية، كما يساعد نظام الرقابة الداخلية الفعّال كلًّا من لجنة المراجعة والإدارة في تحديد وتقييم المخاطر التي قد تُؤثِّر على جودة التقارير المالية (حبش،2022؛ الغويري،2023).

وقد شهدت السنوات الأخيرة تزايدًا ملحوظًا في الاهتمَّام بنظام الرقابة الداخلية، وذلك نتيجة للأزمات المالية وما خلفته من آثار سلبية على استقرار المؤسسات؛ وقد أسهم هذا الاهتمَّام في تطور مفهوم الرقابة الداخلية تدريجيًا نتيجة لزيادة حجم المؤسسات واتِّساع أنشطتها وتنوّع عملياتها، حيث انتقل من كونه مجرد وسيلة لحماية الأُصول والأموال والعمليات المصرفية من الإهمال والاختلاس، إلى نظام شامل ومتكامل يهدف إلى تمكّين الموظفين من خلال تزوّيدهم بالمعرفة، والخبرة اللازمة؛ لرفع كفاءتهم وتقليل احتمَّالية الوقوع في الأخطاء، مما ينعكس بشكّل إيجابي على جودة التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة، وبالتالي لم يعدّ نظام الرقابة الداخلية مجرّد نظام وقائي كما كان عند تأسيسه، بل أصبح إطارًا متكاملًا يهدف إلى الحفاظ على كفاءة وفعّالية المؤسسة ككِّل، ويعمل على الوقاية من ممارسات غير مشروعة، مثل الغش والفساد، وقد مرَّ مفهوم الرقابة الداخلية بعدد من المراحل تعكس تطوّر البيئة المؤسسية وزيادة التعقيد في العمليات والأنشطة، وفقًا لما أشار إليه عدد من الباحثين (إبراهيم،2020؛ أحمد،2021؛ عفيفي،2021؛ الخلايلة،2022)، ويُمكِّن عرض مراحل تطوّر مفهوم الرقابة الداخلية على النحو التالي:

- **المرحلة الأولي: مرحلة الرقابة الشخصية**، وتمثَّلت هذه المرحلة في الرقابة الذاتية أو رقابة المالك، والتي كانت سائدة في بداية النشاط الاقتصادي للمشروعات الفردية والصغيرة، في تلك الفترة، ولم تكن أنظمة الرقابة الداخلية تحظى الاهتمَّام الكافي؛ نظرًا لعدم وجود فصْلٍ بين الملكية والإدارة، حيث كان المالك هو المسؤول المباشر عن إدارة المشروع والإشراف على عملياته؛ ولذلك اقتصر مفهوم الرقابة الداخلية على مجموعة من الوسائل التي تهدف إلى حماية النقدية من السرقة أو الاختلاس، ومع مرور الوقت بدأ المفهوم يتوسّع تدريجيًا ليشمل إجراءات المحافظة على الأصول المتداولة، كالمخزون؛ وكان هذا متناسبًا مع طبيعة المشروعات الفردية التي لم تكن تتطلَّب أنُظمة رقابية معقدة أو متكاملة.
- **المرحلة الثانية: مرحلة الضبط الداخلي**، حيث شهدت هذه المرحلة تطورًا ملحوظًا نتيجة لتوسّع حجم المؤسسات وزيادة أنشطتها وتعقيد عملياتها، بالإضافة إلى اتسّاع نطاقها الجغرافي؛ مما أدى ذلك إلى زيادة الحاجة إلى ضوابط رقابية أكثر تنظيمية، وفي هذه المرحلة أصبحت الرقابة الداخلية تُعرَّف بأنها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعتمدها المؤسسات لحماية أصولها، وضمان صحة ودقّة البيانات المحاسبية المُسجِّلة في الدفاتر والسجِّلات، ومن أبرز المساهمات في هذه المرحلة، تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين المعتمدين American Institute Of Certified Public Accountants

(AICPA) عام 1936م للرقابة الداخلية بأنها مجموعة من الإجراءات والطرق المستخدمة في المؤسسة من أجل المحافظة على النقدية والأصول الأُخرى، وضمان الدقّة الكتابية في إمساك الدفاتر.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة الكفاءة الإنتاجية،** حيث توسّع مفهوم الرقابة الداخلية في هذه المرحلة ليشمل الوسائل التي تُسهم في تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال الاستخدام الأمثّل للموارد المتاحة، والاهتمَّام بالجانبين التنظيمي والإداري، كما استمرت الرقابة في أداء دورها التقليدي في حماية أصول المؤسسة وضمان دقّة تسجيل العمليات المحاسبية، ومن أبرز التعريفات التي صدرت في هذه المرحلة تعريف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين المعتمَّدين (AICPA) عام 1949م، ضمن المعيار رقم (AU320) ، حيث عرَّف الرقابة الداخلية بأنها الخطة التنظيمية وكافة الطرق والإجراءات التي تعتمدها إدارة المؤسسة لحماية ممتلكاتها، والتأكِّد من صحة البيانات المحاسبية وزيادة درجة الاعتماد عليها، وتحسين الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز الالتزام بالسياسات الإدارية المعتمَّدة.
- **المرحلة الرابعة: مرحلة هيكل الرقابة الداخلية،** وتُمثِّل هذه المرحلة التحوُّل نحو المفهوم الحدّيث للرقابة الداخلية، ويُنظر إليها باعتبارها وسيلة لتحقيق أهداف المؤسسة بشكل أكثر شمولية، وقد استبدل مصطلح الرقابة الداخلية بمصطلح هيكل الرقابة الداخلية للدلالة على التوسِّع في المفهوم، حيث عرّفها المعيار رقم (55) الصادر عن المعهد الأمريكي المحاسبين القانونين المعتمَّدين (AICPA) في عام 1990م، بأنها مجموعة من السياسات والإجراءات المُصمِّمة لتوفّير تأكّيد معقول بأن أهداف المؤسسة سوف يتمَّ تحقيقها، وفقًا لهذا المعيار تتكون الرقابة الداخلية من ثلاثة عناصر وهي بيئة الرقابة، والنظام المحاسبي، والإجراءات الرقابية.
- **المرحلة الخامسة: تحقيق الأهداف،** وفي هذه المرحلة تتحوّل الرقابة إلى عملية مستمَّرة وليست مُجرّد حدّث عابر، حيث تتأثر عملية تحقيق الأهداف المرتبطة بالرقابة بعوامل متعددة تتعلق بإدارة المؤسسة وبمختلف الجهات ذات العلاقة، وتهدف هذه المرحلة إلى توفير درجة معقولة وليست مطلقة من التأكيد بشأن مدى موثوقية التقارير المالية، والامتثال للوائح والتشريعات المالية، وكفاءة فعَالية العمليات التشغيلية.

وتعدّدت التعريفات المُتعلِّقة بمفهوم الرقابة الداخلية عبر المراحل الزمنية، حيث اقتصر النُظر إليها في بداياتها على كونها مجموعة من الوسائل والإجراءات التي تعتمدّها المؤسسة؛ بهدف حماية أصولها وضمان دقّة العمليات المحاسبية وسلامتها، ومع تطور بيئة الأعمال وتزايد درجة التعقيد التنظيمي والتقني، شهد هذا المفهوم تطورًا ملحوظًا، ليتحوّل من مفهوم تقليدي محدود إلى إطار رقابي شامل يُركِّز على مراجعة وتقييم الخطط والسياسات والإجراءات، وتحليل التقارير الإدارية والمالية وفق أساليب ومعايير منهجية متكاملة، وفي ضوء هذا التطوّر، تعددت تعريفات الرقابة الداخلية في الأدبيات المحاسبية والإدارية الحدّيثة تبعًا لاختلاف توجهات الباحثين والمُنظَّمات المهنية، إلا أنها تتفق في جوهرها على أنَّ الرقابة الداخلية تُمثّل منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات والآليات التنظيمية التي تهدف إلى تحقيق كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وضمان موثوقية ودقّة التقارير المالية، وتعزيز الامثال للقوانين واللوائح والتعليمات المُنظَّمة

للعمل، بما يُسهم في دعم الحوكمة المؤسسية وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية (الغنودي، 2020؛ آل سعد، 2020).

وفي السِّياق ذاته، تناولت العديد من الجهات المهنية والدولية مفهوم الرقابة الداخلية من زوايا تنظيمية واقتصادية وأخلاقية؛ حيث أورد معيار التدقيق الدولي رقم (315) المُعدِّل، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين International Federation of Accountants (IFAC)، والخاص بتحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري، تعريفًا أكثر دقّة وشمولية للرقابة الداخلية، بأنها نظام يتم تصمّيمه وتنفيذه والحفاظ عليهِ من قِبل المكلفين بالحوكمة والإدارة، وغيرهم من الموظفين المعنيين بإدارة المؤسسة؛ بهدف توفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بموثوقية التقارير المالية، وكفاءة وفعَالية العمليات، والامتثال للأنُظمة واللوائح المعمول بها (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، 2023، ص338).

كما أشارت المُنظَّمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة الأنتوساي International Congress of Supreme Audit Institutions (INCOSAI) إلى أنَّ الرقابة الداخلية بأنَّها "عملية متكاملة وديناميكية تتسم بالمرونة والتكيف المستمر مع التغيرات التي تُواجِّه المؤسسة، وتنفذ هذه العملية من قبل الإدارة العليا والموظفين أثناء قيامهم بمهامهم اليومية، ويتم تصمِّيمها لتوفِّير ضمان معقول بأنَّ العمليات التشغيلية قد تمَّ تنفيذها بكفاءة وفعّالية من خلال الالتزام بالمعايير التنظيمية والاقتصادية والأخلاقية" (المُنظَّمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا، لجنة معايير الرقابة الداخلية،2019، ص6).

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين المعتمدين(AICPA)، فقد عرَّف الرقابة الداخلية بأنَّها خُطة تنظيمية تتضمن إجراءات وأساليب تعتمدها إدارة المؤسسة؛ بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها حماية الأصول، وضبط البيانات المحاسبية ومراجعتها، وضمان موثوقيتها للاعتمَّاد عليها في اتِّخاذ القرارات، فضلًا عن رفع كفاءة الأداء وتحفيز العاملين على الالتزام بالسياسات الموضوعة (الحليق، 2022).

وفي السِّياق نفسه، عرّف المعهد الكندي للمحاسبين القانونين Canadian Institute Of Chartered Accountants (CICA) الرقابة الداخلية بأنَّها الخُطة التنظيمية وكافة الطرق والمقاييس المُعتمدة داخل المؤسسة من أجل حماية أصولها، وضمان دقّة وموثوقية البيانات المحاسبية، وتعزيز الاستقلالية والالتزام بتنفيذ السياسات المرسومة (Al-kharusi, and Matriano ,2022).

كما أشار معهد المراجعين الداخليين The Institute Of Internal Auditors (IIA) إلى الرقابة الداخلية باعتبارها نشاطًا تأكيديًا واستشاريًا مستقلًا وموضوعيًا، صُمِّم لإضافة قيمة للمؤسسة من خلال تطبيق منهج منُظَّم يُسهم في تحسين العمليات الداخلية، وتعزيز كفاءة إدارة المخاطر والرقابة (أبو عمرو،2023).

ومن جهة أُخرى، أكّد قانون ساربينز أوكسلي Sarbanes- Oxley (SOX) الذي صدر عن الكونغرس الأمريكي في20 يوليو عام 2002م، عَقِبَ سلسلة من الانهيارات المالية الكبرى، على ضرورة إنشاء أنظمة رقابية فعّالة والمحافظة عليها، كما ألزم المراجعين الخارجيين بمراجعة تأكيدات الإدارة بشأن فعَّالية نظام الرقابة الداخلية؛ بهدف تعزيز مصداقية التقارير المالية، وفرض مجموعة من الضوابط على أداء مراجع

الحسابات للخدمات الاستشارية للمؤسسات محلّ المراجعة، وتدعيم استقلالية مراجع الحسابات الخارجي (البتي، وأبو عقرب، 2020).

وقد عرّفت لجنة بازل للإشراف المصرفي Basle Committee on Banking Supervision (BCBS) الرقابة الداخلية بأنَّها عملية يشترك فيها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع الموظفين على مختلف مستوياتهم الإدارية، وهي ليست إجراءً منفردًا أو سياسة تُطبّق في وقت معين، بل هي عملية مستمرة تهدف إلى تقييم جميع الجوانب الإدارية داخل المصرف، وتتحمّل كل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة المسؤولية الأساسية في ترسيخ ثقافة تنظيمية تُعزِّز الرقابة الداخلية وتدعم فعّاليتها بشكل دائم (سمرة وآخرون،2019). كما أشار عدد من الباحثين إلى أنَّ الرقابة الداخلية تُمثِّل منظومة متكاملة من السياسات والإجراءات المُصمِّمة لتحقيق أهداف تشغيلية ومالية وتنظيمية، وقد أسهم التوسّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في جعل الضوابط المرتبطة بها جزءًا أساسيًا من بنية الرقابة الداخلية الحدّيثة، كما عُرفت بأنها أداة تهدف لحماية أصول المؤسسة من سُوء الاستخدام، والتحقّق من دقّة المعلومات، وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح، فضلًا عن الحدِّ من الأخطاء والانحرافات في بيئة العمل سواء كانت مقصوداً أم غير مقصودة (Sagala,2020).

وفي الاتجاة ذاته، يرى بعض الباحثين أنَّ الرقابة الداخلية تُمثِّل إطارًا منهجيًا متكاملًا يُسهم في تنظيم العمليات الأساسية للمؤسسة بشكِّل مُنظَّم، وضمان الالتزام بالقوانين والسياسات ذات الصلة، وتحدّيد الهياكل التنظيمية والإجراءات اللازمة لتنفيذ العمليات بكفاءة وفعَّالية، إضافةً إلى تعزيز القيم الأخلاقية والنزاهة المؤسسية، ودعم مبدأ المساءلة على مختلف المستويات، كما عُرّفت بأنَّها مجموعة من العمليات والضوابط المُصمَّمة لتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة، من خلال تطوير أنظمة داخلية مترابطة قابلة للقياس والتقييم، وتهدف إلى حماية أصول المؤسسة والحدِّ من المخاطر التي قد تؤثِّر على كفاءتها واستمراريتها (Christopher, et al.,2022; Musah, et al.,2022).

ومن جهة أُخري، تُعدُّ الرقابة الداخلية عملية مستمرة تنفذها الإدارة وجميع العاملين، وتهدف إلى توفّير درجة معقولة من الثقّة في تحقيق الأهداف التنظيمية، وضمان موثوقية التقارير المالية، وحماية الأصول، والامتثال للقوانين واللوائح، كما تُعدُّ جزءًا لا يتجزأ من الأنشطة والإجراءات التنظيمية التي تنفذها بشكّل مستمر، بما يضمن تحقيق الأهداف التنظيمية بفعّالية، ويُعزّز موثوقية التقارير المالية، ويُسهم في حماية الأصول ودعم الالتزام بالمتطلَّبات القانونية والتنظيمية (Wibowo, et al.,2023; Florid and Purnamasari,2023).

ويتضِّح للباحثة من خلال تتبع المراحل المختلفة لتطور لمفهوم الرقابة الداخلية، أنَّ هذا المفهوم شهد تحوُّلًا ملحوظًا من إطار ضَيِّق يقتصر على الرقابة الشخصية المحدودة، إلى إطار حديث وشامل يُركِّز على تحقيق الأهداف، ويعكس هذا التحوُّل المتزايد اهتمَّام المؤسسات بتعزيز نُظُم الرقابة الداخلية؛ نتيجة للتوسُّع في حجمها وتعدُّد أنشطتها، وتطوّر هياكلها التنظيمية، بالإضافة إلى الحاجّة لمواكبة التطوّرات التكنولوجية والاقتصادية المتسارعة، وقد أدى هذا التوسّع إلى ضرورة إجراء تقييم دوري ومستمر لنظام الرقابة الداخلية لضمان ملاءمته وفعّاليته في مُواجّهة التحدّيات المستجدة، كما يتضِّح من خلال مراجعة الأدبيات السابقة وجهود الهيئات المهنية الدولية في تحدّيد مفهوم الرقابة الداخلية ومعاييرها، أنَّ هناك تباينًا في التعريفات، إلا

أنها تتفّق في جوهرها على أنَّ الرقابة الداخلية تهدف إلى حماية أصول المؤسسة، وضمان صحَّة ودقّة البيانات المحاسبية الواردة في الدفاتر والتقارير المالية، بالإضافة إلى تعزيز كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، وضمان الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، كما أنَّ الرقابة الداخلية تُعدُّ عملية منهجية تتضمن مجموعة من الأنظمة والسياسات والإجراءات التي تُصمِّمها الإدارة لتحقيق الأهداف المُخطَّط لها بكفاءة وفعّالية، ومحاولة الحدّ من المخاطر ومنعها من الحُدّوث، والتأكّد من صحّة ودقّة التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها، وكفاءة وفعَّالية العمليات التشغيلية، كما يتضّح أن نظام الرقابة الداخلية لا يقتصر على الضبط الداخلي، بل أصبح يستّع ليشمل العديد من الجوانب المحاسبية والإدارية التي تضمن تحقيق الأهداف السابقة، ويعتمَد تطبيق نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات الأساسية؛ للحكم على مدى قوة وضعف النظام داخل المؤسسة.

3.2- أهداف الرقابة الداخلية:

تُعدُّ الرقابة الداخلية من الأدوات الفعَّالة التي تعتمد عليها المؤسسات في تنفيذ الخُطِّط، وتحسين الأداء، وتوفّير تأكيدات مناسبة ومعقولة تُحقّق الأهداف الاستراتيجية والتنفيذية، ولذلك تحرص إدارة المؤسسة عند تصمِّيم نظام الرقابة الداخلية على تحديد أهداف واضحة تتوافق مع طبيعة أنشطتها، مع العلم أنَّ هذه الأهداف قد تختلف من مؤسسة إلى أُخرى تبعًا لاختلاف طبيعة أعمالها، ويُعدّ نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بمدى كفاءة وفعّالية نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق، وفي هذا السِّياق، تؤكد الأدبيات المهنية أنَّ نظام الرقابة الداخلية الفعَّال يهدف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: ضمان إعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وتعزيز الكفاءة والفعَالية التشغيلية، وفي المقابل فإنَّ ضعف نظام الرقابة الداخلية ينعكس سلبًا على جودة البيانات المحاسبية، وتراجع الكفاءة التشغيلية، بالإضافة إلى التأثير السلبي على موثوقية التقارير المالية، وعليه فإن الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية الفعَّال تتمثّل في الآتي (وهدان، وزهر،2019؛ التويجر،2020؛Babalola,2020):

1.3.2- حماية أصول المؤسسة، يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى المحافظة على ممتلكات المؤسسة والمتمثّلة في الأصول المادية، مثل المخزون، والآلات والمعدات، والعنصر البشري الذي يُعدُّ من أهم المقومات في المؤسسة، مما يُستدعِي الحفاظ عليهِ وتقليل المخاطر التي قد يتعرّض لها، وكذلك يشمل سمعة المؤسسة وصورتها أمام البيئة المحيطة؛ حيث قد تتأثر هذه الصورة سلبًا نتيجة أحداث مفاجئة تُنسب إلى الإدارة بسبب الإهمال وسوء التصرّف في توجّيه العمليات، كما وتشمل المعلومات السرية الخاصة بالمؤسسة وحمايتها من التسريب أو الاستخدام غير المشروع.

2.3.2- ضمان مصداقية البيانات المحاسبية وموثوقية التقارير المالية، تُعدُّ إدارة المؤسسة الجهة المسؤولة عن إعداد التقارير المالية التي تستخدم من قبل الأطراف ذوي العلاقة، وتقع على عاتقها مسؤولية مهنية وقانونية للتأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المدرجة في تلك التقارير، والتي يتمَّ إعدادها وفقًا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتُعدُّ مصداقية وثبات التقارير المالية من الأهداف الأساسية للرقابة الداخلية، إذ تُمثِّل مؤشرًا حقيقيًا على الأداء الفعلي المُعلن للمؤسسة؛ لذلك تلتزم الإدارة بتقدّيم بيانات محاسبية دقيقة وخالية

من التحريف أو التلاعب، وأن تكون ملائمة وواضحة وسهلة الفهم لمستخدميها، بما يمكنّهم من اتِّخاذ قرارات رشيدة.

3.3.2- تحقيق الكفاءة والفعالية للعمليات التشغيلية، يُسهم نظام الرقابة الداخلية في دعم تحقيق الأهداف التشغيلية المُخطِّطة من خلال ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بما يُسهم في رفع مستوى الكفاءة والفعَّالية التشغيلية، ويتمَّ ذلك عبر تطبيق ضوابط وإجراءات رقابية دقيقة على مختلف العمليات التشغيلية، مما يساعد في تنظيمها وضبطها، كما أنَّ وجود معلومات دقيقة وموثوقة يدعم عملية اتِّخاذ قرارات إدارية رشيدة، ويُعزّز قدرة الإدارة على توجّيه الموارد نحو تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

4.3.2- الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، يُعد الامتثال للتشريعات والأنظمة التنظيمية من الأهداف الجوهرية لنظام الرقابة الداخلية؛ حيث يهدف هذا النظام إلى ضمان التقيّد بالإجراءات والسياسات التي تضعها الإدارة لتحقيق الأهداف المنشودة، إلى جانب الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها داخل المؤسسة، وفي هذا الإطار نصّت المادة رقم (404) من قانون (SOX) على ضرورة تضمين التقارير السنوية للمؤسسات العامة تقييمًا لمدى فعَّالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق لديها، مُحمِّلة إياها المسؤولية الكاملة عن جودة هذا النظام، كما امتدَّ نطاق الالتزام ليشمل المؤسسات الخاصة وغير الهادفة للربح، التي أصبحت مطالبة كذلك بالتقيد بمجموعة من القوانين التنظيمية، كقوانين حماية البيئة، وقوانين الضرائب على الدخل، وقوانين حماية الحقوق المدنية، مما يبرز أهمية وجود نظام رقابة داخلية قوي يضمن الالتزام بتلك المتطلَّبات.

من الواضِّح أنَّ أغلب الباحثين والمُنظَّمات المهنية الدولية يتفقون على تصنيف أهداف الرقابة الداخلية ضمن ثلاثة محاور رئيسية وهي: الامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها، وتعزيز موثوقية ودقّة التقارير المالية، وتحقيق الكفاءة والفعّالية في العمليات التشغيلية، ويمكن تلخيص هذه الأهداف على النحو التالي:

أ- ضمان الالتزام بتطبيق القوانين واللوائح التنظيمية داخل المؤسسة، بما يُحقّق توافق الأداء مع الأهداف المحددة، وتنفيذ التوجّيهات والتعليمات الصادرة من قبل الإدارة العليا.

ب- تنظيم العمل داخل المؤسسة بما يضمن حماية أصولها من السرقة أو سوء الاستخدام، وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ج- تعزيز الدقّة والموثوقية في السجلات المحاسبية؛ بهدف تقليل احتمَّالات الوقوع في الأخطاء المحاسبية، سواء أكانت معتمدة أم غير معتمدة، مما يُسهم في الحدِّ من فرص الاختلاس، ويجعل التقارير المالية أكثر موثوقية ويمكن الاعتمَّاد عليها في عملية اتّخاذ القرار.

كما تُضيف الباحثة للأهداف المشار إليها أعلاه، معيارًا آخر يتمثّل في نشر القيم الأخلاقية، وتعزيز النزاهة والشفافية، ووفع مستوى الوعي بأهميتها لدى كافة الموظفين العاملين في المؤسسة أثناء ممارستهم للضوابط الرقابية.

4.2- أهمية الرقابة الداخلية:

تكتسب الرقابة الداخلية أهميتها من الحاجة المتزايدة للمؤسسات بمختلف قطاعاتها، إلى وجود نُظُم رقابية فعَّالة تُمكِّنها من إحكام السيطرة على عملياتها الإدارية والمالية والتشغيلية، وتتمثّل الوظيفة الأساسية لهذه النُظُم في متابعة سير العمليات، ورصد المشاكل ومعالجتها عند ظهورها، إضافةٍ إلى الكشف عن الانحرافات سواء أكانت إيجابية أم سلبية وتحليل أسبابها، بما يضمِّن اتِّخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة وتفادي تكرارها مستقبلًا، كما تُسهم الرقابة الداخلية في ضمان التزام المؤسسة بالأهداف والخطط الموضوعة مسبقًا، وتعزيز كفاءة تنظيم هيكلها الإداري والمالي، من خلال توجِّيه الموارد والعمليات نحو تحقيق الكفاءة والفعَّالية، ويتيح ذلك للإدارة إدخال التحسينات والإصلاحات اللازمة في الوقت المناسب، بما يساعد المؤسسة على الاستمرار في بيئة أعمال تتسم بالتغيِّير السريع والتعقِّيد المتزايد (الطنبور،2020).

وفي السِّياق ذاته، أكّدت العديد من المُنظَّمات المهنية الدولية أهمية تبنّي نُظُم رقابية داخلية فعَّالة، نظرًا لدورها المحوري في تمكِّين المؤسسات من تحقيق أهدافها الاستراتيجية وضمان استمَّراريتها ونموها، كما تُسهم هذه النُظُم في الحدِّ من المخاطر وتقليل المفاجآت غير المتوقعة، ودعم الإدارة في التعامل مع المتغِّيرات الداخلية والخارجية المُؤثِّرة في بيئة العمل، وتُكّمن إحدى الوظائف الأساسية للرقابة الداخلية في التأكد من الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية، وضمان موثوقية ودقَّة البيانات والتقارير المالية، بما يُعزِّز قدرة المؤسسة على اتِّخاذ قرارات سليمة، ويتحقق ذلك من خلال التكامل بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية من جهة، وكفاءة العاملين في جمع ومعالجة البيانات المالية من جهة أُخرى، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على دقَّة وموثوقية مخرجات التقارير المالية (زيدان، وآخرون،2021؛ Fernandhytia, and Muslichah, 2020).

ومن منظور أكثر شمولًا، فإنَّ الرقابة الداخلية من الأدوات الجوهرية في دعم الاستقرار المؤسسي؛ حيث تُسهم في تحسين كفاءة الأداء المالي وتعزيز الالتزام بالمعايير المهنية الحدّيثة في المحاسبة، كما تعمل على تقليل المخاطر المحاسبية، والكشف عن أوجه القصور، وتقدّيم مقترحات للتحسين المستمر في الأداء، كما تُسهم الرقابة الداخلية في تنمية كفاءة الموارد البشرية داخل المؤسسة، من خلال المتابعة المستمرة للأداء والتقييم الدوري، بما يساعد في تحديد الفجوات التدريبية وبناء كوادر بشرية مؤهلة قادرة على أداء مهامها وفق المعايير الأخلاقية والمهنية، وإلى جانب ذلك، تُسهم في حماية أصول المؤسسة من مختلف المخاطر، مثل الإهمال أو التلاعب أو الاختلاس، من خلال توثيق العمليات وتحديد المسؤوليات بوضوح، الأمر الذي يُعزِّز مبادئ الشفافية والنزاهة المؤسسية، كما تدعم إنشاء نظام معلومات مالي دقيق ومُنظَّم يضمن حفظ البيانات المحاسبية وإمكانية الرجوع إليها عند الحاجة، بما يُعزِّز جودة المعلومات المالية ويدعم عملية اتخاذ القرار الإداري المبني على معلومات موثوقة، كما تُسهم الرقابة الداخلية في تعزيز الانضباط المالي والكشف مواطن الضعف المؤسسي من خلال دعم عملية المراجعة الداخلية والخارجية (Sumaryati, et al., 2020; Gao, et al.,2023; Irwan, et al., 2024؛ حسن، 2025).

وبناءً عليه فإن فعّالية نظام الرقابة الداخلية تنعكس بشكّل مباشر على تحسين جودة التقارير المالية ورفع مستوى موثوقيتها، لا سيما في ظلِّ الاعتمَّاد المتزايد على نُظُم المعلومات والتكنولوجيا الحدِّيثة في بيئة

الأعمال، وفي هذا الإطار أسهمت مجموعة من العوامل في زيادة الاهتمَّام بنُظم الرقابة الداخلية، ومن أبرزها ما يلي (هزيم،2020؛ عبد الوهاب،2023):

1.4.2- كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها وتعقدها، حيث أدى النمو الاقتصادي المتسارع إلى زيادة حجم المؤسسات، وتوسّع نطاق أنشطتها، فترتب على ذلك إلى تعقيد هياكلها التنظيمية، وتعدُّد العمليات التي تقوم بها، وهذا التعقِّيد جعل من الصعب على الإدارة الإشراف المباشر على كافة جوانب النشاط وقياس نتائج الاعمال بالطرق التقليدية، وعليه، أصبحت الحاجة مُلحَّة لاعتماد وسائل وأدوات بديلة وتُمكّن الإدارة من التخطيط الاستراتيجي، ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها، ومن أبرز هذه الأدوات التقارير المالية، والكشوفات الإحصائية، والموازنات التقديرية، وهي جميعها تُعدُّ من المهام الأساسية التي يقوم بها نظام الرقابة الداخلية.

2.4.2- تفويض السلطات، مع توسُّع حجم المؤسسات وتعدّد المسؤوليات الإدارية، لم يعد بإمكان الإدارة العليا الإشراف المباشر على جميع العمليات، لا سيما في ظلِّ نشوء الشركات المساهمة التي ترتَّب عليها فَصْلُ الملكية عن الإدارة؛ ولذلك أصبحت مسؤولية الإدارة تقع على عاتق مجلس الإدارة المنتخب، الذي تُحَدَّدُ صلاحياته وفقًا للقوانين والأنُظمة المعمول بها، ولتمكِّين المجلس من إدارة شؤون المؤسسة بكفاءة، أصبح من الضروري تفويض بعض الصلاحيات والمسؤوليات إلى الإدارات المُتخصِّصة، مثل إدارة المشتريات، وإدارة المخازن، وإدارة شؤون العاملين، والإدارة المالية وغيرها، ويحرص مجلس الإدارة على ممارسة رقابة فعَّالة على هذه الإدارات المُفوضِّة، من خلال تطبيق نظام رقابة داخلية متكامل يعتمد على مجموعة من السياسات والإجراءات والوسائل الرقابية، بما يضمن تعزيز الالتزام وحماية أصول المؤسسة من مخاطر السرقة أو التلاعب أو سوء الاستخدام، إضافةً إلى دعم كفاءة الأداء وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفاعلية.

3.4.2- حاجة الإدارة والجهات الحكومية إلى بيانات دورية دقيقة، أدى التوسُّع المستمر في حجم المؤسسات وتعقيد هيكلها التنظيمي إلى صعوبة التواصل بين المستويات الإدارية المختلفة؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة إعداد تقارير إدارية، وكشوفات مالية وإحصائيات دورية، تُسَهِّل على الإدارة تلخيص العمليات والأنشطة وتحويلها إلى بيانات رقمية موثوقة يُمكّن الاعتماد عليها في اتِّخاذ القرارات ورسم السياسات، كما تزايدت حاجة الجهات الحكومية إلى بيانات مالية دقيقة وموثوقة حول أنشطة المؤسسات؛ لتقييم مدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني، واستخدامها في عمليات التخطيط ووضع السياسات العامة، حيث تقوم بعض الجهات الرقابية، مثل ديوان المحاسبة الليبي، ووزارة التخطيط، ووزارة المالية، ومصلحة الضرائب بطلِّب بيانات مُحدَّدة من المؤسسات الواقعة تحت إشرافها لغرض الرقابة، وتبعًا لذلك أصبح من الضروري وجود نظام رقابة داخلية فعَّال يضمن صحة ودقَّة البيانات والمعلومات، ويُتيح توفيرها في الوقت المناسب لخدمة احتياجات الإدارة الداخلية والمتطلَّبات الحكومية الرقابية.

4.4.2- مسؤولية الإدارة في حماية أموال المؤسسة، تقع على عاتق إدارة المؤسسة مسؤولية حماية أصولها وأموالها من التلاعب أو الاختلاس، مما يتطلّب وجود نظام داخلي فعَّال يضمن تطبيق الضوابط والإجراءات

المناسبة التي تكشف عن التجاوزات والحدّ منها، كما يساعد هذا النظام الإدارة على تنفيذ مهامها الرقابية بكفاءة، ويُعزِّز قُدرتها على حماية الموارد المالية والاستخدام الأَمثِّل لها في تحقيق أهداف المؤسسة.

5.4.2- تطور إجراءات المراجعة الخارجية، مع التوسُّع الكبير في حجم المؤسسات وتعقيد أنشطتها وتعدُّد فروعها، أصبحت عملية المراجعة الشاملة لجميع السجلات والدفاتر المحاسبية أمرًا بالغ الصعوبة ومرتفع التكلفة، ولذلك لجأت المؤسسات إلى استخدام أسلوب المراجعة الانتقادية، الذي يقوم على اختيار عينات تمثِّيلية من البيانات المالية، وفحصها باستخدام أدوات وأساليب إحصائية، ويهدف هذا الأسلوب إلى تقييم مدى دقَّة وموثوقية المعلومات المحاسبية دون الحاجة إلى فحص كل التفاصيل، إلا أن نجاح هذا النوع من المراجعة يعتمَّد بشكل كبير على وجود نظام رقابة داخلي قوي، يضمن دقَّة البيانات، ويُقلِّل من فرص وجود أخطاء أو تلاعب، مما يسهل عمل المراجعين الخارجيين ويُعزِّز من مصداقية التقارير المالية.

6.4.2- التطور العلمي والتكنولوجي، أدى التطور التكنولوجي إلى انتقال المؤسسات من الاعتمَّاد على النُظم اليدوية في تشغيل البيانات إلى استخدام النُظُم الإلكترونية، لما توفره من سرعة ودقة في معالجة البيانات، بالإضافة إلى قدرتها على إعداد التقارير الإحصائية والدورية التي تُسهم في التنبؤ بسير العمل داخل مختلف الإدارات، وقد أدى هذا التحوُّل إلى وجود بيئة قد تُستغل لارتكاب مخالفات متعددة، مع إمكانية سرقة المعلومات أو تعديلها دون ترك أثر، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى وجود نظام رقابة داخلي وفعَّال، يحدُّ من هذه المخاطر.

وترى الباحثة أن أهمية الرقابة الداخلية تنبع من كونها أداة استراتيجية تدعم تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية للمؤسسة، ولا يقتصر دورها على حماية الأصول ومراقبة العمليات، والامتثال للقوانين واللوائح، بل يمتدُّ ليشمل القدرة على التنبؤ بالمخاطر المُحْتَمِلة، ووضع الآليات المناسبة للتعامل معها والحدِّ من آثارها، وقد ازدادت الحاجة إلى أنظمة رقابية داخلية متطورة نتيجة لكبر حجم المؤسسات وتعقيد أنشطتها، إضافةً إلى فصل الملكية عن الإدارة وتفويض الصلاحيات لمجالس الإدارات، كما أسهم الانتقال من أسلوب المراجعة التفصيلية إلى المراجعة الاختبارية، والتي تتيح للمُراجع تحديد نطاق عمله في زيادة الاعتمَّاد على نُظُم الرقابة الداخلية، فضلًا عن التحدّيات الناتجة عن صعوبة التواصل المباشر بين المستويات الإدارية، والاعتمَّاد المتزايد على التقارير المالية لتقييم الأحداث الجارية، إلى جانب متطلَّبات الجهات الحكومية للحصول على بيانات دقيقة تُسهم في التخطيط وصياغة السياسات العامة.

5.2- أنواع الرقابة الداخلية:

يُعدُّ نظام الرقابة الداخلية أحد الأنُظمة الأساسية في المؤسسة؛ حيث يتكون من مجموعة من الأنُظمة الفرعية المتداخلة والمترابطة، التي تعمل بصورة تكاملية لتحقيق أهداف المؤسسة، وتنقسم الرقابة الداخلية على ثلاثة أنواع رئيسية، تهدف مُجتمِّعة إلى تعزيز الكفاءة والالتزام والانضباط المؤسسي، ويؤدي كل نوع منها دورًا تكميليًا ضمن إطار نظام الرقابة الداخلية، وتَتمثِّل هذه الأنواع فيما يلي (Sujana,2020؛ غنيم،2021؛ أحمد،2021؛ أبو عمرو،2023):

1.5.2- الرقابة الداخلية الإدارية، تُشير الرقابة الإدارية إلى مجموعة من الخطط التنظيمية وأساليب التنسيق، والإجراءات المُصمِّمة لتحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية، وتعزيز الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وتسعى هذه الرقابة إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدام أدوات متعددة، مثل المؤشرات الإحصائية، والرسوم البيانية، وتقارير الأداء، والموازنات التقديرية، والتكاليف المعيارية، إلى جانب برامج تدريب الموظفين، وتُركِّز الرقابة الإدارية على الإشراف والتحسين والإصلاح، ولا تقتصر على اكتشاف الأخطاء ومعاقبة المسؤولين، بل يتمَّ تنفيذها من خلال مجموعة من الإجراءات، أهمها تحديد اختصاصات الإدارة والأقسام، وإثبات العمل الذي يُنْجِزهُ كل موظف عن طريق توقيع المستندات، وتشجيع الالتزام بتعليمات الإدارة والسياسات التابعة لها، ورصد ومراقبة البرامج التدريبية التي يخضع لها الموظفون، إضافةً إلى فصل المهام بطريقة تسمح بكشف مصدر الأخطاء.

2.5.2- الرقابة الداخلية المحاسبية، تُشير الرقابة المحاسبية إلى الخطة التنظيمية التي تضعها الإدارة بهدف حماية أصول المؤسسة، وضمان دقَّة وموثوقية البيانات المحاسبية وسهولة الاعتمَّاد عليها، ويعد وجود نظام محاسبي فعَّال أمرًا ضروريًا في جميع المؤسسات سواء أكانت إنتاجية أم خدمية، لتوثيق الأنشطة المختلفة وتسجيلها محاسبيًا، وتتضمن أساليب الرقابة المحاسبية مجموعة من الآليات، مثل أنظمة تفويض السلطات ومنح الصلاحيات، إلى جانب الفصل بين المهام المتعلقة بإعداد السجلات والتقارير المحاسبية، وتلك المرتبطة بالعمليات التشغيلية أو بحفظ الأصول، وتُطبِّق هذه الرقابة من خلال عدد من الإجراءات الأساسية أهمها التأكّد من حماية الأصول والسجلات واستخدامها ضمن النطاق المخصص لها، وتحديد المسؤوليات المالية بوضوح مع الفصل بين الوظائف المتعارضة داخل الأقسام المالية، وتسجيل العمليات المالية بشكل دقيق وفقاً للمعايير المحاسبية المعتمَّدة، بالإضافة إلى تكليف أشخاص غير مُخولين بإعداد القيود اليومية بإعداد قيود التسوية وتصحيح الأخطاء.

3.5.2- الضبط الداخلي، هو خُطَّة تنظيمية تتضمن مجموعة من الإجراءات الإدارية والمحاسبية، تهدف إلى حماية أصول المؤسسة من الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام، ويعتمد الضبط الداخلي لتحقيق أهدافهِ على تنظيم خطوات العمل عبر تحديد المسؤوليات بين الموظفين، وتحديد الصلاحيات، وفصل الواجبات لضمان استمرارية العمل وتنفيذ المعاملات بشكِّل فعَّال وتلقائي، ومن وسائل الضبط الداخلي التي تعتمَّدها إدارة المؤسسة، المراقبة الذاتية على تنفيذ العمل، حيث يتم إخضاع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشترك معه في تنفيذ العملية، ويتم تطبيق الضبط الداخلي من خلال الإجراءات المحددة أهمها: التأمين على الموظفين وممتلكات المؤسسة من المخاطر، واستخدام طريقة الرقابة المُزدوجة بخاصة في العمليات المُهمَّة التي تتضمن مبالغ مالية كبيرة، وتحديد الاختصاصات، وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات بشكِّل واضح، استخدام الإعلام الآلي من أجل سرعة الأداء وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، والتقلِّيل من نسبة الأخطاء، إضافةً إلى تبنِّي نظام متابعة للبريد الصادر والوارد لضمان تتبع الإجراءات .

وخَلُصَتْ الباحثة من خلال دراسة أنظمة الرقابة الداخلية المختلفة، إلى أنَّ إدارة المؤسسة مسؤولة عن تصميم نظام رقابة داخلية فعَّال يُمَكِّنها من تحقيق أهدافها المنشودة، وتعتمد المؤسسة على الالتزام بالرقابة الإدارية

والمحاسبية والضبط الداخلي في جميع عملياتها بهدف حماية أصولها، فالرقابة الإدارية تُستخدم لتقييم الإجراءات الخاصة بأنشطة الموارد البشرية، ومدى الالتزام بالسياسات والقوانين واللوائح المُتَّبعة، بينما تهدف الرقابة المحاسبية إلى حماية الأصول المالية من السرقة والتلاعب وسوء الاستخدام، وضمان دقَّة البيانات المالية ويُعزّز موثوقيتها، مما يجعلها أساسًا لاتِّخاذ القرارات المالية السليمة، في حين يُسهم الضبط الداخلي في حماية أصول المؤسسة والمراقبة الذاتية لكافة العمليات التي تتمَّ داخلها.

6.2- خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعَّال:

يتَّسِم نظام الرقابة الداخلية الفعَال بعدد من الخصائص التي تتيح للإدارة الحكم على مدى جودة وكفاءة هذا النظام ومدى إمكانية الاعتماد عليه في مختلف عمليات المؤسسة، ويُسهم توفر هذه الخصائص سواء بشكل كلي أم جزئي في تقلِّيل الحاجة إلى إجراءات المراجعة الاختبارية، إذ يمكن للمُراجع الخارجي تقليص حجم الاختبارات الأساسية اللازمة لفحص العمليات وأرصدة التقارير المالية، بناء على مدى قوة النظام الرقابي القائم ، وفي المقابل فإنَّ غياب أحد هذه الخصائص يُعدُّ مؤشرًا على وجود ضعف في نظام الرقابة الداخلية أو أحد مُكوِّناتِهِ، وهو ما يستدعي من المُراجع الخارجي توسّيع نطاق اختبارات المراجعة، واتِّخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذا الضعف والحدِّ من آثاره المحتمَّلة على دقة التقارير المالية وسلامة العمليات، ويتسم نظام الرقابة الداخلية الفعَّال بعدد من الخصائص الأساسية، يمكن تلخيصها على النحو التالي (أبو سعيد،2017؛ هزيم،2020؛ خضر،2020؛ بلعيش،2022؛ Ratliff,2022):

أ- **الملاءمة**، ينبغي أن يكون نظام الرقابة الداخلية متوافقًا مع حجم المؤسسة، وطبيعة أنشطتها، وأهدافها، وتطلعاتها المستقبلية، ففي المؤسسات الصغيرة يتصف النظام الرقابي بالبساطة والوضوح وقلّة التعقيد، بينما تحتاج المؤسسات الكبيرة ومتعددة الأنشطة إلى نظام رقابي أكثر تعقيدًا وشمولية، كما تختلف النُظم الرقابية بحسب مستوى الإدارة، فالإدارة العليا تتابع الأنشطة كافة، على عكس الإدارات الأدنى، التي تُركِّز كل منها على نشاط محدد.

ب- **المرونة**، يجب أن يتمَّتع النظام الرقابي بالقدرة على التكيّف مع التغيّرات المستمرة في بيئة الأعمال، والتي تتصف بالديناميكية والتطوّر المستمر، وأن يكون قابلًا للتعديل لمواكبة الظروف المستجدة أو غير المتوقعة، وأن يُستّغِل الفرص المتاحة للتطوير والتحسين بما يضمن استمرارية كفاءته في ظلِّ التغيّرات التي تحدّث في بيئة العمل.

ج- **الموضوعية**، يجب أن يتسم نظام الرقابة الداخلية بالموضوعية والواقعية، بحيث يكون قابلًا للتطبيق العملي ومتوافقًا مع طبيعة عمل المؤسسة، كما يجب أن يبنّى على معايير كمية أو نوعية واضحة، بعيدًا عن التحيزات الشخصية أو القرارات الفردية غير الرشيدة، التي قد تُؤثِّر سلبًا على أداء المؤسسة.

د- **الدقَّة**، ينبغي أن يستند نظام الرقابة الداخلية إلى معلومات دقيقة وموثوقة، حيث إنَّ الاعتماد على بيانات غير صحيحة أو مشكوك في صحتها، يؤدى إلى اتِّخاذ قرارات غير سليمة، ويحدُّ من قدرة النظام على التعامل مع المشاكل ومعالجتها بفعَّالية، وعليه يتطلَّب الأمر التحقَّق من مصادر المعلومات

من خلال الرجوع إلى السجلات المحاسبية والوثائق الرسمية، إضافةً إلى المتابعة الدورية لاكتشاف الانحرافات ومعالجتها، بما يضمن إعداد تقارير مالية تعكس بصدق الوضع المالي للمؤسسة.

هـ- **مقارنة العائد بالتكاليف،** تقع مسؤولية تصمِّيم أنظمة الرقابة الداخلية على عاتق المؤسسة بما يتناسب مع مواردها وأهدافها الاستراتيجية؛ ولذلك يجب أخذ عنصري التكلفة والعائد بعين الاعتبار عند وضع هذه الأنُظمة، بحيث تفوق المنافع المتحققة من تطبيق نظام الرقابة التكاليف المرتبطة بتفعيله، انسجامًا مع مبدأ التكلفة والعائد، ويكمن الهدف الأساسي من تطبيق الرقابة في ضبط العمليات وتوجّيهها نحو الاستخدام الأمثل للموارد، بما يُسهم في ترشيد التكاليف وتحقيق أهداف المؤسسة.

و- **الوضوح وسهولة الفهم،** يشترط في نظام الرقابة الداخلية أن يكون واضحاً وسهل الفهم، ومتوافقاً مع الكفاءات الإدارية المتاحة داخل المؤسسة، كما ينبغي أن يكون قابلاً للتطبيق والتحديث، وأن يتضمن معايير رقابية مرنة يمكن تعديلها وفقاً للحاجة، ومن المهم وأن تكون أدوات وأساليب الرقابة مباشرة ومفهومة من قبل الجهات المسؤولة عن تنفيذها لضمان فعَاليتها.

ز- **السرعة في كشف الأخطاء والانحرافات،** يتوجّب على نظام الرقابة الداخلية أنْ يستعين بتقنيات وأدوات حديثة قادرة على كشف الأخطاء والانحرافات في وقت مبكر، ومعالجتها بأسلوب علمي يضمن عدم تكرارها مستقبلًا، ويفضل أن يتم ذلك بأقل تكلفة ممكنة، وفي أسرع وقت، وبأقل جهد؛ لتحقيق أعلى درجات الكفاءة في الأداء الرقابي.

ح- **المشاركة الفعَّالة،** عند إعداد وتصميم نظام الرقابة الداخلية، من الضروري إشراك جميع المستويات الإدارية العاملة داخل المؤسسة، فكلما زادت المشاركة من مختلف الفئات، زاد القبول لهذا النظام، وسهلت عملية تنفيذه، مما يُعزِّز من فرص تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة.

ط- **التوافق مع الهيكل التنظيمي والتركيز الاستراتيجي،** يتطلّب نظام الرقابة الداخلية أن يكون متوافقًا مع الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأن يُركِّز على الجوانب الاستراتيجية، فمن غير المنطقي أن يشمل النظام جميع الأنشطة دون تمييز؛ لأن ذلك يؤدي ذلك إلى تكاليف مرتفعة وغير مبررة، وعليه، يجب توجّيه الجهود الرقابية نحو الأنشطة والعمليات الحرجة والمُعقدّة التي قد تُشكِّل تهديدًا على ممتلكات المؤسسة في حال حدوث خلّل بها.

ي- **استخدام جميع خطوات الرقابة،** يعتمد النظام الفعَّال للرقابة الداخلية على مجموعة من الخطوات الأساسية التي تتضمن تحديد المعايير الرقابية، وجمع البيانات الخاصة بالأداء الفعلي، ومقارنة هذا الأداء بالمعايير المحددة، ومن ثمَّ تحليل الانحرافات واتِّخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وعليه، فإنَّ أي تجاهل أو نقص لهذه الخطوات سينعكس سلبًا على فعَّالية النظام ويضعف من قدرته على تحقيق أهدافهِ.

7.2- المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:

يُبنَّى نظام الرقابة الداخلية الفعَّال على مجموعة من المقومات الأساسية التي تشكّل الحدّ الأدنى الواجب توفّرهُ لضمان كفاءة وفعَّالية النظام، وتتمَثّل هذه المقومات في مجموعة من القواعد العامة التي تساعد المؤسسات على تصميم نظام رقابي متكامل، يُسهم في تحقيق أهدافها التشغيلية والمالية بكفاءة، وتُبرّز أهمية هذه المقومات بشكّل خاص في المؤسسات الكبرى ذات العمليات المعقدة، وتشمل هذه المقومات الجوهرية لتصمِّيم نظام الرقابة الداخلية ما يلي (جرادات، 2020؛ عبد الكريم ،2020؛ التويجر،2022؛ الجزار،2023):

أولًا: الهيكل التنظيمي الإداري الكُفُؤ، يُعدُّ وجود هيكل تنظيمي إداري يتمَّتع بالكفاءة العالية من الركائز الأساسية لنظام الرقابة الداخلية؛ حيث يُوفِّر إطارًا متكاملًا لتوجّيه وتخطيط ومراقبة أنشطة المؤسسة، ويُسهم هذا الهيكل في توضّيح تسلّسل الاختصاصات وتحدّيد السلطات والمسؤوليات بدقَّة، من خلال بيان العلاقات بين الإدارات المختلفة وتحديد قنوات الاتصال بينهما، إضافةً إلى توزيع المسؤوليات بشكّل واضِّح، وتعدُّ عملية فصل المهام الوظيفية من المتطلَّبات الجوهرية لتقلِّيل فرص حدوث الأخطاء، سواء أكانت ناتجة عن قصدًا أم من دون قصد، ويتفاوت شكّل الهيكل التنظيمي للمؤسسات تبعًا لحجمها وطبيعة نشاطها.

ثانيًا: النظام المحاسبي السليم، يُمثِّل النظام المحاسبي أحد المُحركات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، ويتكون من مجموعة متكاملة ومتناسقة من السجلات والقيود والقوائم المالية والتقارير، إلى جانب دليل محاسبي يراعي الجوانب القانونية والشكلية في إعداده، ويُسهم النظام المحاسبي السليم في حماية أصول المؤسسة وسجّلاتها من السرقة أو التلاعب بها، كما يعدُّ مصدرًا رئيسيًا للتقارير والمعلومات الضرورية التي تساعد في مراقبة الأداء وتقييمه.

ثالثًا: الضبط الداخلي، يُركّز الضبط الداخلي على مراقبة العمليات المالية والمحاسبية لضمان تحقيق أهداف المؤسسة، ويتم ذلك من خلال تطبيق عدد من الإجراءات، التي تهدف إلى منع الأخطاء واكتشافها حال وقوعها، ويشمل ذلك توزيع المسؤوليات على إدارات مستقلة لتفادى تعارض المهام، وتحديد الواجبات بدقّة داخل كل قسم من أقسام المؤسسة، إضافةً إلى وضع إجراءات تفصيلية لتنفيذ العمليات المختلفة، ويراعى في توزيع المهام التوازن بين كفاءة الموظف واختصاصه ومصلحة العمل.

رابعًا: كفاءة الموظفين، تُعدُّ كفاءة الموظفين عنصرًا أساسيًا في فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، حيث يُبنّى هذا النظام على مدى قدرة الموظفين على أداء مهامهم بكفاءة، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب؛ لذلك ينبغي على الإدارات المعنية وضع سياسات وإجراءات مناسبة تُمكِّن من تحقيق أهداف المؤسسة، مع إيلاء اهتمام خاص بالكوادر ذات الخبرة والكفاءة، لما لهم من دور محوري في دعم مسيرة النجاح المؤسسي وتحقيق الأهداف المرجوة.

خامسًا: متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية، تسعى المؤسسات إلى التأكّد من التزام الموظفين بتعليمات ومواصفات نظام الرقابة الداخلية، من خلال إنشاء إدارة مُتخصِّصة لمتابعة هذا الالتزام، ويقع على عاتق الإدارة العليا مسؤولية تطبيق مستويات رقابية مُخطِّطة بعناية خلال مختلف مراحل الأداء؛ بهدف تحقيق أعلى درجات الكفاءة والفعَالية، وفي حال رصد انحراف أو خلاف في مستوي الالتزام، يجب اتّخاذ إجراءات

تصحيحية مناسبة بعد تحليل أسباب الانحراف، وتتم عملية الرقابة غالبًا بطرائق غير مباشرة، من خلال استخدام أدوات متعددة، مثل تقارير كفاءة الأداء، والموازنات التقديرية، والمراجعة الداخلية.

سادسًا: استخدام البرامج المحاسبية الإلكترونية، يُعدُّ استخدام البرامج المحاسبية الإلكترونية من الركائز المهمة في نظام الرقابة الداخلية، لما لها من دور فعَّال في تسريع العمليات المحاسبية وتسهيلها، إضافةً إلى توفير نتائج دقيقة تُعزِّز من موثوقية المعلومات المحاسبية، كما تُسهم هذه البرامج في رفع كفاءة تقديم المعلومات للأطراف المعنية، ومع التطوّر التكنولوجي ازدادت أهمية استخدام هذه البرامج؛ لما توفِّره من دقّة وسرعة في إنجاز المهام، وسهولة الوصول إلى المعلومات، وحماية الأصول، وتقليل الوقت والتكلفة، فضلًا عن إمكانية إصدار تقارير وقتية والتحكّم في البيانات والمعلومات بشكل فعّال.

سابعًا: حماية الأصول، تعدُّ حماية أصول المؤسسة أحد الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية، حيث تعتمد هذه الحماية على وجود سياسات وإجراءات فعَّالة تُسهم في الحدِّ من فرص التلاعب أو السرقة، مما ينعكس إيجابًا على مصداقية البيانات الواردة في التقارير المالية.

وترى الباحثة أنَّ نظام الرقابة الداخلية لا يُمكِّن أنّ يؤدي وظائفه بكفاءة ما لم يُبنى على أسس ومقومات واضحة تضمن تحقيق الأهداف المُخطِّط لها، ومن أبرز هذه الأسس ضرورة الفصل بين المهام والوظائف المختلفة داخل المؤسسة، إلى جانب تعزيز الموضوعية في أداء العمل؛ بحيث لا يسمح للعاملين في الأقسام المختلفة بمراجعة سجلاتهم المحاسبية بأنفسهم، مما يضمن مستوى أعلى من الشفافية والنزاهة في العمليات الرقابية، ويُسهم ذلك في تعزيز الكفاءة التشغيلية للموظفين من خلال تركيزهم على مهامهم الأساسية، وتقليل الهدر في الجهد الناتج عن تكرار العمل أو ازدواجيته، كما أنَّ فعَّالية نظام الرقابة الداخلية تعتمَّد إلى حدٍّ كبير على توافر معلومات دقيقة وصحيحة تُقدم في الوقت المناسب، ومن هنا تبرز أهمية الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر البشرية داخل المؤسسة، من خلال اشراكهم في برامج ودورات تدريبية متخصصة، تُمكّنهم من تطوير مهاراتهم، واكتساب الخبرات اللازمة لأداء مهامهم بمستوى عال من الكفاءة.

8.2- التحدِّيات التي تُواجّه تطبيق نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي:

تُعدُّ نُظم الرقابة الداخلية إحدى الركائز الأساسية التي يعتمد عليها القطاع المصرفي في تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وضمان سلامة العمليات المالية، وموثوقية التقارير المالية، فضلًا عن تحقيق الالتزام بالتشريعات واللوائح المُنظَّمة للعمل المصرفي، وعلى الرغم من الأهمية المتزايدة لهذه النُظُم، إلا أنَّ تطبيقها في المصارف الليبية يواجّه مجموعة من التحدِّيات التي تُؤثِّر سلبًا على كفاءتها وفعّاليتها في تحقيق أهدافها، وتختلف هذه التحدّيات تبعًا لطبيعة المصارف وبيئة عملها، ومن أبرزها ما يلي (Anyim,2020؛ إبراهيم،2020؛ الخلايله،2022؛ الشيخ،2023):

أولًا: التحدّيات المرتبطة بالحكم الشخصي والعنصر البشري، يعتمد نظام الرقابة الداخلية في بعض الحالات على التقدير الشخصي، بخاصةً عند تقييم المخاطر أو تفسير السياسات والإجراءات، مما يزيد من احتمَّالية وقوع الأخطاء البشرية الناتجة عن الإهمال، أو ضعف التركيز أو وسوء الفهم، مما ينعكس سلبًا على فعّالية

النظام الرقابي، كما يُعدُّ ضعف كفاءة العاملين ونقص التدريب والتأهيل المهني من أبرز العوامل التي تحدُّ من كفاءة الأداء الرقابي وجودة مخرجاته.

ثانيًا: تجاوزات الإدارة والتواطؤ التنظيمي، قد تلجأ الإدارة في بعض الأحيان إلى تجاوز السياسات والإجراءات الرقابية المعتمّدة لتحقيق مصالح خاصة أو أهداف قصيرة الأجل، مثل التلاعب في الإيرادات أو المصروفات بطرائق غير قانونية، مما يُضعف مصداقية النظام الرقابي ويُقَوِض فعّاليته، كما يعدُّ التواطؤ بين الموظفين، سواء فيما بينهم أو مع أطراف خارجية، من أبرز العوامل التي تضعف فعَّالية الرقابة الداخلية، حيث يتم من خلاله تجاوز الإجراءات الرقابية المعتمدة، مما يُقلّل من قدرة النظام على اكتشاف الانحرافات أو الحدّ منها.

ثالثًا: التحدِّيات التنظيمية والإجرائية، تشمل هذه التحدّيات ضعف تصمّيم الإجراءات الرقابية أو عدم ملاءمتها للبيئة التشغيلية، إضافةً إلى التركيز على العمليات الروتينية وإهمال العمليات غير الاعتيادية، مما يخلق ثغرات رقابية يمكن استغلالها، كما تُعانِي بعض المصارف من غياب آليات مؤسسية واضحة لتبنِّي مبادرات تطوير نظام الرقابة الداخلية، فضلًا عن تداخل الاختصاصات وتعارض المسؤوليات، مما ينعكس سلبًا على كفاءة الأداء المؤسسي.

رابعًا: التحدّيات القانونية والتشريعية، تتمثّل هذه التحدّيات في قصور الإطار التشريعي والتنظيمي المُنظَّم للعمل المصرفي، وعدم كفايته لضمان الالتزام الفعلي بضوابط الرقابة الداخلية، إضافةً إلى ضعف الحماية القانونية الممنوحة للمراجعين الداخليين عند الإفصاح عن أوجّه القصور أو المخالفات، مما قد يُؤثِّر على استقلاليتهم ويحدّ من فعّالية دورهم الرقابي.

خامسًا: التحدّيات المالية، تتمثّل في ارتفاع التكاليف المرتبطة بتصمّيم وتنفيذ نُظم الرقابة الداخلية مقارنة بالعوائد المتوقعة منها، الأمر الذي يشكّل عبئًا على المصارف، بخاصةً في ظلِّ محدودية الموارد، ويُصَعِّب تحقيق التوازن بين تكلفة النظام والعائد منه.

سادسًا: التحدّيات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، في ظلِّ التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال المصرفية، تُبرز تحدّيات تتعلّق بضعف التحوُّل الرقمي في نُظم الرقابة الداخلية، وتقادّم الأساليب الرقابية التقليدية التي لا تواكب المخاطر الحدّيثة، لا سيما المخاطر السيبرانية وعمليات الاحتيال الإلكتروني، كما تُعانِي بعض المصارف من قصور في البنية التحتية التقنية وضعف تكامل أنظمة المعلومات، مما يحدُّ من إمكانية تطبيق رقابة إلكترونية فعّالة تعتمَد على تحليل البيانات والتنبؤُ بالمخاطر.

سابعًا: غياب التقييم والتطوير المستمر، تفتقر بعض المصارف إلى برامج دورية لتقييم كفاءة العاملين في إدارات المراجعة الداخلية، مما يؤدي إلى تفاوت مستويات الأداء الرقابي وضعف جودة التقارير، ويحدُّ من قدرة النظام على التحسين المستمَر والتكّيف مع المتغيّرات.

وترى الباحثة أنَّ نظام الرقابة الداخلية يمثّل إطارًا متكاملًا يضمُّ مجموعة من السياسات والإجراءات والوسائل الرقابية التي تُصَمِّم وتُطبّق من قبل الإدارة والعاملين على حدٍّ سواء، ويشمل ذلك مختلف المستويات التنظيمية المعنية بتصّميم هذه الإجراءات وتنفيذها والمحافظة على استمراريتها، ويهدف هذا النظام إلى

حماية أصول المصرف من سوء الاستخدام، وضمان الالتزام بالتشريعات واللوائح والسياسات المعتمدة، بما يُسهم في تعزيز كفاءة الأداء وتحقيق الأهداف المؤسسية المُخطِّط لها، وترتبط فعّالية نظام الرقابة الداخلية بدرجة كبيرة بكفاءة الإدارة والعنصر البشري، ومدى مواكبته للتطوّرات التكنولوجية والتنظيمية، حيث تُعدُّ الإدارة حجر الأساس في بناء نظام رقابي فعَّال، فالإدارة الكفؤة تُسهم في ترسيخ نظام رقابة قوي ومتكامل، بينما تؤدي الإدارة الضعيفة إلى نظام رقابي هشّ وغير قادر على مواجّهة التحدّيات المختلفة، كما تتأثّر فعّالية هذا النظام بعدد من العوامل، من أبرزها ضعف كفاءة الموارد البشرية، وارتفاع تكلفة تطبيق النظام مقارنة بالعوائد المتوقعة منه، إضافةً إلى قصور دور الإدارة في صياغة السياسات الرقابية والإشراف على تنفيذها.

ويترتّب على ضعف نظام الرقابة الداخلية العديد من المخاطر، من أهمها انخفاض مستوى الثقّة في البيانات المالية والمحاسبية المنشورة، وفقدان الأصول أو إساءة استخدامها، والتعرض لمخالفات قانونية؛ نتيجة عدم الالتزام بالقوانين واللوائح، فضلًا عن زيادة احتمَّالات الغش والتلاعب والسرقة، كما يشمل ذلك عدم دقّة العمليات المحاسبية أو نقص المستندات المؤيدة لها، وإخفاء الأخطاء، واتِّساع نطاق أعمال المراجعة واستغراقها وقتًا أطول، إلى جانب تداخل السلطات وتعارض المسؤوليات، مما ينعكس سلبًا على الكفاءة التشغيلية ويُعيق تحقيق الأهداف المُخطِّط لها، ولذلك يتطلّب تعزيز فعّالية نُظُم الرقابة الداخلية تبنِّي منهج متكامل يقوم على تطوير الأطر التشغيلية والتنظيمية، وتنمية القدرات البشرية، وتعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف الليبية، بما يُسهم في بناء نظام رقابي متكامل يتسم بالمرونة والقدرة على مواجّهة المخاطر المتغيرة في بيئة العمل المصرفي الحدّيثة.

9.2- نشأة وتطور نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO):

ازداد الاهتمَّام بنظام الرقابة في مختلف المؤسسات الاقتصادية حول العالم، بخاصةً بعد الأزمات والانهيارات المالية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف الثمانينات، وقد أثّارت هذه الأزمات العديد من التساؤلات حول مدى فعّالية نُظم الرقابة الداخلية في الحدِّ من هذه الانهيارات، مما دفع الأمر إلى التوصية بإنشاء إدارات مستقلة للرقابة الداخلية، وتزويدها بالإمكانيات المادية والبشرية المُؤهلة، بما يُمكِّنها من أداء دورها بكفاءة وتحقيق أهدافها بفعَّالية، وفي هذا السِّياق، يُعدُّ إطار (COSO) أحد النماذج الأمريكية البارزة المستخدمة في تقييم كفاءة وفعّالية أنظمة الرقابة الداخلية، وقد تأسست لجنة (COSO) عام 1985م في الولايات المتحدة الأمريكية، بمبادرة من اللجنة الوطنية المعنية بإعداد التقارير المالية الاحتيالية، برئاسة جيمس تريديواي، الذي كان حينها عضوًا في هيئة الأوراق المالية والرئيس الأول للجنة (COSO)، ويهدف هذا الإطار إلى تقديم معايير وإرشادات تساعد المؤسسات على تحسين نُظم الرقابة الداخلية لديها، بما يُسهم في رفع جودة التقارير المالية المقدّمة للأطراف ذوي العلاقة، وهو ما يعتمده حاليًا العديد من المراجعين الخارجيين في إعداد تقاريرهم حول فعَّالية الرقابة الداخلية، وتعدّ لجنة (COSO) هيئة غير ربحية تأسست برعاية مشتركة من أبرز المعاهد والجمعيات المهنية للمحاسبة والمراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنتمي للقطاع الخاص، وتضم اللجنة في عضويتها كلًّا من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين

المعتمَّدين (AICPA)، وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) American Accounting Association، ومعهد المدراء الماليين (FEI) Financial Executives International، ومعهد المراجعين الداخليين (IIA)، ومعهد المحاسبين الإداريين (IMA) Institute Of Management Accountants، وقد قامت لجنة تريديواي وهي اللجنة الأم لـ (COSO) بدراسة التقارير المالية الصادرة خلال الفترة من أكتوبر 1985م إلى سبتمَّبر 1987م، وأصدرت أول تقاريرها في أكتوبر 1987م، والذي عُرِّف بتقرير اللجنة الوطنية للمعلومات المالية الاحتيالية؛ حيث تناول التقرير أسباب حدوث التقارير المالية الاحتيالية، وقدم مجموعة من التوصيات لتعزيز نظام الرقابة الداخلية، مُؤكِّدًا على ضرورة وجود بيئة رقابية قوية، ومُدَوَّنة لقواعد السلوك المهني، وتفعيل لجنة مراجعة فعَّالة وإدارة مؤسسية رشيدة، كما شدّد التقرير على أهمية قيام المؤسسات بتقدّيم تقارير دورية عن فعّالية أنظمتها الرقابية (جرادات،2020؛Mohammed, et al.,2021).

واستجابة لهذه التوصيات، قامت لجنة (COSO) في عام 1992م بإصدار تقريرها الشامل بعنوان الرقابة الداخلية – إطار متكامل Internal Control - Integral Framework، وقد تضمّن هذا الإطار خمسة أبعاد رئيسية لنظام الرقابة الداخلية، وهي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتِّصالات، والمراقبة والمتابعة، ويعدُّ هذا الإطار مرجعًا أساسيًا تعتمد عليهِ المؤسسات في بناء وتقييم نُظُم الرقابة الداخلية، كما يُمثّل أداة فعَّالة لتحديد مدى كفاءة وفعّالية هذه الأنظمة في تحقيق أهداف المؤسسة، وتحديد السُبُل الكفيلة بتحسين هذا النظام وتطويره، وقد أصبح إطار (COSO) مرجعًا معتمِدًا عالميًا، تستخدمه المؤسسات عند صياغة السياسات ووضع القوانين، وتطبيق اللوائح المرتبطة بالرقابة على الأنشطة الداخلية، وقد أصدرت لجنة (COSO) في عام 1992م سلسلة من النشرات التي تناولت مواضيع مُكمِّلة لهذا الإطار، وفي عام 1994م، أعادت اللجنة إصدار الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليه، ويتكون هذا الإطار من أربعة أجزاء هي (El Junusi,2020; Jimenez- Andrade,2022):

أ- الملخص التنفيذي (Executive Summary)، يتضّمن هذا الجزء عرضًا شاملًا وعالي المستوى لإطار الرقابة الداخلية، ويُوجَّه بشكل خاص إلى المدير التنفيذي، والإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة، إضافة إلى الجهات التشريعية والجهات الرقابية.

ب- الإطار (Framework)، يُعرِّف هذا الجزء الرقابة الداخلية، ويعرض المكوّنات الأساسية لها، كما يُوفِّر معايير يمكن للإدارة ومجلس الإدارة الاستناد إليها في تقييم أنُظمتها الرقابية.

ج- التقرير إلى الجهات الخارجية (Reporting to External)، يعدُّ هذا الجزء وثيقة تكميلية مُوجّهه إلى المؤسسات التي تقوم بنشر تقارير علنية حول نظام الرقابة الداخلية لديها.

د- أدوات التقييم (Evaluation Tools)، يُضّم هذا الجزء مجموعة من الأدوات والأساليب العلمية التي تساعد الإدارة على تقييم فعَّالية أنظمة الرقابة الداخلية.

وكان الهدفين الرئيسين لتقرير لجنة (COSO) هما: إنشاء تعريف عام لنظام الرقابة الداخلية والذي يخدم مختلف الأطراف، وتقديم معيار تستطيع من خلاله المؤسسات تقييم أنُظمتها الرقابية، وتحديد الكيفية التي يُمكِّن بها تحسين النُظم، وفي عام 2001م، دعّت الدورة السابعة عشر للجنة الدولية للأجهزة الرقابية العليا

(الأنتوساي)، إلى تحديث إطار(COSO) لعام 1992م، حيث تمَّ التأكّيد على ضرورة تطوير وثيقة تحتوي على إطار متكامل يراعي الجوانب السلوكية، ويُوفِّر مزيدًا من المعلومات حول المبادئ العامة للرقابة الداخلية، وفي ضوء ذلك أصدرت لجنة (COSO) في عام 2004 تقريرها بعنوان إدارة مخاطر المؤسسة- إطار متكامل Enterprise Risk Management- Integral Framework، ليكون بمثابة دليل إرشادي لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية فيما يخص تحديد المخاطر وتحليلها وإدارتها، وقد اعتبرت اللجنة الرقابة الداخلية جزءًا مكملًا لإدارة المخاطر داخل المؤسسة، واستندّت اللجنة في تصمّيم إطار إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) إلى الإطار الأول للرقابة الداخلية؛ بهدف تعزيز فعَّالية الإدارة وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة، وفي عام 2005م أصدرت اللجنة إرشادات خاصة بتطبيق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي عام 2013م قامت بإجراء تحدّيثات شاملة على الإطار الأصلي الصادر عام 1992م؛ نتيجة للتغيّرات المتسارعة في بيئة الأعمال والتشريعات والأنظمة التشغيلية؛ حيث لم يَعُدْ الإطار السابق كافيًا لمواكبة متطلَّبات الرقابة الداخلية الحدّيثة، وجاء إصدار النسخة المُحدِّثة من إطار الرقابة الداخلية عام 2013م؛ لتسهيل عملية الانتقال نحو نظام رقابي أكثر شمولًا وقابلية للتطبيق في مختلف أنواع المؤسسات، إضافةً إلى توافقه مع التطوّرات في بيئة الأعمال والتُوسّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد حافظ هذا الإطار المُحدِّث على الأبعاد الخمسة الأساسية التي تضمنها إصدار عام 1992م، ولكنه أضاف مجموعة من المبادئ التي تكشف عن المفاهيم الجوهرية لتلك الأبعاد، وتستخدم كأساس لتقييم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، كما ركّزت النسخة المُحدِّثة على أهمية دمج إدارة المخاطر ضمن عمليات اتخاذ القرار داخل المؤسسة، بحيث تتحول من نشاط منفصل إلى عنصر أساسي ضمن الإدارة المتكاملة، وبناءً على ذلك قررت لجنة (COSO) اعتمَّاد النسخة المُحدثَّة لعام 2013م كإطار رسمي بديل عن النسختين السابقتين الصادرتين في عامي 1992م، و2004م، وبدأ تطبيقها اعتبارًا من 15 ديسمبر2014م (أبو صافي،2019؛ ميره وعبد الله، 2020؛ حبش،2022).

وفي سِّياق متصل، أصدرت اللجنة في عام 2014م نموذجًا جديدًا لأعمال (COSO)، يربط بين نظام الرقابة الداخلية ونموذج الأعمال بهدف دعم نجاح المؤسسة على المدى الطويل، ويشتمَّل على معظم عمليات الإدارة حيث يبدأ من الحوكمة إلى أنشطة الإدارة التنفيذية في ضمان فعَّالية وضع وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية، وفي عام 2015م م أصدرت لجنة (COSO) تحديثًا اعتمد على الربط بين إصدار 2013م ونموذج خطوط الدفاع الثلاثة الصادر عن معهد المراجعين الداخليين (IIA) في يناير 2013، والذي يتضمن الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، وقد تمَّ توضّيح دور مراقب الحسابات ضمن هذا الإطار كمُكوّن إضافي يُمثِّل خَطُّ الدِّفاع الرابع، في تقييم نظام الرقابة الداخلية تصميمًا وتشغيلًا، وفي عام 2017م، أصدرت لجنة (COSO) إطارًا مُحدِّثًا لإدارة المخاطر المؤسسية (ERM)، مع إعادة تسميته إلى إدارة المخاطر المؤسسية- التكامل مع الاستراتيجية والأداء، ركّز هذا الإصدار على المخاطر الاستراتيجية التي قد تعّيق تحقيق أهداف المؤسسة، كما سعى إلى تعزيز قدرة المؤسسات على خلق القيمة من خلال تضمين جوانب المخاطر البيئية والاجتمَّاعية والحوكمة، مما يجعله متمَّاشيًا مع متطلَّبات استدامة المؤسسة، ويتفق هذا الإطار مع إصدار عام

2013 في تعريف الرقابة الداخلية، والذي بدورهِ حافظ على اتِّساقه مع تعريف إطار عام 1992م مع توسّيع نطاق الأهداف (علي،2020؛ إحواس،2023).

وعلاوة على ذلك، استمرت لجنة (COSO) في تقدّيم إرشادات تَوجّيهية تعكس تفاعل الإطار مع بيئة الأعمال المُتغيّرة، ففي عام 2019م نُشِرَت إرشادات حول إدارة المخاطر السيبرانية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، إضافةً إلى توفير خارطة الطرائق لتعزيز هياكل الحوكمة والرقابة الداخلية في قطاع الرعاية الصحية، بما يُسهم في الحدِّ من المخاطر المُتغيّرة في هذا القطاع، وفي عام 2020 أصدرت اللجنة إرشادات حول كيفية استخدام تقنية سلسلة الكتل ضمن إطار الرقابة الداخلية، ثُمَّ تبعتها بإرشادات مُتعلّقة بإدارة مخاطر الحوسبة السحابية ضمن إطار المخاطر المؤسسية، وأصدرت في عام 2023م إرشادات حول تحقيق رقابة فعَّالة على تقارير الاستدامة (COSO,2023;COSO,2020).

10.2- مفهوم نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO):

يُعدُّ تطبيق نظام رقابة داخلية فعَّال والمحافظة عليهِ من العوامل المُحفّزة للمؤسسات نحو إنتاج تقارير مالية موثوقة وشفافة وذات جودة عالية؛ حيث قامت لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) التابعة للجنة تريديواي بوضع إطار متكامل وشامل للرقابة الداخلية؛ بهدف مساعدة المؤسسات في تَصمِّيم أنظمة رقابة فعَّالة وتقييمها بشكّل دوري، وتقع مسؤولية إنشاء نظام رقابة داخلية فعَّال والإشراف عليهِ على عاتق الإدارة، مع ضرورة إخضاع هذا النظام للمراجعة والتحدّيث المستمر بما يتمَّاشى مع التغيّرات والتطوّرات المتسارعة في بيئة الأعمال.

وعَرَّف الإطار المُحدِّث في عام 2013م الرقابة الداخلية بأنَّها مجموعة من العمليات والإجراءات التي تنفذ من قبل مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وسائر موظفي المؤسسة الآخرين، وتُصَّمم لتوفير تأكيدٍ معقول بشأن تحقيق الأهداف المُتعلِّقة بكفاءة وفعَّالية العمليات التشغيلية، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة (COSO,2013,P3).

واستنادًا إلى تعريف لجنة (COSO) للرقابة الداخلية، فقد حَدَّدَتْ اللجنة مجموعة من القواعد الأساسية التي يقوم عليها مفهوم نظام الرقابة الداخلية أهمها (فرج،2021؛COSO, 2013;Barr-Pulliam,2020):

أ- **الرقابة الداخلية جزء من عمليات المؤسسة،** إ يَجَبْ أن تُدمج الرقابة الداخلية ضِمّن العمليات اليومية للمؤسسة، ولا ينبغي النظر إليها كإجراءات إضافية أو منفصلة عن العمل الروتيني.

ب- **تأثير العنصر البشري في الرقابة الداخلية،** حيث تتأثر الرقابة الداخلية بكافة الأفراد في المؤسسة، سواء من أعضاء مجلس الإدارة المسؤولين عن إصدار السياسات والتوجّيهات، أو من الموظفين الذين يُنّفذون تلك السياسات؛ لذلك يُعدُّ تحديد المهام والصلاحيات والمسؤوليات بدقَّة جزءًا أساسيًا من نظام الرقابة الداخلية، مع ضرورة التأكّد من تأهيل الأفراد وقدرتهم على تنفيذ المهام بكفاءة.

ج- **التأكيد المعقول لا المُطلّق،** يُقدّم نظام الرقابة الداخلية تأكيدًا معقولًا وغير مُطلق بشأن تحقيق أهداف المؤسسة، وذلك نتيجة لاحتمالية وجود بعض أوجُّه القصور في النظام، أو لتجاهله بعض الجوانب

غير الجوهرية، أو بسبب إمكانية اختراقه نتيجة التواطؤ بين الموظفين أو تجاوزه من قبل الإدارة نفسها.

د- الرقابة الداخلية كعملية وأداة لتحقيق أهداف المؤسسة، تُعدُّ الرقابة الداخلية عملية منهجية وأداة فاعلة تُسهم في تحقيق أهداف المؤسسة، ويعتمد نجاحها على مدى فهم الإدارة ومجلس الإدارة لنطاق تطبيقها وفاعليتها؛ حيث يتم تَصمِيم نظام الرقابة الداخلية وتفعّيله بالشكّل الذي يدّعم المؤسسة في تحقيق أهدافها بمختلف أنواعها، سواء كانت تشغيلية تتعلّق بكفاءة وفعَّالية استخدام موارد المؤسسة، أو مالية ترتبط بإعداد تقارير مالية موثوقة تعكس بدقَّة الوضع المالي للمؤسسة، أو المُتعلِّقة بالامتثال للأنظمة والقوانين المعمول بها.

ويتضح للباحثة من خلال استعراض مفهوم نظام الرقابة الداخلية وفقًا للإطار المتكامل (COSO)، أنَّ الرقابة الداخلية تُعدُّ وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، أي إنها تستخدم لتحقيق أهداف المؤسسة الاستراتيجية، وتُمثِّل مجموعة من الأنشطة المتكاملة التي تشمل العمليات المالية وغير المالية على حدٍّ سواء، كما أنها تتأثِّر بالعاملين داخل المؤسسة وتُؤثِّر عليهم، وتهدف إلى توفّير درجة معقولة وغير مُطلَقة من التأكّيد على تحقيق أهداف المؤسسة، إذ يُركِّز الإطار على أهمية التزام المؤسسات بالقيم الأخلاقية والنزاهة، وعلى استقلالية مجلس الإدارة عن الإدارة التنفيذية من خلال دورهِ في الإشراف على نظام الرقابة الداخلية وتطويره، كما يُركِّز الإطار المتكامل على ضرورة بناء هيكل تنظيمي واضّح لنظام الرقابة الداخلية، وتحديد قنوات اتصال فعَّالة، وتفويض الصلاحيات والمسؤوليات، بما يخدم تحقيق الأهداف المرجوة، إضافةً إلى استقطاب الكفاءات المهنية وتحفيزها، ومُساءلة المسؤولين عن أدائهم في هذا المجال، ووفقًا لإطار(COSO) تمَّ توسّيع نطاق عمل نظام الرقابة الداخلية، ليشمل جميع التقارير المالية والإدارية التي تصدرها المؤسسة، وعدم تركيزه على إعداد التقارير المالية فقط، وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية وفعَّاليتها.

11.2- أهداف نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO):

يهدف نظام الرقابة الداخلية وفقًا لتقرير لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) إلى تحقيق الأهداف التالية (ياسين، ومنصور،2022؛ المجلي،2022):

1.11.2- مصداقية التقارير المالية، تقع مسؤولية إعداد القوائم والتقارير المالية التي تُقدِّمها المؤسسة إلى الجّهات المستفيدة على عاتق الإدارة، التي تتحّمل بدورها مسؤولية مهنية وقانونية؛ لضمان أنَّ تلك التقارير والقوائم المالية قد تمَّ إعدادها وعرضها بصورة عادلة، ووفقًا للمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها، وبخاصة عندما تكون مُوجّهة للأطراف الخارجية، ويجب أن تكون هذه التقارير خالية من مظاهر التلاعب والاحتيال، بما يضمن موثوقية المعلومات وشفافيتها.

2.11.2- الكفاءة والفعَالية في العمليات التشغيلية، تعتمد الكفاءة والفعَّالية التشغيلية على جودة المعلومات المقدمة، سواءً أكانت مالية أم غير مالية، والمُتعلقّة بأنشطة المؤسسة وعملياتها، فَكُلّما كانت هذه المعلومات دقيقة وواضحة، ساعدت في اتِّخاذ قرارات رشيدة تتمَّاشى مع أهداف المؤسسة وتدعم تحقيقها بكفاءة وفعَّالية،

وتشمل الكفاءة التشغيلية كذلك حماية أصول المؤسسة من التلاعب أو السرقة أو سوء الاستخدام، إضافةً إلى ضمان قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها وإدارة المخاطر التي تُواجِهُهَا في بيئة العمل.

3.11.2- الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية، تنص المادة (404) من قانون (SOX) على إلزام كافة المؤسسات العامة بإصدار تقارير تُبيّن مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية لديها، كما تُعدُّ المؤسسات العامة والخاصة، إضافةً إلى المؤسسات غير الهادفة للربح، ملتزمة بتطبيق القوانين والأنظمة المحاسبية، سواءً أكانت مباشرة أم غير مباشرة، وتتضّمن القوانين غير المباشرة تلك القوانين المتعلقة بحماية البيئة أو حماية الحقوق المدنية، والتي قد تُؤثِّر على السياسات المحاسبية أو تفرض التزامات مُحدِّدة على المؤسسة، أما القوانين ذات العلاقة المباشرة، فتشمل قوانين الضرائب، وقوانين التأمينات والمرتبات، والتي تُشكِّل جزءًا من الإطار التشريعي المحيط بالعمل المحاسبي.

12.2- الضوابط الرقابية وفق الإطار المتكامل (COSO):

تُعدُّ الضوابط الرقابية من الركائز الأساسية التي يقوم عليها نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتُشِير إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي يتم تَصمِيمُها وتطبيقها؛ لضمان تحقيق أهداف المؤسسة، لا سيما فيما يتعلّق بمنع وقوع الأخطاء والانحرافات أو كشفها ومعالجتها حال وقوعها، وتُدرج هذه الضوابط ضمن الأنشطة الرقابية داخل المؤسسة، وتتكامل مع بقية أبعاد النظام، مما يجعلها جزءًا لا يتجزأ من العمليات التشغيلية اليومية على مختلف المستويات الإدارية، وليست مجرد إجراءات تكميلية، وقد صُنِّفت الأدبيات المُتخصّصة الضوابط الرقابية، لا سيما الضوابط ذات الطابع الفني، إلى أربع أنواع رئيسية، وهي (Rtilff,2022؛ إحواس،2023؛ عبد السيد،2024):

أولًا: الضوابط الرقابية الوقائية، وتهدف هذه الضوابط إلى منع حدوث الأخطاء أو الانحرافات قبل وقوعها، من خلال دمجها ضمن الأنشطة الاعتيادية للمؤسسة، وتشمل هذه الضوابط الفصل بين الوظائف المتعارضة، والرقابة المُزدوجة على العمليات الحساسة، وتدريب الموظفين وتأهيلهم، وتفويض الصلاحيات بشكّل مناسب، والتوثيق المحكم للمستندات والسجّلات، وتطبيق اللوائح والإجراءات التشغيلية التفصيلية، والحماية المادية للموجودات، إضافةً إلى استخدام أدوات الحماية مثل أنظمة الإنذار ضدّ السرقة والحريق، وكلمات المرور للدخول إلى الأنظمة الإلكترونية.

ثانيًا: الضوابط الرقابية التصحيحية، وتُعني هذه الضوابط بضمان اتِّخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الانحرافات بعد اكتشافها، ومنع تكرارها مستقبلًا، وتشمل هذه الضوابط وجود نظام لمعالجة الأخطاء والانحرافات، وآليات للمتابعة والتحقق من تنفيذ التصحيحات المطلوبة، وإجراء مراجعات دورية من قبل الإدارة؛ لضمان فعَّالية الإجراءات المُتخِّذة، كما يُمكّن تعزيز هذه الضوابط من خلال وجود وظيفة مراجعة داخلية مستقلة وفعَّالة، إلى جانب المراجعة الخارجية، بما يُسهم في تعزيز موثوقية الضبط الرقابي.

ثالثًا: الضوابط الرقابية الكاشفة، وتُركِّز الضوابط الكاشفة على اكتشاف الأخطاء والانحرافات بعد وقوعها، من خلال أدوات وإجراءات رقابية مُصمِّمة لتحديد أوجُه القصور ومعالجتها في الوقت المناسب، بما يُعزِّز من قدرة المؤسسة على ضبط الأداء، وضمان الالتزام بالمعايير والسياسات المعتمدة، وتشمل هذه الضوابط

إجراءات تقييم الأداء، والمطابقات الدورية بين الأرصدة والحسابات، كالمطابقة بين الحسابات المصرفية والذِمم المدينة والدائنة، وإجراء المصّادقات الحسابية، والجرد الفعلي للنقدية، كما يندرج ضمنها تقارير الأنظمة الإلكترونية التي تتيح رصد التجاوزات في حدود العمليات، أو محاولات الدخول غير المُصّرح بها، أو التلاعب بالبيانات، إضافةً إلى استخدام وسائل المراقبة الحدّيثة، كأنظمة المراقبة بالكاميرات التي تُعزّز من مستوى الإشراف الفعلي داخل المؤسسة.

رابعًا: الضوابط الرقابية التوجّيهية، وتهدف هذه الضوابط إلى توجّيه سلوك الموظفين وترسيخ الممارسات التنظيمية التي تُسهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وذلك من خلال وضع السياسات والتعليمات والإجراءات التنظيمية الواضحة، التي تُحدِّد المسارات الواجب اتّباعها، كما تشمل هذه الضوابط تعزيز ثقافة الامتثال والرقابة الداخلية عبر التوعية والتدريب المستمر، وتُعِدُّ هذه الضوابط من الأدوات الرقابية الإدارية الوقائية التي تهدف إلى الحدِّ من المخاطر التنظيمية قبل وقوعها، وترسخ الانضباط المؤسسي بين مختلف المستويات الإدارية.

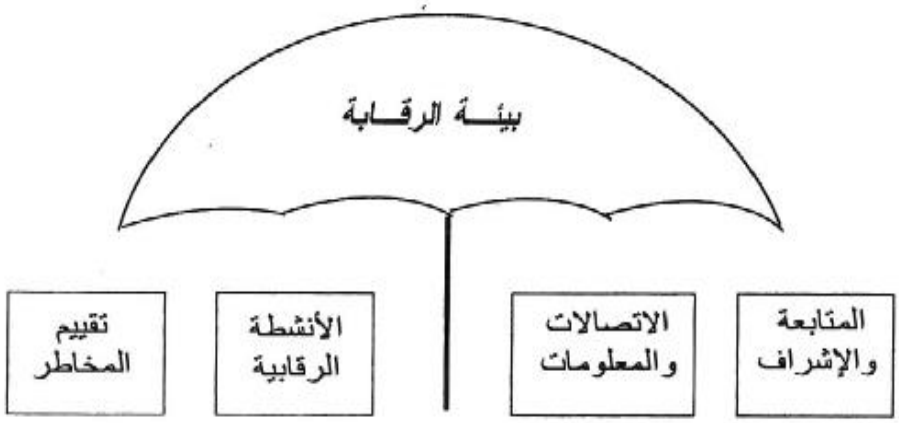
ومن خلال تحليل الضوابط الرقابية، **تبيَّن للباحثة** وجود تكامل وظيفي واضّح بين أنواع الضوابط المختلفة، بدءًا بالضوابط الوقائية أو المانعة، وفقًا لما يشار إليها في بعض الأدبيات العلمية والتي تهدف إلى منع وقوع الأخطاء والانحرافات قبل حدوثها، سواءً أكانت الأخطاء ناتجة عن أفعال متعمدة أم عن السهو والأخطاء غير المقصودة، الأمر الذي يُسهم في توفير الجهد والوقت والتكلفة المرتبطة بعمليات التصحيح اللاحقة، وفي حال عدم كفاية الضوابط الوقائية، تتدخل الضوابط الكاشفة لرصد وكشف الأخطاء والانحرافات التي قد تكون مؤشرًا على قصور أو خلّل في فعّالية الضوابط الوقائية، مما يساعد بشكل غير مباشر في الحدِّ من تكرار الأخطاء مستقبلًا، كما تأتي الضوابط التصحيحية بوصفها الحلقة ثالثة في هذا التسلسل؛ لتتولى مُهمّة تصحيح الأخطاء والانحرافات التي تمَّ اكتشافها، ومعالجة آثارها السلبية، ويُمكِّن القول: إنَّ كل نوع من الضوابط يُعزِّز ويُكّمل الآخر؛ حيث تُستكمل الضوابط التصحيحية دور الضوابط الكاشفة، بينما تُكّمِل الضوابط الكاشفة دور الضوابط الوقائية، في حين تُدعم الضوابط الوقائية فعّالية الضوابط التوجّيهية، التي تُرسِّخ القواعد السلوكية والتنظيمية داخل المؤسسة، ويؤدي هذا التكامل بين أنواع الضوابط إلى تعزيز كفاءة وفعَّالية نظام الرقابة الداخلية، بما يدعم تحقيق أهداف المؤسسة التشغيلية والرقابية والمالية.

13.2- أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO):

تُشِير أبعاد نظام الرقابة الداخلية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي يجب توّافرها لضمان وجود نظام رقابي فعَّال وسليم، وقد أكّدت لجنة (COSO) في إصدارها لعام 2013م على أنَّ نظام الرقابة الداخلية يقوم على خمسة أبعاد مترابطة ومتكاملة تُشكِّل الهيكل الأساسي للنظام، ويُعدُّ توفّرها ضروريًا؛ لتحقيق أهداف المؤسسة، وتوفير ضمانات كافية بشأن موثوقية التقارير المالية، وكفاءة العمليات التشغيلية، والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية، وتتمثِّل أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO) في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والاتِّصالات والمعلومات، والمتابعة والمراقبة، وفيما يلي عرض لهذه الأبعاد (السعدي،2020؛ الصوالحة،2024).

1.13.2- بيئة الرقابة:

تُعدُّ بيئة الرقابة بمثابة المظلّة التي تَضُمُ الأربعة الأُخرى، إذ ترتبط بها وتنسجم معها لتحقيق أهداف المؤسسة، كما في الشكل (1.2)، حيث تُشكِّل الأساس الذي تستند إليه بقية الأبعاد، فغياب بيئة رقابية فعَّالة يؤدي إلى صعوبة ضمان فعَّالية الأبعاد الأربعة الأُخرى مهما بلغت جودتها، وتُمثِّل بيئة الرقابة مجموعة السياسات والإجراءات والممارسات التي تعكس توجُّهات الإدارة العليا، والمستويات الإدارية المختلفة، ومُلاَّك المؤسسة تجاه أهمية الرقابة الداخلية، كما تُؤثِّر بيئة الرقابة على مستوى الوعي الرقابي داخل المؤسسة، ويُعدُّ مدى التزام الإدارة العليا وتبنّيها للرقابة الداخلية مؤشرًا حاسمًا على نجاح النظام الرقابي، إذ يُسهم اهتمَّام الإدارة العليا في تعزيز ثقافة الرقابة لدى الموظفين، بينما يؤدي تجاهل هذا الجانب إلى ضُعف فعَّالية النظام الرقابي وفشل تحقيق أهدافهِ، ويُركِّز المراجعون في مهامهم بصورة خاصة على مدى فعَّالية الرقابة المُصمَّمة لمنع التحريفات الجوهرية في التقارير المالية أو كشفها، مما يعكس أهمية بيئة الرقابة بوصفها عنصرًا محوريًا في ضمان مصداقية المعلومات المالية وموثوقيتها (مسعود، ومنصور،2021؛ محمد،2023).



الشكل (1.2)
بيئة الرقابة وعلاقتها بالأبعاد الأخرى
المصدر: (محمد،2023)

وتَتَضَّمِن بيئة الرقابة وفق (COSO) 2013 مجموعة من المبادئ التي يجب العمل بها لتحقيق بيئة رقابية كفؤة وهي:

أولًا: النزاهة والشفافية والقيم الأخلاقية، تسعى الإدارة إلى ترسيخ ثقافة أخلاقية في المؤسسة من خلال التأكّيد على أهمية القيم الأخلاقية، والمعايير السلوكية، والتصرفات السليمة، ويُعزِّز هذا التَوجُّه عبر تشجيع السلوكيات الإيجابية في بيئة العمل، وتحفيز الموظفين على الإبلاغ عن المخالفات ذات الطابع الأخلاقي دون تردّد، إضافةً إلى توفّير برامج تدريبية وتثقيفية تهدف إلى رفع مستوى الوعي بقيم النزاهة والشفافية والسلوك الأخلاقي.

ويرتكّز هذا المبدأ على مفهوم القيادة بالقدّوة؛ حيث يُنْتظر من القادة أن يتحلوا بالقيم الأخلاقية والمهنية، وأن يُجسِّدُوا هذه المبادئ في سلوكهم اليومي، مما يُسهم في تحفيز الموظفين، وتوجّيههم نحو تحقيق الأهداف المشتركة، كما يجب على الإدارة العليا وضع معايير سلوكية واضحة، سواءً عبر لوائح مكتوبة أو رسائل

دورية مُوجِّهة للموظفين، مع ضمان تقييم مدى الالتزام بها بصفة مستمَّرة، ورصد الانحرافات الجوهرية في الوقت المناسب (COSO,2013; Aksoy and Mohammed,2020).

ثانيًا: الالتزام بالكفاءة، يُشير الالتزام بالكفاءة إلى امتلاك الموظفين في المؤسسة للمعرفة والمهارات الضرورية التي تُمكِّنهم من أداء مهامهم وواجباتهم على أفضل صورة، ويتطلَّب ذلك من الإدارة تحديد مستويات الكفاءة المطلوبة داخل المؤسسة، والعمل على استثمار هذه المعارف والمهارات في تَصمِيم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية، وتوزيع المسؤوليات بشكّل يضمن الأداء الأمثل، ويشمل هذا الالتزام تحديد كفاءة كل وظيفة، وتحديد المعارف والمهارات اللازمة لأدائها، إضافةً إلى تحقيق التوازن بين المنفعة والتكلفة عند التوظيف (حولي، وحمانة،2021).

ثالثًا: مشاركة مجلس الإدارة ولجنة المراجعة المُنبثقة منه، يعمل مجلس الإدارة باستقلالية عن الإدارة التنفيذية، ويُفَضِّل أن يكون أعضاؤهُ من خارج المؤسسة؛ لضمان الحياد والرقابة الفعَّالة، ويتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالخبرة الإدارية والمعرفة الفنية التي تُمكِّنهم من متابعة أعمال الإدارة، وفحص أدائها، والإشراف على تنفيذ الخُطِّط، إضافةً إلى مراجعة السياسات بشكّل دوري، ويُفوَّض مجلس الإدارة مسؤولية تطبيق نظام الرقابة الداخلية للإدارة التنفيذية، لكنهُ يظلِّ الجّهة المسؤولة بشكّل أساسي عن التقييم المستمر لهذا النظام، وعن ضمان الالتزام بالضوابط الرقابية المعتمدة، أما لجنة المراجعة المُنبثقة عن مجلس الإدارة، فتعمل على تعزيز بيئة الرقابة، ورفع كفاءة وظائف الرقابة الداخلية، وزيادة مستوى مساءلة مجلس الإدارة، وتتكون هذه اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذين، وتُشكِّل حلقة وصل بين مجلس الإدارة والمُراجع الخارجي، وتتضمن عناصر مشاركة مجلس الإدارة الفاعلة في الرقابة: كفاءة وفعالية مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة أو استقلالية لجنة المراجعة، والتفاعل مع المراجعين الداخليين والخارجيين، وخبرة وكفاءة أعضاء مجلس الإدارة واللجان، والانضباط في عقد الاجتماعات، ووجود آلية لتزويد مجلس الإدارة بالمعلومات المُتعلِّقة بالمخاطر الجوهرية، ومتابعة قرارات مجلس الإدارة وآليات تنفيذها (سمرة، وآخرون،2019).

رابعًا: فلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، تنعكس فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي في طريقة تعاملها مع المخاطر، واستجابتها للأخطاء، وأساليب إعدادها للتقارير المالية، كما تشمل الطريقة التي تعتمدها المؤسسة في اختيار المبادئ المحاسبية البديلة، واستخدام التقديرات المحاسبية، وطبيعة تعاملها مع الموظفين، وكيفية إدارتها للمهام والمعلومات المحاسبية، ومن خلال هذه الفلسفة تقوم الإدارة بتوجّيه الموظفين نحو أنشطتها، وتُوضِّح أهمية نُظُم الرقابة الداخلية، وتشجيعهم على الالتزام بها لتحقيق أهداف المؤسسة، وتَتَضّمن فلسفة الإدارة وأسلوب تشغيلها دراسة طبيعة المخاطر المقبولة لدى المؤسسة، ومعدلات دوران الموظفين في الوظائف العامة، وأهمية وظيفة الإدارة المالية، ومستوى التواصل والتفاعل بين الإدارة العليا والإدارات والفروع المختلفة (سالم، وآخرون،2021).

خامسًا: الهيكل التنظيمي، يُشكِّل الهيكل التنظيمي الإطار الأساسي الذي يُمَكِّن المؤسسة من التخطيط لأنشطتها وتنفيذها ومراقبتها بهدف تحقيق الأهداف المنشودة، ويتطلَّب ذلك توزيعًا واضحًا للصلاحيات

والمسؤوليات بين المستويات المختلفة، إلى جانب وجود خُطوط وقنوات اتِّصال فعَّالة تضمن إعداد التقارير المالية ونقلها وتبادلها بكفاءة، ويفترض أنّ يتسم الهيكل التنظيمي بالمرونة اللازمة لمواكبة التغيّرات في بيئة الأعمال، وكذلك توافّر العدد الكافي من الموظفين في كل مستوى إداري، بما يضمن تحقيق الكفاءة التشغيلية، ويشمل الهيكل التنظيمي الفعَّال، ملاءمة الهيكل التنظيمي لطبيعة المؤسسة وحجمها، وتحدّيد واضح لمهام ومسؤوليات المديرين الرئيسين، وكفاءة وخبرة المديرين الرئيسين، ووجود آليات فعَّالة لتبادل التقارير بين المستويات الإدارية، ومرونة الهيكل التنظيمي للتعامل مع التغيّرات البيئية، وكفاية عدد الموظفين في مختلف المستويات (الغضبان،2019).

سادسًا: تحديد المسؤوليات وتفويض الصلاحيات، تعتمد فعَّالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة على مدى وضوح تحديد المسؤوليات ودقَّة تفويض الصلاحيات، وتعدُّ أساليب الاتِّصال التنظيمي من العوامل المُهمّة في تعزيز الوعي الرقابي؛ حيث تُسهم في توصيل السلطة والمسؤولية إلى جميع المستويات الإدارية والوظيفية، كما يُؤثِّر أسلوب الإدارة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات بشكّل مباشر على كفاءة الرقابة، كما أنَّ وجود هرم تنظيمي واضح، وآليات مُحدّدة لإعداد التقارير، وتحديد المسؤولية عن الأنشطة التشغيلية وإجراءات المصادقة، كلها عناصر ضرورية لنظام رقابي فعَّال، كما يشمل تحديد المسؤوليات وتفويض الصلاحيات، وجود تفويض واضح للصلاحيات يتناسب مع أهداف المؤسسة، وفهم الموظفين وإدراكهم لأدوارهم، ووجود توازن بين مستوى المسؤولية والصلاحيات المفوضة، ووجود آليات للرقابة على مدى الالتزام بالصلاحيات المُفوضّة (أبو صافي،2019).

سابعًا: سياسات وممارسات الموارد البشرية، تشمل سياسات وممارسات الموارد البشرية في المؤسسة كافة الجوانب المتعلقة بالتوظيف، والتدريب، والتعويض، والتعزيز، والتقييم، والترقيات، والإجراءات التأديبية، وغيرها من الممارسات التي تهدف إلى استقطاب الموظفين الأَكْفَاء والاحتفاظ بهم، كما تعدُّ كفاءة الموظفين ونزاهتهم من العوامل الأساسية التي تُؤثِّر على قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها التشغيلية، وإعداد تقارير مالية دقيقة، فعلى سبيل المثال، تعتمد سياسة التوظيف في المؤسسة على اختيار الكفاءات من خلال التركيز على المؤهلات الأكاديمية، والخبرة العملية، والكفاءة المهنية، أما سياسة الترقية فتستند إلى التقييم المستمر لأداء الموظفين، ويُبْنَي عليه نقلهم إلى مناصب ذات مسؤوليات أعلى، ولذلك تحرص المؤسسة على اتِّبَاع سياسات واضحة تتعلّق بالتوظيف والترقية، إلى جانب وجود برامج تدريبية تُسهم في رفع كفاءة الموظفين وتعريفهم بمسؤولياتهم والمتطلَّبات الوظيفية المُتوقعة منهم، كما تُؤكِّد السياسات على أهمية النزاهة والأخلاقيات في تقييم الأداء، وتتضمن إجراءات دقيقة للتحقّق من خلفيات المرشحين قبل التوظيف، إضافةً إلى ذلك، تعتمد المؤسسة معايير تفصيلية وشفافة للترقيات يتمَّ الإعلان عنها بوضوح، كما تتخذ إجراءات مناسبة تِجّاه التجاوزات للسياسات والإجراءات المعتمدة (الرقيبات، 2018).

2.13.2- تقييم المخاطر:

تُواجِه المؤسسات على اختلاف أحجامها وطبيعة أنشطتها، طيفًا واسعًا من المخاطر الداخلية والخارجية التي قد تُؤثِّر سلبًا على قدرتها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية، ويُعدُّ تقييم المخاطر أحد المكوِّنات الجوهرية في تَصمِيم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية، يهدف إلى الحدِّ من الأخطاء والانحرافات المُحتمِلة وتعزيز قدرة المؤسسة على التنبؤ بالمخاطر والتعامل معها بفعّالية، وتتسم عملية تقييم المخاطر بكونها ديناميكية مستمرة ومتكررة، تُعنى بتحديد المخاطر التي قد تعيق تحقيق أهداف المؤسسة، وتحليلها من حيث احتمَّالية حدوثها وحجم تأثّيرها، ثم العمل على إدارتها وتقلّيلها إلى مستويات مقبولة، ويتم ذلك من خلال تبنِّي سياسات وإجراءات رقابية مناسبة تُسهم في مواجّهة هذه المخاطر والحدِّ من آثارها السلبية (Zang,2023).

وفي هذا السِّياق، تُبرز أهمية تبنِّي المؤسسات لنهج علمي ومنهجي في إدارة المخاطر قائم على التحليل الموضوعي والواقعي للبيئة الداخلية والخارجية، بما يُمكِّنها من الاستجابة الفعالة للتحدّيات المختلفة، كما تُعدُّ إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية من الركائز الأساسية والمتكاملة في هذا المجال؛ إذ تُمثّل الرقابة الداخلية الإطار التنظيمي الذي يُهيئ البيئة الملاءمة؛ لتفعيل إدارة المخاطر بكفاءة وفعّالية، بما يُعزِّز من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها وتقلّيل حالات عدم التأكّد (Wang,2022).

وقد أكّدت لجنة (COSO) في إطارها المُحدّث لعام 2013م على أهمية تحديد أهداف واضحة ومحددة على مختلف المستويات التنظيمية، باعتبار ذلك خطوة أساسية تُمكِّن المؤسسة من التعرّف على المخاطر المرتبطة بهذه الأهداف وتقييمها بصورة دقيقة ومنهجية، وينبغي أنّ تشمل هذه الأهداف الأبعاد التشغيلية، وجودة التقارير المالية، والامتثال للمتطلَّبات القانونية والتنظيمية، مع ضرورة صياغتها بشكّل واضح وقابل للقياس، بما يُسهل عملية تحديد المخاطر وتحليلها وربطها بالأهداف ذات الصِّلة، كما أوضحت اللجنة التمييز بين نوعين رئيسين من المخاطر، يتمثّل الأول في المخاطر الملازمة وهي المخاطر التي توجد بطبيعتها قبل تدخل الإدارة أو تطبيق أي إجراءات رقابية للحدِّ منها، أما النوع الثاني فهو المخاطر المتبقية ويُراد بها المخاطر التي تستمر بعد قيام الإدارة بتطبيق الضوابط والإجراءات الرقابية، وفي هذا الإطار يتعين على المؤسسة تقدير مستوى المخاطر الملازمة بشكل دقيق، ثم تَصمِيم وتنفيذ ضوابط رقابية ملاءمة للحدِّ منها، ومن ثم إعادة تقييم مستوى المخاطر المتبقية للتأكّد من بقائها ضمّن الحدّود المقبولة، بما يضمن فعّالية نظام الرقابة الداخلية وقدرتهِ على تحقيق أهدافه بكفاءة (الخطيب، وهاشم،2023؛Ayimpoya, 2020).

وفي السِّياق ذاته، يُسهم وضوح الأهداف التنظيمية في تعزيز كفاءة عملية تقييم المخاطر، ويدّعم فعّالية نظام الرقابة الداخلية، بما ينعكس إيجابًا على جودة مخرجاته، بخاصةً في ظلِّ بيئات الأعمال المعاصرة التي تتسم بالتعقيد وتسّارع التغيّرات، وقد أشارت لجنة (COSO) في إطارها لعام 2013م إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي ينبغي مراعاتها عند تنفيذ عملية تقييم المخاطر، والتي تَتَمحور حول ضرورة تحديد الأهداف بشكّلٍ واضّح وكافٍ، بما يُمكِّن من التعرّف على المخاطر المرتبطة بها وتقييمها، وكذلك رصد المخاطر وتحليلها لتحديد كيفية إداراتها، وتقدير احتمالية حدّوثها، ومن ثم التعامل معها من خلال تبنِّي الإجراءات

المناسبة للحدِّ منها والسيطرة عليها، وفيما يلي عرض لأهم هذه المبادئ (محمد وطحطوح،2021؛ الذنيبات،2022):

أولًا: تحديد الأهداف، تُعدُّ عملية تحديد الأهداف نقطة الانطلاق الأساسية في تقييم المخاطر؛ حيث تُمثِّل هذه الأهداف المعايير التي يستند عليها في تقييم أداء الإدارة، وقياس مدى تحقيقها للنتائج المرجوة، ويتطلَّب ذلك من الإدارة تحديد الأهداف الاستراتيجية والتشغيلية بصورة واضحة ومحدّدة، إلى جانب وضع الخُطِّط والإجراءات الكفيلة بتحقيقها، كما ينبغي توفير تقارير دورية على مختلف المستويات الإدارية، وتتضمن مؤشرات على طبيعة المخاطر التي قد تعّيق تحقيق تلك الأهداف، بما يُعزِّز من قدرة المؤسسة على الاستجابة المُبكِّرة لها.

ثانيًا: تحديد المخاطر واحتمال حدوثِّها، تتمثِّل هذه المرحلة في قيام الإدارة بتحديد المخاطر المُحتمَلِة التي قد تُواجِّه المؤسسة، سواءً أكانت ناتجة عن عوامل داخلية أم خارجية، يلي ذلك ثم تحليلها من حيث طبيعتها ومصادرها وتأثِّيراتها المُحتمَلة، ويُعدّ تقدير احتمَّالية حُدوث المخاطر من المرتكزات الأساسية في عملية التقييم؛ إذ يُسهم في ترتيب أولويات التعامل معها، وتوجّيه الموارد المُتاحة نحو المخاطر الأكثر تأثّيرًا، بما يُعزِّز كفاءة وفعّالية إدارتها، كما يُسهم هذا التقدير في اختبار الاستجابات الملاءمة للمخاطر، بما يضمن الحدِّ من آثارها الإيجابية إن وُجِدَت؛ حيث قد تَنْطَوِي بعض المخاطر على فرص مُحتمِلة إلى جانب التهدِّيدات.

وفي هذا الإطار، يُمكِّن تصنيف المخاطر إلى مخاطر داخلية وأخري خارجية؛ إذ تشمل المخاطر الداخلية أوجه القصور في فعّالية مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة، وضعف الرقابة على الأصول، والاختلالات في العمليات التشغيلية، أما المخاطر الخارجية فتتمثّل في شدّة المنافسة في السوق، والتغيّرات التشريعية والتنظيمية، والتطوّرات التكنولوجية التي قد تُؤثِّر في احتياجات العملاء، إضافةً إلى الكوارث الطبيعية والظروف الطارئة، وعلى الرغم من قدرة الإدارة على تحديد جانب كبير من المخاطر الداخلية، إلا أنَّ بعض هذه المخاطر، لا سيما المُرتبطة بضعف الحوكمة أو قصور دور لجان المراجعة، قد لا يتم اكتشافها إلا من خلال جهات رقابية أو مراجعة خارجية، الأمر الذي يستلزم تكامل الجهود الداخلية والخارجية لتعزيز فعّالية عملية تقييم المخاطر.

ثالثًا: مُواجِّهة المخاطر والاستجابة لها، تُعدُّ مرحلة مُواجِّهة المخاطر الخطوة الختامية في عملية تقييم المخاطر؛ حيث تقوم الإدارة باتِّخاذ الإجراءات والتدابير المناسبة للتعامل مع المخاطر التي تمَّ تحديدها وتحليلها مسبقًا، ويشمل تَصمِّيم وتنفيذ سياسات وإجراءات رقابية تهدف إلى الحدِّ من احتمَّالية وقوع المخاطر أو تقلّيل آثارها في حال حدّوثها، فضلًا عن اختيار استراتيجيات الاستجابة المناسبة، مثّل التجنب أو التخفيض أو النقل أو القبول، كما تَتَضّمن هذه المرحلة توثيق المخاطر والإجراءات المتخذة بشأنها، وإعداد تقارير دورية تُمكِّن الإدارة من متابعة مستويات المخاطر ومدى فعالية الاستجابات المُتَّبِعة، بما يُعزِّز من الرقابة المستمرة والسيطرة الفعَّالة عليها، ويُسهم في دعم تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعَّالية.

3.13.2- الأنشطة الرقابية:

تُشِير الأنشطة الرقابية إلى تلك السياسات والإجراءات والأنشطة التي تُسهم في ضمان تنفيذ توجيهات الإدارة وتعليماتها فيما يتعلَّق بالمخاطر التي قد تتعرّض لها المؤسسة، وتُطبِّق هذه الأنشطة على مختلف المستويات الإدارية، وتتمثّل إما في إجراءات وقائية تهدف إلى منع وقوع المخاطر، أو في إجراءات كشفية تهتمّ باكتشاف المخاطر بعد وقوعها ومحاولة معالجتها، وينبغي أنّ تواكب هذه الأنشطة التطوّرات التكنولوجية الحدّيثة؛ بهدف الحدِّ من المخاطر بأقصى درجة مُمْكِنة، وتتضمّن الأنشطة الرقابية مجموعة من الإجراءات اليدوية، مثل الحصول على الموافقات، والاعتمَادات، والمصّادقات، والتسويات، ومراجعات الأداء، وتُصنَّف هذه الأنشطة كما يلي (سمرة، وآخرون، 2019؛ قطمش،2019، حداد، 2020؛ درويش،2021):

أولًا: الفصل المناسب بين المهام، يُعدُّ الفصل بين الواجبات من المبادئ الأساسية للرقابة الداخلية، وهناك أربع مؤشرات عامة يجب أخذها بعين الاعتبار لتحقيق هذا الفصل، لما له من دور مهم في الحدِّ من التحريفات، سواء أكانت متعمدة أم غير متعمدة، ويُمكّن توضيحها على النحو التالي:

أ- **الفصل بين حيازة الأُصول والمحاسبة عنها،** إذ ينبغي التفرقة بين مسؤولية حيازة الأُصول ومسؤولية المحاسبة عنها، بحيث لا يسمح للشخص المسؤول عن إحداهما بتولِّي الوظيفتين معًا بشكّل دائم أو مؤقت، ويُعدُّ هذا الإجراء ضروريًا لحماية أصول المؤسسة من مخاطر الاختلاس أو سوء الاستخدام، إذ أنَّ الجمع بين الوظيفتين قد يُتِيحُ للموظف فرصة التخلص من أصل معين بهدف تحقيق مصلحة شخصية، ثم تعديل السجّلات المحاسبية لتفادى المسألة.

ب- **الفصل بين الترخيص بالعمليات المالية وحيازة الأصول المرتبطة بها،** إذ ينبغي التأكيد على ضرورة الفصل بين الأشخاص المخولين بتنفيذ العمليات المالية، وبين أولئك الذين تقع تحت إشرافهم أو حيازتهم الأصول المرتبطة بهذه العمليات؛ حيث الجمع بين صلاحية التصّرف المالي والتحكُّم بالأصول ذات الصلة؛ يؤدي إلى زيادة احتمَّالية حدوث حالات الاختلاس أو التلاعب في المؤسسة.

ج- **الفصل بين مسؤولية التشغيل وإمساك الدفاتر المحاسبية،** إذ عندما تتولى الإدارات أو الأقسام مسؤولية إعداد سجّلاتها وتقاريرها المالية، فإنَّ ذلك قد يؤدي إلى تحيز في عرض الأداء المالي بهدف تحسين صورته، ولضمان موضوعية ودقَّة المعلومات المحاسبية، يجب أن تتولى جهة مستقلة مسؤولية إعداد السجّلات المحاسبية، مثل الإدارة المالية أو تحت إشراف مراقب الحسابات.

د- **الفصل بين المهام في بيئة التشغيل الإلكتروني للبيانات،** حيث يُعدُّ الفصل بين الوظائف الأساسية في نُظُم التشغيل الإلكتروني للبيانات من المبادئ الجوهرية لتعزيز الرقابة الداخلية، ويُفضَّل الفصل بين المهام التالية:

1- مُحلِّل النُظُم، وهو المسؤول عن وضع التصاميم الشاملة لأنُظمة المؤسسة؛ حيث يقوم بتحديد الأهداف العامة، ووضع النماذج التي تتوافق مع متطلَّبات المؤسسة لتطبيق النظام بشكّل فعَّال.

2- المبرمج، يتولّى تَصمِيم خرائط التدفّق، وصياغة التعليمات الخاصة بتشغيل النظام، إضافةً إلى اختيار البرمجيات وتوثيق النتائج، وينبغي منعه من الوصول إلى البيانات المدخلة أو تشغيل النظام، تجنبًا لأي استغلال مُحتمَل لتحقيق منافع شخصية؛ لمعرفته بالنظام وبرامجه.

3- مشغل الحاسب الآلي، تكون مسؤوليته إدخال البيانات وتشغيل النظام، دون أن يمتلك فهمًا كافيًا للبرمجيات يُمكِّنه من تعديل البيانات المدخلة أثناء التشغيل؛ وذلك لضمان عدم التلاعب بالمخرجات.

4- مسؤولية أمين المكتبة الإلكترونية، يتحمّل أمين المكتبة الإلكترونية مسؤولية الإشراف على برامج الحاسب الآلي والملفات التابعة للقسم المالي، إضافةً إلى السِّجلات الإلكترونية الأُخرى ذات الصِّلة، ويُطلَّب من أمين المكتبة اتِّخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الأشخاص غير المُخوَّلين من الاطِّلاع على هذه السِّجلات أو البرامج الإلكترونية، حفاظًا على سريتها وسلامتها.

ثانيًا: الرقابة الفعلية على الأصول والدفاتر، تتطلَّب الرقابة الفعلية على الأُصول والدفاتر وجود ضوابط رقابية كافية وفعَّالة، تهدف إلى حماية ممتلكات المؤسسة وبياناتها من السرقة أو التلاعب بها، وتشمل هذه الضوابط الإجراءات المُتَّبعة، مثل الجرد الدوري للمخزون، والحفاظ على أجهزة الحاسب الآلي وما تحتويه من ملفات، إلى جانب توفير الوسائل الآمنة للوصول إلى الأُصول والسِّجلات، مع تحديد الصَّلاحيات الممنوحة للوصول إلى ملفات بيانات الحاسب الآلي.

ثالثًا: الترخيص المناسب للعمليات المالية والأنشطة، تُعدُّ عملية منح التراخيص المناسبة للعمليات المالية من العناصر الأساسية لنظام الرقابة الداخلية الفعَّال؛ حيث يجب أنّ يُصدر ترخيصًا مسبقًا لكل عملية مالية؛ لضمان ضبط الأداء ومنع الفوضّى، ويُمكّن أن يكون الترخيص عامًا من خلال وضع الإدارة لسياسات يتم بموجبها تفويض المرؤوسين لتنفيذ العمليات ضمن حدود هذه السياسات، كما يُمكِّن أن يكون الترخيص مُحددًا للحالات الفردية، بخاصةً عندما لا ترغب الإدارة في وضع سياسة عامة لبعض أنواع العمليات، فَتُصدر الموافقات بشكّل منفصل وفقًا لكل حالة على حدة.

رابعًا: المستندات والسجلات الملاءمة، تَعدُّ المستندات والسِّجلات أدوات مادية تستخدم في تسجيل وتلخيص العمليات المالية، وتشمل فواتير البيع والشراء، وطلبات الشراء، والدفاتر المحاسبية، والملفات الإلكترونية، ويجب أن تُصمِّم هذه الوثائق بما يتلاءم مع طبيعة عمل المؤسسة لضمان وجود رقابة فعَّالة، سواءً أكانت السجِّلات تعدُّ يدويًا أم إلكترونيًا، ويجب أنّ يُتيح التوثيق الكامل والدقيق للبيانات المُرتبطة بالعمليات المالية، كما ينبغي أن تكون بسيطة التصمِّيم، مُرقِمة مسبقًا وبشكّل متسلسل، مع توفير مساحة لتوقيع الشخص المُفَّوِض والمسؤول، ومساحة أُخرى لتوقيع المستلم، بخاصة إذا كانت الوثيقة تُمثِّل تسليم أصل من أصول المؤسسة، مما يُسَهِّل عملية المراجعة والمتابعة.

خامسًا: الرقابة المستقلة على الأَداء، ويقصد بالرقابة المستقلة على الأَداء أو التحقّق الداخلي تلك الإجراءات التي تضمن استمرارية وفعَّالية الرقابة على العناصر الأربعة المشار إليها سابقًا، وتُبرِّز أهمية هذه الرقابة في ضوء احتمال حدوث تغيّرات في آليات الرقابة بمرور الوقت، إضافةً إلى غياب أنظمة مراجعة دورية،

فقد يغفل الموظفون عن تطبيق الإجراءات الرقابية، سواءً بسب النسيان أو الإهمال أو قصدًا، ما لم يتمَّ متابعة الأداء من قبل جهات مُختصة تقوم بالتقييم والمتابعة المستمرة.

4.13.2- المعلومات والاتِّصالات:

تُعدُّ المعلومات والاتِّصالات من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافهِ؛ فهي تُمثِّل أداة الربط والتكامل بين أبعاد النظام الرقابي من جِّهة، وبين الأطراف الفاعلة فيه، مثل الموظفين، والإدارة، والجِّهات الخارجية من جهة أُخرى، إضافةً إلى ربط مختلف الأنشطة والوظائف والأقسام داخل المؤسسة، ووفقًا لتقرير لجنة (COSO) الصادر عام 2013م، فإنَّ المعلومات تُعدُّ ضرورية على كافة المستويات التنظيمية؛ حيث تُمكِّن العاملين من أداء مسؤولياتهم الرقابية على نحو فعَّال، وتُسهم في تحقيق أهداف المؤسسة، وتقوم نُظُم المعلومات بدعم الإدارة في إنتاج تقارير مالية وإدارية دقيقة، لمساعدتها في متابعة الأَداء واتِّخاذ القرارات المناسبة، ولكي تكون هذه المعلومات ذات قيمة، يجب أن تتصف بالملاءمة والتحديد والدقَّة، وأن تُقدَّم في الوقت المناسب، مع ضرورة أن تكون قابلة للفهم بالدقَّة والمقارنة، وسهلة الوصول، وتَتَضَّمِن هذه المعلومات الجوانب المالية أو غير المالية، وقد تكون ذات طابع داخلي أو خارجي، أما الاتِّصالات فهي عملية مُستمرة تهدف إلى تبادل المعلومات وضمان إيصالها إلى المعنيين بوضوح وفعَّالية، وتُسهم في تعزيز مستوى وعي الأفراد بأهمية الدور الرقابي وتحمُّلهم لمسؤولياتهم في هذا المجال، ويعدُّ الاتِّصال الفعَّال ضروريًا لضمان تدفُّق المعلومات عبر مختلف المستويات الإدارية، فضلًا عن تواصلهِ مع الأطراف الخارجية، مثل العملاء والموردين والمستثمرين، وقد حدّد تقرير لجنة (COSO) لعام 2013م مجموعة من الإجراءات الواجب اتِّباعُها لضمان فعَّالية بُعد المعلومات والاتِّصالات والمتمَّثلة في تطوير الآليات؛ للحصول على معلومات دقيقة عن البيئة الخارجية، وتوفير نظام يُزوِّد المديرين بالمعلومات اللازمة لأَداء مهامهم، واعتماد وجود سياسات ونُظُم محاسبية واضحة، وسجِّلات مالية مُنظمة وفقًا للمعايير المحاسبية والقوانين المعمول بها، وتوفير وسائل اتِّصال تُتِيح للموظفين الإبلاغ عن المخالفات والانحرافات، وإعداد خُطَّة استراتيجية لتحدِّيث نُظُم المعلومات، وعقد اجتمَّاعات وندوات دورية مع الجهات الرقابية الخارجية، مع الأخذ بملاحظاتهم في الاعتبار، واعتماد آلية لدراسة اقتراحات الموظفين وتقييمها (مجيد،2019؛ كفوس، ومليانى،2019).

ولبناء هذا البُعد بالمؤسسة داخل نظام الرقابة الداخلية المُطبَّق بها بكفاءة وفعَّالية، بغض النَّظِر عن حجمها وطبيعة نشاطها، يجب اتِّباع الخطوات التالية (علي،2019):

أولًا: تحديد المعلومات المطلوب الحصول عليها، تتباين طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها من مؤسسة إلى أُخرى، وذلك تبعًا لأهدافها الاستراتيجية والتشغيلية، وبوجّه عام تصنف المعلومات إلى ثلاثة فئات رئيسية:

1- **معلومات تشغيلية**، وترتبط بالأنشطة اليومية داخل أقسام المؤسسة، وتشمل معلومات تتعلّق بالشراء، والبيع، والتحصيل، والإنتاج.

2- **معلومات مالية**، وتتعلّق بالمراكز المالية للمؤسسة مثل الأرصدة النقدية، وكميات المخزون، وأرصدة العملاء والموردين.

3- **معلومات قانونية وتنظيمية**، وتهدف إلى ضمان الامتثال للمتطلَّبات القانونية، مثل قانون الضرائب، وقانون الضمان الاجتمَّاعي، والقوانين الأخرى ذات الصلة بنشاط المؤسسة.

ويُسهم كل نوع من هذه المعلومات في دعم تحقيق الأهداف المختلفة للمؤسسة بكفاءة وفعَّالية.

ثانيًا: تحديد آلية الحصول على المعلومات، تُجمع البيانات الأولية بوسائل مُتعدّدة، سواءً أكانت يدوية أم شفهية أم إلكترونية، وذلك من خلال تفعيل قنوات اتِّصال فعَّالة داخل المؤسسة ومع الأطراف الخارجية ذات العلاقة، وتُوثّق هذه البيانات باستخدام نماذج مُخصّصة تضمن تدفّق البيانات بشكّل مُنَّظِم في المؤسسة، سواءً أكانت هذه النماذج ورقية أم رقمية، مثل فواتير المبيعات والمشتريات، وسندات القبض والصرف، وطلَّبات التوظيف، ونماذج التسّجيل في الضمان الاجتماعي، وغيرها من المستندات الرسمية، وبعد جمع البيانات، تُجرى عليها عمليات المعالجة المحاسبية من خلال تسجيل القيود المحاسبية اللازمة، بما يُمكِّن من إعداد التقارير المالية الدقيقة، وتُسهم تكنولوجيا المعلومات في تسريع هذه الإجراءات وتحسين دقتها، مما يُعزّز كفاءة النظام المالي والمحاسبي داخل المؤسسة.

ثالثًا: تحديد آلية إيصّال المعلومات، لا يقتصر بُعد المعلومات والاتِّصالات في نظام الرقابة الداخلية على إنتاج المعلومات وتقدّيم المعلومات وحسب، بل يشمل أيضًا كيفية إيصال هذه المعلومات التي يُنتجها نظام المعلومات إلى الأقسام والإدارات المعنية؛ بحيث تُستخدم كمدخلات لاتِّخاذ قرارات فعَّالة، ويتم نقل هذه المعلومات من خلال قنوات اتِّصال مفتوحة للاتِّصالات، تُتِيح تدفقًا سلسًا للمعلومات، مما يُسهم في إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية.

5.13.2- أنشطة المراقبة والمتابعة:

تُشِير أنشطة المراقبة والمتابعة ضمن أبعاد نظام الرقابة الداخلية إلى عملية التقييم المستمر لأداء النظام؛ بهدف قياس مدى فاعليته وكفاءته، وتشمل هذه العملية مراجعة تصمّيم النظام وآلية تشغيله بشكّل دوري، واتِّخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت الملائم، ويُمكِّن تنفيذ عملية المراقبة إما من خلال متابعة مستمرة، أو تقييمات مستقلة، أو من خلال الدّمج بين الطريقتين، وذلك ضمن إطار رقابي مشترك يجمع بين المُراجع الداخلي، ولجنة المراجعة، والمُراجع الخارجي، كما تعتمد وتيرة تنفيذ المراقبة والمتابعة على نتائج التقييمات السابقة، ومدى المخاطر المرتبطة بالنظام الرقابي، إضافةً إلى طبيعة أنشطة المؤسسة، وقد أكّد تقرير لجنة (COSO) لعام 2013م على أهمية تفعيل عمليات التقييم، سواء المستمَّرة أو المستقلة أو كليهما، لضمان فعالية تطبيق كل بُعد من أبعاد الرقابة الداخلية، بما في ذلك تفعيل الضوابط الرقابية الداعمة لتطبيق المبادئ المرتبطة بكل بُعد، كما تقتضي عملية التقييم إعداد مقارنات بين النتائج والمعايير الموضوعة، مع ضرورة رفع التقارير إلى الإدارة أو مجلس الإدارة بشأن أوجه القصور، ويتم تنفيذ عملية المراقبة والمتابعة من خلال طريقتين رئيسيتين هما (القصير، وشعبان،2019؛ درويش، 2021):

أولًا: المراقبة المُستمِرة، تُشير المراقبة المُستمِرة إلى مجموعة من الضوابط والإجراءات المُصمَّمة لتكون جزءًا من أنشطة الرقابة الاعتيادية والمتكررة داخل المؤسسة، وتعدُّ هذه الأنشطة من الممارسات الإدارية الدورية التي تُطبّق بشكّل تلقائي وفعَّال، وتتميز بمرونتها في التكيّف مع التغيّرات المحيطة، ومن أبرز سمات هذا النوع من الرقابة قدرتهِ على الاكتشاف السريع لنقاط الضعف والخلّل، مما يتيح معالجتها في الوقت المناسب وبصورة فعَّالة.

ثانيًا: التقييمات الدورية، يقصد بالتقييمات الدورية مجموعة من الضوابط والإجراءات التي تنفذ بشكّل مستقل عن سير العمليات التشغيلية اليومية، وتعتمد هذه التقييمات على وجود إجراءات أو معايير محددة مسبقًا، تستخدم كأساس لتقييم الأداء الرقابي، وعادةً ما تتم هذه التقييمات بعد إتمَّام العمليات التشغيلية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة عمل المؤسسة، ومستوى التغيير في بيئة العمل، وكفاءة القائمين على تنفيذ إجراءات التقييم، ويقوم بهذه التقييمات عادةً المراجعون الداخليون أو الخارجيون، ويعتمَّد مدى تكرارها واتِّساع نطاقها على نتائج المراقبة المستمرة وتقييم درجة المخاطر.

ومن خلال دراسة أبعاد نظام الرقابة الداخلية ومبادئه وفقًا لإطار (COSO)، **تبيَّن للباحثة** أن تكامل هذه الأبعاد يُسهم بشكّل مباشر في توفير نظام رقابي فعَّال يُغطِّي مختلف الجوانب الإدارية والمحاسبية داخل المؤسسة، ويؤدي تطبيق هذا الإطار إلى تعزيز الضبط الداخلي، وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعَّالية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وتوثيق جميع العمليات التشغيلية وإيصال تقاريرها إلى الإدارة العليا عبر قنوات الاتِّصال الرسمية، كما يُشجّع إطار (COSO) على الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها، ويُسهم في رفع درجة موثوقية التقارير المالية الصادرة عن المؤسسة، إضافةً إلى ذلك، يساعد الإطار في تقليص المخاطر المُحتمَّلة من خلال تحليلها وتقييمها ومعالجتها بطرائق وقائية، مما يمنع تكرارها ويُعزِّز من قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وتلخص الباحثة أبعاد نظام الرقابة الداخلية ومبادئها وفقًا للإطار المتكامل (COSO) 2013م في الجدول التالي (1.2):

جدول رقم (1.2)

أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل (COSO) لعام2013 م ومبادئه

البعد	وصف أبعاد الرقابة الداخلية	مبادئ أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)
بيئة الرقابة	تُمثّل السياسات والإجراءات التي تعكس تُوجُّه الإدارة العليا، وأعضاء مجلس الإدارة، والمُلَّاك تُجاه الرقابة الداخلية وأهميتها.	1- الالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية. 2- إشراف مجلس إدارة مستقل يتمَّتع بالكفاءة والموضوعية على نظام الرقابة الداخلية. 3- تحديد الهياكل التنظيمية، وخطوط الاتِّصال، والمسؤوليات بوضوح لضمان تحقيق الأهداف تحت إشراف مجلس الإدارة. 4- استقطاب الكفاءات وتطويرها والحفاظ عليها، بما ينسجم مع أهداف المؤسسة. 5- تحميل الموظفين المسؤولية عن دورهم في تطبيق الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف.
تقييم المخاطر	هي عملية متكررة وديناميكية تقوم من خلالها الإدارة بتحديد وتحليل المخاطر التي قد تُعيق تحقيق الأهداف، وتقييم مدى احتمَّالية حدوثها وتأثّيرها، واتّخاذ الإجراءات للحدِّ منها إلى مستويات مقبولة.	1- وضع أهداف واضحة لتسهيل تحديد وتقييم المخاطر. 2- تحديد المخاطر وتحليلها لتحديد طرق التعامل معها. 3- النظر في احتمَّالية الاحتيال عند تقييم المخاطر. 4- تقييم التغيرات التي قد تُؤثِّر بشكّل كبير على الرقابة الداخلية.
الأنشطة الرقابية	تشمل السياسات والإجراءات التي تضمن تنفيذ الإدارة لتوجيهاتها في إدارة المخاطر وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وفعَالية.	1- اختيار وتطوير إجراءات رقابية تُقلِّل من المخاطر إلى مستوى مقبول. 2- تطوير أنشطة رقابية ملاءمة لتكنولوجيا المعلومات. 3- تنفيذ أنشطة الرقابة وفقًا للسياسات والإجراءات المعتمدة.
المعلومات والاتِّصالات	تُشير إلى الوسائل والآليات المستخدمة لجمع ومعالجة وتوصيل المعلومات التي تدعم تنفيذ أنشطة المؤسسة ومتابعتها وضمان فعَّاليتها.	1- الحصول على معلومات ذات صلة وعالية الجودة لدعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية. 2- إيصال المعلومات داخليًا بما يشمل الأهداف والمسؤوليات اللازمة لتعزيز بقية أبعاد الرقابة. 3- إيصال المعلومات المُتعلِّقة بالرقابة الداخلية إلى الجهات الخارجية المعنية.
أنشطة المراقبة والمتابعة	تشمل العمليات التي تقوم بها الإدارة لمراقبة فعَّالية نظام الرقابة الداخلية من خلال التقييم المستمر أو الدوري.	1- اختيار وتطوير وتنفيذ تقييمات مستمرة أو منفصلة لأنشطة الرقابة الداخلية. 2- تقييم أوجّه القصور في الرقابة الداخلية وإبلاغ المسؤولين المختصين، لاتِّخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

المصدر: إعداد الباحثة.

14.2- إصدارات لجنة (COSO):

أصبح الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) نموذجًا مرجعيًا معتمدًا عالميًا في مجال الرقابة الداخلية، ويُستخدم من قبل المحاسبين والمراجعين والمديرين والمستشارين في تَصمِيم وتقييم نُظُم الرقابة الداخلية، وإعداد وتحسين التقارير المالية، ونظرًا للتغيُّرات المُستمِرة في بيئة الأعمال، قامت لجنة (COSO) بتحديث هذا الإطار لتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، من خلال تحديد مبادئ تتوافق مع التطوّر التكنولوجي، والاهتمَام المُتزايد بإدارة المخاطر والحوكمة، وتلبية توقّعات المؤسسات والأطراف ذات العلاقة، فعند إصدار الإطار المتكامل للرقابة الداخلية لأول مرة في عام 1992م، لم تَكُن المؤسسات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات كعنصر أساسي في عملها، و مع التقدُّم الاقتصادي والتكنولوجي، لم يعد ذلك الإصدار كافيًا لمواكبة متطلَّبات الرقابة الداخلية الحدّيثة، وقد شهد إطار (COSO) سلسلة من التطورات والتحدّيات المتعاقبة التي عكست التغيّرات المستمرة في بيئة الأعمال ومتطلّبات الحوكمة والرقابة، حيث مرَّ بستة إصدارات رئيسية أسهمت في تطوير مفاهيم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر المؤسسية، ابتداءً بالإصدار الأول الذي وضع الأساس المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية، وصولًا إلى الإصدارات الحديثة التي ركّزِت على الجوانب المرتبطة بالتحوّل الرقمي، وإدارة المخاطر، والاستدامة، وتعزيز جودة التقارير المالية وغير المالية (Aksoy, and Aksoy,2020؛ الجبلي،2022؛ إحواس،2023):

1.14.2- الإصدار الأول لـ (COSO) في عام 1992م:

جاء هذا الإصدار استجابة لتقرير لجنة تريديواي الصادر عام 1987م، والذي تناول أسباب ضُعف أنظمة الرقابة الداخلية التي أدت إلى فشل بعض المؤسسات في إعداد تقارير مالية موثوقة، وقد أوصى التقرير بضرورة تقديم الإدارة لتقارير تُوضِّح مدى فعالية نُظُم الرقابة الداخلية، مع التأكيد على العناصر الأساسية لنجاح هذا النظام، مثل بيئة الرقابة، ومدَّونة قواعد السلوك، ولجنة مراجعة مُختصة، وإدارة قوية، إضافةً إلى تبنّي منهجية لإدارة مخاطر المؤسسة، وفي عام 1992م أصدّرت اللجنة الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الذي أصبح أداة مرجعية لتقييم وتفعيل هذه النُظُم، بما يحقق أهداف المؤسسات التشغيلية، ويُسهم في الاستخدام الفعَّال للموارد، وضمان صحة ودقَّة التقارير المالية، من خلال توثيق البيانات وتَوجِّيهها إلى الإدارة، إضافةً إلى تعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية ذات الصِّلة.

ويُبيّن الشكل رقم (2.2) هرم الإصدار الأول لـ (COSO1) لعام 1992م أنَّ بيئة الرقابة تُعدُّ الأساس الذي يقوم عليه هذا الإطار؛ حيث تُشكِّل القاعدة التي تُبنَّى عليها باقي الأبعاد، وهي: تقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمراقبة، إضافةً إلى المعلومات والاتِّصالات التي تربط بين تلك الأبعاد، مما يُسهم في تحقيق الأهداف المُخطِّط لها من قبل نظام الرقابة الداخلية.



الشكل رقم (2.2):
هرم الإصدار الأول لـ (COSO1) لعام 1992م.
المصدر: (جاسم، وعبد،2021، ص 99)

2.14.2- الإصدار الثاني لـ (COSO) في عام 2004م:
وفي عام 2004م، قدّمت اللجنة (COSO) إصدارًا مُحَدَّثًا يُركِّز على إدارة المخاطر، عُرِفَ بإطار إدارة مخاطر المؤسسة (ERM)، وقد أولى هذا الإصدار اهتمامًا خاصًا بِبُعدْ تقييم المخاطر كأحد المكوّنات الأساسية لإطار الرقابة الداخلية؛ حيث يهدف هذا الإطار إلى رصّد وتحديد المخاطر المُحتمَلة التي قد تُواجِّه المؤسسة، وتقييم مدى تأثيرها، إضافةً إلى تحديد الأساليب المناسبة لمعالجتها، كما أضاف هذا الإصدار الهدف الاستراتيجي إلى قائمة أهداف الإطار السابق، والذي يُؤثِّر على قدرة المؤسسة في تنفيذ استراتيجيتها، وتحقيق أهدافها، وتعزيز قدرتها على الاستجابة بفعَّالية؛ لتقييم وإدارة المخاطر، وقد توسّع الإصدار الجديد في مكوّنات الإطار، من خلال إضافة ثلاثة أبعاد جديدة لتصبح ثمانية أبعاد تُعزِّز من شمولية نموذج الرقابة وإدارة المخاطر، وهي (التويجر،2020؛ الرواشدة،2022):

أولًا: البيئة الداخلية، تعدُّ البيئة الداخلية الأساس الذي تُبنَّى عليهِ باقي أبعاد إدارة مخاطر المؤسسة؛ حيث تُوفِّر الانضباط والهيكل اللازمين لتحقيق كفاءة وفعَّالية النظام، وتتألف البيئة الداخلية من عناصر متعددة، من أبرزها: القيم الأخلاقية للمؤسسة، وكفاءة الموظفين، ومستوى تأهيلهم وتطويرهم، وفلسفة الإدارة في التعامل مع المخاطر، وآلية توزيع السلطة والمسؤوليات في مختلف المستويات الإدارية، وتُسهم البيئة الداخلية في ترسيخ ثقافة تنظيمية مُوَحِّدة تؤثِّر بشكّل مباشر على الاستراتيجية المُعتمدة، والهيكل التنظيمي، ومدى فعّالية نظام إدارة المخاطر في المؤسسة.

ثانيًا: تحديد الأهداف، يُمثِّل تحديد الأهداف خطوة محورية تُمهّد لإدارة فعَّالة للمخاطر؛ حيث يتوجّب على الإدارة العليا وضع أهداف واضحة ومحدَّدة على مختلف المستويات، سواءً الاستراتيجية أو التنظيمية أو التشغيلية، ويعدُّ وجود أهداف دقيقة شرطًا أساسيًا لتقييم المخاطر والتعامل معها؛ حيث لا يُمكِّن ممارسة إدارة المخاطر بصورة منهجية وفعّالة دون وجود مرجعية واضحة تُحدّد الغايات والأهداف المطلوب تحقيقها، ويرتبط هذا البعد ارتباطًا وثيقاً بالإطار المتكامل للرقابة الداخلية؛ حيث يعدُّ تحديد الأهداف نقطة الانطلاق في تصمّيم الأنشطة الرقابية وتنفيذها، مما يُسهم في توجّيه موارد المؤسسة نحو تحقيق نتائج قابلة للقياس، بأدنى مستوى مُمكّن من المخاطر.

ثالثاً: تحديد الأحداث، يُشير مفهوم الحَدِّث إلى أي واقعة تنشأ عن مصادر داخلية وخارجية من شأنها أن تُؤثِّر على تنفيذ استراتيجية المؤسسة أو تحقيق أهدافها، سواء أكان هذا التأثير سلبيًا أم ايجابيًا أم مزيجًا من الإثنين، ووفقًا لما ورد في تقرير لجنة (COSO)، فإن الأحداث تتسم بعدم اليقين، مما جعل من الصعب التنبؤ بحدوثها أو قياس أثرها بدقَّة، كما أن بعض هذه الأحداث قد تكون مترابطة، وبالتالي لا يُمكِّن النظر إليها بمعزل عن غيرها، بل ينبغي تحليلها ضمن سِّياقها المتكامل، ومن هذا المُنطلِّق، تتحمل الإدارة مسؤولية تحديد جميع الأحداث التي قد تُمثِّل مصادر مُحتمِّلة للمخاطر، وتقييم مدى ارتباطها بأنشطة المؤسسة وأهدافها الاستراتيجية.

رابعًا: تقييم المخاطر، يعدُّ تقييم المخاطر خطوة محورية ضمن إطار إدارة مخاطر المؤسسة؛ حيث تقوم الإدارة بتحليل كُلٍّ من الأحداث المُحتمِّلة وغير المُحتمِّلة، والتي قد تُؤثِر على تحقيق أهداف المؤسسة، ويتمثّل هذا التقييم في عملية منهجية ومتكررة؛ تهدف إلى تحديد احتمالية حدوث هذه الأحداث، وتقدير الأثّر المترتب عليها مع مراعاة طبيعة أنشطة المؤسسة ومدى تعرُّضها للمخاطر، وقد أشار إطار (COSO) 2013م إلى أنَّ عملية تقييم المخاطر تعدُّ نشاطًا مستمرًا ومتكاملًا يتم تنفيذه على مستوى المؤسسة كَكُل، ويتطلّب التفاعل مع التغيّرات البيئية والداخلية بمرونة، وتشمل أساليب التقييم مجموعة متنوعة من الأدوات، تبدأ من الاعتماد على الخبرات المهنية والحكُّم الشخصي، مرورًا بإجراء مقارنات مرجعية مع مؤسسات مماثلة، وصولًا إلى استخدام نماذج كمِّية مُعقِّدة تعتمد على التحليل الاحتمالي؛ لتحديد مستويات المخاطر بدقَّة وموضوعية.

خامسًا: الاستجابة للمخاطر، وفقًا لإطار (COSO) 2013م، تُعدُّ الاستجابة للمخاطر مرحلة محورية في عملية إدارة المخاطر؛ حيث تقوم الإدارة باختيار البديل الأنسب للتعامل مع المخاطر التي تمَّ تحديدها وتقييمها، بما يتوافق مع مستوى الشهية للمخاطر لدى المؤسسة، وفي هذا السِّياق، تنقسم استجابات المؤسسة للمخاطر على أربعة فئات رئيسية، تتمَّثل فيما يلي:

أ- **تجنب المخاطر،** يتمثِّل هذا النوع في الامتناع عن تنفيذ الأنشطة أو العمليات التي تُولِّد مخاطر غير مقبولة، وذلك من خلال إلغاء النشاط، أو إعادة تَصمِّيمه، أو تعديل الأهداف المرتبطة به، بما يُسهم في الحدِّ من التعرُّض للمخاطر من الأساس.

ب- تخفيض المخاطر، يتضمن هذا الأسلوب اتِّخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، التي تهدف إلى تقلّيل احتمال حدوث المخاطر أو الحدِّ من آثارها المُحتملة أو كليهما معًا، وذلك عبر تعزيز فعّالية الضوابط الداخلية، وتحسين كفاءة العمليات، والإجراءات التشغيلية.

ج- مشاركة أو نقل المخاطر، يقوم هذا الأسلوب على تحويل جزءًا من المخاطر إلى أطراف خارجية، من خلال استخدام أدوات، مثل التأمين أو التعاقد مع جهات خارجية أو الدخول في شراكات استراتيجية، بما يُسهم في تخفيف الأعباء المُحتملة الناجمة عن تلك المخاطر.

د- قبول المخاطر، في هذه الحالة، تُقرِّر الإدارة عدم اتِّخاذ إجراءات إضافية للتعامل مع المخاطر، وتتحمل نتائجها ضمّن الحدّود المقبولة، وذلك استنادًا إلى تحليل دقيق للتكلفة والعائد، وبما يتوافق مع مستوى المخاطر الذي يُمكِّن للمؤسسة تحملهُ.

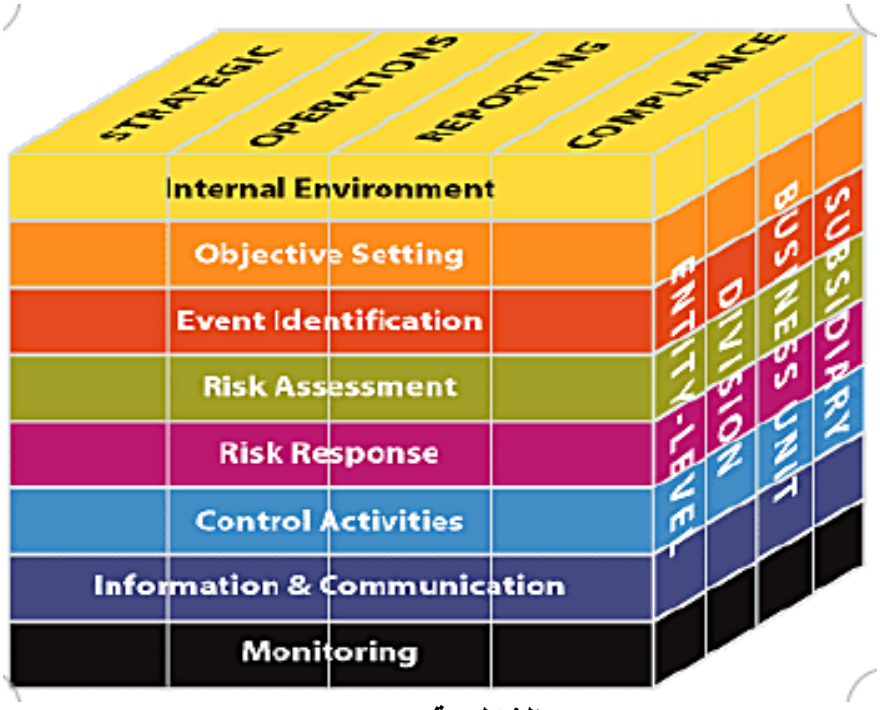
سادسًا: الأنشطة الرقابية، تُشير الأنشطة الرقابية إلى السياسات والإجراءات التي تنفذ؛ بهدف ضمان تنفيذ الاستجابات المعتمدة للمخاطر بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب، وتُشكِّل هذه الأنشطة محورًا أساسيًا في نظام الرقابة الداخلية؛ حيث تعمل على التأكد من أنَّ التوجّيهات والتعليمات تُنفذ بالشكِّل المطلوب، وأنَّ الانحرافات يتم اكتشافها ومعالجتها بسرعة، وتُصنَّف هذه الأنشطة بناءً على طبيعة أهداف المؤسسة ذات العلاقة، وتشمل أهدافًا استراتيجية، وأهدافًا تشغيلية، وتلك المُتعلّقة بإعداد التقارير المالية، والامتثال، وتتعدّد أشكال الأنشطة الرقابية لتشمل الضوابط الوقائية، والضوابط الكاشفة، والضوابط التصحيحية، ويتم تطبيقها على مختلف المستويات التنظيمية، بما يضمن تعزيز فعّالية النظام الرقابي، وتحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة وشفافية.

سابعًا: المعلومات والاتِّصال، تعدّ المعلومات أداة أساسية في جميع مستويات المؤسسة؛ حيث تُمكِّن من تحديد وتقييم الاستجابة للمخاطر، كما تُسهم في دعم الإدارة لتحقيق أهدافها، ويكمن التحدي الأساسي أمام الإدارة في التعامل مع الكم الهائل من البيانات وتحويلها إلى معلومات دقيقة وذات صلة، بحيث تُسهم في اتِّخاذ قرارات فعَّالة، أما على صعيد الاتِّصال فإنه يعدُّ جزءًا لا يتجزأ من نظام المعلومات، ويتم من خلاله التواصل داخليًا وخارجيًا، فعلى المستوى الداخلي يُسهم الاتِّصال الفعَّال في توضيح أهمية إدارة المخاطر المؤسسية، ونشر ثقافة الوعي بالمخاطر، وبيان استعداد المؤسسة لتحَّمُلِها، إلى جانب تحديد الأدوار والمسؤوليات للموظفين في دعم وتفعيل مختلف أبعاد إدارة المخاطر.

ثامنًا: أنشطة المراقبة، تعدُّ المراقبة والمتابعة المستمرة من الأبعاد الجوهرية؛ لضمان فعّالية نظام الرقابة الداخلية، وتهدف إلى متابعة مدى التزام المؤسسة بتنفيذ السياسات والإجراءات المُعتَّمِدة، وتعديل الممارسات عند الضرورة، وتشمل هذه العملية الإبلاغ عن أوجّه القصور في النظام إلى الإدارة، والتي تقوم بإحاطة مجلس الإدارة علمًا بأوجه الضعف في النظام الرقابي؛ لضمان تصحيحها في الوقت المناسب.

ويُوضِّح الشكل رقم (3.2) مكعب الإصدار الثاني لـ (COSO2) لعام 2004م، والذي ركّز بشكل أساسي على البُعْد الثاني من الإطار، وهو تقييم المخاطر، ويُظهر المكعب في واجهته العلوية الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، وتشمل الأهداف الاستراتيجية، والكفاءة التشغيلية، وموثوقية التقارير، والالتزام

بالقوانين واللوائح التنظيمية، أما الواجّهة الأمامية للمكعب، فتُبرّز مكوّنات أبعاد إدارة المخاطر وهي البيئة الداخلية، وتحديد الأهداف، وتحديد الأحداث، وتقييم المخاطر، والاستجابة للمخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأخيرًا المراقبة والمتابعة، في حين تُوضِّح الواجهة الجانبية للمكعب مستويات تطبيق الرقابة داخل المؤسسة، وتشمل الفرع، والوحدة، والقسم، والمؤسسة.



الشكل رقم (3.2)
مكعب (COSO2) لعام 2004م
المصدر: www.coso.org

3.14.2- الإصدار الثالث لـ (COSO) في عام 2013م:

أصدّرت لجنة (COSO) في عام 2013م النسخة المُحدِّثة من الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، وقد حُظِيَّ هذا الإصدار بقبول واسع على المستوى الدولي، وجاء التحديث استجابة للتغيّرات المتسارعة في بيئة الأعمال، والاعتماد على تكنولوجيا المعلومات، حيث تمَّ إدراج تحسينات عدة، من أبرزها التركيز على إعداد تقارير غير مالية ذات صلة بالاستدامة، إضافةً إلى دعم المؤسسات في تحسين أدائها وتحقيق أهدافها، من خلال توجّيه جهود المراجعة الداخلية نحو إحداث تغييرات إيجابية، وقد هدفت اللجنة من خلال هذا التحديث إلى تطوير الإطار الصادر عام 1992م عبر إدراج مجموعة من المبادئ الجديدة، وتوسّيع الأبعاد المكوّنة له، بما يُسهم في تعزيز فعَّالية نُظُم الرقابة الداخلية وتبسيط سُبُل تقييمها، كما عمل التحديث على تسهيل تطبيق الإطار على مختلف أهداف المؤسسات، وقد رسَّخ إصدار عام 2013م تعريف الرقابة الداخلية بأنَّها عملية يُنفذّها مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وجميع العاملين في المؤسسة، وتهدف إلى توفير درجة معقولة من التأكِّد بشأن تحقيق الأهداف المُتعلِّقة بالكفاءة التشغيلية، وصحة ودقَّة المعلومات المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها، وتَضَمَّنَ هذا الإصدار سبعة عشر مبدأ مُوزَّعة على الأبعاد الخمسة لنظام الرقابة الداخلية، ويُسْتَكْمل كل مبدأ بعددٍ من النقاط التوضيحية، التي تُوضِّح بشكل تفصيلي متطلَّبات كل بُعْد، وتُجْدِّر

الإشارة إلى أنَّ الإطار لا يفرض على المؤسسات تطبيق جميع النقاط بشكل شامل، بل يُتيح لها مرونة اختيار وتطبيق ما يتناسب مع طبيعة عملها، بما يضمن تَصمِيم نظام رقابة داخلية فعَّال، وتقييم مدى توافقهِ مع المبادئ التي نصَّ عليها الإطار(COSO,2013؛ حداد،2021).

ويُوضِّح الشكل رقم (4.2) مكعب الإصدار الثالث (COSO-3) الصادر في عام 2013م، والذي يعدُّ نموذجا تصويريًا يُوضِّح العلاقة بين مُكوِّنات نظام الرقابة الداخلية وأهدافهِ، حيث يُظْهِر السطح العلوي للمكعب الأهداف الرئيسية للمؤسسة، والتي تشمل كفاءة وفعَّالية العمليات التشغيلية، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية، أما الوجهة الأمامية للمكعب، فتعرض الأبعاد الأساسية للرقابة الداخلية، وهي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المراقبة، في حين تُبرِّز الواجهة الجانبية المستويات التنظيمية التي تُطبِّق عليها الرقابة، مثل الوحدة، والقسم، والفرع، والمؤسسة ككل، ويُظْهِر هذا النموذج التكاملي العلاقة الوثيقة بين أهداف نظام الرقابة الداخلية وأبعادهِ، ويهدف الإطار إلى دعم إدارة المؤسسة وموظفيها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، من خلال نظام رقابي يَتَضَمَّن مجموعة من السياسات والإجراءات التي تُوفِّر ضمانًا معقولًا لتحقيق هذه الأهداف، وتشمل هذه الأهداف تحقيق كفاءة العمليات، وإعداد تقارير موثوقة وشفافة، والامتثال للقوانين واللوائح التنظيمية السائدة.

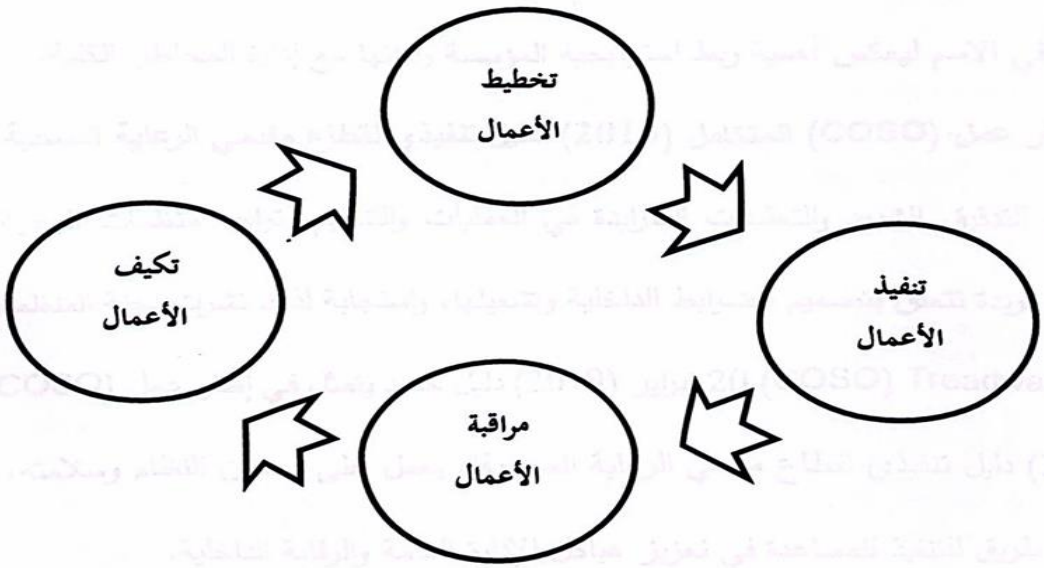


الشكل رقم (4.2)
مكعب (COSO-3) الصادر في عام 2013م
المصدر: www.coso.org

4.14.2- الإصدار الرابع لـ (COSO) في عام 2014م:

يُشكِّل نموذج الأعمال الصادر عن لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) لعام 2014م إطارًا شاملًا لمعظم العمليات الإدارية داخل المؤسسات؛ حيث يبدأ هذا النموذج بمنظومة الحوكمة التي تَنْطلِّق من صياغة رُؤية المؤسسة ورسالتها، مرورًا بمهام الإشراف التي يقوم بها مجلس الإدارة، ووصولًا إلى عمليات التخطيط الاستراتيجي والإداري، كما يشمل النموذج دور الإدارة التنفيذية في ضمان صياغة الاستراتيجية وتنفيذها بكفاءة، وبالتنسيق مع مجلس الإدارة، وبما يتناسب مع حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، وتعدُّ عملية وضع

الاستراتيجية مرحلة جوهرية؛ حيث يتم تحديد خُطِّط عالية المستوى؛ لتحقيق أهداف محدِّدة تتمَّاشى مع رسالة المؤسسة وتعكس تطلعاتها، مع مراعاة مُتطلَّبات وتوَّقُعات الأطراف ذات العلاقة، ويؤدي كل من عنصر الحوكمة ووضع الاستراتيجية دورًا أساسيًا في توجِّيه المؤسسة نحو تحقيق النجاح المُستدَّام، وضمان قدرتها في التكيّف مع المُتغيّرات في بيئة الأعمال، كما يعرّض نموذج الأعمال لعام 2014 أربعة ركائز أساسية، تُمثِّل ما يُعرّف بدورة العمل، وتشمل التخطيط، والتنفيذ، والتحقّق، والتكييف، وتعكس هذه الركائز المراحل المتتابعة لإدارة الأعمال بدءًا من وضع الخطط، مرورًا بتنفيذها، ثم مُراقبة النتائج، وانتهاءً بإجراء التعديلات اللازمة، وتتولَّى الإدارة التشغيلية مسؤولية إدارة هذه الدورة، بما يضمّن تنفيذ الاستراتيجية المعتمدة من قبل الإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، ويُوضِّح الشكل رقم (5.2) تمثيلًا بيانيًا لنموذج الأعمال وفق إطار (COSO) (إحواس،2023).



الشكل رقم (5.2)
نموذج الأعمال الصادر في عام 2014م
المصدر: www.coso.org

5.14.2- الإصدار الخامس لـ (COSO) في عام 2017م:

أكّدت لجنة المُنظَّمات الراعية (COSO) على تعزيز فعَّالية أنظمة الرقابة الداخلية، واستمرارية صلاحية الإطار المتكامل في التَصمِّيم والتنفيذ، وأصدَّرت اللجنة في عام 2017م، إطارًا مُحدِّثًا بعنوان إدارة المخاطر المؤسسية مع دمج الاستراتيجية والأداء، وجَاءَ هذا التحدِّيث استجابة للتغيُّرات المتسارعة في بيئة الأعمال الحديثة، وتَعَدُّد أنواع المخاطر التي تُواجِّه المؤسسات، إضافةً إلى بروز مخاطر جديدة مرتبطة ببيئة تكنولوجيا المعلومات، ويهدف هذا الإطار المُحدِّث إلى تحسين وضوح إدارة المخاطر، وتمكِّين المؤسسات من التنبؤُ بالمخاطر المُحتَّمِلة، وتعزيز فهم آليات إدارتها، كما شدّدت اللجنة في إصدَّارها المُحدِّث على أهمية دمج إدارة المخاطر في صُلب أنشطة المؤسسة، بما في ذلك رسالتها ورؤيتها وقيمتها الجوهرية، وعند وضع الاستراتيجيات وتحديد الأهداف ومتابعة الأَداء، يتطلّب هذا الدمج أن تأخذ المؤسسات في الحسبان انعكاسات الاستراتيجيات المختارة والمخاطرة المصاحبة لها على الأَداء وإمكانية تنفيذها، وقد صُمِّمَ هذا الإطار ليُسهم

في تحقيق القيمة المضافة، وتعظيم قُدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها، من خلال دعم موثوقية الإفصاحات المالية، وتعزيز كفاءة تخصيص الموارد، وتحقيق التكامل بين إدارة المخاطر والأداء المؤسسي، كما يُوفِّر هذا الإطار فهمًا متكاملًا لقيمة إدارة المخاطر، من خلال مراحل وضع الاستراتيجية وتنفيذها، كما يَضَمِّن هذا الإطار المُحَدِّث عشرين مبدأ مُوزَّعة على خمسة أبعاد مترابطة، كما هو موضِّح في الشكل رقم (6.2)(COSO,2017;Bouheraoua and Djafri, 2022؛ عواد، وزغير،2024):

أولًا: الحوكمة والثقافة، يُعْنَى هذا البُعْد بتحديد اتِّجاه المؤسسة وتعزيز أهمية إدارة المخاطر المؤسسية، كما يُحدِّد مسؤوليات الرقابة، ويُرسِّخ القيم والسلوكيات المطلوبة؛ لفهم المخاطر والتفاعل معها، ويشمل هذا البُعْد خمسة مبادئ هي: ممارسة الإشراف على المخاطر من قبل مجلس الإدارة، وإنشاء الهياكل التشغيلية المناسبة، وتحديد الثقافة التنظيمية المرغوبة، والالتزام بالقيم الأساسية، وجذب وتطوير والاحتفاظ بالموظفين ذوي الكفاءات، بما يتماشى مع استراتيجية المؤسسة.

ثانيًا: الاستراتيجية وتحديد الأهداف، يُركِّز هذا البُعْد على إعداد السِّياق المُناسب، وتحديد مستوى تقبل المخاطر، وصياغة الاستراتيجية والأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، ويضمّ أربعة مبادئ هي: تحليل سِّياق الأعمال، وتحديد الرغبة في المخاطرة، وتقييم الاستراتيجيات المُتاحة، وصياغة أهداف العمل.

ثالثًا: الأداء، يتضمّن هذا البُعْد عمليات تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها، إضافةً إلى فهم العلاقة بين المخاطر ومستوى الأداء، ويشمل خمسة مبادئ هي: تحديد المخاطر، وتقييم شدّة المخاطر، وتحديد أولويات المخاطر، وتنفيذ الاستجابات المناسبة للمخاطر، وتطوير مفهوم محفظة المخاطر.

رابعًا: المراجعة وإعادة النظر، يُركِّز هذا البُعْد على التقييم الدوري للتغيّرات الجوهرية، ومراقبة أداء إدارة المخاطر، والسعي نحو التحسين المستمَّر، ويشمل ثلاثة مبادئ هي: تقييم التغيّرات الجوهرية، ومراجعة المخاطر والأداء، وتعزيز السعي نحو تحسين إدارة المخاطر المؤسسية.

خامسًا: المعلومات والاتِّصالات والتقارير، يُعْنَى هذا البُعْد بتعزيز تبادل المعلومات المُتعلِّقة بالمخاطر، وضمان وصولها إلى الأطراف المعنية بشكّل فعَّال، وإعداد تقارير واضحة ومناسبة حول المخاطر والأداء، ويضم ثلاثة مبادئ هي: استخدام المعلومات لتعزيز فعَّالية إدارة المخاطر، ونقل المعلومات المتعلقة بالمخاطر داخليًا وخارجيًا، وإعداد تقارير شاملة حول المخاطر، وتقارير عن الثقافة المؤسسية ومستوى الأداء.



الشكل رقم (6.2)
إطار (COSO) الصادر في عام 2017م
المصدر: www.coso.org

6.14.2- الإصدار السادس لـ (COSO) في عام 2019م:

في ظلِّ ما يشهدهُ قطاع الرعاية الصِّحية من تدقيق متزايد وتعقيدات متنامية في العمليات والتنظيم، تُواجِّه مؤسسات هذا القطاع تحدّيات خاصة تتعلّق بتصمّيم وتشغيل أنظمة الرقابة الداخلية، واستجابةً لهذه التحدّيات، أصدرت لجنة (COSO) في 20 فبراير 2019 م دليلًا تنفيذيًا بعنوان إطار العمل المتكامل للرقابة الداخلية (COSO، 2013) - دليل تنفيذي لقطاع مقدمي خدمات الرعاية الصحية؛ بهدف دعم هذه المؤسسات في تحسين أنظمة الرقابة الداخلية وتعزيز سلامتها، إضافةً إلى توفير خارطة طريق عملية لتنفيذ الإطار، بما يُعزِّز من هياكل الحوكمة والرقابة، ويعدُّ هذا الدليل مرجعًا إرشاديًا رائدًا في تصميم وتنفيذ وتقييم فعَّالية الرقابة الداخلية؛ حيث يُؤكِّد على أنَّ وجود نظام رقابة فعَّال يُعدُّ أمرًا جوهريًا لمواجّهة بيئة الرعاية الصحية سريعة التغيّر وذات المخاطر المُعقدة، كما يهدف إلى تقييم وتعزيز هياكل الرقابة الحالية، وتطبيق ضوابط تُسهم في الحدِّ من المخاطر الجوهرية، وتحسين فعَّالية بيئات الرقابة، إضافةً إلى رفع كفاءة وظائف الحوكمة والعمليات الإدارية في مؤسسات الرعاية الصحية.

ويتضح للباحثة من خلال استعراض إصدّارات لجنة (COSO) أنَّ جميع الإصدَّارات أسهمت في تطوير هذا الإطار، بما يُمكِّن المؤسسات من تبنّيه بفعَّالية في عمليات الرقابة الداخلية؛ حيث يُعدُّ نظام الرقابة الداخلية أداة رئيسية لمتابعة سير الإجراءات في المؤسسة، وضمان تنفيذها بالشكِّل السليم، مما يُسهم في تعزيز كفاءة وفعَّالية الأنشطة، وتحقيق الأهداف المحدَّدة، وذلك استنادًا إلى مجموعة من المبادئ المُنظَّمة، ويكتسب الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) أهمية كبيرة؛ لدوره في دعم المؤسسات في تحقيق أهدافها، سواءً أكانت أهدافًا تشغيلية أم أهدافًا استراتيجية، كما يُسهم في الحدِّ من ممارسات الاحتيال والتلاعب، ويُعزِّز من وجود نظام رقابي داخلي يضمن الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات المعمول بها، بما يُكِّفل استمرارية عمل المؤسسة واستقرارها.

15.2- أوجه الاختلاف بين النسخة الأصلية للإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) الصادرة في عام 1992م والنسخة المُحدِّثة لعام 2013م:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من مجموعة السياسات والإجراءات المترابطة التي تُشكِّل في مُجملها ضوابط فعَّالة تساعد المؤسسة في تحقيق أهدافها، وعند تصميم نظام رقابة داخلية فعَال، غالبًا ما تُركِّز الإدارة على ثلاثة أهداف رئيسية تشمل الأهداف التشغيلية، وأهداف إعداد التقارير، وأهداف الامتثال، وقد قام إطار (COSO) بتحديد هذه الأهداف بصورة واضحة في كل من إصدَّاره الأصلي عام 1992م، وإصدَّاره المُحَدِّث عام 2013م، إلا أن هناك اختلافات جوهرية بين النسختين، كما موضحة في الجدول رقم (2.2) (Lui and Huang,2020).

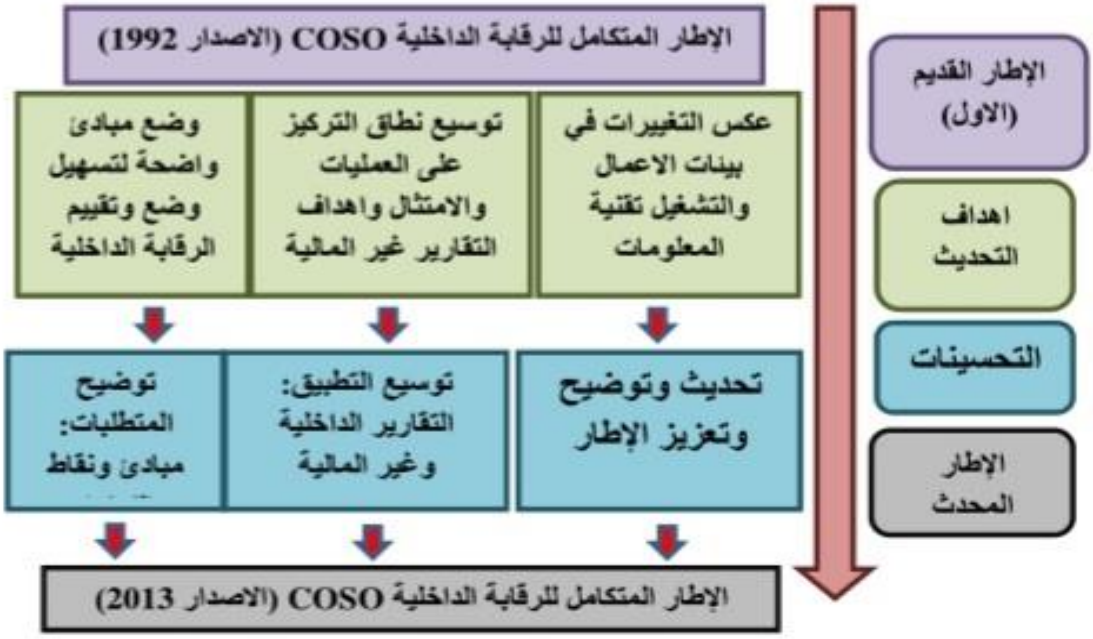
الجدول رقم (2.2)
يبين الاختلافات بين الإصدارين للإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO):

أوجه الاختلاف	إطار (COSO) 1992	إطار (COSO) 2013
الأهداف التشغيلية	ركّزت الأهداف التشغيلية على الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة.	توسّعت الأهداف التشغيلية لتشمل فعّالية وكفاءة العمليات والأنشطة، بما في ذلك أهداف الأداء التشغيلي والمالي، إضافةً إلى حماية الأُصُول.
أهداف إعداد التقارير	أطلق على هدف التقرير اسم هدف التقرير المالي ويتعلّق بإعداد بيانات مالية موثوقة.	توسّعت أهداف التقرير لتشمل التقارير المالية وغير المالية، سواءً الداخلية أو الخارجية المُقدّمة لأصحاب المصلحة ذات العلاقة، مع مراعاة خصائص الموثوقية والملاءمة والشفافية والامتثال للسياسات والمعايير المعتمَدة.
أهداف الامتثال للقوانين	لم يكّن هذا الهدف موضّحًا بشكّل مُفصّل في هذا الإصدّار، حيث لم يأخذ في الاعتبار الطلّبات المتزايدة والتعقيدات في القوانين واللوائح والمعايير المحاسبية التي حدثّت منذ عام 1992م.	أعطّى هذا الهدف اهتمامًا أكبر، ليشمل الالتزام بالقوانين واللوائح والتشريعات المُعتمدة، استجابةً للتغيّرات والمتطلّبات التنظيمية المتزايدة.

المصدر (إعداد الباحثة)

ويتضح للباحثة من خلال التحليل السابق، أن الإصدّار المُحَدَّث لإطار (COSO) لعام 2013 احتفظ بمعظم الأُسس التي بُنِيَّ عليها الإصدّار الأصلي لعام 1992م، مع إدخال تعديلات وتحدِّيثات طفيفة، حيث تشابه الإصداران في تعريف الرقابة الداخلية، وفي الأهداف الثلاثة الأساسية التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، إضافةً إلى الاستمرار في الاعتماد على الأبعاد الخمسة للرقابة الداخلية، كما لا يزال تَصمِيم نظام الرقابة الداخلية يَسْتَنِدْ إلى تحديد الأهداف، وتَصْمِيم هيكل رقابي سليم وفعَّال لتحقيق تلك الأهداف، ومع ذلك جَاءَ إصدّار 2013 بتحدِّيثات مُهمَّة، من أبرزها إدْرَاج سبعة عشر مبدأ أساسيًا مُوزَّعة على الأبعاد الخمسة، مع تقدِّيم شرح أكثر وضوحًا وتفصيلًا لهذه الأبعاد، مما أسهم في تعزيز قابلية التطبيق والتقييم، كما ركّز الإطار المُحَدَّث بشكّل لافت على أهمية تكنولوجيا المعلومات سواءً من حيث استخدامها في دعم مختلف أبعاد الرقابة الداخلية، أو من حيث دراسة تأثيرها على فعَّالية النظام الرقابي، إضافةً إلى ذلك أولّى الإصدّار المُحَدِّث اهتمامًا متزايدًا بمفاهيم إدارة المخاطر والحوكمة، كما وسَّع من نطاق إعداد التقارير لتشمل التقارير غير المالية، وليس التقارير المالية فقط، مع التركيز على خصائص الشفافية والموثوقية في إعدادها، كما أَظْهَر الإطار المُحَدَّث اهتمامًا بالغًا بمكافحة الغش والاحتيال كجزء أساسي من وظيفة الرقابة الداخلية.

ويُوضِّح الشكل رقم (7.2) الأسباب الرئيسية التي دَفَعَتْ إلى تحديث إطار الرقابة الداخلية الصادر في عام 1992، والتي تمثَّلت في مواكبة التغيّرات المُتَّسارعة في بيئة الأعمال، والتُوسِّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومتطلَّبات الرقابة المصاحبة لها، والتركيز الأوسع على العمليات التشغيلية والإدارية والمالية، والحاجة المتزايدة لإعداد تقارير داخلية تشتمل على الجوانب المالية وغير المالية، وأخيرًا ضرورة وضع معايير ومبادئ واضحة تُسَّهِل على المؤسسات تَصمِيم وتقييم نُظُم الرقابة الداخلية.



الشكل رقم (7.2)
تحديث الإطار المتكامل للرقابة الداخلية (COSO) الصادر في عام 1992م
المصدر: (الخلايلة،2022، ص99)

16.2- الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي:

شهد مفهوم الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة؛ ليواكب المتطلَّبات التشغيلية والمالية للمصارف، وأصبح أداة استراتيجية تُسهم في إدارة المخاطر والحدِّ منها إلى مستويات مقبولة، وضمان الامتثال للضوابط القانونية والتنظيمية، وحماية أُصول المصرف، كما أصبح نظام الرقابة الداخلية أداة استشارية وتوجِّيهية مُهمّة تعتمد عليها المصارف لتعزيز كفاءة الأداء التشغيلي والمالي، من خلال تَبنّي منهجية مُنَّظِمة ومتكاملة تَتَضَمّن مُختلف أنشطة الرقابة، ويعتمد نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي على مجموعة من الأنشطة التي تُنفذِّها الوحدات والإدارات المُتخصِّصة في المصارف التجارية، ومن أبرزها إدارة الرقابة المصرفية والنقد بمصرف ليبيا المركزي، والتي تتولَّى مهام التفتيش على المصارف التجارية ومتابعة أدائها، ويسعى مصرف ليبيا المركزي من خلال دورهِ الإشرافي والرقابي إلى ترسيخ بيئة رقابية داخلية فعَّالة لدى المصارف والمؤسسات المالية، عبر تفعيل دور الإدارات الرقابية المرتبطة بمجلس الإدارة، بما يُسهم في تقليل المخاطر وتعزيز الاستقرار المالي، ويحتوي الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي على مجموعة من الوحدات والإدارات المُتخصِّصة التي تعمل تحت إشراف إدارة المراجعة؛ لتعزيز فعّالية منظومة الرقابة ودعم الالتزام بالضوابط والمعايير الرقابية، وتشمل هذه الإدارات إدارة المراجعة، وإدارة المخاطر، وإدارة التدقيق الشرعي، وإدارة الامتثال، ويتم تعيين مُدِيري هذه الوحدات والإدارات بموجب قرارات تَصْدُر عن مجلس إدارة المصرف أو المؤسسة المالية، بناءً على توصِّيات من لجان مُتخصِّصة مُنْبَثِقة عن المجلس، مثل لجنة المراجعة، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت والتعيينات.

وتختص **إدارة المراجعة الداخلية** بمتابعة جميع العمليات التشغيلية والمالية داخل المصرف؛ بهدف التحقّق من التزام الموظفين بالقوانين واللوائح والسياسات المعتمَّدة من مصرف ليبيا المركزي، كما تقوم هذه الإدارة

بإعداد تقارير دورية شهرية، ووضع خُطِّط متابعة شاملة لكافة الجوانب الإدارية والمالية، والعمل على اكتشاف المخالفات واقتراح الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة، بما يضمن حماية مصالح المصرف وأصوله من الاحتيال والتجاوزات والمخالفات، بينما تتولَّى **إدارة المخاطر** مسؤولية تحليل وتقييم مختلف أنواع المخاطر المصرفية بمختلف أنواعها، بما في ذلك مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر عدم الامتثال، ومخاطر السمعة، وتسعى إلى مراقبة مستويات هذه المخاطر ووضع الضوابط اللازمة للحد من آثارها السلبية، من خلال إجراء الدراسات اللازمة لتحديد المخاطر الرئيسية وتقييم احتمَّالات حُدُوثِّها؛ بهدف تطوير أدوات رقابية فعّالة للحدِّ منها، في حين تختص **إدارة التدقيق الشرعي** بالتدقيق الداخلي الشرعي ومراقبة مدى امتثال المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال خُطَّة سنوية لجمع وتقييم الأدلة المُتعلِّقة بأنشطة ومعاملات المؤسسة؛ بهدف التحقّق من التزامها بالضوابط الشرعية ومدى كفاية الإجراءات الداخلية وأُطر الحوكمة الشرعية المُعتمدة (مصرف ليبيا المركزي،2021، منشور رقم 2؛ مصرف ليبيا المركزي، 2022، منشور رقم 6).

وفي عام 2015م، اسْتَحْدَثَ مصرف ليبيا المركزي **إدارة الامتثال** كجزءٍ من هيكلهِ التنظيمي؛ حيث تتبع هذه الإدارة مباشرة مجلس الإدارة، وذلك في إطار تعزيز منظومة الرقابة الداخلية وترسيخ مبادئ الحوكمة المصرفية، وتتمثَّل مهام إدارة الامتثال في ضمان التزام مُوَظِفِي وإدارات المصارف بالقوانين واللوائح والضوابط المعمول بها، بما في ذلك الالتزام بالمعايير الدولية ذات الصّلة، كما تسعى الإدارة إلى مراقبة مدى التزام المصارف بالسياسات والقوانين والتشريعات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وفحص أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية؛ لضمان فعاليتها في مكافحة عمليات غسيل الأموال وتمَّويل الإرهاب، بما يُسهم في الحدِّ من مخاطر عدم الامتثال مهما كان مصدرها، وتُعرَّف إدارة الامتثال بأنَّها الوحدة التنظيمية المسؤولة عن وضع ومتابعة تطبيق السياسات والإجراءات التي تضمن التزام المصرف بالتشريعات والقوانين والتعليمات الرقابية والمعايير الدولية ذات الصِّلة، بما يُسهم في تعزيز النزاهة والشفافية في العمليات المصرفية والحدِّ من المخاطر القانونية والتنظيمية.

وفي هذا السِّياق، تتولى إدارة الامتثال بمصرف ليبيا المركزي مهام رقابية، وتهدف إلى التأكّد من التزام موظفي وإدارات المصرف بالقوانين واللوائح والسياسات المعتمدة، كما تقوم إدارة أو وحدة الامتثال في المصارف التجارية بمراقبة مدى الالتزام بالتشريعات والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وفحص نُظُم وإجراءات الرقابة الداخلية؛ لضمان فعاليتها في مكافحة غسل الأموال، بما يُسهم في تفادى مخاطر عدم الامتثال، وتعزيز سلامة العمليات المصرفية، وتعمل إدارة الامتثال بشكّل مستمر وبالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي على متابعة المستجدات القانونية والتنظيمية المُتعلِّقة بالعمل المصرفي، إلى جانب متابعة أَداء الإدارات الرقابية في المصارف التجارية، وفي إطار حرص مصرف ليبيا المركزي على تطوير وحدات الامتثال وتوفير بيئة تنظيمية داعمة ولتمكينها من أَداء مهامها بكفاءة وفعّالية، أصدّر مصرف ليبيا المركزي مجموعة من التعليمات والمنشورات الهادفة إلى ترسيخ ثقافة الامتثال في القطاع المالي، ومواكبة

المتغيّرات والمتطلَّبات الدولية ذات الصلة (مصرف ليبيا المركزي، 2015، قرار رقم45؛ مصرف ليبيا المركزي، 2022، منشور رقم 6).

وفي إطار تعزيز مبادئ الحوكمة المصرفية وترسيخ الإدارة الرشيدة، ألزّم مصرف ليبيا المركزي جميع المصارف التجارية باعتماد دليل الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي، وذلك استنادًا إلى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لعام 2010م بشأن اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي، والذي تمَّ تحديثه بموجب قرار رقم (4) لعام 2024 م، ويهدف هذا الدليل إلى توفير بيئة رقابية فعّالة، وتحسين أداء القطاع المصرفي بما يحقّق مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة، وقد تضمّن دليل الحوكمة تحديد مجموعة من مهام وأنشطة الرقابة الداخلية، كما ألزّم مجلس إدارات المصارف بتشكيل لجان رقابية دائمة من بين أعضائها؛ لدعم الدور الإشرافي وتعزيز تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، ومن بين هذه اللجان: لجنة المراجعة، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة التعينات والمكافآت، ولجنة الحوكمة؛ حيث تتولَّي **لجنة المراجعة** مسؤولية الإشراف على عدالة وشفافية البيانات المالية، وما يرافقها من إفصاحات وإيضاحات، والتأكّد من كفاية وفعّالية أنظمة وإجراءات الرقابة الداخلية، فضلًا عن مراجعة الإجراءات المُتبّعة في حالات الاحتيال والاختلاس وفقًا لتعليمات مصرف ليبيا المركزي والمعايير الدولية ذات الصلة، كما ترتبط اللجنة بعلاقات تنسيقية مع إدارة المراجعة الداخلية، والمراجعين الخارجيين، وإدارة الامتثال، ووحدة المعلومات المالية، بما يضمّن تكامل منظومة الرقابة وتعزيز موثوقية التقارير المالية، أما **لجنة إدارة المخاطر** فتتولَّي مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات العامة لإدارة المخاطر داخل المصرف، والإشراف على أداء الإدارة العليا في هذا المجال، بما يشمل مخاطر الائتمَّان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر السيولة، ومخاطر عدم الامتثال، ومخاطر السمعة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السياسات والحدود المعتمدة لإدارة المخاطر بصورة دورية، ومراجعة السياسة المقترحة من الإدارة العليا بشأن إدارة المخاطر مرة واحدة على الأقل سنويًا، إضافةً إلى مراجعة حدود المخاطر والسياسات والإجراءات الخاصة بتحديدها وقياسها وإدارتها، وتشمل مهام اللجنة الاطِّلاع على التقارير الدورية الصادرة عن إدارة المخاطر بشأن طبيعة المخاطر التي يتعرّض لها المصرف وحجمها وتأثيرها، مع مراجعة هذه التقارير والمصادقة عليها قبل عرضها على مجلس إدارة المصرف لاتّخاذ القرارات المناسبة، أما **لجنة التعينات والمكافآت** فتختص بوضع المعايير اللازمة للتعيين في الإدارة التنفيذية، ومتابعة تنفيذ هذه المعايير، كما تتولَّى إعداد السياسات الخاصة بالرواتب والتعويضات والمكافآت، إلى جانب وضع نظام الحوافز المعتمد في المصرف، وتشمل مهام اللجنة تحديد المواصفات والمهارات والمؤهلات المطلوبة لشغل مناصب الإدارة العليا، مثل المدير العام والمديرين الرئيسيين، ومراجعتها بصورة دورية، إضافةً إلى تقديم التوصّيات المُتعلِّقة بتعيين أو إقالة المدير العام وأعضاء الإدارة التنفيذية، في حين تتولَّى **لجنة الحوكمة** وضع الإطار العام وأُسس الحوكمة المؤسسية المعتمدة في المصرف، من خلال إعداد دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالحوكمة ومتابعة تنفيذها، ومراجعتها سنويًا واقتراح التعديلات اللازمة عند الحاجّة، كما تشمل مهام اللجنة مراجعة ومتابعة سياسة وإجراءات الإفصاح المعتمدة لدى المصرف، بما يُسهم في تعزيز الشفافية، وتحسين جودة المعلومات المالية

المُقدَّمة لأصحاب المصلحة (مصرف ليبيا المركزي،2010، قرار رقم 20؛ مصرف ليبيا المركزي، قرار رقم 4، 2024).

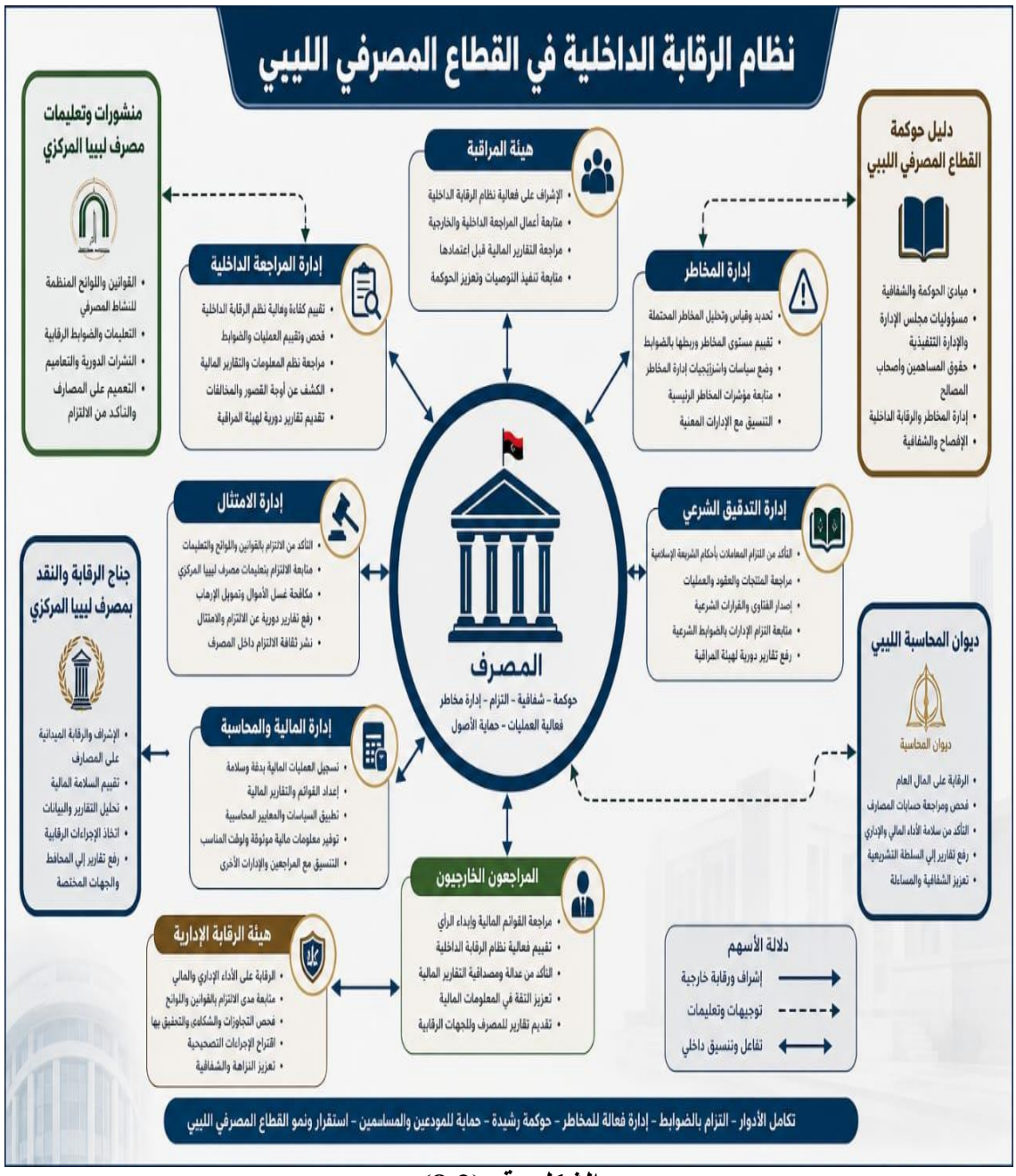
وفي هذا الإطار، يقوم مصرف ليبيا المركزي بدور تنظيمي ورقابي مُهم، من خلال إصدار مجموعة من اللوائح التنظيمية التي تعمل على تنظيم العمل داخل المصارف التجارية الليبية، وذلك وفقًا لأحكام القانون رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف، وتشمل هذه اللوائح: اللوائح التأديبية والعقوبات المقررة بحق الموظفين المخالفين في القطاع المصرفي، ولائحة التعينات والمكافآت التي تنظم شؤون الموظفين، من حيث التعينات، والمرتبات، والعلاوات، والبعثات، والمكافآت، وتعدُّ هذه اللوائح جزءًا من نظام الرقابة الداخلية، وتشكّل أداة لردع المخالفين للنُظم والقرارات المعمول بها داخل المصارف؛ حيث تخضع جميع المصارف التجارية في ليبيا للإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي الذي يتولَّى تنظيم العلاقة بينها وبين المصارف الأُخرى، والتنسيق بين أنشطتها، ومتابعة أوجّه عملها من خلال إدارة الرقابة على المصارف والنقد، وذلك وفقًا لأحكام المادة رقم (71) من القانون رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف، كما نصت المادة رقم (85) من نفس القانون على التزام جميع المصارف التجارية بتقديم بيانات شهرية إلى مصرف ليبيا المركزي، تتضمّن: مركزها المالي، وتفاصيل كافة التسهيلات المقدّمة من قروض وائتمَّانات وضمانات، إضافةً إلى نسخة من آخر قوائمها المالية المعتمَّدة بعد المراجعة، وكل ما يقدّم للمساهمين من تقارير أعمال المصرف، وتنصّ المادة (60) من القانون ذاتهِ على قيام مصرف ليبيا المركزي بفحص ومراجعة البيانات الشهرية المقدّمة من المصارف التجارية، وإعداد تقرير موجز عن المركز المالي لكل مصرف مع نهاية كل شهر، ليتم نشره في مدونة الإجراءات المعتمدة، ويعدّ هذا الإجراء جزءًا من جهود مصرف ليبيا المركزي؛ لتعزيز منظومة الرقابة والإشراف على المصارف التجارية، وضمان التزامها بالمعايير والقوانين المُنظَّمة للعمل المصرفي، وفي إطار تعزيز الرقابة الداخلية، نصَّت المادة رقم (83) من نفس القانون السابق على إلزام جميع المصارف التجارية والجهات الخاضعة لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي بإجراء فحص سنوي لحساباتها من قبل مراجعين خارجين قانونين، يتم اختيارهم من قبل الجمعية العمومية لكل مصرف، ويتولَّى هؤلاء المراجعون التأكّد من صحة السجِّلات المحاسبية، ومطابقة البيانات المالية لما هو مثبت في الدفاتر، والتأكّد من سلامة تقييم الأُصول والالتزامات، ومدى مطابقة العمليات المنفذة لأحكام القانون، فضلًا عن متابعة التزام المصارف بالتعليمات الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والمعايير والقوانين المُنظَّمة للعمل المصرفي (قانون رقم1 لسنة 2005، بشأن المصارف؛ قانون رقم 46 لسنة 2012، بشأن تعديل بعض أحكام قانون رقم 1 لسنة 2005).

وفي سِّياق رقابي أوسع، ألزّم المُشَرِّع الليبي الجهات الرقابية بموجب أحكام قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي رقم (19) لسنة 2013م، وقانون إنشاء هيئة الرقابة الإدارية رقم (20) لسنة 2013م، بمراجعة أعمال المصارف التجارية وتقييم أدائها، والتحقق من مدى كفاءة وملاءمة أنظمتها للرقابة الداخلية، سواءً أكانت اليدوية منها أم الإلكترونية، إضافةً إلى فحص سلامة التصّرفات المالية، ودقَّة القيود المحاسبية، والتقارير المالية، وذلك بما يتفق مع التشريعات النافذة، بهدف ضمان السلامة المالية والإدارية لكافة العمليات

المصرفية، وقد أشارت المادة (3) من القانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة، والمادة رقم (26) من القانون رقم (20) لسنة 2013م بشأن إنشاء هيئة الرقابة الإدارية، إلى أنَّ نطاق الرقابة يمتدّ ليشمل جميع المؤسسات التي تُسهم فيها الدولة بنسبة لا تقل عن 25% من رأس مالها، وبما أنَّ المصارف التجارية تُعدُّ مؤسسات مساهمة وفقًا لأنظمتها الأساسية، فإنها تخضع لرقابة كلٍّ من الديوان المحاسبي الليبي، وهيئة الرقابة الإدارية (قانون رقم 19 لسنة 2013، بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة؛ قانون رقم 20 لسنة 2013، بشأن هيئة الرقابة الإدارية).

وتتجسّد أهمية تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في القطاع المصرفي، باعتباره أداة استراتيجية تُسهم في تعزيز فعالية العمليات المصرفية وتحقيق مستويات مرتفعة من الشفافية والمساءلة والامتثال للضوابط القانونية والتنظيمية، وتعدُّ المصارف من أكثر المؤسسات عُرضة للمخاطر المالية والتشغيلية، الأمر الذي يستوجب وجود نظام رقابي متكامل ومتمَّاسك؛ لضمان سلامة الإجراءات وحماية أصول المصرف، وفي هذا السِّياق، يُوفِّر إطار(COSO) نموذجًا متكاملًا لإدارة المخاطر وتعزيز فعّالية الرقابة الداخلية من خلال خمسة أبعاد رئيسية تتمثّل في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتّصال، والمتابعة والمراقبة المستمرة، ويساعد هذا الإطار على تحقيق التكامل بين الأهداف التشغيلية والمالية وأهداف الامتثال، بما يُسهم في رفع جودة التقارير المالية، والحدِّ من فرص التلاعب أو الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، كما يُسهم تطبيق هذا الإطار في بناء ثقافة رقابية داخلية داعمة لعملية اتِّخاذ القرار الإداري والمالي، ويُعزّز ثقة المستثمرين والمودّعين في المصارف، فضلًا عن دعم قدرة المصارف على التكيّف مع التغيّرات في بيئة الأعمال والمخاطر الناشئة، وتنسجِّم الآليات الرقابية المعتمدة في القطاع المصرفي الليبي مع متطلَّبات إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO)، ومعايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث تؤكّد هذه الأُطر على ضرورة وجود نظام رقابة داخلية فعّال ومتكامل، وتُسهم الإجراءات الرقابية التي يفرضها مصرف ليبيا المركزي، مثل مراجعة البيانات المالية الشهرية، والفحص السنوي للحسابات من قبل مراجعين خارجيين، وإشراف الجهات الرقابية الوطنية، في تعزيز أبعاد إطار (COSO)، ولا سيما أنشطة الرقابة والمتابعة، بما يضمّن موثوقية التقارير المالية، وكفاءة العمليات التشغيلية، والالتزام بالضوابط القانونية التنظيمية، كما تتوافق هذه الآليات مع مبادئ لجنة بازل التي تؤكد على أهمية الحوكمة المؤسسية الفعّالة، واستقلالية وظائف المراجعة الداخلية والخارجية، وكفاية نُظم إدارة المخاطر، والإشراف الرقابي المستمر، والشفافية والإفصاح المالي باعتبارها عناصر أساسية؛ لضمان الاستقرار المالي وتقليل المخاطر المصرفية والنظامية، كما شدّدت مبادئ بازل على ضرورة قيام السلطات الرقابية بمراجعة الأداء المالي للمصارف بصورة دورية، والتحقّق من كفاية نُظُم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، بما يُعزّز سلامة النظام المصرفي ويقلِّل من المخاطر (COSO,2013;BCBS,2021;Al-Kharusi and Matriano,2022).

وتكتسب الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي أهمية متزايدة في ظلّ تعاظم المخاطر المالية والتشغيلية والتقنية، الأمر الذي يستوجب تبنِّي أُطر رقابية دولية مُتقدِّمة كإطار(COSO)، ومعايير لجنة بازل؛ حيث يُمثِّل تطبيق هذه الأُطر دعامة استراتيجية لتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، وتحسين جودة التقارير المالية، وترسيخ مبادئ الحوكمة المصرفية، بما ينعكس إيجابًا على ثقة المستثمرين والمودعين ويدعم الاستقرار المالي والاقتصادي، كما يُسهم تطبيق هذه الأُطر في سدِّ الفجوة بين الممارسات الرقابية المحلية والمعايير الدولية، ويُعزِّز قدرة القطاع المصرفي على مُواجّهة المخاطر الناشئة، ولا سيما المخاطر المتعلّقة بأمن المعلومات والتكنولوجية (COSO,2017; BCBS,2021).



الشكل رقم (8.2)
نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي
المصدر: (مصرف ليبيا المركزي، دليل الحوكمة القطاع المصرفي المحدث،2024)

17.2- خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي لنظام الرقابة الداخلية باعتبارها منظومة متكاملة للسياسات والإجراءات المُصمّمة لحماية أُصول المؤسسة، وتعزيز مصداقية المعلومات المالية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والامتثال للأنُظمة والقوانين المعمول بها، كما استعرض الفصل **مفهوم الرقابة الداخلية ومراحل تطوره**، بداية من الرقابة الشخصية وصولًا إلى الإطار المتكامل الذي قدّمته لجنة (COSO) كمرجعية معتمدة وشاملة في مجال الرقابة، كما تمَّ توضيح **الأهداف الجوهرية للرقابة الداخلية**، وأبرزها حماية الأُصول، وضمان دقّة وموثوقية التقارير المالية، وتحقيق الكفاءة التشغيلية، والامتثال للقوانين، وسلَّط الفصل الضوء على **الأهمية المتزايدة لنظام الرقابة الداخلية** في ظلِّ التحدّيات التنظيمية والتكنولوجية المعاصرة، مع بيان أبرز العوامل التي عزَّزت من دورهِ داخل المؤسسات، بخاصة في بيئة العمل المعقدة كالقطاع المصرفي، كما استعرض أهم **أنواع الرقابة الداخلية** المتعددة، كالرقابة الإدارية والمحاسبية والضبط الداخلي، إضافةً إلى توضيح خصائص النظام الرقابي الفعَّال، مثل الاستقلالية، والاستمَّرارية، والمرونة، إضافةً إلى المقومات الأساسية التي يستند إليها وتضمّن نجاحه، بما في ذلك الهيكل التنظيمي الكفؤ، والنظام المحاسبي السليم، وكفاءة الموارد البشرية، والمتابعة المستمرة، كما ناقش الفصل أبرز التحدّيات التي تعيق تطبيق نظام الرقابة الداخلية، بخاصة في ظلِّ البيئة التكنولوجية والرقابية المتغيّرة، والتي تنشأ عن التقديرات الشخصية، أو تواطؤ الموظفين، أو ضعف التصمّيم، أو ارتفاع التكلفة، أو صعوبات في استخدام التكنولوجيا.

وتضمَّن الفصل كذلك، عرضًا شاملًا حول نشأة وتطور نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، مع توضيح تحديثاته والمبادئ التي يقوم عليها، مبيّنًا مساهمة هذا الإطار في توحيد المفاهيم والمعايير المُتعلِّقة بالرقابة الداخلية، وتقديم نموذج متكامل يضمُ خمسة أبعاد رئيسية تُشكِّل الأساس لأي نظام رقابي فعَّال، وتمَّ التطرّق إلى أهداف نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، ويرتكز هذا الإطار على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: كفاءة وفعَّالية العمليات، وموثوقية التقارير، والامتثال للقوانين واللوائح، ويقوم هذا الإطار على خمسة أبعاد رئيسية مترابطة، وهي: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، والمراقبة والمتابعة المستمرة؛ حيث تُسهم هذه الأبعاد مُجتمِعَة في تعزيز النزاهة المؤسسية، ورفع مستوى موثوقية التقارير المالية، وتحقيق الالتزام بالمتطلَّبات التنظيمية، كما تطرَّق الفصل إلى أنواع الضوابط الرقابية، بما في ذلك الضوابط الوقائية، والضوابط الكاشفة، والضوابط التصحيحية، والضوابط التوجّيهية، ودورها في تعزيز فعّالية النظام الرقابي.

وفي ختام الفصل، جرى تناول نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي، ودور مصرف ليبيا المركزي في تطويره وتنظيمه عبر التشريعات والمنشورات واللوائح الرقابية، بما يُعزّز كفاءة الأداء المصرفي ويحدُّ من المخاطر، كما تمَّ التأكيد على أهمية تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) داخل المصارف الليبية، باعتباره أداة فعَّالة لتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الاستقرار المالي، وتحقيق الامتثال التنظيمي، في ظلِّ التحدِّيات الرقابية والتكنولوجية المتزايدة.

ويعدُّ هذا الفصل حجر الأساس في بناء الإطار النظري للدراسة؛ حيث يُوضِّح المرتكزات العلمية لنظام الرقابة الداخلية، ويُبرز دور إطار(COSO) في تعزيز موثوقية التقارير المالية، ورفع كفاءة الأداء المؤسسي، لا سيما في ظلِّ البيئة المصرفية المعاصرة التي تتسم بتزايد المخاطر والتوسّع في استخدام الأنظمة الإلكترونية، كما يُسهم هذا الفصل في تحديد مدى ملاءمة إطار(COSO) كأداة فعَّالة؛ لتحسين جودة التقارير المالية، في ظلِّ التطورات المتّسارعة في تكنولوجيا المعلومات، وما تفرضه من تحدّيات وفرص يُمكِّن توظيفها لخدمة تطوير القطاع المصرفي الليبي.

وبناءً على ما سبق، يُعدُّ هذا الفصل تمهيدًا علميًا ضروريًا للانتقال إلى الفصل اللاحق، الذي سيتناول بصورة أكثر تفصيلًا **جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات**، مع إبراز كيفية تفاعلها مع أنظمة الرقابة الداخلية، وانعكاس ذلك على مستوى الشفافية والموثوقية والإفصاح المالي.

الفصل الثالث

جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات

1.3- تمهيد.

2.3- مفهوم التقارير المالية.

3.3- أهداف التقارير المالية.

4.3- أنواع التقارير المالية.

5.3- مستخدمو التقارير المالية.

6.3- مفهوم جودة التقارير المالية.

7.3- أهمية جودة التقارير المالية.

8.3- أنواع جودة التقارير المالية.

9.3- معايير جودة التقارير المالية.

10.3- محدِّدات جودة التقارير المالية.

11.3- خصائص جودة التقارير المالية.

12.3- مؤشرات قياس جودة التقارير المالية.

13.3- مفهوم تكنولوجيا المعلومات.

14.3- مكونات تكنولوجيا المعلومات.

15.3- خصائص تكنولوجيا المعلومات.

16.3- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي.

17.3- التحدّيات الرقابية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

18.3- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية.

19.3- خلاصة الفصل الثالث.

1.3- تمهيد:

تُعد التقارير المالية من الركائز الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات المصرفية، لما لها من دور حيوي في توفير معلومات مالية موثوقة تعكس الواقع الاقتصادي والمالي للمصرف، وتدعم متخذي القرار من مختلف الأطراف ذوي العلاقة، وتزداد أهمية هذه التقارير في القطاع المصرفي نظرًا لطبيعة نشاطه المعقد وارتفاع مستوى المخاطر، الأمر الذي يتطلَّب درجة عالية من الشفافية والمصداقية في عرض المعلومات المالية.

وتتجسّد القيمة الحقيقية للتقارير المالية في جودتها، والتي تكشف عن مدى ملاءمة المعلومات وصدق تمثيلها وقابليتها للمقارنة والفهم، بما يُعزِّز موثوقية الإفصاح المحاسبي وثقة المستخدمين، وقد دفع ما أظهرته الأزمات المالية العالمية من قصور في الإفصاح وضعف في الرقابة الداخلية، الهيئات المهنية الدولية، مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)، إلى تعزيز الأُطر المُنظَّمة للإبلاغ المالي ومتطلَّبات الشفافية والمساءلة.

وفي ظلِّ التحوُّل الرقمي المتسارع، أصبحت تكنولوجيا المعلومات عاملًا رئيسيًا في تحسين جودة التقارير المالية من خلال أَتْمَتة عمليات المعالجة المحاسبية، وتحسين دقَّة المعلومات وتوقيت توفيرها، فضلًا عن دورها في دعم فعّالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري متكامل لمفهوم التقارير المالية، وتحليل خصائصها ومعايير جودتها، مع تسّليط الضوء على مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية، إلى جانب إبراز مساهمة تكنولوجيا المعلومات في دعم أنُظمة الرقابة الداخلية؛ بهدف توضيح الترابط بين التكنولوجيا الحدّيثة ومتطلَّبات الشفافية والمساءلة في التقارير المالية، وذلك في سِّياق بيئة مصرفية معاصرة تتسم بالتعقيد والتطوّر المستمر، باعتبار تكنولوجيا المعلومات محور أساسي في تقوية بيئة الرقابة من خلال أنُظمة الضبط الآلي، وتتّبع العمليات، واكتشاف الأخطاء، والانحرافات في مراحلها المُبكِّرة، مما يُعزِّز من مصداقية المعلومات المالية.

2.3- مفهوم التقارير المالية:

تُعدُّ التقارير المالية من الركائز الأساسية التي تستند إليها المؤسسات المالية، وعلى وجّه الخصوص المصارف، لدورها الفعَّال في دعم عمليات التخطيط والرقابة واتِّخاذ القرار، كما تُشكِّل هذه التقارير المخرجات النهائية لأنظمة المعلومات المحاسبية، بعد معالجة البيانات المحاسبية وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة تُعرض في شكِّل تقارير رسمية، ويُنْظِر إلى التقارير المالية على أنَّها الأداة الأَهَم التي تعكس المركز المالي والأداء الاقتصادي والتدّفقات النقدية للمصارف التجارية، مما يجعلها القلب النابض لأي مؤسسة مصرفية مهما كان نوعها أو حجم نشاطها أو سوقها المُستهدف (الحسبان،2021).

وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standards Board (FASB) إلى أنَّ التقارير المالية لا تُعدُّ غاية في حدِّ ذاتها، وإنَّما وسيلة لتوفير معلومات مالية ذات موثوقية وشفافية تخدم مستخدميها في اتِّخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، باعتبار هذه المعلومات مصدرًا مُنَّظمًا يُمكِّن الأطراف ذات العلاقة، كالمستثمرين والمُقرضين والإدارة والجهات الرقابية، من تقييم المركز المالي واتِّجاهات الأَداء، واتِّخاذ قرارات مبنِّية على أُسس سليمة، ويعتمد نجاح تلك القرارات بدرجة كبيرة على مدى تَمتُّع المعلومات

المحاسبية الواردة في التقارير المالية بمستوى عالٍ من الشفافية، والتمثيل الصادق، والملاءمة الزمنية، بحيث تكشف بدقَّة عن الواقع المالي للمصارف التجارية وتُلبّي احتياجات مستخدميها المختلفة (Rudžionienė, and Guptor,2019؛ شقفة،2020؛ الرفوع، والطراونة، 2021).

تناولت الأدبيات المحاسبية مفهوم التقارير المالية، واختلف الباحثون في تحديد هذا المفهوم؛ حيث لا يوجد مفهوم موحّد مُتَّفِقٌ عليهِ بشكّل كامل، وعُرَّفت التقارير المالية بأنَّها المنتج النهائي للنظام المحاسبي، والوسيلة التي تُمكِّن جميع الأطراف ذات العلاقة في القطاع المصرفي من الاطِّلاع على الوضع المالي والأداء التشغيلي، مما يُعزِّز قُدْرَتِهم على اتِّخاذ قرارات مبنية على أُسس سليمة وموضوعية؛ ولذلك يجِّب التمييز بين مفهوم القوائم المالية ومفهوم التقارير المالية؛ حيث يُعدُّ مفهوم التقارير المالية أوسع وأشمل، فالقوائم المالية بما تَتَضَمّنهُ من قائمة الدخل، وقائمة المركز المالي، وقائمة التدفّق النقدي، وقائمة الأرباح المُحتجزة، وقائمة حقوق المساهمين، تُشكِّل جزءًا لا يتجزأ من التقارير المالية، أما التقارير المالية فتمتدّ لتشمِّل إضافةً إلى القوائم المالية، تقرير المُراجع الخارجي، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير الإدارة التنفيذية، وكذلك التوقُّعات والتنبؤات الإدارية الحالية والمستقبلية، بالإضافة إلى الإفصاحات الأُخرى ذات الصلة، ويَصعُب فَصْلُ القوائم المالية عن التقارير المالية، إذ يُكمّل كل منهما الآخر؛ حيث تُوفِّر القوائم المالية معلومات جوهرية تحتاج إلى مزيد من التفصيل والتفسير الذي تُوفِّره التقارير المالية (عبدالرحمن،2021).

وفي هذا السِّياق، عُرِّفت التقارير المالية بأنَّها عرضٌ كتابيٌّ للبيانات والمعلومات المحاسبية المُحدَّدة لتغطية فترة زمنية، قد تكون ربع سنوية، أو نصف سنوية، أو سنوية؛ بهدف دعم عملية اتِّخاذ القرارات، كما استقر العُرَّف المحاسبي على اعتبار التقارير المالية الوسيلة الأساسية لنقل المعلومات المحاسبية إلى الأطراف ذات العلاقة في القطاع المصرفي؛ حيث تُمثِّل نتيجة مباشرة لمعالجة البيانات التي تدخل لأنظمة المعلومات المحاسبية، ولا تقتصر التقارير المالية على المعلومات المالية وحسب، بل تشمل أيضًا معلومات غير مالية ذات أهمية، ومن ناحية أُخرى، تختلف الآراء حول إلزامية إعداد التقارير المالية، فبعض الباحثين يرى ضرورة إعدادها بصورة دورية وإلزامية، ويرى آخرون أنَّها تُعدُّ بشكل اختياري تبعًا للحاجّة إليها (Hairston, and Brooks, 2019؛ حبور،2023).

كما أشارت دراسة (Karameta, et al.,2021) إلى أنَّ التقارير المالية أحد الركائز الجوهرية التي يقوم عليها القطاع المصرفي، فهي تُمثِّل المخرجات النهائية للنظام المحاسبي، وتعكس الصورة الحقيقية للوضع المالي للمصرف خلال فترة زمنية مُحدَّدة، وتهدف التقارير إلى تزويد الأطراف ذات العلاقة بمعلومات مالية دقيقة وموثوقة، مما يُمكِّن الإدارة من اتِّخاذ قرارات رشيدة مبنِّية على أُسس علمية وموضوعية.

وفي ضوء ما سبق من مفاهيم للتقارير المالية، ترى للباحثة أن التقارير المالية تُشكِّل حلقة وصل جوهرية بين القطاع المصرفي والمستفيدين من خدماته؛ حيث تنقل لهم صورة شاملة عن أداء المصرف ونتائج أعماله، سواءً من حيث البيانات المالية أو غير المالية، كما تُعدُّ أداة فعَّالة لفهم وتحليل المركز المالي للمصرف، والحُكُّم على مدى كفاءتهِ المالية في إدارة مواردهِ، وقدرتهِ على تحقيق أهدافهِ التشغيلية والاستراتيجية، وتَتَضَمّن التقارير المالية مجموعة من القوائم الأساسية أبرزها: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة

التدّفقات النقدية، وقائمة التغيّر في حقوق الملكية، وقائمة الأرباح المُحتجزة، إضافةً إلى الإيضاحات المُتَمِّمة للقوائم المالية، كما تشمل تقارير إضافيّة مثل المُراجع الخارجي، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير الإدارة التنفيذية، بالإضافة إلى تقارير التنبؤات المالية الحالية والمستقبلية، والتي تُمكِّن من تقدِّيم رُؤية استشرافية للأَداء المالي المتوقع.

3.3- أهداف التقارير المالية:

تُعدُّ التقارير المالية الأداة الرئيسية لنقل المعلومات المحاسبية إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة؛ حيث يتمثَّل هدفها الجوهري في توفير معلومات مالية واقتصادية ملاءمة وموثوقة تدعم عملية اتِّخاذ القرارات الاقتصادية، وقد سَّعِت العديد من الهيئات المهنية، مثل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA)، والمجلس القومي الأمريكي للمحاسبة الحكومية (NCGA)، إلى تحديد أهداف هذه التقارير ضمن أُطر مفاهيمية مختلفة، إلا أنَّها تتقاطع في مضمونها وتعكس توجُّهًا موحدًا نحو تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية (الغنانيم،2021؛ الرجيبي،2023).

1.3.3- أهداف التقارير المالية وفق مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB):

أصدّر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بيانهُ الأول في نوفمبر 1978م، لتحديد إطار مفاهيمي شامل يُعزِّز جودة ومصداقية المعلومات المحاسبية، وتُصنَّف أهداف التقارير المالية وفق هذا البيان على النحو التالي (داود،2024):

أولًا: الأهداف العامة، وتشمل تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات الضرورية لاتِّخاذ القرارات، وتقدِّيم بيانات تُساعد على تقدير التدّفقات النقدية المستقبلية، إضافةً إلى توفير معلومات عن الموارد الاقتصادية، مثل الأُصول والالتزامات، والتغيّرات التي تطرأ عليها، بما يُمكِّن من تقييم الوضع المالي للمؤسسة بصورة شاملة.

ثانيًا: الأهداف التفصيلية، وتشمل تقديم معلومات دقيقة عن ربحية المؤسسة على أساس الاستحقاق، وبيانات تعكس السيولة والمرونة المالية، وتمَّكين المستخدمين من تقييم كفاءة الإدارة وفاعليتها في تحقيق أهداف المؤسسة، وتوفير إيضاحات مرافقة للقوائم المالية تُعزِّز فهم المستخدمين للبيانات المحاسبية، وتُزوِّد من فعالية اتِّخاذ القرار.

2.3.3- أهداف التقارير المالية وفق المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA):

قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) في عام 1971م بتشكيل لجنة عرفت بلجنة تريوبلود (True blood Committee)، لتحديد أهداف شاملة للتقارير المالية تتناسب مع متطلَّبات بيئة الأعمال الحدّيثة، وقد اشتمَّل تقرير اللجنة على الأهداف التالية (الخضر،2021):

أ- تزويد متخذي القرار داخل المؤسسة وخارجها، بالمعلومات الملاءمة لاتّخاذ القرارات الاقتصادية.

ب- خدمة الفئات غير القادرة على الوصول إلى المصادر الداخلية، والتي تعتمد على القوائم المالية الرسمية للحصول على المعلومات المُتعلِّقة بأنشطة المؤسسة.

ج- توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة، تُمكِّن المُستثمرين والدائنين وغيرهم، من إجراء المقارنات، وإعداد التنبؤات، وتقدير التدّفقات النقدية المستقبلية.

د- دعم التحليل والمقارنة عبر الفترات المالية المختلفة، وتقدير الأداء المالي المستقبلي، وتقييم قُدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات مُستدَامة.

هـ- تقييم كفاءة الإدارة وفاعليتها في توظيف التقارير المالية؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

و- توفير معلومات مدعومة بإيضاحات وتفسيرات دقيقة، تُسهم في تحليل الأحدَاث المالية، وتعزيز القدرة على التنبؤ بالأداء المستقبلي.

3.3.3- أهداف التقارير المالية وفق المجلس القومي الأمريكي للمحاسبة الحكومية (NCGA):

أصدّر المجلس القومي الأمريكي للمحاسبة الحكومية National Council On Governmental Accounting (NCGA) تقريرًا في عام 1980م يُوضِّح الأهداف الجوهرية للتقارير المالية في القطاع الحكومي، والتي تتمثَّل في (عنتر،2020):

أ- **الأهداف الرئيسية،** تشمل توفير المعلومات المحاسبية ذات الصلة لتمكين مستخدمي التقارير من اتّخاذ قرارات اقتصادية وسياسية واجتماعية رشيدة، وتُعزِّز وظيفة المساءلة العامة، وتوفير بيانات مالية دقيقة؛ لتقويم الأداء الإداري والتنظيمي للمؤسسات الحكومية.

ب- **الأهداف الفرعية،** تشمل تقدّيم معلومات محاسبية لتحديد حجم النفقات الجارية والأرصدة المتاحة والاحتياجات من الموارد المالية، وتوفير بيانات مالية دقيقة تعكس المركز المالي، وتساعد في تقدير التغيّرات المستقبلية، ودعم الرقابة على الأداء الحكومي، والمساهمة في التخطيط المالي، وإعداد الموازنات العامة، وتمكين متخذي القرار من تقييم الأداء الإداري، وتوصيل المعلومات المالية بأسلوب واضح وسهل الفهم.

وفي ضوء تحليل هذه الأُطر، يمكن دمج أهداف التقارير المالية في مجموعة من المحاور الأساسية على النحو التالي (Salem, and Sindi,2025):

أ- **دعم اتِّخاذ القرارات الاقتصادية،** تسعى التقارير المالية إلى تزويد المستخدمين بالمعلومات الملاءمة لاتِّخاذ القرارات الاقتصادية، بما في ذلك قرارات الاستثمار، والائتمَّان، والتخطيط المالي، مع التركيز على احتياجات المستخدمين الخارجيين.

ب- **تقييم الأداء والمركز المالي،** تهدف التقارير المالية إلى تقديم صورة متكاملة عن المركز المالي، ونتائج الأعمال، من خلال عرض معلومات تتعلّق بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية، إضافةً إلى قياس الربحية والسيولة والمرونة المالية، بما يُمكِّن من تقييم كفاءة الإدارة وفاعليتها في استغلال الموارد، وتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ج- **التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية،** تُوفِّر التقارير المالية معلومات تُساعد المستخدمين في التنبؤ بالتدّفقات النقدية المستقبلية، من خلال تحليل الأداء المالي الحالي والاتجاهات المستقبلية، بما يُعزِّز القدرة على التخطيط المستقبلي، واتِّخاذ القرارات الاستثمارية.

د- **تعزيز الشفافية والمساءلة،** تُسهم التقارير المالية في تعزيز الشفافية والإفصاح، بخاصة في القطاع الحكومي، من خلال دعم المساءلة العامة، وتقديم معلومات واضحة ودقيقة، حول استخدام الموارد المالية، بما يُعزّز الثقة بين المؤسسة ومختلف الأطراف ذات العلاقة.

هـ- **دعم التخطيط والرقابة،** تُعدُّ التقارير المالية أداة مُهمّة في دعم عمليات التخطيط المالي، وإعداد الموازنات، فضلًا عن دورها في تعزيز الرقابة على الأداء، وتقييم الانحرافات، بما يُسهم في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي.

و- **تحسين جودة المعلومات المحاسبية،** تُركِّز التقارير المالية على تقديم معلومات تتسم بالملاءمة والموثوقية والقابلية للفهم وإمكانية المقارنة، وهي الخصائص النوعية الأساسية لجودة التقارير المالية.

وترى الباحثة، في ضوء ما تقدّم، أنَّ أهداف التقارير المالية ليست ثابتة أو مُطلَقة، بل تتسم بالديناميكية؛ حيث تتباين تبعًا لطبيعة أنشطة المؤسسات، واختلاف البيئات الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية التي تعمل في إطارها، ومع ذلك، يظلّ الهدف الجوهري للتقارير المالية مُتمَثِّلًا في تقديم معلومات مالية عالية الجودة، تتميز بالملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، وإمكانية المقارنة، بما يضمِّن فعّاليتها في دعم عمليتي التخطيط واتِّخاذ القرار؛ إذ أنَّ غياب هذه الخصائص من شأنه أن يُحدِّ من القيمة المعلوماتية للتقارير المالية ويضعف قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين، كما يتضِّح أنَّ أهداف التقارير المالية على الرغم من تعدُّد مُنطلقاتها النظرية واختلاف الجِّهات المهنية التي تناولتها، تتكامل في إطار مفاهيمي مُوحِّد يهدف إلى تعظيم جودة المعلومات المحاسبية، وتعزيز منفعتها لمختلف فئات المستخدمين، ويعكس هذا التكامل تطوُّر الفكر المحاسبي نحو تبنِّي منظور شمولي يربط بين مستوى الإفصاح المالي وخصائص جودة المعلومات واحتياجات مستخدمي التقارير المالية، بما يُسهم في تحسين كفاءة القرارات الاقتصادية، ويرتبط تحقيق هذه الأهداف ارتباطًا وثيقًا بتوافُر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي تعدُّ المعيار الأساسي للحُكُّم على جودة التقارير المالية.

4.3- أنواع التقارير المالية:

تُعدُّ التقارير المالية من الأدوات الأساسية في النظام المحاسبي، وتُشكِّل القوائم المالية جوهر هذه التقارير؛ حيث تُستخدم كوسيلة رئيسية للإفصاح عن المعلومات المالية المُتعلِّقة بالمؤسسة، ومع ذلك، فإن هذه القوائم لا تَتَضَمِّن كافة المعلومات الضرورية التي قد يحتاجها مُستخدمو التقارير المالية، وخصوصًا في بيئة الأعمال المُعقدّة والديناميكية المعاصرة، التي تتطلَّب شفافية أوسِّع ومعلومات تفصيلية تتجاوز ما هو معروض في القوائم المالية ذات الغرض العام؛ ولذلك أصبح من الضروري تضمين معلومات إضافية سواءً أكانت مالية أو غير مالية خارج نطاق القوائم المالية، مثل التوُّقعات المستقبلية، وتحليلات الإدارة، وخُطَّطها الاستراتيجية، إضافةً إلى الإفصاح عن الأحدّاث اللاحقة لتاريخ قائمة المركز المالي، وتنقسم التقارير المالية على نوعين رئيسيين هما: التقارير الداخلية أو الخاصة، والتقارير الخارجية أو العامة، فالتقارير الداخلية تُعِدُّ لأغراض إدارية داخلية؛ حيث تَصْدُر عن مختلف مستويات الإدارة في المصرف، وتُرفع إلى الإدارة العليا؛ لتزويدها بملخصات الأداء ومواطن الخلِّل، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر التقارير التخطيطية، والتقارير

الرقابية، والتقارير التشغيلية، وقد تأتي هذه التقارير بصورة كلية أو جزئية، وتُعدُّ دوريًا أو شهريًا أو أسبوعيًا وفقًا لحاجة الإدارة، وتُستخدم هذه التقارير كأدوات فعَّالة في دعم عمليات اتِّخاذ القرار الداخلي، وبخاصةً في إعداد الموازنات التخطيطية، ومتابعة التنفيذ، أما التقارير الخارجية، فهي تلك التي تُعدُّ وتنشر بشكِّل دوري ومُنتظِّم، وفقًا لمتطلَّبات ومعايير المحاسبة المتعارف عليها دوليًا، وتُوجِّه إلى الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالمصرف، مثل المُستثمرين، والجِّهات الرقابية، والدائنين، وغيرهم (أبو محارب، 2019؛ حجاج،2022).

وتُشكِّل القوائم المالية أحد المكوِّنات الجوهرية لهذه التقارير؛ حيث تُستخدم كحلقة وصل لتزويد الأطراف المعنية بالمعلومات المالية حول أداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وقد أولَّت الهيئات المحاسبية الدولية المختصة اهتمامًا بالغًا بالقوائم المالية ذات الغرض العام، فأصدّرت مجموعة من المعايير المحاسبية التي تُحدِّد الإطار المفاهيمي لإعدادها وقياسها وعرضها، وتنقسم التقارير المالية على: القوائم المالية الأساسية، والقوائم المالية المُلحقَّة، وفيما يلي عرضٌ موجزٌ لهذه الأقسام (نصر،2022، فوزي،2023):

1.4.3- القوائم المالية الأساسية:

تُشكِّل القوائم المالية الأساسية الدّعامة الرئيسية التي تقوم عليها التقارير المالية للمصارف؛ حيث يتم إعدادها بشكِّل دوري ومُنتظِّم وفقًا لمبادئ ومعايير المحاسبة المالية المُعتمدَّة، وتُوفِّر الحدِّ الأدنى من المعلومات الضرورية التي تُمكِّن مُستخدمي القوائم من اتِّخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، وقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتحديد مجموعة من القوائم التي يجب على الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية، وهي: قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة التدّفقات النقدية، وقائمة التغيّرات في حقوق الملكية؛ حيث تُعِدُّ القوائم بمثابة النظام المحاسبي المتكامل الذي يُبرز الوضع المالي، وأداء المصرف خلال فترات مالية مُحدَّدة.

1.1.4.3- قائمة المركز المالي:

تُعدُّ قائمة المركز المالي وثيقة مالية تُبيِّن الوضع المالي للمصرف في تاريخ مُعيِّن، من خلال عرض ما يمتلكهُ من أُصول وما يترتب عليه من خصوم، إضافةً إلى حقوق الملكية، وتهدف هذه القائمة إلى إظهار المركز المالي للمصرف ودرجة التوازن بين مصادر التمويل واستخداماتها، وذلك بالاعتماد على المعادلة المحاسبية الأساسية: الأصول = الخصوم + حقوق الملكية، وتتكون قائمة المركز المالي من العناصر الرئيسية التالية:

أولًا: الأصول، تُمثِّل الأصول الموارد الاقتصادية التي يمتلكها المصرف أو يُسيطر عليها نتيجة معاملات سابقة، ويتوقّع أن تُحقّق له منافع اقتصادية مستقبلية، وتشمل الأُصول المتداولة التي يُمكِّن تحويلها إلى نقد خلال فترة مالية واحدة، والأُصول الثابتة التي يحتفظ بها المصرف لاستخدامها في مزاولة نشاطه، إضافةً إلى الأُصول غير الملموسة ذات القيمة الاقتصادية.

ثانيًا: الخصوم، تُمثِّل الخصوم الالتزامات المالية المُستحقَّة على المصرف، والتي تنشأ عنها تضحيات مستقبلية تتمثِّل في نقل أُصول أو تقدِّيم خدمات، وتشمل الخصوم المتداولة التي يتوقّع سدَّادها خلال فترة مالية واحدة، والخصوم طويلة الأجل التي يستحق سدَّادها بعد أكثر من فترة مالية.

ثالثًا: حقوق الملكية، تكشف حقوق الملكية عن الحصة المتبقية من أصول المصرف بعد خصم الخصوم، وتُمثِّل حقوق الملاك أو المستثمرين في المصرف، وتشمل رأس المال المدفوع، والأرباح المحتجزة، وتعكس القيمة الصافية التي تؤُول إلى الملاك بعد تسوية جميع الالتزامات.

2.1.4.3- قائمة الدخل:

تُعدُّ قائمة الدخل وثيقة مالية تعكس نتيجة أَعمال المصرف سواءً أكانت ربحًا أم خسارة خلال فترة زمنية معينة، وتهدف القائمة إلى بيان صافي الربح أو الخسارة المُحقَّقة من خلال مقارنة الإيرادات بالمصروفات، وتتكون قائمة الدخل من عدة عناصر رئيسية وهي:

أولًا: الإيرادات، تُمثِّل الإيرادات التدّفقات النقدية الداخلة أو الزيادة في الأصول الأُخرى للمصرف، أو النقص في التزاماتها، أو كليهما معًا، والناتجة عن الأنشطة الأساسية للمصرف خلال فترة زمنية معينة.

ثانيًا: المصروفات، وتُعْنِي التدّفقات النقدية الخارجة أو النقص في الأُصول الأُخرى للمصرف، أو الزيادة في التزاماتها، أو كليهما معًا، والناتجة عن الأنشطة الرئيسية للمصرف خلال نفس الفترة.

ثالثًا: المكاسب والخسائر، تُشير المكاسب إلى الزيادة في حقوق الملكية الناتجة عن الأنشطة المالية خلال الفترة، ما عدَّا الإيرادات الناشئة عن الاستثمارات من قبل المُلَّاك، بينما الخسائر تُمثِّل النقص في حقوق الملكية الناتج عن الأنشطة العرضية أو العمليات الأُخرى غير المُتَّصِلة بالنشاط الرئيسي للمصرف خلال الفترة المالية، باستثناء المصروفات أو التوزيعات على المُلَّاك.

3.1.4.3- قائمة التغيّرات في حقوق الملكية:

تُشير قائمة التغيّرات في حقوق الملكية إلى التقارير التي تُبيّن التحوُّلات التي حدَّثت على صافي أُصول المؤسسة بين تاريخين مُحدَّدَيّن في قائمة المركز المالي، سواءً أكانت التغيّرات بالزيادة أم بالنقصان خلال فترة زمنية معينة، مع استبعاد المساهمات في رأس المال وتوزيعاتهُ، ويتم تحديد إجمالي التغيّرات على أساس صافي الربح أو الخسارة الناتجة عن النشاط التشغيلي للمصرف، وتُوضِّح هذه القائمة مقدار الزيادة أو النقصان في كل من حقوق الملكية الناتج عن صافي الدخل المُحقِّق أو نتيجة للاستثمار، كما تشمل التغيّرات الناتجة عن زيادة رأس المال من قبل مالكي المشروع خلال الفترة المالية أو المسحوبات التي قام بها هؤلاء المُلَّاك، ومن خلال هذه القائمة يتم تقديم معلومات دقيقة حول مصادر المصرف الاقتصادية والالتزامات المرتبطة بتلك المصادر، بالإضافة إلى تأثير التحويلات المالية على حقوق الملكية، مما يُسهم في فهم الأحدَّاث التي تطرأ على المصادر والمطالبات المتعلقة بها.

4.1.4.3- قائمة التدّفقات النقدية:

تُعدُّ قائمة التدّفقات النقدية وثيقة محاسبية تُبيّن التدّفقات النقدية الداخلة والخارجة للمصرف خلال فترة زمنية معينة، فهي تُوفِّر عرضًا شاملًا للمصادر والاستخدامات النقدية خلال هذه الفترة، وتُوضِّح صافي الزيادة أو النقص في الرصيد النقدي للمصرف، وتَتَضَمّن قائمة التدّفقات النقدية ثلاثة مُكوّنات رئيسية هي: التدّفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية، والتدّفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدّفقات النقدية من الأنشطة التمويلية، وتهدف هذه القائمة إلى تزويد مُستخدمي القوائم المالية بمعلومات واضِّحة وموثوقة حول التدّفقات النقدية الداخلة والخارجة، مما يساعد في تقييم قدرة المصرف على توليد النقدية واستخدامها في

الأنشطة المختلفة، كما تُسهم هذه القائمة في تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي للمصرف، من خلال توفير معلومات محاسبية وفق الأساس النقدي، مما يُعزِّز من قدرة المُستثمرين والدائنين وغيرهم من الأطراف المعنية على اتِّخاذ قرارات استثمارية ومالية مدروسة، كما تُسهم قائمة التدّفقات النقدية في دعم القرارات الاقتصادية المُتعلِّقة بالتنبؤ بالتدفقات المستقبلية، وتقييم قدرة المصرف على توزيع الأرباح، وتلبية مُتطلَّبات التوسّع في الأنشطة الاستثمارية.

2.4.3- الإيضاحات المُتمِّمة للقوائم المالية:

تُعدُّ الإيضاحات المُتممة بمثابة مُلحق جوهري للقوائم المالية، وتُشكِّل جزءًا لا يتجزأ منها، حيث تُكمِّل البيانات الكمِّية الواردة في القوائم المالية، من خلال تقديم معلومات نوعية ضرورية لفهمها وتفسيرها بشكل دقيق، وتُبرِّز أهمية هذه الإيضَّاحات في تزويد مستخدمي التقارير المالية من مُستثمرين ومُحلّلين ومُشَرِّعين بمعلومات لا تكون واضحة أو مُفصّلة في القوائم المالية الأساسية، مما يُعزِّز من مستوى الشفافية والمصداقية. وتتضمّن الإيضاحات المُتمِّمة عادة معلومات تعريفية بالمصرف، بما في ذلك نشأته، وشكلهُ القانوني، وطبيعة أنشطته، كما تُورد ملخصًا لأهم السياسات المحاسبية التي يعتمدها المصرف عند إعداد القوائم المالية، وتفاصيل عن بيانات الأصول الثابتة، وتحليلات الالتزامات وفقًا لتواريخ استحقاقها، إضافةً إلى عرضٍ للأحدَّاث اللَّاحقة لإعداد القوائم المالية والتي قد يكون لها أثر جوهري على المركز المالي للمصرف، كما تشمِّل الإيضاحات كذلك الإفصاح عن الموقف الضريبي، والأدوات المالية المستخدمة، والمخاطر المرتبطة بها، بالإضافة إلى التغيّرات في السياسات المحاسبية أو أساليب القياس المحاسبي، والتأثيرات المُحتمِّلة لتقلبات الأسعار على الأَداء المالي، وتُعِدُّ هذه الإيضاحات ركيزة أساسية لفهم شامل ومتكامل للقوائم المالية.

3.4.3- تقرير مجلس الإدارة:

يُعدُّ تقرير مجلس الإدارة وثيقة أساسية تعكس ممارسات الحوكمة الرشيدة؛ حيث يتضمّن عرضًا تحليليًا لأهم السياسات الإدارية والمالية التي اعتمدها المجلس، والقرارات الجوهرية التي تمَّ اتِّخاذها خلال الفترة المالية، إضافةً إلى استعراض أبرز الأحدَّاث المالية التي كان لها تأثير على النشاط العام للمصرف، والاحتمالات المستقبلية المُتوقّعة في ظلِّ الظروف الاقتصادية والتنظيمية السائدة، ويشمل التقرير كذلك وصفًا شاملًا لطبيعة الأنشطة التي يزاولها المصرف، سواءً في إطارهِ المؤسسي الرئيسي أو من خلال فروعة التابعة، مع بيان الاستثمارات الرأسمالية المُنَّفِذة وعدد العاملين في كل وحدة تنظيمية، كما يفترض أن يتضمّن التقرير عرضًا للهيكل التنظيمي للمصرف، وذلك لتعزيز مبدأ المساءلة الإدارية والمالية، ودعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، وتوضيح أدوار ومسؤوليات الإدارة العليا في إدارة المخاطر وتحقيق الكفاءة التشغيلية.

4.4.3- تقرير الإدارة التنفيذية:

يُعدُّ تقرير الإدارة التنفيذية من المتطلَّبات الأساسية التي يُلْزِم المصرف إعدادها، ويأتي مُكمِّلًا لتقرير مجلس الإدارة، غير أنَّه يتسم بقدر أعلى من التفصيل والدقَّة، ويَتَضَمّن هذا التقرير بيانات تفصيلية عن المركز المالي للمصرف، بما في ذلك أُصوله والتغيّرات التي طرأت عليها خلال الفترة المالية، إضافةً إلى الالتزامات وحقوق المساهمين، كما يُبرز التقرير التعاقدات الجديدة التي أبرمها المصرف، ويستعرض سياسات توزيع الأرباح المُتبِّعة، ويُقدِّم معلومات شاملة عن الموارد البشرية، تشمل عدد الموظفين، وتكاليف الرعاية

الاجتماعية، ونوعية الخدمات والمزايا المُقدَّمة لهم، ويمتدُّ التقرير ليُغطِّي إسهامات المصرف في خدمة المجتمع، في إطار مسؤوليته الاجتماعية، بما يعكس التزام الإدارة التنفيذية بمبادئ التنمية المُستدامة والتفاعل الإيجابي مع المجتمع المحلي.

5.4.3- تقرير المُراجع الخارجي:

يُمثِّل تقرير المُراجع الخارجي أحد أهم مخرجات عملية المراجعة المستقلة؛ حيث يَتَضَمَّن استنتاجات المُراجع بعد الانتهاء من مراجعة وفحص القوائم المالية للمصرف، بهدف تقييم مدى دقَّة البيانات المحاسبية وصدق تمثيلها للواقع المالي للمصرف خلال فترة مالية معينة، ويشترط أنَّ يُبَيِّن التقرير مدى التزام القوائم المالية بالمعايير المحاسبة الدولية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ويُعدُّ صدور تقرير مراجعة غير متحفظ بمثابة تأكيد مهني على أنَّ القوائم المالية تعكس بشكِّل عادل وصادق المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية للمصرف، مما يُعزِّز من موثوقية المعلومات المالية المنشورة، وتتمثِّل الأهمية البالغة لهذا التقرير في قُدرتهِ على دعم ثقّة مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهما، في اتِّخاذ قرارات اقتصادية سليمة، وبناءً عليه، ألزمت التشريعات المحاسبية والرقابية في العديد من الدول على المؤسسات، ولا سيما المصارف التجارية، بإرفاق تقاريرها المالية المنشورة بتقرير المُراجع الخارجي كشرط أساسي؛ لضمان الشفافية والمساءلة.

5.3- مستخدمو التقارير المالية:

تتعدد فئات مستخدمو التقارير المالية، وتختلف احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية تبعًا لاختلاف طبيعة القرارات التي يسعون إلى اتِّخاذها، ومدى علاقتهم المباشرة أو غير المباشرة بالمصرف، فبعضهم يُستخدم القوائم المالية لتقييم الوضع التاريخي للمصرف، بينما يستند آخرون إليها لبناء خُطِّط مستقبلية واستكشاف فرص استثمارية أو بدائل تمويلية، ويعتمد تحليل وتفسير البيانات المالية على الهدف المُحدّد لكل مستخدم، ووفقًا لتصنيف هيئة المبادئ المحاسبية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) يُمكِّن تقسيم مستخدمو التقارير المالية على فئتين رئيسيتين: مستخدمون داخليون، وهم الأفراد الذين تربطهم علاقة تنظيمية وإدارية مباشرة بالمصرف، ومستخدمون خارجيون، وينقسمون بدورهم على من يملكون سلطة قانونية في طلب البيانات المالية، ومن لا يملكون هذه السلطة لكنهم يعتمدون عليها في اتِّخاذ قرارات اقتصادية (أبو لبن،2020؛ الحليق،2022):

1.5.3- المستخدمون الداخليون، تُشير هذه الفئة إلى جميع الأطراف الداخلية التي ترتبط بشكِّل مباشر بأنشطة المصرف واستخدام موارده البشرية والاقتصادية لتحقيق أهدافه التنظيمية والتشغيلية، وتُعدُّ الإدارة أبرز هذه الجهات؛ حيث يقع على عاتقها مسؤولية التخطيط والتنظيم والرقابة على مختلف الأنشطة، إلى جانب إعداد التقارير المالية واستخدامها بشكِّل رئيسي في عمليات تقييم الأداء والكفاءة واتِّخاذ القرارات المستقبلية، وتمتلك الإدارة بصفتها الجهة التنفيذية العليا، صلاحيات الوصول إلى مختلف البيانات والمعلومات المالية التفصيلية في الوقت المناسب، مما يُمكِّنها من توجِّيه الموارد بكفاءة وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف.

2.5.3- المستخدمون الخارجيون، تَضُمُ هذه الفئة كافة الجِّهات الخارجية التي لا ترتبط بعلاقة مباشرة بإدارة المصرف، لكنها تعتمد على التقارير المالية التي يُصدرها المصرف للاستفادة منها في تحقيق أغراض رقابية أو تنظيمية أو قانونية أو مالية، وتنقسم هذه الفئة على صنفين رئيسين:

أولًا: المستخدمون الخارجيون الذين لا يملكون سلطة طلَّب المعلومات مباشرة، وتشمِّل هذه الفئة الجِّهات التي تمتلك احتياجات مُحدَّدة من المعلومات المحاسبية، ولكنها لا تتمتع بصلاحية طلَّبها من المصرف بشكِّل مباشر، بل تعتمد على ما يُنشر من تقارير مالية رسمية، ومن أبرز الأمثلة على هذه الجهات:

أ- **الهيئات الحكومية والأجهزة الرقابية،** وتعتمد هذه الجِّهات على البيانات المالية الصادرة عن المصارف التجارية لأغراض متنوعة، من بينها تقييم الأداء المالي، ورصد المؤشرات الاقتصادية اللازمة؛ لوضع السياسات الضريبية، والتحقّق من سلامة الإفصاحات المالية، ومدى خُلُوِها من الأخطاء أو التلاعب.

ب- **السلطات القضائية،** تستند الجِّهات القضائية إلى المعلومات المحاسبية في الفصل في النزاعات القانونية، سواءً أكانت مُتعلِّقة بحقوق المساهمين، أم اختلافات في التقديرات الضريبية، أم قضايا تتعلّق بالتزامات مالية بين الأطراف ذات العلاقة.

ج- **الدوائر الضريبية،** تعتمد هذه الجِّهات على المعلومات الواردة في القوائم المالية للمصارف؛ لتحديد الوعاء الضريبي المُستحق، مما يجعل من التقارير المالية أداة أساسية في تطبيق السياسات الضريبية ومراقبة الامتثال.

د- **مصرف ليبيا المركزي،** يتولَّى مصرف ليبيا المركزي مُهمّة صياغة وتنفيذ السياسة النقدية على مستوى الدولة، الأمر الذي يتطلَّب توافّر معلومات دقيقة وموثوقة حول أداء المؤسسات المالية والمصارف التجارية، وتُعدُّ البيانات والتقارير المالية التي تُصدّرها هذه المؤسسات أحد المصادر الرئيسية في تقييم البيئة المصرفية، واتِّخاذ القرارات المُتعلِّقة بتحديد أدوات السياسة النقدية، وتوجيهها بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة.

ثانيًا: المستخدمون الخارجيون الذين لا يملكون سلطة مباشرة في طلَّب المعلومات، تشمِّل هذه الفئة مستخدمو المعلومات المالية من أطراف خارجية لا تتمتع بصلاحية الوصول المباشر إلى البيانات المحاسبية الداخلية، وتعتمد بشكِّل رئيسي على التقارير المالية المنشورة من قبل إدارة المصرف، وتُعدُّ هذه التقارير المصدِّر الأساسي للمعلومات اللازمة لاتِّخاذ القرارات الاقتصادية ذات العلاقة، وتَضُمُّ هذه الفئة كُلًا من المستثمرين، والمقرضين، والدائنين، والعملاء، والموظفين، والمُحلّلين الماليين، والجمهور العام.

أ- **المستثمرون،** يُمثِّل المستثمرون أصحاب الحصص في المصرف، ويُنظر إليهم بوصفهم من أبرز أصحاب المصلحة، ويعتمدون بشكِّل جوهري على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية؛ لتقييم الأداء المالي للمصرف بشكِّلٍ دوري، واتِّخاذ قرارات استثمارية مبنية على ذلك، سواءً بشراء أسهم إضافية، أو الاحتفاظ بما لديهم، أو التصّرف فيها بالبيع، كما يسعون إلى تقييم نتائج أعمال المصرف من حيث الربحية أو الخسارة ومقارنتها بأداء المؤسسات المصرفية الأُخرى في القطاع.

ب- **المقرضون**، تشمِل هذه الفئة المصارف الأخرى، والمؤسسات المالية، وحملة السندات، والذين يستخدمون البيانات المالية بهدف تحليل القدرة الائتمانية للمصرف، ويهتم هؤلاء بتقييم مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية، وسدّاد الديون في مواعيدها، كما يولون أهمية كبيرة لتحديد ما إذا كانت هناك ضمانات كافية تدعم القروض والسندات المُقدّمة للمصرف.

ج- **المورّدون والعملاء**، يُركِّز المورّدون والعملاء على المركز المالي للمصرف؛ حيث يعتمد قرارهم في الاستمرار في التعامل أو التوقّف عنه، على مدى استقرار المصرف وقدرته على الوفاء بالتزاماته تجّاههم، وتشكِّل المعلومات المحاسبية المُدْرَجة في التقارير المالية أداة أساسية لتقييم هذا الجانب.

د- **الموظفون**، يُولّي العاملون في المصارف التجارية اهتمامًا بالغًا بالتقارير المالية؛ حيث تُمثِّل هذه المعلومات وسيلة لتقييم الوضع المالي العام للمصرف، وقياس قدرتهِ على سدّاد الرواتب، والمكافآت، والتعويضات، إضافةً إلى توفير بيئة عمل مستقرة وآمنة على المدى الطويل.

هـ- **الجمهور العام**، يُعدُّ الجمهور العام أحد الأطراف المُهتمَّة بالحصول على المعلومات المالية المُتعلِّقة بالمصارف التجارية، وذلك باعتبارها جزءًا من الثقافة المالية العامة؛ حيث تُسهم هذه المعلومات في تعزيز مستوى وعي الجمهور بدور المصارف في دعم الاقتصاد المحلي، لا سيما من خلال المُبادرات المُجتمعية، مثل تقديم القروض الحسنة وغيرها من أوجه الدعم الاقتصادي.

وترى الباحثة أنَّ أهمية التقارير المالية تنبع بالأساس من القيمة المعرفية للمعلومات المحاسبية التي تَتَضَمّنها؛ حيث أنَّ هذه المعلومات أداة حيوية في تلبّية احتياجات فئات مُتعدِّدة من المستخدمين الذين تختلف أهدافهم تبعًا لاختلاف مصالحهم وغاياتهم، مما ينعكس على تنوّع استخداماتهم للتقارير المالية، وتساعد هذه التقارير في توفير رؤية شاملة عن الوضع المالي للمصرف، بما يُمكِّن المستخدمين من تقييم الأداء والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للقطاع المصرفي، إضافةً إلى اتِّخاذ قرارات اقتصادية قائمة على معلومات دقيقة.

6.3- مفهوم جودة التقارير المالية:

يُشْتَق مصطلح الجودة (Quality) من الأصل اللاتيني (Qualities)، ويستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى طبيعة الشيء ومدى ملاءمتِهِ أو مطابقته للمعايير والمواصفات المُحدَّدة، وفي جذوره التاريخية، كان يُنظر إلى الجودة باعتبارها مرادفًا للدقَّة والإتقان، وقد ارتبط هذا المفهوم في بداياته بالقطاع الصناعي، نظرًا لتزايد التنافس بين المؤسسات في تحسين منتجاتها من خلال تبنِّي أنُظمة الجودة وتطبيقاتها المختلفة، ومع تطوّر الفكر الإداري والمحاسبي، تحديدًا بعد الثورة الصناعية ونمو حجم المؤسسات وتعقيد أنشطتها، شهد مفهوم الجودة تحوُّلًا نوعيًا، فلم يعدُّ مقتصرًا على النواحي التصنيعية، بل اتسّع ليشمل الخدمات والعمليات والأنشطة داخل المؤسسات الخدمية، بما في ذلك جودة المعلومات المالية والمحاسبية، وقد تعدّدت وجّهات النظر الأكاديمية حول تحديد مفهوم الجودة، إلا أنَّ المفهوم الشائع لها يتمثِّل في كونها مجموعة من الخصائص والمميزات التي يتسِّم بها المنتج أو الخدمة، والتي تُمكِّنه من تلبية احتياجات وتوقّعات العملاء، سواءً من

حيث التصمِّيم أو التصنيع أو الأَداء أو القدرة على تحقيق الرضا وتعزيز ولائهم (غومة،2022؛ كركز،2023).

وفي السِّياق المحاسبي، برَّز مفهوم جودة التقارير المالية كأحد المفاهيم الأساسية التي نالت اهتمامًا مُتزايدًا، بخاصة في العقود الأخيرة التي شهدت انهيارات مالية كبرى لعدد من المؤسسات والمصارف العالمية، وقد أسهمت هذه الأزمات في إثارة تساؤلات جوهرية لدى مستخدمي القوائم المالية بشأن مدى مصداقية وموضوعية البيانات المنشورة، وما إذا كانت تعكس فعليًا المركز المالي ونتائج الأعمال لتلك المؤسسات.

وتُعدُّ جودة التقارير المالية من الركائز الجوهرية في البيئة المحاسبية المعاصرة، نظرًا لدورها الحيوي في دعم عملية اتِّخاذ القرارات وتقييم الأَداء المؤسسي، وبذلك تُبرِّز الحاجة المُلِّحة إلى تحديد العوامل المُؤثِّرة في جودة هذه التقارير والعمل على تعزيزها، من خلال تطوير المعايير المحاسبية والرقابية، بما يُسهم في رفع مستوى الموثوقية والشفافية، ويوفِّر أساسًا موضوعيًا للحكم على مدى جودة المعلومات المُقدِّمة، وتزداد أهمية ذلك في المؤسسات المالية، لا سيما المصارف التجارية، التي تتطلَّب قدرًا عاليًا من الثقّة في مخرجاتها المالية؛ لضمان مصداقية تعاملها واستقرارها المالي (عبيد،2023).

واستنادًا إلى ما تقدّم، أولَّى كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) اهتمامًا بالغًا بتحديد الخصائص النوعية للتقارير المالية؛ بهدف صياغة معايير محاسبية عالية الجودة، تُعزِّز من موثوقية ومصداقية المعلومات المحاسبية، كما تسعى المُنظَّمات المهنية إلى الارتقاء بجودة التقارير المالية، كوسيلة للحدِّ من مشاكل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة داخل وخارج المؤسسات، وخصوصًا في القطاع المصرفي، وذلك من خلال تبنِّي مجموعة من الخصائص النوعية التي تُعدُّ بمثابة مؤشرات معيارية وموضوعية تستخدم في تقييم مدى جودة التقارير المالية (الأمين، 2022؛ محمد، وآخرون،2024).

وقد حُظِيَّ مفهوم جودة التقارير المالية باهتمام واسع من قبل الباحثين والهيئات المهنية المُختصَّة بوضع المعايير المحاسبية، نظرًا لما يُمثِّلهُ من أهمية في تحسين كفاءة وفاعلية الإبلاغ المالي، إلا أنَّ هذا المفهوم لم يَحظَ بتعريف موحّدٍ ودقيقٍ لدى الوسط الأكاديمي والمهني، حيث تباينت الآراء واختلفت المفاهيم المطروحة باختلاف وجهات النظر وأهداف كُلٍّ من مُعدِّي ومستخدمي التقارير المالية، إلا أنَّهُ هناك توافق عام على أنَّ الهدف الرئيسي لجودة التقارير المالية يتمثِّل في توفير معلومات محاسبية ملاءمة وموثوقة، تُلبِّي احتياجات مستخدمي تلك التقارير، الأمر الذي جعل من الصعب التوصِّل إلى مقياس مُوحِّد ومُتفّق عليهِ؛ لتقييم جودة تلك التقارير(Salehi, et al.,2018).

وفي هذا الإطار، عُرَّفت جودة التقارير المالية بأنَّها تلك التقارير التي تَتَضَمَّن معلومات محاسبية ذات خصائص نوعية عالية، وتُسهم بفعَّالية في اتِّخاذ القرارات الاقتصادية، وأكَّد أنَّ المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بالملاءمة والموثوقية والقابلية للمقارنة، وهي الخصائص التي تُشكِّل أساسًا تستند إليه الجِّهات المهنية في تقييم جودة التقارير المالية، وبهذا المعنى، فإنَّ جودة التقارير المالية تُقاس بجودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها؛ من حيث الدقَّة والمصداقية، ومدى خُلُّوها من التحريف والتضليل، فضلًا عن إعدادها

في ضوء معايير قانونية ورقابية ومهنية وفنية، تُسهم في تعزيز المنفعة المرجوة من استخدامها (أبوخاطر،2020؛ السلخ،2020).

كما أوضحّت دراسة (Zamel et al, 2020) أنَّ جودة التقارير المالية تتجسِّد في مدى توافق إعدادها مع الإطار المعتمد للتقارير المالية، وفي قُدرتها على إيصال محتواها للمستخدمين في الوقت المناسب، وبدرجة مناسبة من التجميع، مع تجنُّب التحريف الجوهري، وأكَّدت الدراسة أهمية أن تعكس التقارير المالية صورة صادقة للوضع المالي للمصرف خلال فترة زمنية محددة، بما يُعزِّز من مصداقيتها، ومن جِّهة أُخرى، أشارت دراسة (Irwandi and Pamungkas, 2020) إلى أنَّ إنتاج تقارير مالية ذات كفاءة عالية يُسهم في رفع مستوى أداء الموظفين القائمين على إعدادها، مما ينعكس إيجابًا على جودة النتائج المحاسبية ومخرجاتها النهائية، وقد حُظِيّت جودة التقارير المالية باهتمام واسع من قبل العديد من المُنظَّمات المهنية الدولية؛ نظرًا لأهميتها في دعم كفاءة وفعَّالية اتّخاذ القرار المالي، ففي هذا السِّياق، أشار الاتحاد الدولي للمحلّلين الماليين International Review of Financial Analysts Federation (FAF) إلى أنَّ جودة التقارير المالية تُقاس بمدى توافِّر خصائص البساطة، والوضوح، والشفافية، إضافةً إلى القدرة على توفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، وفي الإطار ذاته، عرَّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) من خلال بيانهِ رقم (8) الصادر عام 1980م، جودة التقارير المالية بأنَّها الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي يتم تنظيمها في شكل هرمي يتضمِّن خاصيتين أساسيتين هما: الملاءمة والموثوقية، إلى جانب مجموعة من الخصائص الفرعية، مثل صدق التمثيل، وإمكانية التحقّق، والحيادية، والقيمة التنبؤية، والتغذية المرتدة، وإمكانية المقارنة، والثبات، والتوقيت المناسب، أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فقد ركّز على مدى دقَّة المعلومات المحاسبية التي تتضمّنها التقارير المالية في التعبير عن الواقع الاقتصادي للمؤسسة، بما يشمِّل العمليات المالية، والمركز المالي، ومستوى الأداء الاقتصادي، كما أكّد المجلس أنَّ قياس جودة التقارير المالية يعتمد على مدى مصداقية المعلومات المحاسبية وجودتها في التعبير عن الواقع المالي، وفي سِّياق مُشابه، عرَّف المُجمع الأمريكي للمحاسبين القانونين (AICPA) جودة التقارير المالية بأنَّها مدى قدرة المصرف أو المؤسسة على استخدام المعلومات المحاسبية لأغراض التنبؤ المالي، إضافةً إلى مدى ملاءمة تلك المعلومات للأهداف التي أُعِدَّت من أجلها (حامد،2019؛ أبوسمهدانة،2021؛ الحجاوي، والخفاجي،2022).

وتعدَّدت الاتجاهات النظرية حول مفهوم جودة التقارير المالية؛ حيث تبنَّى الباحثون والممارسون وجّهات نظر متباينة تعكس اختلاف الأهداف والمصالح لكلٍّ من مُعدِّي ومستخدمي التقارير المالية، ويُمكِّن تصنيف هذه الاتجاهات إلى أربعة رئيسية، وهي (بدر،2019؛ موسي؛2019؛ محمد، 2022):

الاتِّجاه الأول: يُعرِّف هذا الاتجاه جودة التقارير المالية على أنَّها مدى دقَّة المعلومات المحاسبية الواردة في هذه التقارير، ومدى قُدرتها على عكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للمصرف، ونتائج عملياته المالية، ويؤكِّد أنَّ جودة المعلومات المحاسبية تؤثِّر بشكل مباشر على القوائم المالية، وبخاصة المركز المالي وقائمة الدخل، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أنَّ جودة التقارير المالية تكمن في مدى إمكانية التحقّق من محتواها، وقُدرتها

على التنبؤ بالخسائر وحالات الفشل المالي، واكتشاف الأحداث المالية غير الاعتيادية، بما يُمكِّنهم من اتِّخاذ قرارات تصحيحية مُبكِّرة.

الاتِّجاه الثاني: يُركِّز هذا الاتجاه على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ويُعرَّف جودة التقارير المالية بأنَّها مدى توافُر خصائص الملاءمة والمصداقية، وما يتفّرع عنهما من خصائص فرعية، مثل القيمة التنبؤية، والتغذية العكسية، والتمثيل الصادق، والتوقيت المناسب، والقابلية للمقارنة، والوضوح، ووفقًا لهذا التوجُّه، فإنَّ توفّر هذه الخصائص يعكس جودة التقارير المالية من حيث ملاءمتها لمتطلَّبات مُستخدميها.

الاتِّجاه الثالث: يرى أصحاب هذا الاتجاه أنَّ جودة التقارير المالية تُقاس من خلال مدى التزام المصرف بالمعايير المحاسبية والقوانين والتشريعات ذات العلاقة، والتي تنظم العملية المحاسبية وتُحدِّد إطارها الفّني والقانوني، مما يُعزِّز من موثوقية المعلومات المحاسبية ويقلِّل من مخاطر التلاعب أو التحريف.

الاتِّجاه الرابع: يربط أصحاب هذا الاتجاه بين جودة التقارير المالية ومستوى إدارة الأرباح، حيث يُنظر إلى انخفاض ممارسة الإدارة لإدارة الأرباح كمؤشر على ارتفاع جودة التقارير المالية، فكُلّما تراجعت قُدرة الإدارة على التدّخل في تحديد نتائج الأعمال من خلال التقديرات والسياسات المحاسبية، ارتفعت موثوقية المعلومات المحاسبية، وأصبحّت التقارير أكثر تعبيرًا عن الواقع المالي الحقيقي.

وفي هذا السِّياق، توصلت دراسة كل من (عطية 2019؛ غريب، وآخرون،2020) إلى أنَّ جودة التقارير المالية تتمثل في بعدين رئيسين هما: **جودة المعلومات المحاسبية** التي تُمثِّل الإطار الوصفي الخارجي للتقارير المالية، و**جودة الأرباح** التي تُمثِّل البُعد الكمِّي الداخلي للتقارير المالية، كما أشارت هذه الدراسات إلى دور كُلٍّ من جودة المعايير المحاسبية وجودة الإفصاح كمحركات أساسية؛ لتعزيز جودة التقارير المالية مع التأكيد على أنَّ الارتقاء بهذه العناصر لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مباشر في جودة التقارير، إذا لم يقترن ذلك بتطبيق فعَّال ومتكامل في البيئة المحاسبية والرقابية.

وتُعدُّ جودة التقارير المالية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعي القطاع المصرفي إلي تحقيقها، لما لها من أهمية في دعم الشفافية والمساءلة، وتعزيز الثقة في النظام المالي، وهي تقوم على مجموعة من المقومات والعناصر الجوهرية، أهمها ما يلي (عبيد،2018؛ الدمني، وعبد الرحمن،2022؛ كركز،2023):

أ- **كفاءة الموارد البشرية،** تُعدُّ الموارد البشرية أحد أبرز الأصول الاستراتيجية للمصارف؛ حيث يُمثِّل رأس المال البشري القيمة الإجمالية للمعرفة والقُدرات والمهارات التي يملكها الأفراد والمخصّصة لتقديم الخدمات المهنية، وينظر إلى العنصر البشري بوصفهِ مصدرًا أساسيًا للابتكار وتوليد الأفكار، مما ينعكس مباشرة على دقَّة التقارير المالية، فكُلّما زادت دقَّة هذه التقارير، ازدادت فعَّالية استثمار المصرف لمواردهِ الحالية، مما يؤكِّد الدور الجوهري لكفاءة الكوادر البشرية في دعم جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المؤسسي بشكِّل عام.

ب-**كفاءة المراجعة الداخلية،** نظرًا لما تُحظَّى به المراجعة الداخلية من أهمية في ضمان مصداقية المعلومات المالية، فإنَّ كفاءة المراجعين الداخليين تعتمد بدرجة كبيرة على ما يمتلكونه من معرفة متخصّصة وخبرة مهنية تؤهلهم؛ لتنفيذ مهام المراجعة بكفاءة، وتُعدُّ الكفاءة هنا متمثِّلة في القُدرة على

إنجاز المهام المُوكِلة بدقَّة وفعَّالية، ويُسهم المراجعون الداخليون أصحاب الخبرة في اكتشاف الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، وتحليل أسبابها، واقتراح المعالجات الملاءمة، مما يُعزِّز موثوقية التقارير وتحقيق متطلَّبات الحوكمة الرشيدة.

ج- **كفاءة نُظم المعلومات المحاسبية،** تُمثِّل نُظُم المعلومات المحاسبية عنصرًا حيويًا في عملية إنتاج التقارير المالية؛ حيث تُعزِّز من قُدرة المصرف على توفير معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة لمُستخدميها، وترتبط كفاءة هذه النُظُم بمدى جودة المعلومات التي تنتجها، ويتمتّع المراجعون الداخليون ذوو الخبرة بالعديد من المهارات في اكتشاف الأخطاء في التقارير المالية وتحديد أسباب الخلّل، وتعتمد كفاءة نُظُم المعلومات المحاسبية على مجموعة من المقومات والمعايير التي تُشكِّل البنية الأساسية لتلك النُظُم، ويمكن توضيحها على النحو التالي:

1- **المقومات المادية،** وتشمِّل كافة الأدوات والأجهزة اليدوية والإلكترونية التي تُستخدم في تشغيل النظام المحاسبي، وتُسهم في تسهيل إنتاج وتوصيل المعلومات المحاسبية.

2- **المقومات البشرية،** وتتمثِّل في جميع الأفراد المعنيين بتشغيل النظام المحاسبي وصيانتهِ وتطويره، بما في ذلك المحاسبين والمراجعين والمُبرمجين.

3- **المقومات المالية،** وتشمِّل الموارد المالية المُخصَّصة للنظام المحاسبي، والتي تستخدم في تنفيذ المهام وتطوير وظائف النظام بشكِّل مستمر.

4- **قاعدة البيانات،** تُعدُّ بمثابة العمود الفقري للنظام، حيث تحتوي على البيانات الضرورية والإجراءات التشغيلية اللازمة؛ لدعم اتخاذ القرار وتحقيق أهداف النظام بفعَالية.

ويتضح للباحثة من خلال ما تقدَّم، أنَّ جودة التقارير المالية تُعدُّ مفهومًا نسبيًا يختلف باختلاف طبيعة احتياجات مُستخدمي هذه التقارير، سواءً أكانت تلك الاحتياجات تتعلّق بمعلومات مالية بحتة أم معلومات غير مالية مُساندة، ويعدُّ الاتفاق على تعريف مُحدِّد وشامل لجودة التقارير المالية أمرًا بالغ الصعوبة، نظرًا لتعدّد وجّهات النظر واختلاف الغايات المرجوة من إعداد واستخدام هذه التقارير، ومع ذلك، يُمكِّن النظر إلى المفاهيم المختلفة لجودة التقارير المالية مُكَّمِلة لبعضها البعض، وتُشكِّل في مجموعها إطارًا شاملًا لهذا المفهوم، وقد اتفّقت معظم الأدبيات السابقة على أنَّ جودة التقارير المالية تتمثِّل في مدى قُدرة التقارير على توفير معلومات محاسبية ملاءمة وموثوقة تُسهم في دعم عملية اتِّخاذ القرار، على أن تكون هذه المعلومات خالية من الغش أو التحريف المُتعمد، ووفقًا لذلك، فإنَّ جودة التقارير المالية تَعْنِي احتوائها على معلومات دقيقة واضحة ومُعبرّة بصدق وشفافية عن الأداء الاقتصادي، والمركز المالي للقطاع المصرفي خلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة توافِّر الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، مثّل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والإفصاح الكافي، كما يجب أن يتم إعداد هذه التقارير المالية وفقًا للمعايير المهنية والرقابية المعتمدة، وأن تصل المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب، بما يضمن تحقيق أقصى درجات المنفعة المُمكنة لكل فئة من فئات المستخدمين وفقًا لاحتياجاتهم المختلفة.

7.3- أهمية جودة التقارير المالية:

تنبع أهمية جودة التقارير المالية من أهمية المعلومات المحاسبية التي تَتَضَمنّها، لما لها من دور حيوي في تلبِّية احتياجات مُستخدمي هذه المعلومات، وتقديم منافع مُتعدِّدة لهم، فكُلّما اتسّمت التقارير المالية بجودة عالية في المعلومات التي تحتويها، انعكس ذلك على تعزيز الثقافة المالية للمستخدمين، وأسهم في تقليص فجوة المعلومات بين الأطراف المعنية، بخاصة بين مُعدِّي التقارير ومُتخذِّي القرارات، مما يؤدي إلى تقليل مستوى المخاطر المرتبطة بقرارات الاستثمار.

وتُجدر الإشارة إلى أنَّ الجّهات الداخلية للمصرف تمتّلك قُدرة أعلى على الوصول إلى المعلومات اللازمة لاتِّخاذ قراراتها في الوقت المناسب، في حين يُعانِي المستخدمون الخارجيون من محدودِيّة الوصول إلى تِّلك المعلومات، الأمر الذي يجعل جودة التقارير المالية أداة فعَّالة في تقليل تكاليف الوكالة بين أصحاب المصالح الداخلية والخارجية داخل البيئة المصرفية، وقد أشار عدد من الباحثين إلى أهمية جودة التقارير المالية من خلال عدّة أبعاد، من أبرزها (Notbohm, et al.,2019؛ محمد،2021؛ العجيلي،2022):

أ- **تعزيز ثقة المستخدمين،** تُسهم جودة التقارير المالية في رفع مستوى ثقّة مُستخدميها من مستثمرين ومساهمين ودائنين، بما يُؤدي إلى زيادة اعتمادهم على المعلومات المحاسبية في اتِّخاذ القرارات المالية ذات الصلة بالمصرف.

ب-**دعم كفاءة القرارات الاستثمارية،** تُؤثِّر جودة المعلومات المالية إيجابيًا على قرارات المستخدمين المُتعلِّقة بتخصيص مواردهم، وضخّ استثماراتهم في المجالات المختلفة، مما يُسهم في رفع كفاءة هذه القرارات وتحقيق عوائد أفضل.

ج- **تحسين الأداء المالي للمصرف،** تُشير الدراسات إلى أنَّ المصارف التي تلتزم بإِعداد تقارير مالية عالية الجودة تُحقّق أَداءً ماليًا أفضل، نظرًا لما تُوفِّره هذه التقارير من مُؤشرات واضحّة ومُبكِّرة حول المركز المالي والنتائج التشغيلية.

د- **تعزيز الشفافية والإفصاح،** تُسهم جودة التقارير في نقل المعلومات المالية والمحاسبية بصورة صادقة، وواضحّة، وضمن توقيت ملائم إلى مستخدميها، مما يُعزِّز من مستوى الشفافية في تعاملات المصرف.

هـ- **الحدِّ من عدم تماثل المعلومات،** تساعد جودة التقارير على تقليل فجوّة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، الأمر الذي يُسهم في تقليل مشاكل الوكالة المرتبطة بسوء استخدام المعلومات أو احتكارها.

و- **تخفيض درجة المخاطرة،** تؤدي جودة المعلومات المحاسبية إلى تقليل درجة عدم التأكد المرتبطة بالقرارات المالية، مما ينعكس إيجابيًا على إدارة السيولة وتقييم المخاطر داخل المصرف.

وترى الباحثة أنَّ أهمية جودة التقارير المالية تنبع من قُدرتها على توفير معلومات مالية للمستخدمين، مستخرجة من القوائم المالية تتمَّيز بالدقَّة والموثوقية، والوضوح، ومتاحة في الوقت المناسب، مع الحصول عليها بأقل تكلفة، فضلًا عن تمتعها بقدرٍ عالٍ من الإفصاح والشفافية، الأمر الذي يُعزِّز من إمكانية الاعتماد

عليها في اتِّخاذ القرارات المالية، كما تُسهم جودة التقارير المالية في تعزيز ثقّة المستخدمين، والحدِّ من التداعيات السلبية التي واجّهتها العديد من الشركات والمصارف العالمية، في أعقاب الأزمات المالية، إضافةً إلى ذلك تُمكِّن جودة التقارير المالية من تحسين وتقييم أداء القطاع المصرفي، وتدعم كفاءة القرارات الاستثمارية للمستخدمين، من خلال تزويدّهم بمعلومات دقيقة تُسهم في مراقبة أنشطة الإدارة، والحدِّ من مشاكل عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة.

8.3- أنواع جودة التقارير المالية:

تُعدُّ جودة التقارير المالية مفهومًا متعدّد الأبعاد، حيث تتمثّل في مجموعة من الخصائص التي تعكس مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية لاحتياجات مستخدميها، وقد تناول العديد من الباحثين هذا المفهوم من زوايا مختلفة، وصُنِّفت جودة التقارير المالية إلى ثلاثة أنواع رئيسية على النحو التالي (Elayan al et,2018؛ قتال، وزرفاوي،2022):

أ- **جودة صياغة التقرير**، تُشير إلى الكيفية التي تُعْرَضُ بها البيانات داخل التقرير المالي، بحيث تستخدم ألفاظ دقيقة وواضحة ومُعبِّرة عن مضمون البيان المحاسبي، وتتطلّب هذه الجودة توافِّر خاصية الوضوح التي تُعدُّ أساسية لفهم المحتوى من قبل مختلف فئات المستخدمين.

ب- **جودة محتوى التقرير**، تعكس مدى صحة ودقَّة البيانات الواردة في التقرير، وخُلُّوها من الأخطاء الجوهرية، مما يقتضي توافّر ثلاثة خصائص رئيسية، وهي: الشمول، والاكتمال، والدقّة، ويعدُّ توافِّر هذه العناصر ضروريًا لضمان مصداقية المعلومات المحاسبية المُقدِّمة.

ج- **جودة عرض التقرير**، تتمثّل في طريقة عرضُ البيانات وسهولة الوصول إليها في الوقت المناسب، إضافةً إلى تنظيم المعلومات تحت عناوين مُتجانسة وواضحة، بحيث لا تتطلَّب المزيد من التفسير أو التوضيح عند استخدامها، وتتطلَّب هذه الجودة توافِّر أربعة خصائص أساسية، وهي: الاتِّساق أو الثبات، والحياد، والتوقيت المناسب، والشفافية.

وترى الباحثة أنَّ هذه الأنواع الثلاثة تُجَسِّد الأبعاد الجوهرية لجودة التقارير المالية، حيث إنَّ توفير معلومات محاسبية واضحة، ودقيقة، وشاملة، مع عرضها بطريقة متجانسة ومُحايدة وفي توقيت ملائم، يُسهم بشكل مباشر في تعزيز فعّالية التقارير المالية كأداة لاتِّخاذ القرار، وتُعدُّ الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من العوامل الحاسمة التي تُعزِّز من فعّالية التقارير المالية في تلبِّية احتياجات المستخدمين واتِّخاذ القرارات، بخاصة في القطاع المصرفي الذي يتطلَّب مستوى عالٍ من الدقَّة والشفافية في عرض البيانات المالية، وقد أكّد كلٍّ من مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) على أهمية التزام التقارير المالية بمعايير الجودة العالية، نظرًا لأثرها المباشر في تحسين كفاءة الأسواق المالية وزيادة شفافيتها، ومع ذلك فإن مسألة قياس جودة التقارير المالية ما تزَّال تُشكِّل إحدى الإشكاليات الرئيسية التي يُواجِّهُها الأدب المحاسبي؛ نظرًا لصعوبة وضع معايير كمِّية دقيقة لقياس الأبعاد النوعية للجودة.

9.3- معايير جودة التقارير المالية:

تُشكِّل معايير جودة التقارير المالية أحد الأُسس التي وضعتها نظرية المحاسبة؛ بهدف تنظيم العلاقة بين المؤسسات، وخصوصًا المصارف التجارية، ومختلف أصحاب المصالح والمستفيدين من المعلومات المالية، ويتحقق ذلك من خلال الالتزام بتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية المعتمدة، التي تُلزِّم المؤسسات والمصارف بتوثيق جميع معاملاتها المالية وفق أُطر منهجية تستند إلى قواعد وأُسس محاسبية واضحة، بما يضمِّن تعزيز الشفافية والنزاهة داخل النظام المحاسبي.

وتكتسب التقارير المالية عالية الجودة أهمية كبيرة في بيئة الأعمال المعاصرة؛ كونها تُمثِّل أداة رئيسية يعتمد عليها يعتمد عليها متخذو القرار في تقييم الأداء المالي واتِّخاذ القرارات السليمة، وذلك لما تتسم به من خصائص نوعية، من أهمها: الملاءمة، والتوقيت المناسب، والإفصاح الكافي، وقابلية المقارنة، والحياد والموثوقية، وقد بيَّنت العديد من الدراسات أنَّ تحقيق جودة التقارير المالية يرتكز على مجموعة من المعايير الأساسية التي تُسهم في تعزيز مصداقية المعلومات المالية ورفع كفاءة استخدامها من الأطراف ذات العلاقة، ومن أبرز هذه المعايير ما يلِّي (طيبي، وبن الشيخ،2020؛ زيدان، وآخرون،2021؛ جاب الله،2022):

1.9.3- المعايير القانونية، تُعدُّ المعايير القانونية من الركائز الأساسية التي تدعم جودة التقارير المالية؛ حيث قامت العديد من الجِّهات المهنية في الدول المختلفة بوضع أُطر تشريعية واضحة ومُنَّظِمة تُسهم في إحكام الرقابة على أداء المؤسسات، ولا سيما المصارف التجارية، وتتمثِّل هذه المعايير في وجود قوانين وتشريعات مُلزّمة تُعزّز من كفاءة الهيكل التنظيمي، وتمنحهُ درجة من المرونة تُمكِّنه من التوافق مع المتطلَّبات القانونية، مما يفرض على المؤسسات الإفصاح عن أدائها المالي ومراكزها المالية بشكِّل شفاف ومُنَّظِم، وبما ينسَّجِم مع القوانين المُنظَّمة للعمل المحاسبي، والتي تضمِّن الإفصاح والشفافية والامتثال للمعايير المعتمدة.

2.9.3- المعايير الرقابية، تُعدُّ الرقابة عنصرًا جوهريًا في البنية الإدارية؛ حيث تُشكِّل إحدى الأدوات التي يعتمد عليها مجلس الإدارة والمستثمرون؛ لضمان فعّالية الأداء المؤسسي، وتتمثِّل المعايير الرقابية في وجود نُظُم رقابة فعَّالة تُحدِّد بوضوح دور لجان المراجعة، وأجهزة الرقابة المالية والإدارية، إلى جانب مساهمة المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تعزيز مبادئ الحوكمة، كما تُسهم هذه الرقابة في التأكِّد من تنفيذ السياسات والإجراءات بكفاءة، وتوفير معلومات مالية تتمتع بالمصداقية، إضافةً إلى ذلك أهمية ووجود نظام للتغذية العكسية يُمكِّن من خلاله تقييم المخاطر، وتحليل الأداء المالي والإداري، ومدى الالتزام بالضوابط والمعايير المعتمدة، الأمر الذي يُسهم في تعزيز نقاط القوة ومعالجة جوانب الضُعف، ورفع كفاءة جودة التقارير المالية وزيادة موثوقيتها لدى المستخدمين.

3.9.3- المعايير المهنية، تُحْظَّى المعايير المهنية المحاسبية باهتمام كبير من قبل الهيئات والمجالس المهنية المُختصَّة؛ لما تُؤديه من دور أساسي في تنظيم وضبط الأَداء المحاسبي والرقابي داخل المؤسسات، وضمان مساءلة الإدارة أمام المُلَّاك والمستثمرين، بما يَكْفُل حماية مصالحهم وسلامة استثماراتهم، وتشمِّل هذه المعايير مجموعة من المبادئ والممارسات والإجراءات المهنية المُعترِّف بها والمعتمدة دوليًا، والتي تهدف إلى تعزيز مستوى الالتزام والانضباط المهني عند تنفيذ عمليات المحاسبة والمراجعة، كما يُسهم الالتزام

بالمعايير المهنية في إعداد تقارير مالية تَتَسِّم بالمصداقية والنزاهة والشفافية والحياد، بما يُعزّز من موثوقية المعلومات المالية لدى مستخدميها، ويدعم ترسيخ مبادئ الأمانة المهنية والثقة في مخرجات النظام المحاسبي.

4.9.3- المعايير الفنية، تُؤدي المعايير الفنية دورًا محوريًا في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، الأمر الذي ينعكس بصورة مباشرة على جودة التقارير المالية وفاعليتها، وفي هذا الإطار، أقرَّ مجلس معايير المحاسبة المالية مجموعة من المعايير الفنِّية التي تستهدف تنظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وتوحيد أُسس إعدادها وعرضها، بما يضمن تحقيق قدر أكبر من الدقَّة والاتِّساق في الممارسات المحاسبية، وتتمثَّل هذه المعايير في مجموعة من المبادئ والإجراءات الفنِّية التي تهدف إلى تطوير النُظُم المحاسبية وتعزيز كفاءتها، بما يُسهم في تقليص مستوى عدم التأكِّد، وزيادة مستوى الشفافية والإفصاح، وتعزيز ثقّة مختلف المستخدمين في مخرجات التقارير المالية.

وفي ضوء ما تقدَّم، **ترى الباحثة** أنَّ جودة التقارير المالية ترتكز بصورة أساسية على جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنّها، باعتبارها ناتجًا مباشرًا لتطبيق منظومة متكاملة من المعايير المحاسبية ذات الأبعاد القانونية والرقابية والفنية والمهنية، وتُسهم هذه المعايير في تقديم صورة صادقة وعادلة عن الأَداء المالي للمصارف، بما يُعزِّز مستوى الشفافية والمصداقية في عرض المعلومات المالية، كما تؤدي هذه المعايير دورًا مُهمًا في الحدِّ من ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة، وتقليص فرص التحريف أو التضليل في عرض البيانات المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة المعلومات المالية وملاءمتها لاحتياجات المستخدمين، من مستثمرين ومساهمين، وجهات رقابية، بما يُمكِّنهم من اتِّخاذ قرارات اقتصادية أكثر رشدًا ودقّة، إضافةً إلى ذلك، تُسهم المعايير المحاسبية في دعم البنية الرقابية للمصارف التجارية، وتعزيز دور المراجعين الخارجيين، من خلال تطوير الهياكل التنظيمية وتحسين الأنظمة القانونية والتنظيمية التي تَحْكُم العمل المصرفي، بما يَكْفُل حماية حقوق المساهمين والمُلَّاك، ويرفع من مستوى الثقّة في كفاءة الإدارة وشفافية أَدائها.

10.3- مُحدِّدات جودة التقارير المالية:

أصبحت جودة التقارير المالية من الأهداف الأساسية التي يسعى القطاع المصرفي إلى تحقيقها، لما لها من دور محوري في دعم قرارات مُستخدمي تلك التقارير، من مستثمرين، ومراقبين، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، وعلى الرغم من هذه الأهمية، فإنَّ تحقيق مستوى مرتفع من الجودة يُواجِه العديد من المُعوقّات والفرص التي قد تُؤثِّر سلبًا أو إيجابًا على جودة المعلومات المحاسبية، والتي تنعكس بدورها على جودة التقارير المالية، ويقوم تقييم جودة المعلومات المحاسبية على تحقيق الخصائص النوعية، مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، إلى جانب الخصائص الكمِّية التي تُركِّز على وُفِّرة المعلومات المُقدِّمة وفائدتها للمستخدمين، ومن أبرز المُحدِّدات المُؤثِّرة في جودة التقارير المالية ما يلِّي:

1.10.3- معايير المحاسبة المُطبَّقة، تُعدُّ المعايير المحاسبية من العوامل الجوهرية التي تُؤثِّر على جودة التقارير المالية، وتُمثِّل الإطار المرجعي الذي يُنظِّم عمليات القياس، والعرض، والإفصاح عن الأنشطة المصرفية، والمركز المالي للمصرف، وبالتالي فإنَّ وجود خلَّل أو تقصير في تطبيق تلك المعايير، يؤدي

حتمًا إلى ضعف جودة التقارير المالية، فعندما تُعَدُّ التقارير المالية وفق معايير محاسبية ذات جودة مرتفعة ومستندة إلى أُسس نظرية متينة، فإنَّها تُنتج معلومات محاسبية تتصِّف بالصدق، والموثوقية، والملاءمة، والقابلية للمقارنة، مما يُعزِّز من قُدرتها على عكس الواقع المالي للمصرف ودعم مُتخذِّي القرار، وقد أثبتت الأدبيات أنَّ تبنِّي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية يُسهم بشكِّل فاعل في تقليل الفجوّة المعلوماتية، وعدم تماثل المعلومات، كما يحدُّ من قُدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح مقارنة بتطبيق المعايير المحلية، وفيما يتعلّق بالمفاضلة بين أنواع المعايير، أوضحت العديد من الدراسات أنَّ التقارير المالية للدول التي تعتمد المعايير الدولية تتمتع بجودة أعلى من تلك التي تَتْبُع المعايير الأمريكية، ويرجع ذلك إلى أنَّ المعايير الدولية تُمنِّح الإدارات قدرًا من المرونة في اختيار البدائل المحاسبية، مما يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية أكثر دقَّة، وشفافية، وقابلة للمقارنة بين المصارف التجارية في مختلف الدول، بصرف النظر عن بيئاتها المحلية (Salah and Abdel Salam,2019؛ الجزار، وآخرون،2020؛ محمد،2020).

2.10.3- البيئة القانونية، تُشكِّل البيئة القانونية أحد العوامل الجوهرية التي تُؤثِّر على جودة التقارير المالية؛ إذ تختلف النُظُم القانونية السائدة من دولة إلى أُخرى، ويتم تصنيفها غالبًا إلى نظام القانون العام ونظام القانون الخاص أو المدني، ففي ظلِّ طار نظام القانون العام لا تُفرض تشريعات تفصيلية دقيقة لتنظيم الممارسات المهنية، بما في ذلك الأنشطة المحاسبية وعمليات المراجعة، وإنما تستند البيئة القانونية إلى مجموعة من المبادئ والمعايير العامة التي تتسم بالمرونة والقابلة للتطبيق على مختلف الأنشطة والسلوكيات الاقتصادية والتنظيمية، ويُسهم هذا النوع من النُظم في اتاحة مساحة أوسع للاجتهاد المهني بما يتلاءم مع متطلَّبات البيئة الاقتصادية ومتغيّراتها، أما في ظل نظام القانون الخاص، فإنَّ التنظيم القانوني يعتمد تشريعات وقواعد تفصيلية صارمة تُحدِّد بصورة مباشرة مختلف الممارسات والأنشطة، الأمر الذي يتطلَّب تحديثًا مستمرًا للتشريعات؛ لمواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية المتسارعة، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنَّ الدول التي تتبنّي نظام القانون العام غالبًا ما تتمتع تقاريرها المالية بمستويات أعلى من الجودة، مُقارنة بالدول التي تعتمد نظام القانون الخاص، ويُعزى ذلك إلى مرونة القواعد القانونية وقدرتها على التكيّف مع احتياجات مُستخدمي المعلومات المالية، مما يُعزِّز من مستويات الشفافية والإفصاح والمصداقية في التقارير المالية (جاب الله،2022).

3.10.3- البيئة الاقتصادية، تعكس البيئة الاقتصادية طبيعة النظام الاقتصادي السائد في الدولة؛ حيث تتنوّع الأنُظمة الاقتصادية لتشمل النظام الاشتراكي، والنظام الرأسمالي، بالإضافة إلى أنُظمة أُخرى تجمع بين خصائص كلًا من النظامين؛ حيث يتميز النظام الاشتراكي بسيادة الملكية العامة لعناصر الإنتاج، وتتولَّى الدولة إدارة الأنشطة الاقتصادية، واستنادًا لذلك، تُعدُّ المعلومات المستمدة من التقارير المالية ذات أهمية استراتيجية، تُسهم في دعم عمليات التخطيط الاقتصادي، وتعزيز الرقابة المالية، وتمكين مُتخذِّي القرار على مستوى الدولة من بناء سياسات اقتصادية فعَّالة، أما النظام الرأسمالي فيتمَّيز بسيادة الملكية الخاصة لمعظم عناصر الإنتاج، ويُعرّف أيضًا باقتصاد السوق الحر، الذي يتمَّيز بحرية الملكية الفردية وتنوّع أنشطة أسواق

رأس المال، وتُبرز الحاجة المتزايدة إلى تقارير مالية عالية الجودة، لما تُوفِّره من معلومات دقيقة وموثوقة تُعزِّز من كفاءة التخطيط، وتدعم الرقابة، وتُسهم في اتِّخاذ قرارات مستقبلية (عبد الجواد،2020).

4.10.3- دوافع الإدارة، تُشير الدراسات إلى أنَّ عددًا كبيرًا من الفضائح المالية وعمليات التلاعب التي طالت البيانات المحاسبية كانت ناتجة عن ممارسات إدارية غير نزيهة؛ حيث تلجأ بعض الإدارات إلى استغلال المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية، من خلال اختيار سياسات محاسبية بديلة، أو إجراء تقديرات محاسبية تخدُّم مصالحها الخاصة، كما تعتمد الإدارة على تصميم عمليات محاسبية وهيكلية داخلية تتيح لها معالجة بعض البنود بطريقة تُخفي بها الأداء الحقيقي، مما يؤدي إلى إصدار تقارير مالية مُضلِّلة تفتقر إلى الموثوقية والجودة، وتُجدر الإشارة إلى أنَّ دوافع الإدارة في هذا السِّياق لا تتسم بالثبات، فهي تختلف من مصرف إلى آخر ضمن الدولة الواحدة، كما قد تتغيّر من سنة إلى أُخرى تبعًا للظروف الاقتصادية والضغوط التنظيمية والرقابية (سليمان، 2019؛ الحسبان،2019؛ Irwandi and Imang,2020).

5.10.3- الحوكمة، تعدُّ حوكمة الشركات من الأدوات الجوهرية التي تُمكِّن المؤسسات من مُواجِهة التحدِّيات الناتجة عن التحوُّلات الاقتصادية المعاصرة، والأزمات والانهيارات المالية التي شهدتها العديد من المؤسسات والمصارف العالمية، ويعود السبب في ذلك إلى مظاهر الفساد المالي والإداري، وضعف أنُظمة الرقابة، إلى جانب نقص الخبرات والمهارات الإدارية، وقد أظهرت نتائج العديد من الدراسات، أنَّ الالتزام بتطبيق مبادئ ومعايير الحوكمة يُسهم بفعّالية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية المُدْرَجَّة في التقارير المالية، ويُعزِّز من مستوى ثقّة المستخدمين بهذه التقارير، وتهدف الحوكمة إلى تحقيق توازن وتوزيع عادل للسلطات والمسؤوليات بين الأطراف ذات العلاقة، وتنظيم العلاقة بين الهيئات الإدارية والتنفيذية داخل المؤسسة، من خلال وضع أُطر تنظيمية واضحة تحُكُّم أداء كل طرف معني، كما تُسهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد، وتقييد فرص التلاعب بالمعلومات المالية من قِبل الإدارة، وبالتالي فإن تبنِّي أنظمة حوكمة فعَّالة يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية (الجزار، وآخرون،2022).

6.10.3- المراجعة الداخلية، تُمثِّل المراجعة الداخلية نشاطًا رقابيًا مستقلًا وموضوعيًا، يهدف إلى تعزيز فعَّالية الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصرف، وتقوم المراجعة الداخلية على منهجية تحليلية ومُنظِّمة لتقييم مدى كفاءة وفعَّالية أنظمة الرقابة الداخلية، وأساليب إدارة المخاطر، والامتثال للقواعد القانونية والتنظيمية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية، وقد أظهرت تجارب الانهيارات المالية وضعف الحوكمة في بعض المؤسسات أنَّ إدارة المراجعة الداخلية غالبًا ما تفتقر إلى الاستقلالية الكافية، مما دفع إلى توسِّيع نطّاق دورها ليشمل المهام التقليدية، إضافةً إلى كشف الغشّ والتحايل المالي، وتقييم المخاطر التشغيلية والمالية، وتعزيز نُظم الرقابة الذاتية، وتقديم الضمانات المُتعلِّقة بفعَّالية بيئة الرقابة.

وعليه، فإن تُعدُّ المراجعة الداخلية آلية رقابة مستمرة تُمكِّن المصرف من اكتشاف التلاعب أو الممارسات غير السليمة التي قد تُصدر عن الإدارة، بما يُسهم في تعزيز الشفافية والمصداقية، وبالتالي رفع جودة التقارير المالية المُعِدَّة (عبد الله، 2020).

7.10.3- المراجعة الخارجية، تُعدُّ المراجعة الخارجية أحد العوامل الجوهرية المُؤثِّرة على جودة التقارير المالية، نظرًا للدور الرقابي المستقل والموضوعي الذي تؤديهِ في التأكّد من موثوقية القوائم المالية وشفافيتها، وتهدف المراجعة الخارجية بشكِّل رئيسي إلى تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية، وضمان أنَّ التقارير المالية تعكس الواقع المالي للمصرف بدقَّة، وتتمثِّل الآليات التي تعتمدها المراجعة الخارجية في (التجاني، 2019):

أ- **الفحص المستقل والدقيق للأنظمة المحاسبية والرقابة الداخلية،** تقوم جهات المراجعة الخارجية بمراجعة السجِّلات والدفاتر المحاسبية، والتحقّق من التزام الإدارة بالمعايير المحاسبية المعتمدة، وتقييم فعّالية نظام الرقابة الداخلية؛ لضمان دقَّة وموثوقية المعلومات المالية المعروضة في التقارير.

ب- **كشف الأخطاء والممارسات الاحتيالية،** تعمل المراجعة الخارجية على اكتشاف الأخطاء سواءً أكانت متعمدة أم غير متعمدة، وتحديد الممارسات الاحتيالية، مثل إدارة الأرباح، بما يُقلِّل من المعلومات المضللة ويُعزِّز مصداقية التقارير المالية.

ج- **تعزيز الثقة والشفافية لدى مُستخدمي التقارير المالية،** يُمنح استقلال المراجعة الخارجية عن إدارة المصرف ضمانًا موضوعيًا للمعلومات المالية، مما يُعزِّز ثقة المُستثمرين والمقرضين وجميع الأطراف ذات العلاقة بالتقارير المالية المُقدِّمة.

د- **التأثير على جودة التقارير المالية:** أظهرت الدراسات أنَّ جودة المراجعة الخارجية، بما في ذلك استقلالية المُراجع وكفاءتهِ المهنية وخبرته القطاعية، ترتبط إيجابيًا بمستوى الموثوقية والملاءمة والشفافية في التقارير المالية، مما يجعلها أحد المُحدّدات المباشرة لجودة المعلومات المالية.

وبذلك، تُعدُّ المراجعة الخارجية مُحدِّدًا مباشرًا لجودة التقارير المالية، لأنَّها تُوفِّر ضمانًا مستقلًا على عدالة المعلومات المالية، وتكشف الانحراف عن المعايير، وتدعم الشفافية والمصداقية، بما يُسهم في تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة تدعم اتِّخاذ القرارات في القطاع المصرفي.

8.10.3- إدارة الأرباح، تُحظَّى المعلومات المحاسبية عالية الجودة باهتمَّام بالغ من قِبل مستخدمي التقارير المالية، لما لها من دور محوري في دعم عملية اتِّخاذ القرار، وتُعدُّ جودة الأرباح إحدى المؤشرات المُهمَّة في تقييم الوضع المالي للمؤسسات؛ حيث تعكس مستوى الموثوقية في الأرباح المُفْصِح عنها، وتُقاس جودة الأرباح من خلال مجموعة من الخصائص، مثل الثبات، والاستقرار، والقدرة على التنبؤ، وجودة الاستحقاق، والملاءمة، والتوقيت المناسب للإفصاح، وتشير إدارة الأرباح إلى تَدخُّل الإدارة بهدف التأثير في النتائج المالية بشكِّل يُخفِي الأَداء الحقيقي للمصرف، مما يؤدي إلى تضليل أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنَّ انخفاض مستويات إدارة الأرباح يعدُّ دليلًا على جودة المعلومات المحاسبية ، في حين أن تزايد ممارسات إدارة الأرباح داخل المؤسسات المصرفية يؤدي إلى تراجع جودة تلك المعلومات، ومن ثمَّ تدهور جودة التقارير المالية (Salah and Abdel Salam,2019؛ المغازي،2022).

9.10.3- الرقابة الداخلية، تُمثِّل الرقابة الداخلية نظامًا متكاملًا يشمل الخُطَّة التنظيمية والإجراءات والأساليب التي تعتمدها إدارة المؤسسة؛ بهدف تعزيز قدرتها على تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية، وضمان كفاءة وسلامة الأداء، والتحقّق من مدى الالتزام بالسياسات الداخلية والتشريعات القانونية، إلى جانب حماية أُصول المؤسسة من التلاعب أو الضياع، كما تُسهم الرقابة الداخلية في التأكِّد من دقة البيانات المحاسبية وخُلُّوها من الأخطاء، وضمان إعداد المعلومات المحاسبية بشكِّل موثوق في الوقت المناسب، وقد أكَّد معهد المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA) أنَّ وجود نظام رقابة داخلية فعَّالة يُمثِّل أحد العوامل الجوهرية لإعداد قوائم مالية دقيقة وموثوق بها، الأمر الذي يُعزِّز من جودة التقارير المالية ويحقِّق الأهداف المرجُّوة منها، فكُلَّما ارتفعت درجة فعَّالية الرقابة الداخلية، انعكس ذلك ايجابًا على مصداقية وجودة التقارير المالية (محمد،2021).

10.10.3- لجان المراجعة، تُمثِّل لجان المراجعة أحد الأجهزة الفرعية الأساسية المُنبثِّقة عن مجلس إدارة المصرف، وتهدف إلى تعزيز الرقابة الداخلية والحوكمة المالية، بما يُسهم في رفع مستوى مصداقية وجودة التقارير المالية، وتتألف هذه اللجان عادةً من ثلاثة أعضاء على الأقل من الأعضاء غير التنفيذين في المجلس، على أن يمتلك أحدهم خبرة مُتقدِّمة في المجال المالي أو المحاسبي؛ لضمان القدرة على الإشراف الفعَّال على العملية الرقابية والمحاسبية للمصرف، وتقوم لجان المراجعة بمجموعة متكاملة من المهام الجوهرية التي تجعلها أحد المُحدِّدات المباشرة لجودة التقارير المالية، ومن أبرزها (القطاونة،2022):

أ- **تعزيز استقلالية المراجع الخارجي،** تعزيز استقلالية المُراجع الخارجي من المُتطلَّبات الأساسية لضمان مصداقية وموثوقية التقارير المالية، فكُلَّما كان المُراجع الخارجي مستقلًا فكريًا وتنظيميًا، أَمكنهُ أداء مهام الفحص وإبداء الرأي المهني بعيدًا عن أي ضغوط أو تدّخلات من إدارة المصرف أو الأطراف المؤثِّرة فيه، ويتحقَّق ذلك من خلال الفصل الواضح بين وظائف المُراجعة والإدارة التنفيذية، ومنع أي مصالح مالية أو علاقات شخصية قد تُؤثِّر في موضوعيته، إلى جانب التزامه بالمعايير المهنية والأخلاقية للمراجعة، كما يُسهم هذا الاستقلال في رفع ثقة المستثمرين والمُقرضين والجّهات الرقابية وجميع الأطراف ذات العلاقة في النتائج المالية المنشورة ، ويحدُّ في الوقت نفسه من فُرّص التلاعب أو التضليل في عرض البيانات المالية، وفي هذا الإطار تتولَّى لجان المراجعة الإشراف على تعيين المراجع الخارجي، وتحديد أتعابه، وتقييم أدائهِ بصورة مستقلة عن الإدارة التنفيذية، بما يُمكِّنهُ من إصدار تقاريره المهنية بموضوعية تامة ودون ضغوط، الأمر الذي يُعزِّز موثوقية المعلومات المالية الواردة في التقارير، كما تقوم اللجنة بمراجعة خُطِّط المراجعة ونطاقها ونتائجها، بما يضمِّن التغطية الشاملة لمجالات المخاطر ذات الأهمية.

ب- **فحص نظام الرقابة الداخلية ودعم استقلال المراجع الداخلي،** تتولَّى لجان المراجعة دورًا محوريًا في متابعة سلامة نظام الرقابة الداخلية داخل المصرف، باعتبار هذا النظام أحد أهم الضمانات للحدِّ من الأخطاء والغشّ والتلاعب في البيانات المالية، ويبدأ هذا الدور بمراجعة شاملة ومستمرة لمكوّنات النظام والسياسات والإجراءات المعتمدة، إلى جانب تحليل التقارير الصادرة عن كُلٍّ المراجعين

الداخليين والخارجيين؛ بهدف تحديد مواطن الضعف الجوهرية واقتراح السُبُل المناسبة لمعالجتها، كما تعمل لجنة المراجعة على تعزيز استقلالية المُراجع الداخلي، عبر إسناد الإشراف الإداري والمهني عليه مباشرة إلى لجنة المراجعة بدلًا من الإدارة التنفيذية، ويُسهم ذلك في رفع كفاءة أعمال المراجعة الداخلية، وتحسين جودة المعلومات المالية التي يعتمد عليها مُتخذِّي القرار داخل المصرف.

ج- **الإشراف والرقابة على عملية إعداد التقارير المالية،** تسعى لجان المراجعة إلى ضمان أن تعكس التقارير المالية الصورة الحقيقية للواقع المالي والأداء الفعلي للمصرف، ويتحقق ذلك من خلال الإشراف المنهجي على مراحل إعداد التقارير المالية، ومناقشة السياسات والمعالجات المحاسبية المُطبَّقة، والتأكِّد من اتِّساقها مع المعايير المحاسبية المُعتمدة، كما تتولَّى اللجنة مراجعة مستوى الإفصاح عن العناصر الجوهرية، والحدِّ من أي ممارسات قد تؤدي إلى تضليل المستخدمين أو تحريف النتائج المالية، سواءً عبر اختيار سياسات محاسبية معينة، أو تأجيل الاعتراف ببعض البنود، إضافةً إلى ذلك، تقوم اللجنة بمتابعة الملاحظات التي يُورِدُها المراجعون والعمل على معالجة مواطن القصور أو المخاطر المُحتمِلة، بما يُسهم في رفع مستوى الشفافية، وتعزيز الثقة في التقارير المالية الصادرة عن المصرف.

11.10.3- التحفُّظ المحاسبي، يُعدُّ التحفُّظ المحاسبي من الخصائص الأساسية التي تُعزِّز جودة التقارير المالية؛ حيث يُقلِّل من قُدرة الإدارة على التلاعب في الأرباح والعوائد، وقد عرَّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في البيان رقم (2) الخاص بالمفاهيم المحاسبية التحفُّظ المحاسبي باعتباره ردُّ فعلٍ حذرٍ تُجاه حالات عدمِ التأكِّد، ويقوم على تبنِّي درجة من الحيطة عند القياس والإفصاح المحاسبي، بما يؤدي إلى تجنُّب المبالغة في تقدير الأصول أو الإيرادات، وعدم التقليل من قيمة الالتزامات أو المصروفات، وذلك في ظلّ الظروف التي تتسِّم بالغموض أو نقص المعلومات.

وفي ظلِّ السعي الدائم للإدارة لتحقيق نتائج مالية مرتفعة، قد تلجأ إلى اتِّباع سياسات محاسبية ذات توجُّه تصاعدي للأرباح، مما يؤدي إلى تضخيم الإيرادات وتقديم صورة مُضلِّلة عن الأداء المالي، ولذلك فإنَّ دور التحفُّظ المحاسبي يتمثَّل في فرض نوعٍ من الحيطة المهنية التي تكشف المشاكل الحقيقية وإظهارها للمستخدمين بشكل مُبكِّر، بما يسمح باتِّخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، وتفادي تكرار الأخطاء ذاتها في المستقبل (عبد الفتاح،2020؛ ريشة،2023).

12.10.3- هيكل المِلكية، يعدُّ هيكل الملكية من العوامل الجوهرية المؤثِّرة في جودة التقارير المالية؛ حيث إنَّ الانفصال بين الملكية والإدارة يؤدي إلى تفاوت في المعلومات المُتَّاحة بين المساهمين أو المالكين والإدارة التنفيذية، مما يترتب عليهِ انتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وارتفاع التكاليف الناتجة عن ضعف آليات الرقابة على سلوك المديرين، وفي هذا السِّياق، تُبرز الحاجَّة إلى تعزيز الرقابة على قرارات الإدارة؛ بهدف حماية مصالح الأطراف ذات العلاقة، وضمان إعداد تقارير مالية موثوقة وقابلة للاعتماد عليها في دعم اتِّخاذ القرارات، ويرتبط مدى فعَّالية هذه الرقابة بنمط هيكل الملكية من خلال درجة تركيزها أو تشتتها؛ حيث تشير الملكية المركزة إلى امتلاك عدد محدود من المساهمين لنسبة كبيرة من أسهم المؤسسة، بما يمنحهم القدرة

على التأثير في عملية اتِّخاذ القرار الإداري، والمشاركة المباشرة في الرقابة، أما الملكية المُشتَّتة فتتميز بتوزيع الأسهم بين عدد كبير من المساهمين، مما يُضْعِف قُدرتهم على ممارسة الرقابة الفعَّالة، ويستلزم في هذه الحالة تعزيز نُظُم الرقابة الداخلية والحوكمة؛ للحدِّ من الممارسات الإدارية التي قد تضرُّ بجودة المعلومات المحاسبية، وقد تناولت العديد من الدراسات المحاسبية العلاقة بين هيكل الملكية وجودة التقارير المالية، وأشارت بعضها إلى وجود تأثير إيجابي يُعزِّز من مستوى الشفافية والمصداقية، بينما أظهرت دراسات أخرى نتائج مُعاكسة، تُفيد بعدم وجود تأثير إيجابي أو سلبي، وذلك في ضوء غياب علاقة واضحة بين هيكل الملكية وممارسات إدارة الأرباح (Habib et al., 2019؛ الزغبي،2018).

وبناء على ما تقدّم، فإنَّ جودة التقارير المالية تُمثِّل مخرجًا أساسيًا للنظام المحاسبي، نظرًا لأهميتها لكافة الأطراف ذات العلاقة في القطاع المصرفي، ويتوقّف تحقيق هذه الجودة على تكامل جهود جميع الأطراف المعنية بإعداد التقارير المالية، بما يشمل الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية، وتفعيل دور لجان المراجعة المستقلة، إلى جانب وجود نظام رقابة داخلية فعَّال، ومراجعة داخلية تضمن الإشراف الكُفُؤ على عملية إعداد التقارير، وتُمَثِّل هذه العوامل سواءً أكانت مُجتمعة أم مُنفردة، مُحدّدات رئيسية تُؤثِّر بشكِّلٍ مباشر في جودة التقارير المالية، وتعكس مدى مصداقيتها وقُدرتها على تمثيل الواقع المالي للمؤسسات المصرفية بشكّلٍ دقيقٍ وشفافٍ.

11.2- خصائص جودة التقارير المالية:

تُعدُّ جودة التقارير المالية من الركائز الأساسية لضمان فعّالية المعلومات المحاسبية في دعم اتِّخاذ القرارات الاقتصادية والمالية، وتُشير خصائص جودة التقارير المالية إلى السِّمات النوعية التي يجِّب أنْ تَتَصِّف بها المعلومات المحاسبية التي تحتويها هذه التقارير، بما يضمِّن أن تكون مفيدة، ودقيقة، وموثوقة، وتُعزِّز من ثقة المُستخدمين بها، سواءً أكانوا مستثمرين أم مُقرضين أم جِّهات رقابية، وقد حَدِدّت الهيئات المهنية والدولية، وفي مُقدِّمتها مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، مجموعة من الخصائص النوعية الواجب توافُّرها في المعلومات المحاسبية؛ لضمان جودة التقارير المالية، ومن أبرز هذه الخصائص، الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، وقد عَرَّف مجلس معايير المحاسبة المالية الخصائص النوعية بأنها السِّمات التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لتحقيق أهداف التقارير المالية، وتُستخدم هذه الخصائص للتمييز بين المعلومات التي تُعزِّز قُدرة المستخدمين على اتِّخاذ القرارات الاقتصادية وتلك التي تفتقر لهذه القُدرة، ويُعدُّ توافُر هذه الخصائص في محتوى التقارير المالية مؤشرًا على جودة تلك التقارير؛ حيث تُسهم في بناء ثقة المستخدمين في مصداقية وشفافية الإفصاح المحاسبي، كما أنَّ وجود خصائص جودة التقارير المالية لا يقتصر على تحسين نوعية المعلومات المعروضة، بل يعدُّ عاملًا حاسمًا في الحدِّ من الممارسات المحاسبية المُضلِّلة أو الخاطئة، كما يُعزِّز من فعَّالية الرقابة الداخلية والخارجية على الأَداء المالي للمؤسسات، وبهذا المعنى، تُمثِّل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية معايير مرجعية؛ لتقييم جودة التقارير المالية وتحديد مدى التزام المؤسسات بالمبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا (هارون، وحسن،2019؛ Karameta, et al., 2021؛ القطاونة،2022).

وفي سِّياق مُتصِّل، أصدّرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) في عام 1966م معايير تقييم جودة المعلومات المحاسبية، والتي أسهمت بدورها في تحديد الخصائص النوعية الأساسية التي ينبغِّي أن تتصِّف بها التقارير المالية؛ لضمان موثوقيتها وفائدتها لمستخدميها، وقد ركّزت على أربعة عناصر رئيسية، هي: الملاءمة، والقابلية، والتحقّق، والخُلُّو من التحيز، والقابلية للقياس، وقد مثَّلت هذه المعايير حجر الزاوية في تطوير الأُطر المفاهيمية للمعلومات المحاسبية، وأسهمت في توجِّيه الباحثين والممارسين نحو تحقيق جودة أعلى في التقارير المالية، وعلى نحو متصل، أسهم مجلس المبادئ المحاسبية Accounting Principles Board (APB) في عام 1970م في تطوير الإطار المفاهيمي لهذه الخصائص من خلال سلسلة من الإصدارات التي ركّزت على تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية، وقُدرتها على المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة، ومن أبرز هذه الإصدارات البيان رقم (4) المُعَنْوِن بالمفاهيم والمبادئ المحاسبية الأساسية الخاصة بالتقارير المالية، والذي قدَّم تصورًا مُتكاملًا للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وحدَّد سبعَ خصائص رئيسية تهدف إلى تحسين جودة المعلومات المُقدِّمة ضمِّن التقارير المالية، كما أصدَّر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) في عام 1980م قائمة المفاهيم رقم (2)، التي تناولت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بصورة مُفصِّلة، شاملة الخصائص النوعية الأساسية والفرعية الواجب توافِّرُها في المعلومات المحاسبية، مع استعراض القيود والمُحدِّدات التي قد تُؤثِّر في إنتاج تلك المعلومات، وقد تمَّ تنظيم هذه الخصائص ضمِّن هيكل هرمي واضح يعكس ترتيبًا موضوعيًا؛ بهدف مُساعدة المُستخدمين على تحديد أولويات المعلومات المحاسبية وتعزيز ملاءمتها وفائدتها في دعم اتِّخاذ القرارات المالية، وفي نفس العام، قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC)، التابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، بتحديد الخصائص الأساسية للتقارير المالية، والتي تفرّعت عنها مجموعة من الخصائص الثانوية الداعمة؛ بهدف تحسين جودة المعلومات المعروضة وضمان فعاليتها في دعم مُستخدمي التقارير المالية (عبد الرحيم، 2019؛ محمد،2021).

وفي مسعى للتقارب بين الأُطر المفاهيمية الأمريكية والدولية، تمَّ توقيع اتفاقية نورواك Norwalk) (Agreement في سبتمبر من عام 2002م بين كُلٍّ من مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)؛ بهدف توحيد الإطار المفاهيمي للمحاسبة وتقليص الفجوَّة بين وجِّهات النظر المختلفة، وصولًا إلى وضع معايير محاسبية عالية الجودة وقابلة للتطبيق عالميًا، وقد تمَّ في فبراير 2004م الاتفَّاق بين المجلسين على ضرورة تحسين جودة المعايير المحاسبية القائمة، بما يعكس واقع التقارير المالية، مع تحديد ثماني مراحل لبناء الإطار الفكري المُشترك، تَضمَّنت المرحلة الأولى تحديد أهداف التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، في حين أُجِّلَتْ بقية المراحل إلى وقت لاحق، وفي مايو 2008م بدأت الجُهود العلمية المشتركة بين المجلسين لتطوير الأُطر المفاهيمية للمعايير المحاسبية، وتُوِّجت هذه الجهود في سبتمبر2010م بإصدار قائمة المفاهيم المحاسبية رقم (8)، التي تضمِّنت تحديثات جوهرية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية؛ بهدف جعلها أكثر ملاءمة وفائدة لمُتخذِّي القرار، وقد حلَّ هذا الإصدار محلّ البيانين السابقين رقم (1) و(2)، اللذَين كانا يُغطيان أهداف التقارير المالية والخصائص

النوعية للمعلومات المحاسبية، وفي سِّياق التطوّرات المتلاحقة على الإطار المفاهيمي للتقارير المالية، تمَّ استئناف العمل على تطوير هذا الإطار في عام 2012م، استنادًا إلى المبادرات العلمية والتنظيمية السابقة، ولكن هذه المرة دون مشاركة مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB)، مما مثَّل تحوُّلًا في مسار التعاون المشترك بين المجلسين، وقد تُوِّجت هذه الجهود في مارس 2018م بإصدار النسخة المُعدَّلة من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي دخلت حيز التنفيذ في العام ذاته، ويتضمِّن هذا الإطار ثمانية فصول رئيسية، من أبرزها الفصل الثاني المُتعلِّق بالخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة؛ حيث ركّز على خاصيتين أساسيتين تُعدّان جوهر إعداد التقارير المالية، وهما: الملاءمة والموثوقية، كما تضمَّن الإطار أربع خصائص داعمة تُعزّز من فاعلية وجودة التقارير المالية هي: القابلية للمقارنة، والثبات، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، وتؤكِّد الأدبيات المحاسبية أنَّ المعلومات المحاسبية، التي تتسم بالملاءمة وتُمثِّل الواقع الاقتصادي تمثيلًا صادقًا، تظلّ مفيدة لمستخدمي القوائم المالية حتي في حال غياب بعض الخصائص الداعمة الأُخرى (عبدالله،2020؛ Karameta, et al., 2021؛ حسوبة، وآخرون، 2023).

1.11.3- الخصائص الأساسية لجودة التقارير المالية:

تُعدُّ الخصائص الأساسية لجودة التقارير المالية من الركائز الجوهرية التي ينبغي أنّ تتسم بها المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير؛ إذ تهدف إلى التعبير الصادق والدقيق عن الواقع المالي للمؤسسات، وتمكين مستخدمي هذه التقارير من اتِّخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة وموثوقة، وتُمثِّل هذه الخصائص معايير مرجعية تضمِّن أن تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة حقيقية لمستخدمي التقارير المالية، بما يُعزِّز قُدرتهم على التحليل والتقييم والمقارنة عبر الفترات المالية المختلفة، وقد حَدَّد كلٌّ من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وجمعية المحاسبين القانونين المعتمدين في المملكة المتحدة Association Of Certified Cublic Accountant (ACCA) الخصائص الأساسية لجودة التقارير المالية في خاصيتين رئيسيتين هما: الملاءمة والتمثيل الصادق أو الموثوقية، وذلك انسجامًا مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات المهنية الحدّيثة (الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين،2023؛Budai, et al., 2021).

1.1.11.3- خاصية الملاءمة:

وتُعدُّ الملاءمة من أهم الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية التي ينبغي توافِّرها في محتوى التقارير المالية، إذ تهدف إلى توفير معلومات قادرة على إحداث تأثير ملموس في قرارات مُستخدميها، وتتحقَّق الملاءمة، من خلال وجود علاقة مباشرة بين المعلومات المحاسبية والهدف الأساسي للتقارير المالية، والمتمثل في تزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة تُساعدهم على اتِّخاذ قرارات مالية سليمة، وقد عُرِّفت المعلومات المحاسبية الملاءمة بأنَّها المعلومات التي تمتلك القُدرة على التأثير في قرارات المستخدمين، من خلال مساعدتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي، إلى جانب دورها في مراجعة التوقّعات السابقة وتصحيحها، كما تتحقَّق هذه الخاصية من خلال توافّر معلومات حديثة وذات صلة، يتم تقديمها في الوقت المناسب، بما يُمكِّن متخذي القرار من الاستعداد للمستقبل بفعَّالية أكبر، وتتطلَّب خاصية الملاءمة توافِّر مجموعة من الخصائص الفرعية، من أبرزها: القُدرة التنبؤية، والتوقيت المناسب، والتغذية العكسية، وهي خصائص أكّد

العديد من الباحثين أهميتها في تعزيز الاستفادة من المعلومات المحاسبية (الرفوع،2020؛ نصر؛2022؛ عبيد؛2023؛ فوزي،2023):

أولًا: القُدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، تُعدُّ القدرة التنبؤية من الخصائص الجوهرية للمعلومات المحاسبية الملاءمة؛ حيث ينبغي أن تُزوّد التقارير المالية المستخدمين ببيانات تساعدهم على التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي ومواجّهة الأحداث المُحتمَلِّة، فكُلَّما ارتفعت القُدرة التنبؤية للمعلومات، زادت فائدتها في دعم قرارات المستخدمين، وقد عُرِّف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) هذه الخاصية في البيان رقم (2) لعام 1980م، بأنَّها قُدرة المعلومات على زيادة احتمالية تصحيح المستخدمين لتصوراتهم بشأن نتائج الأحداث الماضية أو الحالية، وتعزيز قُدرتهم على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وتقليص مستوى عدم التأكِّد المصاحب لها.

ثانيًا: التوقيت المناسب لتوفير المعلومات، يُعدُّ التوقيت المناسب من العوامل الحاسمة في تحديد مدى فعَّالية المعلومات المحاسبية؛ حيث تقديم المعلومات في الوقت الملائم يُعزِّز قُدرتها على التأثير في قرارات المستخدمين، فكُلَّما توفرت المعلومات بسرعة وبصورة آنية، ازدادت فرص الاستفادة منها في اللحظة المناسبة، وبالتالي ارتفعت قيمتها في التقارير، وعليه، ينبغي أن يراعي إعداد وعرض التقارير المالية تحقيق السرعة في توفير البيانات دون الإخلال بجودتها أو دقتها، بما يضمِّن أقصى قدر ممكن من التأثير في دعم عملية اتِّخاذ القرار.

ثالثًا: خاصية التغذية العكسية للتنبؤات السابقة، تُشير التغذية العكسية في المعلومات المحاسبية إلى قُدرتها على توفير قيمة استرجاعية، من خلال تمكين المستخدمين من مراجعة التوقّعات السابقة وتقييمها في ضوء النتائج الفعلية المُتحقَّقة، وتعدُّ هذه الخاصية عاملًا مُهمًا في تحسين دقَّة التنبؤات المستقبلية؛ لما تؤديه من دور في دعم عملية اتِّخاذ القرار عبر الربط بين الرؤية المستقبلية والتقييم الرجعي في الوقت نفسه، فالمعلومات المحاسبية الملاءمة لا تقتصر على تقديم بيانات تخدم أغراض التنبؤ بالمستقبل، بل تُسهم كذلك في تقييم مدى دقَّة تلك التوقّعات، الأمر الذي يساعد المستخدمين على اتِّخاذ قرارات أكثر واقعية وفعَّالية، كما تُمثِّل هذه الخاصية أداة مُهمّة في تقييم نتائج القرارات المبنية على توقّعات سابقة.

2.1.11.3- خاصية الموثوقية:

تُعدُّ الموثوقية إحدى الخصائص الأساسية التي ينبغي أن تتسم بها المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، فهي تكشف عن مدى أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها من قِبل مستخدمي التقارير المالية، بما يُعزِّز ثقتهم في محتواها ويُسهم في دعم قراراتهم، وتُغْنِي الموثوقية أن تعكس المعلومات المُقدِّمة الواقع الاقتصادي الحقيقي للعمليات والأحداث المالية، وأن تكون قابلة للتحقَّق، والموضوعية، وخالية من الأخطاء الجوهرية والانحياز، وقد أكّدت العديد من الدراسات أنَّ تحقيق الموثوقية يتطلَّب تَوافُّر مجموعة من السِّمات الجوهرية، من أبرزها التمثيل الصادق، وقابلية التحقّق، والحياد، والاكتمال أو الشمولية (شريف،2020؛Budai, et al., 2021؛ ملكاوي، 2022؛ الجزار،2023):

أولًا: الصدق في تمثيل المعلومات المحاسبية، يُعدُّ التمثيل الصادق ركنًا محوريًا في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية، ويُقصد بهِ مدى التطابق بين المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وبين الواقع الاقتصادي الفعلي للمعاملات والأحداث التي تُعبر عنها، ويركّز هذا المفهوم على ضرورة التعبير عن جوهر المعاملة الاقتصادية بصورة دقيقة، وليس الاكتفاء بعرض شكلها القانوني أو الظاهري وحسب، ويتحقَّق التمثيل الصادق عندما تكون المعلومات المحاسبية خالية بدرجة معقولة من الأخطاء المادية، والتحريفات المُتعمدة، والتحيّز، بما يُعزِّز موضوعيتها ودقَّتها، وبناءً عليهِ، ينبغي أن تُعبِّر الأرقام المُثبَتة في التقارير المالية بأمانة عن الواقع الاقتصادي للعمليات المالية المُقاسة والمبلَّغ عنها؛ فكُلَّما ارتفع مستوى الصدق في التمثيل، ازدادت موثوقية المعلومات، وتعزَّزَت قُدرتها على دعم قرارات المستخدمين، بخاصةً فيما يتعلّق بالقرارات الاستثمارية والتمويلية.

ثانيًا: التحقَّق من المعلومات المحاسبية، يُشير التحقَّق من المعلومات المحاسبية إلى مدى إمكانية الوصول إلى نفس النتائج أو المعلومات عند تطبيق نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من قِبل أطراف مُستقلة، ويعكس هذا المفهوم درجة الاتِّفاق بين المحاسبين أو الجِّهات القائمة على القياس المحاسبي عند استخدام أدوات وإجراءات مُتطابقة، مما يُعزِّز من مصداقية وموثوقية المعلومات المُقدِّمة، كما يُسهم التحقَّق في تأكِّيد حيَّادِية المعلومات، ويعزّز ثقة مستخدمي التقارير المالية بمخرجات النظام المحاسبي، فهو من الركائز الأساسية لدعم القرارات الاقتصادية والمالية المبنية على هذه المعلومات.

ثالثًا: الحياد وعدم التحيز، يُشكِّل الحياد عنصرًا جوهريًا لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية؛ حيث ينبغي أن تُعرض البيانات المالية بطريقة موضوعية، خالية من التحيّز، وغير مُوجِّهة لخدمة مصالح فئة معينة من مستخدمي التقارير المالية على حساب فئات أُخرى، ويُعرَّفُ الحياد بأنه الامتناع عن التحيّز المقصود أو غير المقصود في عملية إعداد وعرض المعلومات المحاسبية، بما في ذلك اختيار السياسات المحاسبية، أو عرض البيانات بطريقة قد تُؤدي إلى استنتاجات مسبقة أو توجِّيه المُستخدم نحو قرار مُحَدِّد، وتُعَدُّ المعلومات غير المحايدة غير جديرة بالثقة، ويصعب الاعتماد عليها في اتِّخاذ القرارات المالية.

رابعًا: الاكتمال، يُشير مبدأ الاكتمال إلى ضرورة تقديم المعلومات المحاسبية بصورة شاملة تُغطِّي كافة الجوانب المرتبطة بالظواهر والأحداث الاقتصادية ذات الصلة؛ بما يُتيح للمستخدمين تكوين فهم دقيق وشامل للبيانات الواردة في التقارير المالية، ويتطلَّب تحقيق هذا المبدأ الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية، مع مراعاة حدود الأهمية النسبية وتكلفة إعداد المعلومات، فحذف أو إغفال بعض العناصر المحاسبية الأساسية قد يُؤدي إلى تقديم صورة مُضلِّلة أو غير كاملة، مما يُقلِّل من موثوقية التقارير المالية، ويحدُّ من ملاءمتها لاتِّخاذ القرارات الاقتصادية.

2.11.3- الخصائص الداعمة للمعلومات المحاسبية:

تستند جودة المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من الخصائص الداعمة أو الثانوية، التي تُكَّمِل الخصائص الأساسية وتُعزِّز فعَّالية وموثوقية البيانات المالية، وتُمكِّن مستخدمي التقارير المالية من تحليل المعلومات وتفسيرها، واستخدامها بفعّالية في اتِّخاذ القرارات، وتتمثل الخصائص الداعمة للمعلومات المحاسبية في التالي (أبو محارب،2019؛ غريب، وآخرون،2020؛ درويش،2021):

أولًا: القابلة للمقارنة، تُشير خاصية القابلية للمقارنة إلى قُدرة مستخدمي التقارير المالية على إجراء مقارنات دقيقة بين المعلومات المحاسبية عبر فترات زمنية مختلفة؛ لتحديد أوجِّه التشابه والاختلاف في الأَداء المالي والوضع المالي للمؤسسة، أو بين مؤسسات مختلفة خلال فترة زمنية مُحَدِّدة، ويتطلّب تحقيق هذه الخاصية الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات والإجراءات المحاسبية المُطبَّقة، سواءً داخل المؤسسة نفسها أو على مستوى القطاع ككّل؛ لضمان اتِّساق البيانات وقابليتها للمقارنة، ورغم أهمية الثبات يُمكِّن إجراء تعديلات على السياسات المحاسبية إِذَا ثبت أنَّها تُعزِّز من جودة المعلومات المالية، على أن يتم الإفصاح بوضوح عن طبيعة التغيير وأسبابه وتأثيره المُحتمل على محتوى التقارير المالية.

ثانيًا: القابلة للتحقَّق، تكشف خاصية القابلية للتحقَّق عن قُدرة مستخدمي التقارير المالية على التحقَّق من صحة ودقَّة المعلومات المحاسبية، من خلال الوصول إلى نفس النتائج عند استخدام الأساليب والإجراءات المحاسبية نفسها من قِبل أطراف مستقلة، وتعمل هذه الخاصية على تعزيز مصداقية وموثوقية المعلومات، وتمَّكين المحاسبين والمراجعين والمستخدمين من تقييم مدى انسجّام التقارير المالية مع الواقع الاقتصادي، كما تُسهم في تأكيد موضوعية المعلومات، وخُلُّوها من الأخطاء الجوهرية أو الانحياز، بما يدعم اتِّخاذ القرارات المالية.

ثالثًا: التوقيت المناسب، يُعدُّ توفُّر المعلومات في الوقت المناسب عنصرًا أساسيًا في جودة المعلومات المحاسبية، إذ تزيد من فعّالية المعلومات عندما تكون متاحة عند الحاجّة إليها من قِبل مستخدمي التقارير المالية، ويجب أن تجمع المعلومات بين الملاءمة والدقَّة والحداثة؛ لضمان قُدرتها على التأثير الإيجابي في القرارات الاقتصادية واتِّخاذ الإجراءات الملاءمة.

رابعًا: القابلية للفهم، تُشير هذه الخاصية إلى مدى وضوح وسهولة إدراك المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي التقارير المالية، فكُلَّما المعلومات معروضة بطريقة مُنَّظِمة وواضحة، زادت إمكانية فهمها، مما يُعزِّز من فاعليتها في دعم عملية اتِّخاذ القرارات، وعلى العكس، فإنَّ المعلومات المُعقدَّة أو الغامضة تُفقِد قيمتها العملية وقد يتم تجاهلها أو استبعادها من التحليل.

خامسًا: الثبات، تُمثِّل خاصية الثبات عنصرًا محوريًا في تعزيز مصداقية التقارير المالية، إذ تُمكِّن المستخدمين من تتبع الأداء المالي للمؤسسة عبر الزمن استنادًا إلى سياسات محاسبية مُوحِّدة ومُتسِّقة، ويتحقَّق الثبات من خلال الالتزام بتطبيق نفس السياسات والمعالجات المحاسبية على مدى الفترات المالية، بخاصةً في ظلّ ظروف التشغيل العادية، مما يُعزِّز من موثوقية المعلومات ويُسهِّل المقارنات الدقيقة وتحليل الأداء.

سادسًا: الثقة في المعلومات، تعتمد موثوقية المعلومات المحاسبية على مدى تمثيلها الصادق للواقع الاقتصادي للمؤسسة، وقُدرتها على توفير بيانات دقيقة يُمكِّن التحقُّق منها باستخدام أساليب القياس المحاسبية الصحيحة، وترتبط هذه الخاصية ارتباطًا وثيقًا بالحِياد في عرض المعلومات، بحيث تكون خالية من التحّيز أو التلاعب، مما يُعزِّز من قُدرة مُتخذِّي القرار على الاعتماد على البيانات في تقييم الأداء واتِّخاذ قرارات سليمة.

سابعاً: الإفصاح عن المخاطر، وفي ظلِّ التحوُّلات الاقتصادية والتطوّرات التكنولوجية، تُواجِّه المؤسسات مجموعة متزايدة من المخاطر التي قد تُهدِّد استمراريتها، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بكفاءة الإدارة أو ضعف أنظمة الرقابة الداخلية، ويعدُّ الإفصاح عن هذه المخاطر أحد العناصر الجوهرية التي يجب تضمينها في التقارير المالية، حيث يُمكِّن المستخدمين من تقييم الوضع المالي للمؤسسة، واتِّخاذ قرارات مبنية على فهم طبيعة المخاطر وتأثيرها المُحتَّمل على الأداء المالي.

وترى الباحثة أنَّ جودة التقارير المالية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بجودة المعلومات المحاسبية التي تتضمَّنها، إذ تُشكِّل الخصائص الأساسية وفي مُقدَّمتها الملاءمة، والموثوقية، والمصداقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للفهم، الأساس الذي يُبنَّي عليهِ إعداد تقارير مالية عالية الجودة، وتُمثِّل هذه الخصائص معايير مرجعية تُمكِّن مُستخدمي التقارير المالية من تقييم مستوى الدقَّة والشفافية في المعلومات المحاسبية، والاعتماد عليها في أغراض التنبؤ واتِّخاذ القرارات، كما تؤكِّد الباحثة أنَّ الخصائص الداعمة، ولا سيما التوقيت المناسب والثبات، تؤدي دورًا مُهمًا في تعزيز فعّالية المعلومات المحاسبية، وجعلها أكثر قُدرة على تلبية احتياجات المستخدمين، بخاصة في البيئة المصرفية الليبية التي تتسم بتعقّد العمليات المالية، وتزايد الحاجّة إلى معلومات حديثة وموثوقة وفي الوقت المناسب، وفي هذا الإطار، يُبرز دور الإفصاح عن المخاطر بوصفهِ أحد المكوّنات الجوهرية لجودة التقارير المالية؛ لما يُوفِّره من رؤية أكثر شمولًا ودقَّة حول الوضع المالي للمؤسسة، وفي ظلِّ التحدّيات الاقتصادية والتكنولوجية المُتّسارعة، وبالتالي؛ فإنَّ التكامل بين الخصائص الأساسية والداعمة في إطار الالتزام بالمعايير المحاسبية المُعتمدة، يُمثِّل ركيزة أساسية لتعزيز الشفافية والمساءلة، وترسيخ الثقة في التقارير المالية الصادرة عن المصارف الليبية، وبما يُسهم في دعم كفاءة القرارات الاقتصادية والمالية.

12.3- مؤشرات قياس جودة التقارير المالية:

تُعدُّ التقارير المالية إحدى الأدوات الرئيسية للتعبير عن القيمة الحقيقية للقطاع المصرفي، من خلال ما تَتَضَمَّنُهُ من معلومات محاسبية تساعد في اتِّخاذ القرارات الاقتصادية والمالية السليمة، وقد أكّدت العديد من الهيئات المهنية والمُنظَّمات الدولية أهمية إعداد تقارير مالية عالية الجودة، يُمكِّن الاعتماد عليها في التقييم والمتابعة والرقابة، وعلى الرغم من هذا الاهتمام ما تزَّال كيفية قياس جودة التقارير المالية من القضايا الجدلية في الأدب المحاسبي؛ حيث لا يوجد اتِّفاق بين الباحثين على مُؤشر مُوحِّد أو ثابت لقياس الجودة، فهناك مجموعة من المؤشرات التي يُمكِّن الاستناد عليها في الحُكُّم على جودة التقارير المالية، من أبرزها مدى الالتزام بالمعايير المهنية للمحاسبة والمراجعة، ودرجة الشفافية والدقَّة في عرض المعلومات المحاسبية،

وتوقيت الإفصاح عن المعلومات ومدى حداثتها، ومستوى التلاعب في السياسات والمعالجات المحاسبية أو استخدام أساليب إدارة الأرباح، ورأي المُراجع الخارجي ومدى تأكيده لصحة ودقّة التقارير المالية، ويُمثِّل التقييم العملي لجودة التقارير المالية دليلًا على مدى قُدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق احتياجات مستخدميها، كما توجد عدّة نماذج وأساليب لقياس جودة التقارير المالية لا تزَّال قيد التطوير المستمر، وقد اتجَّهت العديد من الدراسات إلى القياس المباشر لجودة التقارير المالية من خلال الاعتماد على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والقياس غير المباشر من خلال مُؤشرات جودة الربح المحاسبي، والدخل المحاسبي (موسي، 2019؛ عبد الفتاح،2020).

1.12.3- قياس جودة التقارير المالية من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

تُعدُّ جودة المعلومات المحاسبية أحد المفاهيم الأساسية في تقييم كفاءة وفعَّالية التقارير المالية؛ حيث يقصد بها مدى تمتع هذه المعلومات بالصدق والموثوقية، وقُدرتها على تلبِّية احتياجات مستخدميها، من خلال إعدادها وفق المعايير القانونية والمهنية والفنِّية المعتمدة، وفي هذا السِّياق، تهدف جودة المعلومات المحاسبية إلى دعم مُتخذِّي القرار عبر توفير بيانات دقيقة، وخالية من التحريف، وذات صلة عالية وموثوقية كبيرة، ويرتكِّز قياس جودة التقارير المالية على مدى توافُّر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما وردت في الإطار المفاهيمي الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتنقسم هذه الخصائص على فئتين رئيستين هما الخصائص الأساسية وتشمل الملاءمة والموثوقية، وتهدف هذه الخصائص إلى التعبير الدقيق عن الواقع المالي وتمكين المستخدمين من اتِّخاذ قرارات مبنِّية على معلومات صحيحة وموثوقة، أما الخصائص الداعمة أو التعزيزية فتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقُّق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم، وتعمل هذه الخصائص على تعزيز فعّالية المعلومات المحاسبية، وجعلها أكثر قابلية للاستخدام العملي، إضافةً إلى دعم قُدرة المستخدمين على تحليل البيانات واتِّخاذ قرارات دقيقة، وبالتالي، تُعدُّ التقارير المالية ذات جودة عالية كُلَّما تميزت المعلومات المحاسبية الواردة فيها بهذه الخصائص النوعية، إذ يُسهم ذلك في تعزيز دقَّة البيانات، وزيادة ثقة المستخدمين بها، مما يدعم تحسين القرارات المالية والاستراتيجية، ومن هذا المُنطلِّق، يُعدُّ اعتماد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية مقياسًا مباشرًا وموضوعيًا لجودة التقارير المالية؛ نظرًا لما تعكسه هذه الخصائص من قُدرة المعلومات على خدمة أغراض الاستخدام بشكِّل فعَّال (محمد، 2022؛ محمد، وآخرون،2024).

وتُجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من المؤشرات والمتغيِّرات التي يُمكِّن الاستدلال من خلالها على مدى تُحقِّق خصائص الجودة في المعلومات المحاسبية، وبالتالي الحُكُّم على جودة التقارير المالية، ومن أبرزها (موسي، 2019؛ محمد،2020):

أولًا: المتغيّرات الدالة على الملاءمة، تُعدُّ القُدرة التنبؤية من أهم المؤشرات التي تعكس ملاءمة المعلومات المحاسبية وفائدتها في دعم اتِّخاذ القرارات، ويتم قياسها من خلال عدد من العناصر، أبرزها:

أ- مدى احتواء التقارير المالية على معلومات تنبؤيه تعكس توّقُّعات الإدارة بشأن الأداء المستقبلي للمصرف، وهو ما يُمثِّل مؤشرًا مُهمًا على قُدرة التقارير المالية في خدمة التخطيط الاستراتيجي.

ب- مدى تكامل المعلومات المالية مع المعلومات غير المالية في التقارير؛ حيث يُسهم دمج المؤشرات التشغيلية والتنظيمية مع البيانات المالية في توفير صورة أكثر شمولًا والوضع المالي للمصرف.

ج- مدى اعتماد المصارف على القيمة العادلة في تقييم الأُصول مقارنة بالتكلفة التاريخية؛ حيث تُسهم القيمة العادلة في عكس القيم الحالية للأصول، بما يُعزّز من قُدرة مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ واتِّخاذ قرارات أكثر دقَّة.

وانطلاقًا من ذلك، فإنَّ المعلومات المحاسبية الملاءمة يجب أن تُقدِّم تصورًا مستقبليًا واضحًا، على أن تتسم بدرجة عالية من الدقَّة والارتباط المباشر باحتياجات المستخدمين.

ثانيًا: المتغيّرات الدالة على الموثوقية، تعتمد موثوقية المعلومات المحاسبية على مجموعة من العناصر التي تُسهم في تعزيز مصداقية التقارير المالية، من أهمها:

أ- توافُّر أدلة موضوعية تدعم صحة التقديرات والافتراضات الواردة في التقارير المالية.

ب- الالتزام بالمبادئ المحاسبية المعتمدة، بما يضمِّن الاتِّساق والشرعية في المعالجة المحاسبية.

ج- دور تقرير المُراجع الخارجي، الذي يُمثِّل آلية رقابية مستقلة، تُسهم في تعزيز الشفافية وزيادة الثقة في المعلومات المالية المنشورة.

د- الإفصاح عن معلومات حوكمة الشركات؛ حيث يؤدي توفير بيانات واضحة حول هياكل الحوكمة والرقابة إلى رفع مستوى المصداقية، والتمثيل العادل للمعلومات المحاسبية.

ثالثًا: المتغيّرات الدالة على القابلية للمقارنة، تُشير القابلية للمقارنة إلى قُدرة مستخدمي التقارير المالية على إجراء مقارنة عادلة بين الأداء المالي للمؤسسة عبر فترات زمنية مُتعدِّدة، أو بين مؤسسات مماثلة خلال الفترة نفسها، ويتطلَّب تحقيق هذه الخاصية توافُّر درجة عالية من الاتِّساق في السياسات والإجراءات المحاسبية، إضافةً إلى اتِّساق الإفصاحات والافتراضات المالية المعتمدة، ويُمكِّن الاستدلال على القابلية للمقارنة من خلال مجموعة من العناصر؛ حيث تُركِّز أربعة عناصر منها على مدى الاتِّساق في تطبيق السياسات المحاسبية والإجراءات والإفصاحات عبر الفترات الزمنية المختلفة داخل المصرف نفسه، بما يُتيح تتبع التغيّرات والتحسينات في الأداء بمرور الوقت، بينما يتعلّق العُنصران الآخران، بقياس مدى إمكانية المقارنة بين المصارف المختلفة خلال الفترة ذاتها، اعتمادًا على مؤشرات ومعايير نسبية مُوحِّدة، وتُعدُّ مؤشرات الأداء المالي، مثل العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، ونسب السيولة، وأدوات كمِّية فاعلة تُعزِّز القُدرة على المقارنة، وتُسهم في دعم نتائج التحليل المالي وموثوقيته.

رابعًا: المتغيّرات الدالة على القابلية على الفهم، تُمثِّل القابلية للفهم إحدى الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية، وتتحقَّق عندما يتمكّن مستخدمو التقارير المالية ممن يمتلكون قدرًا معقولًا من المعرفة بالمفاهيم المحاسبية، من استيعاب محتوى التقارير واستخدامه بكفاءة في اتِّخاذ القرارات، ويُمكِّن الاسترشاد بهذه الخاصية من خلال عدد من المؤشرات التي تُركِّز على وضوح العرض ودِقَّتُهُ، من أهمها:

أ- أسلوب تنظيم وترتيب المعلومات داخل التقارير المالية، بحيث يُراعي التسلسل المنطقي للموضوعات وتدرجها.

ب- وضوح وبساطة اللغة المستخدمة في عرض البيانات والتفسيرات المحاسبية، مع تجنُّب الغموض أو التعقيد غير المُبرِّر.

ج- استخدام الجداول التوضيحية والرسوم البيانية من الوسائل المُهمّة، التي تُسهم في تبسيط المفاهيم الرقمية المُعقدّة، وتسهيل عملية الاستيعاب لدى مختلف فئات المستخدمين، الأمر الذي يُعزّز من وضوح التقارير المالية ويُقوّي قدرتها التفسيرية.

ويُعدُّ وضوح التقارير وشفافيتها عاملًا محوريًا في ترسيخ الثقة بين مُعدّي البيانات ومستخدميها، فضلًا عن دوره في تحسين جودة اتِّخاذ القرارات المالية.

خامسًا: المتغيّرات الدالة على التوقيت المناسب، يقصد بالتوقيت المناسب مدى توافُّر المعلومات المحاسبية في الوقت الملائم، الذي يُمكِّن المستخدمين من الاستفادة منها قبل أن تُفقد قيمتها نتيجة التأخر الزمني، وتُبرز أهمية هذه الخاصية بشكِّلٍ خاصٍ في ظلِّ التسّارع الاقتصادي ومتطلَّبات الشفافية المستمرة، ويُمكِّن الاستدلال على تحقيق هذه الخاصية من خلال قياس الفاصل الزمني بين نهاية السنة المالية وتاريخ إصدار التقرير المالي، أو تاريخ توقيع تقرير المُراجع الخارجي، وقد أشارت بعض الدراسات إلى استخدام لوغاريتم عدد الأيام بين نهاية السنة وتاريخ النشر الرسمي للتقارير، كمؤشر كمِّي لقياس ملاءمة التوقيت؛ حيث أنَّ انخفاض هذه المدة يدل على ارتفاع جودة التقارير من حيث الملاءمة الزمنية، بما يُعزِّز قُدرة المستخدمين على التفاعل السريع مع المستجدات المالية.

ويتسم نموذج قياس جودة التقارير المالية المستند إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بعدد من المزايا، من أبرزها (الزغبي،2018):

أ- شمولية التقييم؛ إذ يُغطِي مختلف أبعاد نفعية المعلومات في اتِّخاذ القرارات، سواءً أكانت مالية أم غير مالية، وبالصيغ الكمِّية والوصفية.

ب- الاعتماد على إطار فكري متكامل يربط بين النظرية المحاسبية والتطبيق العملي، الأمر الذي يُسهم في تعزيز مصداقية النتائج المُتَحصَّل عليها، ويزيد من موثوقية الحُكُّم على جودة التقارير المالية.

ج- المرونة والملاءمة؛ حيث يُمكِّن تكييف المؤشرات المستخدمة وفق طبيعة القطاع والبيئة التنظيمية التي تعمل في ظلِّها المؤسسة.

د- الاستجابة للانتقادات المُوجّهة للنماذج التقليدية، ولا سيما تلك المرتبطة بضعف موثوقية المقاييس الكمِّية المستخدمة في تقييم جودة التقارير المالية.

وعلى الرغم من هذه المزايا، فقد وُجّهت عدة انتقادات لهذا النموذج، من أهمها (سيد، 2022):

أ- صعوبة القياس الدقيق لبعض الخصائص النوعية، مثل الشفافية، والقابلية للفهم، لاعتمادهما بدرجة كبيرة على التقدير الشخصي.

ب- إمكانية التحيّز الذاتي في تقييم بعض المؤشرات، بخاصة عندما تُجرى عملية التقييم داخليًا دون الاستعانة بطرف محايد.

ج- التداخل بين الخصائص النوعية، بما قد يؤدي إلى تكرار القياس، أو ازدواجية التأثير على نتائج التحليل.

د- تأثُّر النتائج بالعوامل البيئية والتنظيمية المحيطة، التي قد تَحِدُّ من إمكانية تعميم نتائج القياس على بيئات أُخرى مختلفة.

2.12.3- قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الدخل المحاسبي:

تُعدُّ جودة الدخل المحاسبي من المُؤشرات الأساسية في تقييم جودة التقارير المالية، نظرًا لما يُمثِّلُهُ صافي الدخل من انعكاس مباشر للأداء المالي للمصرف خلال فترة زمنية مُحدِّدة، فضلًا عن كونه أداة رئيسية للتنبؤ بقدرة المصرف على الاستمرارية وتحقيق الأرباح المستقبلية، وتَحظى بيانات صافي الدخل باهتمام واسِع من قِبل الأطراف المعنية داخل المصرف وخارجه، من مستثمرين ومستخدمين للمعلومات المالية، الأمر الذي يُستَلزِم احتسابه وفق أُسس محاسبية سليمة تعكس بصورة صادقة ودقيقة الواقع الاقتصادي للمصرف، وتتجّسد جودة الدخل المحاسبي في مدى التوافق بين القيم المعروضة في القوائم المالية والواقع الاقتصادي الفعلي، ويتم قياس هذا التوافق من خلال مجموعة من المؤشرات، من أبرزها درجة استمرارية الدخل، ومدى اعتماده على الأساس النقدي مقارنةً بأساس الاستحقاق، وحجم اعتماده على التقديرات والأحكام المحاسبية، كما تُشِير العديد من الدراسات إلى وجود علاقة وثيقة بين جودة التقارير المالية وجودة الدخل المحاسبي؛ حيث يؤدي التلاعب في الدخل أو ممارسة إدارة الأرباح إلى تقليل شفافية التقارير المالية والحدِّ من موثوقيتها، بما ينعكس سلبًا على قدرة مستخدمي المعلومات المالية على اتِّخاذ قرارات سليمة.

وقد استخدمت البحوث المحاسبية عددًا من الأساليب والنماذج لقياس جودة الدخل، من أهمها نموذج الاستحقاقات، إلى جانب مجموعة من المؤشرات المالية المرتبطة بنسبة الأرباح إلى التدّفقات النقدية، واستقرار الأرباح، وغيرها من النسب التي تعكس جودة المعلومات المحاسبية المُقدِّمة (بدر،2019؛ سيد،2022؛ الرجيبي،2023):

أولًا: جودة الاستحقاقات، يُعدُّ نموذج جودة الاستحقاقات من النماذج المستخدمة في تقييم مدى تدّخل الإدارة في إدارة الدخل، في ظلِّ القواعد التنظيمية والتشريعات السائدة؛ حيث تُعدُّ ممارسات إدارة الدخل من العوامل التي قد تُؤثِّر سلبًا في جودة التقارير المالية، من خلال تقليص منفعة المعلومات المحاسبية المتاحة لمستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس بدوره على سلامة القرارات المُتخِّذة، ويستند إعداد التقارير المالية على أساس الاستحقاق، والذي يَمنِح الإدارة درجة من المرونة في إجراء التقديرات المحاسبية، وصياغة الأحكام المهنية عند تحديد قيم الاستحقاقات المُدْرِجَّة في القوائم المالية، غير أنَّ هذه المرونة قد تترتب عليها مخاطر مُتعلِّقة بأخطاء التقدير، سواءً أكانت مقصودة أم غير مقصودة، بما قد يُضْعِف العلاقة بين صافي الدخل المحاسبي والتدفقات النقدية المستقبلية؛ وبالتالي يُقلِّل من جودة الدخل بوصفهِ مؤشرًا يعكس الأَداء المالي الحقيقي للمصرف، وتُصنَّف الاستحقاقات على نوعين هما استحقاقات اختيارية، تخضع لتقدير الإدارة ويُمكِّن التأثير عليها، واستحقاقات غير اختيارية، تنشأ بفعل العمليات التشغيلية الفعلية ولا يُمكِّن التلاعب بها، ويُفترض في هذا النموذج أنَّ الدخل المحاسبي يُعدُّ عنصرًا محوريًا في القوائم المالية، وقد تلجأ الإدارة في

بعض الحالات إلى استخدام الاستحقاقات الاختيارية كأداة لإدارة الدخل؛ بهدف تحسين المظهر الخارجي للأداء المالي، وتُبرز أهمية الاستحقاقات في قُدرتها على ربط الدخل بالتدَّفقات النقدية المستقبلية، فكُلَّما ارتبطّت الاستحقاقات بدرجة أعلى بالتدّفقات النقدية التشغيلية ارتفعت جودة الدخل، بما يُعزِّز موثوقية التقارير المالية ودقَّتها.

ثانيًا: تمهيد الدخل، يُعدُّ تمهيد الدخل إحدى الممارسات المحاسبية التي تندرج ضمن أساليب إدارة الأرباح؛ حيث يلجأ بعض المديرين إلى تطبيق سياسات محاسبية تهدف إلى تقليل التذّبذّب في أرقام الدخل عبر الفترات المحاسبية المختلفة؛ بهدف إظهار أداء مالي أكثر استقرارًا، ويتم ذلك من خلال استخدام الاستحقاقات لتعديل توقيت الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات، بما يؤدي إلى تسوية الدخل وتقليل حِدَّة تقلباتهُ، ويتم قياس تمهيد الدخل باستخدام مؤشر الانحراف المعياري، وذلك عبر احتساب نسبة الانحراف المعياري لصافي الدخل قبل البنود غير العادية، وتُشير النسبة المرتفعة إلى مستوى عالٍ من تمهيد الدخل، وهو ما يعكس عادة درجة أكبر من التدّخل الإداري في عرض الأداء المالي للمصرف.

ثالثًا: القُدرة التنبؤية للدخل، تُشير القُدرة التنبؤية للدخل إلى مدى كفاءة صافي الدخل المُسَّجِل في الفترات المحاسبية السابقة، في التنبؤ بالدخل والتدّفقات النقدية المستقبلية، وتُعدُّ هذه الخاصية إحدى الخصائص النوعية الجوهرية للمعلومات المحاسبية، وتَحظى باهتمام واسّع من قِبل مستخدمي القوائم المالية، وفي مُقدِّمتهم المستثمرون والمحلّلون الماليون والإداريون؛ لما تُوفِّره من مؤشرات موثوقة حول الأداء المستقبلي للمصرف، وتُسهم القدرة التنبؤية للدخل في تعزيز جودة التقارير المالية، من خلال مساعدة مستخدمي المعلومات على تقدير قُدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في ذلك سداد أصل الدين والفوائد المُستحقة عليه، الأمر الذي يجعلها أداة مُهمّة في دعم عملية اتِّخاذ القرار.

3.12.3- قياس جودة التقارير المالية من خلال جودة الربح المحاسبي:

تُعدُّ جودة الربح المحاسبي من المؤشرات المحورية في تقييم القُوَّة المالية للمصارف، إذ تُعبر عن مدى قُدرة الأرباح المُعلِّنة في التقارير المالية على تمثيل الأرباح الاقتصادية الحقيقية، وكذلك قُدرتها على التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي، ويرى عدد من الباحثين أنَّ جودة الربح المحاسبي تُمثِّل أحد أفضل المقاييس المُعتمدِّة لتقييم جودة التقارير المالية، ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسين هما:

أولًا: أنَّ الربح المحاسبي يُعدُّ انعكاسًا لصافي التدّفقات النقدية المُتحقَّقة خلال الفترات السابقة.

ثانياً: أنَّ الربح المحاسبي هو مُحصلة التغيّرات التي تطرأ على عناصر المركز المالي من أصول والتزامات، وبالتالي فإنَّ أي خطأ في قياس الربح يُعدُّ مؤشرًا على وجود قصور في قياس تلك العناصر، الأمر الذي يُؤثِّر سلبًا في دقَّة وموثوقية التقارير المالية، وقد تناولت الدراسات المحاسبية عددًا من الأساليب والمقاييس المستخدمة في تقييم جودة الربح المحاسبي، من أهمها (الأمين،2022):

أ- **السمات الزمنية للأرباح،** يتم قياس جودة الربح المحاسبي من خلال دراسة خصائص السلسلة الزمنية للأرباح، مثل درجة الاستقرار، والقُدرة التنبؤية، ومدى قابليتها للتحقَّق، وتشير هذه الخصائص إلى مدى اتِّساق الأرباح المُعلنة مع الأداء الفعلي للمصرف.

ب- **العلاقة بين الدخل وأساس القياس المحاسبي،** تفترض الأدبيات أنَّ جودة الربح تنخفض عندما يزداد الاعتماد على أساس الاستحقاق، نظرًا لاحتمال عدم تعبير هذا الأساس بدقَّة عن الواقع الاقتصادي، وهو ما قد يُحدُّ من فاعلية المعلومات المحاسبية في دعم قرارات مستخدمي التقارير المالية.

ج- **المفاهيم الوصفية للمعلومات المحاسبية،** يُقاس الربح المحاسبي في ضوء مدى توافقه مع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، كما وَردّت في الإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، وبخاصةً الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، بوصفها عناصر أساسية في تقييم جودة التقارير المالية.

د- **مقياس قرارات الإنجاز،** يُركّز هذا المقياس على دراسة مدى تأثر جودة التقارير المالية بالحوافز الممنوحة لمُعدّي التقارير والمراجعين، وبمستوى التقديرات الشخصية المستخدمة في إعداد البنود المحاسبية، فكُلَّما ارتفع الاعتماد على التقديرات الذاتية المرتبطة بحوافز القائمة على الأرباح، تراجعت جودة التقارير المالية، والعكس صحيح.

4.12.3- قياس جودة التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي:

يُعدُّ التحفُّظ المحاسبي من المؤشرات المُهمّة المستخدمة في قياس جودة التقارير المالية، إذ تكشف عن مدى التزام المؤسسة بتقديم معلومات مالية مُتحفِّظة تُقلِّل من احتمالات المبالغة في الأرباح أو الأصول، ويعكس التحفُّظ توجّهًا محاسبيًا يقوم على الحذِّر عند مُواجِّهة حالات عدم التأكد، وذلك من خلال الاعتراف بالخسائر والمصروفات عند احتمال تحقُّقها، مقابل تأجيل الاعتراف بالإيرادات والأرباح إلى حين تحقُّقها الفعلي، ويُسهم التحفُّظ المحاسبي في تعزيز مصداقية المعلومات المالية، من خلال الحدِّ من فرص الإدارة في التلاعب بالأرباح أو تضخيم الأصول، بما يؤدي إلى زيادة موثوقية التقارير المالية، وبناءً على ذلك، يُعدُّ ارتفاع مستوى التحفُّظ في إعداد التقارير المالية مؤشرًا على جودة أعلى للتقارير، شريطةً ألَّا يتحوَّل التحفُّظ إلى درجة مبالغ فيها قد تُؤثِّر سلبًا في عدالة عرض النتائج.

وتُبرز أهمية قياس التحفُّظ المحاسبي في قُدرته على الكشف على السلوك المحاسبي للإدارة، وبالتالي استخدامه كأداة تحليلية لتقييم جودة التقارير المالية عبر الزمن، أو للمقارنة بين مؤسسات مختلفة، وقد طُوِّرت عدة نماذج لقياس مستوى التحفظ، ومن أبرزها النموذج القائم على تحليل العلاقة بين الأرباح والعوائد السوقية، والذي يستخدم للكشف عن مدى ميل المؤسسة إلى الاعتراف بالخسائر بسرعة أكبر من الاعتراف بالأرباح (حلمي،2023).

13.3- مفهوم تكنولوجيا المعلومات:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات من المفاهيم المحورية في الفكر الإداري والمحاسبي المعاصر؛ نظرًا لما أحدثته من تحولات جوهرية في أساليب إدارة الأعمال وتنفيذ العمليات التشغيلية والمالية والرقابية داخل المؤسسات، وقد تزايد الاهتمام بهذا المفهوم بالتزامن مع التطوّرات المتسارعة في مجالات الحوسبة والاتّصالات والتحول الرقمي، والتي فرضَّت على المؤسسات ضرورة الاعتماد على نظم معلومات متطوّرة تُمكِّنها من إدارة مواردها بكفاءة وتحسين قُدرتها على اتّخاذ القرارات في بيئة أعمال تتسم بالتغيير المستمر والتنافسية المتزايدة.

ويُشير مصطلح تكنولوجيا المعلومات Information Technology (IT) إلى مجموعة من الأدوات والتقنيات والأنظمة الإلكترونية المستخدمة في جمع البيانات، ومعالجتها، وتخزينها، واسترجاعها، ونقلها وتبادلها إلكترونيًا، بهدف تحويلها إلى معلومات ذات قيمة يمكّن الاستفادة منها في دعم الأنشطة الإدارية والتشغيلية والمالية والرقابية داخل المؤسسات، وتشمل تكنولوجيا المعلومات مجموعة متكاملة من المكونات المادية والبرمجية والبشرية والتنظيمية التي تعمل بصورة مترابطة؛ لضمان توفير المعلومات الملاءمة لمتخذّي القرار في الوقت المناسب (Laudon and Laudon,2022).

ومن الناحية اللغوية، يعود أصل مصطلح التكنولوجيا (Technology) إلى اللغة اليونانية، حيث يتكون من كلمتي (Techne) وتُعْنِي المهارة أو الحِرفة أو الفن، و(Logs) وتُعْنِي العلم أو الدراسة المُنظَّمة، وتُرْجِمت كلمة تكنولوجيا (Technology) إلى اللغة العربية بكلمة تقنية، وبذلك يشير مفهوم التكنولوجيا إلى التطبيق العملي للمعرفة العلمية في تنفيذ الأعمال وتحقيق الأهداف بكفاءة وفاعلية، أما المعلومات (Information) فهي البيانات التي تمت معالجتها وتنظيمها وتفسيرها بحيث تصبح ذات معني وقيمة للمستخدم، وتسهم في زيادة المعرفة وتقليل درجة عدم التأكد عند اتِّخاذ القرارات (Handayani, et al., 2020).

وقد تعددت تعريفات تكنولوجيا المعلومات تبعًا لاختلاف وجهات نظر الباحثين والمختصين في هذا المجال، فقد عُرَّفت بأنَّها منظومة متكاملة تضُّم الأجهزة المادية، والبرمجيات، وقواعد البيانات، وشبكات الاتِّصال، والموارد البشرية، والإجراءات التنظيمية التي تعمل بصورة مترابطة من أجل توفير المعلومات، وتخزينها ومعالجتها، وتوزيعها على المستخدمين في الوقت المناسب وبأعلى درجة من الدقَّة والموثوقية، بما يدعم الأنشطة التشغيلية والإدارية والرقابية داخل المؤسسة (Gu, et al.,2021).

وفي السِّياق ذاته، يُشير مفهوم تكنولوجيا المعلومات إلى الاستخدام المنهجي والمُنظَّم والمتكامل للتقنيات الحاسوب والاتصالات في إدارة البيانات والمعلومات بمختلف مراحلها، ابتداءً من جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها، مرورًا بتخزينها واسترجاعها، وانتهاءً بتبادلها وتوزيعها على الأطراف ذات العلاقة، بما يدعم تحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية للمؤسسة، وقد شهد هذا المفهوم تطوّرًا جوهريًا خلال العقود الأخيرة نتيجة التقدّم المتسارع في تقنيات الحوسبة والاتِّصالات؛ فلم يعدّ يقتصر على استخدام الحواسيب في معالجة البيانات وحفظها، بل أصبح يشمل منظومة متكاملة من الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات وشبكات الاتّصال والتطبيقات الرقمية المتطوّرة، التي تُسهم في دعم نظم المعلومات المحاسبية الحديثة، وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، وتحسين جودة التقارير المالية من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما يدعم متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر واتِّخاذ القرارات السليمة (Awemleh, and Ertugan, 2021).

وفي المجال المحاسبي، تُمثّل تكنولوجيا المعلومات البنية الأساسية التي تقوم عليها نظم المعلومات المحاسبية الحديثة، حيث تُسهم في أتمتة العمليات المحاسبية، وتحسين جودة البيانات المالية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتسريع عمليات إعداد التقارير المالية، فضلًا عن تعزيز دقِّة المعلومات وموثوقيتها، كما تؤدي دورًا محوريًا

في دعم نظم الرقابة الداخلية من خلال توفير الضوابط الإلكترونية، وتعزيز آليات المتابعة المستمرة، وحماية البيانات المالية من مخاطر الاختراق أو التلاعب (Romney and Steinbart, 2023).

وتبرز أهمية تكنولوجيا المعلومات بصورة خاصة في المؤسسات المالية والمصرفية التي تتطّلب مستويات مرتفعة من الدقّة والسرعة والموثوقية في معالجة البيانات وإعداد التقارير المالية، فمن خلال الأنظمة المتطوّرة تستطيع المؤسسات تحسين كفاءة العمليات الإدارية والمحاسبية، وتعزيز جودة المعلومات المتاحة لمتخذي القرار، وتحقيق التكامل بين مختلف الأنشطة والوظائف التنظيمية عبر تطبيق الأنظمة المتكاملة لتخطيط موارد المؤسسة Enterprise Resource Planning (ERP)(Hall,2024).

وفي البيئة المصرفية، يتجاوز مفهوم تكنولوجيا المعلومات مُجرّد استخدام الحاسب الآلي أو التطبيقات البرمجية التقليدية، ليشمل مجموعة واسعة من الأنظمة والتقنيات المتخصصة، مثل الأنظمة المصرفية الأساسية (Core Banking Systems)، ونُظُم المعلومات المحاسبية والمالية، وأنظمة الدفع الإلكتروني والتحويلات المصرفية، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والهاتف المحمول، وقواعد البيانات المركزية، وأنظمة إدارة المخاطر، وأدوات التحليل المالي، وأنظمة أمن المعلومات والتشفير الإلكتروني، وتؤدي هذه الأنظمة دورًا محوريًا في ضمان كفاءة العمليات المصرفية وسرعة تنفيها ودقّة مخرجاتها، بما يُعزِّز قدرة المصارف على تقديم خدمات مالية متطورة تُلبّي احتياجات العملاء ومتطّلبات الجّهات الرقابية (Gelinas, et al.,2023).

وفي السِّياق الليبي، أصبح توظيف تكنولوجيا المعلومات في المصارف التجارية ضرورة استراتيجية تفرضها طبيعة البيئة المصرفية الحديثة وما تشهده من تطوّرات متسارعة، ويعود ذلك إلى تزايد حجم وتعقيد العمليات المصرفية، وارتفاع متطلّبات الامتثال والرقابة الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والحاجّة إلى إعداد تقارير مالية تتسم بالدقّة والشفافية والموثوقية، إضافةً إلى مواجّهة المخاطر التشغيلية والتكنولوجية، ومواكبة المعايير الدولية المُتعلِّقة بالحوكمة والرقابة الداخلية والإفصاح المالي، ومن ثُمَّ، لم يعدّ استخدام تكنولوجيا المعلومات خيارًا تكميليًا، بل أصبح عنصرًا جوهريًا في تحقيق الاستدامة المؤسسية وتعزيز الكفاءة التشغيلية والرقابية للمصارف، كما تُمكِّن تكنولوجيا المعلومات المؤسسات المصرفية من التكيّف السريع مع التغيّرات المتلاحقة في بيئة الأعمال، الأمر الذي يُسهم في تعزيز قدرة المصارف على الاستجابة للمتغيّرات الاقتصادية والتكنولوجية وتحقيق أهدافها بكفاءة (أبوستالة،2021).

وقد أكّدت العديد من الدراسات الحديثة أنَّ الاستخدام الفعّال لتكنولوجيا المعلومات يُسهم بشكِّل مُباشر في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتقليل احتمالات الأخطاء والتحريفات في التقارير المالية، وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح المالي، فضلًا عن دعم فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، كما تساعد الأنظمة الإلكترونية المتطورة في رفع درجة موثوقية البيانات المالية وتحسين إمكانية التحقق منها، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة التقارير وثقة المستخدمين فيها (Adelmann, et al.,2020) .

وبناءً على ما سبق، يُمكِّن تعريف تكنولوجيا المعلومات بأنَّها مجموعة من الموارد التقنية والتنظيمية والبشرية، والمُتمثِّلة في الأجهزة، والبرمجيات، وقواعد البيانات، وشبكات الاتّصال، والأنظمة الإلكترونية

التي تستخدمها المصارف في جمع البيانات المالية ومعالجتها وتخزينها وتبادلها، بما يُسهم في تعزيز فعّالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وتحسين جودة التقارير المالية.

14.3- مكونات تكنولوجيا المعلومات:

تتكوّن تكنولوجيا المعلومات من مجموعة من العناصر المترابطة والمتكاملة التي تعمل بصورة منسقة لتحقيق أهداف المؤسسة، من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة؛ لدعم الأنشطة التشغيلية والإدارية والرقابية، وتستمد تكنولوجيا المعلومات فاعليتها من التكامل بين هذه العناصر، إذ لا يُمكِّن لأي مُكوّن أن يُؤدي دورهُ بكفاءة بمعزل عن بقية المكوّنات، ويعتمد نجاح نُظُم تكنولوجيا المعلومات على التفاعل المُنظّم بين الموارد المادية والبرمجية والبشرية والتنظيمية التي تُشكِّل البنية الأساسية لنظام المعلومات، بما يُسهم في إنتاج المعلومات ومعالجتها وتداولها والاستفادة منها في دعم مختلف العمليات المؤسسية، وتتمثّل أهم مُكوّنات تكنولوجيا المعلومات فيما يلي (الجعفري،2022؛ بلعم وعبدون،2023):

أ- **الأجهزة،** تُمثِّل الأجهزة المُكوِّن المادي والملموس لتكنولوجيا المعلومات، وتشمل الحواسيب الشخصية، والخوادم، وأجهزة الإدخال والإخراج، والطابعات، وأجهزة الاتِّصال المختلفة، ووسائط التخزين المختلفة، وتُعد هذه الأجهزة البُنية التحتية الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في تنفيذ عمليات إدخال البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها ونقلها، وفي القطاع المصرفي، تُمثِّل الخوادم المركزية ومراكز البيانات وأجهزة الشبكات الركيزة الأساسية لتشغيل الأنظمة المصرفية الإلكترونية وضمان استمرارية تقديم الخدمات بكفاءة وأمان.

ب- **البرمجيات،** تشمل البرمجيات مجموعة من البرامج والتعليمات والأوامر التي تتحكَّم في تشغيل الأجهزة وتوجّيهُها لتنفيذ المهام المطلوبة، وتنقسم البرمجيات إلى برمجيات النظام، مثل أنظمة التشغيل، وبرمجيات التطبيقات، مثل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، والأنظمة المصرفية الأساسية، ونظم إدارة المخاطر، وبرامج إعداد التقارير المالية، وتؤدي البرمجيات دورًا محوريًا في معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات دقيقة وذات قيمة تدعم عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.

ج- **قواعد البيانات،** تعدُّ قواعد البيانات من أهم مكونات تكنولوجيا المعلومات، إذ تُمثِّل المُستودع الرئيس للبيانات والمعلومات داخل المؤسسة، ويتم من خلالها تنظيم البيانات وتخزينها وتحديثها ومعالجتها بصورة تسمح باسترجاعها واستخدامها بكفاءة عند الحاجة، كما تُسهم قواعد البيانات في توفير معلومات دقيقة ومتكاملة تدعم العمليات الإدارية والمحاسبية والرقابية، وتُعزّز من جودة التقارير المالية وموثوقيتها، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على كفاءة الأداء المؤسسي.

د- **شبكات الاتِّصال،** تشمل شبكات الاتِّصال البنية التحتية التقنية التي تُتِيح نقل البيانات والمعلومات وتبادلها بين الأفراد والأنظمة والوحدات التنظيمية المختلفة داخل المؤسسة وخارجها، وتضُّم شبكات الاتّصال الشبكات المحلية، والشيكات الواسعة، والإنترنت، وشبكات الاتصالات المصرفية

المتخصصة، وتؤدي شبكات الاتّصال دورًا جوهريًا في تسهيل تدّفق المعلومات وتعزيز التكامل بين الأنظمة المختلفة، بما يدعم سرعة إنجاز الأعمال ورفع كفاءة العمليات المؤسسية.

هـ- **الموارد البشرية**، يُمثِّل العنصر البشري أحد الركائز الأساسية لنجاح تكنولوجيا المعلومات، إذ يتولّى تصميم الأنظمة المعلوماتية وتشغيلها وصيانتها وتطويرها ومراقبة أدائها، وتشمل الموارد البشرية مُحللي النظم، والمبرمجين، ومشغلي الأنظمة، ومديري قواعد البيانات، ومتخصصي أمن المعلومات، إضافةً إلى المستخدمين النهائيين الذين يستفيدون من مخرجات النظام في تنفيذ الأعمال واتّخاذ القرارات، ويعدُّ توافّر الكفاءات البشرية المؤهلة عاملًا حاسمًا في تحقيق الاستفادة الفعالة من التقنيات الحديثة.

و- **الإجراءات والسياسات التنظيمية**، تشمل الإجراءات والسياسات التنظيمية مجموعة من القواعد والتعليمات والضوابط التي تُنظِّم استخدام تكنولوجيا المعلومات وتحدد آليات تشغيلها وإدارتها وحمايتها من المخاطر المختلفة وتغطي هذه السياسات جوانب أمن المعلومات، وإدارة الوصول إلى البيانات، والنسخ الاحتياطي، واستمرارية الأعمال، وإدارة المخاطر التقنية، وتُسهم هذه الإجراءات في ضمان الاستخدام الآمن والفعال للأنظمة المعلوماتية وتحقيق مستويات مرتفعة من الكفاءة والموثوقية.

وأكّدت الأدبيات الحديثة أنَّ فعالية تكنولوجيا المعلومات لا تعتمد فقط على توافّر الأجهزة والبرمجيات، وإنَّما تتطلَّب تحقيق التكامل والتنسيق بين المكونات التقنية والبشرية والتنظيمية، بما يضمِّن الاستفادة المثلى من الإمكانات التكنولوجية المتاحة وتحقيق الأهداف المؤسسية بكفاءة وفاعلية (Gelinas, et al.,2023).

وفي ضوء ما سبق، يتضِّح أنَّ تكنولوجيا المعلومات تُمثِّل منظومة متكاملة تتكوّن من مكونات مادية وبرمجية وبشرية وتنظيمية مترابطة، تعمل بصورة تكاملية لدعم العمليات التشغيلية والإدارية والمحاسبية والرقابية داخل المؤسسات، ويعدُّ التكامل بين هذه المكوّنات شرطًا أساسيًا لتحقيق الكفاءة والفاعلية في تشغيل النُظُم المعلوماتية، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما يُسهم في تعزيز جودة أداء المؤسسة وتحسين جودة التقارير المالية ودعم فعالية نظام الرقابة الداخلية.

15.3- خصائص تكنولوجيا المعلومات:

تعدُّ تكنولوجيا المعلومات بمجموعة من الموارد الاستراتيجية الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات المعاصرة في إدارة أنشطتها وتحقيق أهدافها التشغيلية والرقابية والاستراتيجية، وذلك في ظلّ التطوّرات المتسارعة التي شهدتها تقنيات الحوسبة والاتّصالات والأنظمة الرقمية خلال العقود الأخيرة، وقد أسهمت هذه التطوّرات في إحداث تحولات جوهرية في أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وتبادلها، الأمر الذي عزَّز قُدرة المؤسسات على تحسين كفاءة الأداء، ورفع جودة الخدمات، وتطوير آليات التخطيط والرقابة واتّخاذ القرارات، كما تستمد تكنولوجيا المعلومات أهميتها من مجموعة الخصائص التي تُميزها عن الأساليب التقليدية لمعالجة المعلومات، إذ تُوفِّر إمكانات مُتقدِّمة في سرعة معالجة البيانات، ودقَّة

المخرجات، وموثوقية المعلومات، والتكامل بين الأنظمة المختلفة، بما يُسهم في تعزيز الكفاءة التنظيمية وتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات (Stair and Reynolds,2023).

وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص، أصبحت تكنولوجيا المعلومات تُمثّل الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الأنظمة المصرفية والمحاسبية الحديثة؛ نظرًا لما تتسم به العمليات المصرفية من تعقيد وتنوّع وحاجتها المستمرة إلى معالجة كميات ضخمة من البيانات المالية بصورة دقيقة وآمنة وفي الوقت المناسب، كما تعتمد المصارف بصورة متزايدة على الأنظمة الإلكترونية في تنفيذ المعاملات المصرفية، وإدارة الحسابات، وتشغيل نُظُم الدفع الإلكتروني، وإعداد التقارير المالية، ومتابعة الأنشطة الرقابية، وإدارة المخاطر، وقد أسهم هذا الاعتماد في تحسين كفاءة الأداء التشغيلي والرقابي، وتعزيز جودة المعلومات المالية، ورفع مستويات الشفافية والموثوقية في التقارير المالية، بما يدعم ثقة الأطراف ذات العلاقة في مخرجات النظام المالي للمصرف (Romney and Steinbart, 2023).

وعلاوة على ذلك، أسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية داخل المصارف من خلال إتاحة التسجيل الفوري للمعاملات المالية، وأتمتة إجراءات التشغيلية، وتجميع البيانات المحاسبية ومعالجتها وتحليلها بصورة آلية، وإعداد التقارير المالية بسرعة ودقّة تفوق الأساليب التقليدية، كما ساعدت التكنولوجيا في الحدِّ من الأخطاء البشرية، وتعزيز فعّالية الرقابة الداخلية، ودعم عمليات إدارة المخاطر، وتحسين جودة القرارات الإدارية والمالية، وقد جعلت هذه المزايا من تكنولوجيا المعلومات أحد العوامل الأساسية المؤثرة في كفاءة وفعّالية المؤسسات المصرفية الحديثة، وأخذ المرتكزات الأساسية لتحقيق جودة المعلومات والتقارير المالية، وتعزيز فاعلية الرقابة الداخلية، ويمكن عرض أبرز خصائص تكنولوجيا المعلومات على النحو الآتي (مصباح،2024؛ Hall,2024؛ محمد،2025):

أ- **السرعة والدقَّة في معالجة البيانات والمعلومات،** تُعدُّ السرعة والدقّة من أهم الخصائص التي تميز تكنولوجيا المعلومات، حيث تُتيح الأنظمة الإلكترونية معالجة كميات كبيرة من البيانات والمعلومات خلال فترات زمنية قصيرة وبرجة عالية من الدقّة مقارنة بالأساليب التقليدية، وتُسهم هذه الخاصية في تسريع إنجاز العمليات المالية والإدارية، وإعداد التقارير بصورة فورية وموثوقة، كما تساعد البرمجيات والتطبيقات الحديثة على الحدِّ الأخطاء البشرية المرتبطة بعمليات الإدخال والتشغيل والمعالجة اليدوية للبيانات، مما ينعكس إيجابًا على جودة المعلومات المحاسبية وموثوقية التقارير المالية، ويُعزّز كفاءة الأداء وفعّالية الرقابة الداخلية.

ب- **خفض التكاليف التشغيلية،** تُسهم تكنولوجيا المعلومات في خفض التكاليف التشغيلية للمؤسسات من خلال أتمتة الإجراءات والعمليات المختلفة، وتقليل الاعتماد على المستندات الورقية ووسائل الحفظ التقليدية، كما تساعد الأنظمة الإلكترونية على تخزين البيانات واسترجاعها ومعالجتها بصورة رقمية، الأمر الذي يؤدي إلى ترشيد استخدام الموارد وتقليل تكاليف التشغيل والإدارة، وتحسين الاستفادة من الإمكانات المتاحة بما يُحقِّق مستويات أعلى من الكفاءة الاقتصادية.

ج- **تحسين الكفاءة والفعَّالية المؤسسية**، تُؤدي تكنولوجيا المعلومات دورًا محوريًا في رفع كفاءة الأداء وتحسين فعالية العمليات الإدارية والتشغيلية، من خلال تسهيل تدّفق المعلومات بين الأقسام والإدارات المختلفة، وتحسين إدارة الموارد المتاحة، وتعزيز التنسيق والتكامل بين الأنشطة المتنوعة داخل المؤسسة، كما تساعد أنظمة المعلومات الإلكترونية في تبسيط إجراءات العمل وتقليل الوقت والجهد اللازمين لإنجاز المهام، مما ينعكس إيجابًا على كفاءة العمليات المصرفية- وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية، وتحسين جودة المعلومات والتقارير المالية.

د- **حفظ البيانات وسهولة استرجاعها**، تُوفّر تكنولوجيا المعلومات إمكانات مُتقدّمة لحفظ البيانات والمعلومات وتنظيمها وتحديثها بصورة مستمرة، بما يضمّن المحافظة على السجِّلات التاريخية والبيانات الأساسية التي تُمثِّل قاعدة المعلومات الرئيسة للمؤسسة، كما تُسهل قواعد البيانات الإلكترونية عملية الوصول إلى المعلومات واسترجاعها بسرعة وكفاءة عند الحاجَّة إليها، الأمر الذي يدعم الأنشطة التشغيلية والرقابية، ويُسهم في تحسين جودة القرارات الإدارية والمالية.

هـ - **مُواكّبة التطوّرات العالمية وتعزيز الابتكار**، تساعد تكنولوجيا المعلومات المؤسسات على مواكبة التطوّرات المتسارعة في بيئة الأعمال العالمية، من خلال تبنِّي التقنيات الحديثة وتطوير أساليب العمل والخدمات المُقدّمة للعملاء، وفي القطاع المصرفي، أسهمت تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات المصرفية الإلكترونية وتوسيع قنوات التواصل مع العملاء وتحسين جودة الخدمة المقدمة لهم، بما يُعزّز القدرة التنافسية للمصارف ويدعم جهودها في الابتكار والتحول الرقمي وتحقيق رضا العملاء.

ويتضِّح مما سبق أنَّ تكنولوجيا المعلومات تتمتع بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي جعلت منها موردًا استراتيجيًا في المؤسسات المعاصرة، حيث تتميز بالسرعة والدقّة في معالجة البيانات والمعلومات، والقدرة على خفض التكاليف التشغيلية، وتحسين كفاءة وفعالية العمليات، فضلًا عن إمكاناتها في حفظ البيانات واسترجاعها، ومواكبة التطورات التقنية المتسارعة، وقد أسهمت هذه الخصائص في تعزيز كفاءة الأنشطة التشغيلية والإدارية والرقابية داخل المؤسسات، وتحسين تدّفق المعلومات، ودعم عمليات التخطيط والرقابة واتّخاذ القرارات داخل المؤسسات.

وفي القطاع المصرفي، انعكست هذه الخصائص بصورة واضحة على تطوير الأنظمة المصرفية والمحاسبية الإلكترونية، وتعزيز فعّالية نُظُم الرقابة الداخلية، وتحسين جودة المعلومات والتقارير المالية من خلال توفير معلومات تتسم بالدقّة والموثوقية والملاءمة والتوقيت المناسب، كما ساعدت في دعم متطلبات الشفافية والمساءلة والحوكمة، بما يدعم قدرة المصارف على مواجِّهة التحدّيات التشغيلية وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والفاعلية في بيئة الأعمال الحديثة.

16.3- تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي:

تُعدُّ تكنولوجيا المعلومات من الركائز الأساسية التي يقوم عليها القطاع المصرفي المعاصر، إذ أسهمت التطوّرات المتسارعة في تقنيات الحوسبة والاتّصالات والأنظمة الرقمية في إحداث تحولات جوهرية في أساليب إدارة العمليات المصرفية والمالية، ولم يُعدّ دور تكنولوجيا المعلومات مقتصرًا على دعم الأنشطة التشغيلية فحسب، بل امتد ليصبح عنصرًا استراتيجيًا يُسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين جودة المعلومات المالية، ودعم فعّالية نُظُم الرقابة الداخلية ورفع القدرة التنافسية للمصارف، وقد أدى هذا التطوّر إلى انتقال المصارف من الاعتماد على الأساليب التقليدية في تنفي العمليات المصرفية إلى استخدام أنظمة إلكترونية متكاملة تُتيح معالجة البيانات المالية وإدارة المعاملات وإعداد التقارير واتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية أكبر (Laudon and Laudon,2022).

وتُعدُّ نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية من التطبيقات الرئيسة لتكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المالية والمصرفية، حيث تُمثِّل نظامًا فرعيًا متكاملًا ضمِّن منظومة المعلومات بالمؤسسة، يرتبط بمختلف النظم الأخرى داخل المؤسسة، ويعتمد على استخدام مجموعة من البرمجيات والتقنيات التكنولوجية الحديثة؛ لتنفيذ العمليات المحاسبية بدءًا من جمع البيانات وتسجيلها ومعالجتها وتخزينها، وصولًا إلى إعداد التقارير المالية وتوفير المعلومات اللازمة لمختلف الأطراف المستفيدة، وتمتاز هذه النُظُم بقدرتها على معالجة كميات كبيرة من البيانات بسرعة ودقّة، وتوفير معلومات آنية وموثوقة تدعم عمليات التخطيط والرقابة واتِّخاذ القرارات على مختلف المستويات الإدارية (Romney and Steinbar,2023).

وقد عرّفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة American Accounting Association-(AAA) نُظُم المعلومات المحاسبية بأنّها نظامًا متكاملًا يهدف إلى جمع البيانات المالية وتنظيمها ومعالجتها وتخزينها وإيصال المعلومات الناتجة إلى المستخدمين، بما يدعم وظائف التخطيط والرقابة واتّخاذ القرار، ويعكس هذا التعريف الدور المحوري الذي تؤديه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في توفير معلومات مالية تتسم بالدقة والموثوقية والملاءمة، بما يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز كفاءة أداء المؤسسي (إمحمد، والمرخي،2023).

وفي البيئة المصرفية، تُمثِّل نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الأساس الذي تعتمد عليه المصارف في إدارة الحسابات والمعاملات المالية وإعداد التقارير المالية والرقابية، حيث تُسهم في رفع مستوى الدقّة والسرعة في تنفيذ العمليات المصرفية، وتقليل الأخطاء البشرية الناتجة عن المعالجة اليدوية، وتعزيز موثوقية المعلومات المالية، كما تساعد على تحقيق التكامل بين مختلف الأنشطة المالية والمصرفية، بما يُسهم في تحسين تدّفق المعلومات ورفع كفاءة الأداء (Stair and Reynolds,2023).

وفي هذا الإطار، أكدت العديد من الدراسات الحديثة أنَّ استخدام نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يُسهم بصورة مباشرة في تعزيز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، من خلال توفير بيئة رقابية إلكترونية متكاملة تتضمّن ضوابط التحكّم في صلاحيات الوصول إلى البيانات، والتوثيق الآلي للعمليات المالية، والفصل الإلكتروني بين المهام، وإمكانية تتبع المعاملات ومراجعتها بشكّل مستمر، كما تساعد هذه النُظم في الحدِّ من مخاطر

الأخطاء والغش والتلاعب، وتعزيز الالتزام بالمعايير المحاسبية والرقابية، بما يُسهم في رفع مستوى موثوقية المعلومات المالية وسلامة العمليات المصرفية (الجعفري،2020).

وتؤكِّد الأدبيات المحاسبية والرقابية أنَّ التكامل بين نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ونظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُمثِّل عاملًا حاسمًا في تعزيز جودة المعلومات المالية، وبخاصةً في البيئة المصرفية التي تتسم بتعقيد العمليات وتعدّد المخاطر والحاجّة المستمرة إلى وجود نُظُم رقابية فعّالة، وتتجه المصارف إلى تطوير أنظمتها المحاسبية من خلال تبنِّي أنظمة إلكترونية مُتقدِّمة تُوفِّر بيئة متكاملة لإدارة الحسابات والمعاملات المصرفية، بما يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز الامتثال لمتطلبات الرقابة الداخلية والمعايير الدولية ذات الصلة (أبو زينة،2023).

وإلى جانب نظم المعلومات الإلكترونية، تتضمّن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي مجموعة متكاملة من الأنظمة والتقنيات الحديثة التي أسهمت في إحداث نقلة نوّعية في أساليب إدارة العمليات المصرفية، وقد مكّنت هذه التطبيقات المصارف من تحسين كفاءة الأداء التشغيلي، وتعزيز جودة الخدمات المالية المقدّمة للعملاء، ودعم عمليات الرقابة وإدارة المخاطر، فضلًا عن تحسين جودة المعلومات والتقارير المالية، ومن أبرز تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي ما يلي (ISACA,2024):

أ- **الأنظمة المصرفية الإلكترونية:** تُعدُّ الأنظمة المصرفية الإلكترونية من أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في المصارف الحديثة، حيث تُتيح تنفيذ المعاملات المصرفية ومعالجة البيانات المالية بصورة فورية ودقيقة، بما يُسهم في تبسيط الإجراءات التشغيلية وتسريع إنجاز المعاملات، وتقليل الاعتماد على العمليات اليدوية، كما تساعد هذه الأنظمة في تحسين كفاءة الأداء التشغيلي، والحدِّ من الأخطاء التشغيلية، ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للعملاء، بما يُعزِّز من كفاءة وفاعلية العمل المصرفي.

ب- **تطبيقات الرقابة الداخلية الإلكترونية:** أسهمت تكنولوجيا المعلومات في تطوير بيئة الرقابة الداخلية من خلال توفير مجموعة من التطبيقات والضوابط الرقابية الإلكترونية التي تدعم تحقيق أهداف الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتشمل هذه التطبيقات أنظمة التحكم في صلاحيات الوصول إلى البيانات والأنظمة، والتوثيق الإلكتروني للعمليات، والفصل الإلكتروني بين المهام والواجبات، وأنظمة المتابعة والرقابة المستمرة، وتُسهم هذه الأدوات في تعزيز حماية الأصول والبيانات المالية، والحدِّ من مخاطر الأخطاء والتلاعب، وتعزيز الشفافية والمساءلة داخل المصارف.

ج- **أنظمة إعداد التقارير المالية والإفصاح الإلكتروني**: تساعد هذه الأنظمة في جمع البيانات المالية ومعالجتها وتصنيفها وإعداد التقارير المالية بصورة آلية ودقيقة وفي الوقت المناسب، بما يُعزِّز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للتحقّق، والتوقيت المناسب، كما تُسهم في تحسين مستوى الإفصاح المالي وتعزيز موثوقية التقارير المالية، بما يدعم احتياجات متخذي القرار والجهات الرقابية وأصحاب المصالح المختلفة.

د- **أنظمة إدارة المخاطر المصرفية:** تُوفّر تكنولوجيا المعلومات مجموعة من الأدوات والأنظمة المُتطوّرة التي تساعد المصارف على تحديد المخاطر وتحليلها ومراقبتها بصورة مستمرة، وتشمل هذه الأنظمة قواعد البيانات المُتقدمة، وأنظمة التحليل الذكية، وبرامج الإنذار المبكر، وتقنيات تحليل البيانات الضخمة، وتُسهم هذه التطبيقات في تحسين قدرة المصارف على إدارة المخاطر التشغيلية والائتمانية ومخاطر السيولة والمخاطر التقنية، وتعزيز قدرتها على اتّخاذ القرارات الوقائية المناسبة في الوقت الملائم.

هـ- **أنظمة الحوكمة والامتثال الرقابي:** تدعم أنظمة المعلومات الحديثة جهود المصارف في الالتزام بالمتطلبات التنظيمية والرقابية من خلال توفير معلومات دقيقة وتقارير رقابية تتسم بالموثوقية والسرعة، كما تُسهم في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات من خلال دعم الشفافية والإفصاح وتوفير المعلومات اللازمة لعمليات الرقابة والإشراف واتّخاذ القرار، بما يؤدي إلى رفع مستويات المساءلة وتحسين الامتثال للمتطلبات القانونية والتنظيمية.

و- **الخدمات المصرفية الرقمية:** تشمل الخدمات المصرفية الرقمية مجموعة واسعة من التطبيقات الإلكترونية، مثل الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتطبيقات المصرفية عبر الهواتف الذكية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، والتحويلات المالية والرقمية، وأجهزة الصراف الآلي الذكية، وقد أسهمت هذه الخدمات في تحسين تجربة العملاء، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية، وتوسيع قاعدة المستفيدين منها، إضافةً إلى دعم جهود الشمول المالي وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.

ويتضّح مما سبق أنَّ تطبيقات تكنولوجيا المعلومات تُمثِّل أحد المرتكزات الأساسية لتطوير العمل المصرفي المعاصر، إذ أسهمت في رفع كفاءة العمليات التشغيلية، وتعزيز فعّالية نظم الرقابة الداخلية، وتحسين جودة التقارير المالية، ودعم إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية، فضلًا عن تطوير الخدمات المصرفية الرقمية، كما مكّنت هذه التطبيقات المصارف من تطوير خدمات ومنتجات مالية مبتكرة، وتعزيز قُدرتها على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والرقابية، بما يدعم قدرتها التنافسية ويُعزِّز استدامة أعمالها.

وفي السِّياق الليبي، تُمثِّل تكنولوجيا المعلومات الأساس الذي يقوم عليه جهود التحول الرقمي في القطاع المصرفي، من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، وتكامل الأنظمة المصرفية، وتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية، وتعزيز الربط والتنسيق مع الجهات الرقابية، الأمر الذي يُسهم في تحديث القطاع المصرفي ورفع كفاءته التشغيلية والرقابية بما يتوافق مع الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال الخدمات المالية الرقمية.

وانطلاقًا مما سبق تُعدُّ تكنولوجيا المعلومات عاملًا مؤثرًا في تعزيز العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، من خلال دعم فعالية الأنشطة الرقابية، وتحسين جودة المعلومات المالية، وتعزيز الشفافية والامتثال الرقابي، الأمر الذي يُبرر إدراجها كمتغيرٍ معدِّل ضمن أنموذج الدراسة الحالية.

17.3- التحدِّيات الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات:

أدى التّوسُّع المتزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى إحداث تطورات جوهرية في بيئة الأعمال المعاصرة، حيث أسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز جودة التقارير المالية، ودعم فعّالية أنظمة الرقابة الداخلية، وفي المقابل، أفرز هذا التوسّع العديد من التحدِّيات الرقابية التي قد تُؤثِّر في قدرة المؤسسات على تحقيق أهدافها التشغيلية والرقابية والمالية بكفاءة وفعّالية، وتكتسب هذه التحدِّيات أهمية بخاصةً في القطاع المصرفي نظرًا لحساسية البيانات والمعلومات المالية التي يتم تداولها ومعالجتها إلكترونيًا، الأمر الذي يستلزم وجود ضوابط رقابية فعّالة تضمِّن حماية المعلومات والمحافظة على سريتها وسلامتها وتوافّرها.

وفي هذا السِّياق، تبرز أهمية التعرّف على التحدِّيات الرقابية المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات لما لها من دور في دعم تصمّيم وتطوير أنظمة رقابية فعّالة تتوافق مع متطلبات إطار الرقابة الداخلية (COSO)، بما يضمِّن الاستفادة من التقنيات الحديثة والحدِّ من المخاطر المصاحبة لها، وتعزيز قدرة المؤسسات المصرفية على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعّالية، وتتمثل أبرز هذه التحدِّيات فيما يلي (Zabr,2020؛ زريقات،2024؛ النايض،2025):

أ- **تحدِّيات أمن المعلومات،** وتُعدُّ تحدِّيات أمن المعلومات من أبرز التحدِّيات الرقابية المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المصرفية؛ حيث تتعرّض البيانات المحاسبية والمعلومات المالية الحساسة لمخاطر مُتعدِّدة، من بينها الاختراقات الإلكترونية، والتلاعب بالبيانات، والوصول غير المصرح به، وفقدان المعلومات نتيجة الهجمات الإلكترونية أو الفيروسات والبرامج الخبيثة، وقد يترتب على هذه المخاطر الإخلال بمبادئ أمن المعلومات الأساسية المُتمثِّلة في السرية والنزاهة أو السلامة والتوافّر، الأمر الذي ينعكس سلبًا على موثوقية المعلومات المالية وجودة التقارير المالية ودقَّتها.

ب- **تحدِّيات الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية،** أدى التّوسُّع في استخدام الأنظمة الإلكترونية إلى زيادة اعتماد المؤسسات المصرفية على تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ العمليات المالية وإدارة البيانات وتقديم الخدمات المصرفية، ورغم ما توّفره هذه الأنظمة من مزايا تتعلّق بالسرعة والكفاءة، فإنَّها تجعل المؤسسات أكثر عُرضَّة للمخاطر المرتبطة بالأعطال الفنية، وأخطاء البرمجيات، وانقطاع شبكات الاتِّصال أو التيار الكهربائي، فضلًا عن مشكلات الصيانة والتحديث المستمر للأنظمة، وقد تؤدي هذه المخاطر إلى تعطيل العمليات التشغيلية والتأثير في استمرارية الأعمال، بما ينعكس سلبًا على كفاءة الأداء المؤسسي وجودة الخدمات المقدِّمة.

ج- **تحدِّيات الأخطاء في المعالجة الإلكترونية للبيانات،** على الرغم من أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم في الحدِّ من الأخطاء البشرية وتحسين سرعة ودقَّة معالجة البيانات، إلا أنَّ الأنظمة الإلكترونية قد تكون عرضة لأخطاء ناتجة عن البرمجة غير السليمة، أو إدخال بيانات غير دقيقة، أو وجود قصور في تصميم النُظُم والتطبيقات المستخدمة، وقد تؤدي هذه الأخطاء إلى إنتاج معلومات مالية غير صحيحة أو نتائج محاسبية مظلَّلة، وتزداد خطورة هذه التحدِّيات في ظلِّ ضعف إجراءات الرقابة

والمراجعة الإلكترونية، الأمر الذي يؤثر في مصداقية التقارير المالية ودقَّة المعلومات التي تستند إليها القرارات الإدارية والمالية.

د- **تحدّيات فقدان البيانات واستمرارية الأعمال**، تُواجِه المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات تحدّيات متزايدة تتعلّق بإمكانية فقدان البيانات أو تلفها نتيجة الأعطال التقنية، أو الكوارث الطبيعية، أو الحرائق، أو الهجمات الإلكترونية، أو الأخطاء البشرية، ويُعدُّ فقدان البيانات من التحدّيات الجوهرية التي قد تُؤثّر في قُدرة المؤسسة على استرجاع المعلومات المالية والتشغيلية عند الحاجة، مما ينعكس سلبًا على استمرارية الأعمال وكفاءة الأداء التشغيلي، كما يؤدي فقدان البيانات إلى تعرض المؤسسة لمشاكل تشغيلية وقانونية، بخاصةً في ظل غياب أنظمة فعّالة للنسّخ الاحتياطي، أو خُطِّط مناسبة للتعافي من الكوارث، ولذلك تُبرّز أهمية تبنّي سياسات وإجراءات متكاملة للنسّخ الاحتياطي واسترداد البيانات واستمرارية الأعمال، بما يضمّن حماية المعلومات والمحافظة على توافّرها وسلامتها في مختلف الظروف.

هـ - **تحدّيات الخصوصية والامتثال التنظيمي**، تُمثِّل الخصوصية والامتثال التنظيمي أحد أبرز التحدّيات الرقابية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، حيث تفرض التشريعات والقوانين المُنظِّمة لحماية البيانات على المؤسسات الالتزام بمجموعة من الضوابط والإجراءات التي تُكفِّل حماية المعلومات الشخصية والمالية للعملاء والعاملين، وقد يؤدي عدم الامتثال لهذه المُتطلَّبات إلى التعرض لعقوبات قانونية وغرامات مالية، فضلًا عن المخاطر المرتبطة بفقدان ثقة العملاء والإضرار بسمعة المؤسسة، كما أنَّ إساءة استخدام البيانات أو الإفصاح عنها دون تصريح قد يترتب عليه آثار سلبية تُؤثِّر في مصداقية المؤسسة ومكانتها التنافسية.

و- **تحدّيات التقنيات القديمة وعدم التوافق التكنولوجي**، تُواجِه بعض المؤسسات تحدّيات ناتجة عن استخدام أنظمة وبرمجيات قديمة أو غير متوافقة مع التطوّرات التقنية والمُتطلَّبات التنظيمية الحديثة، الأمر الذي قد يُحدّ من كفاءة الأَداء ويُؤثِّر من فعّالية العمليات التشغيلية والرقابية، كما أنَّ عدم توافق الأنظمة المختلفة قد يؤدي إلى صعوبات في تبادل البيانات وتكامل المعلومات، ويزيد من احتمالات حدوث الثغّرات الأمنية والأخطاء التشغيلية، مما ينعكس سلبًا على دقَّة التقارير المالية وجودتها وقدرة المؤسسة على توفير المعلومات في الوقت المناسب.

ز- **التحدّيات الرقابية المرتبطة بالمستخدمين والعنصر البشري**، يُمثِّل العنصر البشري أحد أهم التحدّيات الرقابية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، نظرًا لدوره المحوري في تشغيل الأنظمة الإلكترونية والتعامل مع البيانات والمعلومات المالية، وقد يؤدي ضعف التأهيل والتدريب، أو انخفاض مستوى الوعي التقني والأمني لدى العاملين، إلى الاستخدام غير السليم للأنظمة والتطبيقات الإلكترونية، أو إلى ارتكاب أخطاء تُؤثِّر في دقَّة البيانات وموثوقية المعلومات وسلامتها، كما أنَّ عدم الالتزام بالإجراءات والضوابط الأمنية قد يُسهم في الإفصاح غير المقصود عن معلومات حساسة أو زيادة التعرّض لمحاولات الاحتيال الإلكتروني وأساليب الخداع والتضليل التي تستهدف الحصول على المعلومات أو

الصلاحيات بصورة غير مشروعة، إضافةً إلى ذلك، قد تنشأ بعض المخاطر من الممارسات غير السليمة أو الاستغلال المعتمد للأنظمة من قبل بعض العاملين في ظلّ ضعف الضوابط الرقابية أو قصور إجراءات المتابعة والإشراف، الأمر الذي قد يُؤثِّر سلبًا في كفاءة النظام الرقابي وموثوقية المعلومات؛ لذلك تُبرّز أهمية الاستثمار في تنمية القدرات البشرية من خلال برامج التدريب والتوعية المستمرة، وتعزيز الثقافة الرقابية والأمنية، وتطبيق سياسات وإجراءات رقابية فعّالة تُسهم في الحدّ من هذه التحدّيات وتعزيز أمن المعلومات وفعّالية نظام الرقابة الداخلية.

ويتضِّح مما سبق أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، على الرغم من المزايا العديدة التي يُوفِّرها في تطوير العمليات المصرفية وتحسين جودة التقارير المالية وتعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية، يُفرض في الوقت ذاته مجموعة من التحدِّيات الرقابية التي تتطَّلب اهتمامًا متزايدًا من قبل المؤسسات المصرفية، وتتمثل هذه التحدِّيات في قضايا أمن المعلومات، والاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية، والأخطاء في المعالجة الإلكترونية للبيانات، وفقدان البيانات واستمرارية الأعمال، والخصوصية والامتثال التنظيمي، إضافةً إلى التحدِّيات المرتبطة بالتقنيات القديمة والعنصر البشري، ومن ثُمَّ فإنَّ مواجَّهة التحدِّيات تتطَّلب تبنِّي ضوابط رقابية فعّالة وإجراءات أمنية متطورة، إلى جانب تعزيز الوعي والتدريب المستمر للعاملين، وتطوير البنية التكنولوجية بما يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات المهنية، كما يُسهم التطبيق الفعّال لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الحدِّ من الآثار السلبية لهذه التحدِّيات، وتعزيز موثوقية المعلومات المالية، ودعم جودة التقارير المالية، بما يساعد المؤسسات المصرفية على تحقيق أهدافها التشغيلية والرقابية والاستراتيجية بكفاءة وفعّالية.

18.3- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة أحد العوامل الاستراتيجية المؤثرة في كفاءة وفعالية الأنظمة الرقابية والمحاسبية داخل المؤسسات، بخاصةً في القطاع المصرفي الذي يعتمد بصورة متزايدة على الأنظمة الإلكترونية في تنفيذ العمليات المالية وإدارة البيانات وإعداد التقارير المالية، وقد أسهم التطوّر المتسارع في تقنيات الحوسبة والاتّصالات والأنظمة الرقمية في إحداث تحول جوهري في بيئة الرقابة الداخلية، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على جودة المعلومات المالية والتقارير الناتجة عنها، وفي ضوء ذلك، لم تعد جودة التقارير المالية ترتبط فقط بمدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، وإنَّما أصبحت تتأثر أيضًا بمستوى توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم هذا النظام وتعزيز قدرته في تحقيق أهداف جودة المعلومات المالية وفعالية نظم الرقابة الداخلية.

وتشير الأدبيات المحاسبية الحديثة إلى أنَّ نظام الرقابة الداخلية يُمثّل أحد أهم الآليات التنظيمية التي تهدف إلى ضمان سلامة العمليات المالية، وحماية الأصول، وتعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية والحد من الأخطاء والتحريفات الجوهرية التي قد تؤثر في مصداقية التقارير المالية، إلا أنَّ فعّالية هذا النظام أصبحت تعتمد بدرجة متزايدة على البيئة التكنولوجية التي يعمل في إطارها، الأمر الذي دفع العديد من الدراسات

الحديثة إلى النظر إلى تكنولوجيا المعلومات بوصفها متغيرًا معدِّلاً يُعزّز من تأثير نظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية (Abu Sina, et al.,2021).

وفي هذا السِّياق، يؤكّد إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة المُنظّمات الراعية (COSO,2013) أنَّ التكنولوجيا تُمثِّل عنصرًا أساسيًا في البيئة الرقابية الحديثة، لما يُوفِّره من إمكانات مُتقدّمة تدعم مختلف أبعاد الرقابة الداخلية، وتُسهم في تحسين جودة المعلومات وتدّفقها، وتعزيز كفاءة الأنشطة الرقابية والمتابعة المستمرة، كما أن التطوّرات الرقمية الحديثة أتاحت للمؤسسات إمكانيات متقدّمة في جمع البيانات وتحليلها ومراقبتها بصورة آنية، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى فعّالية الرقابة الداخلية وتحسين جودة المخرجات المالية.

1.18.3- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO):

في ظلِّ التحولات الرقمية المتسارعة التي تشهدها بيئة الأعمال المعاصرة، أصبحت تكنولوجيا المعلومات أحد المرتكزات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسات في إدارة عملياتها المالية والتشغيلية، وقد أدى التّوسّع في استخدام الأنظمة الإلكترونية ونظم المعلومات المحاسبية إلى إحداث تغيرات جوهرية في طبيعة الرقابة الداخلية وأهدافها وآلياتها، فلم تعدّ الرقابة الداخلية تقتصر على حماية الأصول والتحقّق من صحة العمليات المالية، بل امتدت لتشمل حماية البيانات والمعلومات الإلكترونية، وضمان أمن الأنظمة وقواعد البيانات، والمحافظة على سلامة المعالجة الإلكترونية للبيانات واستمرارية الأعمال، كما أسهم الاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية إلى ظهور تحدّيات رقابية جديدة تتعلَّق بكفاءة البنية التحتية التقنية، وأمن المعلومات، وحماية البيانات، والجرائم الإلكترونية والاختراقات التقنية، الأمر الذي استوجب تطوير نظم الرقابة الداخلية وتحديث آلياتها بما يتلاءم مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة (أبو عمرو،2023).

وفي هذا السِّياق، تهدف الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات إلى ضمان سلامة البيانات المالية خلال مختلف مراحل إدخالها ومعالجتها وتخزينها وإخراجها، المدخلات والمخرجات، وحماية قواعد البيانات والملفات الإلكترونية من الفقد أو التلف أو التعديل أو الوصول غير المصّرح به، والمحافظة على أصول المؤسسة ومعلوماتها من مخاطر التلاعب أو سوء الاستخدام، كما تُسهم الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية، ودعم الامتثال للمتطلبات التنظيمية والرقابية، وضمان كفاءة وفاعلية الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية واستمرارية تشغيلها بما يخدم أهداف المؤسسة ويحدِّ من المخاطر المرتبطة باستخدام التكنولوجيا (شحادة،2021).

وفي هذا الإطار، تعتمد الرقابة في بيئة تكنولوجيا المعلومات على مجموعتين رئيسين من الضوابط الرقابية هما الرقابة العامة، ورقابة التطبيقات، حيث يعمل كل منهما بصورة تكاملية؛ لتحقيق فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتعزيز موثوقية المعلومات المالية وضمان جودة المعلومات المالية (Kova and Zulkifli,2025).

المجموعة الأولى: الرقابة العامة، وتُشير إلى مجموعة من السياسات والإجراءات التي تستهدف حماية البيئة التقنية والبُنيّة التحتية لنظم المعلومات وضمان التشغيل الآمن والفعّال لأنظمة الإلكترونية، وتشمل ما يلي:

أ- **الرقابة على الموارد البشرية والصلاحيات الوظيفية،** يُعدُّ العنصر البشري أحد أهم المكونات الرئيسة لنُظُم المعلومات الإلكترونية، إذ يعتمد تشغيل هذه النُظُم على مجموعة من الأفراد الذين يتولون مهام إدخال البيانات، ومعالجتها والإشراف عليها، إضافةً إلى إعداد التقارير المالية وتوزيع مخرجاتها على الجهات المعنية، ومن ثُمَّ فإنَّ تحقيق فاعلية الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات يتطلّب تطبيق مجموعة من الضوابط الرقابية المرتبطة بالموارد البشرية، وفي مُقدِّمتها الفصل بين الواجبات والمسؤوليات، وتحديد الصلاحيات الوظيفية بصورة واضحة، بما يحدّ من تداخل الاختصاصات ويقلّل من فرص الخطأ أو التلاعب والاحتيال، كما تشمل هذه الضوابط تقييد الوصول إلى الأنظمة والتطبيقات والبيانات الحساسة وفقًا لمستويات الصلاحيات الممنوحة لكل مستخدم، بما يضمِّن حماية المعلومات من الوصول أو التعديل غير المصرح به، إضافةً إلى ذلك، تعدُّ سياسات التدوير الوظيفي والإجازات الدورية من الوسائل الرقابية المهمة التي تُسهم في الحدِّ من المخاطر التشغيلية، ومخاطر الاحتيال، من خلال إتاحة من فرص التلاعب والاحتيال ويُعزِّز المساءلة والشفافية.

ب- **توثيق الأنظمة وحماية البيانات والملفات،** تعدُّ إجراءات توثيق الأنظمة وحماية البيانات والملفات من الركائز الأساسية للرقابة العامة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، إذ تهدف إلى ضمان سرية المعلومات وسلامتها وحمايتها من الفقد أو التلف أو الوصول غير المصّرح به، وتشمل هذه الإجراءات تخصيص معرفات فريدة للمستخدمين، وتطبيق أنظمة كلمات المرور وآليات المصادقة متعددة المستويات، وتحديد مستويات الوصول إلى البيانات والتطبيقات وفقًا للمهام والصلاحيات الوظيفية الممنوحة لكل مستخدم، كما تتضمّن استخدام وسائل الحماية الإلكترونية المختلفة، مثل التشفير، وإجراءات النسخ الاحتياطي الدوري، وحماية قواعد البيانات ووسائط التخزين الإلكترونية، بما يضمّن استمرارية توافّر المعلومات وسهولة استرجاعها عند الحاجة، وتُسهم هذه الضوابط في تعزيز أمن المعلومات والحدِّ من المخاطر المرتبطة بفقد البيانات أو التلاعب بها أو إساءة استخدامها.

ج- **تشكيل فرق أو وحدات للرقابة والمتابعة،** يتطلّب التشغيل الفعّال للأنظمة الإلكترونية وجود وحدات أو فرق مُتخصّصة تتولَّى الإشراف على تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية، ومتابعة الالتزام بالسياسات والضوابط المعتمدة، وتتمثل مهام هذه الوحدات في تصميم وتنفيذ آليات الرقابة، وتقييم مدى فاعلية الضوابط المُطَبقة بصورة دورية، ورصد الانحرافات والمخاطر المحتملة، واقتراح الإجراءات التصحيحية اللازمة لمعالجتها، كما تُسهم في تعزيز الوعي الرقابي بين العاملين، وضمان التطبيق السليم للسياسات والإجراءات المُتعلّقة باستخدام نظم المعلومات، بما يدعم كفاءة نظام الرقابة ويُعزّز قدرته على تحقيق أهدافه.

د- **مراجعة نُظُم المعلومات المحاسبية،** تُعدُّ مراجعة نُظُم المعلومات المحاسبية من أهم الوسائل الرقابية في بيئة تكنولوجيا المعلومات، حيث تهدف إلى تقييم كفاءة الأنظمة الإلكترونية وفاعليتها، والتحقّق من سلامة إجراءات معالجة البيانات ودقّة مخرجاتها، والكشف عن نقاط القوة والضعف والمخاطر المرتبطة بتشغيل النظام، ويضطلع المُراجع الداخلي بدور محوري في هذا المجال من خلال إجراء

الفحوصات والاختبارات الرقابية اللازمة للتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة، وتقييم فعّالية الضوابط الرقابية المُطبقة، كما يُمكّن أن تتم هذه المراجعة بصورة دورية أو مفاجئة، سواء من خلال المراجعة الداخلية أو الخارجية، بما يُسهم في تحسين أداء النظام وتعزيز موثوقية المعلومات المالية.

هـ - **الرقابة على أجهزة الحاسب الآلي والبنية التحتية التقنية،** تشمل هذه الرقابة حماية مكونات البنية التحتية التقنية التي تعتمد عليها المؤسسة في تشغيل نُظم المعلومات، بما في ذلك أجهزة الحاسب الآلي، والخوادم، وقواعد البيانات، وشبكات الاتّصال، ووسائط التخزين المختلفة، وتعدُّ هذه الموارد من الأصول ذات القيمة العالية التي تتطّلب توفير إجراءات أمنية ووقائية مناسبة لحمايتها من المخاطر المادية والتقنية، مثل التلف أو الأعطال أو الفقد أو الاستخدام غير المصرح به، كما تتضمّن هذه الرقابة تطبيق خطط الصيانة الدورية، وإجراءات الأمن المادي والإلكتروني، وخطط التعافي من الكوارث واستمرارية الأعطال، بما يضمّن استمرارية تشغيل الأنظمة بكفاءة وموثوقية، ويُعزّز قدرة المؤسسة على حماية بياناتها ومعلوماتها المالية من المخاطر المختلفة.

المجموعة الثانية: رقابة التطبيقات، تُمثِّل رقابة التطبيقات مجموعة من الضوابط والإجراءات الرقابية المُدمجّة داخل الأنظمة والتطبيقات الإلكترونية، والتي تهدف إلى ضمان دقّة البيانات المالية واكتمالها وصحتها وموثوقيتها خلال مختلف مراحل المعالجة الإلكترونية، بدءًا من إدخال البيانات مرورًا بمعالجتها وتخزينها وانتهاءً بإخراجها في صورة تقارير ومعلومات مالية، وتركز هذه الضوابط على أنَّ التحقّق من أنَّ العمليات المالية قد تمت معالجتها بصورة سليمة وآمنة وفقًا للسياسات والإجراءات المعتمدة، بما يُسهم في تعزيز جودة المعلومات والحدِّ من الأخطاء والمخاطر المرتبطة بالمعالجة الإلكترونية للبيانات، وتشمل رقابة التطبيقات ثلاثة أنواع رئيسة من الضوابط، هي:

أ- **الرقابة على المدخلات،** تهدف الرقابة على المدخلات إلى التأكد من صحة البيانات المُدخلة إلى النظام واكتمالها ودقّاها قبل البدء في معالجتها إلكترونيًا، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الضوابط الوقائية والاختبارات الآلية التي تتحقّق من سلامة البيانات ومنطقتيها واتِّساقها مع المتطّلبات المُحدِّدة مسبقًا، كما تُسهم هذه الضوابط في الحدِّ من أخطاء الإدخال والتكرار والإغفال، وحماية البيانات من الحذف أو الإضافة أو التعديل غير المصرح به، بما يضمِّن أنَّ البيانات التي تدخل إلى النظام تعكس بصورة صحيحة العمليات المالية الفعلية.

ب- **الرقابة على معالجة البيانات،** تُركِز الرقابة على معالجة البيانات على ضمان تنفيذ عمليات المعالجة الإلكترونية وفقًا للقواعد والإجراءات المبرمجة مسبقًا، والتأكد من سلامة البرامج والتطبيقات المستخدمة وكفاءتها في معالجة البيانات بصورة صحيحة ومتسّقة، كما تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والانحرافات المحتملة أثناء المعالجة ومعالجتها بصورة آلية، والتحقّق من أنَّ جميع العمليات الحسابية والمنطقية قد نُفذت بالشكّل المطلوب، بما يضمّن إنتاج معلومات مالية دقيقة وموثوقة.

ج- **الرقابة على المخرجات،** تهدف الرقابة على المخرجات إلى التحقّق من دقّة التقارير والمعلومات الناتجة عن النظام الإلكتروني واكتمالها وموثوقيتها، والتأكد من وصولها إلى الجّهات المخولة باستخدامها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات الرقابية، مثل اختبارات الدقَّة المحاسبية، واختبارات المعقولية، واختبارات الشمولية والاكتمال، إضافةً إلى مطابقة المخرجات مع البيانات الأصلية للتحقّق من سلامة عمليات المعالجة الإلكترونية وصحة النتائج المُتولدة عنها.

وتُشير العديد من الأدبيات المحاسبية الحديثة إلى أنَّ دمج تكنولوجيا المعلومات أصبحت من أهم العوامل الداعمة لفاعلية نُظُم الرقابة الداخلية في المؤسسات المعاصرة؛ لما تُوفره من أدوات وتقنيات مُتقدّمة تُسهم في أتمتة الإجراءات الرقابية، وتعزيز الرقابة المستمرة، وتحسين إدارة المخاطر، وزيادة مستوى الشفافية، والحدِّ من الأخطاء البشرية وممارسات الغش والاحتيال، وقد أدى التّوسُّع في استخدام الأنظمة الإلكترونية ونظم المعلومات المحاسبية إلى إحداث تحوُّل جوهري في طبيعة الرقابة الداخلية وأساليب تنفيذها، حيث أصبحت العمليات الرقابية أكثر دقّة وسرعة وقُدرة على التكيف مع التغيُّرات المتسارعة في بيئة الأعمال (عبد الكافي، وإبراهيم، 2020).

وفي هذا الإطار، يؤكد إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة المنظّمات الراعية (COSO) أنَّ فاعلية نظام الرقابة الداخلية تعتمد على التكامل والترابط بين خمسة أبعاد رئيسة، تتمثل في: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال، وأنشطة المتابعة، ويُعدُّ دمج تكنولوجيا المعلومات في هذه الأبعاد عنصرًا أساسيًا؛ لتعزيز كفاءة النظام الرقابي ورفع مستوى فاعليته، سواءً من خلال توفير معلومات دقيقة وموثوقة في الوقت المناسب، أو من خلال دعم تنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية بصورة أكثر كفاءة ومرونة، بما يتلاءم مع متطلّبات بيئة الأعمال الرقمية الحديثة، ويُمكِّن توضيح دور تكنولوجيا المعلومات في دعم أبعاد إطار (COSO) على النحو الآتي (المريسي، والشميري،2022):

أ- **دعم بيئة الرقابة:** تُسهم تكنولوجيا المعلومات بصورة جوهرية في تعزيز بيئة الرقابة من خلال توفير بيئة رقمية متكاملة تدعم تطبيق السياسات والإجراءات التنظيمية والرقابية إلكترونيًا، بما يضمّن توحيد آليات التنفيذ وتحقيق قدر أكبر من الانضباط المؤسسي، كما تساعد الأنظمة الإلكترونية على تحديد الصلاحيات والمسؤوليات الوظيفية بدقَّة، وتوثيق العمليات والأنشطة المختلفة بصورة آلية ومنظمة وقابل للتتبع والمراجعة في أي وقت، كما تُسهم الأنظمة الإلكترونية في ترسيخ مبادئ الحوكمة المؤسسية والشفافية والمساءلة، من خلال توفير سجّلات إلكترونية موثوقة وشاملة تُوثق مختلف العمليات والإجراءات، الأمر الذي يُسهل أعمال الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية، ويعزّز من قُدرة الإدارة على متابعة الأداء وتقييم الالتزام بالسياسات المعتمدة، كما تساعد هذه الأنظمة في الحدِ من فرص التلاعب والتحريف المتعمد للبيانات المالية، بما ينعكس إيجابًا على جودة تلك التقارير ودرجة موثوقيتها، ويُسهم في دعم عملية اتّخاذ القرارات داخل المؤسسة على أسس أكثر دقّة وموضوعية.

ب- **دعم تقييم المخاطر:** تُسهم تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فعّالية عملية تقييم المخاطر من خلال توفير أدوات وتقنيات متقدمة تساعد المؤسسات على تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها ومتابعتها بصورة مستمرة، وتتمثل هذه الأدوات في قواعد البيانات الضخمة، وتقنيات تحليل البيانات، والأنظمة الذكية القادرة على اكتشاف المؤشرات المبكرة للمخاطر، ورصد التغيُّرات المحتملة في بيئة العمل، كما تُمكّن هذه التقنيات الإدارة من التنبؤ بالمخاطر التشغيلية والمالية، وتقدير احتمالات حدوثها وآثارها المحتملة بدرجة أعلى من الدقّة والموضوعية، لأمر الذي يُسهم في تصميم استجابات رقابية أكثر كفاءة وفاعلية في الحدِّ من آثارها السلبية، وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص، تكتسب هذه التطبيقات أهمية متزايدة نظرًا لطبيعة المخاطر المرتبطة بالعمليات المصرفية والمالية، مما يُعزّز قُدرة نظام الرقابة الداخلية على إدارة المخاطر المرتبطة بالتقارير المالية وتحسين جودة تلك التقارير وموثوقيتها.

ج- **دعم الأنشطة الرقابية**: تُعد الأنشطة الرقابية من أكثر أبعاد الرقابة الداخلية تأثرًا بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات، حيث أصبحت تعتمد بصورة متزايدة على الأنظمة الإلكترونية في تنفيذ الإجراءات الرقابية والتحقّق من الالتزام بالسياسات والتعليمات المعتمدة، وتُوفِّر هذه الأنظمة مجموعة واسعة من الضوابط الآلية التي تهدف إلى حماية البيانات والأصول وضمان سلامة العمليات المالية، ومن أبرزها: ضوابط التحكم في صلاحيات الوصول إلى الأنظمة، والفصل الإلكتروني بين الواجبات، والتحقق الآلي من صحة البيانات، وإجراءات المطابقات الإلكترونية للعمليات المالية، والتوقيع الرقمي، وسجلات التتبع الإلكتروني، إضافةً إلى أنظمة الإنذار المبكر والتقارير الرقابية الدورية، وتُسهم هذه الضوابط في تقليل الاعتماد على التدّخل البشري، والحدِّ من الأخطاء التشغيلية، وتقليل فرص الغش والتلاعب، إضافةً إلى ضمان اكتمال البيانات المالية ودقّتها وسلامة معالجتها، الأمر الذي يُعزّز موثوقية المعلومات المالية ويرفع مستوى جودة التقارير المالية.

د- **دعم المعلومات والاتّصال:** تُؤدي تكنولوجيا المعلومات دورًا محوريًا في تعزيز فاعلية نُظُم المعلومات والاتصال داخل المؤسسة، من خلال توفير نُظُم معلومات متكاملة قادرة على جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها واسترجاعها وتبادلها بكفاءة عالية، وقد مكّنت نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المدعومة بالتقنيات الحديثة المؤسسات من توفير معلومات مالية وغير مالية دقيقة وموثوقة وفي الوقت المناسب، بما يدعم احتياجات مختلف المستويات الإدارية، ويُعزّز كفاءة عملية اتّخاذ القرار، كما أسهمت هذه النُظُم في تحسين تدّفق المعلومات بين الإدارات والوحدات التنظيمية المختلفة، وتعزيز مستويات الشفافية والإفصاح، وتوفير المعلومات اللازمة للرقابة والمتابعة بصورة فورية ومنتظمة، ونتيجة لذلك، ارتفعت جودة التقارير المالية من حيث الدقّة والملاءمة والموثوقية والتوقيت المناسب، بما يُعزّز قُدرة مستخدمي تلك التقارير على اتّخاذ قرارات أكثر كفاءة وموضوعية.

هـ- **دعم أنشطة المتابعة:** أسهمت تكنولوجيا المعلومات في إحداث تحوّل جوهري في أساليب متابعة وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية، من خلال تطبيق مفاهيم الرقابة المستمرة، والمراجعة الدورية،

وقد أصبح بالإمكان تنفيذ عمليات المتابعة بصورة لحظية من خلال استخدام لوحات المتابعة الإلكترونية، وأنظمة الإنذار المبكر، وبرامج تحليل البيانات، وتقنيات الذكاء الاصطناعي، وأنظمة التقارير الفورية، وتساعد هذه الأدوات المؤسسات على اكتشاف الانحرافات والمخاطر ونقاط الضعف الرقابية في مراحل مُبكرة، وتمكين الإدارة من اتِّخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب، الأمر الذي يُسهم في رفع كفاءة الرقابة الداخلية وتعزيز قدرتها على تحقيق أهدافها، وتحسين موثوقية المعلومات المالية وجودة التقارير الصادرة عنها.

ويعتمد نجاح دمج تكنولوجيا المعلومات ضمّن نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على مجموعة من العوامل التنظيمية والتقنية والبشرية، في مُقدّمتها التزام الإدارة العليا بدعم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتوفير الموارد المالية والفنية اللازمة لتطويرها، وكفاءة البنية التحتية التقنية، وتوافّر الكفاءات البشرية المُؤهلة لإدارة وتشغيل الأنظمة الإلكترونية بكفاءة وفاعلية، إلى جانب وجود سياسات وإجراءات تنظيمية واضحة تضمّن الاستخدام الآمن والفعّال للتقنيات الحديثة، وفي ظلّ توافّر هذه المقوّمات، يُسهم دمج تكنولوجيا المعلومات ضمِّن نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تحقيق العديد من المزايا الرقابية والتنظيمية، من أبرزها (الزيود، 2022):

1- **تعزيز الرقابة المستمرة على الأنشطة والعمليات**، تُمكِّن تكنولوجيا المعلومات المؤسسات من مراقبة الأنشطة التشغيلية والمالية بصورة مستمرة وفي الوقت الفعلي، من خلال لوحات المتابعة الرقمية وأنظمة الرقابة الإلكترونية وتقارير الأداء الفورية، بما يُسهم في سرعة اكتشاف الانحرافات والتجاوزات والمخالفات واتّخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب.

2- **دعم التكامل بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)**، تُسهم تكنولوجيا المعلومات من تعزيز التكامل بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، من خلال دعم بيئة الرقابة، وتحسين عمليات تقييم المخاطر، وتعزيز فعّالية الأنشطة الرقابية، وتطوير نُظُم المعلومات والاتّصال، وتفعيل آليات المتابعة المستمرة، بما يضمّن تحقيق أهداف الرقابة الداخلية بصورة أكثر كفاءة وفاعلية.

3- **تحسين الكفاءة التشغيلية وجودة المعلومات المالية**، يُسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في أتمتة الإجراءات والعمليات الرقابية والمحاسبية، وتقليل الاعتماد على العمليات اليدوية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض التكاليف التشغيلية، وتحسين سرعة إنجاز الأعمال، ورفع مستوى دقَّة البيانات المالية، كما يُعزِّز من قُدرة الإدارة على اتِّخاذ القرارات الاستراتيجية استنادًا إلى معلومات دقيقة ووقتية وموثوقة.

ويتضح للباحثة أنَّ العلاقة بين استخدام تكنولوجيا المعلومات ونظام الرقابة الداخلية هي علاقة تكاملية وتبادلية؛ حيث تُتيح التكنولوجيا ضوابط وقواعد فعَّالة لتعزيز الرقابة الداخلية، ولكنها تتطلَّب، في المقابل تطوير السياسات والإجراءات، وتوفير بيئة تقنية وكوادر مؤهلة؛ لضمان فعَّالية النظام، وتشير الدراسات إلى أنَّ فعَّالية الرقابة الداخلية في بيئة تكنولوجيا المعلومات تعتمد على دمج الضوابط الإلكترونية منذ مرحلة إدخال البيانات وحتى الإخراج، للتأكِّد من تنفيذ العمليات بالشكل الصحيح، وتقليل المخاطر، مع التركيز على أمن المعلومات، ومتابعة ومراجعة الأنظمة بصورة مستمرة.

2.18.3- أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية:

شهدت بيئة الأعمال المعاصرة تطوُّرات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات، انعكست بصورة جوهرية على طبيعة النُظُم المحاسبة، وأساليب إعداد التقارير المالية وطرائق عرضها وتوصيلها إلى مستخدميها، فقد أصبح الاعتماد على تطبيقات تكنولوجيا المعلومات جزءًا أساسيًا من العمليات المحاسبية الحديثة، بدءًا من جمع البيانات المالية وتسجيلها، ومعالجتها وتخزينها، وصولًا إلى إعداد التقارير المالية، وتحليل المعلومات وتوفيرها للمستخدمين الداخليين والخارجين من خلال شبكات الاتِّصال والأنظمة الإلكترونية المتطوّرة.

وتعدُّ نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المدعومة بتكنولوجيا المعلومات من أهم العوامل المؤثرة في تحسين جودة التقارير المالية؛ لما تُوفِّره من إمكانات متقدمة في معالجة البيانات بدرجة عالية من السرعة الدقَّة، وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية، والحدِّ من فرص الأخطاء البشرية، وتقليل فرص التلاعب والتحريف، بما يُسهم في إنتاج معلومات مالية تتصف بالملاءمة، والموثوقية، والقابلية للفهم، والتوقيت المناسب، الأمر الذي يُعزِّز من ثقة مستخدمي التقارير المالية ويدعم عملية اتّخاذ القرار (حبه، 2023؛ Abu Sina, et al.,2021).

وفي السِّياق ذاتهُ، تؤدي تكنولوجيا المعلومات دورًا استراتيجيًا في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال توفير بيئة معلوماتية متكاملة مختلف الوظائف والأنشطة المالية داخل المؤسسة، إذ تُسهم الأنظمة الإلكترونية في تعزيز الرقابة على العمليات المحاسبية، ورفع كفاءة إجراءات المراجعة المتابعة، وتسهيل الوصول إلى البيانات المالية ومعالجتها وتحديثها بصورة مستمرة، الأمر الذي ينعكس على إعداد تقارير مالية أكثر دقّة واتّساقًا مع المعايير المحاسبية المعتمدة، كما تُوفِّر تكنولوجيا المعلومات أدوات متقدّمة للتحقّق من البيانات وتتبع العمليات المالية، بما يساعد على الحدِّ من الأخطاء والتحريف والتلاعب، إضافةً إلى وجود قواعد بيانات مركزية يُسهم في تحسين تكامل المعلومات وسرعة استرجاعها وتحديثها بشكِّل مستمر، ويمكَّن توضيح مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية من خلال التالي (Mohammed, et al.,2021 ؛ مصباح،2024):

أ- **تحسين دقَّة المعلومات المالية والحدِّ من الأخطاء،** يُسهم استخدام نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين دقّة المعلومات المالية، من خلال تقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية التي تُكون أكثر عُرْضَّة للأخطاء البشرية؛ إذ تعمل هذه النظُم على تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية بصورة آلية وفورية، وتنفيذ العمليات الحسابية والتحقّق من صحة البيانات وفق ضوابط إلكترونية مُحدّدة، مما يؤدي إلى زيادة دقَّة المعالجات المحاسبية، والحدِّ من احتمالات الأخطاء والتحريفات، وتقليل فرص التلاعب، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على موثوقية التقارير المالية وجودتها.

ب- **تعزيز خاصية التوقيت المناسب للمعلومات المالية،** تُسهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في تسريع عمليات جمع البيانات المالية وتحليلها من خلال توفير إمكانات المعالجة الفورية أو شبه الفورية للمعلومات، كما تساعد قواعد البيانات المتكاملة وتقنيات التحليل الحديثة على إعداد التقارير المالية بسرعة وكفاءة، وتوفير المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب، ويُعدُّ التوقيت المناسب أحد

الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية وفقًا للإطار المفاهيمي للتقارير المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، حيث يعدّ توقيت تُوفِر المعلومات شرطًا أساسيًا للاستفادة منها في اتِّخاذ القرار، وهذا ما تُحقُّقه أنظمة تكنولوجيا المعلومات بكفاءة عالية.

ج- **تعزيز موثوقية المعلومات المالية والشفافية،** تؤدي الأنُظمة الإلكترونية دورًا مهمًا في تعزيز موثوقية التقارير المالية، من خلال توفير إمكانية تتبع العمليات المالية وتوثيقها إلكترونيًا منذ بداية حدوثها وحتى ظهورها في التقارير المالية النهائية، كما تُتيح هذه الأنظمة إنشاء مسارات مراجعة إلكترونية تساعد المراجعين الداخليين والخارجيين على التحقّق من صحة البيانات ومراجعة العمليات بكفاءة أعلى، إضافةً إلى ذلك، أسهمت التقنيات الحديثة ، مثل تقنية سلسلة الكتل أو العملات المُشفَّرة، وأدوات تحليل البيانات المتقدمة، في تعزيز أمن المعلومات المالية، وتقليل مخاطر التلاعب والاحتيال، ودعم مستوى الشفافية والثقة في التقارير المالية من خلال توفير سجلات إلكترونية أكثر موثوقية وقابلة للتحقّق.

د- **تحسين ملاءمة المعلومات المالية وقابليتها للفهم،** تُسهم نُظم المعلومات الحديثة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات في تحسين ملاءمة المعلومات المالية، من خلال تحقيق التكامل بين مختلف مصادر البيانات المالية وغير المالية داخل المؤسسة، وتوفير بيئة للمعلومات مُوحَّدة تقلل من ازدواجية البيانات وتدعم سرعة الوصول إليها وتحليلها، كما تساعد هذه الأنظمة على دمج العمليات والبيانات المختلفة ضمّن منصات إلكترونية متكاملة، بما يُتيح توفير معلومات أكثر دقّة وحدّاثة لمستخدمي التقارير المالية، وتتميز الأنظمة الحديثة بقدرتها على تحليل البيانات الضحمة، واستخلاص المؤشرات والتنبؤات المستقبلية، الأمر الذي يُعزّز قدرة التقارير المالية على تلبية احتياجات المستخدمين، وتساعد أدوات العرض التفاعلي، مثل لوحات المعلومات الرقمية والتقارير التحليلية، في تقديم المعلومات بصورة أكثر وضوحًا وسهولة في الفهم، بخاصةً للمستخدمين غير المتخصصين، كما تُتيح إمكانية تصميم التقارير وفق احتياجات مختلف الأطراف، مما يزيد من ملاءمتها لدعم عملية اتّخاذ القرار.

هـ - **تعزيز قابلية المقارنة للمعلومات المالية،** تُسهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين قابلية مقارنة التقارير المالية من خلال توحيد إجراءات معالجة البيانات، ومعايير إدخال المعلومات، وأساليب إعداد التقارير وعرضها، ويساعد ذلك على إجراء المقارنات بين الأداء المالي للمؤسسة عبر الفترات الزمنية المختلفة، وكذلك المقارنة مع المؤسسات المماثلة، بما يُوفّر أساسًا أكثر فاعلية لتقييم الأداء واتّخاذ القرارات الاقتصادية.

ويتَّضح مما سبق، أنَّ تكنولوجيا المعلومات تُمثِّل أداة استراتيجية في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تعزيز دقّة المعلومات، وسرعة إعدادها، وموثوقيتها، وملاءمتها، وقابليتها للفهم والمقارنة، إلا أنَّ تحقّيق هذه الآثار الإيجابية لا يعتمد على استخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة منفردة، وإنَّما يتطّلب توافر بنية تقنية متطوّرة، ونظام رقابة داخلية فعَّال يدعم الاستخدام الآمن لتكنولوجيا المعلومات، إضافةً إلى التكامل بين الوظائف التقنية والمحاسبية، وتوافر كوادر بشرية مُؤهلة قادرة على التعامل مع الأنظمة الحديثة وتطوير

مهاراتها بصورة مستمرة، وبناءً على ذلك، فإنَّ نجاح المؤسسات في الاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا المعلومات يرتبط بمدى قُدرتها على دمج هذه التطبيقات ضمّن نظام الرقابة الداخلية وتوظيفها بصورة متكاملة، بما يضمن حماية البيانات المالية من الأخطاء والتلاعب، وتعزيز جودة المعلومات والتقارير المالية، وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والموثوقية، بخاصةً في القطاع المصرفي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الأنظمة الإلكترونية في إدارة عملياته واتّخاذ قراراته.

3.18.3- استخدام تكنولوجيا المعلومات كمتغير مُعدِّل في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية:

في ظلِّ التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال الرقمية، لم يعدّ دور تكنولوجيا المعلومات مقتصرًا على دعم العمليات التشغيلية، أو تحسين كفاءة نُظُم المعلومات المحاسبية، بل أصبح يمتد ليؤثر في طبيعة العلاقات بين المتغيرات التنظيمية والرقابية داخل المؤسسات، وفي هذا السِّياق، يُنظر إلى تكنولوجيا المعلومات بوصفها متغيرًا معدِّلًا يُمكِّن أن يؤثر في قوة واتِّجاه العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، من خلال دورها في تعزيز كفاءة العمليات الرقابية، وتحسين جودة المعلومات المالية الناتجة عنها (ISCA,2024).

ويُعدّ نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) من أهم الآليات التنظيمية التي تسهم في ضمان جودة التقارير المالية، والحدِّ من الأخطاء والتحريفات الجوهرية، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية والرقابية، إلا أنَّ فاعلية هذا النظام لا تعتمد فقط على وجود الضوابط الرقابية وتصميمها بصورة مناسبة، وإنَّما تتأثر كذلك بمستوى توظيف تكنولوجيا المعلومات ومدى تكاملها مع أبعاد الرقابة الداخلية المختلفة، فكلما ارتفع مستوى استخدام الأنظمة الإلكترونية المتقدمة ونظم المعلومات المحاسبية والتطبيقات الرقمية الحديثة، ازدادت قدرة أبعاد الرقابة الداخلية على أداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، مما يُعزِّز قدرتها على تحقيق أهدافها الرقابية وتحسين جودة المخرجات المالية (امعرف،2026).

وتُسهم تكنولوجيا المعلومات في تعزيز أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من الآليات المتكاملة، من أبرزها أتمتة الإجراءات الرقابية، وتفعيل الرقابة المستمرة، وتحسين جودة البيانات المالية، وتطوير نظم المعلومات والاتصال، وتعزيز عمليات تقييم المخاطر ومتابعتها بصورة آنية، إضافة إلى توفير أدوات وتقنيات متقدمة للكشف المبكر عن الأخطاء والانحرافات والممارسات غير المشروعة، كما تساعد الأنظمة الإلكترونية الحديثة على تقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية، والحد من احتمالات الخطأ البشري، ورفع مستويات الشفافية وقابلية تتبع العمليات المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على موثوقية المعلومات المالية ودقتها وملاءمتها (الزيود،2022؛ مصباح،2024).

ومن ناحية أخرى، فإنَّ محدودية استخدام تكنولوجيا المعلومات، أو ضعف البنية التحتية التقنية، أو عدم توافر الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة وتشغيل الأنظمة الإلكترونية بكفاءة، قد يحد من فعالية الضوابط الرقابية ويضعف قدرتها على تحقيق أهدافها المرجوة، مما يقلل من الأثر الإيجابي لنظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية. وعليه، فإن وجود نظام رقابة داخلية فعّال لا يضمن بالضرورة تحقيق مستويات مرتفعة من

جودة التقارير المالية ما لم تدعمه بيئة تقنية مناسبة قادرة على تعزيز كفاءة تطبيقه وتنفيذه (عبد الكافي، وإبراهيم،2020).

وفي ضوء ذلك، يمكن القول إنَّ تكنولوجيا المعلومات لا تؤثر في جودة التقارير المالية بصورة مباشرة فحسب، وإنما تؤدي دورًا محوريًا في تعزيز العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، من خلال رفع كفاءة تنفيذ الأنشطة الرقابية، وتحسين جودة البيانات والمعلومات المالية، وتعزيز الرقابة المستمرة، ودعم عمليات إدارة المخاطر والامتثال، ونتيجة لذلك، يصبح تأثير نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية أكثر قوة وفاعلية في المؤسسات التي تتمتع بمستويات مرتفعة من استخدام تكنولوجيا المعلومات مقارنة بالمؤسسات التي تعتمد على أنظمة تقليدية أو محدودة الإمكانات التقنية.

واستنادًا إلى ما تقدم، تتبنى الدراسة الحالية تكنولوجيا المعلومات بوصفها متغيرًا معدِّلًا في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، انطلاقًا من فرضية مفادها أن ارتفاع مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم في تعزيز الأثر الإيجابي لأبعاد نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

19.3- خلاصة الفصل الثالث:

تناول هذا الفصل موضوع **جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات**، بوصفهِ أحد الموضوعات الحيوية في بيئة الأعمال المعاصرة، خصوصًا في القطاع المصرفي الذي يشهد تطورًا مُتسارعًا في البنية التكنولوجية، وتأثيراتها على العمليات المحاسبية، ونُظم الرقابة الداخلية.

بدأ الفصل بتوضيح **مفهوم التقارير المالية**، باعتبارها وسيلة رسمية لنقل المعلومات المالية إلى المستخدمين الداخليين والخارجيين، وتُعدُّ التقارير المالية من المخرجات الأساسية لنُظُم المعلومات المحاسبية، إذ تهدف إلى توفير بيانات ومعلومات مالية تتسم بالموثوقية والملائمة، وتساعد الأطراف ذوي العلاقة في اتِّخاذ قراراتهم، كما استعرض الفصل **أهداف التقارير المالية**، والتي تتمثَّل في تقديم معلومات ذات جودة عالية لمستخدمي التقارير المالية، تعكس صورة عادلة وشاملة عن المركز المالي ونتائج الأعمال، ثم تطرَّق الفصل إلى **أنواع التقارير المالية المختلفة** التي تعتمدها المؤسسات، وتشمل القوائم المالية الأساسية، كقائمة المركز المالي، وقائمة الدَّخل والتدفُّقات النقدية، إضافةً إلى التقارير التكميلية، والإفصاحات التوضيحية، كما عرض الفصل **فئات مستخدمي التقارير المالية**، من أطراف داخلية وخارجية، كلٌّ بحسب حاجته إلى المعلومات المالية، وانتقل الفصل بعد ذلك إلى **مفهوم جودة التقارير المالية**، والذي يُراد بهِ مدى قُدرة التقارير المالية على تلبِّية احتياجات المستخدمين، وتوفير معلومات عالية الدقَّة والشفافية، وقد تمَّ التطرق إلى **أهمية جودة التقارير المالية** في تعزيز ثقة المستخدمين في النظام المالي، وتحقيق الإفصاح المحاسبي، وتقليل فجوَّة المعلومات، كما عَرَضَ الفصل **أنواع جودة التقارير المالية**، مثل جودة الصياغة، وجودة المحتوى، وجودة العرض، وفي السِّياق نفسه، تمَّت مُناقشة معايير جودة التقارير المالية، والتي تشمل المعايير القانونية، والمعايير الرقابية، والمعايير المهنية، والمعايير الفنِّية.

وأشار الفصل أيضًا إلى **مُحدِدَّات جودة التقارير المالية**، كمعايير المحاسبة المُطبَّقة، والعوامل الاقتصادية والقانونية والإدارية، والحوكمة، والمراجعة الداخلية والخارجية، وغيرها، إضافةً إلى **خصائص جودة التقارير المالية**، التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية التي تتضمَّنها التقارير، وهي الملاءمة والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقُّق، والقابلية للفهم، والتوقيت الملائم، كما استعرَّض **مؤشرات قياس جودة التقارير المالية**، والتي تنقسم على نوعين: المؤشرات المباشرة المرتبطة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والمؤشرات غير المباشرة المرتبطة بجودة الدَّخل المحاسبي، وجودة الربح المحاسبي، وأساليب التحفُّظ المحاسبي، حيث تُسهم جميعها في تقييم مدى دقَّة وشفافية المعلومات المالية، وقُدرتها على تمثيل الواقع الاقتصادي للمؤسسات بدقَّة، كما تمَّ الإشارة إلى مزايا وقيود النماذج المستخدمة في القياس، بما في ذلك صعوبة قياس بعض الخصائص النوعية، مثل الشفافية، والقابلية للفهم، وإمكانية التداخل بين الخصائص، والتحيّز الذاتي عند التقييم الداخلي، وكذلك التأثر بالبيئة المحيطة.

وفي ضوء التحوُّل الرقمي المتسارع الذي يشهده العام، تطرَّق هذا الفصل إلى **مفهوم تكنولوجيا المعلومات ومكوناتها وخصائصها**، موضِّحًا كيف أصبحت نُظم المعلومات المحاسبية المدعومة بالتقنيات الحدّيثة، مثل

الحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، عنصرًا محوريًا في تعزيز جودة التقارير المالية، فقد أسهمت في تسريع معالجة العمليات المالية، وتحسين دقَّة البيانات، وتقليل مستوى الأخطاء البشرية، فضلًا عن دعم الشفافية، والامتثال للمعايير المحاسبية والرقابية، كما بيّن الفصل أنَّ الاستخدام الفعَّال لتكنولوجيا المعلومات يُسهم في الارتقاء بالخصائص النوعية للتقارير المالية، من حيث الموثوقية، والملاءمة، والتوقيت المناسب، غير أنَّ هذا التطوُّر يصاحبهُ مجموعة من التحدِّيات، من أبرزها قضايا أمن المعلومات، وتكامل الأنظمة، وكفاءة الموارد البشرية المسؤولة عن تشغيلها وإدارتها.

تناول الفصل كذلك، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)**؛ حيث أوضح أنَّ دمج أدوات تكنولوجيا المعلومات ضمِّن إطار الرقابة الداخلية، خصوصًا وفق إطار (COSO)، يُسهم في رفع كفاءة النظام الرقابي، ويساعد في مواجهة المخاطر التكنولوجية المرتبطة باختراق البيانات، والأخطاء البرمجية، وفقدان الخصوصية، كما يُسهم هذا الدمج في تطوير أساليب التحقَّق والمتابعة، وتقليل فُرّص الاحتيال، وتحقيق التتبع الآلي للعمليات المالية، بما يُدعم بشكِّل مباشر جودة التقارير المالية ودقَّتها.

ومن ثَمَّ يؤكد هذا الفصل أنَّ جودة التقارير المالية لم تعدُّ ناتجة عن مُدْخلات المحاسبة التقليدية فقط، بل هي حصيلة تكامل بين المعايير المحاسبية، وأنُظمة الرقابة الداخلية، وكفاءة توظيف تكنولوجيا المعلومات في ظلِّ بُنيّة تنظيمية وتقنية قادرة على الاستجابة لمُتطلَّبات البيئة الرقمية المعاصرة.

وانطلاقًا مما تقدَّم في هذا الفصل، يأتي الفصل الرابع يُركِّز على الجانب التطبيقي للدراسة في القطاع المصرفي الليبي؛ من خلال تقديم نُبذّة شاملة عن القطاع المصرفي، وعرض إجراءات الدراسة الميدانية وأدوات القياس المستخدمة، إضافةً إلى اختبار فرضيات الدراسة المُتعلِّقة بقياس مستوى الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتحليل أثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويسعى هذا الفصل إلى الربط بين الإطار النظري والواقع العملي، بما يُفضي إلى نتائج تطبيقية تُسهم في تطوير الممارسات المصرفية والرقابية داخل القطاع المصرفي الليبي.

الفصل الرابع

الدراسة التطبيقية وتحليل نتائج اختبار الفرضيات

1.4- تمهيد

2.4- نبذة عن القطاع المصرفي الليبي.

3.4- منهجية الدراسة.

4.4- مجتمع الدراسة.

5.4- عينة الدراسة.

6.4- أدوات جمع البيانات

7.4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات.

8.4- مقياس ليكرت الخماسي.

9.4- عرض وتحليل نتائج استجابات أفراد العينة على محاور الدراسة.

10.4- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

11.4- التحقق من فروض نموذج الانحدار الخطي والمتعدد.

12.4- اختبار فرضيات الدراسة.

13.4- عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

14.4- مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

15.4- ربط نتائج الاستبانة بنتائج المقابلات الشخصية وفق محاور الدراسة.

16.4- ربط نتائج الدراسة بالدراسات السابقة.

17.4- خلاصة الفصل الرابع.

1.4- تمهيد:

يُشكِّل القطاع المصرفي الليبي بيئة ملاءمة لدراسة أنظمة الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، نظرًا لما يتسِّم بهِ من اتِّساع شبكة الفروع، وتعدُّد الإدارات، وتنوّع طبيعة العمليات المالية والمصرفية التي تقوم بها المصارف، ومع التَّوسُّع المتزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة العمليات المصرفية، وتشغيل الأنظمة المالية، تَبْرُز الحاجّة إلى وجود نظام رقابة داخلية متكامل وفعّال، قادر على الحدِّ من المخاطر التشغيلية والمالية، وضمان دقَّة البيانات المحاسبية وموثوقيتها، بما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية. وفي هذا السِّياق، يهدف هذا الفصل إلى عرض الدراسة التطبيقية التي أُجريت على عينة من المصارف العاملة في ليبيا، وذلك بغرض قياس مستوى التزام القطاع المصرفي بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتحليل أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من خصوصية البيئة المصرفية الليبية، التي تتسم بتعقيد العمليات وتزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية، الأمر الذي يُعزّز من أهمية تفعيل أبعاد الرقابة الداخلية لضمان سلامة المعلومات المالية وموثوقيتها.

وقد اعتمدت الدراسة على جمع البيانات الميدانية من العاملين في الإدارات ذات العلاقة بالرقابة الداخلية وإعداد التقارير المالية، مثل إدارات المراجعة الداخلية، وإدارات المالية، وإدارة المخاطر، وإدارة الرقابة والامتثال، وإدارة تقنية المعلومات، وذلك من خلال إجراء مقابلات شخصية مع عدد من المديرين ورؤساء الإدارات، إلى جانب استخدام استبانة صُمِّمت خصيصًا لقياس متغيُّرات الدراسة، وركَّزت هذه الأداة على قياس مستوى الالتزام بتطبيق أبعاد إطار (COSO، والمُتمثِّلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، ونُظُم المعلومات والاتِّصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، وذلك في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المصارف الليبية.

كما تناول هذا الفصل تحليل أثر تطبيق أبعاد إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ضوء توظيف تكنولوجيا المعلومات في تشغيل الأنظمة المصرفية ومعالجة البيانات؛ بهدف الكشف عن مستوى الوعي بأهمية الرقابة الداخلية، ودرجة الالتزام بالمعايير المهنية والتنظيمية، ومدى انعكاس ذلك على الشفافية والمصداقية في إعداد التقارير المالية، كما يتضمّن الفصل عرضًا مُوجزًا للقطاع المصرفي الليبي بوصفهِ ميدانًا للدراسة التطبيقية، مع إبراز أهم خصائصه ودوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني، وذلك في سِّياق ارتباطه بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى ذلك، يستعرض منهجية الدراسة، من حيث تحديد مُجتمع الدراسة وعيّنتها، وأدوات جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، واختبار الفرضيات.

وانطلاقاً من ذلك، يُركِّز هذا الفصل على الجانب التطبيقي للدراسة، والذي يهدف إلى عرض وتحليل البيانات الميدانية باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية المناسبة، واختبار فرضيات الدراسة المُتعلِّقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، ويُعدُّ هذا الفصل امتدادًا لما تمَّ عرّضه في الفصول السابقة؛ حيث يتم من خلاله توظيف الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واستخلاص النتائج التي تُسهم في تحقيق

أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، كما يُولِّي أيضًا اهتمامًا بعملية الربط بين النتائج الكمِّية والنوعية، من خلال توظيف كل من الاستبانة والمقابلات الشخصية، بما يُعزِّز من عُمِق التحليل ومصداقية النتائج، ويعدُّ هذا الفصل أساسًا علميًا لتحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرفية الليبية، ومرتكزًا رئيسًا لبناء التوصيات التي سيتمَّ عرّضها في الفصل التالي.

2.4- نبذه عن القطاع المصرفي الليبي:

يُعدُّ القطاع المصرفي في ليبيا أحد المرتكّزات الأساسية للنظام المالي والاقتصادي في الدولة، نظرًا لما يؤديه من أدوار محورية تتمثِّل في تجميع المدَّخرات، وتقديم الخدمات المالية والائتمانية، وتسهيل عمليات الدفع والتحويلات المالية على المستوين المحلي والدولي، فضلًا عن تمويل الأنشطة الإنتاجية والخدمية، ودعم مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، كما يضطلع هذا القطاع بدور جوهري في تنفيذ السياسات النقدية التي يضعها مصرف ليبيا المركزي، بما يُسهم في تحقيق الاستقرار النقدي، وتعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني، وقُدرته الإنتاجية.

ومنذ تأسيس مصرف ليبيا المركزي عام 1956م، شهد الجهاز المصرفي تطورًا ملحوظًا من حيث التنظيم والإشراف، حيث تمَّ تنظيم عمل المصارف إطار تشريعي متكامل، يأتي في مُقدمته القانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف، والمُعدِّل بالقانون رقم (46) لعام 2012م، والذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي، وترسيخ الثقة في القطاع المصرفي، وتنظيم العلاقة بين مختلف مكوِّناته ومؤسساته، وفي هذا السِّياق، أسهمت الأُطر التشريعية والتنظيمية في دعم توجَّه المصارف الليبية نحو تطبيق نُظُم رقابة داخلية فعّالة وفق الممارسات الحديثة، إلى جانب تعزيز الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات في تطوير العمليات المصرفية، ورفع كفاءة الأداء، وتحسين جودة التقارير المالية، بما ينسجّم مع متطلبات الشفافية والحوكمة المصرفية الحديثة (مصرف ليبيا المركزي، www.cbl.gov.ly).

ويتكون القطاع المصرفي الليبي من مصرف ليبيا المركزي بوصفهِ السلطة النقدية العليا، والجهّة المسؤولة عن الإشراف والرقابة، إلى جانب مجموعة من المصارف التجارية العامة والخاصة والمشتركة، فضلًا عن المصارف المُتخصِّصة التي تُعنِي بتمويل قطاعات اقتصادية مُحدِّدة، إضافةً إلى مؤسسات مالية مساندة، مثل شركات الصرافة، وشركات الدفع الإلكتروني، وتعمل هذه الجهّات جميعها ضمِّن منظومة تنظيمية مُوحِّدة، تخضع لإشراف ورقابة مصرف ليبيا المركزي وفقًا للتشريعات المصرفية النافذة والتعليمات الرقابية المُنظَّمة، ووفقًا لأحدث تقارير مصرف ليبيا المركزي لعامي (2024-2025)، ويُضمُّ القطاع المصرفي الليبي عددًا من المصارف المُرَخَّصة التي تتوزع بين مصارف تجارية وسيادية ومتخصصة، إلى جانب مؤسسات داعمة، بما يعكس تنوَّعًا هيكليًا يُسهم في تحقيق التكامل بين الوظائف المصرفية المختلفة، وتعزيز كفاءة النظام المالي، ويُدعم قُدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويشمل القطاع المصرفي عددًا من المصارف أهمها (مصرف ليبيا المركزي، تقرير وحدة الاستقرار المالي لسنة 2018، 2022):

أولًا: المصارف السيادية والاستثمارية، تعدُّ المصارف السيادية والاستثمارية في ليبيا من الركائز الاستراتيجية التي يستند إليها الاقتصاد الوطني في إدارة موارده المالية وتعزيز حضوره في الأسواق الدولية، حيث تُمثِّل العمود الفقري للوظائف المالية العليا ذات الطابع السيادي والاستثماري، وتقوم هذه المصارف بإدارة الاحتياطيات النقدية، والموارد الاقتصادية الدولية، وتوجِيه الاستثمارات الخارجية، بما يُحقِّق عوائد مستدامة، ويدعم الاستقرار الاقتصادي للدولة، ويأتي في مُقدِّمة هذه المؤسسات مصرف ليبيا المركزي، الذي يُعدُّ السلطة النقدية العليا والمسؤولة عن رسم السياسة النقدية، وإدارة الاحتياطات من النقد الأجنبي، والمحافظة على استقرار الأسعار وسلامة النظام المصرفي، كما يُشرف على تنظيم القطاع المصرفي، من خلال إصدار التعليمات والضوابط الرقابية، بما يُعزّز من كفاءة الأداء المصرفي ويضمِّن الالتزام بالمعايير الدولية.

إلى جانب ذلك، يُبرّز المصرف الليبي الخارجي كأحد أهم الأذرع الاستثمارية للدولة في الخارج، حيث يختص بإدارة الاستثمارات الليبية الدولية، وتوظيف العوائد المالية في أدوات استثمارية مُتنوِّعة، بما يُسهم في تنويع مصادر الدَّخل القومي، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، كما يقوم المصرف الليبي الخارجي بتسهيل العمليات المالية الخارجية، ودعم العلاقات الاقتصادية مع الأسواق العالمية، أما مصرف الساحل والصحراء للاستثمار والتجارة، فَيُمثِّل نموذجًا للمصارف ذات الطابع الإقليمي والدولي، حيث يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الأفريقية ودعم حركة التجارة والاستثمار عبر الحدُّود، بما ينسجِّم مع التوجُّهات الاستراتيجية للدولة الليبية في توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الإقليمي.

وتكمُّن الأهمية الاستراتيجية لهذه المصارف في كونها أدوات تنفيذية للسياسات المالية والاستثمارية للدولة، سواءً على المستوى المحلي أو الدولي، حيث تُسهم في تحقيق الاستقرار المالي، وإدارة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الخارجية، وتعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني، كما أنَّ طبيعة أعمالها تتطلَّب مستويات عالية من الحوكمة والرقابة الداخلية، بخاصة في ظلِّ تعقيد العمليات المالية، وتعدّد الأطراف الدولية، مما يجعل تبنِّي أُطر حديثة مثل إطار (COSO) أمرًا ضروريًا؛ لضمان الشفافية وجودة التقارير المالية.

ثانيًا: المصارف التجارية العامة (المملوكة للدولة)، تعدُّ المصارف التجارية العامة في ليبيا الركيزة الأساسية للنشاط المصرفي من حيث الحجم والتأثير، إذ تضطلع بدور رئيسي في الوساطة المالية، من خلال تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو التمويل، بما يخدم مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى الرغم من تصنيفها كمصارف مملوكة للدولة، إلَّا أنَّ هيكل ملكيتها غالبًا ما يتسم بالتنوَّع، حيث يشمل مساهمات من مؤسسات وهيئات عامة، إلى جانب حصص لمستثمرين محليين أو جهات ذات طابع شبه خاص، مما يمنحها طابعًا إداريًا وماليًا مختلطًا يُعزّز من مرونة اتِّخاذ القرار وكفاءة الأداء.

وتُضُّم هذه الفئة عددًا من المصارف ذات الانتشار الواسع، ومن أبرزها مصرف الجمهورية، والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الوحدة، ومصرف شمال إفريقيا، ومصرف الصحاري، ومصرف الواحة، وتستحوذ هذه المصارف على النسبة الأكبر من ودائع العملاء وحجم التمويلات الممنوحة، ويرجع ذلك إلى اتِّساع شبكات فروعها، وانتشارها الجغرافي، وخبرتها التاريخية الطويلة في السوق المصرفية الليبية، فضلًا

عن ثقة الجمهور بها بحكم ارتباطها النسبي بالدولة، كما تقوم بدور محوري في تنفيذ السياسات النقدية، بخاصة فيما يتعلّق بإدارة السيولة وتوجيه الائتمان.

ثالثًا: المصارف الخاصة والمشتركة، تشهد المصارف الخاصة في ليبيا نموًا تدريجيًا، حيث تُمثِّل أحد مُكوّنات القطاع المصرفي، التي تهدف إلى تعزيز المنافسة وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وتتميز هذه المصارف بمرونة أكبر في الإدارة واتِّخاذ القرار، واعتمادها على أساليب حديثة في العمل المصرفي، بخاصةً في مجال التكنولوجيا المالية والخدمات الإلكترونية، ومن أبرز المصارف الخاصة مصرف النوران، ومصرف الخليج الأول، ومصرف الوفاء، والمصرف المتحد للتجارة والاستثمار، ومصرف السراي، ومصرف الأمان، ومصرف التجارة والتنمية، ومصرف اليقين، والمصرف الإسلامي الليبي، ومصرف الأندلس، ومصرف الاتِّحاد الوطني، ومصرف التضامن، ومصرف المتوسط، ومصرف الاستثمار الإسلامي، وتسعى جميع هذه المصارف إلى تقديم منتجات مصرفية مُبتكِرة، لا سيما في مجال الصيرفة الإسلامية، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يُسهم في تنويع مصادر التمويل داخل الاقتصاد الليبي، كما تقوم بدور مُهِم في إدخال التقنيات الحديثة وتعزيز الشمول المالي، على الرغم من التحدِّيات التي تواجِّهها، مثل محدودية رأس المال والمنافسة مع المصارف العامة.

رابعًا: المصارف تحت التأسيس، تُمثِّل المصارف تحت التأسيس مؤشرًا على توجُّه القطاع المصرفي الليبي نحو التوسُّع والتطوير، بما يتماشى مع متطلَّبات المرحلة الاقتصادية المستقبلية، وتشمل هذه الفئة عددًا من المصارف التي لا تزال في طوّر الإعداد القانوني والتنظيمي، مثل مصرف إعمار، ومصرف الضمان الإسلامي، ومصرف السراج الإسلامي، ومصرف التمويل الإسلامي، ويُتوقع أن تُسهم هذه المصارف بعد استكمال إجراءات تأسيسها، في تعزيز المنافسة داخل هذا القطاع، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، بخاصة في مجالات الصيرفة الإسلامية والتمويل التنموي، بما يدعم تنويع الاقتصاد الوطني.

خامسًا: المصارف المتخصصة، تُشير المصارف المُتخصصة إلى المؤسسات المالية التي تُعْنِي بتمويل قطاعات اقتصادية مُحَدَّدة، وتُركِّز على تقديم التمويل المتوسط والطويل الأجل، بما يُدعم جهود التنمية الاقتصادية، وتضُمُّ هذه الفئة المصرف الزراعي، والمصرف الريفي، ومصرف الادخار والاستثمار العقاري، ومصرف التنمية، وتكمِّن أهمية هذه المصارف في دورها التنموي، حيث تستهدف تمويل قطاعات حيوية، مثل الزراعة، والإسكان، والصناعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهي قطاعات قد لا تُحظَّى بالاهتمام الكافي من قِبل المصارف التجارية، نظرًا لارتفاع درجة المخاطر أو طول فترة الاسْتُرِدَاد، وبالتالي تُسهم المصارف المُتخصصة في تحقيق التوازن التنموي ودعم السياسات الاقتصادية للدولة.

وفي ضوء ما سبق، يتَّسم الهيكل المصرفي الليبي بدرجة ملحوظة من التنوَّع والتكامل المؤسسي، حيث تتوَّزع الأدوار بين المصارف التجارية التي تُركِّز على تقديم الخدمات المصرفية التقليدية، وتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، والمصارف الخاصة التي تُسهم في تعزيز المنافسة والابتكار وتطوير المنتجات المالية، والمصارف المتخصصة، التي تستهدف دعم قطاعات تنموية مُحَدَّدة، إضافةً إلى المصارف السيادية التي تضطلع بإدارة الموارد الاستراتيجية للدولة، ويُسهم هذا التنوّع في تحقيق نوع من التكامل الوظيفي داخل

القطاع المصرفي، الأمر الذي يُعزّز كفاءة النظام المالي، ويُدعم الاستقرار الاقتصادي، ويرفع من قُدرة القطاع المصرفي على مُواجَهة التحدّيات الداخلية والخارجية، بخاصة في ظلِّ التحوُّلات المتسارعة المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتطبيقات نُظم الرقابة الحدّيثة، ويستند هذا التنوُّع المؤسسي إلى منظومة قانونية وتشريعية متكاملة، تهدف إلى تنظيم العمل المصرفي وضمان سلامة العمليات المصرفية، وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية والمساءلة، بما يتوافق مع المعايير الدولية في مجالي المحاسبة والمراجعة؛ حيث تخضع المصارف الليبية لعدد من القوانين واللوائح المُنظَّمة، ومن أبرزها قانون المصارف والنقد والائتمان، والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي المُتعلِّقة بالرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، وإعداد التقارير المالية، إضافةً إلى التشريعات الخاصة بمكافحة غسيل الأموال، وتمويل الإرهاب، والالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير المراجعة الدولية، ويعزّز الالتزام بهذه الأُطر التنظيمية من أهمية تطبيق نظام رقابة داخلية متكامل وفق إطار (COSO)، لما له من دور في تعزيز الشفافية، وتحقيق المساءلة، وتحسين جودة وموثوقية المعلومات المالية (التهامي، 2023).

ويتكون الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي من مجموعة من الإدارات المتخصصة التي تتكامل فيما بينها لضمان تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتعزيز كفاءة الرقابة على الجهاز المصرفي، وتشمل هذه الإدارات إدارة السياسة النقدية، وإدارة الاستقرار المالي، وإدارة الرقابة على المصارف، وإدارة إصدار العملة، وإدارة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال وتمَّويل الإرهاب، وإدارة الاحتياطيات والاستثمار الأجنبي، وإدارة الخزانة والمالية، وإدارة أنظمة الدفع والتسوية، وإدارة تقنية المعلومات، وإدارة الموارد البشرية، والإدارة القانونية، وإدارة المشتريات والخدمات، وإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، إلى جانب إدارات البحوث والإحصاء، والعلاقات الدولية، والعلاقات العامة، والفروع الإقليمية، وتعمل هذه الإدارات في إطار منظومة حوكمة ورقابة مؤسسية، تهدف إلى تحقيق الشفافية وتعزيز الانضباط المؤسسي، ودعم مُتخذِّي القرار بالمعلومات والتحليلات اللازمة، وتُشير التقارير الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي إلى أن الهيكل التنظيمي قد يشهد بعض التعديلات من حيث مسميات الإدارات أو دمجها أو إعادة توزيع اختصاصها، إلا أنَّ الوظائف الأساسية المرتبطة بالسياسة النقدية، والرقابة على المصارف، وإدارة الاحتياطيات، وأنظمة الدفع تظلِّ ثابتة؛ نظرًا لأهميتها في تحقيق الاستقرار المالي (مصرف ليبيا المركزي، www.cbl.gov.ly) .

وفي المقابل، تتشابه الهياكل التنظيمية للمصارف التجارية العاملة في ليبيا، من حيث مكوّناتها الأساسية، حيث يتصدَّرها مجلس الإدارة بوصفه السلطة الإشرافية العليا، ويليه الجهاز التنفيذي المسؤول عن إدارة العمليات اليومية، وتضمُّ هذه المصارف عددًا من الإدارات المتخصصة، ومن أبرزها: إدارة الائتمان، وإدارة المخاطر، وإدارة الامتثال ومكافحة غسيل الأموال، والإدارة المالية، وإدارة العمليات، وإدارة الخزينة، وإدارة تقنية المعلومات، وإدارة المراجعة الداخلية، وإدارة الفروع، وتعمل هذه الإدارات جميعها بصورة تكاملية؛ لتحقيق الأهداف التشغيلية، وضمان الالتزام بالتعليمات والضوابط الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، بما يُسهم في تعزيز الاستقرار المالي وحماية أموال المُودعين، في حين يختلف الهيكل التنظيمي لمصرف ليبيا المركزي عن نظيره من المصارف التجارية من حيث الطبيعة والوظيفة، إذ يُصَمِّم هيكل

المصرف المركزي ليخدم دورهُ كسلطة نقدية ورقابية عليا مسؤولة عن تنظيم وإشراف القطاع المصرفي، في حين تُبنَّى هياكل المصارف التجارية على أساس طبيعتها التشغيلية التي تهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية وتحقيق الربحية، وعلى الرغم من وجود بعض الإدارات المشتركة بين الطرفين، مثل إدارات المراجعة الداخلية، والامتثال، وتقنية المعلومات، وإدارة المخاطر، إلا أنَّ نطاق عمل هذه الإدارات يختلف تبعًا لاختلاف الأهداف والاختصاصات بين المصرف المركزي والمصارف التجارية (مصرف ليبيا المركزي، دليل حوكمة القطاع المصرفي المُحدّث، 2024).

وعلى الرغم من التطوُّرات التي شهدها القطاع المصرفي الليبي خلال السنوات الأخيرة، فإنَّهُ لا يزَّال يُواجَّه عددًا من التحدِّيات الهيكلية والتشغيلية التي قد تُؤثِّر على كفاءته وفعَّاليته، ومن أبرز هذه التحدِّيات: ضعف بعض مكوِّنات البنية التحتية التكنولوجية، وتباين مستويات تطبيق نُظُم الرقابة الداخلية بين المصارف، وارتفاع مستوى المخاطر التشغيلية، كما تُبرِّز الحاجَّة إلى تطوير وتأهيل الكفاءات البشرية، لا سيما في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتحليل المالي، كما تُمثِّل متطلَّبات الامتثال للمعايير الرقابية الدولية تحدِّيًا إضافيًا، ويتطلَّب بذِّل مزيد من الجهود لتعزيز قُدرة القطاع المصرفي على مواكبة التطوُّرات العالمية، وتحقيق الاستقرار والاستدامة المالية، وتتَّفاقم هذه التحدِّيات نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية التي يشهدها الاقتصاد الليبي، والتي تنعكس سلبًا على استقرار القطاع المالي وتُؤثِّر على كفاءة الأداء المصرفي، وهو ما أكّدتهُ تقارير مصرف ليبيا المركزي، التي شدَّدت على أهمية تطوير نُظُم الرقابة وتعزيز البنية المصرفية (سليمان، 2023؛ مصرف ليبيا المركزي، 2024).

وفي المقابل، تُتيح هذه التحدِّيات فرصًا واعدِّة لتسريع وتيرة التحوُّل الرقمي، وتبنِّي التقنيات الحديثة في العمل المصرفي، فقد شهد القطاع المصرفي الليبي خلال السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في استخدام الأنظمة المصرفية الأساسية (Core Banking Systems)، وتوسُّعًا في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية، إلى جانب تطوير نُظُم المعلومات المحاسبية، وتعزيز إجراءات أمن المعلومات؛ لحماية البيانات من المخاطر السيبرانية، وتُسهم هذه التحوُّلات في رفع كفاءة العمليات المصرفية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز مستويات الشفافية، ودعم جودة عملية اتِّخاذ القرار، بما يتكامل مع أهداف تطبيق إطار (COSO) في تحسين فعَّالية نُظُم الرقابة الداخلية وتعزيز موثوقية التقارير المالية في المصارف الليبية (سليمان،2023).

وبناءً على ما تقدَّم، تمَّ اختيار القطاع المصرفي ميدانًا للدراسة التطبيقية؛ بهدف تقييم مستوى تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في ظلِّ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، وتحليل أثر هذا التطبيق في تحسين جودة التقارير المالية، ويسعى هذا التوجّه إلى الإسهام في دعم الاستقرار المالي، وتعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، بخاصة في المصارف التجارية المحلية، التي تُمثِّل النسبة الأكبر من النشاط المصرفي داخل الاقتصاد الليبي.

3.4- منهجية الدراسة:

اعتمَّدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة للدراسات التي تستهدف تحليل الظواهر القائمة وفهم أبعادها المختلفة، من خلال وصفها وصفًا دقيقًا، وجمع البيانات المُتعلِّقة بها، وتحليلها للوصول إلى استنتاجات علمية تُسهم في دعم عملية اتِّخاذ القرار، ويُعدُّ هذا المنهج مناسبًا لطبيعة الدراسة الحالية التي تهدف إلى التعرُّف على أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث يتيح هذا المنهج وصف الظاهرة محلّ الدراسة وتحليلها واستخلاص العلاقات بين متغيّراتها، كما تندرج هذه الدراسة ضمِّن الدراسات التطبيقية الميدانية، حيث تمَّ تطبيقها على عينة من العاملين في المصارف التجارية الليبية؛ بهدف الوقوف على واقع تطبيق نُظُم الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتحليل أثر هذا التطبيق على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وتعتمد الدراسة بصورة أساسية على المنهج الكمِّي، من خلال استخدام الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، كما تمَّ توظيف المنهج النوِّعي بصورة مساندة، من خلال إجراء المقابلات الشخصية؛ بهدف تعمِّيق الفهم وتفسير النتائج الكمِّية وربطها بالواقع العملي داخل المصارف.

وبناءً على ما سبق، تتبنى الدراسة المنهج المُختلط، الذي يجمع بين الأسلوبين الكمِّي والنوعي، لما يُوفِّره من تكامل في تحليل البيانات، ويُسهم في تعزيز دقَّة النتائج وزيادة موثوقيتها، فضلًا عن دعم الصدق الداخلي والخارجي للدراسة.

4.4- مجتمع الدراسة:

يتمثَّل مجتمَع الدراسة في القطاع المصرفي الليبي، باعتباره المجال التطبيقي للدراسة، حيث يشمِّل هذا القطاع مجموعة من المصارف التجارية العامة والخاصة والمشتركة العاملة في ليبيا، والخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي، وتعمل وفق التشريعات واللوائح المُنظَّمة للنشاط المصرفي، ويعدُّ هذا القطاع من أكثر القطاعات ارتباطًا بتطبيق أنظمة الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) لطبيعة نشاطه القائم على إدارة الأموال والمخاطر، واعتماده المتزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعداد ومعالجة التقارير المالية، ويتكوّن مجتمع الدراسة من جميع العاملين بالمصارف التجارية الليبية، وبشكِّلٍ خاص الموظفين العاملين في الإدارات ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة داخل المصارف، والذين لديهم المعرفة والخبرة الكافية بِنُظُم الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات داخل المصارف، وهم: موظفو الإدارات المالية، وموظفو إدارات المراجعة الداخلية، وموظفو إدارات المخاطر، وموظفو إدارات تقنية المعلومات، وموظفو إدارة الامتثال، والمراجعون الخارجيون، إضافةً إلى بعض القيادات الإدارية ذات العلاقة، مثل مديري الفروع أو الإدارات، وقد استند اختيار مجتمع الدراسة إلى مجموعة من المُبرِّرات العلمية والعملية التي تجعله البيئة الأنسب لتطبيق هذه الدراسة، ومن أبرزها ما يلي:

أ- الارتباط المباشر بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)؛ حيث تعدُّ المصارف من أكثر المؤسسات التزامًا بتطبيق النُظُم الرقابية؛ نظرًا لطبيعة نشاطها القائم على إدارة الأموال والمخاطر، الأمر الذي يجعلها الأكثر قُدرة على تقييم فعَّالية هذا النظام.

ب- أهمية جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي، لما لها من دور جوهري في دعم اتِّخاذ القرار، وتعزيز مستويات الشفافية والمصداقية، سواءً على مستوى الإدارة أو الجهات الرقابية.

ج- الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات في العمليات المصرفية، مما يجعل هذا القطاع مجالًا مناسبًا لدراسة دور التكنولوجيا في دعم فعَّالية الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

د- توفُّر الكفاءات والخبرات المهنية لدى العاملين في هذا القطاع، خصوصًا في مجالات المحاسبة، والمراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وتقنية المعلومات، الأمر الذي يُسهم في الحصول على بيانات دقيقة وموثوقة تعكس الواقع العملي.

هـ - امتلاك أفراد المجتمع للمعرفة والخبرة الكافية للإجابة بدقَّة وموضوعية عن أدوات الدراسة، سواءً الاستبانة أو المقابلات الشخصية، مما يُعزِّز من مصداقية النتائج.

و- تمثيل المجتمع لجميع الوظائف المرتبطة بالرقابة الداخلية والجوانب المالية والتقنية، الأمر الذي يضمِّن شمولية الدراسة ودقَّة مخرجاتها.

وبناءً على ما سبق، يعدُّ القطاع المصرفي الليبي بيئة مناسبة لتطبيق هذه الدراسة، لما يُوفِّره من مقومات تتوافق مع أهدافها، وتُمكِّن من تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات بصورة علمية دقيقة وواقعية.

5.4-عيّنة الدراسة:

نظرًا لصعوبة حصر ودراسة جميع مفردات مجتمع الدراسة، في ظلِّ تعدُّد وتباين فئات العاملين داخل المصارف التجارية الليبية من حيث الحجم، وطبيعة النشاط، ومستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات، فقد تمَّ الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية، باعتباره من أكثر الأساليب الإحصائية ملاءمةً لمثِّل هذا النوُّع من الدراسات التطبيقية، لما يُوفِّرُه من قُدرة على تمثيل مختلف فئات المجتمع بدرجة عالية من الدقَّة والموضوعية.

وقد تمَّ تقسيم مجتمع الدراسة على عدد من الطبقات المتجانسة داخليًا والمختلفة فيما بينها، وذلك استنادًا إلى المراكز الوظيفية والإدارات التي ترتبط بصورة مباشرة بمتغيرات الدراسة، بحيث تضم كل طبقة أفرادًا يؤدون مهامًا متشابهة من حيث طبيعة العمل والاختصاصات والمسؤوليات، في حين تختلف هذه الطبقات عن بعضها البعض من حيث الأدوار الوظيفية ومستوى المشاركة في تصميم وتنفيذ وتقييم نظام الرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات وإعداد التقارير المالية.

وشملت هذه الطبقات العاملين بالإدارات المالية والمحاسبية، وإدارات المراجعة الداخلية، وإدارات المخاطر، وإدارات تقنية المعلومات، وإدارات الامتثال، إضافةً إلى المراجعين الخارجين المتعاملين مع المصارف عند الحاجة، باعتبارهم من الفئات التي تمتلك معرفة مباشرة بموضوع الدراسة، وتسهم آراؤهم في تقييم أثر

تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وبعد تحديد هذه الطبقات، تمَّ اختيار مفردات العيِّنة من كل طبقة باستخدام أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية، مع تخصيص عدد من المفردات لكل طبقة يتناسب مع حجمها النسبي في مجتمع الدراسة، بما يضمِّن تمثيل جميع الفئات المستهدفة تمثيلًا عادلًا، ويحد من احتمالات التحيز في اختيار العينة، ويُعزّز من دقَّة النتائج وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

وفيما يتعلَّق بتحديد حجم العيِّنة، فقد تمَّ أولًا تقدير حجم مجتمع الدراسة بالاعتماد على البيانات الإدارية والإحصاءات التنظيمية المتاحة لدى المصارف التجارية الليبية محلّ الدراسة، وذلك من خلال حصر أعداد العاملين بالإدارات ذات العلاقة المباشرة بمتغيرات الدراسة، والتي تشمل الإدارات المالية والمحاسبية، والمراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، وتقنية المعلومات، والامتثال، بالإضافة إلى الاستفادة من التقارير السنوية، والهياكل التنظيمية، والبيانات الوظيفية، والإفادات الإدارية الصادرة عن بعض الإدارات المُختصة؛ بهدف الوصول إلى تقدير واقعي ودقيق لأعداد العاملين المرتبطين بمجالات الرقابة الداخلية، وإعداد التقارير المالية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات في المصارف التجارية الليبية.

وقد أظهرت نتائج عملية الحصر والتجميع أنَّ إجمالي عدد العاملين في هذه الإدارات يتجاوز ألف موظف، الأمر الذي يسمح بالتعامل مع مجتمع الدراسة بوصفهِ مجتمعًا كبير الحجم وغير محدود نسبيًا، وهو ما يُبرر استخدام المعادلة الإحصائية الخاصة بتحديد حجم العيِّنة للمجتمعات الكبيرة أو غير المحدودة نسبيًا، بما يضمن الحصول على حجم عينة كافٍ لتحقيق مستوى مناسب من الثقة والدقَّة الإحصائية، وتعزيز إمكانية تعميم نتائج الدراسة على مجتمعها الأصلي.

ولتحديد الحجم الملائم للعيِّنة، تمَّ الاعتماد على المعادلة الإحصائية الخاصة بالمجتمعات الكبيرة وغير المحدودة نسبيًا، كما أوردها (عيسى، وقباصة،2024)، والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$n = \frac{Z^2.P.(1-P)}{(e^2)}$$

حيث تُمثِّل n حجم العيِّنة المطلوب، وZ القيمة الحرجة لمستوى الثقة البالغة (1.96) عند مستوى ثقة قدرهُ (95%)، وP تقدير النسبة المتوقعة للخاصية محلّ الدراسة والبالغة (0.5) عند عدم معرفة النسبة الحقيقية، و eهامش الخطأ المقبول البالغ (5%)، وبتطبيق القيم السابقة في المعادلة الإحصائية:

$$n = \frac{(1.96)^2.0.5.(1-0.5)}{(0.05)^2} = 384$$

تبين أنَّ الحدِّ الأدنى المناسب لحجم العينة يبلغ ثلاثمئة وأربعة وثمانين موظفاً من مجتمع الدراسة، وهو حجم يعدُّ كافيًا لتحقيق أهداف الدراسة، والوصول إلى نتائج تتمتع بدرجة مناسبة من الموثوقية والدقَّة الإحصائية، ونظرًا لأن مُعدِّل استرجاع الاستبانات لا يكون مُكتَّمِلاً في العادة، فقد قامت الباحثة بتوزيع عدد أكبر من الاستبانات لتعويض الفاقد النتائج عن الاستبانات غير المسترجعة أو غير الصالحة للتحليل الإحصائي، وبناءً على ذلك تمَّ توزيع عدد أربعمئة استبانة على أفراد العينة المستهدفة من العاملين في الإدارات ذات العلاقة

داخل المصارف التجارية الليبية، وقد بلغ عدد الاستبانات المسترجعة والصالحة للتحليل الإحصائي ثلاثمئة واثنتين وثلاثون، بنسبة استجابة بلغت نحو (83%)، وهي نسبة مرتفعة تعكس مستوى جيدًا من تعاون أفراد العيّنة واهتمامهم بموضوع الدراسة، الأمر الذي يُعزّز من موثوقية البيانات ويُدعم إمكانية الاعتماد على نتائج الدراسة في تفسير الظاهرة محلّ البحث.

وبناء على ذلك، يعدُّ حجم العينة المُحقِّق مناسبًا لتمثيل مجتمع الدراسة تمثيلًا مقبولًا من الناحية الإحصائية، كما يُتيح إمكانية تعميم النتائج ضمِّن حدود الدراسة، بخاصة في ظلِّ تنوّع العيّنة وتوزيعها على مختلف الإدارات المرتبطة بموضوع الدراسة داخل المصارف التجارية الليبية.

6.4-أدوات جمع البيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على استخدام مزيج من الأدوات الكمّية والنوّعية في جمع البيانات؛ بهدف تحقيق قدر أكبر من الشمولية والدقَّة في تحليل متغيُّرات الدراسة حول أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية، في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث تمثّلت أدوات جمع البيانات في كلٍّ من الاستبانة والمقابلات الشخصية.

1.6.4- الاستبانة، تعدُّ الاستبانة الأداة الرئيسية لجمع البيانات الكمّية في هذه الدراسة، حيث تمَّ تصميمها استنادًا إلى الأدبيات العلمية الحدّيثة والدراسات السابقة ذات الصلة بمتغيّرات الدراسة، بما يتلاءم مع البيئة المصرفية الليبية، ويخدم أهداف الدراسة، ويُسهم في اختبار فرضياتها، وذلك في إطار دراسة أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد تمَّ إرفاق نموذج الاستبانة ضمن **الملحق رقم (1)**.

وقد رُوعيَّ في تصميم الاستبانة أن تتسِّم بالشمول والتكامل، بحيث تُغطي كافة أبعاد ومتغيّرات الدراسة بصورة منهجية، مع الحرص على صياغة فقراتها بأسلوب علمي واضِّح ودقيق، يضمِّن قياس المتغيّرات محلّ الدراسة بدرجة عالية من الموضوعية والاتِّساق الداخلي، كما تمَّ بناء الاستبانة بطريقة تُحقِّق الترابط المنطقي بين متغيرات الدراسة، من خلال توزيع الفقرات بشكِّل منُظم يعكس طبيعة العلاقة بين هذه المُتغيِّرات، ويُسهم في توفير بيانات دقيقة وموثوقة قابلة للتحليل الإحصائي، بما يُدعم اختبار فرضيات الدراسة بصورة علمية سليمة، وقد تمَّ تقسيم الاستبانة على ثلاثة أجزاء رئيسية، صُمِّمت بما يُحقِّق التكامل في جمع البيانات، وذلك على النحو التالي:

الجزء الأول: البيانات المُتعلِّقة بالمشاركين في الدراسة، يتضمِّن هذا الجزء مجموعة من البيانات العامة والشخصية المُتعلِّقة بالمشاركين في الدراسة، حيث شملِّت معلومات عن اسم المصرف والفرع، ونوع المصرف سواء أكان عام، أم خاص، أم مشترك، إضافةً إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد العينة، ويهدف هذا الجزء إلى التعرُّف على الخصائص الشخصية والمهنية لأفراد العينة، لما لها من أهمية في دعم عملية تحليل النتائج وتفسيرها بصورة أكثر دقَّة وموضوعية، وقد شمَّل هذا الجزء عددًا من المتغيُّرات، من أبرزها: المؤهل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والإدارة التي ينتمِّي إليها الفرد

داخل المصرف، كما يُسهم هذا الجزء في إتاحة الفرصة لدراسة الفروق في استجابات أفراد العينة وفقًا لهذه الخصائص، مما يُعزِّز من عُمِق التحليل الإحصائي، ويساعد في تفسير النتائج في ضوء هذه المتغيِّرات.

الجزء الثاني: لمحة تعريفية عن متغيرات الدراسة، يتضمّن هذا الجزء تقديم تعريفات إجرائية واضحة ومبسطة لمتغيّرات الدراسة؛ بهدف توحيد الإطار المفاهيمي لدى أفراد العينة، وضمان فهمِهم الدقيق لمضامين العبارات الواردة في الاستبانة، بما يُسهم في الحدِّ من اختلاف التفسيرات الفردية، وقد تناول هذا الجزء تعريف المتغيُّرات الرئيسية للدراسة، والمُتمثِّلة في نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بأبعادهِ المختلفة، وتكنولوجيا المعلومات ودورها في البيئة المصرفية، وجودة التقارير المالية وخصائصها النوعية، ويُسهم هذا التوضيح المفاهيمي في تعزيز دقَّة الاستجابات ورفع مستوى موثوقيتها، الأمر الذي يُدعم جودة البيانات المستخدمة في التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

الجزء الثالث: أقسام الاستبانة (الجزء التحليلي)، يُمثِّل هذا الجزء جوهر الاستبانة، حيث يتضمّن مجموعة من العبارات المُصمَّمة لقياس متغيُّرات الدراسة، وقد تمَّ توزيع هذه العبارات على عدد من الأقسام التي تعكس الأبعاد الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وجودة التقارير المالية، في بيئة مصرفية تعتمد بشكل مُتزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد صيغت جميع عبارات الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسي لتقييم اتِّجاهات أفراد العيِّنة بدقَّة وموضوعية، حيث تتدرج الإجابات من موافق بشدة، وموافق، وموافق إلى حدٍّ ما، وغير موافق، إلى غير موافق بشدة، كما تمَّ ترتيب الفقرات داخل كل قسم بشكل منطقِّي ومتسلسل، بما يعكس البناء المفاهيمي للمتغيِّرات، ويُسهم في تسهيل عملية التحليل الإحصائي واختيار فرضيات الدراسة بدقَّة وموثوقية، ويُوضِّح الجدول رقم (1.4) توزيع الفقرات على أقسام الاستبانة المختلفة، بما يضمِّن شمولية القياس ودقَّة النتائج، ويُسهم في تسهيل عملية تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة وفق أُسس علمية ومنهجية.

جدول رقم (1.4)
أقسام الاستبانة وعدد الفقرات لكل قسم

القسم	الوصف	عدد الفقرات
بيئة الرقابة	يقيس هذا القسم مستوى التزام المصارف بتطبيق بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما يشمل الثقافة التنظيمية، والرقابة على السلوكيات، والالتزام بالسياسات والإجراءات.	12
تقييم المخاطر	يهدف هذا القسم إلى قياس مستوى التزام المصارف بتطبيق بُعْد تقييم المخاطر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، من حيث قُدرتها على تحديد وتحليل المخاطر المالية والتشغيلية، ووضع استراتيجيات للتعامل معها.	12
الأنشطة الرقابية	يقيس هذا القسم مستوى التزام المصارف بتطبيق أنشطة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، من خلال تقييم فعّالية الإجراءات الرقابية الداخلية؛ لضمان الالتزام والسيطرة على العمليات المصرفية المختلفة.	12
نُظم المعلومات والاتصال	يركّز هذا القسم على مدى استخدام المصارف للتكنولوجيا وأنظمة المعلومات في دعم الرقابة الداخلية، وتحسين كفاءة العمليات المصرفية.	12

أنشطة المراقبة والمتابعة	يهدف هذا القسم إلى قياس فعّالية أنشطة المتابعة المستمرة والمراجعة الداخلية؛ لضمان تطبيق سياسات الرقابة وتحقيق أهداف المصرف.	12
جودة التقارير المالية	يقيم هذا القسم جودة التقارير المالية للمصارف في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، من خلال خصائصها النوعية للتقارير المالية، مثل الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقُّق، وسهولة الفهم.	15
الإجمالي	يشمل جميع أقسام الاستبانة لضمان شمولية القياس ودقّة النتائج	75

كما تمَّ التحقُّق من الصدِّق الظاهري وصدِّق المحتوى للاستبانة، من خلال عرضها على مجموعة من المُحكّمين الأكاديميين والمتخصصين في مجالات المحاسبة والمراجعة ونُظُم المعلومات، إضافةً إلى عدد من المهنيين العاملين في القطاع المصرفي وذوي الخبرة في نُظُم الرقابة الداخلية؛ بهدف التأكِّد من وضوح صياغة الفقرات، وخُلُّوها من الغموض، ومدى ملاءمتها لقياس متغيّرات الدراسة وشمولها لكافة أبعادها، وقد تمَّ الأخذ بملاحظات المُحكمين ومقترحاتهم، وإجراء التعديلات اللازمة على صياغة الفقرات ومحتواها، بما يُعزِّز من دقَّتها ووضوحها وملاءمتها، ويضمِّن قُدرتها على تحقيق أهداف الدراسة بصورة علمية سليمة، كما أُجري اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل (Cronbach's Alpha)، والذي أظهر مستويات مرتفعة من الاتِّساق الداخلي لجميع أقسام الاستبانة، مما يُؤكِّد على موثوقية أداة الاستبانة وملاءمتها لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة بدقَّة وموضوعية، وقد تمَّ إرفاق نموذج الاستبانة المُحكّمة ضمِّن الملحق رقم (1)، ونموذج أسماء المُحكّمين للاستبانة ضمن الملحق رقم (2)، كما تمَّ تضمين نتائج اختبار الثبات ضمن الملحق رقم (4) مع مخرجات التحليل الإحصائي.

2.6.4- المقابلات الشخصية، إضافةً إلى الاستبانة، تمَّ استخدام المقابلات الشخصية كأداة نوعية مُكَّمِلة لجمع بيانات؛ بهدف الحصول على فهم أعمّق وأكثر تفصيلًا حول واقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات في دعم هذا النظام بالقطاع المصرفي الليبي، وقد أُجريت هذه المقابلات مع عدد من القيادات الإدارية والرقابية والعاملين ذوي الخبرة، ممن يشغلون مواقع وظيفية ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة في مجالات المراجعة الداخلية، والإدارة المالية، وإدارة المخاطر، وتكنولوجيا المعلومات، وتمَّ الاعتماد على أسلوب المقابلة شبه المُنظَّمة، حيث تمَّ إعداد مجموعة من الأسئلة المُوجَّهة التي تغطي محاور الدراسة، مع إتاحة المجال للمشاركين للتعبير عن آرائهم وخبراتهم العملية بِحُرِية، بما يُسهم في إثراء البيانات وتعميق التحليل، وقد أسهمت هذه المقابلات في تفسير نتائج الاستبانة بصورة أكثر وضوحًا، ودعم التحليل الكمِّي ببيانات نوعية تعكس الواقع العملي، والكشف عن التحدِّيات التطبيقية التي تُواجَّه تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وإبراز مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز كفاءة الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، كما أسهمت في توضيح مدى إسهام أبعاد إطار (COSO) الخمسة، والمُتمثِّلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ التَّوسُّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات داخل المصارف الليبية.

وقد تمَّ إجراء أربعة عشر مقابلة شخصية مع عيّنة قصدية من القيادات الإدارية والرقابية في عدد من المصارف التجارية الليبية، ذات الصلة المباشرة بموضوع الدراسة، شمِلّت مدراء المصارف، وأعضاء مجالس الإدارة، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية، ومدراء إدارات المخاطر، ومدراء الإدارات المالية، ومدراء إدارات تقنية المعلومات، وأعضاء لجان المراجعة، ومسؤولي الامتثال والرقابة، وقد توّزعت المقابلات على عدد من المصارف المختلفة، من بينها:

أ- مقابلتان مع مديري المصارف (مدير مصرف اليقين الرئيسي، ومدير مصرف الصحاري - فرع جنزور).

ب- مقابلتان مع أعضاء مجالس الإدارة (عضو مجلس الإدارة بمصرف النوران، وعضو مجلس الإدارة بمصرف المتحد للتجارة والاستثمار).

ج- مقابلتان مع مديري إدارات المراجعة الداخلية (مدير إدارة المراجعة بمصرف الجمهورية الرئيسي، ومدير إدارة المراجعة بمصرف ليبيا المركزي).

د- مقابلتان مع مديري إدارات المخاطر (مدير إدارة المخاطر بمصرف الصحاري الرئيسي، ومدير إدارة المخاطر بمصرف شمال إفريقيا الرئيسي).

هـ - مقابلتان مع أعضاء لجان المراجعة وهيئات المراقبة (عضو لجنة المراجعة بمصرف التضامن - فرع قرجي، رئيس هيئة المراقبة مصرف الجمهورية الرئيسي).

و- مقابلتان مع مديري إدارات تقنية المعلومات (مدير إدارة تقنية المعلومات بمصرف ليبيا المركزي، مدير إدارة تقنية المعلومات بالمصرف التجاري الوطني- فرع الزاوية).

ز- مقابلتان مع مديري الإدارة المالية (مدير إدارة المالية بمصرف الأمان، ومدير إدارة المالية بمصرف الصحاري).

وتعكس هذه الفئة من المشاركين مستوى مرتفعًا من الخبرة والمعرفة المهنية المرتبطة بموضوع الدراسة، حيث تراوحت سنوات الخبرة لديهم بين عشر سنوات وأكثر من ثلاثين سنة، الأمر الذي أسهم في تعزيز مصداقية النتائج وإضفاء عُمِّق تحليلي عليها.

وفي إطار تحقيق أهداف الدراسة وتعزيز تفسير نتائجها التطبيقية، تمَّ توظيف المقابلات الشخصية كأداة نوعية مُكَمِّلة للاستبانة؛ بهدف تعميق الفهم العلمي لواقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في المصارف الليبية، وبيان مدى إسهام أبعاده الخمسة، والمتمثِّلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة، في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ التَّوسُّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، وقد أسهمت هذه المقابلات في دعم النتائج المستخلصة من الاستبانة، والتحقِّق من فرضيات الدراسة، وتفسير الظواهر التي أفرزتها البيانات الإحصائية، لا سيما في الجوانب التطبيقية المرتبطة بالتحوُّل الرقمي الذي يشهدهُ القطاع المصرفي، وتعزيز الرقابة على نُظُم المعلومات الإلكترونية، وبذلك فإنَّ الجمع بين جانب الاستبانة والمقابلات الشخصية يُعزِّز من تكامل

المنهج الكمّي والنوعي، ويُسهم في تقديم تحليل أكثر شمولًا ودقَّة لواقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO، وأثرَّه على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

7.4- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات باستخدام كل من الاستبانة والمقابلات الشخصية، تمَّ إدخال البيانات ومعالجتها إحصائيًا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتمَّاعية (SPSS) الإصدار (27)؛ بهدف تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة بدرجة عالية من الدقَّة والموضوعية، وقد تمَّ الاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية التي تتلاءم مع طبيعة مُتغيَّرات الدراسة وأهدافها، بما يُسهم في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تدعم تفسير الظاهرة محلّ الدراسة، وعلى صعيد الأساليب الوصفية، تمَّ استخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية؛ لوصف خصائص أفراد عيِّنة الدراسة، وتحليل توزيعهم وفقًا للخصائص الشخصية والوظيفية، فضلًا عن تحديد اتِّجاهات استجاباتهم نحو محاور الدراسة، أما على صعيد الأساليب الاستدلالية، فقد تمَّ استخدام اختبار (T) لعيِّنتين مستقلتين، واختبار (T) لعينة واحدة؛ للكشف عن الفروق بين المجموعات واختبار الفرضيات الفرعية المُتعلِّقة بمستوى التزام المصارف الليبية بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO).

وللتحقَّق من جودة الاستبانة كأداة للدراسة، تمَّ استخدام مجموعة من أساليب الصدق والثبات، شملِّت الصدِّق الظاهري، والصدِّق التمييزي، وصدِّق الاتِّساق الداخلي باستخدام معامل ارتباط بيرسون، إضافةً إلى معامل الثبات باستخدام ألفا كرونباخ، وطريقة التجزئة النصفية؛ لضمان تمتع الأداة بدرجة عالية من الموثوقية والاتِّساق الداخلي، كما تمَّ توظيف نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدِّد لدراسة أثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مع التحقَّق من فروض الانحدار الأساسية، والتي تشمل خطية العلاقة بين المتغيّرات، واستقلالية الأخطاء، والتوزيع الطبيعي للبواقي، وثبات التباين، وعدم وجود مشكلة التعدّد الخطي بين المتغيّرات المستقلة، وقد تمَّ اعتماد مستوى الدلالة الإحصائية عند (a= 0.05)؛ للحُكْمِ على معنوية النتائج، حيث تعدُّ النتائج دالة إحصائية إذا كانت القيمة الاحتمَّالية ($p\leq0.05$)، وقد أسهمت هذه الأساليب الإحصائية مجتمعة في الوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة، تدعم تحليل مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتفسير أثره على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

1.7.4- تحليل صدق وثبات الاستبانة، في إطار التحقَّق من جودة أداة الدراسة، وتحقيقًا لمتطلَّبات الصدّق والثبات العلمي، تمَّ اتِّباع مجموعة من الإجراءات المنهجية والإحصائية الدقيقة؛ لضمان قُدرة الاستبانة على قياس المتغيّرات المستهدفة بدرجة عالية من الموضوعية والاتِّساق، وقد شملِّت هذه الإجراءات عددًا من المحاور الأساسية، تمثلِّت في التحقَّق من صدق وثبات أداة الاستبانة.

1.1.7.4- صدق الاستبانة، يُقصد بصدق أداة الدراسة مدى قُدرتها على قياس ما صُمِّمت لقياسه بدقَّة، أي مدى تمثيل فقراتها لمتغيّرات الدراسة بصورة صحيحة، وللتحقَّق من صدق الاستبانة، تمَّ الاعتماد على عدد من أساليب الصدق، وذلك على النحو التالي:

أولًا: الصدق الظاهري للاستبانة، تمَّ التحقَّق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المُحكّمين الأكاديميين المتخصصين ذوي الخبرة في مجالات المحاسبة والمراجعة ونُظم المعلومات، إضافةً إلى عدد من المهنيين العاملين في القطاع المصرفي وذوي الخبرة في نُظُم الرقابة الداخلية، وقد طُلِبَ من المُحكّمين تقييم الاستبانة من حيث وضوح العبارات، ودقَّة الصياغة اللغوية، ومدى ملاءمة الفقرات لقياس متغيّرات الدراسة، فضلاً عن شمولها لجميع الأبعاد المرابطة بموضوع الدراسة، وبناءً على ملاحظات المُحكّمين وتوصياتهم، قامت الباحثة بالأخذ بجميع الملاحظات الواردة، وإجراء التعديلات اللازمة على فقرات الاستبانة من حيث الصياغة والمحتوى، بما يُسهم في تحسين مستوى الدقَّة والوضوح، ويُعزِّز من قُدرة الاستبانة على قياس متغيّرات الدراسة بصورة علمية سليمة، وصولًا إلى إخراجها في صورتها النهائية الجاهزة للتطبيق الميداني.

ثانيًا: الصدق التمييزي، يُقصد بالصدق التمييزي قُدرة أداة الدراسة على التمييز بين استجابات الأفراد ذوي المستويات المرتفعة والمنخفضة في المتغيّر محلّ القياس، بما يعكس كفاءة الفقرات في الكشف عن الفروق الفردية بين أفراد العينة، وللتحقَّق من هذا النوع من الصدق، تمَّ استخدام أسلوب المقارنة الطرفية، من خلال ترتيب الدرجات الكلية لاستجابات أفراد العيِّنة ترتيبًا تنازليًا من الأعلى إلى الأدنى، ومن ثُمَّ تقسيمهم على مجموعتين متطرفتين عليا ودنيا، بحيث تُمثِّل كل مجموعة نسبة (27%) من إجمالي العيِّنة.

ووفقًا لما هو متعارف عليه في الدراسات الإحصائية، وقد تمَّ تطبيق اختبار (T) لعينتين مستقلتين (Independent Samples T-Test) لقياس دلالة الفروق بين متوسطات استجابات المجموعتين، حيث يُعدُّ وجود فروق ذات دلالة إحصائية مؤشرًا على قُدرة فقرات الاستبانة على التمييز بين الأفراد ذوي المستويات المختلفة، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، كما هو موضِّح في الجدول رقم (2.4)، أنَّ قيمة مستوى الدلالة الإحصائية (P-Value) لكافة أبعاد الاستبانة بلغت ($p = 0.001$)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($a= 0.05$)، مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المجموعتين العليا والدنيا، ويُشير ذلك إلى قُدرة فقرات الاستبانة على التمييز بين الأفراد ذوي المستويات المرتفعة والمنخفضة في المتغيّرات محلّ الدراسة من الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُؤكِّد تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الصدق التمييزي، وصلاحيتها لقياس أبعاد الدراسة بدقَّة وموضوعية.

جدول رقم (2.4)
نتائج اختبار (T) لعيّنتين مستقلتين لقياس الفروق بين المجموعتين العليا والدنيا

البعد	المجموعة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة اختبار t	مستوى الدلالة p
البيئة الرقابية	المجموعة العليا	51.38	2.771	13.26	29.838	< 0.001
	المجموعة الدنيا	38.12	3.176			
تقييم المخاطر	المجموعة العليا	49.31	3.027	13.85	29.054	< 0.001
	المجموعة الدنيا	35.46	3.363			
الأنشطة الرقابية	المجموعة العليا	50.44	2.860	12.05	26.358	< 0.001
	المجموعة الدنيا	38.39	3.263			
نُظم المعلومات والاتصال	المجموعة العليا	51.60	2.613	12.68	27.279	< 0.001
	المجموعة الدنيا	38.92	3.551			
أنشطة المتابعة والرقابة	المجموعة العليا	51.03	2.456	12.64	33.631	< 0.001
	المجموعة الدنيا	38.39	2.586			
جودة التقارير المالية	المجموعة العليا	65.10	3.315	16.03	26.852	< 0.001
	المجموعة الدنيا	49.07	4.593			
المقياس ككل	المجموعة العليا	311.08	14.019	83.94	28.176	< 0.001
	المجموعة الدنيا	247.14	16.336			

وتُشير نتائج اختبار (T) لعيّنتين مستقلتين إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين العليا والدنيا في جميع أبعاد الاستبانة، حيث جاءت جميع القيم الاحتمالية ($p<0.05$)، ويُؤكِّد ذلك أنَّ أداة الدراسة تتمتع بقُدرة تمييزية عالية بين الأفراد ذوي المستويات المرتفعة والمنخفضة في متغيّرات الدراسة، وتُوضِّح الفروق بين المتوسطات الحسابية أنَّ أفراد المجموعة العليا سجَّلوا مستويات أعلى في جميع الأبعاد مقارنة بالمجموعة بالدنيا، مما يعكس قُدرة كل بُعْدٍ من أبعاد الاستبانة على التمييز الفعَّال بين مستويات تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، ومدى تأثيره على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وعلى المستوى القياس الكلي، تؤكِّد النتائج على وجود فروق معنوية واضحة بين المجموعتين، مما يُعزِّز من موثوقية الأداة وصلاحيتها للاستخدام في اختبار فرضيات الدراسة، كما يدعم هذا التفسير إمكانية الاعتمَّاد على نتائج الاستبانة لتحليل العلاقة بين متغيّرات الدراسة في القطاع المصرفي الليبي.

ثالثًا: صدق الاتِّساق الداخلي، تمَّ التحقّق من صدق الاتِّساق الداخلي لأداة الاستبانة باستخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient)؛ بهدف قياس درجة الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والبعد الذي تنتمَّي إليه، إضافةً إلى قياس مدى ارتباطها بالدرجة الكلية للمقياس.

وفي هذا السِّياق، قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة ودرجة البُعْدِ الخاص بها، وكذلك مع الدرجة الكلية للمقياس، حيث تمَّ عرّض نتائج هذه التحليلات في الجدول رقم (3.4)، كما تمَّ حساب معاملات الارتباط بين الأبعاد المختلفة والدرجة الكلية للمقياس، كما هو موضِّح في الجدول رقم (4.4)؛ بهدف التحقَّق من مدى ترابط الأبعاد ضمِّن البناء الكلي لأداة الدراسة؛ حيث أنَّ ارتفاع قيمة معامل الارتباط يدُّل على قوة العلاقة بين الفقرة والبُعْدِ التابع له، ويعكس درجة عالية من التجانس الداخلي بين الفقرات.

وقد أظهرت النتائج أنَّ جميع معاملات الارتباط بين الفقرات وأبعادها، وكذلك بينها وبين الدرجة الكلية للمقياس، جاءت موجبة ودالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05) فأقل، حيث ظهرت العديد من القيم عند مستوى (0.01)، مما يعكس قوة العلاقة بين الفقرات وأبعادها ويُؤكِّد تجانسها الداخلي.

وبناءً على ذلك، يُمكِّن الاستنتاج أنَّ جميع فقرات الاستبانة ترتبط ارتباطًا معنويًا بأبعادها وبالدرجة الكلية للمقياس، مما يدُّل على تتمتع الأداة بدرجة عالية من الاتِّساق الداخلي، ويُعزِّز من صدقها في قياس متغيّرات الدراسة، وصلاحيتها للتطبيق الميداني، واستخدامها في تحليل البيانات، واختبار فرضيات الدراسة، وقُدرتها على تقديم نتائج دقيقة وموضوعية عند استخدامها في الدراسة الميدانية.

أ- قياس معامل الارتباط بين درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية للبعد والدرجة الكلية للمقياس:

يعرض الجدول رقم (3.4) نتائج معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للبُعْد الذي تنتمِي إليه، إضافةً إلى ارتباطها بالدرجة الكلية للمقياس؛ بهدف التحقَّق من مدى اتِّساق الفقرات مع الأبعاد الخاصة بها، ومدى إسهامها في قياس متغيّرات الدراسة بصورة دقيقة، كما يُوضِّح الجدول قيم معاملات الارتباط ومستويات الدلالة الإحصائية لكل فقرة، مما يساعد في الحُكُّم على مدى صلاحية الفقرات واستمَّرارية استخدامها ضمن أداة الدراسة.

جدول رقم (3.4)

معاملات الارتباط لفقرات الأبعاد مع الدرجة الكلية للبُعد ومع الدرجة الكلية للمقياس

رقم الفقرة	ارتباطه ببعده	ارتباطه بالدرجة الكلية	رقم الفقرة	ارتباطه ببعده	ارتباطه بالدرجة الكلية
البيئة الرقابية			تقييم المخاطر		
1	0.655**	0.584**	1	0.660**	0.647**
2	0.686**	0.594**	2	0.566**	0.521**
3	0.578**	0.531**	3	0.711**	0.674**
4	0.612**	0.553**	4	0.620**	0.583**
5	0.634**	0.543**	5	0.658**	0.565**
6	0.646**	0.561**	6	0.686**	0.596**
7	0.657**	0.586**	7	0.663**	0.590**
8	0.526**	0.441**	8	0.649**	0.602**
9	0.671**	0.541**	9	0.648**	0.627**
10	0.485**	0.409**	10	0.489**	0.434**
11	0.508**	0.402**	11	0.485**	0.377**
12	0.552**	0.446**	12	0.552**	0.404**
الأنشطة الرقابية			نُظم المعلومات والاتصال		
1	0.617**	0.584**	1	0.557**	0.591**
2	0.602**	0.562**	2	0.625**	0.600**
3	0.618**	0.508**	3	0.699**	0.630**
4	0.616**	0.497**	4	0.677**	0.641**
5	0.853**	0.509**	5	0.620**	0.592**
6	0.655**	0.518**	6	0.668**	0.569**
7	0.634**	0.560**	7	0.668**	0.566**
8	0.627**	0.536**	8	0.560**	0.523**
9	0.661**	0.550**	9	0.657**	0.577**
10	0.435**	0.420**	10	0.533**	0.416**

0.424**	0.570**	11	0.475**	0.435**	11
0.462**	0.496**	12	0.424**	0.448**	12
جودة التقارير المالية			**أنشطة المتابعة والرقابة**		
0.554**	0.618**	9	0.572**	0.603**	1
0.622**	0.650**	10	0.655**	0.723**	2
0.420**	0.412**	11	0.655**	0.691**	3
0.578**	0.699**	12	0.547**	0.576**	4
0.569**	0.707**	13	0.490**	0.558**	5
0.457**	0.569**	14	0.545**	0.631**	6
0.516**	0.620**	15	0.570**	0.719**	7
0.566**	0.680**	16	0.534**	0.677**	8
0.458**	0.533**	9	0.510**	0.590**	9
0.497**	0.615**	10	0.459**	0.561**	10
0.465**	0.598**	11	0.410**	0.482**	11
0.534**	0.576**	12	0.492**	0.516**	12
0.546**	0.624**	13			
0.560**	0.705**	14			
0.439**	0.596**	15			

وتُشير نتائج تحليل معاملات الارتباط الواردة في الجدول رقم (3.4) إلى وجود علاقات ارتباط موجبة بين جميع فقرات كل بُعْدٍ من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للبُعْد الذي تنتمي إليه، وكذلك مع الدرجة الكلية للمقياس ككّل، وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.377) و(0.853)، وهي مستويات تُشير إلى ارتباطات مقبولة إلى مرتفعة وفق المعايير الإحصائية المعتمدة، كما يُظْهِر الجدول أنَّ غالبية معاملات الارتباط كانت دالة إحصائيًا عند مستوى معنوية (0.05) و(0.01)، مما يعكس وجود علاقة قوية وذات دلالة إحصائية بين الفقرات وأبعادها، ويُؤكِّد قُدرة كل فقرة على قياس المفهوم المرتبط بالبُعد الخاص بها بصورة متسقة وموثوقة، كما نلحظ أنَّ بعض الفقرات سُجِّلت معاملات ارتباط مرتفعة نسبيًا تتجاوز (0.70)، مما يُدِّل على قوة إسهامها في قياس البُعد، بينما جاءت بعض القيم ضمِّن الحدّود المقبولة أعلى من (0.30)، وهي لا تزال ضمِّن المستوى المقبول إحصائيًا، كما تعكس معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية للمقياس وجود ترابط قوي بين الأبعاد المختلفة، مما يُشير إلى أنَّ هذه الأبعاد تُمثِّل مُكوِّنات متكاملة ضمِّن بناء مفاهيمي واحد يعكس متغيّرات الدراسة بشكِّل شامل.

وبناءً على ما سبق، يُمكِّن الاستنتاج أنَّ أداة الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتِّساق الداخلي، حيث تتسم فقراتها بالتجانس والترابط، مما يُعزِّز من مصداقيتها العلمية، ويُؤكِّد صلاحيتها للاستخدام وقُدرتها على قياس متغيّرات الدراسة بدقَّة وموضوعية، وتُشير هذه النتائج أيضًا إلى عدم الحاجّة لاستبعاد أي فقرة من فقرات الاستبانة، لكون جميع معاملات الارتباط تقع ضمن الحدّود المقبولة إحصائيًا، ويُعدُّ هذا مُؤشرًا على قُدرة المقياس في تقييم أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وقياس أثرها على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ب- الارتباط بين الدرجة الكلية لكل بُعْدٍ مع الدرجة الكلية للمقياس:

يعرض الجدول رقم (4.4) معاملات ارتباط بيرسون بين أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للمقياس؛ بهدف التحقُّق من مدى ترابط الأبعاد المختلفة مع البناء الكُلِّي للأداة، والتأكِّد من أنَّ كُل بُعْدٍ يُسهم بصورة فعَّالة في قياس متغيّرات الدراسة، بما يُعزِّز من صدق الاتِّساق الداخلي للأداة وصلاحيتها للتطبيق الميداني.

جدول رقم (4.4)
علاقة الأبعاد بالدرجة الكلية للمقياس

البعد	الدرجة الكلية للمقياس
بيئة الرقابة	0.779**
تقييم المخاطر	0.783**
الأنشطة الرقابية	0.773**
نُظم المعلومات والاتصال	0.820**
أنشطة المتابعة والرقابة	0.839**
جودة التقارير المالية	0.767**

وتُشير نتائج تحليل معاملات الارتباط الواردة في الجدول رقم (4.4) إلى وجود علاقات ارتباط معنوية قوية بين الدرجة الكلية لكل بُعْدٍ من أبعاد الاستبانة والدرجة الكلية للمقياس، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط بين (0.767 و0.839)، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الترابط والتناسق بين الأبعاد المختلفة والمقياس ككل، كما تُوضِّح هذه النتائج أنَّ الاستبانة بجميع أبعادها، التي تتمثَّل في نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات: بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، وجودة التقارير المالية، تُسهم جميعها بشكِّل متوازن ومُوحَّد في تكوين الدرجة الكلية للمقياس، ويعكس هذا الترابط قُدرة الاستبانة على قياس متغيّرات الدراسة بشكل متكامل، ويعزِّز من صدقها الداخلي، وموثوقيتها العلمية، ويُؤكِّد صلاحيتها للاستخدام في تحليل مستوى الالتزام بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وقياس أثرها على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، وقُدرتها على تقديم نتائج دقيقة وموثوقة.

2.1.7.4- ثبات الاستبانة:

يقصد بثبات أداة الاستبانة مدى اتِّساق نتائجها واستقرارها عند إعادة تطبيقها في ظروف مماثلة، أي قُدرتها على إعطاء نفس النتائج تقريبًا إذا ما أُعيد استخدامها مرة أُخرى، بما يعكس درجة موثوقية الأداة في قياس متغيّرات الدراسة، وللتحقُّق من ثبات الاستبانة، تمَّ الاعتماد على أسلوبين إحصائيين رئيسيين، هما:

أ- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha):

تمَّ استخدام معامل ألفا كرونباخ (a) لقياس درجة الاتِّساق الداخلي بين فقرات كل بُعْدٍ من أبعاد الاستبانة، وكذلك للمقياس ككّل، حيث يُعدُّ هذا المعامل من أكثر المقاييس شيوعًا في الدراسات التطبيقية لقياس مدى تجانس الفقرات التي تقيس المفهوم ذاتهُ، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي كما مُوضِّح في الجدول رقم (5.4)، أنَّ قيم معامل ألفا كرونباخ لجميع أبعاد الاستبانة، إضافةً إلى المقياس الكلي، جاءت مرتفعة وتجاوزت الحدِّ الأدنى المقبول إحصائيًا بنحو (0.70)، الأمر الذي يُشير إلى وجود درجة عالية من الاتِّساق الداخلي بين الفقرات، ويُؤكِّد تمتع أداة الدراسة بمستوى مرتفع من الثبات والموثوقية.

جدول رقم (5.4)
نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة (ألفا كرونباخ)

البعد	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ (*a*)
البيئة الرقابية	12	0.701
تقييم المخاطر	12	0.752
الأنشطة الرقابية	12	0.763
نُظم المعلومات والاتصال	12	0.799
أنشطة المتابعة والرقابة	12	0.769
جودة التقارير المالية	15	0.789
فقرات الاستبانة ككل	75	0.907

وتُشير نتائج تحليل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (a) الواردة في الجدول رقم (5.4) إلى أنَّ الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتِّساق الداخلي، سواءً على مستوى الأبعاد الفرعية أو على مستوى المقياس الكلي، فقد تراوحت قيم معامل ألفا كرونباخ للأبعاد المختلفة بين (0.701) و (0.799) للأبعاد الفردية، وأنَّ جميع أبعاد الاستبانة قد تجاوزت الحدّ الأدنى المقبول لمعامل الثبات (0.70)، مما يدل على تجانس فقرات كل بُعْدٍ وقُدرتها على قياس المفهوم الذي صُمِّمت من أجله بدرجة موثوقة، بينما بلغت قيمة ألفا كرونباخ للمقياس الكلي نحو (0.907)، وهي قيمة مرتفعة جدًا وتشير إلى مستوى ممتاز من الثبات، وتعكس درجة عالية من الاتِّساق والتكامل بين جميع فقرات الاستبانة، بما يُعزِّز من قُدرتها على قياس متغيّرات الدراسة بصورة شاملة ودقيقة.

وبناءً على ذلك، يُمكِّن التأكيد على أنَّ أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الموثوقة، الأمر الذي يجعلها صالحة للاستخدام في التحليل الإحصائي، واختبار فرضيات الدراسة، كما يُعزِّز من إمكانية الاعتماد على نتائجها في تفسير تأثير تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي بدرجة عالية من الدقَّة والموضوعية.

ب- طريقة التجزئة النصفية (Split-Half Method):

تمَّ التحقُّق من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة التجزئة النصفية كما موضح بالجدول رقم (6.4)، وذلك من خلال تقسيم فقرات الاستبانة على مجموعتين متكافئتين فقرات فردية وفقرات زوجية، ثُمَّ حساب معامل الارتباط بين درجات النصفين، وبعد ذلك تمَّ تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معادلة سيبرمان- براون (Spearman-Brown)؛ للحصول على تقدير أكثر دقَّة لمعامل الثبات.

جدول رقم (6.4)
نتائج اختبار الثبات باستخدام طريقة التجزئة النصفية

المحور	معامل الارتباط		معامل الارتباط المصحح باستخدام (سيبرمان براون)
		معدل الفقرات الفردية	
بيئة الرقابة	معدل الفقرات الزوجية	0.570	0.726
تقييم المخاطر	معدل الفقرات الزوجية	0.552	0.709
الأنشطة الرقابية	معدل الفقرات الزوجية	0.465	0.635
نُظم المعلومات والاتصال	معدل الفقرات الزوجية	0.511	0.676
أنشطة المتابعة والرقابة	معدل الفقرات الزوجية	0.474	0.643
جودة التقارير المالية	معدل الفقرات الزوجية	0.532	0.695
فقرات الاستبانة ككل	معدل الفقرات الزوجية	0.739	0.850

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي، كما هو مُوضِّح في الجدول رقم (6.4)، أنَّ معاملات الارتباط بين النصفين قبل التصحيح تراوحت بين (0.465) و (0.570)، وهي قيم تُشير إلى وجود ارتباط مقبول بين جزئي المقياس، وبعد تطبيق معادلة سيبرمان – براون (Spearman-Brown) ارتفعت معاملات الثبات لتتراوح بين (0.635) و(0.726) على مستوى الأبعاد الفرعية، وهي قيم تعكس مستوى جيدًا من الثبات، أما على مستوى المقياس الكلي، فقد بلغ معامل الثبات بعد التصحيح (0.850)، وهو مؤشر قوي على تمتع الاستبانة بدرجة عالية من الاتِّساق والاستقرار في القياس، وتدل هذه النتائج على أنَّ أداة الدراسة تتميز بدرجة موثوقية مرتفعة، وتتمتع بقُدرة جيدة على إنتاج نتائج مُتسِّقة عند تطبيقها في ظروف مماثلة.

وبناءً على ذلك، يُمكِّن التأكيد على أنَّ نتائج طريقة التجزئة النصفية تتسِّق مع نتائج معامل ألفا كرونباخ، مما يُعزِّز موثوقية الاستبانة، وصلاحيتها للاستخدام في تحليل البيانات، واختبار فرضيات الدراسة المُتعلِّقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

2.7.4- التحليل الوصفي لبيانات الدراسة:

يهدف التحليل الوصفي إلى عرض نتائج خصائص بيانات الدراسة، وتوصيف استجابات أفراد العيِّنة تجاه فقرات الاستبانة، من خلال استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية، مثل المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، بما يُسهم في تحديد اتِّجاهات الاستجابات ومستوى بياناتها، وقد تمَّ الاعتماد على المتوسط الحسابي كمُؤشِر رئيس لقياس درجة استجابة أفراد العيِّنة لكل فقرة من فقرات الاستبانة، ولكل بُعْدٍ من أبعادها، في حين تمَّ استخدام الانحراف المعياري لقياس مدى تشتت هذه الاستجابات حول المتوسط، كما تمَّ استخدام الأوزان النسبية؛ بهدف تحديد مستوى الأهمية النسبية لكل بُعْدٍ من أبعاد الدراسة.

وفي هذا السِّياق، تمَّ تفسير المتوسطات الحسابية استنادًا إلى مقياس ليكرت الخماسي، بحيث تعكس القيم المرتفعة مستوى عاليًا من الموافقة، في حين تُشير القيم المنخفضة إلى انخفاض مستوى الموافقة، وقد أسهم ذلك في تصنيف اتجاهات أفراد العيِّنة نحو متغيّرات الدراسة، والمُتمثِّلة في أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرفية الليبية.

كما تمَّ عرض نتائج التحليل الوصفي لكل بُعْدٍ من أبعاد الدراسة بشكِّل مستقل، مع ترتيب الفقرات ترتيبًا تنازليًا وفقًا لمتوسطاتها الحسابية؛ بهدف إبراز أكثر أهمية من وجِّهة نظر أفراد العيِّنة، وتحليل دلالاتها في ضوء الإطار النظري للدراسة، وتُوفِّر نتائج هذا التحليل قاعدة أساسية لفهم طبيعة البيانات، كما تمهد لإجراء التحليلات الإحصائية الاستدلالية، واختبار فرضيات الدراسة، بما يُسهم في تفسير تأثير تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

أ- وصف خصائص عيّنة الدراسة:

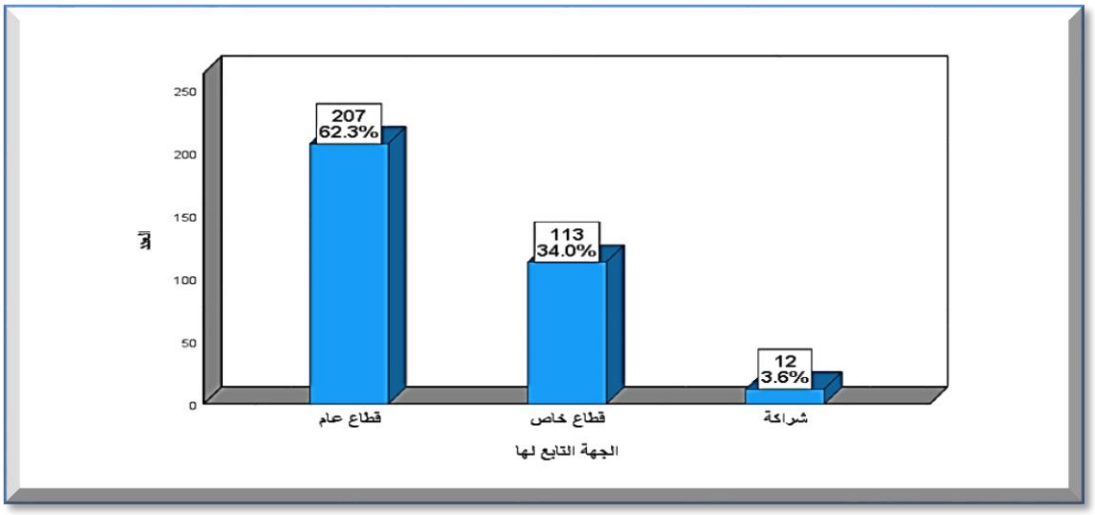
تناول هذا الجزء عرض النتائج المتعلقة بالخصائص العامة لعيّنة الدراسة، والتي تشمل نوع المصرف التابعة له، والمؤهل العلمي، والتخصص العلمي، والإدارة المصرفية، والوظيفة، وسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي؛ بهدف تكوين تصّور واضح عن طبيعة العيّنة ومدى ملاءمتها لتحقيق أهداف الدراسة.

جدول رقم (7.4)
توزيع عينة الدراسة وفق نوع المصرف التابع له

القطاع المصرفي	العدد	النسبة
قطاع عام	207	%62
قطاع خاص	113	%34
شراكة	12	%4
المجموع	332	%100

وتُشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7.4) توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفق القطاع التابع له، حيث يتبّين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تنتمي إلى القطاع العام حيث بلغت نحو (62%)، يليه القطاع الخاص بنسبة (34%)، في حين جاءت نسبة المصارف ذات الطابع المشترك محدودة، حيث بلغت (4%)، ويعكس هذا التوزيع تمثيلًا أكبر للقطاع العام ضمن عيّنة الدراسة، الأمر الذي يتيح فهمًا أكثر عُمقًا لواقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) ومستوى جودة التقارير المالية في المصارف العامة، إلى جانب إتاحَة الفرصة لإجراء مقارنة تحليلية مع المصارف الخاصة، بما يُعزّز من شمولية التحليل ودقَّته في تفسير نتائج الدراسة في البيئة المصرفية الليبية.

كما يُوضِّح الشكل البياني رقم (1.4) التمثيل البصري لتوزيع عيّنة الدراسة وفق نوع المصارف الليبية، حيث يعكس بوضوح التفاوت في نسب المشاركة بين القطاعات المختلفة، ويُؤكِّد الاتجاه العام لهيمنة المصارف العامة على هيكل العينة، بما يدعم النتائج الواردة في الجدول (7.4) ويُعزّز من مصداقية العرض الإحصائي للبيانات.



الشكل رقم (1.4)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لنوع المصارف الليبية

ب-توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي:

يُوضِّح الجدول رقم (8.4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي، كما يلي:

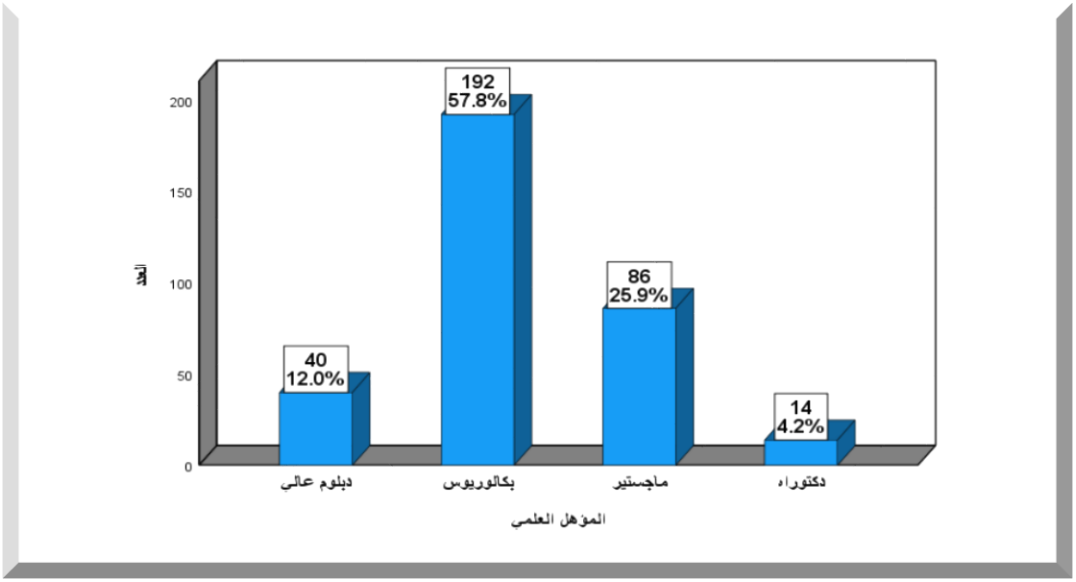
جدول رقم (8.4)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة
دبلوم عالي	40	% 12
بكالوريوس	192	% 57.8
ماجستير	86	% 26
دكتوراه	14	% 4.2
المجموع	**332**	**%100**

وتُشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8.4) إلى توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي، حيث يتبيّن أنَّ النسبة الأكبر من أفراد العيّنة هم من حملة درجة البكالوريوس حيث بلغت نحو (57.8%)، يليهم حملة درجة الماجستير بنحو (26%)، ثم حملة الدبلوم العالي بنحو (12%)، في حين جاء حملة الدكتوراه في المرتبة الأخيرة بنسبة (4.2 %)، ويعكس هذا التوزيع تنوُّعًا في المؤهلات العلمية لأفراد العيّنة، الأمر الذي يُسهم في إثراء نتائج الدراسة من خلال تعدُّد وُجِّهات النظر وتباين الخلفيات الأكاديمية، مما يُعزِّز من قُدرة الدراسة على تقديم شمولية النتائج فيما يتعلّق بتقييم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في القطاع المصرفي.

كما يُوضِّح الشكل البياني رقم (2.4) التمثيل البصري لتوزيع أفراد العيّنة وفقًا للمؤهل العلمي، حيث يُبْرِزُ بوضوح التباين في النسب بين مختلف المستويات التعليمية، ويُؤكِّد على الانتشار الأكبر لحملة درجة البكالوريوس ضمِّن العيّنة، ويتَّسق ذلك مع النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (8.4)، بما يُعزِّز من وضوح عرض البيانات ويدعم دقَّة تفسيرها في سِّياق الدراسة.



الشكل رقم (2.4)

توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا للمؤهل العلمي

ج- توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا للتخصص العلمي:

يُوضِّح الجدول رقم (9.4) توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا للتخصص العلمي، كما يلي:

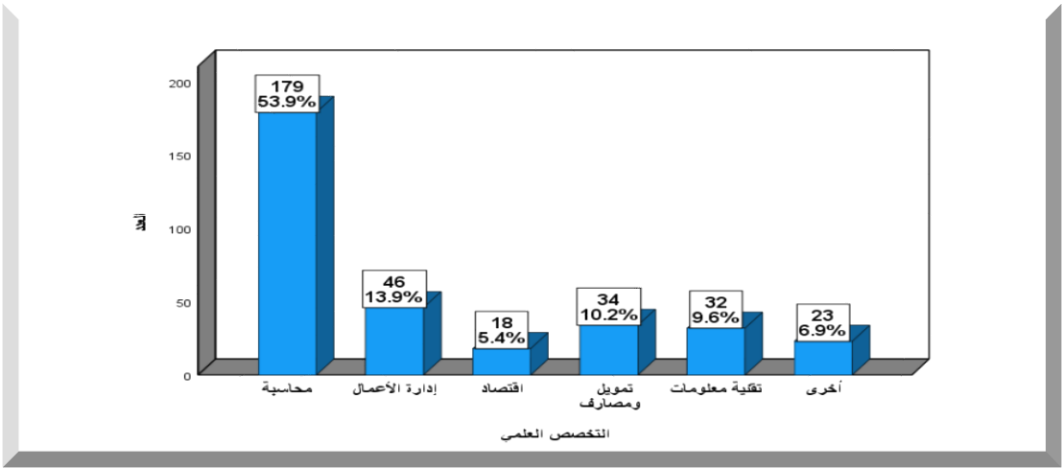
جدول رقم (9.4)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة
محاسبة	179	%54
إدارة الأعمال	46	%13.9
اقتصاد	18	% 5.4
تمَّويل ومصارف	34	%10.2
تقنية معلومات	32	%9.6
أخرى	23	%6.9
المجموع	332	%100

وتُشير البيانات الواردة في الجدول رقم (9.4) إلى توزيع عيّنة الدراسة وفقًا للتخصص العلمي، حيث يتضِّح أنَّ تخصص المحاسبة يُمثِّل النسبة الأكبر من العينة حيث بلغت نحو (54%)، يليه تخصص إدارة الأعمال بنحو (13.9%)، ثم تخصص التمويل والمصارف بنحو (10.2%)، وتخصص تقنية المعلومات بنحو (9.6%)، في حين بلغت نسبة تخصص الاقتصاد نحو (5.4%)، أما في باقي التخصصات الأخرى فكانت النسبة نحو (6.9%)، ويعكس هذا التوزيع تنوّع الخلفيات العلمية لأفراد العينة، الأمر الذي يُسهم في إثراء نتائج الدراسة، من خلال تعدّد وجِّهات النظر المهنية والتخصصية، بما يُعزّز من شمولية التحليل ودقَّته في تقييم واقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثره على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، كما يدعم هذا التنوُّع إمكانية الربط بين الجوانب المحاسبية والإدارية والتقنية، بما يلاءم طبيعة الدراسة التي تجمع بين الأبعاد الرقابية والمالية والتكنولوجية.

كما يُوضِّح الشكِّل البياني رقم (3.4) التمثيل البصري لتوزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا للتخصص العلمي، حيث يُبرز بوضوح التباين في نسب التخصصات المختلفة، ويُؤكِّد على الانتشار الأكبر لتخصص المحاسبة مقارنة ببقية التخصصات الأخرى، كما يُظهر الشكِّل تدرجًا نسبيًا في تمثيل تخصصات إدارة الأعمال، والتمويل والمصارف، وتقنية المعلومات، في حين جاءت تخصصات الاقتصاد، والتخصصات الأخرى بنسب أقل، ويعكس هذا التوزيع البصري ما ورَّد في الجدول رقم (9.4) من نتائج إحصائية، بما يُعزّز من وضوح عرض البيانات ويُسهم في دعم دقَّة تفسيرها، بخاصة في ظلِّ ارتباط موضوع الدراسة بمجالات محاسبية ورقابية وتكنولوجية، الأمر الذي يُفسِّر ارتفاع تمثيل التخصصات ذات الصلة المباشرة بمتغيّرات الدراسة.



الشكل رقم (3.4)
توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي

د- توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا للإدارة المصرفية:

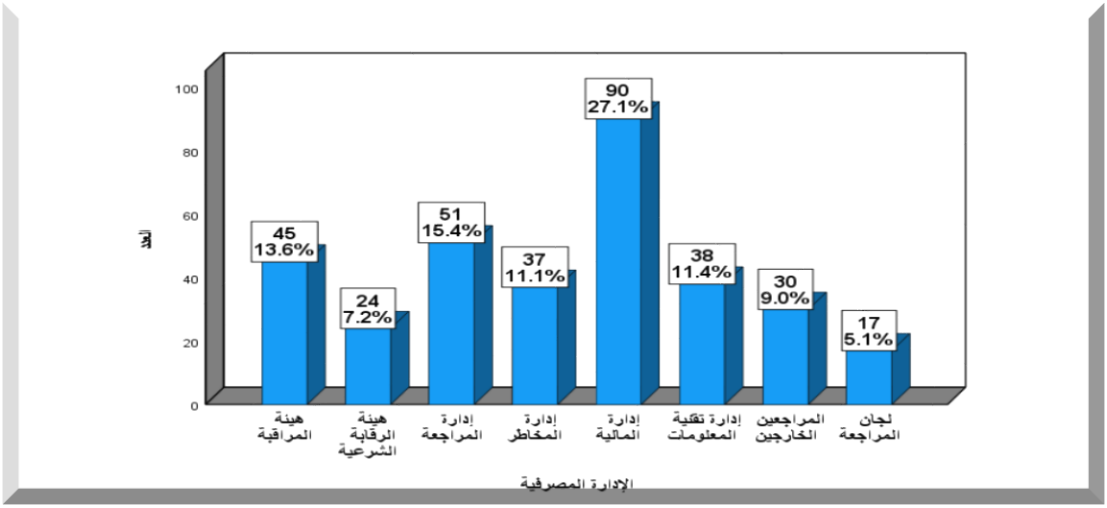
يُوضِّح الجدول رقم (10.4) توزيع أفراد العينة وفقًا للإدارة المصرفية العاملة بها:

جدول رقم (10.4)
توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا للإدارة المصرفية

الإدارة المصرفية	العدد	النسبة
هيئة المراقبة	45	%14
هيئة الرقابة الشرعية	24	% 7.2
إدارة المراجعة	51	%15.4
إدارة المخاطر	37	%11
إدارة المالية	90	%27
إدارة تقنية المعلومات	38	%11.4
المرجعين الخارجيين	30	%9
لجان المراجعة	17	%5
المجموع	332	%100.0

وتُشير البيانات الواردة في الجدول رقم (10.4) إلى توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا للإدارة المصرفية التي يعملون بها، حيث يتضِّح أن إدارة المالية تُمثِّل النسبة الأكبر من العينة حيث بلغت نحو (27 %)، تليها إدارة المراجعة بنحو (15.4%)، ثم هيئة المراقبة بنحو (14%)، كما بلغت نسبة العاملين في إدارة تقنية المعلومات ما نسبتهُ (11.4%)، وإدارة المخاطر بنسبة (11%)، في حين شكّل المراجعون الخارجيون ما نسبتُهُ (9 %) من إجمالي العيّنة، تلتها هيئة الرقابة الشرعية بنسبة (7.2%)، وأخيرًا لجان المراجعة بنسبة (5%)، ويعكس هذا التوزيع تنوُّعًا ملحوظًا في الإدارات المصرفية التي ينتمي إليها أفراد العيّنة، الأمر الذي يُسهم في توفير رؤية شاملة ومتكاملة حول واقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثره على جودة التقارير المالية، في ظلِّ اختلاف الأدوار الوظيفية وتباين المسؤوليات الرقابية والإدارية داخل المصارف الليبية، كما يُعزِّز هذا التنوُّع من موثوقية نتائج الدراسة، من خلال تضمِّين آراء وخبرات مُتَّعدِّدة تُغطِّي الجوانب المالية والرقابية والتقنية، بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة التي تتناول أبعادًا متكاملة لنظام الرقابة الداخلية.

كما يُوضِّح الشكِّل البياني رقم (4.4) التمثيل البصري للتوزيع النسبي لأفراد عيِّنة الدراسة وفقًا للإدارة المصرفية، حيث يعكس التباين في نسب تمثيل الإدارات المختلفة داخل المصارف الليبية، ويتبيّن من الشكِّل أنَّ إدارة الشؤون المالية تستحوذ على النسبة الأكبر، تليها إدارة المراجعة، ثُمَّ هيئة المراقبة، في حين تتوّزع النسب المتبقية على بقية الإدارات بنسب متفاوتة، ويُشير هذا التوزيع إلى وجود تركيز نسبي في الإدارات المرتبطة بشكّل مباشر بالجوانب المالية والرقابية، الأمر الذي يُعزِّز من جودة البيانات المُتحصِّل عليها، ويدعم دقَّة تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تؤكِّد هذه النتائج أن العيِّنة المختارة تعكس بصورة مناسبة الهيكل التنظيمي للمصارف الليبية، بما يُسهم في تحقيق شمولية التحليل وموثوقية نتائجه.



الشكّل رقم (4.4)
توزيع أفراد عيِّنة الدراسة وفقًا للإدارة المصرفية

هـ - توزيع أفراد عيِّنة الدراسة وفقًا للمسمى الوظيفي:
يُوضَح الجدول رقم (11.4) توزيع أفراد عيِّنة الدراسة وفقًا للمسمى الوظيفي، كما يلي:

جدول رقم (11.4)
توزيع عينة الدراسة وفقاً للمسمى الوظيفي

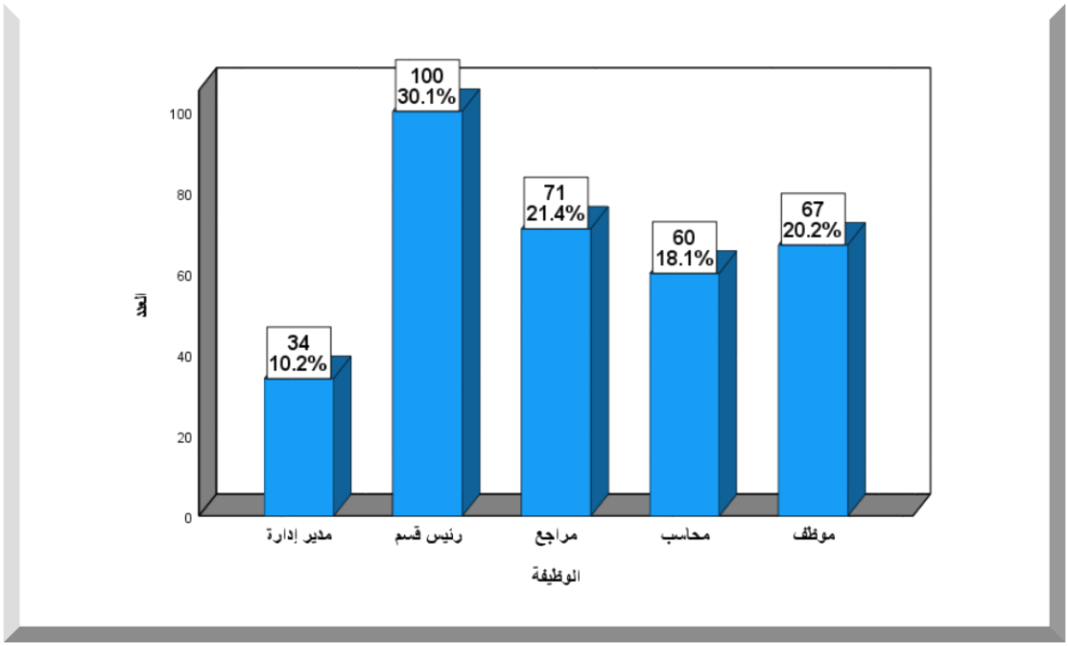
الوظيفة	العدد	النسبة
مدير إدارة	34	%10.2
رئيس قسم	100	%30.1
مراجع	71	%21.4
محاسب	60	%18.1
أخرى	67	%20.2
المجموع	332	%100.0

وتُشير البيانات الواردة بالجدول رقم (11.4) إلى توزيع أفراد عيِّنة الدراسة وفقًا للمسمى الوظيفي، حيث يتبيّن أنَّ رؤساء الأقسام يُشكِّلون النسبة الأكبر من العيِّنة حيث بلغت نحو (30.1%)، يليهم المراجعون بنحو (21.4%)، ثُمَّ الموظفون بنحو (20.2%)، في حين بلغت نسبة المحاسبين نحو (18.1%)، وأخيرًا مديرو

الإدارات بنحو (10.2%)، ويعكس هذا التوزيع تنوّعًا في المستويات الوظيفية داخل العينة، بما يشمل المستويات الإدارية العليا والوسطى والتنفيذية، الأمر الذي يُسهم في توفير رؤى مُتعدِّدة ومتكاملة حول واقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وأثره على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، كما يُعزّز هذا التنوُّع من موثوقية نتائج الدراسة، نظرًا لاعتماده على آراء وخبرات أفراد يشغلون مواقع وظيفية مختلفة، بما يُتيح فهمًا أعمّق لممارسات الرقابة الداخلية من زوايا مُتعدِّدة، سواءً من حيث التخطيط أو التنفيذ أو المتابعة والتقييم.

كما يُوضِّح الشكِّل البياني (5.4) التمثيل البصري لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمسمى الوظيفي، حيث يعكس التباين في نسب تمثيل الفئات الوظيفية المختلفة داخل المصارف الليبية، ويتضِّح من الشكِّل أنَّ فئة رؤساء الأقسام تستحوذ على النسبة الأعلى بنحو (30.1%) مقارنة ببقية الفئات الوظيفية، ويُعزى هذا التوزيع إلى الطبيعة التنظيمية للعمل المصرفي، التي تعتمد بدرجة كبيرة على المستويات الإشرافية في تنفيذ ومتابعة إجراءات الرقابة الداخلية، والتأكِّد من الالتزام بالسياسات واللوائح التنظيمية، كما يعكس هذا التنوُّع الوظيفي أهمية إشراك مختلف المستويات الإدارية في تقييم ممارسات الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

وعليهِ؛ فإنَّ هذا التمَّثيل يُعزّز من شمولية البيانات ودقَّتها، ويدعم موثوقية النتائج المُتوصِّل إليها، بما يُسهم في تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي بصورة أكثر موضوعية وواقعية.



الشكِّل رقم (5.4)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمسمى الوظيفي

و- توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي:

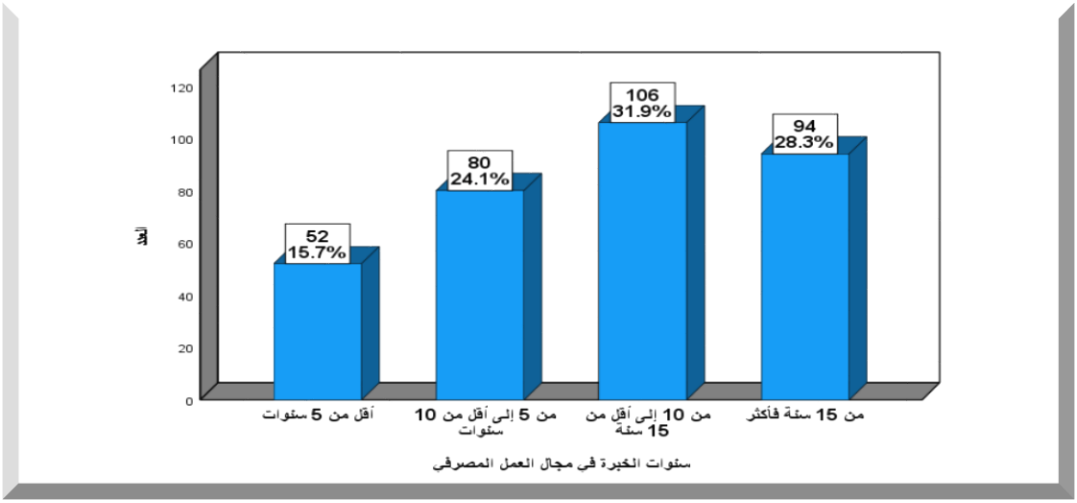
يُوضِّح الجدول رقم (12.4) توزيع عيّنة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي:

جدول رقم (12.4)
توزيع عيّنة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي

سنوات الخبرة	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	52	%15.7
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	80	%24.1
من 10 إلى أقل من 15 سنة	106	%31.9
من 15 سنة فأكثر	94	%28.3
المجموع	332	%100.0

يُوضِّح الجدول رقم (12.4) توزيع عيّنة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي، حيث يتبيّن أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع ضمِّن فئة الخبرة التي تتراوح بين (10 إلى أقل من 15 سنة)، بنسبة بلغت نحو (31.9%)، تليها فئة من لديهم خبرة (15 سنة فأكثر) بنسبة بلغت نحو (28.3%)، ثم فئة الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة بلغت بنحو (24.1%)، وأخيرًا فئة (أقل من 5 سنوات) بنحو (15.7%)، ويعكس هذا التوزيع تنوُّعًا واضحًا في مستويات الخبرة المهنية بين أفراد العيّنة، بما يضمِّن تمثيلًا متوازنًا لمختلف المراحل الوظيفية داخل القطاع المصرفي، بدءًا من الكوادر حديثة الالتحاق، وصولًا إلى ذوي الخبرة الطويلة، ومن شأن هذا التنوُّع أن يُسهم في إثراء نتائج الدراسة، من خلال توفير رؤي مُتعدِّدة ومتكاملة حول واقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وأثره على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

كما يُوضِّح الشكِّل البياني رقم (6.4) التمثيل البصري لتوزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي، حيث يعكس بوضوح التباين في نسب الفئات المختلفة، ويؤكِّد على استحواذ الفئات ذات الخبرة المتوسطة والعالية، الأمر الذي يُعزِّز من موثوقية البيانات ودقَّتها، ويدعم إمكانية الاعتماد عليها في تفسير نتائج الدراسة في البيئة المصرفية الليبية.



الشكل رقم (6.4)
توزيع أفراد عيّنة الدراسة وفقًا لسنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي

وفي ضوء نتائج التحليل الوصفي لخصائص عيّنة الدراسة، يتضِّح وجود تنوُّع ملحوظ في الخصائص الديموغرافية والمهنية للمشاركين، سواءً من حيث نوعية المصارف، والمؤهل العلمي، والتخصص، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، ويعكس هذا التنوُّع تمثيلًا مُناسبًا لمختلف فئات العاملين في القطاع المصرفي الليبي، بما يُسهم في تعزيز شمولية البيانات وموثوقيتها.

كما تُشير النتائج إلى أنَّ العيّنة تتمتع بقدرٍ كافٍ من الخبرة والتأهيل العلمي والوظيفي، الأمر الذي يدعم جودة الاستجابات ويُعزّز من دقة التحليل الإحصائي اللاحق، وبناءً عليهِ، تُعدُّ هذه الخصائص قاعدة منهجية قوية يُمكِّن الاعتماد عليها في تفسير نتائج الدراسة واختبار فرضياتها، بما يُسهم في تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي بصورة علمية وموضوعية.

3.7.4- التحليل الاستدلالي لبيانات الدراسة:

إلى جانب التحليل الوصفي، اعتمَّدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الاستدلالية لاختبار فرضياتها والتحقَّق من العلاقات بين متغيّراتها، حيث تمَّ استخدام اختبار(T) لعيّنة واحدة، واختبار (T) لعيّنتين مستقلتين؛ للكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات، إضافةً إلى تحليل الانحدار الخطي البسيط والمُتعدِّد لدراسة أثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، كما تمَّ التحقُّق من ملاءمة البيانات لإجراء التحليل من خلال اختبار التوزيع الطبيعي، وفحص افتراضات نماذج الانحدار، مثل خطية العلاقة، واستقلالية الأخطاء، وثبات التباين، وعدم وجود مشكلة التعدُّد الخطي، وقد تمَّ اعتماد مستوى الدلالة الإحصائية ($a\leq0.05$) للحُكُّم على معنوية النتائج.

وبناءً على ذلك أسهمت هذه الأساليب الإحصائية مجتمعة في تقديم تحليل متكامل ودقيق لبيانات الدراسة، مما يدعم تفسير أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، ويُعزِّز من موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها.

8.4- مقياس ليكرت الخماسي:

اعتمدت هذه الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale of Five Points) كأداة رئيسية لقياس اتِّجاهات أفراد عيّنة الدراسة نحو فقرات الاستبانة؛ بهدف تحقيق درجة عالية من الدقَّة والموضوعية في تقييم استجاباتهم المرتبطة بمتغيّرات الدراسة، والمتمثِّلة في أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ويستخدم هذا المقياس لتحديد درجة موافقة أفراد العيّنة على العبارات المطروحة، حيث تمَّ ترميز بدائل الإجابة وفقًا للتدّرج الموضِّح بالجدول رقم (13.4).

جدول رقم (13.4)
قيم ومعايير كل وزن من أوزان مقياس ليكرت الخماسي المعتمد من الدراسة

المقياس	غير موافق مطلقًا	غير موافق	موافق إلى حدٍّ ما	موافق	موافق تمامًا
الدرجة	1	2	3	4	5

1.8.4- تحليل درجات مقياس ليكرت الخماسي:
وبهدف تحليل نتائج الاستبانة بدقَّة، تمَّ الاعتماد على المتوسط الحسابي كمؤشر رئيسي لتحديد اتِّجاهات استجابات أفراد العيِّنة نحو فقرات وأبعاد الدراسة، حيث يعكس المتوسط مستوى الموافقة أو عدمها، في حين تمَّ استخدام الانحراف المعياري؛ لقياس درجة تشتت الاستجابات حول المتوسط، مما يُوفِّر مؤشرًا على مدى تجانس آراء أفراد العينة.

2.8.4- مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي:
وبهدف تفسير قيم المتوسطات الحسابية بصورة منهجية، تمَّ اعتماد مقياس ترتيبي يُحدِّد مستويات الأهمية النسبية لكل قيمة، وذلك وفقًا للتصنيف التالي:

جدول رقم (14.4)
مقياس الأهمية النسبية للمتوسط الحسابي

المقياس	غير موافق تمامًا	غير موافق	موافق إلى حدٍّ ما	موافق	موافق تمامًا
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5.00-4.20
الأهمية النسبية	منخفضة جدًا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدًا

ويُسهم هذا المقياس في تسهيل تفسير نتائج التحليل الوصفي، من خلال تحديد مستوى اتِّجاهات أفراد العيِّنة بدقَّة تِّجاه مُختلف أبعاد الدراسة، كما تمَّ الاستعانة بالأوزان النسبية لترتيب الفقرات والأبعاد بحسب أهميتها من وجِّهة نظر أفراد العينة، بما يدعم تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي بصورة دقيقة وموضوعية.

9.4- عرض وتحليل نتائج استجابات أفراد العيِّنة على محاور الدراسة:

1.9.4- مدى اتِّفاق أفراد عينة الدراسة على مستوى التزام القطاع المصرفي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات:

تناول هذا المحور من الاستبانة قياس مدى اتِّفاق أفراد عيِّنة الدراسة حول مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وذلك في ظلِّ التَّوسُّع المتزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ العمليات المصرفية، ويهدف هذا المحور إلى التعرُّف على درجة تطبيق أبعاد الإطار الخمسة، والمُتمثِّلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظُم المعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، إضافةً إلى مدى تكامل هذه الأبعاد في دعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية، كما يسعي هذا المحور إلى تقييم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز كفاءة هذه الأبعاد،

من خلال تحسين دقَّة المعلومات، وتسريع تدَّفُقها، ودعم الإجراءات الرقابية، بما يُسهم في الحدِّ من المخاطر وتعزيز جودة التقارير المالية، ويعكس تحليل استجابات أفراد عيِّنة الدراسة في هذا المحور مدى إدراك العاملين في القطاع المصرفي الليبي لأهمية تطبيق إطار (COSO) في بيئة عمل رقمية، ومدى التزام المصارف بتبنِّي ممارسات رقابية حديثة تتوافق مع متطلَّبات التطوُّر التكنولوجي في البيئة المصرفية.

أولًا: بعد بيئة الرقابة:

تناول هذا البعد مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق مُكوِّنات بيئة الرقابة كأحد الركائز الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وذلك في ظلِّ التَّوسُّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ العمليات المصرفية، وتشمل بيئة الرقابة مجموعة من العناصر الجوهرية، من أبرزها ترسيخ القيم الأخلاقية، ومبادئ النزاهة، وضمان كفاءة واستقلالية مجلس الإدارة، ووضوح الهيكل التنظيمي، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكِّلٍ دقيقٍ، إضافةً إلى سياسات إدارة الموارد البشرية، لا سيما ما يتعلِّق منها بتأهيل الكوادر البشرية تقنيًا لمواكبة مُتطلَّبات الأنظمة المصرفية الحدّيثة، وتكتسب بيئة الرقابة أهمية مُتزايدة في البيئة المصرفية الرقمية، حيث تُسهم في بناء ثقافة رقابية فعّالة تدعم من الاستخدام الآمن والمُنضَّبط لتكنولوجيا المعلومات، وتحدُّ من المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية الإلكترونية، بما ينعكس إيجابًا على مصداقية وجودة التقارير المالية.

ويعرض الجدول رقم (15.4) نتائج استجابات أفراد عيِّنة الدراسة تِّجاه الفقرات المرتبطة بهذا البُعْد، وذلك من خلال المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاتِّفاق؛ بهدف تقييم درجة التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق ممارسات بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتحديد مستوى انسجَّام هذه الممارسات مع متطلَّبات إطار (COSO).

جدول رقم (15.4)

استجابات أفراد عيِّنة الدراسة على الفقرات المُتعلِّقة بمستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعْد بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتفاق
1	يلتزم المصرف بتطبيق مبادئ النزاهة والقيم الأخلاقية في جميع العمليات المالية المدعومة بتكنولوجيا المعلومات.	4.21	0.757	مرتفعة
2	يعتمد المصرف قواعد سلوك مهني إلكترونية تُوجّه الموظفين نحو الاستخدام المنضبط لأنظمة المعلومات المالية.	4.08	0.833	مرتفعة
3	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية والكفاءة في متابعة أداء نظام الرقابة الداخلية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لدعمه.	4.07	0.816	مرتفعة
4	تتوفّر في المصرف هيكلية تنظيمية رقمية واضحة تحدّد الصلاحيات والمسؤوليات بما يُعزِّز الرقابة على العمليات المالية الإلكترونية.	4.10	0.788	مرتفعة
5	تُبنَّى معايير التوظيف في المصرف على المؤهلات العلمية والخبرات التقنية اللازمة للعمل على أنظمة المعلومات المصرفية.	3.68	1.100	مرتفعة

6	تُوفِّر إدارة المصرف برامج تدريبية مستمرة لتعزيز مستوى الوعي الرقابي لدى الموظفين بما يدعم فعّالية نظام الرقابة الداخلية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.	3.98	0.840	مرتفعة
7	يربط المصرف نُظم الحوافز بفعالية الأداء الرقابي للموظفين بما يشجعهم على الالتزام بالضوابط والإجراءات المعتمَّدة.	3.78	0.912	مرتفعة
8	يعتمَّد المصرف سياسات مكتوبة وواضحة لضمان التزام الموظفين بالقيم الأخلاقية والممارسات الرقابية في بيئة العمل الرقمية.	4.09	0.762	مرتفعة
9	تتوفر بالمصرف آليات إلكترونية فعّالة لمتابعة التزام الموظفين بالضوابط الرقابية والتأكد من الالتزام المستمر بها.	3.95	0.887	مرتفعة
10	الأدوات المستخدمة ضمِّن أنظمة معلومات المصرف غير فعّالة في دعم مهام الرقابة الداخلية ومتابعة العمليات المصرفية.	3.23	1.168	متوسطة
11	عدم الالتزام بتحديث التقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر والفرص بانتظام مما يُقلِّل من فعّالية نظام الرقابة الداخلية.	2.90	1.182	متوسطة
12	إجراءات الرقابة الداخلية لا تتحقّق بشكلٍ كافٍ من تطبيق التقنيات الحدّيثة في تحديد المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية.	2.81	1.167	متوسطة
	المتوسط العام	**3.74**	**0.458**	**مرتفعة**

وتشير نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (15.4) إلى أنَّ مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد بيئة الرقابة وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات جاء مُرتفعًا بوجه عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام نحو (3.74) وبانحراف معياري وقدره (0.458)، مما يعكس اتِّجاهًا إيجابيًا لدى أفراد عينة الدراسة نحو توفُّر مقومات بيئة رقابية فاعلة تدعم جودة التقارير المالية.

وقد أظهرت النتائج أنَّ أعلى مستويات الاتِّفاق تمثَّلت في التزام القطاع المصرفي بتطبيق مبادئ النزاهة والقيم الأخلاقية في العمليات المالية المدعومة بتكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي نحو (4.21) بانحراف معياري قدره (0.757)، الأمر الذي يُشير إلى ترسيخ واضح للبُعد الأخلاقي كأحد المرتكِّزات في البيئة الرقابية، كما جاءت الفقرات المرتبطة بوضوح السياسات الأخلاقية، وتوفُّر هيكل تنظيمي رقمي، واعتماد قواعد للسلوك المهني الإلكتروني بمستويات مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.07-4.10) مع انحرافات معيارية مُعتدِّلة، مما يدل على وجود درجة جيدة من التجانس في آراء المشاركين في عيِّنة الدراسة حول هذه الجوانب.

وكذلك أظهرت الفقرات المتعلقة بتأهيل الموارد البشرية مستويات اتِّفاق مرتفعة أيضًا، من خلال التدريب المستمر، وربط الحوافز بالأداء الرقابي، وتوفُّر آليات إلكترونية لمتابعة الالتزام، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.78-3.98) مع انحرافات معيارية أقل من (1)، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لجهود المصارف في دعم الكفاءة الرقابية للعاملين في بيئة العمل الرقمية.

وفي المقابل، أظهرت بعض الفقرات مستويات اتِّفاق متوسطة، مما يعكس وجود عدد من التحدِّيات المرتبطة بالجوانب التقنية الداعمة لبيئة الرقابة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لعبارة ضعف فعّالية الأدوات التكنولوجية المستخدمة في دعم الرقابة نحو (3.23) وبانحراف معياري قدره (1.168)، كما سجَّلت عبارة عدم التحديث

المنتظم للتقنيات المستخدمة متوسطًا حسابيًا نحو (2.90) وبانحراف معياري قدره (1.182)، في حين سجَّلت عبارة ضعف التحقُّق من تطبيق التقنيات الحديثة في إدارة المخاطر نحو (2.81) بانحراف معياري قدره (1.167)، وتُشير هذه النتائج إلى وجود بعض أوجُه القصور التقنية التي قد تُؤثِّر في كفاءة بيئة الرقابة وفعَّالية ممارسات الرقابة الداخلية في بعض المصارف الليبية.

وبصفة عامة، يُمكِّن الاستنتاج أنَّ القطاع المصرفي محلّ الدراسة يتمتع بمستوى جيد من تطبيق ممارسات بيئة الرقابة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات، الأمر الي يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية التحوُّل الرقمي في دعم نُظُم الرقابة الداخلية، ومع ذلك، فإنَّ تعزيز البنية التحتية التقنية، وتطوير الأنظمة الرقمية، والحرص على التحديث المستمر للتقنيات المستخدمة، تُمثِّل مُتطلَّبات أساسية لتعزيز كفاءة وفعّالية نظام الرقابة الداخلية، بما يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية، وزيادة مستوى موثوقيتها، ودعم قُدرة المصارف الليبية على مواكبة المتغيَّرات التكنولوجية والرقابية الحدّيثة.

ثانيًا: بُعد تقييم المخاطر:

تناول هذا البُعد مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق ممارسات تقييم المخاطر كأحد الأبعاد الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وذلك في ظلِّ التَّوسُّع المتزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ العمليات المصرفية، ويُعِدُّ تقييم المخاطر عملية جوهرية تهدف إلى تحديد المخاطر المُحتمِلّة وتحليلها، وقياس آثارها، بما يُسهم في دعم اتِّخاذ القرارات وتعزيز سلامة وجودة التقارير المالية.

ويُوضِّح الجدول رقم (16.4) استجابات أفراد عيِّنة الدراسة تجاه الفقرات المرتبطة بهذا البُعْد، من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاتفاق؛ بهدف الوقوف على مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق ممارسات تقييم المخاطر في بيئة مصرفية رقمية.

جدول رقم (16.4)

استجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعْدِ تقييم المخاطر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتفاق
1	يعتمد المصرف على أدوات تحليل رقمية متقدمة لتحديد المخاطر المحتملة وتحليلها بصورة منتظمة بما يضمّن دقّة التقييم.	3.80	0.846	مرتفعة
2	تَتَبنَّى إدارة المصرف سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة لتقييم المخاطر بما يتوافق مع مبادئ إطار (COSO) وبالاستفادة من أدوات تكنولوجيا المعلومات.	3.77	0.798	مرتفعة
3	يستخدم المصرف أنظمة تحليل تقنية متقدمة للكشف المُبكِّر عن المخاطر وتقدير احتمالية حدوثها.	3.62	0.946	مرتفعة
4	يتم تحديث استراتيجيات وخطط إدارة المخاطر بانتظام لمواكبة التغيّرات في بيئة العمل المصرفي والتطورات التكنولوجية.	3.74	0.893	مرتفعة
5	يعتمد المصرف أساليب كمّية ونوعية مدعومة ببرامج تحليل رقمية لتقدير احتمال حدوث المخاطر وتقييم آثارها.	3.81	0.846	مرتفعة
6	تُشارك جميع المستويات الإدارية في عمليات تقييم المخاطر بما يضمّن شمولية التحليل ودقّة النتائج في بيئة رقمية متكاملة.	3.71	0.889	مرتفعة
7	يتخذّ المصرف إجراءات وقائية قائمة على التحليل الإلكتروني للحدِّ من المخاطر المحتمَلة وتقليل آثارها السلبية.	3.80	0.878	مرتفعة

8	تعتمد إدارة المصرف على تقارير تحليلية إلكترونية للمخاطر عند اتِّخاذ القرارات بما يضمِّن دقّة التقييم.	3.81	0.843	مرتفعة
9	يقوم المصرف بتقييم تأثير المخاطر التقنية المرتبطة بأنظمة المعلومات بصورة مستمرة لضمان سلامة ودقَّة البيانات المالية.	3.82	0.848	مرتفعة
10	عدم تحديث خطة الطوارئ الإلكترونية في المصرف بانتظام، مما يُؤثِّر سلباً على قُدرتها في مُواجّهة المخاطر.	3.19	1.116	متوسطة
11	الرقابة الداخلية في مصرفكم لا تعتمد دائمًا على الأدوات التقنية الحدّيثة عند فحص العمليات المعرضة للمخاطر.	2.90	1.101	متوسطة
12	إدارة الرقابة الداخلية لا تصدر تقارير دورية كافية لتقييم المخاطر ومتابعة فعّالية الضوابط.	2.63	1.077	متوسطة
المتوسط العام		**3.55**	**0.481**	**مرتفعة**

وتشير نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (16.4) إلى أنَّ مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعْدِ تقييم المخاطر وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات جاء مرتفعًا بوجه عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام نحو (3.55) وبانحراف معياري قدره (0.481)، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لدى أفراد عينة الدراسة لمدى اعتمَّاد المصارف على ممارسات منهجية وتقنية في تحديد المخاطر وتحليلها.

وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستوى الاتفاق على معظم فقرات هذا البُعْد، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.62-3.82) بانحرافات معيارية أقل من (1)، مما يدل على درجة جيِّدة من التجانس في آراء المشاركين في عينة الدراسة، فقد سجَّلت الفقرة المُتعلِّقة بتقييم تأثير المخاطر التقنية المرتبطة بأنظمة المعلومات أعلى متوسط حسابي بلغ نحو (3.82) وبانحراف معياري قدره (0.848)، تلتها الفقرات المرتبطة بالاعتماد على التقارير التحليلية الإلكترونية في اتِّخاذ القرارات وتبنِّي الإجراءات الوقائية القائمة على التحليل الإلكتروني، واستخدام الأساليب الكمِّية والنوعية المدعومة بالبرامج التقنية، بمتوسطات حسابية بلغت نحو (3.80-3.81)، وبانحرافات معيارية متقاربة، مما يعكس اهتمام المصارف بتوظيف التكنولوجيا في دعم عمليات تقييم المخاطر وتعزيز كفاءتها.

كما بَيَّنت النتائج أنَّ القطاع المصرفي يعتمد بدرجة ملحوظة على أدوات التحليل الرقمي، والسياسات والإجراءات المكتوبة، إلى جانب التحديث المستمر لاستراتيجيات إدارة المخاطر، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.71-3.80)، الأمر الذي يُشير إلى تبنِّي ممارسات تتمَّاشى مع متطلَّبات إطار (COSO) في بيئة مصرفية رقمية.

وفي المقابل، أظهرت بعض الفقرات مستويات اتِّفاق متوسطة، الأمر الذي يعكس وجود تفاوت نسبي في مستوى تطبيق بعض ممارسات إدارة المخاطر داخل المصارف محلّ الدراسة، فقد بلغ المتوسط الحسابي لعبارة عدم انتظام تحديث خُطِّط الطوارئ نحو (3.19) وبانحراف معياري قدره (1.116)، كما سجَّلت عبارة ضعف الاعتماد المستمر على الأدوات التقنية الحدّيثة في فحص العمليات المُعرَّضة للمخاطر متوسطًا حسابيًا بلغ نحو (2.90) وبانحراف معياري قدره (1.101)، في حين بلغ المتوسط الحسابي المُتعلِّق بفقرة قصور إصدار التقارير الدورية الخاصة بتقييم المخاطر نحو (2.63) وبانحراف معياري قدره (1.077)، وتشير هذه النتائج إلى وجود بعض أوجُه القصور المرتبطة بالجوانب التطبيقية والتقنية لإدارة المخاطر، بما

قد ينعكس سلبًا على كفاءة وفعالية عمليات تقييم المخاطر والحدِّ من قُدرتها على مُواجِهة التحدِّيات والمتغيّرات التشغيلية في بعض المصارف الليبية.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أنَّ القطاع المصرفي محلّ الدراسة يُظْهر مستوى جيّدًا من تطبيق ممارسات تقييم المخاطر المدعومة بتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يعكس تناميًا في مستوى الوعي بأهمية توظيف التقنيات الحدّيثة في دعم العمليات الرقابية وإدارة المخاطر، ومع ذلك فإنَّ تعزيز التحديث المستمر للأنظمة التقنية، وتطوير خُطِّط الطوارئ، والاهتمام بإعداد وإصدار التقارير الدورية الخاصة بتقييم المخاطر وتحليل نتائجها بصورة منتظمة، تُعدُّ من المتطلَّبات الأساسية للارتقاء بكفاءة هذا البُعْدِ، بما يُسهم في تعزيز فعّالية نظام الرقابة الداخلية، وتحسين جودة التقارير المالية، ودعم قُدرة المصارف على التكيّف مع المُتغيّرات التشغيلية والتكنولوجية المتسارعة.

ثالثًا: بُعد الأنشطة الرقابية:

تناول هذا البُعْدِ مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الأنشطة الرقابية كأحد الأبعاد الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وذلك في ظلِّ الاعتمَّاد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ العمليات المصرفية، وتشمل الأنشطة الرقابية مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة وفعّالية، والحدِّ من الأخطاء والتجاوزات، وتعزيز موثوقية التقارير المالية في بيئة رقمية متكاملة.

ويُوضِّح الجدول رقم (17.4) استجابات أفراد عيّنة الدراسة تِّجاه الفقرات المرتبطة بهذا البُعْدِ، من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاتِّفاق؛ بهدف تقييم مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

جدول رقم (17.4)

استجابات أفراد العيّنة على الفقرات المُتعلّقة بمستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعْدِ الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتفاق
1	يمتلك المصرف إجراءات رقابية فعّالة تُنظم العمليات المالية اليومية وتحدُّ من الأخطاء والتجاوزات بالاستفادة من أنظمة معلومات إلكترونية دقيقة.	3.96	0.773	مرتفعة
2	يُطبِّق المصرف سياسات واضِحة لفصل المهام والمسؤوليات بما يُقلِّل من احتمالات التلاعب ويُعزِّز الرقابة في بيئة العمل الرقمية.	3.93	0.850	مرتفعة
3	يلتزم المصرف بإدخال وتسجيل جميع العمليات المالية إلكترونيًا بدقَّة وفي الأوقات المُحَدِّدة بما يضمِّن صحة ودقَّة التقارير المالية.	3.85	0.868	مرتفعة
4	يقوم المصرف بإجراء مراجعات إلكترونية وتحليلات مالية دورية تُعزِّز دقَّة البيانات وتكشف الانحرافات في الوقت المناسب.	3.83	0.829	مرتفعة
5	يلتزم المصرف بالحصول على الموافقات الإلكترونية المسبقة قبل تنفيذ المعاملات ذات المخاطر العالية.	3.93	0.829	مرتفعة
6	تتوفَّر بالمصرف ضوابط رقابية إلكترونية فعَّالة لتنظيم ومراقبة العمليات المالية عبر الأنظمة المصرفية الرقمية.	3.84	0.826	مرتفعة
7	يعتمد المصرف إجراءات تصحيحية إلكترونية سريعة لمعالجة الأخطاء فور اكتشافها من خلال نُظُم المتابعة الإلكترونية.	3.70	0.862	مرتفعة

8	يُطبِّق المصرف آليات دقيقة لفحص البيانات المالية إلكترونيًا للتحقُّق من سلامتها قبل إعداد التقارير المالية.	3.81	0.946	مرتفعة
9	يُجرى المصرف اختبارات دورية لتقييم فعّالية الضوابط الرقابية ومدى توافقها مع المتطلّبات القانونية والتنظيمية.	3.69	0.915	مرتفعة
10	تفتقر أنظمة الرقابة الداخلية في المصرف إلى آليات فحص إلكترونية كافية للعمليات المالية مما قد يزيد من احتمَّالية وقوع الأخطاء.	2.84	1.219	متوسطة
11	عدم تحديث إجراءات الرقابة الإلكترونية بشكِّل دوري يُقلِّل من فعَّاليتها في ضبط العمليات المالية المستجدة.	3.48	1.035	مرتفعة
12	اعتماد بعض العمليات المالية في المصرف على إجراءات غير إلكترونية يحدُّ من كفاءة الرقابة في بيئة العمل الرقمية.	3.40	1.042	مرتفعة
	المتوسط العام	**3.69**	**0.426**	**مرتفعة**

وتُشير نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (17.4) إلى أنَّ مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعْدِ الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات جاء مرتفعًا بوجه عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام نحو (3.69) وبانحراف معياري قدره (0.426)، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لدى أفراد عيِّنة الدراسة لفعّالية الإجراءات الرقابية المعتمدة داخل المصارف.

وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستويات الاتِّفاق على معظم فقرات هذا البُعد، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.69-3.96)، وبانحرافات معيارية أقل من (1)، مما يدل على درجة جيّدة من الاتِّساق في آراء المشاركين في عيِّنة الدراسة، فقد سجَّلت الفقرة المُتعلِّقة بامتلاك المصارف لإجراءات رقابية فعّالة تُنظم العمليات المالية اليومية أعلى متوسط حسابي بلغ نحو (3.96) وبانحراف معياري قدره (0.773)، تلتها الفقرات المرتبطة بتطبيق مبدأ فصل المهام والحصول على الموافقات الإلكترونية المُسبّقة، بمتوسطات حسابية بلغت نحو (3.93) وانحرافات معيارية مُعتدِّلة (0.850، 0.829) على التوالي، مما يعكس أهمية الضبط المؤسسي والإجرائي في الحدّ من المخاطر وتعزيز دقَّة التقارير المالية.

كما بَيَّنت النتائج أنَّ القطاع المصرفي يعتمَد بدرجة واضحة على إدخال وتسجيل العمليات المالية إلكترونيًا، وإجراء مراجعات دورية، وتطبيق ضوابط رقابية إلكترونية فعَّالة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.81- 3.85)، مع انحرافات معيارية مُعتدِّلة، الأمر الذي يُشير إلى تكامل استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم الأنشطة الرقابية وتعزيز كفاءتها.

وكذلك أظهرت الفقرات المُتعلِّقة بالإجراءات التصحيحية واختبارات تقييم فعَّالية الضوابط مستويات اتِّفاق مرتفعة، حيث بلغت المتوسطات الحسابية نحو (3.70) و(3.69) على التوالي، مما يعكس اهتمام المصارف بالتحسين المستمر وتطوير نُظُم الرقابة الداخلية.

وفي المقابل، أظهرت بعض الفقرات مستويات اتِّفاق متوسطة، الأمر الذي يعكس وجود عدد من التحدِّيات المرتبطة بفعالية الأنشطة الرقابية في البيئة الرقمية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لعبارة ضعف كفاية آليات الفحص الإلكتروني نحو (2.84) وبانحراف معياري قدره (1.219)، كما سجَّلت عبارة وجود قصور نسبي في التحديث الدوري للإجراءات الرقابية متوسطًا حسابيًا بلغ نحو(3.48) وبانحراف معياري قدره (1.035)، وكذلك بلغ المتوسط الحسابي لعبارة استمرار الاعتماد الجزئي على إجراءات غير إلكترونية في بعض

العمليات المصرفية بنحو (3.40) وبانحراف معياري قدره (1.042)، وتُشير هذه النتائج إلى وجود بعض الجوانب التي ما تزَّال بحاجَّة إلى مزيد من التطوير، بما قد يُؤثِّر على كفاءة الأنشطة الرقابية وفاعليتها ضمِّن بيئة العمل المصرفية الرقمية.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أنَّ القطاع المصرفي محلّ الدراسة يمتلك أنشطة رقابية تتسم بدرجة جيّدة من الفعَّالية والمدعومة بتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُسهم في تعزيز كفاءة العمليات الرقابية، والحدِّ من المخاطر التشغيلية، ومع ذلك، فإن تعزيز التحوُّل الرقمي الشامل، والتحديث المستمر للإجراءات الرقابية، والتَّوسُّع في الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية في مختلف العمليات المصرفية، تُمثِّل مُتطلَّبات أساسية للارتقاء بمستوى كفاءة نظام الرقابة الداخلية، بما يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية وزيادة موثوقيتها في ظلِّ التطوّرات التكنولوجية المتسارعة.

رابعًا: بُعْدِ نُظُم المعلومات والاتِّصال:

تناول هذا البُعْدِ مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال، بوصفهِ أحد الأبعاد الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وذلك في ظلِّ الاعتمَّاد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ العمليات المصرفية، ويهدف هذا البُعْدِ إلى تقييم مدى فعّالية الأنظمة المعلوماتية وقنوات الاتِّصال في دعم نظام الرقابة الداخلية، من خلال ضمان دقَّة جمع ومعالجة البيانات المالية والإدارية، وتوفير تدفُّق منتظم وموثوق للمعلومات، بما يُمكِّن الجِّهات الإدارية والرقابية من اتِّخاذ القرارات في الوقت المناسب وبدرجة عالية من الكفاءة، ويشمل هذا البُعْد مجموعة من العناصر الجوهرية، من أبرزها جودة البيانات المالية، وكفاءة أنظمة المعلومات المستخدمة، وسرعة ودقَّة تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة، وتوافُّر قنوات اتِّصال فعَّالة بين المستويات الإدارية، فضلًا عن درجة تكامل نُظُم المعلومات مع العمليات الرقابية، بما يُسهم في رصد المخاطر والتحكُّم فيها بفعَّالية، كما يعكس هذا البُعد مدى قُدرة المصارف الليبية على توظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم الأنشطة الرقابية وتعزيز الرقابة على الأداء المالي، بما يُسهم في رفع مستوى الشفافية، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز موثوقيتها، بما يتلاءم مع متطلَّبات البيئة المصرفية الرقمية الحدّيثة.

ويعرض الجدول رقم (18.4) نتائج استجابات أفراد عيِّنة الدراسة تجَّاه الفقرات المرتبطة بهذا البُعد، وذلك من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاتفاق؛ بهدف تقييم درجة التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعْدِ نُظُم المعلومات والاتِّصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقياس مدى فاعليتها في دعم نُظُم الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

جدول رقم (18.4)

استجابات أفراد العينة على الفقرات المُتعلِّقة بمستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد نُظم المعلومات والاتِّصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتفاق
1	يُوفِّر المصرف نُظم معلومات مالية دقيقة وموثوقة تدعم جودة التقارير المالية وتُعزِّز اتخاذ القرارات السليمة.	4.01	0.846	مرتفعة
2	يستخدم المصرف تقنيات تكنولوجيا المعلومات الحدّيثة في تنفيذ ومراقبة العمليات المالية بما يُعزّز دقَّة التقارير المالية.	3.90	0.794	مرتفعة
3	يعتمد المصرف قنوات اتِّصال إلكترونية فعّالة تُسهم في تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة بكفاءة.	3.99	0.783	مرتفعة
4	يستخدم المصرف أنظمة معلومات مالية معتمدة لضمان التسجيل والمعالجة الإلكترونية الدقيقة للعمليات المالية.	4.04	0.765	مرتفعة
5	يحرص المصرف على إيّصال المعلومات إلى الموظفين في الوقت المناسب عبر أنظمة اتِّصال إلكترونية داخلية فعَّالة تدعم سرعة ودقَّة تبادل المعلومات.	3.93	0.907	مرتفعة
6	يمتلك المصرف بنية تحتية تكنولوجية متطورة تتضمّن أنظمة نسخ احتياطي موثوقة وشبكات آمنة تضمّن استمرارية العمليات المالية وسلامتها.	3.74	0.963	مرتفعة
7	يُطبِّق المصرف ضوابط أمن معلومات صارمة لحماية المعلومات المالية وضمان سريتها أثناء معالجتها وتبادلها عبر الأنظمة الإلكترونية.	3.97	0.794	مرتفعة
8	يُوفِّر المصرف برامج تدريبية متخصِّصة لتنمية مهارات الموظفين في استخدام نُظُم المعلومات الإلكترونية بكفاءة عالية.	3.85	0.879	مرتفعة
9	تعتمد إدارة المصرف على تقارير إلكترونية دقيقة وحديثة لدعم الاتِّصال الفعَّال واتِّخاذ القرارات المالية السليمة.	3.83	0.952	مرتفعة
10	تفتقر بعض أنظمة المعلومات في المصرف إلى التكامل الكامل مع الأنظمة الأخرى مما قد يُؤثِّر على دقَّة المعلومات المالية.	2.96	1.171	متوسطة
11	عدم استخدام القنوات الإلكترونية الداخلية في المصرف بشكلٍ كافٍ لتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة ويقلِّل من فعَّالية الاتِّصال.	3.49	1.078	مرتفعة
12	عدم تحديث البيانات المالية بانتظام في بعض الأنظمة يُقلِّل من دقَّة المعلومات المتاحة لاتِّخاذ القرارات المالية.	3.61	1.041	مرتفعة
المتوسط العام		**3.78**	**0.445**	**مرتفعة**

وتشير نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (18.4) إلى أنَّ مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعْدِ نُظُم المعلومات والاتِّصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام نحو (3.78) وبانحراف معياري قدره (0.445)، مما يعكس اتِّجاهًا إيجابيًا لدى أفراد عيّنة الدراسة نحو كفاءة أنظمة المعلومات وقنوات الاتِّصال في دعم جودة التقارير المالية.

وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستويات الاتِّفاق على معظم فقرات هذا البُعْدِ، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.74-4.04) بانحرافات معيارية أقل من (1)، مما يدل على درجة جيّدة من التجانس في آراء أفراد عينة الدراسة، فقد سجَّلت الفقرة المُتعلِّقة باستخدام أنظمة معلومات مالية معتمدة أعلى متوسط حسابي بلغ نحو (4.04) وبانحراف معياري قدره (0.765)، تلتها الفقرات المرتبطة بتوفير نُظُم معلومات دقيقة وموثوقة

وقنوات اتّصال إلكترونية فعّالة، بمتوسطات حسابية بلغت نحو (4.01) و(3.99) على التوالي، مما يعكس الدور الحيوي لأنظمة المعلومات في تعزيز دقَّة التقارير المالية وتحسين عملية اتِّخاذ القرار.

كما بيَّنت النتائج أنَّ القطاع المصرفي يعتمد بدرجة ملحوظة على استخدام التقنيات الحديثة في تنفيذ ومراقبة العمليات المالية، مع الحرص على إيصال المعلومات في الوقت المناسب، وتطبيق ضوابط أمنية لحماية البيانات المالية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.90-3.97) وانحرافات معيارية معتدلة، مما يشير إلى فعّالية البنية المعلوماتية في دعم الاتِّصال المؤسسي وتعزيز كفاءة الأداء الرقابي.

وكذلك أظهرت الفقرات المُتعلِّقة بالبنية التحتية التكنولوجية وبرامج التدريب مستويات اتِّفاق مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.74) و(3.85) على التوالي، مما يعكس اهتمام المصارف بتطوير قُدراتها التقنية وتعزيز كفاءة استخدام نُظُم المعلومات في بيئة العمل المصرفية.

وفي المقابل، سجَّلت بعض الفقرات مستويات اتِّفاق متوسطة، بما يعكس وجود عدد من التحدِّيات المرتبطة بكفاءة نُظُم المعلومات والاتصال في بعض المصارف الليبية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لعبارة ضعف تكامل الأنظمة نحو (2.96) وبانحراف معياري قدره (1.171)، كما سجَّلت عبارة وجود قصور نسبي في استخدام قنوات الاتِّصال الإلكترونية الداخلية متوسطًا حسابيًا نحو (3.49) وبانحراف معياري (1.078)، كذلك بلغ المتوسط الحسابي لعبارة عدم التحديث المنتظم لبعض البيانات المالية نحو (3.61) وبانحراف معياري قدره (1.041)، وتُشير هذه النتائج إلى وجود بعض الجوانب التي قد تُؤثِّر على كفاءة تدفُّق المعلومات وفعالية الاتِّصال الداخلي، الأمر الذي قد ينعكس على جودة الأداء الرقابي ودقَّة التقارير المالية.

وبصفة عامة، تعكس هذه النتائج أنَّ القطاع المصرفي الليبي محلّ الدراسة يمتلك نُظُم معلومات واتِّصال تتسم بدرجة جيِّدة من الفعَّالية، وتُسهم في دعم جودة التقارير المالية، وتعزيز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، ومع ذلك فإنَّ تعزيز تكامل الأنُظمة الإلكترونية، وتحسين استخدام قنوات الاتِّصال الرقمية، والاهتمام بالتحديث المستمر للبيانات والمعلومات المالية، تُمثِّل متطلَّبات أساسية للارتقاء بكفاءة هذا البُعْد، بما يدعم التحوُّل الرقمي ويُعزِّز قُدرة المصارف الليبية على مواكبة التطورات التكنولوجية والرقابية الحدّيثة.

خامسًا: بُعْدِ أنشطة المتابعة والمراقبة:

تناول هذا البُعد مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أنشطة المتابعة والمراقبة، كأحد الأبعاد الأساسية لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وذلك في ظلِّ الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ ومتابعة العمليات المصرفية، ويهدف هذا البُعْد إلى تقييم مدى فعَّالية إجراءات المتابعة المستمرة والتقييم الدوري لنظام الرقابة الداخلية، من خلال استخدام الأنظمة الإلكترونية وأدوات التحليل الحديثة، بما يُسهم في الكشف المُبكِّر عن الانحرافات وتعزيز جودة التقارير المالية.

ويُوضِّح الجدول رقم (19.4) استجابات أفراد عيِّنة الدراسة على الفقرات المرتبطة ببُعد أنشطة المتابعة والمراقبة، من خلال عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاتِّفاق؛ بهدف تقييم مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أنشطة المتابعة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقياس

فعَّالية الإجراءات الرقابية المستمرة في الكشف عن الانحرافات، وتعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية، بما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية.

جدول رقم (19.4)

استجابات أفراد العيّنة على الفقرات المُتعلّقة بمستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتفاق
1	يحرص المصرف على تنفيذ إجراءات رقابية إلكترونية منتظمة على جميع العمليات المالية لضمان الالتزام بالسياسات واللوائح المعتمدة.	4.13	0.755	مرتفعة
2	يُتابع المصرف العمليات المالية فوّر تنفيذها من خلال أنظمة معلومات إلكترونية للتحقّق من دقّتها وصحتها في الوقت المناسب.	3.93	0.901	مرتفعة
3	يضمّن المصرف تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجان المراجعة في الوقت المناسب من خلال آليات متابعة رقمية فعّالة.	3.92	0.842	مرتفعة
4	يعتمَّد المصرف مؤشرات أداء إلكترونية لقياس ومراقبة العمليات المالية والتشغيلية بشكّل مستمر ودقيق.	3.96	0.847	مرتفعة
5	يتخّذ المصرف إجراءات تصحيحية فورية عند اكتشاف الأخطاء من خلال نُظم المراقبة الإلكترونية للحدِّ من آثارها السلبية.	3.80	0.899	مرتفعة
6	يُوفّر المصرف تقارير إلكترونية دورية تُسهم في تمكين الإدارة العليا من اتِّخاذ قرارات مالية دقيقة.	3.90	0.871	مرتفعة
7	يُطبّق المصرف آليات رقمية لرصد المخاطر المالية المُحتملّة واتِّخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب.	3.77	0.879	مرتفعة
8	يتابع المصرف نتائج عمليات المراجعة الداخلية والخارجية إلكترونيًا بهدف تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية.	3.92	0.811	مرتفعة
9	يُجرى المصرف مراجعات دورية باستخدام أدوات تحليل الكترونية لتقييم فعّالية أنشطة المراقبة وضمان توافقها مع الضوابط التنظيمية.	3.89	0.864	مرتفعة
10	تفتقد بعض أنشطة المتابعة في المصرف إلى استخدام أدوات التحليل الرقمية مما قد يُقلِّل من دقّة تقييم الضوابط الرقابية.	3.27	1.148	متوسطة
11	تفتقر بعض العمليات المالية في المصرف إلى متابعة إلكترونية كافية مما يُقلِّل من فعّالية الرقابة على الالتزام بالسياسات واللوائح.	2.95	1.179	متوسطة
12	عدم إصدار تقارير دورية شاملة للإدارة العليا يُقلِّل من قُدرتها على اتِّخاذ قرارات مالية مستندة إلى معلومات دقيقة.	3.62	1.064	مرتفعة
	المتوسط العام	**3.76**	**0.432**	**مرتفعة**

وتشير نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (19.4) إلى أنَّ مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات جاء مُرتفعًا بوجه عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام نحو (3.76) وبانحراف معياري قدره (0.432)، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لدى أفراد عيّنة الدراسة لفعَّالية أنشطة المتابعة المدعومة بالأنظمة الإلكترونية في تعزيز جودة التقارير المالية.

وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستويات الاتِّفاق على معظم فقرات هذا البُعد، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.77-4.13) وبانحرافات معيارية أقل من (1)، مما يدل على درجة جيِّدة من الاتِّساق في آراء المشاركين في عينة الدراسة، فقد سجَّلت فقرة تنفيذ إجراءات رقابية إلكترونية منتظمة بأعلى متوسط حسابي بلغ نحو(4.13) وانحراف معياري قدره (0.755)، تلتها الفقرات المرتبطة بمتابعة العمليات المالية إلكترونيًا،

وضمان تنفيذ توصيات المراجعة، واستخدام مؤشرات الأداء، بمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.92-3.96)، وانحرافات معيارية مُعتدِلة، مما يعكس اهتمام المصارف بتعزيز المتابعة المستمّرة وتحسين كفاءة الرقابة الداخلية.

كما بَيَّنت النتائج أنَّ القطاع المصرفي يعتمد بدرجة ملحوظة على التقارير الإلكترونية الدورية، والإجراءات التصحيحية الفورية، وآليات رصد المخاطر، ومتابعة نتائج المراجعة الداخلية والخارجية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.77-3.90)، وبانحرافات معيارية منخفضة نسبيًا، مما يشير إلى تكامل دور تكنولوجيا المعلومات في دعم أنشطة المتابعة والمراقبة وتعزيز دقّة المعلومات المالية.

وكذلك أظهرت الفقرة المُتعلِّقة بإجراء مراجعات دورية باستخدام أدوات تحليل إلكترونية بمتوسط حسابي بلغ نحو (3.89) وانحراف معياري (0.864)، مما يعكس توجّهًا واضحًا نحو التقييم المستمر لفعّالية نظام الرقابة الداخلية باستخدام التقنيات الحدّيثة.

وفي المقابل، سجَّلت بعض الفقرات مستويات اتِّفاق متوسطة، الأمر الذي يعكس وجود عدد من التحدّيات المرتبطة بكفاءة أنشطة المتابعة والمراقبة في بعض المصارف الليبية، فقد بلغ المتوسط الحسابي لعبارة ضعف استخدام أدوات التحليل الرقمي نحو (3.27) وانحراف معياري قدره (1.148)، كما سجَّلت عبارة قصور المتابعة الإلكترونية لبعض العمليات المالية متوسط حسابي بلغ نحو (2.95) وانحراف معياري قدره (1.179)، كذلك بلغ المتوسط الحسابي لعبارة وجود قصور نسبي في شمولية التقارير الدورية الموجّهة للإدارة العليا نحو (3.62) وانحراف معياري قدره (1.064)، وتشير هذه النتائج إلى وجود بعض الجوانب التي ما تزّال بحاجّة إلى مزيد من التطوير، بما قد يُؤثر على كفاءة عمليات المتابعة والمراقبة وفاعليتها في البيئة المصرفية.

وبصفه عامة، تعكس هذه النتائج أنَّ القطاع المصرفي الليبي محلّ الدراسة يُطبِّق أنشطة متابعة ومراقبة تتسم بدرجة عالية من الفعّالية والمدعومة بتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُسهم في تعزيز كفاءة الرقابة الداخلية ودعم جودة التقارير المالية، ومع ذلك فإنَّ التّوسُّع في استخدام أدوات التحليل الرقمي، وتحسين شمولية المتابعة الإلكترونية، وتطوير التقارير الدورية المُوجّهة للإدارة العليا، من حيث الدقّة والتوقيت والمحتوى، تُمثِّل مُتطلَّبات أساسية للارتقاء بكفاءة هذا البُعْدِ، بما يُعزِّز من فعّالية نظام الرقابة الداخلية ويدعم قُدرة المصارف على مواكبة متطلَّبات البيئة الرقمية الحدّيثة.

2.9.4- مدى اتِّفاق إجابات أفراد عيّنة الدراسة على فقرات مستوى جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات:

تناول هذا المحور من الاستبانة تقييم مستوى جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، من خلال قياس مدى توافّر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، مثل الدقّة، والملاءمة، والموثوقية، والوضوح، وقابلية المقارنة، إضافةً إلى مدى إسهام الأنظمة المعلوماتية الحدّيثة في تعزيز هذه الخصائص، بما يدعم كفاءة وفعّالية اتِّخاذ القرارات المالية.

ويعرض الجدول رقم (20.4) نتائج استجابات أفراد عيّنة الدراسة على الفقرات المرتبطة بهذا المحور، من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستويات الاتِّفاق؛ بهدف تقييم مستوى جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

جدول رقم (20.4)
استجابات أفراد العيّنة على الفقرات المُتعلِّقة بمستوى جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الاتفاق
1	يُسهم اعتماد مصرفكم على نُظَم المعلومات المالية الإلكترونية في إعداد تقارير مالية ملاءمة تدعم عملية اتِّخاذ القرارات الإدارية والمالية.	4.08	0.855	مرتفعة
2	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات مصرفكم في التركيز على البيانات الأكثر أهمية وارتباطًا بالتقارير المالية.	4.02	0.879	مرتفعة
3	في بعض الحالات لا تُلبّي التقارير المالية الصادرة عن نُظَم المعلومات الإلكترونية احتياجات جميع مستخدمي المصرف بشكِّل كامل.	3.96	0.875	مرتفعة
4	تعتمد الأنُظمة الرقمية في مصرفكم على إجراءات رقابية تُقلِّل من الأخطاء البشرية أثناء إعداد التقارير المالية.	4.02	0.844	مرتفعة
5	يُعزِّز استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصرف دقّة البيانات المالية الواردة في التقارير.	4.15	0.879	مرتفعة
6	قد تحتوي بعض التقارير المالية الإلكترونية على معلومات غير دقيقة عند الاعتماد الكُلّي على الأنظمة الرقمية دون مراجعة إضافية.	3.12	1.020	متوسطة
7	تُسَّهل الأنظمة الرقمية المستخدمة في المصرف مقارنة البيانات المالية عبر الفترات الزمنية بما يضمّن دقتها.	4.00	0.798	مرتفعة
8	يُسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصرف في توحيد أساليب عرض البيانات المالية بين الأقسام والفروع المختلفة.	4.06	0.828	مرتفعة
9	تُواجِّه الإدارة أحيانًا صعوبة في مقارنة بعض التقارير المالية الصادرة عن المصرف مع الفترات السابقة بسبب اختلاف أساليب العرض الرقمية.	3.61	1.047	مرتفعة
10	تُتِيح الأنُظمة الإلكترونية في المصرف إمكانية التحقّق من صحة البيانات المالية المنشورة من خلال الوثائق والمستندات الداعمة.	4.03	0.714	مرتفعة
11	تُوفِّر الأنظمة الرقمية سجِّلات إلكترونية مُوَثقة تُسَّهل عملية تتبع جميع التغيُّرات والتعديلات التي تطرأ على البيانات المالية.	4.09	0.861	مرتفعة
12	قد يجد مستخدمو التقارير المالية صعوبة في التحقّق من صحة البيانات المنشورة الكترونيًا نتيجة نقص التوثيق التفصيلي في بعض الحالات.	3.13	1.047	متوسطة
13	تُسهم الأنظمة الرقمية في عرض التقارير المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم لمستخدميها.	4.21	0.698	مرتفعة جدا

14	تُوفِّر تكنولوجيا المعلومات أدوات عرض مرئية كالرسوم البيانية لتسهيل تفسير المعلومات المالية.	4.06	0.883	مرتفعة
15	قد تتسم بعض التقارير المالية الإلكترونية في المصرف بدرجة من التعقيد مما يُقلِّل من سهولة فهمِها ويحدُّ من قدرة المستخدمين على تفسير محتواها واتِّخاذ القرارات المناسبة.	3.30	1.106	متوسطة
المتوسط العام		**3.86**	**0.451**	**مرتفعة**

وتشير نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (20.4) إلى أنَّ مستوى جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي جاء مرتفعًا بوجه عام، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام نحو (3.86) وانحراف معياري قدره (0.451)، مما يعكس إدراكًا إيجابيًا لدى أفراد عينة الدراسة لدور تكنولوجيا المعلومات في تحسين خصائص جودة التقارير المالية.

وقد أظهرت النتائج ارتفاع مستويات الاتِّفاق على معظم فقرات هذا المحور، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.00-4.21) وانحرافات معيارية مُعتدِلة، مما يُشير إلى درجة جيِّدة من الاتِّساق في آراء المشاركين في عيِّنة الدراسة، فقد سجَّلت الفقرة المُتعلِّقة بوضوح عرض التقارير المالية أعلى متوسط حسابي بلغ نحو(4.21) بانحراف معياري قدره (0.698)، تلتها الفقرة المرتبطة بتعزيز دقّة البيانات المالية باستخدام تكنولوجيا المعلومات بمتوسط حسابي بلغ نحو (4.15) وانحراف معياري قدرهُ (0.879)، مما يعكس الأثر الإيجابي الواضح للأنظمة الرقمية في تحسين دقَّة المعلومات وسهولة فهمها.

كما بيَّنت النتائج أنَّ استخدام نُظم المعلومات المالية الإلكترونية يُسهم بدرجة كبيرة في دعم عملية اتِّخاذ القرار، من خلال التركيز على المعلومات الجوهرية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتوحيد أساليب عرض البيانات، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (4.02-4.09)، بانحرافات معيارية أقل من (1)، مما يُشير إلى فعّالية الأنظمة الرقمية في تعزيز ملاءمة وموثوقية التقارير المالية.

وكذلك أظهرت الفقرات المُتعلِّقة بإمكانية المقارنة بين الفترات الزمنية، وتوفير أدوات عرض مرئية، وإتاحَّة التحقّق من صحة البيانات، مستويات اتِّفاق مرتفعة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.00-4.06)، مما يعكس تطوّر البنية المعلوماتية الداعمة لإعداد التقارير المالية في المصارف الليبية.

وفي المقابل، سجَّلت بعض الفقرات مستويات اتِّفاق متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لاحتمالية احتواء بعض التقارير على معلومات غير دقيقة عند الاعتماد الكلي على الأنظمة الرقمية ما نسبتهُ (3.12) وبانحراف معياري قدرهُ (1.020)، كما بلغ المتوسط الحسابي صعوبة التحقّق من بعض البيانات نتيجة نقص التوثيق نحو (3.13) وانحراف معياري قدرهُ (1.047)، كما سجَّلت عبارة تعقيد بعض التقارير المالية الإلكترونية متوسط حسابي بلغ نحو (3.30) وانحراف معياري قدره (1.106)، مما قد ينعكس على درجة سهولة فهم هذه التقارير واستخدامها من قِبل مُتخذِّي القرار، إضافةً إلى ذلك أظهرت النتائج وجود صعوبات نسبية في المقارنة بين الفترات المختلفة نتيجة تباين أساليب العرض الرقمية، حيث بلغ المتوسط الحسابي نحو (3.61) وانحراف معياري قدرهُ (1.047)، على الرغم من أنَّ مستويات الاتِّفاق بقيت ضمِّن الإطار المتوسط إلى المرتفع نسبيًا.

وبصفة عامة، تُشير هذه النتائج إلى أنَّ تكنولوجيا المعلومات تُسهم بفعَّالية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي من حيث الدقَّة، والملاءمة، والوضوح، وقابلية المقارنة، ومع ذلك، فإنَّ تحقيق مستويات أعلى من الجودة يستلزم مُواصلَّة تطوير البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز التكامل بين الأنظمة، والالتزام بالتوثيق الدقيق للبيانات، إلى جانب العمل على تقليل درجة تعقيد عرض التقارير، وعدم الاعتماد الكلي على النُظُم الإلكترونية دون دعم المراجعة البشرية، بما يُسهم في تعزيز موثوقية التقارير المالية ورفع كفاءتها في دعم عملية اتِّخاذ القرار في ظلِّ بيئة مصرفية رقمية متطوّرة ومتسارعة التحوُّل.

10.4- اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

قبل الشروع في اختبار فرضيات الدراسة، تمَّ التحقُّق من طبيعة توزيع البيانات للتأكّد من مطابقتها للتوزيع الطبيعي، وذلك باستخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov (K-S)، ويُعدُّ هذا الاختبار أحد الاختبارات الإحصائية المُعتمدة لمعرفة ما إذا كانت مجموعة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وتعتمد آلية الاختبار على مقارنة التوزيع التراكمي للبيانات الفعلية مع التوزيع التراكمي المُتوقع للتوزيع الطبيعي، مع حساب مستوى المعنوية الذي يُحدِّد قبول أو رفض الفرضية الصفرية، وتمَّ صياغة الفرضيات الأساسية للاختبار على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية (H_0): البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة (H_1): البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

وقد تمَّ تطبيق الاختبار على جميع أبعاد الدراسة، والتي شملِّت بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، الأنشطة الرقابية، نُظُم المعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة.

ويعرُّض الجدول رقم (21.4) نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov(K-S) لجميع أبعاد الدراسة، مُتضمِّنًا القيم الإحصائية للانحرافات المعيارية والمتوسطات ومستوى المعنوية، والذي يُوضِّح ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا.

جدول رقم (21.4)
نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

البعد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov	مستوى قيم المشاهدة (sig)
البيئة الرقابية	3.74	0.458	0.076	0.200
تقييم المخاطر	3.55	0.481	0.081	0.168
الأنشطة الرقابية	3.69	0.426	0.102	0.115
نُظم المعلومات والاتصال	3.78	0.445	0.092	0.153
أنشطة المتابعة والرقابة	3.76	0.432	0.105	0.109

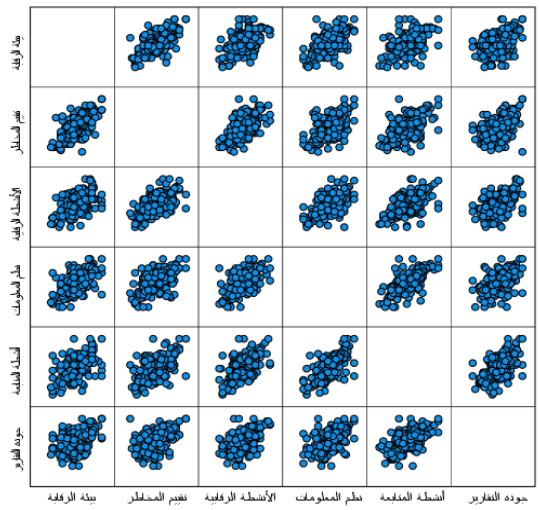
وتُظهر نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (21.4) أنَّ قيم مستوى المعنوية لجميع الأبعاد كانت أكبر من (0.05)، مما يُشير إلى قبول الفرضية الصفرية، ويُستَّدِل من ذلك أنَّ البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، بما يسمح باستخدام الاختبارات الإحصائية المعملية (Parametric Tests) في اختبار فرضيات الدراسة بثقة عالية، كما يُؤكِّد هذا الإجراء الالتزام بالمعايير الإحصائية المعتمدة في البحوث العلمية، حيث يُعدُّ التحقُّق من

التوزيع الطبيعي للبيانات خُطوة أساسية؛ لضمان صحة النتائج الإحصائية، ودقة الاستدلال على العلاقات بين المتغيّرات.

11.4-التحقّق من فروض نموذج الانحدار الخطي والمتعدد:

قبل الشروع في تطبيق نماذج الانحدار الخطي البسيط والانحدار الخطي المُتعدِّد لاختبار فرضيات الدراسة، تمَّ التحقّق من استيفاء مجموعة من الفروض الإحصائية الأساسية المرتبطة باستخدام نماذج الانحدار؛ لضمان سلامة النتائج الإحصائية ودقَّة الاستنتاجات المُستخلصة منها، ويُعدُّ التحقّق من هذه الفروض خطوة منهجية ضرورية؛ لتعزيز موثوقية التحليل الإحصائي، والتأكّد من ملاءمة البيانات لتطبيق نماذج الانحدار في دراسة أثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في المصارف الليبية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد شمِلَت عملية التحقَّق اختبار مجموعة من الفروض الأساسية، والمُتمَثِّلة في خَطِيَّة العلاقة بين المُتغيّرات، واستقلالية الأخطاء، والتوزيع الطبيعي للبواقي، وتجانس التباين، إضافةً إلى التحقَّق من عدم وجود مشكلة التعدُّد الخطي في نماذج الانحدار المُتعدِّد، وذلك على النحو التالي:

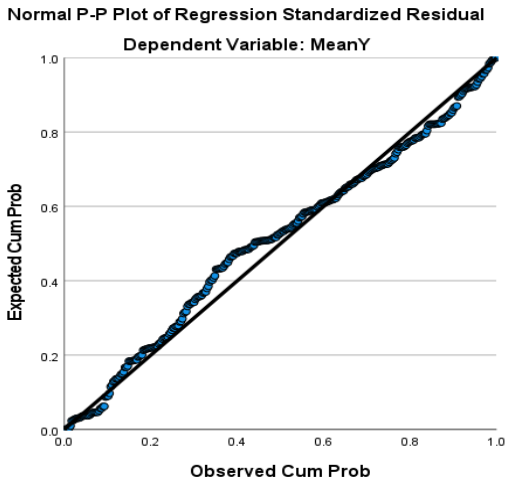
أولًا: التحقَّق من خطية العلاقة، يُعدُّ شرط التحقّق من خطية العلاقة من الفروض الأساسية لنماذج الانحدار الخطي، وتمَّ التحقَّق من وجود علاقة خطية مباشرة بين المتغيّرات المستقلة والمتغيّر التابع، باستخدام مُخطَّطات التشتت (Scatter Plots) لرسم العلاقة بين المتغيرات المستقلة، والمُتمثِّلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، ونُظم المعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، وبين المتغيّر التابع المُتمثِّل في جودة التقارير المالية، وقد أظهرت نتائج الرسومات البيانية لمُخطَّطات التشتت وجود نمط انتشار خطي واضح بين المتغيّرات المستقلة والمتغيّر التابع، كما هو موضّح في الشكل رقم (7.4)، حيث تركّزت النقاط حول خطٍّ اتِّجاه عام دون وجود انحرافات حادة أو أنماط غير خطية، مما يدل على تحقَّق فرضية العلاقة الخطية، ويُؤكِّد من إمكانية استخدام نماذج الانحدار الخطي لدراسة العلاقة بين المتغيّرات محلّ الدراسة.



الشكل رقم (7.4)
خطية العلاقة بين المتغيّرات المستقلة والمتغيّر التابع

ثانيًا: التحقّق من استقلالية الأخطاء، يُشير شرط استقلالية الأخطاء المتتابعة إلى ضرورة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (Residuals) في نماذج الانحدار، حيث إنَّ وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء قد يؤدي إلى تحيّز تقديرات النموذج وضعف دقَّة النتائج الإحصائية، وللتحقّق من هذا الشرط، تمَّ اختبار استقلالية الأخطاء المتتابعة باستخدام اختبار دوربن – واتسون (Durbin- Watson) في نماذج الانحدار، والذي يُعدُّ من أكثر الاختبارات شيوعًا؛ للكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء المتتابعة، وتُعدُّ القيم التي تقع ضمِّن المدى (1.5 – 2.5) مؤشرًا على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وقد بلغت قيمة اختبار دوربن – واتسون (1.601) ضمِّن الحُدُّود المقبولة إحصائيًا، مما يدل على عدم وجود ارتباط ذي دلالة بين الأخطاء المتتابعة، وتُحقَّق شرط استقلالية الأخطاء في نماذج الانحدار المستخدمة في الدراسة.

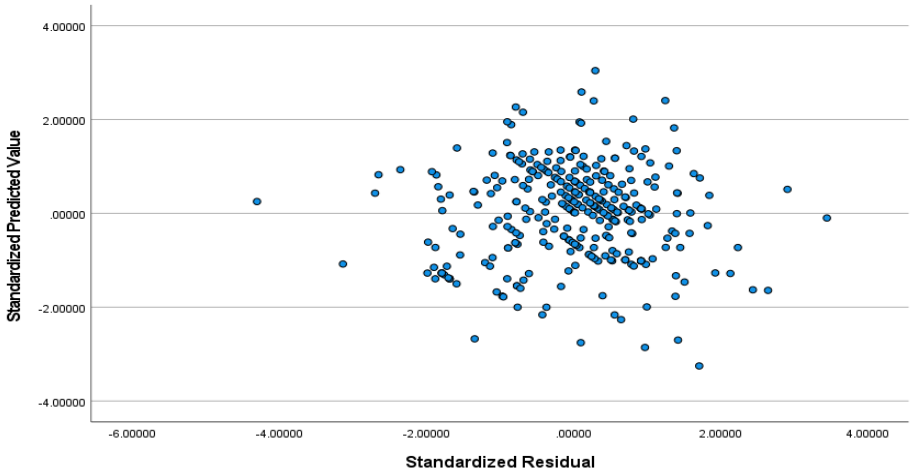
ثالثًا: التحقّق من التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار، يُعدُّ التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار من الفروض المُهمّة في نماذج الانحدار الخطي، حيث يفترض أنَّ تتوزع الأخطاء حول المتوسط توزيعًا طبيعيًا، مما يُعزّز من دقَّة التقديرات الإحصائية وصحة الاختبارات المرتبطة بالنموذج، وللتحقّق من هذا الشرط، تمَّ استخدام مُخطّطات الاحتمال الطبيعي (Normal Q-Q Plot)، إضافةً إلى فحص القيم الشاذة (Outliers)، حيث تمَّ تحليل نمط توزيع بواقي الانحدار ومقارنتها بالتوزيع الطبيعي المُتوقّع، وقد أظهرت النتائج كما موضح في الشكل رقم (8.4) أنَّ النقاط المُمثِّلة للبواقي تركّزت بالقرب من الخط المستقيم في مخطّط (Q-Q Plot)، مما يدل على أنَّ البواقي تتبع توزيعًا قريبًا من التوزيع الطبيعي، كما لم تظهر قيم شاذة مُؤثِّرة يُمكِّن أن تُؤثِّر على نتائج النموذج، مما يؤكِّد تحقّق فرضية التوزيع الطبيعي لبواقي الانحدار، ويدعم افتراضات الاختبارات الإحصائية المرتبطة بالانحدار.



الشكل رقم (8.4)
مخطط (Q-Q) لاختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النماذج

رابعًا: التحقّق تجانس التباين، يقصد بتجانس التباين وثبات الأخطاء، عند مختلف مستويات المتغيرات المستقلة؛ حيث يفترض أن تكون البواقي موّزعة بصورة متساوية حول خط الانحدار، دون وجود نمط متزايد أو متناقص في التباين، وللتحقّق من هذا الشرط، تمَّ استخدام مُخطَّطات البواقي مقابل القيم المُتوقّعة

(Residuals vs Predicted Values)، وتمَّ فحص نمط انتشار البواقي حول القيم المُتوقعة للنموذج، وأظهرت نتائج التحليل كما موضح في الشكل رقم (9.4) ثباتًا نسبيًا في تباين الأخطاء، وانتشار البواقي بشكل عشوائي حول خط الصفر، دون ظهور نمط مُحدِّد يدل على زيادة أو نقصان التباين، مما يُشير إلى تحقّق شرط تجانس التباين وعدم وجود مشكلة التباين غير المتجانس **(**Homoscedasticity**).**



الشكل رقم (9.4)
اختبار التجانس في التباين باستخدام مخططات البواقي مقابل القيم المتوقعة

خامساً: التحقّق من عدم وجود التعدّد الخطي، يُعدُّ التعدُّد الخطِّي (Multicollinearity) من المشاكل الإحصائية التي قد تُواجِّه نماذج الانحدار الخطي المُتعدِّد، وهذا يحدث عندما تكون المُتغيّرات المستقلة مترابطة بدرجة عالية فيما بينها، مما يؤدي إلى صعوبة تقدير التأثير الحقيقي لكلّ مُتغيّر مستقل على المتغيّر التابع، ويُؤثِّر سلبًا في دقّة معاملات الانحدار وإمكانية تفسيرها تفسيرًا علميًا سليمًا، وللتحقُّق من عدم وجود مشكلة التعدُّد الخطي بين المتغيّرات المستقلة في هذه الدراسة، تمَّ استخدام معامل الارتباط ومؤشر التضخم (Variance Inflation Factor-VIF)، حيث كانت جميع قيم معامل التضخم الموضحة في الجدول رقم (22.4) ضمِّن الحدُّود المقبولة وهي أقل من (10)، ويضمِّن أنَّ تقديرات الانحدار لكُّل بُعْدٍ مستقلة نسبيًا ولا تتأثر بالتداخل بين المتغيّرات، وبالتالي تحقّق شرط عدم وجود التعدُّد الخطِّي في نماذج الانحدار المُتعدِّد المستخدمة في هذه الدراسة.

جدول رقم (22.4)
نتائج اختبار معامل التضخم

المتغير	معامل التضخم (VIF)
بيئة الرقابة	1.903
تقييم المخاطر	2.022
الأنشطة الرقابية	1.865
نظم المعلومات والاتصال	2.254
أنشطة المتابعة والمراقبة	2.228

وبناءً على نتائج هذه الاختبارات، يمكن التأكيد على أنَّ المتغيّرات المستقلة المُمثِّلة لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) تتمتع بدرجة مناسبة من الاستقلالية فيما بينها، بما يضمِّن دقّة تقدير معاملات الانحدار، ويُعزِّز من موثوقية نتائج التحليل الإحصائي، وبالتالي فإن استيفاء شرط عدم وجود التعدِّد الخطي، إلى جانب تحقّق بقية فروض نموذج الانحدار، يتيح تطبيق نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد بثقة إحصائية عالية لاختبار فرضيات الدراسة، وتحليل أثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، بما يُسهم في تفسير طبيعة العلاقة بين المتغيرات وتحقيق أهداف الدراسة بصورة علمية دقيقة.

12.3- اختبار فرضيات الدراسة:

بعد الانتهاء من عرض وتحليل البيانات الوصفية والتحقّق من صدق وثبات أداة الدراسة، والتأكّد من استيفاء البيانات لشروط التحليل الإحصائي، تمَّ الانتقال إلى مرحلة اختبار فرضيات الدراسة؛ بهدف التحقُّق من صحة العلاقات المُفترَضة بين متغيّرات الدراسة، والكشف عن مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، إضافةً إلى التعرُّف على أثر هذه الأبعاد في تحسين جودة التقارير المالية.

وقد تمَّ استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تمَّ الاعتمَّاد على اختبار (T) لعيِّنة واحدة (One-Sample T-Test) لقياس مستوى الالتزام بأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، من خلال مقارنة المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة مع المتوسط الفرضي للمقياس؛ بهدف تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعكس مستوى الالتزام بهذه الأبعاد.

كما تمَّ استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Simple and Multiple Linear Regression Analysis) لاختبار أثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك بعد التحقُّق من استيفاء فروض نماذج الانحدار، بما يضمِّن دقّة النتائج وموثوقية التفسيرات الإحصائية.

وفي ضوء ما سبق، تمَّ صياغة الفرضيات الرئيسية والفرعية للدراسة، واختبارها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، كما سيتمَّ عرض نتائج اختبار كل فرضية على حدي وتحليلها وتفسيرها في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

الفرضية الرئيسة الأولي:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ولاختبار هذه الفرضية الرئيسة، تمَّ تقسيمها على مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تُمثِّل أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ بهدف قياس مستوى الالتزام في كلّ بُعدٍ من هذه الأبعاد على حدة، ومن ثم التوصّل إلى حكُّم شامل حول مستوى الالتزام الكلي بتطبيق نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية الفرعية الأولي: بعد بيئة الرقابة:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام اختبار (T) لعيّنة واحدة (One-Sample T-Test)، حيث تمَّت مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيّنة الدراسة مع المتوسط الفرضي للمقياس، وذلك لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعكس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما هو مُوضِّح في الجدول رقم (23.4).

جدول رقم (23.4)

نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير	العدد	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم اختبار t	مستوى الدلالة
بيئة الرقابة	332	3	3.74	0.458	29.478	< 0.001

وتشير نتائج اختبار (T) لعيّنة واحدة واردة في الجدول رقم (23.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة نحو (3.74)، وبانحراف معياري قدرهُ (0.458)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3)، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الاتِّفاق بين أفراد العيّنة حول توافُّر متطلَّبات هذا البُعدِ.

كما بلغت قيمة اختبار(T) المحسوبة نحو (29.478) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة معنوية إحصائيًا، مما يدل على أنَّ هذه الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي ليست فروقًا عشوائية، وإنما تعكس مستوى حقيقيًا من الالتزام بتطبيق بُعْدِ بيئة الرقابة.

وبناءً على نتائج التحليل المُتحصِّل عليها، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وقبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام بتطبيق بُعد بيئة الرقابة، وتعكس هذه النتيجة أنَّ القطاع المصرفي الليبي يظهر مستوى مرتفعًا من الالتزام بتطبيق بُعْدِ بيئة الرقابة وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُسهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية، ويدعم تحسين جودة التقارير المالية من خلال توفير بيئة رقابية داعمة للدقَّة والموثوقية في المعلومات المالية.

الفرضية الفرعية الثانية: بُعد تقييم المخاطر:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد تقييم المخاطر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد تقييم المخاطر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام اختبار (T) لعيّنة واحدة (One-Sample T-Test)، حيث تمَّت مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيّنة الدراسة مع المتوسط الفرضي للمقياس، وذلك لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعكس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد تقييم المخاطر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما هو موضِّح في الجدول رقم (24.4).

جدول رقم (24.4)

نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد تقييم المخاطر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير	العدد	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم اختبار t	مستوى الدلالة
تقييم المخاطر	332	3	3.55	0.481	20.827	< 0.001

وتشير نتائج اختبار (T) لعيّنة واحدة واردة في الجدول رقم (24.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد تقييم المخاطر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي نحو (3.55)، بانحراف معياري قدرهُ (0.481)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3)، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الالتزام بمتطلَّبات هذا البُعد.

كما بلغت قيمة اختبار(T) المحسوبة (20.827) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة دالة إحصائيًا، مما يدل على أنَّ الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي ليست فروقًا عشوائية، وإنَّما تعكس مستوى حقيقيًا من الالتزام بتطبيق بُعد تقييم المخاطر.

وبناءً على نتائج التحليل المُتحصِّل عليها، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، و**قبول الفرضية البديلة** التي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام بتطبيق بُعد تقييم المخاطر، وتعكس هذه النتيجة أنَّ القطاع المصرفي الليبي يُظهر مستوى مرتفعًا من الالتزام بتطبيق بُعد تقييم المخاطر وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تُشير هذه النتيجة إلى أنَّ توظيف تكنولوجيا المعلومات يُسهم في تعزيز قُدرة القطاع المصرفي الليبي على تحديد المخاطر وتحليلها والتعامل معها بفعّالية، الأمر الذي يدعم فعّالية نظام الرقابة الداخلية، ويُسهم كذلك في تعزيز جودة التقارير المالية من خلال تحسين مستوى الدقَّة والموثوقية في المعلومات المالية المُقدِّمة لمُتخذِّي القرار.

الفرضية الفرعية الثالثة: بُعد الأنشطة الرقابية:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One-Sample T-Test)، حيث تمَّ مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة مع المتوسط الفرضي للمقياس؛ بهدف تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعكس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما هو مُوضِّح في الجدول رقم (25.4).

جدول رقم (25.4)

نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير	العدد	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم اختبار t	مستوى الدلالة
الأنشطة الرقابية	332	3	3.69	0.426	29.471	< 0.001

وتشير نتائج اختبار (T) لعينة واحدة الواردة في الجدول رقم (25.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي نحو (3.69) بانحراف معياري قدرهُ (0.426)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي البالغ (3)، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الاتِّفاق بين أفراد العيِّنة حول تطبيق هذا البُعد. كما بلغت قيمة اختبار(T) المحسوبة نحو (29.471) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة دالة إحصائيًا، مما يدل على أنَّ هذا الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي ليست فروقًا عشوائية، وإنما تعكس مستوى حقيقيًا من الالتزام بتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية.

وبناءً على نتائج التحليل المُتحصِّل عليها، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، و**قبول الفرضية البديلة** التي تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام بتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية، وتعكس هذه النتيجة أنَّ القطاع المصرفي الليبي يُظهر مستوى مرتفعًا من الالتزام بتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُسهم في تعزيز كفاءة الإجراءات الرقابية، والحدِّ من الأخطاء والتجاوزات المالية، وزيادة الاعتماد على الأنظمة الالكترونية في تنفيذ العمليات المصرفية، وبما يدعم فعّالية نظام الرقابة الداخلية ويُسهم في تحسين موثوقية وجودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: بُعد المعلومات والاتِّصال:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد المعلومات والاتِّصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد المعلومات والاتِّصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام اختبار (T) لعيِّنة واحدة (One-Sample T-Test)، حيث تمَّت مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة مع المتوسط الفرضي للمقياس؛ بهدف تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعكس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما هو موضِّح في الجدول رقم (26.4).

جدول رقم (26.4)

نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد المعلومات والاتِّصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير	العدد	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم اختبار t	مستوى الدلالة
المعلومات والاتصال	332	3	3.78	0.445	31.862	< 0.001

وتُشير نتائج اختبار (T) لعيِّنة واحدة واردة في الجدول رقم (26.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد المعلومات والاتِّصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة نحو (3.78)، بانحراف معياري قدره (0.445)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي البالغ (3)، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الاتِّفاق بين أفراد العيِّنة حول توفُّر تطبيق هذا البُعد في المصارف الليبية.

كما بلغت قيمة اختبار(T) المحسوبة نحو (31.862) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة دالة إحصائية مرتفعة، مما يدل على أنَّ الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي ليست فروقًا عشوائية، وإنَّما تعكس مستوى حقيقيًا وملموسًا من الالتزام بتطبيق بُعدِ نُظُم المعلومات والاتِّصال.

وبناءً على نتائج التحليل المُتَّحصِّل عليها، تمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، **وقبول الفرضية البديلة** التي تُشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام بتطبيق بُعدِ المعلومات والاتصال، وتعكس هذه النتيجة أنَّ القطاع المصرفي الليبي يُظهر مستوى مُرتفعًا من الالتزام بتطبيق بُعد المعلومات والاتِّصال وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُسهم في تعزيز كفاءة نُظم المعلومات، وتحسين فعّالية الاتِّصال الداخلي، وضمان تدّفُق المعلومات بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب، بما يدعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية ويُسهم في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية.

الفرضية الفرعية الخامسة: أنشطة المتابعة والمراقبة:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام اختبار (T) لعيّنة واحدة (One-Sample T-Test)، حيث تمَّت مقارنة المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة الدراسة مع المتوسط الفرضي للمقياس؛ بهدف تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعكس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما هو مُوضِّح في الجدول رقم (27.4).

جدول رقم (27.4)

نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير	العدد	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم اختبار t	مستوى الدلالة
أنشطة المتابعة والمراقبة	332	3	3.76	0.432	31.853	< 0.001

وتُشير نتائج اختبار (T) لعيّنة واحدة واردة في الجدول رقم (27.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيّنة الدراسة نحو (3.76)، بانحراف معياري قدرهُ (0.432)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي البالغ (3)، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الاتِّفاق بين أفراد العينة حول توافُّر تطبيق هذا البُعد في المصارف الليبية.

كما بلغت قيمة اختبار(T) المحسوبة نحو (31.853) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة دالة إحصائية مرتفعة، مما يدل على أنَّ الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي ليست فروقًا عشوائية، وإنَّما تعكس مستوى حقيقيًا من الالتزام بتطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة.

وبناءً على نتائج التحليل المُتحصَّل عليها، تمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، **وقبول الفرضية البديلة** التي تُشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الالتزام بتطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة، وتعكس هذه النتيجة أنَّ القطاع المصرفي الليبي يُظهر مستوى مرتفعًا من الالتزام بتنفيذ أنشطة المتابعة والمراقبة وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُسهم في تعزيز فعّالية عمليات المتابعة المستمَرة، وتحسين دقَّة وموثوقية إجراءات الرقابة الداخلية، ودعم سرعة اكتشاف الانحرافات ومعالجتها، بما ينعكس إيجابًا على تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الرقمية.

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى: مستوى الالتزام:

الفرضية الصفرية (H_0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية البديلة (H_1): توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولي، تمَّ استخدام اختبار (T) لعيِّنة واحدة (One-Sample T-Test)، وذلك من خلال مقارنة المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة على جميع أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) مع المتوسط الفرضي للمقياس؛ بهدف تحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعكس مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية مجتمعة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويعرض الجدول رقم (28.4) نتائج اختبار الفروق في مستوى الالتزام الكلي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

جدول رقم (28.4)

نتائج اختبار الفروق في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات

المتغير	العدد	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيم اختبار t	مستوى الدلالة
نظام الرقابة الداخلية	332	3	3.70	0.365	35.044	< 0.001

وتشير نتائج اختبار (T) لعيِّنة واحدة واردة في الجدول رقم (28.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة نحو (3.70) وبانحراف معياري قدرهُ (0.365)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3)، مما يعكس مستوى مرتفعًا من الاتِّفاق بين أفراد العيِّنة حول بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية.

كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (35.044) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة دالة إحصائياً، مما يدل على أنَّ الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي ليست فروقًا عشوائية، وإنما تعكس مستوى حقيقيًا من الالتزام بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وبناءً على نتائج التحليل المُتحصَّل عليها، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وقبول **الفرضية البديلة** التي تُشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتعكس هذه النتيجة أنَّ القطاع المصرفي الليبي يُظْهِر مستوى مرتفعًا من الالتزام بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي

يعكس تبنِّي ممارسات رقابية حديثة تُسهم في تعزيز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، وتحسين كفاءة العمليات المالية، إلى جانب رفع مستوى دقَّة وموثوقية التقارير المالية في البيئة المصرفية الرقمية.

الفرضية الرئيسة الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ولاختبار الفرضية الرئيسة الثانية، تمَّ تقسيمها على مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تُمثِّل أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)؛ بهدف قياس أثر كُل بُعْدٍ من هذه الأبعاد على جودة التقارير المالية بشكِّل مُنْفصِل، ومن ثُمَّ تحديد طبيعة الأثر الكُلِّي لتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

الفرضية الفرعية السادسة: أثر بُعد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)؛ بهدف قياس أثر بُعد بيئة الرقابة بوصفهِ متغيرًا مُستقلًا على جودة التقارير المالية بوصفها متغيرًا تابعًا، حيث تمَّ تقدير معاملات نموذج الانحدار وتحليل مستوى دلالتها الإحصائية، كما هو مُوضِّح في الجدول رقم (29.4).

جدول رقم (29.4)

نتائج اختبار أثر تطبيق بُعد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي

المتغير	معامل الانحدار B	قيم اختبار T	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
بيئة الرقابة	0.469	9.844	< 0.001	0.476	0.227

وتشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الواردة في الجدول رقم (29.4) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق بُعد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة مقدارها (0.469)، كما بلغت قيمة اختبار(T) المحسوبة نحو (9.844) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية مرتفعة، مما يدل على معنوية أثر تطبيق بُعد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية، وتُشير هذه النتيجة إلى أنَّ ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق بُعد بيئة الرقابة يُسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى جودة التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط أنَّ معامل ارتباط بيرسون (R) بلغ (0.476)، مما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين بُعد بيئة الرقابة وجودة التقارير المالية، بما يدل على أنَّ تحسَّن مستوى تطبيق بُعد بيئة الرقابة يقترن بارتفاع مستوى جودة التقارير المالية، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.227)، مما يُشير إلى أنَّ ما نسبته (22.7%) من التباين في مستوى جودة التقارير المالية يُمكِّن

تفسيره من خلال التغيُّر في مستوى تطبيق بُعد بيئة الرقابة، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى متغيرات أُخرى لم يتضمّنها نموذج الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي المُتحصَّل عليها، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية، و**قبول الفرضية البديلة** التي تُشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا البُعد، وتعكس هذه النتيجة أنَّ بُعد بيئة الرقابة يُمثِّل أحد العوامل المُؤثِّرة إحصائيًا في تعزيز جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تُؤكِّد هذه النتائج أهمية الالتزام بتطبيق مقومات بيئة الرقابة الفعَّالة، والتي تشمل وضوح الهيكل التنظيمي، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، والالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية، ومتابعة الالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية، الأمر الذي يُسهم في تعزيز دقَّة وموثوقية البيانات المالية، ويدعم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الرقمية.

الفرضية الفرعية السابعة: أثر بُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)؛ بهدف قياس أثر بُعد تقييم المخاطر بوصفهِ متغيرًا مستقلًا على جودة التقارير المالية بوصفها متغيرًا تابعًا، حيث تمَّ تقدير معاملات نموذج الانحدار وتحليل مستوى دلالتها الإحصائية، كما هو مُوضِّح في الجدول رقم (30.4).

جدول رقم (30.4)

نتائج اختبار أثر تطبيق بُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي

المتغير	معامل الانحدار B	قيم اختبار T	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
تقييم المخاطر	0.397	8.482	< 0.001	0.423	0.179

وتشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الواردة في الجدول رقم (30.4) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق بُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة مقدارها (0.397)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (8.482) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية مرتفعة، مما يُدِّل على معنوية أثر تطبيق بُعدُ تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية، وتُشير هذه النتيجة إلى أنَّ ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق متطلَّبات بُعد تقييم المخاطر يُسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى جودة التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط أنَّ معامل ارتباط بيرسون (R) بلغ نحو (0.423)، مما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين بُعد تقييم المخاطر وجودة التقارير المالية، بما يدل على أنَّ تحسّن مستوى ممارسات تقييم المخاطر يقترن بارتفاع مستوى جودة التقارير المالية، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.179)، مما يُشير إلى أنَّ ما نسبتهُ (17.9%) من التباين في مستوى جودة التقارير المالية يُمكِّن تفسيره من خلال التغيُّر في مستوى تطبيق بُعد تقييم المخاطر، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى مُتغيّرات أُخرى لم يتضمنّها نموذج الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي المُتحصَّل عليها، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق بُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية، **وقبول الفرضية البديلة** التي تُشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا البُعد، وتعكس هذه النتيجة أنَّ بُعد تقييم المخاطر يُمثِّل أحد العوامل المُؤثِّرة إحصائيًا في تعزيز جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تُؤكِّد هذه النتائج أهمية الالتزام بتطبيق السياسات والإجراءات المُنظَّمة لعملية تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها بصورة منهجية، بما يُسهم في تعزيز دقَّة وموثوقية المعلومات المالية، ورفع فعَّالية نظام الرقابة الداخلية في مُواجَّهة المخاطر المُحتمَلة في البيئة المصرفية الرقمية.

الفرضية الفرعية الثامنة: أثر بُعد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)؛ بهدف قياس أثر بُعد الأنشطة الرقابية بوصفهِ متغيرًا مستقلًا على جودة التقارير المالية بوصفها مُتغيرًا تابعًا، حيث تمَّ تقدير معاملات نموذج الانحدار وتحليل مستوى دلالتها الإحصائية، كما هو مُوضِّح في الجدول رقم (31.4).

جدول رقم (31.4)
نتائج اختبار أثر تطبيق بُعد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي

المتغير	معامل الانحدار B	قيم اختبار T	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
الأنشطة الرقابية	0.512	10.040	< 0.001	0.484	0.234

وتُشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الواردة في الجدول رقم (31.4) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة مقدارها نحو (0.512)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (10.040) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية

مرتفعة، مما يُدِّل على معنوية أثر تطبيق بُعد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية، وتُشير هذه النتيجة إلى أنَّ ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعد الأنشطة الرقابية يُسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى جودة التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط أنَّ معامل ارتباط بيرسون (R) بلغ نحو (0.484)، مما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة القوة بين بُعد الأنشطة الرقابية وجودة التقارير المالية، بما يُدِّل على أنَّ تحسّن مستوى تطبيق الضوابط والإجراءات الرقابية يقترن بارتفاع مستوى جودة التقارير المالية، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.234)، يُشير إلى أن ما نسبته (23.4%) من التباين في مستوى جودة التقارير المالية يمكن تفسيره من خلال التغيُّر في مستوى تطبيق بُعدُ الأنشطة الرقابية، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى متغيّرات أُخرى لم يتضمنَّها نموذج الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي المُتحصَّل عليها، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق بُعد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية، **وقبول الفرضية البديلة** التي تُشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا البُعد، وتعكس هذه النتيجة أنَّ بُعد الأنشطة الرقابية يُمثِّل أحد العوامل المُؤثِّرة إحصائيًا في تعزيز جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تُؤكِّد النتائج أهمية الالتزام بتطبيق ضوابط وإجراءات رقابية دقيقة لمتابعة العمليات المالية، واكتشاف الانحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب، بما يُسهم في تعزيز دقَّة وموثوقية البيانات المالية، ورفع مستوى فعَّالية نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الرقمية.

الفرضية الفرعية التاسعة: أثر بُعد المعلومات والاتِّصال على جودة التقارير المالية:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد المعلومات والاتِّصال على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعد المعلومات والاتِّصال على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)؛ بهدف قياس أثر بُعد المعلومات والاتِّصال بوصفه متغيرًا مستقلًا على جودة التقارير المالية بوصفها متغيرًا تابعًا، حيث تمَّ تقدير معاملات نموذج الانحدار وتحليل مستوى دلالتها الإحصائية، كما هو موضِّح في الجدول رقم (32.4).

جدول رقم (32.4)
نتائج اختبار أثر تطبيق نُظُم المعلومات والاتِّصال على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي

المتغير	معامل الانحدار B	قيم اختبار T	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
المعلومات والاتِّصال	0.550	11.710	< 0.001	0.542	0.294

وتُشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الواردة في الجدول رقم (32.4) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق بُعْدِ نُظُم المعلومات والاتِّصال على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة مقدارها (0.550)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (11.710) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة ذات دالة إحصائية مرتفعة، مما يُدِّل على معنوية أثر تطبيق بُعْدِ نُظُم المعلومات والاتِّصال على جودة التقارير المالية، وتُشير هذه النتيجة إلى أنَّ مستوى الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعْد نُظُم المعلومات والاتِّصال يُسهم بصورة مباشرة في تحسين مستوى جودة التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط أنَّ معامل ارتباط بيرسون (R) بلغ (0.542)، مما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية متوسطة إلى قوية بين بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال وجودة التقارير المالية، بما يُدِّل على أنَّ تحسين مستوى كفاءة نُظُم المعلومات وفعَّالية قنوات الاتِّصال يقترن بارتفاع مستوى جودة التقارير المالية، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.294)، مما يُشير إلى أنَّ ما نسبته (29.4%) من التباين في مستوى جودة التقارير المالية يُمكِّن تفسيره من خلال التغيُّر في مستوى تطبيق بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى مُتغيّرات أُخرى لم يتضمّنها نموذج الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي المُتحصَّل عليها، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال على جودة التقارير المالية، **وقبول الفرضية البديلة** التي تُشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا البُعْدِ، وتعكس هذه النتيجة أنَّ بُعْد نُظُم المعلومات والاتِّصال يُمثِّل أحد العوامل المُؤثِّرة إحصائيًا في تعزيز جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تُؤكِّد هذه النتائج أهمية الالتزام بتطبيق نُظُم معلومات مالية دقيقة ومتكاملة، وتعزيز آليات الاتِّصال الفعَّالة بين المستويات الإدارية المختلفة، بما يُسهم في تحسين تدفُّق المعلومات المالية في الوقت المناسب، ويدعم قُدرة نظام الرقابة الداخلية على متابعة العمليات وتحليل البيانات المالية بدرجة عالية من الموثوقية، الأمر الذي يُعزِّز كفاءة أداء نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الرقمية.

الفرضية الفرعية العاشرة: أثر بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression)؛ بهدف قياس أثر بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة بوصفه مُتغيّرًا مستقلًا على جودة التقارير المالية بوصفها مُتغيّرًا تابعًا، حيث تمَّ تقدير معاملات نموذج الانحدار وتحليل مستوى دلالتها الإحصائية، كما هو مُوضِّح في الجدول رقم (33.4).

جدول رقم (33.4)

نتائج اختبار أثر تطبيق بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي

المتغير	معامل الانحدار B	قيم اختبار T	مستوى الدلالة	معامل ارتباط بيرسون R	معامل التحديد R^2
أنشطة المتابعة والمراقبة	0.657	14.690	< 0.001	0.629	0.395

وتُشير نتائج نموذج الانحدار الخطي البسيط الواردة في الجدول رقم (33.4) إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق بُعْدُ أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة مقدارها (0.657)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (14.690) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية، مما يُدّل على معنوية أثر تطبيق بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية، ويُشير إلى أنَّ مستوى الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج تحليل الارتباط أنَّ معامل ارتباط بيرسون (R) بلغ (0.629)، مما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة وجودة التقارير المالية، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.395)، يُشير إلى أنَّ ما نسبته (39.5%) من التباين في جودة التقارير المالية يُمكِّن تفسيره بمستوى تطبيق بُعدُ أنشطة المتابعة والمراقبة، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أُخرى لم يتضمِّنها نموذج الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي، يتمَّ **رفض الفرضية الصفرية** التي تنصُّ على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية، **وقبول الفرضية البديلة** التي تُشير إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذا البُعد، وتعكس هذه النتيجة أنَّ بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة يُمثِّل أحد العوامل المؤثرة إحصائيًا في تعزيز جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تُؤكِّد هذه النتائج أهمية الالتزام المستمر بتطبيق إجراءات رقابية فعَّالة ومتابعة دقيقة، بما يُسهم في تحسين دقَّة البيانات المالية، وتعزيز جودة التقارير المالية، ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الرقمية.

اختبار الفرضية الرئيسة الثانية: اختبار الأثر:

الفرضية الصفرية (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

ولاختبار هذه الفرضية، تمَّ استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)؛ بهدف قياس الأثر المُشترك لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) مُجتمَّعة على جودة التقارير المالية، حيث تمَّ تقدير معاملات الانحدار وتحليل دلالتها الإحصائية، كما مُوضِّح في الجدول رقم (34.4).

جدول رقم (34.4)
نتائج اختبار أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي

المتغير	معامل الانحدار B	قيم اختبار t	مستوى الدلالة	قيمة اختبار F	مستوى الدلالة	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)
بيئة الرقابة	0.132	2.343	0.020	50.973	<0.001	0.662	0.439
تقييم المخاطر	0.035	0.641	0.522				
الأنشطة الرقابية	0.126	2.108	0.036				
نُظم المعلومات والاتصال	0.132	2.092	0.037				
أنشطة المتابعة والمراقبة	0.432	6.739	<0.001				

وتشير نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد الواردة في الجدول رقم (34.4) إلى أنَّ تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، فقد أظهرت النتائج أنَّ نموذج الانحدار الكُلي لهُ دلالة إحصائية عند قيمة اختبار (F=50.793) وبمستوى دلالة أقل من (0.001)، الأمر الذي يدُّل على أنَّ المُتغيّرات المستقلة مُجتمَّعة تُؤثِّر تأثيرًا معنويًا في جودة التقارير المالية.

وعند تحليل أثر كُل بُعْد من أبعاد نظام الرقابة الداخلية على حدة، تبيَّن أنَّ أنشطة المتابعة والمراقبة كان الأكثر تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية، حيث بلغ معامل الانحدار نحو (B=0.432)، وبلغت قيمة اختبار (T=6.739) عند مستوى دلالة أقل من (0.001) مما يشير إلى قوة تأثير هذا البُعد في تعزيز دقَّة وموثوقية التقارير المالية، تليها بُعد بيئة الرقابة، حيث بلغ معامل الانحدار نحو (B= 0.132)، وقيمة اختبار(T=2.343) عند مستوى دلالة (0.020)، مما يدّل على وجود أثر معنوي لهذا البُعد في دعم جودة التقارير المالية، كما أظهرت النتائج وجود أثر معنوي لبُعد الأنشطة الرقابية، حيث بلغ معامل الانحدار نحو (B= 0.126)، وقيمة اختبار(T=2.108) عند مستوى دلالة (0.036)، كذلك تبيَّن وجود أثر معنوي لبُعْد المعلومات والاتِّصال، حيث بلغ معامل الانحدار نحو (B=0.132) وقيمة اختبار (T=2.092) عند مستوى دلالة (0.037).

وفي المقابل، لم يُظهر بُعد تقييم المخاطر أثرًا ذَا دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.522)، وهو مستوى يفوق الحدّ المقبول إحصائيًا (0.05)، مما يُشير إلى عدم معنوية تأثير هذا البُعْد ضمِّن النموذج المستخدم في هذه الدراسة.

كما أظهرت نتائج النموذج أنَّ معامل الارتباط الكلي (R) بلغ (0.662)، مما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) قيمة (0.439)، مما يُدّل على أنَّ ما نسبته (43.9%) من التباين في جودة التقارير المالية يُمكِّن تفسيره من خلال التطبيق المتكامل لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أُخرى لم يتضمِّنها نموذج الدراسة.

وبناءً على نتائج التحليل الإحصائي، يتمَّ رفض الفرضية الصفرية التي تنصُّ على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، وقبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى وجود أثر معنوي لهذا النظام، وتعكس هذه النتيجة أنَّ الالتزام بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُسهم بصورة إيجابية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، مع إبراز الدور الجوهري لأنشطة المتابعة والمراقبة بوصفها أكثر الأبعاد تأثيرًا في تعزيز دقَّة البيانات المالية، ورفع مستوى موثوقية المعلومات المحاسبية، ودعم عملية اتِّخاذ القرارات الإدارية في البيئة المصرفية المُعتمدة على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

13.4- عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة أنَّ القطاع المصرفي الليبي يُبْدِّى مستوى مرتفعًا من الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط العام لمستوى الالتزام بكافة الأبعاد الخمسة للنظام، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، مستوى مرتفعًا يعكس إدراكًا واضحًا لأهمية تطبيق هذه الأبعاد في البيئة المصرفية المعاصرة، ويهدف هذا الجزء إلى عرّض نتائج اختبار فرضيات الدراسة التي تمَّ صياغتها في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها، وذلك بعد الانتهاء من تطبيق التحليلات الإحصائية المناسبة، والتحقَّق من استيفاء البيانات للشروط اللازمة لاستخدام الأساليب الإحصائية المعلمية، وقد تمَّ استخدام اختبار (T) لعينة واحدة (One-Sample T-Test) لاختبار مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، كما تمَّ استخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد (Simple and Multiple Linear Regression)، لاختبار أثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وقد تمَّ اختبار الفرضيات الرئيسة والفرعية للدراسة وفق تسلسل منهجي مُنَّظم، حيث تمَّ أولاً اختبار الفرضية الرئيسة الأولي المتعلقة بقياس مستوى الالتزام بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، ثم اختبار الفرضية الرئيسة الثانية المُتعلِّقة بقياس أثر تطبيق هذه الأبعاد على جودة التقارير المالية.

أولًا: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولي، أظهرت نتائج اختبار الفرضية الأولي وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد بيّنت نتائج اختبار (T) لعينة واحدة أنَّ المتوسطات الحسابية لجميع الأبعاد الخمسة، والمتمَّثلة في بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتِّصال، وأنشطة المتابعة والمراقبة، جاءت أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05)، الأمر الذي يُشير إلى ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات هذه الأبعاد في القطاع المصرفي الليبي.

وتدُّل هذه النتائج على إدراك إدارات المصارف لأهمية توافُّر بيئة رقابية فعَّالة، وتطبيق إجراءات رقابية ملائمة، والاعتماد على نُظُم المعلومات والاتِّصال في دعم كفاءة العمليات الرقابية، وتعزيز موثوقية البيانات المالية، كما أظهرت النتائج أنَّ بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة سجَّل أعلى المتوسطات الحسابية مُقارنةً ببقية الأبعاد، مما يدُّل على اهتمام المصارف بمتابعة نظام الرقابة الداخلية بصورة مستمرة، في حين جاء بُعْد تقييم المخاطر بمستوى أقل نسبيًا مُقارنةً ببقية الأبعاد، مما يُشير إلى وجود تحدّيات تتعلّق بتطوير آليات تحديد المخاطر وتحليلها بصورة أكثر منهجية.

ثانيًا: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية، أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

فقد بيَّنت نتائج الانحدار الخطي البسيط وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل بُعد من أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مع وجود تباين في قوة تأثير كل بُعد على حدة، حيث تبيَّن أنَّ بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة كان الأكثر تأثيرًا، يليه بُعْد الأنشطة الرقابية، ثم نُظُم المعلومات والاتِّصال، ثم بيئة الرقابة، في حين لم يظهر بُعد تقييم المخاطر أثرًا معنويًا مستقلًا عند اختباره بصوره منفردة.

كما تؤكِّد نتائج نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد أنَّ أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) مُجتمِعة قد أظهرت أثرًا ذو دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث تبيَّن أنَّ نموذج الانحدار الكُلِّي ذي دلالة إحصائية عند قيمة اختبار (f) معنوية، مما يُشير إلى أنَّ المُتغيِّرات المستقلة مُجتمَّعة تُؤثِّر بشكل معنوي على جودة التقارير المالية.

كما أوضحت النتائج أنَّ مُعامل الارتباط الكلي بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية جاء موجبًا، بما يعكس وجود علاقة ارتباط إيجابية بين المُتغيِّرات محلّ الدراسة، في حين بلغ معامل التحديد (R^2) نسبة (43.9 %)، وهي نسبة تُشير إلى جزءًا مُهمًا من التباين في جودة التقارير المالية يُمكِّن تفسيره من خلال تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، مع بروز الدور المحوري لبُعد أنشطة المتابعة والمراقبة في تعزيز هذا الأثر.

وتعكس هذه النتائج أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) يُسهم في تعزيز فعَّالية الضوابط والحدِّ من الأخطاء والتجاوزات، بما يُؤدي إلى تحسين دقَّة وموثوقية البيانات المالية، كما يُدعم قدرة الإدارة على اتِّخاذ قرارات مالية وإدارية مُستندة إلى معلومات مالية دقيقة وموثوقة، الأمر الذي ينعكس إيجابيًا على جودة التقارير المالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الرقمية.

14.4- مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

في ضوء النتائج الإحصائية المُتحصِّل عليها من اختبار فرضيات الدراسة، يُمكِّن مناقشة هذه النتائج وتفسيرها في إطار الإطار النظري للدراسة، وطبيعة البيئة المصرفية الليبية، والتطوُّرات المتسارعة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي.

وتُشير نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى إلى وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي، مما يعكس إدراك إدارات المصارف لأهمية وجود نظام رقابي متكامل يُسهم في حماية أُصول المصارف، وضمان سلامة العمليات المصرفية، وتعزيز كفاءة العمليات المصرفية.

كما يُمكِّن تفسير ارتفاع مستوى الالتزام ببُعد أنشطة المتابعة والمراقبة المستمرة بزيادة اهتمام المصارف بتطبيق آليات المراجعة المستمرة والتقييم الدوري لنظام الرقابة الداخلية، بخاصة في ظلِّ الاعتماد المتزايد على الأنظمة الإلكترونية التي تُسهم في تسهيل عمليات المتابعة والكشف المُبكِّر عن الأخطاء والانحرافات.

وفي المُقابل، فإنَّ انخفاض مستوى الالتزام النسبي ببُعد تقييم المخاطر مقارنة ببقية الأبعاد قد يُعزى إلى طبيعة التحدِّيات التي تُواجِه القطاع المصرفي في مجال تحديد المخاطر وتحليلها واستخدام النماذج الحديثة في تقييم المخاطر المصرفية.

أما فيما يتعلَّق بنتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية، فقد أظهرت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يُؤكِّد أهمية دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز موثوقية المعلومات المالية، وتحسين مستوى الشفافية المالية في القطاع المصرفي الليبي.

ويُمكِّن تفسير ارتفاع تأثير بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية بكوّن هذا البُعْد يُمثِّل المرحلة النهائية في دورة الرقابة الداخلية، حيث يُسهم في تقييم فعَّالية الإجراءات الرقابية والكشف عن أوجُه القصور في الوقت المناسب، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين دقَّة البيانات المالية وضمان خُلُوِّها من الأخطاء الجوهرية، كما يعكس هذا التأثير الإيجابي لبُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال، أهمية توافُّر نُظُم معلومات مالية مُتطوِّرة تُتيح سرعة تدفُّق المعلومات ودقَّتها، الأمر الذي يُسهم في دعم عملية إعداد التقارير المالية وتحسين جودتها، بخاصة في ظلِّ التَّوسُّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل المصرفي.

أما عدم ظهور أثر معنوي مُستقل لبُعد تقييم المخاطر عند اختباره منفردًا، فقد يرجع إلى أنَّ تأثير هذا البُعْدِ يكون أكثر وضوحًا عند تكاملهِ مع بقية أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، وهو ما أكَّدتهُ نتائج الانحدار الخطي المُتعدِّد التي أظهرت أنَّ الأبعاد مُجتمعة تُفسِّر نسبة مُعتبِّرة من التباين في جودة التقارير المالية.

وبصفة عامة، تعكس نتائج الدراسة أهمية التكامل بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق (COSO) واستخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم كفاءة العمليات الرقابية، وتحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز قدرة المصارف على اتِّخاذ قرارات مالية وإدارية قائمة على معلومات دقيقة وموثوقة.

15.4- ربط نتائج الاستبانة بنتائج المقابلات الشخصية وفق محاور الدراسة:

في إطار تعزيز موثوقية نتائج الدراسة وتدعيم التفسيرات التي تمَّ التوصِّل إليها من خلال تحليل بيانات الاستبانة، تمَّ الاعتماد على أسلوب التكامل بين النتائج الكمية المُستخلصة من الاستبانة، والنتائج النوعية المُتحصِّل عليها من المقابلات الشخصية مع عدد من المسؤولين والعاملين في الإدارات ذات العلاقة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية واستخدام تكنولوجيا المعلومات وجودة التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية، مثل إدارات المراجعة الداخلية، والمخاطر، والامتثال، والمحاسبة والمالية، وتقنية المعلومات.

وقد تمَّ تنظيم المقابلات الشخصية بما يتوافق مع محاور الدراسة المرتبطة بأبعاد إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، بهدف التعرُّف على الآراء والتصَّورات العملية حول مستوى تطبيق هذه الأبعاد، ومدى انعكاسها على جودة التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية.

وانطلاقًا من أهمية التكامل بين النتائج الكمِّية والنوعية، يهدف هذا الجزء إلى ربط نتائج الاستبانة بنتائج المقابلات الشخصية وفق محاور الدراسة المرتبطة بأبعاد إطار (COSO) وجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ لبيان مدى توافق نتائج التحليل الإحصائي مع ما تمَّ التَوصُّل إليه من خلال المقابلات الشخصية، بما يُسهم في تقديم تفسير أكثر عُمقًا وواقعية لنتائج الدراسة، ويُعزِّز من مصداقيتها من خلال الجمع بين القياس الكمِّي الدقيق والفهم النوعي التطبيقي.

وقد أظهرت نتائج الاستبانة وجود مستويات مرتفعة من الالتزام بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، إلى جانب وجود أثر معنوي إيجابي لهذه الأبعاد على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وقد أسهمت المقابلات الشخصية في تقديم تفسير نوعي لهذه النتائج، من خلال توضِّيح طبيعة الممارسات الفعلية في المصارف الليبية، والكشف عن بعض التحدِّيات التطبيقية التي قد لا تظهر بوضوح في النتائج الكمِّية وحدها، مما أتاح فهمًا أعمَّق للعوامل المُؤثِّرة في جودة التقارير المالية، وبالتالي يتمَّ ربط نتائج كلّ محور من محاور الدراسة بنتائج المقابلات الشخصية ذات الصلة، بما يُعزِّز تكامل التحليل ويُقدِّم صورة شاملة لواقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي.

أولًا: ربط نتائج محور بُعد بيئة الرقابة بنتائج المقابلات الشخصية، أظهرت نتائج الاستبانة أنَّ بُعْد بيئة الرقابة حقَّق مستوى الالتزام المرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البُعد مستوى مرتفعًا، كما أكّدت نتائج اختبار (T) لعينة واحدة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسط الفعلي والمتوسط المفترض لصالح مستوى الالتزام المرتفع، كما جاءت قيمة الارتباط بين فقرات هذا البُعد والدرجة الكلية دالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05)، مما يعكس اتِّساقًا داخليًا مُرتفعًا لفقرات بُعد بيئة الرقابة، وفي نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد، سجَّل بُعد بيئة الرقابة معامل انحدار بلغ نحو (0.132) عند مستوى دلالة بلغت (0.020)، مما يدّل على وجود أثر معنوي إيجابي لهذا البُعْدِ على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

وقد عزَّزت نتائج المقابلات الشخصية هذه النتائج الكمِّية؛ حيث أكَّدت مقابلات المسؤولين في الإدارات ذات العلاقة، ولاسيما إدارات المراجعة الداخلية، والامتثال، والإدارات المالية، وتقنية المعلومات أنَّ الإدارة العُليا في المصارف الليبية تُولِّي اهتمامًا ملحوظًا بتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، من خلال مُدونات السلوك المهني والالتزام بالتعليمات الصَّادرة عن مصرف ليبيا المركزي، كما أشارت المقابلات الشخصية إلى أنَّ الهياكل التنظيمية في مُعظم المصارف تتسم بالوضوح والاعتماد الرسمي، بما يدعم استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية، ويُسهم في تعزيز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية.

وفي المُقابل، كشفت المقابلات الشخصية عن بعض التحدِّيات التطبيقية التي لا تظهر بوضوح في النتائج الكمية، حيث أشار عدد من المشاركين إلى وجود تداخل محدود في الاختصاصات بين الإدارات المالية وإدارات تقنية المعلومات، الأمر الذي قد يُؤثِّر على كفاءة تنفيذ بعض الإجراءات الرقابية المرتبطة بالأنظمة الإلكترونية، كما أظهرت المقابلات الشخصية إلى وجود حاجة مُلحَّة إلى تعزيز برامج التدريب التقني والرقابي للعاملين، بما يُسهم في رفع مستوى كفاءة التطبيق العملي لمُتطلَّبات بُعْد بيئة الرقابة.

وبناءً على ما تقدَّم، يتضِّح وجود توافق واضح بين نتائج الاستبانة ونتائج المقابلات الشخصية؛ حيث دعمت النتائج النوعية ما توصَّلت إليه البيانات الكمِّية من ارتفاع مستوى الالتزام بمُتطلَّبات بيئة الرقابة وأثرها الإيجابي على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما أضافت المقابلات بعدًا تفسيريًا مُهمًا، تَمثَّل في إظهار وجود تفاوت نسبي في مستوى التطبيق العملي بين المصارف، والذي قد يرجع إلى اختلاف الثقافة التنظيمية ودرجة التنسيق بين الإدارات المختلفة، وتُشير هذه النتائج مُجتمَّعة إلى أنَّ تحويل الالتزام التنظيمي إلى ثقافة رقابية مُؤسسِّية راسخة، وتعزيز التنسيق بين الإدارات، وتطوير برامج التدريب المستمر، يُمثِّل مُتطلَّبات أساسية لتعظيم أثر بُعْد بيئة الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

ثانيًا: ربط نتائج محور بُعد تقييم المخاطر بنتائج المقابلات الشخصية، أظهرت نتائج الاستبانة أنَّ بُعْد تقييم المخاطر حقَّق مستوى الالتزام المرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا البُعد مستوى مرتفعًا، وجاءت فقراته دالةً إحصائيًا في اختبارات الصدِّق والثبات، مما يعكس اتِّساقًا داخليًا جيِّدًا لفقرات هذا البُعْد، إلا أنَّ نتائج نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد كشفت عن نتيجة لافتة، تمثَّلت في عدم وجود أثر معنوي مُستقل لبُعْد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ معامل الانحدار نحو (0.035) عند مستوى دلالة بلغت (0.522)، مما يُشير إحصائيًا إلى أنَّ هذا البُعْد لا يُحْدِثُ أثرًا منفردًا ذا دلالة إحصائية على جودة التقارير المالية عند ادخال جميع أبعاد إطار(COSO) مُجتمَّعة في النموذج.
وقد أسهمت المقابلات الشخصية في تقديم تفسير نوعي لهذه النتيجة؛ حيث كشفت مقابلات المسؤولين في إدارات المخاطر، وتقنية المعلومات، والمراجعة الداخلية أنَّ المصارف الليبية تمَّتلك إدارات مُتخصِّصة لإدارة وتقييم المخاطر، إلا أنَّ تطبيق تقييم المخاطر، وبخاصة المخاطر التكنولوجية، لا يزَّال في بعض المصارف يتم بصورة غير منتظمة وغير منهجية، كما أشارت المقابلات الشخصية إلى وجود تفاوت واضِّح

في مستوى نُضِّج ممارسات إدارة المخاطر بين المصارف، فضلًا عن اختلاف درجة استقلالية إدارات المخاطر ومستوى الدعم الذي تتلقاه من الإدارة العليا.

كما أظهرت المقابلات وجود فجوة نسبية بين وجود منهجيات رسمية لتقييم المخاطر وبين درجة تكاملها الفعلي مع الأنشطة الرقابية الإلكترونية، حيث أشار بعض المشاركين إلى أنَّ بعض إجراءات تقييم المخاطر لا تزَّال تعتمد جزئيًا على أساليب يدوية أو أنظمة غير مترابطة إلكترونيًا بشكل كامل، الأمر الذي قد يحدُّ من كفاءة الاستجابة للمخاطر في الوقت المناسب، ويُضعف من قُدرة هذا البُعد على إحداث أثر مباشر ومستقل على جودة التقارير المالية.

وبالربط بين نتائج الاستبانة ونتائج المقابلات الشخصية، يتضَّح أنَّ غياب الأثر المعنوي المستقل لبعد تقييم المخاطر في نموذج الانحدار المُتعدِّد لا يعكس ضعفًا في أهمية هذا البُعد، بقدر ما يعكس طبيعته التكاملية ضمِّن منظومة الرقابة الداخلية، حيث يعمل تقييم المخاطر في كثير من الحالات بوصفه جزءًا من منظومة رقابية مُترابطة مع بقية الأبعاد، وليس كمُحرِّك مستقل بذَّاتهِ، كما تُشير النتائج النوعية إلى أنَّ عدم انتظام تقييم المخاطر التكنولوجية، وتفاوت مستوى نُضِّج ممارسات إدارة المخاطر بين المصارف، وضعف التكامل الالكتروني بين عمليات تقييم المخاطر والأنشطة الرقابية، تُمثِّل عوامل رئيسية تُفسِّر تراجع الأثر المستقل لهذا البُعْد في النموذج الاحصائي، وتُؤكِّد النتائج الكمِّية والنوعية مُجتمَّعة، على أهمية تطوير أتمَّتة عمليات تقييم المخاطر، وتعزيز تكاملها مع الأنشطة الرقابية الإلكترونية، ودعم استقلالية إدارات المخاطر، بما يُسهم في تعظيم الدور الفعلي لهذا البُعْدِ وتعزيز تأثيره في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

ثالثًا: ربط نتائج محور بُعْد الأنشطة الرقابية بنتائج المقابلات الشخصية، أظهرت نتائج الاستبانة أنَّ بُعد الأنشطة الرقابية يتمتع بمستوى الالتزام المرتفع، حيث جاءت فقراته دالةً إحصائيًا في اختبارات الصدِّق والثبات، مما يعكس اتِّساقًا داخليًا جيّدًا لفقرات هذا البُعْدِ، وعلى صعيد التأثير أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد وجود أثر معنوي إيجابي لبُعْد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث سجَّل مُعامل انحدار نحو (0.126) عند مستوى دلالة بلغت (0.036)، كما أكّدت نتائج الانحدار البسيط وجود أثر إيجابي مُستقل لهذا البُعْدِ في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

وقد دعمت نتائج المقابلات الشخصية هذه النتائج الكمِّية، حيث أوضحَّت مقابلات المسؤولين في إدارات المراجعة الداخلية، والمالية، وتقنية المعلومات أنَّ المصارف الليبية تمتَّلك مجموعة من السياسات والإجراءات الرقابية المكتوبة والمعتمدة رسميًا، والتي تشمل التفويض المُسبَّق للعمليات، وإجراء المطابقات الدورية، والرقابة على الصلاحيات، وتنفيذ أعمال المراجعة الداخلية بصورة مستمرة، كما أشار المشاركون إلى أنَّ هذه الإجراءات يتمَّ فحصُّها واختبارها بشكِّل دوري للتأكُّد من فاعليتها واستمرارية تطبيقها.

وفي المُقابل، كشفت المقابلات الشخصية عن بعض التحدِّيات التطبيقية المُرتبطة بمدى تكامل الأنشطة الرقابية مع أنظمة تكنولوجيا المعلومات؛ حيث أشارت بعض الإدارات إلى أنَّ تلك الأنشطة الرقابية لا تزَّال في مراحلها الأولى في عدد من المصارف، مع استمرار الاعتماد الجزئي على الأساليب التقليدية في تنفيذ بعض الإجراءات الرقابية ومتابعتها، كما نبَّهَ بعض المشاركين إلى أنَّ الضوابط الرقابية الإلكترونية ما زالت بحاجّة إلى مزيد من التطوير بما يتلاءم مع مُتطلَّبات البيئة الرقمية المتسارعة.

ومن خلال الربط بين نتائج الاستبانة ونتائج المقابلات الشخصية، يتضَّح أنَّ الأثر المعنوي الإيجابي لبُعْد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يعكس بدرجة كبيرة مستوى الامتثال للإجراءات والسياسات الرقابية المُعتمدة، إلا أنَّ هذا الأثر لا يزَّال دون المستوى المأمول في ظلِّ وجود فجوة نسبية بين السياسات الرقابية المكتوبة ومستوى التطبيق التقني الفعلي، وتُشير هذه النتائج إلى أتمَّتة الأنشطة الرقابية وتكاملها مع أنظمة تكنولوجيا المعلومات يُمثِّلان متطلبًا أساسيًا لرفع كفاءة هذه الأنشطة وتعظيم أثرها في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

رابعًا: ربط نتائج محور بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال بنتائج المقابلات الشخصية، أظهرت نتائج الاستبانة أنَّ بُعْد نُظُم المعلومات والاتِّصال حقَّق مستوى الالتزام المرتفع، حيث سجَّل هذا البُعد معامل انحدار بلغ نحو (0.132) عند مستوى دلالة بلغت (0.037) في نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد، مما يدُّل على وجود أثر معنوي إيجابي لهذا البُعْد على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما أكّدت نتائج الانحدار البسيط هذا الاتِّجاه، مما يعكس الأهمية الجوهرية لنُظُم المعلومات والاتصال في دعم جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

وقد دعمت المقابلات الشخصية هذه النتائج الكمِّية؛ حيث أوضحَّت مقابلات المسؤولين في إدارات تقنية المعلومات، والمالية أنَّ المصارف الليبية تمتَّلك نُظُمًا إلكترونية وقنوات اتِّصال فعّالة تُسهم في توفير المعلومات المالية والإدارية لمُتخذِّي القرار في الوقت المناسب، كما توجد قنوات اتِّصال رسمية للتبليغ عن الأخطاء والمخاطر، الأمر الذي يُعزِّز من كفاءة تدفُّق المعلومات في المصارف الليبية، ويُسهم في تحسين دقَّة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية.

وفي المُقابل، كشفت المقابلات الشخصية عن عدد من التحدِّيات البنيوية التي قد تحدُّ من تعظيم أثر هذا البُعْد؛ حيث أشار المشاركون إلى وجود ضعف نسبي في مستوى التكامل بين بعض الأنظمة الإلكترونية في المصارف الليبية، مما يؤدي في بعض الحالات إلى تأخير إعداد التقارير المالية أو الحاجَّة إلى إجراء معالجات يدوية إضافية، كما أظهرت المقابلات وجود حاجَّة إلى تطوير برامج التدريب التقني للعاملين، وتعزيز ضوابط أمن المعلومات، بما يضمِّن حماية البيانات وتحقيق الاستخدام الأمثل للأنظمة المعلوماتية.

ومن خلال الربط بين نتائج الاستبانة ونتائج المقابلات الشخصية، يتضِّح وجود توافق واضح بين الأداتين في التأكيد على الأهمية الجوهرية لنُظُم المعلومات والاتِّصال في دعم جودة التقارير المالية في ظلِّ الاعتماد

المتزايد على تكنولوجيا المعلومات؛ حيث يُفسِّر الأثر المعنوي الإيجابي الذي أظهرته النتائج الكمِّية ما كشفت عنهُ المقابلات لدور تكنولوجيا المعلومات في تسريع تدفُّق المعلومات، وتحسين دقَّتها، وتعزيز ملاءمتها لاحتياجات مُتخذِّي القرار، كما أضافت النتائج النوعية بعدًا تفسيريًا مُهمًا، يتمثَّل في أنَّ ضعف التكامل بين الأنُظمة المعلوماتية، ونقص التدريب، وتحدِّيات أمن المعلومات، تُمثِّل عوامل تحدُّ من الاستفادة الكاملة من إمكانات هذا البُعْد، مما يُشير إلى أنَّ تعزيز التكامل الإلكتروني بين الأنظمة، وتطوير القُدرات التقنية للعاملين، وتعزيز ضوابط أمن المعلومات، يُمكِّن أن يُسهم في رفع مستوى تأثير هذا البُعد على جودة التقارير المالية إلى مستويات أعلى في المستقبل في جميع المصارف الليبية.

خامسًا: ربط نتائج محور بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة بنتائج المقابلات الشخصية، أظهرت نتائج الاستبانة أنَّ بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة تصدَّر قائمة الأبعاد المُؤثِّرة في جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، إذ سجَّل أعلى معامل انحدار في نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد بلغ نحو (0.432) عند مستوى دلالة أقل من (0.001)، كما بلغت قيمة اختبار (T) لهذا البُعْد (6.739)، وهي الأعلى بين جميع أبعاد إطار (COSO)، مما يؤكِّد ريادته وأثره الجوهري المتمَّيز على جودة التقارير المالية مقارنة ببقية أبعاد الإطار.

وقد دعمت نتائج المقابلات الشخصية هذه النتائج الكمِّية؛ حيث أفادت مقابلات المسؤولين في إدارات المراجعة الداخلية بأنَّ هذه الإدارات تُؤدي دورًا جوهريًا في متابعة نظام الرقابة الداخلية، وتقييمه من خلال تنفيذ مراجعات دورية، واتِّخاذ إجراءات تصحيحية منهجية، ومتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية بصورة مُستمرة، كما أشارت المقابلات الشخصية إلى أنّ استخدام نُظُم المعلومات الإلكترونية أسهم في تحسين عملية تتبُّع العمليات المالية، وتعزيز دقَّة وسرعة إجراءات المراجعة، الأمر الذي يدعم فعَّالية أنشطة المتابعة والمراقبة في الكشف المُبكِّر عن الأخطاء والانحرافات.

وفي المقابل، كشفت المقابلات الشخصية عن بعض التحدِّيات التي قد تحدُّ من تعظيم الأثر الإيجابي لهذا البُعْد؛ حيث أشار المشاركون إلى وجود محدودية نسبية في الموارد البشرية والفنية في بعض إدارات المراجعة الداخلية، فضلًا عن تأخُر تنفيذ بعض التوصيات الرقابية في الوقت المناسب، ويعدُّ هذان العاملان من أبرز التحدِّيات التي قد تُؤثِّر سلبًا على استمرارية فعَّالية أنشطة المتابعة والمراقبة، بخاصة في ظلِّ بيئة العمل المُعتمدة على الأنظمة الإلكترونية التي تتطلَّب استجابة رقابية سريعة ومستمرة.

ومن خلال الربط بين نتائج الاستبانة ونتائج المقابلات الشخصية، يتضَّح وجود توافق قوي بين الأداتين في هذا المحور، حيث يُؤكِّد التفَّوق الكمِّي الواضح لبُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة في نموذج الانحدار، والذي كشفت عنه النتائج النوعية الدور الحاسم الذي تؤديه إدارات المراجعة الداخلية في ضمان الالتزام بالإجراءات الرقابية والكشف المُبكِّر عن الأخطاء والانحرافات، كما أضافت المُقابلات بُعْدًا تفسيريًا مُهمًا، يتمثَّل في التحذير من أنَّ الأثر المُرتفع الذي يشير إليه قيمة معامل الانحدار نحو (0.432) قد يتعرض للتآكل أو التراجع في ظلّ محدودية الموارد البشرية والفنية، أو تأخر تنفيذ التوصيات الرقابية، الأمر الذي يُستدعي تعزيز

قُدرات إدارات المراجعة الداخلية، وتطوير آليات المتابعة الإلكترونية، وتوفير الموارد اللازمة بما يُسهم في تعظيم أثر هذا البُعْد وتحقيق مستويات أعلى من جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

سادسًا: ربط نتائج محور جودة التقارير المالية بنتائج المقابلات الشخصية، أثبتَّت نتائج الاستبانة من خلال نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد، وجود أثر معنوي كُلِّي لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يُؤكِّد أنَّ التكامل بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية يُسهم بصورة مباشرة في تعزيز جودة المعلومات المالية في القطاع المصرفي الليبي.

وقد أسهمت نتائج المقابلات الشخصية في تقديم صورة ميدانية شاملة لواقع جودة التقارير المالية ومحدَّداتها؛ حيث أكّدت مقابلات المسؤولين في الإدارات المالية والمحاسبية أنَّ التقارير المالية في المصارف الليبية تتسم بدرجة جيِّدة من الدقَّة والموثوقية والشفافية، مع الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، الأمر الذي يدعم موثوقية المعلومات المالية ويُعزِّز ثقة مستخدميها.

وفي المقابل، كشفت المقابلات الشخصية عن عدد من العوامل التي قد تُؤثِّر على مستوى جودة التقارير المالية في بعض الحالات؛ حيث أشار مديرو المحاسبة والمالية إلى أنَّ جودة التقارير المالية تتأثر أحيانًا بمستوى دقَّة إدخال البيانات في الفروع، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور بعض الأخطاء التي قد تتطلَّب وقتًا إضافيًا لمعالجتها، كما أشار مديرو تقنية المعلومات إلى وجود ثلاثة تحدِّيات رئيسية تحدُّ من تحقيق المستويات المُثلَّى لجودة التقارير المالية، تتمثَّل في مخاطر أمن المعلومات، والحاجَّة المُستمرة لتحديث الأنظمة المحاسبية، ونقص الكوادر البشرية المؤهلة تقنيًا.

ومن خلال الربط بين نتائج الاستبانة ونتائج المقابلات الشخصية، يتضِّح وجود توافق بين الأداتين في التأكيد على أنَّ جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي تُحقَّق مستوى جيِّدًا في ظلِّ تطبيق أبعاد إطار(COSO)، إلا أنَّها لا تزَّال دون المستوى المأمول نتيجة بعض القيود البنيوية ذات الطبيعة التقنية والبشرية، وتُشير هذه النتائج إلى أنَّ معالجة هذه القيود، من خلال تعزيز أمن المعلومات، وتحديث الأنظمة المحاسبية، وتأهيل الكوادر البشرية، تُمثِّل المسار الأقصر نحو الارتقاء بجودة التقارير المالية إلى مستويات أعلي بما يتوافق مع مُتطلَّبات البيئة المصرفية الحدّيثة.

وفي ضوء ما تمَّ عرضُه من ربط بين نتائج الاستبانة ونتائج المقابلات الشخصية، يتبيّن وجود توافق جوهري بين النتائج الكمِّية والنوعية، يُؤكِّد في مُجملِّه وجود أثر معنوي إيجابي لتطبيق نظام الرقابة الداخلة وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، فعلى المستوى الكمِّي، أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد دلالة إحصائية قوية للنموذج بلغت نحو (50.973) عند مستوى معنوية أقل من (0.001)، كما بلغ معامل الارتباط الكلي(R) نحو (0.662) ومعامل التحديد (R^2) قيمة (0.439)، بما يُشير إلى أنَّ ما يقارب (44%) من التباين في جودة التقارير المالية يُفسِّر مُجتمَّعًا بأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO).

أما على المستوى النوّعي، فقد أكَّدت المقابلات الشخصية مع مسؤولي إدارات المراجعة والمخاطر وتقنية المعلومات والمالية والامتثال هذا الأثر مع تعمّيق تفسيره، من خلال توضِّيح الآليات التطبيقية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي، إلى جانب الكشف عن عدد من التحدِّيات التنظيمية والتقنية التي قد تحدُّ من فعَّالية التطبيق في البيئة المصرفية الليبية.

وتتفّق النتائج الكمّية والنوّعية في تأكيد وجود تكامل منهجي أسهم في تقديم صورة شاملة تجمع بين الدقَّة الإحصائية والفهم التفسيري العِّميق لواقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثره على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ويتجلَّى هذا التكامل في ثلاث مستويات مترابطة؛ يتمثِّل المستوى الأول في الإثبات من خلال النتائج الإحصائية التي أكَّدت وجود أثر معنوي لأبعاد إطار (COSO) مع تحديد درجة تأثير كل بُعْد وترتيبه النسبي، بينَّما يتمثِّل المستوى الثاني في التفسير من خلال المقابلات التي أوضَّحت الآليات التطبيقية المُولِّدة لهذا الأثر، في حين يُمثِّل المستوى الثالث في الاستشراف عبر إبراز التحدِّيات البنيوية والتنظيمية التي تحدُّ من تعظيم الأثر ورسم ملامح التحسين المستقبلي.

كما بينَّت النتائج أنَّ بُعْد أنشطة المتابعة والمراقبة جاء في المرتبة الأولى من حيث التأثير على جودة التقارير

المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مما يعكس الدور المحوري لإدارات المراجعة في تعزيز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، في حين يُبرِّز بُعْد تقييم المخاطر كأحد الجوانب التي تحتاج إلى مزيد من التطوير، بخاصة فيما يتعلّق بأتمَّتة عملياتهِ وتعزيز تكامله مع منظومة الرقابة الداخلية الرقمية.

كما تُؤكِّد النتائج الكمّية والنوّعية المُتكَّاملة المُستخلصة من الدراسة أنَّ محدودية البنية التحتية التقنية، والحاجَّة المُستمرة إلى تطوير برامج التدريب المُتخصِّص، وضُعْف تكامل الأنظمة الالكترونية تُمثِّل من أبرز التحدِّيات التي تعُّوق تعظيم جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، بخاصة في ظلِّ التَّوسُّع المتسارع في استخدام تكنولوجيا المعلومات ومُتطلَّبات التحوُّل الرقمي.

16.4- ربط نتائج الدراسة بالدراسات السابقة:

في إطار عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية وتعزيز تفسيرها العلمي، تُبرِّز أهمية مقارنة نتائج الدراسة الحالية بنتائج الدراسات السابقة ذات الصِّلة بموضوع نظام الرقابة وفق إطار (COSO) وأثره على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وتُمثِّل هذه المقارنة خُطُوَّة منهجية أساسية تُسهم في التحقُّق من مدى اتِّساق النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها من خلال الأدوات الميدانية المُعتمدَّة في هذه الدراسة، والمتمثِّلة في الاستبانة والمقابلات الشخصية مع ما توصَّلت إلية الدراسات السابقة، أو بيَّان أوجُّه الاختلاف بينها، بما يُعزِّز من موثوقية النتائج ويُدعم تفسيرها في ضوء الأدبيات العلمية ذات العلاقة.

ويهدف هذا الجزء إلى ربط نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة التي تناولت موضوع الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) وأبعاده المختلفة وأثرها على جودة التقارير المالية، وذلك بالاستناد إلى النتائج الكمّية المُستخلصَّة من تحليل بيانات الاستبانة، والنتائج النوّعية المُستخلصَّة من المقابلات الشخصية، ويتمَّ ذلك من خلال تحليل أوجه الاتِّفاق والاختلاف بين ما توصَّلت إلية الدراسة الحالية ونتائج الدراسات الأُخرى، وتقديم

تفسيرات علمية لهذه الأوجُه في ضوء طبيعة البيئة المصرفية الليبية ومستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات فيها، كما يُسهم هذا الربط في إبراز الإضافة العلمية التي تُقدِّمها الدراسة الحالية إلى الأدبيات المحاسبية والرقابية، من خلال توضِّيح مدى توافق نتائجها مع الاتِّجاهات البحثية السابقة، أو تقديم مؤشرات تطبيقية جديدة تعكس خصوصية البيئة الميدانية التي أُجريت فيها الدراسة، وبما يدعم الوصول إلى نتائج متكاملة تُسهم في تطوير ممارسات الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

أولًا: ربط نتائج بُعْد بيئة الرقابة بالدراسات السابقة، أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق بُعد بيئة الرقابة في القطاع المصرفي الليبي وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة نحو (3.74)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (29.478) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يدُّل على وجود مستوى معنوي من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات هذا البُعد في المصارف محلّ الدراسة، وتُشير هذه النتيجة إلى اهتمام المصارف الليبية بتعزيز مُقوّمات بيئة الرقابة من خلال دعم القيم الأخلاقية، والالتزام باللوائح التنظيمية، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية بصورة واضحة، بما يُسهم في دعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية.

كما أظهرت نتائج اختبار أثر بُعْد بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات وجود أثر معنوي إيجابي لهذا البُعد؛ حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة (0.469)، وبلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (9.844) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يدّل على ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بيئة الرقابة وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم بصورة معنوية في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، ويعكس الدور المُؤثِّر لهذا البُعد في دعم موثوقية المعلومات المالية.

وتتَّسِق نتائج الدراسة الحالية المُتعلقِّة ببُعد بيئة الرقابة مع مُجمِّل الدراسات السابقة التي تناولت هذا البُعد ضمِّن إطار (COSO)؛ حيث أجمعت في عمومها على أنَّهُ يُمثِّل الركيزة الأساسية لفعَّالية نظام الرقابة الداخلية، وأنَّ مُستوى تطبيقهُ ينعكس بصورة مباشرة على جودة التقارير المالية ودعم موثوقيتها، فقد أوضحَّت دراسة (Thabit, et al.,2017) وجود فجوَّة في مستوى تطبيق أبعاد إطار (COSO) في بعض المؤسسات، مُشيرة إلى أنَّ ضُعْف أو عدم اكتمَّال تطبيق عناصر نظام الرقابة الداخلية، وفي مُقدِّمتها بيئة الرقابة، يؤدي إلى انخفاض فعَّالية النظام الرقابي ككُّل ويحدُّ من كفاءته، ويعدُّ هذا التوجُّه التفسيري مرجعًا مُهمًا لفهم نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعد بيئة الرقابة في المصارف الليبية، بما يعكس تحسنًا ملحوظًا في مستوى النُضِّج الرقابي ودعم موثوقية المعلومات المالية.

وفي الاتِّجاه ذاته، أكَّدت دراسة (Ajao and Oluwadmilola,2020) أنَّ جميع أبعاد نظام الرقابة الداخلية، وعلى رأسها بيئة الرقابة، لها أثر إيجابي معنوي على جودة التقارير المالية، من حيث الدقَّة والموثوقية والشفافية، بما يعكس دورها المباشر في تحسين جودة التقارير المالية، كما أوضحَّت دراسة (سعد، 2020) أنَّ وضوح الهيكل التنظيمي، وتفعيل سياسات الموارد البشرية، وبرامج التدريب، يُسهم في تعزيز فعالية بيئة

الرقابة، والحدُّ من الأخطاء والانحرافات المرتبطة بعمليات إعداد التقارير المالية في المؤسسات المصرفية، بما ينسجَّم مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت ارتفاع مستوى الالتزام بمُتطلَّبات بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما يُعزّز دقَّة المعلومات المالية وموثوقيتها، كما بيَّنت دراسة (Al-Dalmi and Qader,2021) أنَّ قُوّة بيئة الرقابة ضمِّن إطار (COSO) تُسهم في تعزيز الاستقرار الرقابي وتقليل المخاطر المالية المُرتبطة بالتقارير المالية، وتعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية، من خلال الالتزام بالسياسات والإجراءات الداخلية، بما يتّفِق مع نتائج الدراسة الحالية التي أكَّدت أنَّ تعزيز بيئة الرقابة في البيئة المصرفية الليبية يُسهم في دعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

كما جاءت دراسة (الحليق، 2022) لتُؤكِّد أنَّ بيئة الرقابة تُمثِّل الأساس الذي تُبنَّى عليه فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، وأنَّ التزام الإدارة العليا بالقيم الأخلاقية وتحديد المسؤوليات التنظيمية بوضوح يُسهم بشكل مباشر في تعزيز موثوقية التقارير المالية وتحسين جودتها، مما يتَّسِق مع ما توصَّلت إليه الدراسة الحالية من أهمية هذا البُعد في دعم موثوقية المعلومات المالية.

كما أظهرت نتائج دراسة (الجابري، وآخرون،2024) أنَّ جميع أبعاد نظام الرقابة الداخلية تُؤثِّر إيجابًا على جودة التقارير المالية، بما في ذلك بيئة الرقابة؛ حيث اعتبرت أساسًا داعمًا لتكامل بقية الأبعاد، رغم أنَّ التأثير الأكثر مباشرة كان لبقية الأبعاد، مثل الأنشطة الرقابية ونُظُم المعلومات والاتِّصال، مما يُؤكِّد أنَّ بيئة الرقابة تعمل كمدخل أساسي ضمِّن منظومة متكاملة مما يتَّسق مع نتائج الدراسة الحالية.

فقد أوضحت دراسة (امعرف،2026) وجود علاقة طردية بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية والحدُّ من مخاطر أمن المعلومات مع وجود تفاوت في الأهمية النسبية للأبعاد، حيث جاء بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصالات في المرتبة الأولى من حيث التأثير، بينما جاء بُعد بيئة الرقابة في مرتبة الأقل نسبيًا، مما يُشير إلى أنَّ تأثيره غير مباشر في ضمِّن سيَّاق المخاطر الرقمية، بما لا يتعارض مع نتائج الدراسة الحالية التي أبرزت أثره المباشر على جودة التقارير المالية في السيَّاق المصرفي.

وفي المقابل، بيّنت دراسة (الصيد،2026) وجود مستوى مرتفع من التوافق بين نظام الرقابة الداخلية وأبعاد إطار (COSO)، مع قوة واضحة في بيئة الرقابة وارتفاع مستوى الالتزام الأخلاقي في المصارف، وأكّدت على أهمية التدريب وتعزيز الثقافة الرقابية، بما يُدعم هذا البُعد ويُعزّز دوره في تحسين الأداء الرقابي، بما يتّفِق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت مستوى مرتفعًا من الالتزام بمُتطلَّبات بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وبوجه عام، يتضِّح أنَّ نتائج الدراسات السابقة تتفِّق مع نتائج الدراسة الحالية في التأكيد على أنَّ بيئة الرقابة تُمثِّل البُعد الجوهري في إطار (COSO)، وأنَّ تعزيزها يُسهم في دعم موثوقية المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية، مع اختلافات طفيفة في درجة تأثيرها المباشر أو غير المباشر تبعًا لاختلاف البيئات التطبيقية ومستويات النُضِّج المؤسسي.

ثانيًا: ربط نتائج بُعد تقييم المخاطر بالدراسات السابقة، أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعد تقييم المخاطر وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة نحو (3.55)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (20.827) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يعكس وجود مستوى معنوي من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات هذا البُعد في القطاع المصرفي الليبي، وتُشير هذه النتيجة إلى إدراك المصارف محلّ الدراسة لأهمية تقييم المخاطر كأداة أساسية في تحديد المخاطر المُحتمِلة وتحليلها والاستجابة لها في الوقت المناسب، بما يُعزِّز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية ويُسهم في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال رفع مستوى دقَّة وموثوقية المعلومات المالية.

وفيما يتعلّق بعلاقة وأثر لهذا البُعد على جودة التقارير المالية، أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عند اختبار هذا البُعد منفردًا وجود أثر معنوي إيجابي لبُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغ معامل الانحدار الخطي نحو (B=0.397)، وبلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (8.482) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يدُّل على أنَّ تحسين ممارسات تقييم المخاطر يُسهم في دعم جودة التقارير المالية عند تحليل هذا البُعْد بصورة منفردة.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المُتعدِّد في الدراسة الحالية عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات عند إدراجُه ضمن النموذج الكلي لأبعاد إطار (COSO)، حيث بلغ مستوى الدلالة نحو (0.522)، وهو مستوى أعلى من المُعتمد إحصائيًا (0.05)، الأمر الذي يُشير إلى أنَّ تأثير بُعْد تقييم المخاطر قد لا يكون تأثيرًا مباشرًا عند تفاعله مع بقية أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وإنَّما يُظهر تأثيره بصورة غير مباشرة من خلال دعمهُ لبقية الأبعاد.

وتتفِّق نتائج الدراسة الحالية المُتعلِّقة ببُعد تقييم المخاطر مع ما توصَّلت إلية العديد من الدراسات السابقة التي أكَّدت على أهمية هذا البُعد ضمِّن إطار (COSO) بوصفهِ أحد الركائز الأساسية في دعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تحديد المخاطر المُحتمَلة وتحليلها ووضع الإجراءات المناسبة للتعامل معها.

ففي دراسة (Thabit, et al.,2017) التي هدفت إلى تقييم فعَّالية تطبيق إطار (COSO) أوضحَّت النتائج وجود فجوَّة في مستوى تطبيق أبعاد الإطار، بما في ذلك بُعد تقييم المخاطر؛ حيث أشارت إلى ضُعف ممارسات تحديد المخاطر وتحليلها يؤدي إلى انخفاض كفاءة نظام الرقابة الداخلية ويحدُّ من قدرته على تحقيق أهدافه بكفاءة، ويعدُّ هذا الاتِّجاه التفسيري مؤشرًا على أهمية تطوير مُمارسات تقييم المخاطر، بما يتفِّق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت مستوى مرتفعًا من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات هذا البُعد في المصارف الليبية، بما يعكس تحسنًا نسبيًا في مستوى النُضِج الرقابي الذي أشارت إليه تلك الدراسة.

كما تتسِّق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة (Ajao and Oluwadmilola,2020) التي أكَّدت وجود تأثير إيجابي معنوي لجميع أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، ومن بينها بُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية؛ حيث أشارت إلى أنَّ تحديد المخاطر المُحتملة والتعامل معها بصورة منهجية يُسهم في تحسين دقَّة المعلومات المالية وتعزيز موثوقيتها، مما ينسجِّم مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت وجود أثر معنوي إيجابي لبُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية عند تحليله بصورة منفردة.

وفي الاتِّجاه ذاته، أوضحَّت دراسة (Al-Dalmi and Qader,2021) أنَّ التطبيق الفعَّال لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، ولا سيما بُعد تقييم المخاطر، يُسهم في الحدُّ من المخاطر المالية المرتبطة بالتقارير المالية وتعزيز جودة المعلومات المحاسبية، من خلال تبنِّي منهجية لتحديد المخاطر ومتابعتها بصورة مستمرة، بما يتفِّق مع نتائج الدراسة الحالية التي بيَّنت إدراك المصارف الليبية لأهمية تقييم المخاطر كأداة أساسية لدعم نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية، وأكَّدت على تطوير آليات التقييم المستخدمة لهذا البُعد.

كما تدعم هذه النتيجة ما توصَّلت إلية دراسة (Al-Mahdi,2022) التي أشارت إلى أنَّ تفعيل مُمارسات تقييم المخاطر ضمِّن إطار (COSO) يُسهم في تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية ورفع مستوى جاهزية المؤسسات المالية لمُواجَّهة التحدِّيات والمخاطر المرتبطة بالبيئة التكنولوجية، بما ينعكس بصورة غير مباشرة على جودة التقارير المالية وموثوقية المعلومات المحاسبية.

وفي السِّياق ذاته، تتفِّق نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (محمد، وآخرون، 2024) التي أظهرت أنَّ بُعد تقييم المخاطر يُعدُّ من الأبعاد الأكثر تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف الليبية، نظرًا لدوره في تحديد مصادر المخاطر المُحتملة ووضع الإجراءات المناسبة لمعالجتها، بما يتطابق مع نتائج الدراسة الحالية التي أثبتت وجود أثر معنوي إيجابي لبُعد تقييم المخاطر على جودة التقارير المالية عند تحليله بصورة منفردة.

كما تتسِّق نتائج الدراسة الحالية مع ما أشارت إليه دراسة (الصيد، 2026) التي أكّدت إلى وجود تفاوت نسبي في بعض ممارسات تقييم المخاطر في المصارف الليبية، مع التأكيد على ضرورة تطوير آليات رصد المخاطر وتحديثها بصورة مستمرة لمواكبة التغيُّرات في بيئة الأعمال المصرفية، مما يدعم ما توصَّلت إليه الدراسة الحالية من أهمية هذا البُعد في دعم جودة التقارير المالية.

وبوجه عام، تعكس نتائج الدراسة الحالية درجة عالية من الاتِّساق مع غالبية الدراسات السابقة التي أكَّدت أنَّ بُعد تقييم المخاطر يُمثِّل أحد المُكوِّنات الجوهرية في إطار (COSO)، وأنَّ تفعيل هذا البُعد يُسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال دعمه لعمليات تصميم وتنفيذ الأنشطة الرقابية، وتعزيز موثوقية المعلومات المالية، بخاصة في البيئات المصرفية التي تعتمد بشكِّل متزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تُشير نتائج الدراسة الحالية إلى وجود توافق جزئي مع ما توصَّلت إليه الدراسات السابقة التي أكَّدت على الأهمية النظرية والتنظيمية لبُعد تقييم المخاطر، مع ملاحظة أنَّ تأثير هذا البُعد في جودة التقارير المالية قد لا يظهر بصورة مباشرة في جميع الحالات، وإنَّما يتجلَّى من خلال

تكامله مع بقية أبعاد نظام الرقابة الداخلية، ويُؤكِّد ذلك على أهمية النظر إلى بُعد تقييم المخاطر ضمِّن إطار تكاملي شامل، بدلًا من التعامل معهُ كعنصر مستقل، نظرًا لاعتماده في تحقيق أثره الفعلي على مدى ارتباطه ببقية الأبعاد في إطار (COSO).

ثالثًا: ربط نتائج بُعد الأنشطة الرقابية بالدراسات السابقة، أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعد الأنشطة الرقابية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة نحو (3.69) وهو أعلى من المتوسط الفرضي البالغ (3)، بما يعكس توافُّر مُتطلَّبات هذا البُعد بدرجة مرتفعة في القطاع المصرفي الليبي، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (29.471) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، وهي قيمة ذات دلالة إحصائية مرتفعة، وتُشير هذه النتيجة إلى اهتمام المصارف بتفعيل الإجراءات والضوابط الرقابية، بما يُسهم في تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية والحدُّ من الأخطاء والتجاوزات المالية، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات في دعم تنفيذ هذه الأنشطة.

وفيما يتعلِّق بأثر بُعد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لهذا البُعد؛ حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة (0.512)، وبلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (10.040) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يدُّل على أنَّ تحسين مستوى تطبيق الأنشطة الرقابية يُؤدي إلى تحسين ملحوظ في جودة التقارير المالية، ويعكس الدور المُؤثِّر لهذا البُعْد في دعم دقَّة المعلومات المالية وتعزيز موثوقيتها.

تتفِّق نتائج الدراسة الحالية المُتعلِّقة ببُعد الأنشطة الرقابية مع ما توصَّلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكَّدت على أهمية هذا البُعد بوصفهِ أحد الأبعاد التنفيذية الأساسية ضمِّن إطار (COSO)، لما لهُ من دور مباشر في ضمان سلامة الإجراءات المالية وتحسين جودة التقارير المالية.

ففي دراسة (Thabit, et al.,2017) التي تناولت تقييم فعَّالية تطبيق إطار (COSO)، أوضحَّت النتائج وجود فجوَّة في مستوى تطبيق بعض أبعاد نظام الرقابة الداخلية، ومن بينها الأنشطة الرقابية؛ حيث أشارت إلى ضعف تطبيق الإجراءات الرقابية المناسبة يحدُّ من قُدرة نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافه بكفاءة، ويُؤثِّر سلبًا على موثوقية المعلومات المالية، ويعدُّ ذلك مُؤشِرًا على أهمية تطوير الأنشطة الرقابية، مما يتَّسِق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت ارتفاع مستوى الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات هذا البُعد في المصارف الليبية.

كما تتَّسِق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصَّلت إليه دراسة (Ajao and Oluwadmilola,2020) التي أكَّدت وجود تأثير معنوي لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وعلى رأسها الأنشطة الرقابية في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقَّة والموثوقية والشفافية؛ حيث بيَّنت أنَّ تطبيق الإجراءات الرقابية الفعَّالة يُسهم في الحدُّ من الأخطاء والانحرافات المالية، بما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية التي أثبتت وجود أثر معنوي لبُعْد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

وفي السِّياق ذاتهُ، أوضحَّت دراسة (Al-Dalmi and Qader,2021) أنَّ فعَّالية الأنشطة الرقابية تُمثِّل أحد العوامل الرئيسية في الحدُّ من المخاطر المالية المرتبطة بالبيانات المالية؛ حيث تُسهم هذه الأنشطة في ضبط العمليات المالية وتعزيز الالتزام بالإجراءات التنظيمية، بما ينعكس إيجابًا على جودة المعلومات المحاسبية، ويتفِّق ذلك مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت اهتمام المصارف الليبية بتفعيل الضوابط والإجراءات الرقابية باستخدام تكنولوجيا المعلومات، بما يُعزِّز موثوقية التقارير المالية.

كما تدعم هذه النتيجة ما توصَّلت إليه دراسة (Al-Mahdi,2022) التي أشارت إلى أنَّ تفعيل الأنشطة الرقابية ضمِّن إطار (COSO) يُسهم في رفع كفاءة الأداء المهني للمراجعين الداخليين وتحسين جودة العمل الرقابي، مما يُؤدي بصورة غير مباشرة إلى تحسين جودة التقارير المالية، لا سيما في المؤسسات التي تعتمد على النُظُم الإلكترونية الحدّيثة.

وفي الاتِّجاه ذاته، جاءت دراسة (محمد، وآخرون،2024) لتُؤكِّد أنَّ بُعد الأنشطة الرقابية يُعدُّ من أكثر الأبعاد تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف الليبية؛ حيث أظهرت نتائجها أنَّ وجود إجراءات رقابية فعالة يُسهم في الحدُّ من الأخطاء والتلاعب المالي، وتعزيز دقَّة المعلومات المالية، بما يتطابق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت وجود أثر معنوي إيجابي قوي لبُعْد الأنشطة الرقابية على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

كما تتَّسق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصَّلت إليه دراسة (الصيد،2026) التي بيَّنت وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق بُعْد الأنشطة الرقابية في المصارف الليبية، إلى جانب وجود توافق عام بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية ومُتطلَّبات إطار(COSO)، بما يعكس تطورًا إيجابيًا في مستوى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الليبية.

وبوجه عام، تعكس نتائج الدراسة الحالية درجة عالية من الاتِّساق مع غالبية الدراسات السابقة التي أكَّدت أنَّ بُعد الأنشطة الرقابية يُمثِّل أحد أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) الأكثر تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية، نظرًا لدوره المباشر في تنفيذ السياسات والإجراءات الرقابية والحدُّ من الأخطاء المالية، وتعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية، بخاصةً في ظلِّ التَّوسُّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المصرفية.

رابعًا: ربط نتائج بُعْد المعلومات والاتِّصال بالدراسات السابقة، أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة نحو (3.78)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي البالغ (3)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (31.862) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يعكس وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي، وتُشير هذه النتيجة إلى اهتمام المصارف الليبية بتطوير نُظُم المعلومات وتعزيز قنوات الاتِّصال الداخلي، بما يضمِّن توفير المعلومات

المالية بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب، بما يُسهم في دعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لبُعد المعلومات والاتِّصال على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة مقدارها (0.550)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (11.710) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يدُّل على مستوى كفاءة نُظم المعلومات والاتِّصال يُسهم بصورة مباشرة في تعزيز جودة التقارير المالية من خلال دعم دقَّة البيانات المالية وسرعة تداولها بين الوحدات التنظيمية المختلفة.

وتتفِّق نتائج الدراسة الحالية المُتعلِّقة ببُعد المعلومات والاتِّصال مع ما توصَّلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكَّدت دور هذا البُعد في دعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية، لما يُوفِّره من تدفُّق مُنتظم ودقيق للمعلومات بين مختلف المستويات الإدارية، بما يُسهم في تعزيز الشفافية ودقَّة البيانات المالية.

ففي دراسة (Syamsuddin,2022) التي تناولت أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية، أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لاستخدام نُظُم المعلومات في تحسين دقَّة البيانات المالية وتسريع عمليات إعداد التقارير، بما يُسهم في تعزيز موثوقية المعلومات المالية، ويتفِّق ذلك مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعد المعلومات والاتِّصال في المصارف الليبية، بما يعكس اعتمادًا متزايدًا على النُظُم التقنية في دعم جودة التقارير المالية.

كما تتَّسق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصَّلت إليه دراسة (Anggraini and Putri,2024) التي أكَّدت أنَّ توظيف تكنولوجيا المعلومات يُسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية، بخاصةً عند توافُّر نُظُم اتِّصال فعّالة تدعم تبادل المعلومات بين الإدارات المختلفة؛ حيث بيَّنت نتائجها أنَّ التكامل بين نُظُم المعلومات والموارد البشرية يُسهم في تعزيز موثوقية دقَّة وموثوقية التقارير المالية، بما يتوافق مع ما توصَّلت إليه الدراسة الحالية من أهمية هذا البُعْد في دعم جودة المعلومات المالية.

وفي السِّياق ذاته، جاءت دراسة (مصباح،2024) لتُؤكِّد الأهمية الجوهرية لبُعد المعلومات والاتِّصال ضمِّن إطار (COSO)، ومن بينها نُظم المعلومات والاتِّصال؛ حيث أظهرت نتائجها أنَّ فعالية نُظُم المعلومات والاتِّصال في المصارف تُسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال ضمان توافُّر معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وتعزيز قنوات الاتِّصال الداخلي بين الإدارات المختلفة، كما أشارت الدراسة إلى تطوير البنية التحتية لنُظُم المعلومات المصرفية يُسهم في تقليل الأخطاء المالية وتحسين مستوى الشفافية، بما يتطابق مع نتائج الدراسة الحالية التي أبرَّزت الدور المُؤثِّر لبُعد المعلومات والاتِّصال في تعزيز جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

كما تدعم هذه النتيجة ما توصَّلت إليه دراسة (Harb, et al.,2025) التي أكَّدت أنَّ أبعاد إطار (COSO)، ومن بينها نُظم المعلومات والاتِّصال، لها أثر معنوي في تحسين جودة البيانات المالية في المصارف التجارية؛

حيث تبيَّن أنَّ توافُّر نُظُم معلومات فعَّالة يُسهم في تحسين مستوى الإفصاح المالي وزيادة موثوقية التقارير المنشورة، وبما ينسجَّم مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت أهمية هذا البُعد في دعم جودة التقارير المالية. وفي الاتِّجاه نفسه، أوضحَّت دراسة (Wongjantip, et al.,2025) أنَّ بُعد المعلومات والاتِّصال يُمثِّل أحد الأبعاد الأساسية التي تُسهم في تعزيز موثوقية التقارير المالية، من خلال توفير معلومات دقيقة ومتكاملة تدعم اتِّخاذ القرارات المالية والإدارية، بما يُعزِّز من جودة المخرجات المالية ويحدُّ من الأخطاء المرتبطة بإعداد التقارير، كما تتقاطع مع دراسة (الصيد،2026) التي شدَّدت على أهمية تطوير نُظُم المعلومات وتحسين قنوات الاتِّصال الداخلي بما يُعزِّز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية ويرفع مستوى الأداء المؤسسي في القطاع المصرفي الليبي.

وبوجه عام، تعكس نتائج الدراسة الحالية درجة كبيرة من الاتِّساق مع غالبية الدراسات السابقة التي أكَّدت أنَّ بُعد المعلومات والاتِّصال يُمثِّل أحد الركائز الأساسية في تحسين جودة التقارير المالية، نظرًا لدوره في دعم تدفُّق المعلومات بصورة دقيقة وفي الوقت المناسب، وتعزيز كفاءة التواصل التنظيمي في المؤسسات، بخاصة في البيئات المصرفية التي تعتمد بشكِّل مُتزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يُؤكِّد أهمية تطوير نُظُم المعلومات والاتِّصال بوصفها أحد المُحدِّدات الرئيسية لرفع جودة التقارير المالية وتعزيز موثوقيتها.

خامسًا: ربط نتائج بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة بالدراسات السابقة، أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة وفق إطار(COSO) في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عيِّنة الدراسة نحو (3.76)، وهو أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس البالغ (3)، كما بلغت قيمة اختبار(T) المحسوبة نحو (31.853) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يعكس وجود مستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق مُتطلَّبات هذا البُعد في القطاع المصرفي الليبي، وتُشير هذه النتيجة إلى اهتمام المصارف الليبية بتفعيل آليات المتابعة المُستمرة وتقييم فعّالية الإجراءات الرقابية بصورة دورية، بما يُسهم في الكشف المُبكِّر عن الانحرافات وتصحيحها، بما يدعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية ويحسن جودة التقارير المالية.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لبعد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث بلغ معامل الانحدار (B) قيمة مقدارها نحو (0.657)، كما بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة نحو (14.690) عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.001)، مما يدُّل على أنَّ تعزيز مستوى تطبيق إجراءات المتابعة والمراقبة المُستمرة يُسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال ضمان دقَّة البيانات المالية واستمرارية مراجعتها والتحقُّق من سلامة الإجراءات الرقابية المُطبَّقة.

وتتفِّق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصَّلت إليه دراسة (سعد، 2020) التي أكُّدت أنَّ تفعيل أنشطة المتابعة والتقييم الدوري للإجراءات الرقابية يُسهم في تعزيز الالتزام بالسياسات التنظيمية وتقليل الأخطاء المرتبطة

بإعداد التقارير المالية، الأمر الذي يُدعم جودة المعلومات المالية ويُعزّز موثوقيتها، بما يتوافق مع ما أظهرته نتائج الدراسة الحالية من ارتفاع مستوى الالتزام بهذا البُعد في المصارف الليبية.

كما تتَّسق نتائج الدراسة الحالية مع ما أشارت إليه دراسة (Sharma and Senan,2021) التي أوضحَّت أنَّ المتابعة المُستمرة لنُظُم الرقابة الداخلية، بخاصة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، تُعدُّ من العوامل الأساسية في تحسين كفاءة الأداء المؤسسي وتعزيز موثوقية المعلومات المالية، بما ينسجَّم مع ما توصَّلت إليه الدراسة الحالية من وجود أثر معنوي إيجابي لبُعد أنشطة المتابعة والمراقبة على جودة التقارير المالية.

وفي السِّياق ذاته، جاءت دراسة (الحليق، 2022) لتُؤكِّد أنَّ تفعيل آليات المتابعة المُستمرة يُمثِّل أحد الركائز الرئيسية لضمان فعَّالية الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية؛ حيث أشارت نتائجها إلى ضعف المتابعة يؤدي إلى تراجع كفاءة نظام الرقابة الداخلية وزيادة احتمالية حدوث الأخطاء المالية، بما يُعزّز أهمية النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة الحالية بشأن الدور المُؤثِّر لهذا البُعد في تحسين جودة التقارير المالية.

كما تتقاطع نتائج الدراسة الحالية مع ما توصَّلت إليه دراسة (الصيد،2026) التي شدَّدت على أهمية تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية بصورة دورية وتحديث إجراءات المتابعة بما يتلاءم مع مُتطلَّبات البيئة التشغيلية الحدّيثة، بخاصة في ظلِّ التَّوسُّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المصرفية، بما يدعم ما توصَّلت إليه الدراسة الحالية من أهمية هذا البعد في دعم جودة التقارير المالية وتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية.

وبوجه عام، تعكس نتائج الدراسة الحالية درجة عالية من الاتِّساق مع غالبية الدراسات السابقة التي أكَّدت على أنَّ بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة يُمثِّل أحد الأبعاد الرئيسية في إطار (COSO)، وأنَّ تفعيله بصورة مستمرة يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال ضمان استمرارية تقييم فعَّالية الأنشطة الرقابية واكتشاف أوجه القطور ومعالجتها في الوقت المناسب، الأمر الذي يُؤكِّد أهمية تعزيز هذا البُعد ضمِّن منظومة متكاملة تدعم فعَّالية نظام الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية المعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.

سادسًا: الربط الكُلِّي لنتائج أبعاد إطار (COSO) مع جودة التقارير المالية بالدراسات السابقة، أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، مما يُؤكِّد وجود علاقة جوهرية بين فعَّالية نظام الرقابة الداخلية ومستوى جودة التقارير المالية، وتعكس هذه النتيجة أهمية تطبيق أبعاد الإطار بصورة متكاملة، بما يُسهم في تعزيز دقَّة وموثوقية التقارير المالية، بخاصة في ظلِّ الاعتماد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات في تنفيذ العمليات المصرفية، فقد بيَّنت نتائج نموج الانحدار الخطي المُتعدِّد للدراسة الحالية وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق أبعاد إطار (COSO) مُجتمَّعة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث أظهر النموذج الكلي دلالة إحصائية مرتفعة عند قيمة (T=50.793) وبمستوى دلالة أقل من (0.001)، مما يدُّل على أنَّ أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) مُجتمَّعة تُؤثِّر تأثيرًا معنويًا في تحسين جودة التقارير المالية، وتُشير هذه النتيجة إلى أنَّ تكامل أبعاد نظام الرقابة الداخلية عاملًا أساسيًا في تعزيز موثوقية المعلومات

المالية ودقَّة التقارير المالية الصَّادرة عن المصارف، بخاصةً في ظلِّ التَّوسُّع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرفية، كما أظهرت النتائج وجود تفاوت في درجة تأثير أبعاد إطار (COSO) على جودة التقارير المالية؛ حيث تبيَّن أنَّ بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة كان الأكثر تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية؛ حيث بلغ معامل الانحدار له (B=0.432)، مما يعكس الدور المحوري للمتابعة المستمرة في تقييم فعَّالية الإجراءات الرقابية وتصحيح الانحرافات في الوقت المناسب، وجاء بُعد بيئة الرقابة في المرتبة التالية بمعامل انحدار بلغ نحو (B=0.132)، مما يعكس أهمية توافُّر بيئة تنظيمية داعمة للقيم الأخلاقية والالتزام المؤسسي، كما تبيَّن وجود أثر معنوي لكل من بُعد الأنشطة الرقابية بمعامل انحدار (B=0.126)، وبُعد المعلومات والاتِّصال بمعامل انحدار (B=0.132)، مما يُؤكِّد أهمية تفعيل الإجراءات الرقابية الفعَّالة وتطوير نُظُم المعلومات في دعم موثوقية المعلومات المالية، في حين أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لبُعد تقييم المخاطر ضمن النموذج الكلي، مما يُشير إلى أنَّ تأثير هذا البُعد يتحقّق بصورة غير مباشرة من خلال دعمه لبقية الأبعاد الأخرى، ولا سيما الأنشطة الرقابية ونُظُم المعلومات والاتِّصال، بما يعكس الطبيعة التكاملية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO).

وتتفِّق نتائج الدراسة الحالية ما توصَّلت إليه العديد من الدراسات السابقة التي أكَّدت وجود علاقة إيجابية بين تطبيق إطار (COSO) وتحسين جودة التقارير المالية؛ حيث أوضحَّت دراسة كلٌّ من (سعد،2020؛ Ajao and Oluwadamilola,2020) أنَّ التكامل بين أبعاد إطار (COSO) يُسهم بصورة جوهرية في تعزيز جودة التقارير المالية في المؤسسات، من خلال تحسين مستوى الرقابة على العمليات المالية، وتوفير معلومات دقيقة وموثوقة تتسم بالشفافية وتدعم مُتخذِّي القرار، كما تتَّسق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصَّلت إليه دراسة (زويلف، وعليان،2021) التي أكَّدت أنَّ التطبيق المتكامل لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال دعم إجراءات الرقابة والحدُّ من الأخطاء والانحرافات المالية، بما يُعزِّز أهمية التكامل بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية لتحقيق جودة أعلى للمعلومات المالية.

كما بيَّنت دراسة (Sharma and Senan,2021) أنَّ تكامل أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) مع نُظُم المعلومات يُسهم بصورة إيجابية في تحسين جودة التقارير المالية؛ حيث يؤدي استخدام تكنولوجيا المعلومات إلى تعزيز كفاءة الإجراءات الرقابية وتسريع عمليات إعداد التقارير المالية، بما ينسجَّم مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت دورًا داعمًا لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

وفي السِّياق ذاته، أكّدت دراسة كُلٍّ من (Al-Dalmi and Qader,2021؛ الحليق،2022) أنَّ التطبيق الشامل لأبعاد إطار(COSO) يُسهم في الحدُّ من المخاطر المالية المرتبطة بالبيانات المحاسبية، وتعزيز موثوقية المعلومات المالية، بخاصةً في المؤسسات التي تعتمد على نُظُم رقابية حديثة، بما يتوافق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت دلالة إحصائية مرتفعة للنموذج الكلي لأبعاد الإطار في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما أكَّدت دراسة (Syamsuddin,2022) أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات ضمِّن منظومة

الرقابة الداخلية يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية بما يُعزّز النتيجة التي توصَّلت إليها الدراسة الحالية بشأن وجود تأثير داعم لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

كما تتَّسِق نتائج الدراسة الحالية مع ما توصَّلت إليه دراسة (محمد، وآخرون،2024) التي أظهرت وجود أثر معنوي لتطبيق إطار (COSO) بأبعاده المختلفة على جودة التقارير المالية في المصارف الليبية، مع وجود تفاوت في درجة تأثير الأبعاد المختلفة؛ حيث برَّزت الأنشطة الرقابية كأحد أكثر الأبعاد تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية في البيئة المصرفية الليبية، مما يتَّفق مع نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت وجود تفاوت نسبي في قوة تأثير الأبعاد، مع بروز بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة بوصفه الأكثر تأثيرًا ضمن النموذج الكلي.

وفي الاتِّجاه ذاته، أكَّدت دراسة (مصباح ،2024) أنَّ التكامل بين نُظُم المعلومات وأبعاد الرقابة الداخلية يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية في المصارف الليبية؛ حيث أظهرت نتائجها أنَّ تطوير نُظُم المعلومات والاتِّصال يُعزّز كفاءة الرقابة الداخلية ويزيد من موثوقية البيانات المالية، بما ينسجَّم مع نتائج الدراسة الحالية التي أبرزت الأثر المعنوي لبُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال ضمِّن النموذج الكُلِّي، كما تتقاطع نتائج الدراسة الحالية مع ما توصَّلت إليه دراسة (الصيد، 2026)، التي أشارت إلى وجود توافق عام بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية ومُتطلَّبات إطار (COSO) في المصارف الليبية، مع التأكيد على أهمية تطوير آليات تقييم المخاطر وتعزيز قنوات الاتِّصال الداخلي؛ لضمان تحسين جودة التقارير المالية، كما أكَّدت دراسة (امعرف،2026) وجود علاقة قوية بين أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) والحدُّ من المخاطر التشغيلية والتقنية في المصارف، مع وجود تفاوت في الأهمية النسبية للأبعاد المختلفة، بما يُدعم نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت تفاوتًا في درجة تأثير أبعاد إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ومن ناحية أُخرى، قد تختلف نتائج الدراسة الحالية جزئيًا مع بعض الدراسات التي أشارت إلى ضُعف تأثير أبعاد الإطار في بعض البيئات المؤسسية؛ حيث أظهرت نتائج الدراسة الحالية وجود تأثير معنوي لمُعظم أبعاد إطار (COSO)، مما يُفسِّر ذلك بتزايد الاعتماد على الأنظمة الإلكترونية وتحسن مستوى الوعي الرقابي في المصارف الليبية خلال السنوات الأخيرة، إلى جانب تطوُّر الأُطر التنظيمية والرقابية الصَّادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

وبوجه عام، تُؤكِّد نتائج الدراسة الحالية ما ذهبَّت إليه غالبية الدراسات العربية والأجنبية من أنَّ التطبيق المتكامل لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ بيئة تشغيل تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، يُمثِّل أحد العوامل الأساسية في تعزيز موثوقية التقارير المالية وتحسين جودة الإفصاح المالي، كما تُشير النتائج إلى أنَّ تحقيق جودة مرتفعة للتقارير المالية يتطلب تكاملًا فعالًا بين مختلف أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، مع مراعاة خُصوصية البيئة المؤسسية والتنظيمية للقطاع المصرفي

الليبي، الأمر الذي يعكس أهمية تبنّي إطار (COSO) بوصفهِ مرجعية معيارية داعمة لتعزيز الحوكمة المالية وتحسين جودة التقارير المالية.

17.4- خلاصة الفصل الرابع:

تناول هذا الفصل عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية المُتعلِّقة بأثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، وذلك بالاعتماد على استبانة وُزِّعت على عيّنة مُكوّنة من (332) مفردة، إضافةً إلى إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع مُختصين في القطاع المصرفي، وقد أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، إلى جانب وجود ارتفاع مستوى جودة التقارير المالية، كما بيّنت النتائج وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات؛ حيث كان بُعد المتابعة والمراقبة كان الأكثر تأثيرًا، يليه بُعد الأنشطة الرقابية، ثُمَّ بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال، ثُمَّ بُعد بيئة الرقابة، في حين لم يُظهر بُعد تقييم المخاطر أثرًا معنويًا مستقلًا في نموذج الانحدار المُتعدِّد، كما أكَّدت نتائج الدراسة أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية، وتحسين دقَّة وسرعة إعداد التقارير المالية، ودعم تدفُّق المعلومات داخل المصارف، وأظهرت نتائج المقابلات الشخصية توافقًا مع النتائج الكمِّية مما يُعزِّز موثوقية نتائج الدراسة.

وبصفة عامة، أكَّدت نتائج هذا الفصل أهمية التطبيق المتكامل لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في دعم جودة التقارير المالية بالمصارف الليبية، الأمر الذي يُمهد للانتقال إلى الفصل الخامس المُتعلِّق بعرّضُ النتائج النهائية للدراسة، والتوصِّيات، والبحوث المستقبلية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5- تمهيد.

2.5- النتائج النهائية للدراسة.

3.5- توصيات الدراسة.

4.5- البحوث المستقبلية المقترحة.

1.5- تمهيد:

يُعدُّ هذا الفصل الخامس والأخير من فصول هذه الدراسة، ويُمثِّل تتويجًا للجهود البحثية التي تمَّ بذلها في الفصول السابقة، ويهدف إلى عرض النتائج النهائية المُستخلصة من الدراسة التطبيقية التي تمَّ التوصُّل إليها في ضوء تحليل بيانات الدراسة ومناقشتها، بما يُسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها.

ويستند هذا الفصل إلى النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها في الفصل الرابع، والتي تناولت تحليل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بأبعاده المختلفة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي؛ حيث تمَّ استخلاص مجموعة من الاستنتاجات التي تعكس واقع تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية ومدى إسهامها في دعم جودة المعلومات المالية.

كما يتضمَّن هذا الفصل عرض مجموعة من التوصِّيات العلمية التي تمَّ صياغتها في ضوء نتائج الدراسة، والتي تستهدف تعزيز فعَّالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في المصارف الليبية، بما يدعم كفاءة الأداء المؤسسي ويُعزِّز من موثوقية المعلومات المالية في ظلِّ التطورات المتسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وفي ضوء ما تمَّ التوصل إليه من نتائج، تناول هذا الفصل كذلك عرض عدد من المُقترحات للبحوث المستقبلية التي يُمكِّن أن تُسهم في استكمال الجوانب التي لم تتناولها الدراسة الحالية، أو التَّوسُّع في دراسة مُتغيِّرات أُخرى ذات علاقة بنظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية، بما يُدعم تطوير المعرفة العلمية بهذا المجال.

وبذلك يُمثِّل هذا الفصل خلاصة علمية شاملة للدراسة الحالية؛ حيث يجمع بين النتائج النهائية والتوصِّيات والمقترحات البحثية المستقبلية، بما يُسهم في تقديم قيمة علمية وعملية يُمكِّن الاستفادة منها في تطوير أنظمة الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

2.5- النتائج النهائية للدراسة:

وفي ضوء نتائج التحليل الإحصائي التي تمَّ التوصُّل إليها من خلال اختبار فرضيات الدراسة، يُمكِّن استخلاص من النتائج الرئيسية التي تعكس واقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في القطاع المصرفي الليبي، ومدى تأثيره في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك على النحو التالي:

1.2.5- مستوى الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات:

أظهرت نتائج الدراسة أن القطاع المصرفي الليبي يتمتع بمستوى مرتفع من الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث جاءت المتوسطات الحسابية لجميع أبعاد النظام أعلى من المتوسط الفرضي للمقياس، بما يعكس اهتمام المصارف الليبية بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية بصورة متكاملة.

1.1.2.5- أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تطبيق بُعد بيئة الرقابة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، بما يعكس توافر بيئة رقابية تتسم بوضوح الهيكل التنظيمي، وتحديد المسؤوليات، وترسيخ القيم المهنية والأخلاقية داخل المصارف الليبية.

2.1.2.5- أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تطبيق بُعد تقييم المخاطر، بما يُشير إلى اهتمام المصارف بتحديد المخاطر المحتملة وتحليلها وتقييمها بصورة منهجية، بما يدعم تحقيق أهدافها الرقابية.

3.1.2.5- أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تطبيق بُعد الأنشطة الرقابية، بما يعكس فاعلية السياسات والإجراءات الرقابية المتبعة في الحدِّ من الأخطاء والتجاوزات، وتعزيز كفاءة الأداء.

4.1.2.5- أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تطبيق بُعد المعلومات والاتصال، بما يدل على كفاءة نظم المعلومات في توفير المعلومات المالية وغير المالية وتبادلها في الوقت المناسب، بما يدعم عمليات الرقابة واتخاذ القرار.

5.1.2.5- ارتفاع مستوى تطبيق بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة، بما يؤكد اهتمام المصارف بعمليات التقييم المستمر لنظام الرقابة الداخلية، والتحقق من كفاءة تطبيقه ومعالجة أوجه القصور بصورة دورية.

2.2.5- أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بالقطاع المصرفي الليبي:

أثبتت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، مع اختلاف درجة تأثير كل بعد من أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO).

1.2.2.5- أظهرت النتائج أنَّ بُعد بيئة الرقابة يُؤثِّر تأثيرًا إيجابيًا في جودة التقارير المالية، من خلال توفير بيئة تنظيمية داعمة تقوم على وضوح السياسات، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، وترسيخ القيم المهنية والأخلاقية في القطاع المصرفي الليبي، بما يُعزِّز موثوقية وجودة المعلومات المالية.

2.2.2.5- بيَّنت النتائج أنَّ بُعد تقييم المخاطر لم يُظهر أثرًا معنويًا مستقلًا في جودة التقارير المالية عند اختباره بصورة منفردة، إلا أنَّهُ يُسهم بصورة غير مباشره عند تكامله مع بقية أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في نموذج الانحدار الخطي المُتعدِّد، مما يؤكد أنَّ فعَّالية بُعد تقييم المخاطر يعتمد على تكامله مع أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) الأخرى؛ لتحقيق التحسن المنشود في جودة التقارير المالية.

3.2.2.5- أوضحت النتائج أنَّ بُعد الأنشطة الرقابية يُؤثر تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية في جودة التقارير المالية، وذلك من خلال ما يتضمنه من سياسات وإجراءات وضوابط رقابية، تُسهم في الحدِّ من الأخطاء والتجاوزات المالية، وتعزيز الالتزام بالقوانين والتشريعات واللوائح المُنظِّمة للعمل المصرفي، بما ينعكس إيجابًا على جودة التقارير المالية.

4.2.2.5- بيَّنت نتائج الدراسة أنَّ بُعد المعلومات والاتِّصال يؤدي دورًا فاعلًا في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تعزيز سرعة ودقَّة تدفُّق المعلومات المالية، وتحسين كفاءة الاتِّصال بين

الوحدات التنظيمية في القطاع المصرفي الليبي، بما يدعم عمليات إعداد التقارير المالية بصورة تتسم بالدقّة والموثوقية.

5.2.2.5- أظهرت النتائج أن بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة يُعدّ أكثر أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية، إذ يُسهم في تعزيز فعّالية عمليات المتابعة المستمرة والتقييم الدوري للإجراءات الرقابية، بما يدعم الكشف المُبكِّر عن الأخطاء والانحرافات، ويرفع مستوى دقَّة وموثوقية المعلومات الواردة في التقارير المالية.

3.2.5- أظهرت نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد وجود أثر معنوي إحصائيًا لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) مُجتمَّعة في جودة التقارير المالية، كما بينت النتائج أنَّ ما يُقارب نصف التباين في جودة التقارير المالية يُمكِّن تفسيره من خلال تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، بما يعكس قوة التأثير الكلي لنظام الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية.

4.2.5- أثبتت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وجودة التقارير المالية، بما يؤكد أن تعزيز تطبيق أبعاد النظام يُسهم في رفع مستوى جودة المعلومات والتقارير المالية.

5.2.5- أكَّدت نتائج الدراسة أنَّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُمثِّل عاملًا داعمًا لفعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث يُسهم في تحسين دقَّة البيانات المالية، وتعزيز موثوقية التقارير المالية، ورفع كفاءة عمليات إعداد التقارير المالية، ودعم اتِّخاذ القرارات المالية والإدارية، بما يتوافق مع مُتطلَّبات بيئة العمل المصرفية الرقمية.

3.5- توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تمَّ التوصُّل إليها، بشأن مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وأثر ذلك في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، يُمكِّن تقديم مجموعة من التوصِّيات العلمية التي تُسهم في تعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة المخرجات المالية في المصارف الليبية، وذلك على النحو الآتي:

1.3.5- تطوير أساليب تقييم المخاطر وتعزيز كفاءة تطبيقها، نظرًا لظهور بُعد تقييم المخاطر بمستوى تأثير أقل نسبيًا مقارنة ببقية الأبعاد، تُوصِّي الدراسة بضرورة تطوير آليات تحديد المخاطر وتحليلها باستخدام نماذج حديثة وأساليب كمِّية مُتقدِّمة، مع توفير برامج مُتخصِّصة للعاملين في مجال إدارة المخاطر المصرفية، بما يُسهم في رفع مستوى كفاءة تقييم المخاطر وتحسين نتائجها.

2.3.5- تعزيز بيئة الرقابة في القطاع المصرفي الليبي، توصي الدراسة بضرورة العمل على تطوير بيئة الرقابة الداخلية من خلال ترسيخ مبادئ الحوكمة، وتعزيز الالتزام بالقيم المهنية والأخلاقية، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح ودقيق، بما يدعم فعالية نظام الرقابة الداخلية، وتهيئة بيئة تنظيمية أكثر كفاءة تُسهم في تحسين جودة التقارير المالية.

3.3.5- الاستثمار المستمَّر في تطوير نُظُم المعلومات والاتِّصال في القطاع المصرفي، في ضوء النتائج التي أكَّدت على أهمية بُعد نُظُم المعلومات والاتِّصال في تحسين جودة التقارير المالية، تُوصِّى الدراسة بزيادة الاستثمار في تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات، واعتماد نُظُم معلومات مالية متكاملة تضمن سرعة ودقَّة تدفُّق البيانات والمعلومات، وتُعزِّز التكامل بين الوحدات التنظيمية المختلفة، بما ينعكس إيجابا على جودة التقارير المالية.

4.3.5- تعزيز كفاءة الأنشطة الرقابية وتحديث إجراءاتها بصورة مستمرة، تُوصى الدراسة بضرورة مراجعة وتحديث السياسات والإجراءات الرقابية بشكل دوري، بما يتماشى مع التطوُّرات التقنية والتحولات في البيئة المصرفية الرقمية، مع تطوير الضوابط الوقائية والكاشفة، بما يُسهم في الحدُّ من الأخطاء والانحرافات المالية، ويُعزِّز من دقة وموثوقية التقارير المالية.

5.3.5- تطوير أنشطة المتابعة والمراقبة وتعزيز فعَّاليتها، في ضوء النتائج التي أظهرت أنَّ بُعد أنشطة المتابعة والمراقبة يُعد الأكثر تأثيرًا في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات، تُوصِّى الدراسة بتعزيز آليات المتابعة المستمرة والتقييم الدوري للأنشطة الرقابية، من خلال تفعيل دور المراجعة الداخلية والاستفادة من التقنيات الرقمية الحديثة في الكشف المُبكِّر عن الأخطاء والانحرافات، بما يضمن استمرارية فعّالية نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي.

6.3.5- تعزيز التطبيق المتكامل لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، تُوصِّى الدراسة بضرورة الاستمرار في تعزيز التطبيق المتكامل لأبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، من خلال تحقيق التكامل والتنسيق بين أبعاده، بما يُسهم في رفع كفاءة العمليات الرقابية، وتعزيز موثوقية المعلومات المالية، وتحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

7.3.5- تنمية القدرات المهنية للعاملين في مجالات الرقابة الداخلية وتقنية المعلومات، تُوصِّى الدراسة بضرورة تنفيذ برامج تدريبية وتطويرية متخصصة للعاملين في إدارات الرقابة الداخلية والمراجعة وتقنية المعلومات؛ بهدف تنمية مهاراتهم في تطبيق إطار (COSO) والاستفادة من التقنيات الحديثة، بما يُعزِّز كفاءة نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي ويرتقي بمستوى جودة التقارير المالية.

4.5- البحوث المستقبلية المقترحة:

في ضوء النتائج التي توصَّلت إليها الدراسة الحالية، وما أظهرته من مؤشرات تتعلَّق بمستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)، وأثر ذلك في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، تُبرِّز مجموعة من الموضوعات البحثية التي يُمكِّن أن تُشكِّل مجالات خصبة للدراسات المستقبلية؛ بهدف تعميق الفهم العلمي وتعزيز المعرفة التطبيقية في مجال الرقابة الداخلية والبيئة المصرفية الرقمية، ومن أبرز هذه المقترحات ما يلي:

1.4.5- إجراء دراسات مقارنة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة في ليبيا، إذ يُوصِّى بإجراء دراسات مستقبلية تهدف إلى مقارنة مستوى تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)

بين المصارف العامة والخاصة؛ بهدف التعرُّف على أوجُه الاختلاف في مستويات الالتزام والفعَّالية الرقابية، وتحليل أثر طبيعة الملكية على جودة التقارير المالية.

2.4.5- دراسة دور التحوُّل الرقمي في تطوير نُظُم الرقابة الداخلية في ظلِّ التَّوسُّع المتزايد في استخدام تكنولوجيا المعلومات، يُمكِّن إجراء دراسات مستقبلية تتناول أثر التحوُّل الرقمي والتقنيات الحدّيثة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة (Big Data) في تعزيز فعَّالية نُظُم الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية في المصارف الليبية.

3.4.5- دراسة دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فعّالية نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، حيث تقترح الدراسة إجراء بحوث مستقبلية تتناول العلاقة بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات وتكاملها مع نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

4.4.5- إجراء دراسات تطبيقية على قطاعات اقتصادية أُخرى، إذ يُمكِّن توسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتشمِّل قطاعات أُخرى غير القطاع المصرفي، مثل شركات التأمين، وشركات النفط والغاز، وشركات الاتِّصالات؛ بهدف التحقق من مدى قابلية تعميم نتائج الدراسة الحالية على بيئات تنظيمية مختلفة.

5.4.5- دراسة أثر الثقافة التنظيمية الرقمية في تعزيز الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في القطاع المصرفي الليبي، حيث تقترح الدراسة إجراء دراسات مستقبلية تتناول دور الثقافة التنظيمية الرقمية في تعزيز الالتزام بتطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في القطاع المصرفي الليبي، وانعكاس ذلك على تحسين جودة التقارير المالية، وتعزيز مستويات الشفافية المؤسسية.

6.4.5- دراسة دور إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) في تحسين جودة التقارير المالية، ففي ضوء ما أظهرته نتائج الدراسة من محدودية تأثير بُعد تقييم المخاطر عند تحليله منفردًا، يُوصِّى بإجراء دراسات مستقبلية تتناول تحليل أثر إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management) في تعزيز جودة التقارير المالية ورفع كفاءة نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية.

7.4.5- دراسة دور نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في دعم تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، حيث تقترح الدراسة إجراء بحوث مستقبلية تبحث في مدى إسهام نُظُم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في دعم تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وتحسين فعَّالية الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي الليبي.

8.4.5- دراسة أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الحدِّ من المخاطر التشغيلية، إذ تُوصِّى الدراسة إجراء بحوث مستقبلية تتناول أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الحدِّ من المخاطر التشغيلية في المصارف الليبية.

قائمة المراجع والمصادر

أ- المراجع العربية:

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: الكتب العلمية:

1- الحجاوي، طلال محمد، والخفاجي، إيمان جواد. (2022). **جودة التقارير المالية من خلال معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS والاستدامة SASB&GRI والأبعاد الثقافية والقيم المحاسبية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، عمان، الأردن.

2- حسوبة، كريم منصور؛ عوض، محمد حمدي؛ فرنوي، مصطفي السيد، وإسماعيل، محمود إسماعيل. (2023). **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، منشورات جامعة القاهرة، الطبعة الأولي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

3- حولي، محمد، وحمانة، كمال. (2021). **تدقيق الحسابات وفق معايير التدقيق الدولية**. دار زمزم ناشرون وموزعون، الطبعة الأولي، عمان، الأردن.

4- الذنيبات، علي عبد القادر. (2022). **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق**. دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثامنة، عمان، الأردن.

5- عيسى، إبراهيم مسعود، وقباصه، رنا عبد الرحمن. (2024). **الاحتمالات والإحصاء التطبيقي –أمثلة تطبيقية وتمارين**. الدار للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

1- إبراهيم، خالد إبراهيم أحمد. (2020). **دور نظام الرقابة الداخلية في الحدّ من الفساد المالي والإداري: دراسة ميدانية على ديوان المراجعة القومي**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، الجمهورية السودانية.

2- أبو خاطر، طارق داوود سالم. (2020). **جودة التقارير المالية بعد تبنِّي نظام تخطيط موارد المؤسسة (ERP): دراسة حالة تطبيق برنامج SAP في الأونرا**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمَّويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

3- أبو سعيد، يسرى محمد موسى. (2017). **العلاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

4- أبو سمهدانة، هديل محمد عرفات. (2021). **أثر تطبيق محاسبة الاستدامة في شركات التعدين الأردنية على جودة التقارير المالية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.

5- أبو صافي، صابرين رشاد. (2019). **مدى توافق نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الخاصة العاملة في قطاع غزة في إطار (COSO): دراسة حالة شركة السكسك**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمَّويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

6- أبو عمرو، إيمان حسين حسن. (2023). **أثر تدقيق تكنولوجيا المعلومات في فعالية نُظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية: الدور الوسيط للرقابة الداخلية**. أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.

7- أبو محارب، أحمد حمدان. (2019). **أثر فعالية لجان التدقيق في العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

8- أحمد، منة الله نصر محمد. (2021). **إطار لزيادة فعَالية الرقابة الداخلية لمكافحة الفساد في القطاع الحكومي في ضوء معايير الأنتوساي: دراسة ميدانية في جامعة المنصورة**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة، جمهورية مصر العربية.

9- إحواس، محمد رمضان محمد. (2023). **مدى توافق متطلَّبات نظام الرقابة الداخلية بالشركات الليبية العاملة في مجال الاتصالات مع إطار (COSO) للرقابة الداخلية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.

10- آل سعد، عبد الله أكرم ضاري. (2020). **أثر الرقابة الداخلية في الحدّ من عمليات الفساد في القطاع العام: حالة العراق**، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

11- امعرف، عبد المطلب عياش علي. (2026). **دور مكوّنات نُظم الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الحدّ من مخاطر الأمن السيبراني: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية العاملة في مدينة سرت**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.

12- الأمين، نسرين الأمين قمر الدين. (2022). **الرقابة الإدارية وتقييم المخاطر المصرفية وأثرهما على جودة التقارير المالية**، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، الجمهورية السودانية.
13- بدر، إسراء عصمت مصطفي. (2019). **أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، حلوان، جمهورية مصر العربية.
14- بلعيش، هشام فرج محفوظ. (2022). **دور عناصر الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في تقليل مخاطر الاعتمَّادات المستندية الصادرة: دراسة ميدانية على البنوك التجارية اليمنية.** رسالة ماجستير غير منشورة. قسم المحاسبة، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الجمهورية اليمنية.
15- التجاني، محمد مبارك. (2019). **أثر المراجعة الإلكترونية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على بنك فيصل الإسلامي السوداني.** رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، الجمهورية السودانية.
16- التويجر، حازم فرحان. (2020). **أثر تطبيق مقررات اللجنة الراعية للمنُظمات في الحدّ من التهرب الضريبي: دراسة ميدانية على شركات الاتصالات الأردنية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.
17- جرادات، ختام مصطفي سعد. (2020). **أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في مكافحة التهرب الضريبي في الأردن: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير، قسم العلوم المحاسبية، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الزرقاء، الأردن.
18- الجزار، محمد عوض محمد. (2023). **أثر كفاءة نُظم الرقابة الداخلية على التمَّثيل الصادق للمعلومات المحاسبية: بالتطبيق على الهيئة القومية للبريد**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المنوفية، جمهورية مصر العربية.
19- حامد، عبد المنعم محمد حسن. (2019). **نُظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الجمهورية السودانية.
20- حبش، عيسى حنا. (2022). **أثر الرقابة الداخلية على جودة التدقيق الداخلي وفقاً لإطار COSO في البنوك التجارية الأردنية.** رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
21- حبور، نوره صبري قطب. (2023)**. أثر تطبيق التحوُّل الرقمي على جودة ومحتوى التقارير المالية: دراسة تطبيقية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة دمنهور، جمهورية مصر العربية.
22- حداد، رعد صالح سليمان. (2020). **دور الرقابة الداخلية في تعزيز أمن المعلومات في ظلّ نظام التشغيل الإلكتروني: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي في الأردن**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.
23- حداد، غالب زياد جمال. (2021). **أثر هيكل الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على إدارة المخاطر المؤسسية (ERM) في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.
24- الحسبان، رعد رائد إبراهيم. (2021). **أثر جودة التدقيق الخارجي في العلاقة بين قواعد السلوك المهني وجودة التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق. الأردن.
25- حلمي، ريهام محمد عبد اللطيف. (2023). **أثر خصائص المعلومات المحاسبية على موضوعية مراقب الحسابات: دراسة تجريبية.** أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
26- الحليق، آية علي عبد الرحيم. (2022). **أثر تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على جودة التقارير المالية في الجامعات الحكومية الأردنية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، السلط، الأردن.
27- خضر، عبد المجيد محمد محمود. (2020). **معايير الأهمية النسبية على الحدّ من ضعف نظام الرقابة الداخلية والاحتيال المؤسسي في البنوك التجارية الأردنية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

28- الخلايلة، سارة حسن فالح. (2022). **أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار COSO على مؤشرات ربحية الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.** رسالة ماجستير، قسم العلوم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.
29- داود، ميريت علاء الدين حسني. (2024). **أثر استخدام تقنية حوكمة تكنولوجيا المعلومات COBIT5 في تحسين جودة التقارير المالية في الشركات الناشئة: دراسة تطبيقية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
30- درويش، بيار عبد العزيز. (2021). **أثر نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية في الشركات المساهمة الخاصة في العراق**. رسالة ماجستير، قسم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الشرق الأردني. الأردن.
31- الرجيبي، رولا عبد الرزاق. (2023). **دور العلاقة التكاملية بين المراجعة الداخلية والمحاسبة الجنائية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية لآراء عينة من موظفي إدارة المراجعة بالمصرف الليبي الخارجي وعينة من أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة بكليات الاقتصاد بجامعات طرابلس والزاوية وصبراتة**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد الزاوية، الزاوية، ليبيا.
32- الرفوع، سبأ إسماعيل ذياب. (2020). **العلاقة بين خصائص نظام الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية: حالة الشركات المدرجة في بورصة عمان**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، مؤتة، الأردن.
33- الرقيبات، غدير علي حميدي. (2018). **أثر كفاءة أنُظمة الرقابة الداخلية وفقاً لمقررات لجنة (COSO) على تخطيط إجراءات التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، جرش، الأردن.
34- الرواشدة، أنوار محمود. (2022). **أثر إدارة المخاطر المؤسسية وفقاً لإطار (COSO) في الحدّ من مخاطر المحاسبة السحابية في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة جرش، جرش، الأردن.
35- الزغبي، إيمان فتحي سعد. (2018). **أثر تكنولوجيا المعلومات على الإفصاح المحاسبي عن المعلومات القطاعية بهدف تحقيق جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
36- السامرائي، محمد حامد. (2016). **أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية على شركات صناعة الأدوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
37- السعدي، ديانا فواز سليم. (2020). **دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة (COSO) في تطوير أداء المدقق الخارجي: دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان الأهلية، السلط، الأردن.
38- السلخ، محمد مسعد صالح. (2020). **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في ضوء القرارات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية: دراسة تطبيقية على الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
39- سليمان، حنان زكريا محمد. (2019). **أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية: دراسة نظرية ميدانية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
40- سليمان، صفاء عبد الباسط. (2023). **التحديات التي تواجه المصارف التجارية الليبية في تقديم خدمات المصرف المحمول: دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة**. رسالة ماجستير، قسم التمَّويل والمصارف، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، جنزور، ليبيا.
41- سيد، أحمد سيد طه. (2022). **دور الشبكات العصبية الاصطناعية في تحقيق جودة التقارير المالية للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة تطبيقية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، جمهورية مصر العربية.
42- شحادة، عبد الله يوسف عطا. (2021). **أثر الرقابة الداخلية لنُظم الرقابة الداخلية في جودة التدقيق الداخلي في ظلِّ تكنولوجيا المعلومات للبنوك التجارية الفلسطينية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
43- الشويطر، أنس محمد. (2019). **أثر حجم القروض والودائع على الأداء المالي للمصارف التجارية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

44- الشيخ، صالح سامي صالح. (2023). **أثر إطار عمل (COSO) للرقابة الداخلية في الحدّ من مخاطر المحاسبة السحابية: الدور الوسيط للأمن السيبراني في البنوك التجارية**. أطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
45- الصيد، أسامة السيد. (2026). **دور إطار (COSO) للرقابة الداخلية لتفعيل نُظم الرقابة الداخلية بمصرف شمال إفريقيا: دراسة تطبيقية على فروع مصرف شمال أفريقيا في المنطقة الغربية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد- الزاوية، جامعة الزاوية، ليبيا.
46- الطنبور، كايد محمد محمد. (2020). **العوامل المؤثرة على فعالية نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية على دوائر ضريبة الدخل في فلسطين**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
47- عبد الجواد، دوريه سعد محمد. (2020). **قياس أثر فعَالية الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية على جودة التقارير المالية لتدعيم القدرة التنافسية**. رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
48- عبد الرحيم، ابتسام محمد صالح. (2019). **أثر خصائص لجان المراجعة في جودة معلومات التقارير المالية المصرفية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمَّويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان والتكنولوجيا، الخرطوم، الجمهورية السودانية.
49- عبد السيد، وائل محمد الشيباني. (2024). **مدى أهمية تطبيق معايير الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) لتحقيق أهداف الرقابة في شركات الطيران الليبية: دراسة ميدانية على شركات الطيران في البيئة الليبية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.
50- عبد الفتاح، سعيد توفيق. (2020). **جودة التقارير المالية: المحددات والآثار- دراسة إمبريقية**. أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، الزقازيق، جمهورية مصر العربية.
51- عبد الكريم، رجاء سعد. (2020). **أثر تطوير نُظم الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية على أداء الأجهزة الرقابية العليا**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
52- عبد الله، ندا محمد أشرف. (2020). **تطوير دور لجنة المراجعة في إطار الدليل المصري لحوكمة الشركات وأثره على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
53- عبد الوهاب، هند محمد وهبه. (2023). **أثر مكوّنات الرقابة الداخلية على جودة تقارير الأعمال المتكاملة.** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
54- عبيد، أحمد علي. (2023). **أثر إجراءات التدقيق الإلكتروني على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية الأردنية في ظلّ الحاكمية المؤسسية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
55- العجيلي، عماد حمزة عبد. (2022). **دور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء المستدام وتأثيره على جودة التقارير المالية: بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة السيارات والمعدات**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
56- عزاوي، سعاد، وجواحي، منال. (2021). **الإفصاح الإلكتروني وتأثيره على مصداقية المعلومات المحاسبية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجمهورية الجزائرية.
57- عفيفي، سعيد محمد عبد الله. (2021). **إطار مقترح لتفعيل دور الرقابة الداخلية في وحدات الإدارة المحلّية: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
58- علوان، عدنان عسكر. (2016). **مدخل محاسبي مقترح لقياس أثر العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات وأداء مُنظمات الأعمال**، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.
59- علي، نورا صبحي مصطفي. (2019). **أثر جودة نظام الرقابة الداخلية على تغيرات أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
60- عنتر، صفية عبد الله عثمان. (2020). **دور الإفصاح عن المعلومات غير المالية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من شركة السكر السودانية العاملة بولاية الخرطوم**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، الجمهورية السودانية.

61- العواملة، قصي حابس. (2018). **دراسة استخدام عناصر الرقابة وفقاً لنموذج لجنة رعاية المنُظمات لتعزيز جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
62- الغضبان، أحمد محمد. (2019)، **إمكانية تبنّي إطار (COSO) للرقابة الداخلية لتفعيل نُظم الرقابة الداخلية بشركات النفط الليبية: دراسة استكشافية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، ليبيا.
63- الغنانيم، مريم علي. (2021). **أثر محاسبة القيمة العادلة في جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية شركات الوساطة المالية الأردنية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة كلية الدراسات العليا، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
64- غنيم، ياسمين أحمد سيد، (2021). **قياس أثر جودة الرقابة الداخلية في شركات قطاع الأعمال العام على موضوعية تقرير مراقب الحسابات: دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
65- غومة، أنس عبد الغني عبد الله. (2022). **أثر إسناد مهام المراجعة الداخلية لمهنين خارجين على جودة محتوى التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق المال الليبي (من وجهة نظر طالبي الخدمة)**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد الزاوية، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا.
66- الغويري، سامر محمود حسن. (2023). **أثر تطبيق نظام COSO للرقابة الداخلية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان**. رسالة ماجستير، قسم العلوم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن.
67- فوزي، إيمان أحمد شكري. (2023). **قياس دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
68- القطاونة، فاطمة عبد الحميد سالم. (2022). **أثر تطبيق محاسبة التحوط على جودة التقارير المالية في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن.
69- القفر، أبو زيد عمر محمد. (2017). **أثر تبنّي نموذج COSO على تحسين نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية للقطاع العام الليبي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.
70- المجلي، مجلي زيد محمد. (2022)**. أثر استخدام سلسلة الكتل على نظام الرقابة الداخلية وفق مفهوم كوسو (COSO) من وجهة نظر المدققين والمختصين في دولة الإمارات العربية المتحدة**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الإسراء، الأردن.
71- محمد، عثمان عبد الجليل علي. (2021). **أثر المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من مكاتب المراجعة ولاية الخرطوم**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، الجمهورية السودانية.
72- محمد، مالك جابر إبراهيم. (2022). **ممارسة المراجعة القضائية وأثرها في تحقيق جودة التقارير المالية المنشورة: دراسة ميدانية على عينة من شركات التأمين السودانية**. أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الخرطوم، الجمهورية السودانية.
73- محمد، محمد عبد الحميد محمد. (2020). **أثر جودة التقارير المالية على العلاقة بين القرارات الاستثمارية وسياسات توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية.** رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المنصورة، جمهورية مصر العربية.
74- محمد، نبيل سالم. (2023). **مدى توفر مقومات تطبيق نظام الرقابة الداخلية للحد من ظاهرة غسيل الأموال: دراسة تطبيقية لمصارف الجمهورية العاملة بمدينة طرابلس**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا.
75- المغازي، رانيا صابر محمد. (2022). **نموذج محاسبي مقترح لقياس أثر تطبيق مدخل الأنُظمة الاستراتيجية للمراجعة على أساس المخاطر لأغراض تحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
76- ملكاوي، عامر يوسف أحمد. (2022). **الأثر المعدل لبيئة تكنولوجيا المعلومات في العلاقة ما بين جودة المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

77- موسي، خالد محمد السيد. (2019). **أثر القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقاً لمعايير التقارير الدولية على تحسين جودة التقارير المالية: دراسة اختبارية**. أطروحة دكتوراه، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.
78- نصر، هدير رمضان محمد. (2022). **قياس تأثير جودة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية في ضوء حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
79- نصور، ريم محمد. (2015). **أثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة تشرين، الجمهورية السورية.
80- هزيم، أحمد سعيد. (2020). **أثر توفير مكوّنات الرقابة الداخلية على التدقيق التشغيلي في شركات التأمين المساهمة الأردنية.** رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

رابعًا: الدوريات والمجلات العلمية:

1- أبو زينة، حسام الدين مصطفي. (2023). **أثر استخدام نُظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على القطاع المصرفي الأردني**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، 8(1): 101-123، عمان، الأردن.
2- أبو ستالة، أبو القاسم محمود. (2021). الصعوبات التي تحد من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المحاسبي بالجامعات الليبية: دراسة ميدانية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 8(1): 68-96، جامعة مصراته، ليبيا.
3- أبو لبن، حاتم فوزي محمود. (2020). **أثر التدقيق الداخلي على جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية في قطاع غزة**. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 5(1): 59-78، جامعة محمد أبو ضياف، بالمسيلة، الجمهورية الجزائرية.
4- أبو ميالة، سهيل نعيم. (2017). **أثر هيكل أنُظمة الرقابة الداخلية وفقا لنموذج COSO 2013 على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي: دراسة تحليلية لآراء مدققي الحسابات الخارجيين في الضفة الغربية: فلسطين**، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث،5(1):1-15، جامعة فلسطين التقنية، فلسطين.
5- الأزرق، أسامة إبراهيم، والحراري، محمد الحبيب. (2018). **مدى إمكانية تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في القطاع الحكومي من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي: دراسة استطلاعية استكشافية**، مجلة الجامعي، 28(1): 129-153، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، الهيئة الليبية للبحث العلمي، ليبيا.
6- إمحمد، عماد الهادي، والمرخي، عبد الفتاح عبد الله. (2023)**. مساهمة نُظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية: دراسة حالة شركة المطاحن والأعلاف صرمان**، مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، (8): 1-30، الجمعية الليبية للدراسات والبحث العلمي، ليبيا.
7- البتي، عمران عامر، وأبو عقرب، محمد محمد. (2020). **أثر فعّالية الرقابة الداخلية في ظلّ قانون SOX على تعزيز الإفصاح والثقة بالتقارير المالية**. مجلة الدراسات الاقتصادية، 3(2):104-131، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
8- بوركايب، عبد الماجد محمد؛ سيد، محمد، وضويفي، حمزة. (2022). **تقييم نُظم الرقابة الداخلية في الشركات الجزائرية على ضوء نموذج (COSO): دراسة تطبيقية**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، 7(2): 159-171، الجمهورية الجزائرية.
9- جاب الله، رمضان مراد. (2022). **دور إدارة المراجعة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات المالية والتجارية،32(2): 580-628، كلية التجارة، جامعة بني سويف، الجمهورية المصرية.
10- الجابري، خالد محمد؛ بن همام، محمد همام؛ وسريع، خالد خميس. (2024)**. دور نظام الرقابة الداخلية في جودة التقارير المالية: دراسة حالة البنك الأهلي اليمني**، مجلة جامعة فزان العلمية، 3(1): 508-538، جامعة فزان، ليبيا.
11- جاسم، بشري عاصم، وعبد، دجلة عبد الحسين. (2021). **تفعيل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطار (COSO) وتأثيره في بيئة الرقابة الداخلية لشركات النفط العراقية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(54، ج2):95-115، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
12- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم. (2022). **أثر التكامل بين أبعاد COBIT5 ومكوّنات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في الحدّ من مخاطر المحاسبة السحابية: دليل ميداني من شركات الاتصالات المصرية.**

مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، 6(3): 127-225، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

13- الجزار، أحمد عبده؛ طعيمة، ثناء محمد، ونوفل، زكريا محمد. (2020). **دور المراجع الخارجي في تفعيل إدارة المخاطر في ظلّ حوكمة الرقابة الداخلية لتحسين جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على قطاع البترول**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، 40(4): 327-361، كلية التجارة، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية.

14- الجعفري، ربيع نجم الدين. (2022). **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودورها في تحسين جودة الخدمات المصرفية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية**. مجلة القرطاس للعلوم الإنسانية والتطبيقية، 17(1): 387-414، الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية، ليبيا.

15- حبه، عبد الرحمن عبد الله الدين. (2023). **فعالية تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تعزيز شفافية التقارير المالية للمنُظمات غير الهادفة للربح: دراسة حالة صندوق اعانة المرضي بالسودان**. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 10(2): 370-387، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، ليبيا.

16- حجاج، إسماعيل محمد. (2022). **أثر تحليل البيانات الضخمة باستخدام نظام المعلومات المحاسبي على تحسين جودة التقارير المالية**. المجلة العلمية للبحوث التجارية، 9(3): 67-108، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المنوفية، جمهورية مصر العربية.

17- حسن، حنان عبد المنعم مصطفي. (2025). **أثر تقارير الأعمال المتكاملة على جودة المعلومات المحاسبيَّة وتعزيز الرقابة الداخليَّة: دراسة حالة بنك القاهرة بمحافظتي القاهرة والجيزة**، مجلة البحوث المحاسبية، 12(1)الجزء الأول: 369-416، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.

18- حمودة، رمضان محمد؛ أبو ختالة، يوسف محمد، وأبو زيان، محمود سالم. (2025). **مدى توافق مقومات نظام الرقابة الداخلية مع متطلَّبات إطار (COSO) في وزارة المالية الليبية: دراسة تطبيقية على مراقبة الخدمات المالية مصراته**، مجلة ريحان للنشر العلمي، 1(61): 72-97، مركز فكر للدراسات والتطوير، الجمهورية التركية.

19- الخزندار، آية جار الله، وإبراهيم، محمد زيدان. (2020). **نموذج لدراسة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية: بالتطبيق على البنوك التجارية في قطاع غزة**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، 5(1): 121-140، فلسطين.

20- الخضر، عادل صلاح الدين. (2021). **الاتجاهات الحدّيثة للمراجعة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية المنشورة: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**. مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتمَّاعية، 1(2): 235-272، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، الجمهورية السودانية.

21- الخطيب، حنان صالح مهدي، وهاشم، هاشم علي. (2023). **مدى اعتمَّاد نظام الرقابة الداخلية لمكوّنات إطار (COSO): دراسة حالة في شركة نفط البصرة**. مجلة العلوم الاقتصادية، 18(69): 36-54، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

22- الدمني، عمار محمد عادل، وعبد الرحمن، مروة أحمد. (2022). **أثر جودة عملية المراجعة في ظلِّ عمليات الرقمنة على جودة التقارير المالية بسوق دمشق للأوراق المالية**. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، 13(2): 1863-1883، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

23- الرفوع، سبأ إسماعيل ذياب، والطراونة، محمد صالح سالم. (2021). **أثر فعالية تطبيق عناصر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: حالة الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان**. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، 7(2):13-49، جامعة الحسين بن طلال- عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، معان، الأردن.

24- ريشة، شرين شوقي. (2023). **العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية**. مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونُظم المعلومات، 1(1): 109-128، معهد أبوقير العالي للحاسبات ونُظم المعلومات، جمهورية مصر العربية.

25- زريقات، سارة تيسير علي. (2024). **أثر الالتزام بالمبادئ الأساسية لتحسين وتقويم الرقابة الداخلية في التدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتمَّاع، (104): 76- 91، كلية الإمارات للعلوم التربوية والنفسية، الجامعة الأوروبية للفنون والعلوم الإنسانية، المملكة المتحدة، بريطانيا.

26- زويلف، أنعام محسن، وعليان، نهي سمير. (2021). **أثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 35(1): 99-122، جامعة الملك عبد العزيز، الجمهورية الجزائرية.

27- زيدان، شذا؛ صواطفة، عثمان أحمد، وعصاعصة، سامية توفيق. (2021). **أثر الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية: دراسة حالة وزارة المالية في رام الله**. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(15): 30-47، المركز القومي للبحوث غزة، فلسطين.
28- الزيود، أيمن حسن علي. (2022). **مدى فعالية الرقابة الداخلية وتطبيقها في ظلّ نظام التشغيل الإلكتروني من وجهة نظر موظفي بلدية سحاب**. المجلة العربية للنشر العلمي، (42): 724-745، مركز تمَّيم للدراسات والأبحاث، الأردن.
29- سالم، فتحي موسي؛ العشيبي، منصور محمد، والجازوي، صالح أبوبكر. (2021). **مدى توفر مكوّنات إطار (COSO) في نظام الرقابة الداخلية لصندوق الضمان الاجتمَّاعي في ليبيا**. المجلة العلمية للجامعة المفتوحة بنغازي، 2(2): 9-34، الجامعة المفتوحة، بنغازي، ليبيا.
30- السريتي، المهدي مفتاح، وبن يوسف، يوسف صالح. (2025). **أثر تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لمعايير (COSO) في تحقيق الإفصاح بالقوائم المالية: دراسة ميدانية للمصارف التجارية في مدينة مصراته**، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، 12(1): 199- 224، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراته، ليبيا.
31- سعد، أديبة عبد الباقي محمد. (2020). **أثر نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في جودة التقارير المالية بالمصارف السودانية**. مجلة الدراسات العليا،15(3): 380-396، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، الجمهورية السودانية.
32- سعيد، آلاء يحي يونس. (2024). **أثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية للمصارف الإسلامية العراقية: دراسة ميدانية لمصرف أبو ظبي الإسلامي**، مجلة كلية دجلة الجامعة، 7(2): 37-58، جامعة البصرة، العراق.
33- سلمان، رائد فاضل حمد. (2021). **مدى التزام البنوك التجارية بتطبيق إجراءات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) المتكامل: دراسة تطبيقية في البنوك التجارية الخاصة العراقية، مجلة الجامعة العراقية**، 2(51، ج2): 559-580، مركز البحوث والدراسات، الجامعة العراقية، الجمهورية العراقية.
34- سمرة، ياسر السيد عبد العزيز؛ الزهار، هاني محمد عزيز، وعياد حميدة عاشور الرداد. (2019). **أثر الحوسبة السحابية على فعَالية نظام الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية**. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 10(1ج2):187-213، كلية التجارة بالإسماعلية، جامعة قناة السويس، الإسماعلية، جمهورية مصر العربية.
35- سمرة، ياسر محمد عبد العزيز؛ عبد الجليل، خالد محمد حسني والعشماوي، شريف علي علي. (2019). **تحسين فعَالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك المصرية في ضوء مقررات بازل**. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية،10(2):34-83، كلية التجارة بالإسماعلية، جامعة قناة السويس، الإسماعلية، جمهورية مصر العربية.
36- شريف، إسماعيل عثمان. (2020). **موثوقية المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة حالة سوق الأوراق المالية السعودي 2019-2020**. مجلة كلية التنمية البشرية، 9 (2):301-330، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، الجمهورية السودانية.
37- شريف، إسماعيل عثمان. (2021). **تكنولوجيا المعلومات ودورها في تطوير نظام الرقابة الداخلية**، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتمَّاعية، 40(7):68-86، جامعة الجلفة، الجمهورية الجزائرية.
38- الشريف، عمر محمد إسماعيل. (2025). **أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في ظلّ التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية بالمصارف التجارية الليبية: دراسة ميدانية على المصارف التّجارية بمدينة سبها**. مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي، 1(32): 135-159، جامعة الزيتونة، ليبيا.
39- شقفة، خليل إبراهيم عبد الله. (2020). **دور نُظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في جودة التقارير المالية في المؤسسات الحكومية الفلسطينية**. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية.5(1): 8-22، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد أبو مضياف، بالمسيلة، الجمهورية الجزائرية.
40- الصوالحة، ريم أيوب أحمد. (2024). **أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الحدّ من مخاطر المحاسبة السحابية في البنوك التجارية الأردنية**. مجلة القنطار للدراسات الاقتصادية وريادة الأعمال،5(2):83- 109، مركز القنطار للدراسات الإنسانية والتطبيقية، عمان، الأردن.
41- طيبي، عبد اللطيف، وبن الشيخ، عبد الحميد. (2020). **تقييم دور خصائص المعلومة المحاسبية في تفعيل جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية**. مجلة مجاميع المعرفة، 6(1): 270-289، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، الجمهورية الجزائرية.
42- عبد الرحمن، محمد الطيب. (2021)، **قياس أثر الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية من خلال آلية حوكمة المصارف التجارية السودانية**، مجلة المالية وحوكمة الشركات، 5(2):72-90، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجمهورية الجزائرية.

43- عبد الكافي، أشرف سالم، وإبراهيم، طاهر فرج. (2020). **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية**. مجلة الدراسات الاقتصادية، 3(4): 1-27، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
44- عبيد، زهراء ناجي. (2018). **دور المحاسبة القضائية في تحسين جودة التقارير المالية**. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 24(107): 670-682، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
45- عطية، متولي السيد متولي. (2019). **تحليل العلاقة بين تطبيق نُظم تخطيط الموارد (ERP) وتحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية: بالتطبيق على بيئة الأعمال السعودية**. مجلة المحاسبة والمراجعة، 8(1): 153-205، كلية التجارة، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية.
46- علي، عبد الوهاب نصر. (2020). **محددات جودة حكم مراقب الحسابات على أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية بالوحدات الصغيرة والمتوسطة الحجم**. المجلة العلمية للتجارة والتمَّويل، 40(خاص، ج1): 89-108، المؤتمَّر الرابع تمَّويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
47- علي، علاء الدين أحمد؛ محمد، عامر بشير، الشيخ، أسمهان أحمد. (2021). **تكنولوجيا المعلومات وأثرها على موثوقية معلومات التقارير المالية في الوحدات الحكومية**، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 2(4): 234-250، جامعة كردفان، الجمهورية السودانية.
48- عواد، ميس عبد الله، وزعير، قيصر غازي. (2024). **تقويم مبادئي الرقابة الداخلية وفق (COSO) المحدث 2017 ودوره في تخفيض التعويضات التأمينية: بحث تطبيقي في شركات التأمين الوطنية**. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 19(67): 16-36، جامعة بغداد، العراق.
49- غريب، أحمد محمد؛ الميهيى، رمضان عبد الحميد، والجوهري، لطفي السيد. (2020). **أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي: بالتطبيق على بعض الشركات المصرية**، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 7(2): 39-64، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
50- الغنودي، عيسى عبد الله. (2020). **إمكانية تبنِّي إطار (COSO) للرقابة الداخلية لتفعيل نُظم الرقابة الداخلية بمصرف الجمهورية: دراسة تطبيقية على فروع مصرف الجمهورية بالمنطقة الغربية**. مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، 1(5):1-31، كلية الاقتصاد الزاوية، جامعة الزاوية، ليبيا.
51- الفراح، عبد الرزاق الطاهر. (2019). **الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل البطاقة الائتمَّانية بالسوق الليبي: دراسة ميدانية بالتطبيق على فروع المصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة الزاوية**، المجلة الجامعة، 21(5):133-166، جامعة الزاوية، ليبيا.
52- فرج، هاني خليل. (2021). **دراسة واختبار أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الاستمَّرارية- دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية،5(3):1-56، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
53- قتال، سارة، وزرفاوي، عبد الكريم. (2022). **أثر المسؤولية المهنية للمدقق الداخلي على تحسين جودة محتوى التقارير المالية: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية في ولاية تبسة**. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 5(2): 955-975، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، جامعة الوادي، الجمهورية الجزائرية.
54- قطمش، أسماء جميل. (2019). **أثر تطبيق عناصر نموذج لجنة المنُظمات الراعية (COSO) على فعالية أنُظمة الرقابة الداخلية في مديريات التربية والتعليم في الأردن**، المجلة العلمية لكلية التجارة أسيوط، 39(66): 7-40، كلية التجارة، جامعة أسيوط، جمهورية مصر العربية.
55- كركز، محمد سلمان. (2023). **التدقيق الداخلي وأثره في تحسين جودة التقارير المالية**. مجلة العلوم المالية والمحاسبية، 3(12): 1-32، مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية، العراق.
56- كفوس، نوال، ومليانى، حكيم. (2019). **مدى اعتمَّاد الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الشركات الجزائرية: دراسة ميدانية لمجموعة من الشركات بولاية سطيف**. مجلة الباحث الاقتصادي، 7(11): 283-303، الجمهورية الجزائرية.
57- مجيد، على عبد القادر. (2019). **دور مكوّنات نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) في تعزيز جودة الخدمات المصرفية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري الأقسام والشُعب ومسؤولي الرقابة في بعض المصارف الحكومية لمحافظة نينوي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 15(45) ج1: 105-128، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
58- محمد، إسلام بو فراج؛ صداقة، زينب رجب، ورحيل، خالد محمد. (2024). **أثر تطبيق إطار COSO على جودة التقارير المالية: دراسة حالة المصرف التجاري الوطني الليبي**. مجلة الدراسات المالية

والمحاسبية والإدارية، 11(1): 60-79، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، الجمهورية الجزائرية.
59- محمد، حولي، وطحطوح، مسعود. (2021). **مساهمة المراجعة الداخلية في تفعيل دور إدارة المخاطر وفق إطار (COSO ERM)**. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 6(1): 445-460، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجمهورية الجزائرية.
60- محمد، سمير إبراهيم عبد العظيم. (2020). **أثر تبني معايير التقارير الدولية IFRS على جودة التقارير المالية مقاسة بمستوى التحسن في دقة توقعات المحلّلين الماليين: دراسة تجريبية**. مجلة الفكر المحاسبي، 24(2):4-51، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
61- محمد، عبد العزيز حوسين سعد. (2025). **دور توافر الدعم الكافي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نُظم المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على الشركة العامة للكهرباء**. مجلة الدراسات الاقتصادية، 8(1):60 -77، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
62- محمد، عبد الناصر مفتاح. (2024). **تقييم فعَالية نظام الرقابة الداخلية باستخدام نموذج (COSO): دراسة ميدانية بصندوق الضمان الاجتمَّاعي فرع النقازة**، المجلة الأفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتمَّاعية، 3(4):249-267، المعهد الأهلي للتعليم العالي، بني وليد، ليبيا.
63- المريسي، هلال قاسم أحمد، والشميري، إصلاح عبدا لوالي عبد الوارث. (2022). **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في البنوك الإسلامية في الجمهورية اليمنية: دراسة ميدانية على البنوك الإسلامية اليمنية في أمانة العاصمة صنعاء**. مجلة الجامعة اليمنية، 7(1): 38-85، جامعة اليمن، الجمهورية اليمنية.
64- مسعود، مصطفي عبد السلام، ومنصور، رمضان محمد. (2021). **مدى انسجام وتوافق أنُظمة الرقابة الداخلية في شركات التأمين الليبية مع هيكل الرقابة الداخلية وفقا لإطار لجنة COSO**، مجلة الجامعة، 10(32): 101-125، جامعة غريان، ليبيا.
65- المشاي، خيرية محمد إبراهيم. (2024). **مدى توافق نظام الرقابة الداخلية بالشركة العامة للكهرباء مع إطار (COSO) للرقابة الداخلية: دراسة تحليلية من وجهة نظر المراجعين الداخليين بالشركة العامة للكهرباء في ليبيا**، مجلة جامعة فزان العلمية، 3(1): 295-320، جامعة فزان، ليبيا.
66- مصباح، مريم المهدي محمد. (2024). **مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية**. مجلة دراسات في المال والأعمال، 2(18): 182-204، كلية المحاسبة، جامعة غريان، ليبيا.
67- ميره، عبدالحفيظ فرح، وعبد الله، عبد الحكيم المبروك. (2020). **إمكانية تحسين فعالية نُظم الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) بالمؤسسات المالية الليبية: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية**. مجلة الاقتصاد والتجارة، (7): 126 -165، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة- سوق الأحد، ليبيا.
68- النايض، محمد المبروك. (2025). **مخاطر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أداء نظام المعلومات المحاسبية الإلكترونية بالمصارف التجارية الليبية**. المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، 3(4): 198-213، دار المتوسط للنشر العلمي. ليبيا.
69- نصير، عبد الناصر عبد اللطيف. (2022). **دور تكنولوجيا سلسلة الكتل في تحسين جودة نظام الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي: دراسة ميدانية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 13(3):114-171، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.
70- هارون، محمد آدم، وحسن، محمد فيصل. (2019). **أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على خصائص جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية**. مجلة العلوم الإدارية للبحوث العلمية، (2):167-204، جامعة أم درمان، الجمهورية السودانية.
71- وهدان، محمد علي، وزهر، إكرامي جمال. (2019). **تقييم أثر فعَالية الرقابة الداخلية على القيمة المضافة الصافية لشركات مياه الشرب والصرف الصحي في مصر**. مجلة البحوث المحاسبية، 6(1): 373-436، كلية التجارة، جامعة طنطا، جمهورية مصر العربية.
72- ياسين، فيان عبد الرحمن، ومنصور، منصور رحيم. (2022). **أنموذج مقترح لقائمة فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة دعم المنُظمات (COSO)**. مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12(2): 219-262، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كركوك، العراق.

خامسًا: المؤتمرات والندوات العلمية:

1- بلعم، سكينة عبد الصمد، وعبدون، سعاد عبد الله. (2023). **مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة حالة المصرف التجاري الوطني فرع المرج**. مؤتمَّر النظام المصرفي الليبي نحو رؤية مستقبلية للتطوير، المنعقد في 12-14- أغسطس، مصرف ليبيا المركزي بالتعاون مع مركز بحوث العلوم الاقتصادية، جامعة بنغازي، ليبيا.

2- التهامي، أسامة أحمد. (2024). **الرقابة الإشرافية والامتثال المصرفي ودورهما في تحقيق الاستقرار المالي للمصارف الليبية: دراسة ميدانية**. المؤتمَّر العلمي: النظام المصرفي الليبي نحو رؤية مستقبلية للتطوير، بنغازي، ليبيا، المنعقد في 12-14 أغسطس 2023، منشورات مصرف ليبيا المركزي بالتعاون مع مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، طباعة شركة الرتيب لتنظيم المعارض والمؤتمَّرات، ص ص 659-687.
3- القصير، ابتسام محمود، وشعبان، حسين طارق. (2019). **مدى توافق مكوّنات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار (COSO) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة**، المؤتمَّر الدولي للعلوم والتقنية، المنعقد في 4-6 مارس 2019، 1764-1773، طرابلس، ليبيا.
4- القصير، ابتسام محمود، وشعبان، حسين طارق. (2019). **مدى توافق البيئة والأنشطة الرقابية الداخلية مع إطار (COSO) دراسة ميدانية على الشركات الصناعية العامة بمصراته**، المؤتمَّر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال: تحت شعار الواقع الاقتصادي والسياسي في ليبيا واستشراف المستقبل، ص466-481، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته، ليبيا.

سادسًا: القوانين والقرارات الرسمية:

1- **قانون رقم (1)**، 2005، بشأن المصارف.
2- **قانون رقم (19)**،2013، بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة الليبي.
3- **قانون رقم (20)**، 2013، بشأن إنشاء هيئة الرقابة الإدارية.
4- **قانون رقم (46)**، 2012، بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005
5- مصرف ليبيا المركزي. (2010). قرار رقم 20، بشأن **اعتمَّاد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي**.
6- مصرف ليبيا المركزي. (2015). قرار رقم (45)، بشأن **إنشاء وحدة الامتثال ضمن الهيكل التنظيمي**.
7- مصرف ليبيا المركزي. (2021). منشور رقم (2)، بشأن **دليل حوكمة عمل وحدات الامتثال بالمؤسسات المالية**.
8- مصرف ليبيا المركزي. (2022). منشور رقم (6)، بشأن **ضوابط تولي وظيفة مدير إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الشرعي ونوابهم**.
9- مصرف ليبيا المركزي. (2024). قرار رقم (4). **بشأن اعتمَّاد دليل حوكمة القطاع المصرفي المحدث**.

سابعًا: المعايير المهنية:

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين. (2023). **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد وأخلاقيات المهنة**، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن.
2- المنُظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا. (2019). **لجنة معايير الرقابة الداخلية**. إرشادات INTOSAI حول معايير الرقابة الداخلية في القطاع الحكومي.
3- الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين. (2023). **المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمَّدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين**، ترجمة لطبعة المعايير الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) لعام 2021، الطبعة الثانية، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، السعودية.

ثامنًا: التقارير الرسمية:

1- ديوان المحاسبة الليبي. (2024). **التقرير السنوي لعام 2024**، طرابلس، ليبيا.
2- ديوان المحاسبة الليبي. (2022). **التقرير السنوي لعام 2022**، طرابلس، ليبيا.
3- مصرف ليبيا المركزي. (2024). **التقرير السنوي**. طرابلس، ليبيا.
4- مصرف ليبيا المركزي، (2022). **التقرير السنوي لوحدة الاستقرار المالي لعام 2018**، طرابلس، ليبيا.

تاسعًا: المواقع الإلكترونية:

1- مكتب النائب العام الليبي. (2024). **إحاطات وبيانات رسمية بشأن قضايا الفساد والتجاوزات المالية في بعض المصارف التجارية الليبية**. متاح على https://attorneygeneral.gov.ly.
2- مصرف ليبيا المركزي. نبذة عن القطاع المصرفي الليبي، متاح على https://www.cbl.gov.ly.

ب- المراجع الأجنبية:

Books:

1- Babalola, Joel B. (2020). **Governance and Internal Control in Public Institutions**. Renewable energy, 30-97, at: https://www.researchgate.net/publication/33939065.
2- Gelinas, Ulric. J; Dull, Richard. B; Wheeler, Patrick. R; and Hill, Mary. C. (2023). **Accounting Information Systems,** 12th ed, Cengage learning.

3- Hall. James A. (2024). **Information Technology Auditing**.4th Edition Hall Test Bank, https://testbankdeal.com/product/information-technology-auditing-4th-edition-hall-test-bank/.
4- Harb, Ayman Saleh; Ballout, Osama Mohammad; Al-Ababseh, Suad Ahmad, and Jodeh, Ibraheem Nasir. (2025). **The Impact of (COSO) System Implementation of Internal Control on Improving the Quality of Financial Statements in Jordanian Commercial Banks Listed in Amman Stock Exchange**, From Machine Learning to Artificial Intelligence, PP13-28, https://doi.org/10.1007/978-3-031-76011-2-2.
5- Laudon, Jane. P, and Laudon, Kenneth. C. (2022). **Management Information Systems: Managing The Digital Firm**, Global Edition, 17th Edition Pearson limited,9781292417752 e-texts.
6- Romney, Marshall B. and Steinbart, Paul John. (2023). **Accounting Information systems**, 15th Edition, Pearson Education.
7- Stair, Ralph M., and Reynolds, George w. (2023). **Principles of Information Systems**, 14th Edition, Cengage Learning.

Theses and Dissertations:

1- Ratliff, Tatara. (2022). **Effective Internal Control Strategies for an Enterprise Resource Planning System**. Doctor of Business Administration (DBA), Walden University, USA. http://scholarworks.waldenu.edu/disserations.

Journal Articles:

1- Abdulfattah, Shadan Jabbar. (2023). **The Role of (COSO) Framework in Preventing Earning Management Practice an Analytical Study of the Opinions of a Sample of Auditors and Accountants in Banks- Erbil city**, Zanco Journal for Humanity Sciences, 27(2):377-393, https://doi.org/10.21271/zjhs.27.2.23.
2- Abdulrahman, Omar T.; Mohammed, Mohammed A.; Azeez, Omar S., and Thabit, Thabit H. (2021). **Analysing the Relation Between Client Satisfaction and E-Banking Quality: Case of Rafidain Bank**. Eurasian Journal of Management and Social Sciences (EJMSS),2 (2): 15-28, https://doi.org/10.23918/ejmss.v2i2p15.
3- Abu Sina, Akter, Sultana; Sakib, Tafhim, and Chowdhury, Shahnur Azad. (2021). **The Role of Information Technology in Improvement of the Financial Reports Prepared by The Commercial Banks in Bangladesh.** Indian Journal of Finance and Banking, 5(2):85-97, https://doi.org/10.46281/ijfb.v5i2.1027.
4- Adelmann, A.; Smith, J., and Brown, P. (2020). **The Evolution of Financial Oversight Through Digital Technologies**. Journal of Financial Innovation, 15(3), 211–230.
5- Ahmed, Amanj Mohamed and Muhammed, Akram Ahmed. (2018). **Internal control systems and their relationships with the financial performance in telecommunication companies: a case study of Asiacell**. International Journal of Scientific and Technology Research, 7(11): 82-88.
6- Ajao, Owolabi Sunday, and Oluwadamilola, Amosun Olayemi. (2020). **Internal Control Systems and Quality of Financial Reporting in Insurance in Nigeria**, Journal of Finance and Accounting, 8(5): 212-220, http://www.sciencepg.com/journal/jfa.
7- Aksoy, Tamer, and Aksoy, latif. (2020). **Increasing Importance of Internal Control in the Light of Global Developments: National and International Standards and Regulations**. Sayistay Dergisi Journal of Turkish Court of Accounts,13(118): 9-40.
8- Al- Mahdi, Mohammed Ali. (2022). **The Effect of Applying The (COSO) Internal Control System On Improving the Professional Specialization of the Internal**

Auditor in Iraqi Commercial Banks, World Bulletin of Management and Law, 14:95-109, https://scholarexpress.net/index.php/wbml/article/view/1414.

9- Alassuli, Abdalla; Thuneibat, Nawaf Smah; Eltweri, Ahmed, and Al-Hajaya, Krayyem. (2025). **The Impact of Accounting Digital Transformation on Finical Transparency: Mediating Role of Good Governance**, Journal of Risk and Finical Management, 18(5):272-290, https://doi.org/10.3390/jrfm18050272.

10- Al-Dalmi, Alaa Shahb, and Qader, Mohammed Yaseen. (2021). **The Effect (COSO) Internal Control System in Reducing the Financial Risks Related to Financial Statements,** Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry (TOJQI),12(9):500-511.

11- Al-kharusi, Jamila Khaliah, and Matriano, Maria Teresa. (2022). **The Impact of Internal Control Systems On the Quality of Financial Reports**. Global Scientific Journals,10(6):1584-1597,at:https://www.researchgate.net/publication/362157063.

12- Al-Sady, Diana Fawaz; Dabaghıa, Mohammed Nadem, and Al-Ahliyya, Ala'a Alhorani. (2021). **Role of Internal Control Components in The Development of External Auditor or Performance in Accordance with (COSO) Decisions: A field Study On Audit Offices/Bureaus in Gaza Strip**, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 25(2):1-18.

13- Al-Theebeh, zeyad abdel Halim and Jodeh, Ibraheem. (2022). **The Impact of the Internal Control System on the Quality of Financial Reports in Jordanian Government Institutions: Greater Amman Municipality Case Study**, Ramah Journal for Research and Studies, Amman, Jordan, 1(70):293-313, https://doi.org.10.33953/1371-000-070-011.

14- Alviola, Searly; Faisal, Yusuf, and Andini, Lembah Dewi. (2023). **The Influence of Internal Control Systems, Humanresource Competence, and Use of Information Technology on the Quality of Financial Reports**. International Journal of Economic, Business, Accounting, Agriculture Management and Sharia Administration(IJEBAS),3(5):18021811,http://radjapublika.com/index.php/IJEBAS

15- Alwashah, Mhamoud Abedalfattah, and Al-karabsheh, Faris Irshaid. (2021). **The Role of Internal and External Audit in Reducing the Risk of Accounting Information Systems: From the Estimation of the Internal and External Auditor**. Journal of Management Information and Decision Sciences, 24(4):1-16.

16- Anggraini, Marcella Hemalia, and Putri, Eskasari. (2024). **The Effect of Information Technology Utilization on the Quality of Company Financial Reports**. Jurnal Ilmiah Akuntansi Kesatuan (JIAKES), 12(3):391-402, http://doi.org/10.37641/jiakes.v12i3.2735.

17- Anyim, Wisdom Okereke. (2020). **Internal Control and Risk Management System in University Libraries: Applications, Techniques and Limitations**. Library Philosophy and Practice, 4167, http://digitalcommons.unl.edu/libphilprac/4167.

18- Awamleh, Fawwaz Tawfiq, and Ertugan. (2021). **The Role Relationship Between Information Technology Capabilities, Organizational Intelligence, and Competitive Advantage**, SAGE Open,11(2):1-14, https://doi.org.10.1177/21582440211015201

19- Ayimpoya, Redruth Nyaaba; Akolgo, David Amoah; Mbilla, Simon Akumbo, and Gbegble, Michael Kwame. (2020). **Effects of Risk Assessment, Control Environment and Control Activities on Performance of Listed Banks in Ghana**. Asian Journal of Economics and Accounting, 14(4): 18-33.

20- Barr-Pulliam, Dereck; Brown-Liburd, Helen. L, and Sanderson, Kerri-Ann. (2022). **The Effects the Internal Control Opinion and Use of Audit Data Analytics on**

Perceptions of Audit Quality Assurance, and Auditor Negligence. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 41(1):25-48, http://ssrn.com/abstact=3021493.

21- Bouheraoua, Said, and Djafri, Fares. (2022). **Adoption of the COSO Methodology for Internal Shariah Audit**, ISRA International Journal of Islamic Finance,14(2):221-235.

22- Budai, Eleonora; Denich, Ervin, and Hajdu, Daniel. (2021). **Financial Reporting Quality at Smes –A theoretical Approach**. Annales Universities Apulensis Series Oeconomica,23(1): 109-121, https://doi.org/10.293302/oeconomica.2021.23.1.11.

23- Christopher, Friday; Moses, Ntirandekura; Muhindo, Mbisi Enosh; Muhammad, Masembe, and Komunda, Tumwijukye Ruth. (2022). **The Role of Information Technology in Public Administration in South Western Uganda: A Case Study of Kabale Municipality, Kabale District**. International Journal of Academic Multidisciplinary Research (IJAMR), 6(5): 173-184.

24- El Junusi, Rahman. (2020). **COSO - Based Internal Control: Efforts Towards Good University Governance.** 2(1):27-50, Journal of Islamic Accounting and Finance Research.

25- Elayan, Fayez A.; Aktas Rafet; Brown, Kareen, and Pacharn, Parunchana. The Impact of the Volcker Rule on Targeted Banks, Systemicrisk, Liquidity, and Financial Reporting Quality. Journal of Economics and Business, 96:69-89.

26- Fernandhytia, Fernanda, and Muslichah, Muslichah. (2020). **The Effect of Internal Control, Individual Morality and Ethical Value on Accounting Fraud Tendency**. Media Ekonomi Dan Manajemen, 35(1):112-127, http://dx.dio.org/10.24856/mem.v35i1.1343.

27- Florid, Muhammad Irfan; Hendra, Rudi Feri, and Purnamasari, Pupung. (2023). **The Influence of Accounting Information Systems, Internal Control Systems and the Implementation of Good Corporate Governance in Efforts to Prevent Fraud**. Return Study of Management Economic and Business, 2(2): 11-22, http://doi.org/10.57096/renturn.v2i2.66.

28- Gao, Janet; Merkley, Kenneth. J.; Pacelli, Joseph, and Schroeder, Joseph H. (2023). **Do Internal Control Weaknesses Affect Firms' Demand for Accounting skills? Evidence from U.S Job Postings**. The Accounting Review, 98(3):203-228, https://doi:10.2308/TAR-2020-0109.

29- Gu, Minhao; Yang, lu, and Huo, Baofeng. (2021). The Impact of Information Technology Usage On Chain Resilience and Performance: An Ambidexterous view. International Journal Of Production Economics,232, https://doi.org/10.1016/j.ijpe.2020.107956.

30- Habib, Ahsan; Bhuiyan, Md. Borhan, and Hasan, Mostafa Monzur. (2019). **IFRS adoption, Financial Reporting Quality and Cost of Capital: a life Cycle Perspective**. Pacific Accounting Review, 31(3):497-522, https://doi.Org/10.1108/PAR-08-2016-0073.

31- Hairston, Stephanie, and Brooks, Marcus. (2019). **Derivative Accounting and Financial Reporting Quality: A review of the Literature**. Advances in Accounting, 44:81-94, https://doi.org/10.1016/j.adiac.2018.10.003.

32- Handayani, Dena; Afiah, Nunuy Nur, and Yudianto, Ivan. (2020). **The Influence of internal Control System, Information Technology Utilization, and Organizational Commitment on Government Accountability Performance**. Journal of Accounting Auditing and Business, 3(2):17-29 https://doi.org/10.24198/jaab.v3i2.26120.

33- Hosseini, Nazanin Shah; Yalfani, Amir, and Khosravani, Arezo. (2025). **The Role of finical Reporting Quality in Reducing Information Asymmetry Efficiency in**

Listed Companies, Business Marketing and Finance Open, https://doi.org.10.61838/bmfopen.320.

34- Irwan, M.; Diskhamarzaweny, and Yulis, Yul Emri. (2024). **Evaluation Analysis of Internal Control of the Cash Expenditure Accounting System in Bumdes Harapan Makmur, Tebing Tinggi Village**. International Journal of Business and Quality Research (IJBQR), 3(2):180-191, https://dio.org/10.63922/ijbqr.v2i03.1010.

35- Irwandi, Soni Agus, and Pamungkas, Imang Dapit. (2020). **Determinants of Financial Reporting Quality: Evidence from Indonesia**. Journal of International Studies, 13(2): 25-33, https://doi.org/10.14254/2071-8330.2020/13-2/2.

36- Jiewei, Wei; Jianqiang, Chen; Li, Li, and Yuzheng, Li. (2023). **The Impact of Digital Transformation on Financial Reporting and Analysis in the Accounting Industry**, International Journal of Accounting, 8(50): 290-309, https://doi.org.10.55573/IJAFB.085021.

37- Jimenez-Andrade, Jesus Rodolfo. (2022). **Capital Market Penalties and Corporate Violations of the Three Pillars (Operations Reporting, and Compliance) after COSO2013 Internal Controls: Integrated Framework**. 14(3):466-485, Journal of Forensic and Investigative Accounting.

38- Jindeel, Muayad Ajab. (2025). **The Impact of Internal Control on the Quality of Financial Reporting under Modern International Standards: An Applied Study On the Iraqi Project Implementation Company**. Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences (QJAE), 27(1): 105-121, http://doi.org/10.33916/qjae.2025.01105121.

39- Karameta, Albana Gjoni; Fejzaj, Elona; Mlouk, Ahmad, and Sila Kristina. (2021). **Qualitative Characteristics of Financial Reporting: An Evaluation According to the Albanian Users' Perception**. Academic Journal of Interdisciplinary Studies, 10(6): 35-47, https://doi.org/10.36941/ajis-2021-0151.

40- Khersiat, Ola Muhammad. (2020). **The Efficiency of Applying the Internal Control Components Based on COSO Framework to Transparently Carry out Tasks and Enhance Quality and Efficiency: Case Study the Greater Amman Municipality**, International Journal of Financial Research, 11(2): 371-381, http://ijfr.sciedupress.com.

41- Kova, Tania Bara, and Zulkifi. (2025). **The Influence of Information Technology Utilization and Internal Control Systems on the Quality of Financial Reports**. Journal Llminah Akuntansi Kesatuan, 13(1):23-30, https://doi.org/10.37641/jiakes.v13i1.3047.

42- Lenard, Mary Jane.; Petruska, Karin A.; Alam, Pervaiz. and Yu, Bing. (2016**). Internal Control Weaknesses and Evidence of Real Activities Manipulation**, Advances in Accounting, 33: 47-58, https://doi.10.1016/j.adiac.2016.04.008.

43- Liu, Wu-Po, and Huang, Hua- Wei. (2020). **Auditor Realignment, Voluntary SOX 404 Adoption, and Internal Control Material Weakness Remediation: Further Evidence from US- Listed Foreign Firms**. International Business Review,29(5):1-11.

44- Mohammed, Mahammed Adil; Al-Abedi, Thamer Kadhim; Flayyih, Hakeem Hammood, and Mohaisen, Hussein Ali. (2021). **Internal Control Frameworks and Its Relation with Governance and Risk Management: An Analytical Study**. Estudios de Studies of Economia Aplicada Applied Economics, 39(11):1-13, Special Issue On Financial Crises and Its Effect On the Economics of the Countries.

45- Mohammed, Mohammed Abaker; Abdelraheem, Abubakr Ahmed; Elboukhari, Yosra Azhari, and Hussaien, Asaad Mubarak. (2021). **The Effect of Information**

Technology on the Quality of Accounting Information, Jordanian Accounting and Finance Research,7(1):191-196, https://doi.org/10.5267/j.ac.2020.9.017

46- Musah, Alhassan; Padi, Abigail; Okyere, Bismark, and Adenutsi, Deodat E. (2022). **Does Corporate Governance Moderate the Relationship Between Internal Control System Effectiveness and (SMEs) Financial Performance in Ghana?.** Cogent Business and Management, 9(1):1-19, http://doi.org/10.1080/23311975.2022.2152159.

47- Nashwan, Iskandar Mahmoud, and Ashour, Khaled Eid. (2023). **A Proposed Framework for the Development of the Internal Control System According to the COSO Model: An Applied Study**, International Journal Business and Management, 18(3):24-51, http://doi.org/10.5539/ijbm.v18n3p24.

48- Notbohm, Matthew; Campbell, Katherine; Smedema, Adam, and Zhany, Tianming. (2019). **Management's Personal Ideology and Financial Reporting Quality**. Review of Quantitative Finance and Accounting, 52(2):521-571.

49- Raewf, Manaf B.; Thabit, Thabit H., and Jasim, Yaser A. (2021). **The Relationship Between the Elements of Marketing Mix and Consumer Behavior During Environmental Uncertainty**, Cihan University-Erbil, Journal of Humanities and Social Sciences, 5(1), 50-55, https://doi.org/10.24086/cuejhss.v5n1y2021.pp50-55.

50- Rudžionienė, Kristina, and Guptor, Marina. (2019). **Financial Reporting Quality in Lithuanian State-Owned Enterprises**. Science and Studies of Accounting and Finance: Problems and Perspectives, 13(1): 38-46, https://doi.org/10.15544/ssaf.2019.05.

51- Sagala, Friska Zagita. (2020). **The Effect of Accounting Information Systems and Internal Control of Employee Performance**. Jurnal Akuntansi, Audit Dan Sistem Informasi Akuntansi (JASa), 4(1):69-81, http://doi.org/10.36555/jasa.v4i1.760.

52- Salah, Wafaa and Abdel Salam, Abdallah. (2019). **The Effects of International Financial Reporting Standards On Financial Reporting Quality**. Journal of Business and Economics, 5(3):221-242, https://doi.org/10.30958/ajbe.5-3-3.

53- Salehi, Mahdi; Ziba, Nasrin, and Gah, Ali Daemi. (2018). The Relationship Between Cost Stickiness and Financial Reporting Quality in Tehran Stock Exchange, International Journal of Productivity and Performance Management,67(9): 1550-1565, https://doi.org/10.1108/IJPPM-10-2017-0255.

54- Salem, Eman Ali, and Sindi, Smameer Mohammed. (2025). **The Impact of Level of Digital Transformation on financial Performance Differences: Empirical Evidence from Saudi Commercial Banks**. Journal of Alexandria University for Administrative Sciences, 62(5): 325-381, https://doi.org/10.21608/acj.2025.451401.

55- Sharma, Raj Bahadur, and Senan, Nabil Ahmed. (2019). **A Study on Effectiveness of Internal Control System in Selected Banks in Saudi Arabia**, Asian Journal of Managerial Science,8(1): 41-47.

56- Sujana, Edy, Saputra, Komang Adi Kurniawa, Manurung, Daniel T. H. (2020). **Internal Control Systems and Good Village Governance to Achieve Quality Village Financial Reports**. International Journal of Innovation, Creativity and Change,12(9), 98-108.

57- Sumaryati, A.; Novitasari, E. Praptika, and Machmuddah, Z. (2020). **Accounting Information System, Internal Control System, Human Resource Competency and Quality of Local Government Financial Statements in Indonesia**. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(10):795-802, https://dio10.13106/jafeb.2020.vol7.no10.795.

58- Syamsuddin. (2022). **The effect of information technology on the quality of financial reports in the regional financial management agency of Takalar**

Regency. Journal of Economics and Business Letters, 2(3): pp 8-11, http://doi.org/10.55942/jebl.v2i3.161.

59- Thabit**,** Hassan Thabit; Solaimanzadah, Alan, and Al-abood, Muath T. (2017). **The Effectiveness of COSO Farmework to Evaluate Internal Control System: The Case of Kurdistan Companies**, Cihan International Journal of Social Science, 1(1):44-57.

60- Wang, Chen. (2022). **Analysis of Internal Control Management of Construction Enterprises Based on Risk Management Theory**. Academic Journal of Business and Management, 4(15):53-58, https://doi.org/10.25236/AJBM.2022.041509.

61- Wibowo, Teguh Setiawan; Taryana; Yayuk, Supeihartini; Tulasi, Daniel; Supriyanto, Didik, and Harahap, Amin. (2023). **The Effect of Accountability, Internal Control System, and Accounting Information System on the Performance of the Organization in the Financial and Asset Management Agency**. International Journal of Economic Research and Financial Accounting (IJERFA), 1(2):78-87, https://doi.org/10.55227/ijerfa.v1i2.30.

62- Wongjantip, Khwanchat; Klaysung, Chutima; Sungkhamanee, Krisada; Kanchanopast, Supattra, and Sinthuchaiyapakseree, Nutthasun. (2025). **COSO Internal Control Implementation and Its Influence on Financial Reporting Reliability: Perceptions from Accounting Professionals in Bangkok, Thailand**. SSRU International Journal of Management Science (IJMS), 12(1):31-46, retrieved from https://so10.tci-thaijo.org/index.php/ssru/article/view/2025.

63- Wongjantip, Khwanchat; Klaysung, Chutima; Sungkhamanee, Krisada; Kanchanopast, Supattra, and Sinthuchaiyapakseree, Nutthasun. (2025). **COSO Internal Control Implementation and Its Influence on Financial Reporting Reliability: Perceptions from Accounting Professionals in Bangkok, Thailand**. SSRU International Journal of Management Science (IJMS), 12(1):31-46, retrieved from https://so10.tci-thaijo.org/index.php/ssru/article/view/2025.

64- Younas, Afshan, and Veerasamy, Rengarajan. (2024). **Exploratory Study on the Importance of Internal Control in Auditing**, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 14(6):579-587, http://dx.doi.org/10.6007/IJARBSS/v14-i6/21376.

65- Zamel, Ahmed M.; Behery, Ahmed H., and Hefny, Dina A. (2020). **Inflation-Adjusted Accounting Information and the Reliability of Financial Reporting: Empirical Evidence from Egypt**,42 (3):3-44, Journal of Business Research, Faculty of Commerce, Zagazig university, Egypt.

66- Zbar, Salman Abood. (2022). **The Development of the Management a Digital Risks to Face the Risk of Using It in A Sample of Iraqi Bank**, Webology, 8 (3): 1389-1407.

67- Zhang, Zhen Yan. (2023). **Internal Control Analysis of Enterprise Risk Management**. Advances in Economic Management and Political Sciences, 44(1):180-185, https://doi.org/10.54254/2754-1169/44/20232226.

Conference Proceedings:

1. Rizaldi, Afdhal, and Yurniwati. (2015). **Control environment analysis at government internal control system: Indonesia case**. Procedia -Social and Behavioral Sciences, 211(1):844-850, http://doi.org/10.1016/j.sbspro.2015.11.111.

Professional Standards and Reports:

1- **Basel Committee On Banking Supervision (BCBS)**. (2021). Core Principles for Effective Banking Supervision. Bank for International Settlements (BIS), March 2021.

2- Information Systems Audit and Control Association. (2024). **IT Risk Management and Governance Framework**. https://www.isaca.org.
3- The Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission (COSO). (1992). **Internal Control Integrated Framework**. New York: AICPA.
4- The Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission (COSO). (2023). **Achieving Effective Internal Control Over Sustainability Reporting (ICSR)**: **Building Trust and Control –Integrated Framework**. New York: AICPA.
5- The Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission(COSO). (2013). **Internal Control - Integrated Framework**. New York: AICPA.
6- The Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission(COSO). (2017). **Enterprise Risk Management: Integrating with Strategy and Performance**. New York: AICPA.
7- The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. (2020). **Blockchain and Internal Control: The COSO Perspective.** New York: AICPA.
8- Transparency International. (2025). **Corruption Perceptions Index 2024**. Berlin: Transparency International.

Websites:

1- Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). Official Website: hhtps://www.coso.org.

الملاحق

- **الملحق رقم (1): نموذج الاستبانة**
- **الملحق رقم (2): قائمة المحكين لأداة الدارسة**
- **الملحق رقم (3): طلب تحكيم الاستبانة.**
- **الملحق رقم (4): مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS).**
- **الملحق رقم (5): نتائج المقابلات الشخصية.**
- **الملحق رقم (6): تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2024.**
- **الملحق رقم (7): دليل الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي.**
- **الملحق رقم (8): قانون رقم (20) لسنة 2013 بشأن هيئة الرقابة الإدارية.**
- **الملحق رقم (9): قانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة.**
- **الملحق رقم (10): قانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف.**
- **الملحق رقم (11): مؤشرات مدركات الفساد لعام 2024 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.**
- **الملحق رقم (12): نموذج استمارة المقابلة.**
- **الملحق رقم (13): تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022م.**
- **الملحق (14): مراسلة إلى مدراء المصارف بشأن إجراء المقابلات الشخصية.**
- **الملحق رقم (15): نموذج المراجعة اللغوية.**

الملحق رقم (1)

نموج أداة الدراسة (الاستبانة) قبل وبعد التحكيم

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد– الزاوية – مكتب الدراسات العليا

قسم المحاسبة – برنامج دكتوراه المحاسبة

السيد المحترم/ السيدة المحترمة ...

تحية طيبة وبعد:

يسعدني اختياركم ضمن عينة الدراسة الموسومة بعنوان:

أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي.

تأتي هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص المحاسبة، ونظراً لأهمية موضوع الدراسة وما تتمتعون به من خبرة ومعرفة في المجالات المحاسبية والمصرفية، أضع بين أيديكم هذه الاستبانة راجيةً منكم التكرم بقراءتها والإجابة على جميع فقراتها، باختيار الإجابة التي ترونها الأنسب والتي تعكس وجهة نظركم بدقة.

إن الهدف من هذه الاستبانة هو جمع البيانات والمعلومات اللازمة لفهم مدى تأثير تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار لجنة (COSO) على تحسين جودة التقارير المالية في ظل بيئة مصرفية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات، وذلك في سياق الواقع العملي للمصارف الليبية، ونؤكد لكم أن جميع البيانات التي ستدلون بها ستعامل بكل سرية تامة، وسينحصر استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرةً تعاونكم واهتمامكم

البـاحـثــة

الجزء الأول: البيانات العامة:

يرجي قراءة الفقرات بعناية ووضع علامة (✓) في المربع الذي يعبر عن إجابتك بدقة:

1- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم متوسط ☐ دبلوم عالي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

2- التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ إدارة الأعمال ☐ اقتصاد ☐ تمويل ومصارف

☐ تقنية معلومات ☐ أخرى أذكرها.....

3- الإدارة أو القسم:

☐ هيئة المراقبة ☐ هيئة الرقابة الشرعية ☐ إدارة المراجعة ☐ إدارة المخاطر

☐ إدارة المالية ☐ إدارة تقنية المعلومات ☐ المراجعين الخارجين

4- الوظيفة الحالية:

☐ مدير إدارة ☐ محاسب ☐ رئيس قسم

☐ مراجع خارجي ☐ مراجع داخلي ☐ أخري أذكرها.....

5- سنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي:

☐ أقل من خمسة سنوات ☐ من خمسة سنوات إلى أقل من عشرة سنوات

☐ من عشرة سنوات إلى أقل من خمسة عشر سنة ☐ من خمسة عشر سنة فأكثر

6- نوع المصرف:

☐ عام ☐ خاص

7- اسم المصرف ..... الفرع.....

الجزء الثاني: الأسئلة المتعلقة بقياس أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO):

يرجي قراءة العبارات بدقة ووضع علامة (✓) على الاختيار المناسب من وجهة نظركم والتي تعكس رأيكم في الواقع القائم بالمصرف الذي تعملون فيه:

أولاً: البيئة الرقابية: تستهدف هذه العبارات قياس مدى فاعلية البيئة الرقابية في المصارف الليبية، ودورها في تحسين جودة التقارير المالية في ظل استخدام نظم المعلومات المالية الإلكترونية.

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
-1	تلتزم إدارة المصرف بمبادئ النزاهة والقيم الأخلاقية في جميع العمليات.					
-2	تعتمد إدارة المصرف على قواعد سلوك مهني مكتوبة لتوجيه الموظفين في استخدام نظم المعلومات المالية.					
-3	يتمتع أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية والكفاءة اللازمة في الإشراف على السياسات المالية والرقابية داخل المصرف.					
-4	توجد هيكلية تنظيمية للمصرف تضمن تحديد الصلاحيات والمسؤوليات بوضوح ودقة.					
-5	تعتمد معايير التوظيف في المصرف على الكفاءة والخبرة المهنية.					
-6	توفر إدارة المصرف برامج تدريبية وتوعوية مستمرة للموظفين لدعم التزامهم وتنفيذهم لمبادئ الرقابة الداخلية.					
-7	يقدم المصرف حوافز للموظفين مرتبطة بمستوى الأداء تعزز الانضباط الوظيفي والالتزام بالمعايير.					
-8	تعتمد إدارة المصرف سياسات واضحة تدعم التزام الموظفين بالمعايير المهنية وقيم الانضباط.					
-9	يوجد في المصرف معايير وآليات واضحة لضمان الامتثال لمبادئ الرقابة الداخلية.					
-10	تُحاسب الإدارة الموظفين على الأداء المالي عند حدوث أخطاء أو الإخلال بالضوابط الرقابية.					

ثانياً: تقييم المخاطر: تستهدف هذه العبارات قياس مدى التزام المصارف الليبية بتطبيق آليات وإجراءات تقييم المخاطر التشغيلية والمالية والتقنية، ومدى توظيف الأدوات التكنولوجية في تحليل هذه المخاطر والتعامل معها، بما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية تعتمد على تكنولوجيا المعلومات.

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
-1	يقوم المصرف بتحديد وتحليل المخاطر التشغيلية المحتملة بصورة منتظمة ومنهجية.					
-2	تعتمد إدارة المصرف سياسات وإجراءات واضحة ومعتمدة لتقييم المخاطر التشغيلية.					
-3	يستخدم المصرف أنظمة تقنية متقدمة لتحليل وتقييم مختلف أنواع المخاطر.					
-4	يتم تحديث استراتيجيات وخطط إدارة المخاطر بشكل دوري بما يتناسب مع التغيرات في بيئة العمل المصرفي.					
-5	يعتمد المصرف نماذج كمية ونوعية لتقدير احتمالية حدوث المخاطر وتأثيرها.					
-6	تشارك جميع المستويات الإدارية في عملية تقييم المخاطر المرتبطة بالأنشطة المالية والتشغيلية.					
-7	يتخذ المصرف إجراءات وقائية للحد من المخاطر المحتملة وتقليل آثارها السلبية.					
-8	تعتمد إدارة المصرف على تقارير تحليل المخاطر في اتخاذ القرارات المتعلقة بإعداد التقارير المالية لضمان دقتها وموثوقيتها.					
-9	يقوم المصرف بتقييم تأثير المخاطر التقنية على دقة وموثوقية البيانات المالية بصورة منتظمة ومستمرة.					
-10	يطبق المصرف آليات وإجراءات فعّالة للحد من احتمالية وقوع المخاطر المكتشفة وتقليل آثارها المستقبلية.					

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
11-	يحرص المصرف على تحديث أنظمة الأمان بشكل دوري للحد من المخاطر الناتجة عن التعديلات الإلكترونية غير المصرح بها.					
12-	يوظف المصرف أدوات تحليل إلكترونية متطورة للكشف المبكر عن المخاطر ورصد الأنشطة غير الاعتيادية في العمليات المالية.					

ثالثاً: الأنشطة الرقابية: تستهدف هذه العبارات تقييم مدى فاعلية الضوابط والإجراءات الرقابية المطبقة داخل المصارف الليبية في تحسين جودة التقارير المالية ضمن بيئة رقمية تعتمد على نظم معلومات محاسبية وتكنولوجية متقدمة.

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
1-	يمتلك المصرف إجراءات رقابية فعالة تنظم العمليات المالية اليومية وتحد من الأخطاء والتجاوزات.					
2-	يطبق المصرف سياسة واضحة لفصل المهام والمسؤوليات بما يقلل من احتمالات التلاعب أو تضارب المصالح.					
3-	يلتزم المصرف بإدخال وتسجيل جميع العمليات المالية في السجلات المحاسبية بدقة في الأوقات المحددة لها.					
4-	يقوم المصرف بإجراء مراجعات دورية وتحليلات منتظمة للعمليات المالية والتشغيلية للتحقق من سلامتها ودقتها.					
5-	يلتزم المصرف بالحصول على الموافقات المسبقة قبل تنفيذ المعاملات أو القرارات التي قد تؤدي إلى مخاطر عالية.					
6-	توجد بالمصرف ضوابط رقابية فعالة لتنظيم ومراقبة العمليات والمعاملات الإلكترونية.					
7-	يعتمد المصرف إجراءات تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة الأخطاء فور اكتشافها.					

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
8-	يطبق المصرف آليات دقيقة لفحص البيانات المالية للتحقق من سلامتها قبل إعداد التقارير المالية.					
9-	يجري المصرف اختبارات دورية لتقييم فاعلية الضوابط الرقابية ومدى توافقها مع المتطلبات القانونية والتنظيمية.					
10-	يستخدم المصرف تقنيات تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تنفيذ ومراقبة العمليات المالية.					

رابعاً: نظم المعلومات والاتصال: تهدف هذه العبارات إلى تقييم مدى فعالية نظم المعلومات والاتصال في دعم جودة التقارير المالية بالمصارف الليبية، من حيث الدقة والوضوح والسرية وسرعة ايصال المعلومات في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
1-	يحرص المصرف على توفير نظم معلومات مالية دقيقة وموثوقة تساهم في دعم عملية اتخاذ القرارات المالية.					
2-	يعتمد المصرف على قنوات اتصال فعالة تسهم في تبادل المعلومات بين مختلف المستويات الإدارية بكفاءة وشفافية.					
3-	يستخدم المصرف أنظمة معلومات معتمدة وموثوقة لضمان تسجيل ومعالجة العمليات المالية بشكل دقيق ومنظم.					
4-	يحرص المصرف على إيصال المعلومات الهامة إلى الموظفين في الوقت المناسب بما يساعدهم على أداء مهامهم بكفاءة.					
5-	يحرص المصرف على أن تكون المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين واضحة وسهلة الفهم.					
6-	يقوم المصرف بتحديث البيانات والمعلومات بشكل دوري لضمان دقتها وحداثتها.					

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
7-	يعتمد المصرف إجراءات منتظمة لمراجعة البيانات والتحقق من دقتها قبل تضمينها في التقارير المالية.					
8-	يوفر المصرف برامج تدريبية لتعزيز مهارات الموظفين في استخدام نظم المعلومات الإلكترونية بكفاءة.					
9-	يوظف المصرف تقنيات تكنولوجيا المعلومات لتعزيز التواصل الداخلي بين الإدارات المختلفة.					
10-	يمتلك المصرف نظام اتصال إلكتروني متكامل يتيح مراقبة وتتبع البيانات المحاسبية وتدقيقها في الوقت الفعلي.					
11-	يطبق المصرف ضوابط وإجراءات صارمة لحماية المعلومات المالية وضمان سريتها أثناء تبادلها بين الأنظمة والأقسام المختلفة.					
12-	يمتلك المصرف بنية تحتية تكنولوجية قوية وحديثة تدعم العمليات المالية اليومية بما في ذلك الأجهزة والبرمجيات الفعالة لمعالجة البيانات.					
13-	يعتمد المصرف على نظم نسخ احتياطي وشبكات داخلية موثوقة تضمن حماية المعلومات المالية وسرعة تبادلها بين الأقسام بما يدعم استمرارية الأعمال.					
14-	يتم تحديث البنية التحتية في المصرف بشكل دوري لمواكبة التحول الرقمي.					
15-	تعمل أنظمة المعلومات المالية مع بقية الأنظمة المستخدمة في المصرف بشكل متكامل وفعال فيما بينها دون تعارض.					

خامساً: أنشطة المراقبة والمتابعة: تهدف هذه العبارات إلى تقييم مدى فعالية أنشطة المراقبة والمتابعة في المصارف الليبية، ومدى مساهمتها في تحسين جودة التقارير المالية وتعزيز كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
-1	يحرص المصرف على تنفيذ إجراءات رقابية منتظمة لجميع العمليات المالية لضمان الالتزام بالسياسات واللوائح المعتمدة.					
-2	يقوم المصرف بمتابعة العمليات المالية فور تنفيذها للتحقق من دقتها وصحتها.					
-3	يتأكد المصرف من تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجان المراجعة الداخلية في الوقت المناسب.					
-4	يعتمد المصرف مؤشرات أداء واضحة لمراقبة العمليات المالية والتشغيلية بشكل مستمر.					
-5	يتخذ المصرف إجراءات فورية لمعالجة الأخطاء أو الانحرافات التي يتم اكتشافها من خلال أنشطة المراقبة.					
-6	يوفر المصرف تقارير متابعة دورية تُمكن الإدارة العليا من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة.					
-7	يضمن المصرف وجود آليات فعالة لرصد المخاطر المالية المحتملة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.					
-8	يتابع المصرف نتائج عمليات المراجعة الداخلية والخارجية بهدف تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية.					
-9	يجري المصرف مراجعة دورية لتقييم كفاءة وفاعلية الأنشطة الرقابية لضمان التحسين المستمر.					
-10	يطبق المصرف آليات منتظمة لمراجعة وتقييم الضوابط الرقابية بشكل مستمر لضمان فعاليتها وتحقيق أهدافها.					

الجزء الثالث: الأسئلة المتعلقة بجودة التقارير المالية:

تهدف هذه العبارات إلى تقييم مستوى جودة التقارير المالية الصادرة عن المصارف الليبية، وبيان مدى مساهمة تكنولوجيا المعلومات في تعزيز محتوى التقارير المالية وتحسين أسلوب عرضها، ويرجي قراءة العبارات بدقة ووضع علامة (✓) على الاختيار المناسب من وجهة نظركم والتي تعكس رأيكم في الواقع القائم بالمصرف الذي تعملون فيه:

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
1-	تتضمن التقارير المالية للمصرف معلومات ملائمة تدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.					
2-	تعكس البيانات المالية الواردة بالتقارير المالية الوضع المالي الحقيقي للمصرف بدقة.					
3-	يتم إعداد التقارير المالية للمصرف وفقاً لمعايير محاسبية معتمدة ومعترف بها.					
4-	يمكن مقارنة التقارير المالية الحالية للمصرف بتقاريره السابقة بسهولة ووضوح.					
5-	يلتزم المصرف بتطبيق نفس السياسات المحاسبية بشكل ثابت عبر الفترات المالية المختلفة.					
6-	يمكن التحقق من صحة البيانات المالية المنشورة في التقارير المالية للمصرف من خلال المستندات والوثائق الداعمة لها.					
7-	تخضع التقارير المالية للمصرف لعمليات مراجعة وتدقيق منتظمة لضمان دقتها وموثوقيتها.					
8-	تعرض المعلومات المالية في التقارير المالية بلغة واضحة وسهلة الفهم لمستخدميها.					
9-	يلتزم المصرف بإصدار تقاريره المالية في المواعيد المحددة دون تأخير.					

ت	العبارات	لا أوافق بشدة	لا أوافق	أوافق إلى حد ما	أوافق	أوافق بشدة
10-	توفر تقارير المصرف المالية المعلومات التي تساعد المستخدمين في اتخاذ قراراتهم في الوقت المناسب.					
11-	يوجد توافق بين أنظمة المعلومات المالية وأنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة في المصرف بما يسهم في تسهيل إعداد التقارير المالية بدقة وكفاءة.					
12-	يعزز اعتماد المصرف على نظم المعلومات الإلكترونية من دقة وموثوقية وجودة التقارير المالية الصادرة.					

نشكركم على وقتكم الثمين وإسهامكم في إثراء هذه الدراسة، ونأمل منكم التكرم أن كان لديكم مقترحات لتعزيز فاعلية نظام الرقابة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية رقمية، يرجى إدراجها هنا.

- .....
- .....



دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد– الزاوية



السيد المحترم/ السيدة المحترمة ...

تحية طيبة وبعد:

يسعدني اختياركم ضمن عينة الدراسة الموسومة بعنوان: **أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي**، وذلك استكمالاً لمتطلَّبات الحصول على درجة الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) في المحاسبة، ونظراً لأهمية الدراسة وما تتمَّتعون به من خبرة ومعرفة في المجالات المحاسبية والمصرفية، أضع بين أيديكم هذه الاستبانة كأداة لجمع البيانات راجيةً منكم التكرم بقراءتها والإجابة على جميع فقراتها بكل دقة وموضوعية؛ حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مستوى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق أبعاد إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، كما تهدف الدراسة إلى قياس أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ بيئة مصرفية تعتمَّد على استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونؤكد لكم أن إجاباتكم على هذه الأسئلة ستعامل بمنتهى السرية، وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرةً تعاونكم واهتمَّامكم في تقديم جزء من وقتكم الثمين لخدمة البحث العلمي.

الباحثة

0918398880

n.alwaer@zu.edu.ly

يرجي التكرم بوضع إشارة (✓) مقابل العبارة تعكس وجهة نظركم في الواقع القائم بالمصرف الذي تعملون فيه:

أولاً: البيانات المتعلقة بالمشاركين في الدراسة:

- **البيانات العامة:**

1- اسم المصرف..... الفرع.....

2- ☐مصرف (قطاع عام) ☐ (قطاع خاص) ☐(شراكة)

- **البيانات الشخصية:**

3- المؤهل العلمي:

☐ دبلوم عالي ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه أخرى تذكر.....

4- **التخصص العلمي:**

☐ محاســـبة ☐ إدارة الأعمال ☐ اقتصـــاد ☐ تمّويل ومصـــارف ☐ تقنية معلومات أخرى تذكر.....

5- **الإدارة المصرفية:**

☐ هيئة المراقبة ☐ هيئة الرقابة الشرعية ☐ إدارة المراجعة ☐ إدارة المخاطر

☐ إدارة المالية ☐ إدارة تقنية المعلومات ☐ المراجعين الخارجين ☐ لجان المراجعة

6- الوظيفة:

☐ مدير إدارة ☐ رئيس قسم ☐ مراجع ☐ محاسب أخري تذكر.....

7- سنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي:

☐ أقل من (5) سنوات ☐ من (5) سنوات إلى أقل من (10) سنوات

☐ من (10) سنوات إلى أقل من (15) سنة ☐ من (15) سنة فأكثر

ثانياً: لمحة تعريفية عن متغيرات الدراسة:

1- **نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO):** هو إطار متكامل وشامل لنظام الرقابة الداخلية صادر عن لجنة المُنظمات الراعية، ويعد هذا الإطار مرجعاً مقبولاً لإرشاد وتقييم نُظم الرقابة الداخلية، وقد تمَّ الاعتمَّاد عليه من قبل المؤسسات عند تصميم السياسات واللوائح الداخلية المُنظَّمة لأنشطة العمل، ويتكون هذا الإطار من خمس أبعاد رئيسية وهي (بيئة الرقابة، تقييم الرقابة، أنشطة الرقابة، المعلومات الاتصال، وأنشطة المراقبة والمتابعة).

2- **جودة التقارير المالية:** هي اتصاف المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي بمجموعة من الخصائص النوعية التي حددها مجلس معايير المحاسبة والمتمَّثلة في (الملاءمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، وسهولة الفهم).

3- **تكنولوجيا المعلومات والاتصال:** الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الحصول على المعلومات ومعالجتها وتخزينها ونقلها، بالإضافة إلى الخدمات المساعدة التي تدعم هذه الأنشطة، وتشمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المكوّنات المادية للحاسب الآلي، البرمجيات، شبكات الاتصال، والصناعات التي تعتمَّد على العمل الآلي.

ثالثاً: البيانات المتعلقة بالدراســة: فيما يلي مجوعة من العبارات تهدف إلى تقييم مســتوى التزام مصــرفكم الموقر بتطبيق أبعاد إطار (COSO) للرقابة الداخلية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

القسم الأول: بيئة الرقابة: تهدف هذه العبارات إلى قياس مستوى التزام مصرفكم الموقر بتطبيق بعد بيئة الرقابة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ت	العبارات	موافق تمّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-1	يلتزم المصرف بتطبيق مبادئ النزاهة والقيم الأخلاقية في جميع العمليات المالية المدعومة بتكنولوجيا المعلومات.					
-2	يعتمَّد المصرف قواعد سلوك مهني إلكترونية تُوجّه الموظفين نحو الاستخدام المنضبط لأنُظمة المعلومات المالية.					
-3	يتمَّتع أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية والكفاءة في متابعة أداء نظام الرقابة الداخلية وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لدعمه.					
-4	تَتَوفر في المصرف هيكلية تنظيمية رقمية واضحة تحدّد الصلاحيات والمسؤوليات بما يعزّز الرقابة على العمليات المالية الإلكترونية.					
-5	تُبنى معايير التوظيف في المصرف على المؤهلات العلمية والخبرات التقنية اللازمة للعمل على أنُظمة المعلومات المصرفية.					
-6	تُوفر إدارة المصرف برامج تدريبية مستمَّرة لتعزيز الوعي الرقابي لدى الموظفين بما يدعم فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.					
-7	يربط المصرف نُظم الحوافز بفعالية الأداء الرقابي للموظفين بما يشجعهم على الالتزام بالضوابط والإجراءات المعتمَّدة.					
-8	يعتمَّد المصرف سياسات مكتوبة وواضحة لضمان التزام الموظفين بالقيم الأخلاقية والممارسات الرقابية في بيئة العمل الرقمية.					
-9	تتوفر في المصرف آليات إلكترونية فعَالة لمتابعة التزام الموظفين بالضوابط الرقابية والتأكد من الالتزام المستمَّر بها.					
-10	الأدوات المستخدمة ضمن أنُظمة معلومات المصرف غير فعَالة في دعم مهام الرقابة الداخلية ومتابعة العمليات المصرفية.					

ت	العبارات	موافق تمَّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-11	عدم الالتزام بتحديث التقنيات المستخدمة في إدارة المخاطر والفرص بانتظام مما يقلل من فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
-12	إجراءات الرقابة الداخلية لا تتحقق بشكل كافٍ من تطبيق التقنيات الحدّيثة في تحديد المخاطر المرتبطة بالعمليات المالية.					

القسم الثاني: تقييم المخاطر: تهدف هذه العبارات إلى قياس مستوى التزام مصرفكم الموقر بتطبيق بعد تقييم المخاطر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ت	العبارات	موافق تمَّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-1	يعتمَّد المصرف على أدوات تحليل رقمية متقدمة لتحديد المخاطر المحتمَّلة وتحليلها بصورة منتظمة بما يضمن دقة التقييم.					
-2	تَتَبنى إدارة المصرف سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة لتقييم المخاطر بما يتوافق مع مبادئ إطار (COSO) وبالاستفادة من أدوات تكنولوجيا المعلومات.					
-3	يُستخدم المصرف أنُظمة تحليل تقنية متقدمة للكشف المبكر عن المخاطر وتقدير احتمَّالية حدوثها.					
-4	يتمَّ تحديث استراتيجيات وخطط إدارة المخاطر بانتظام لمواكبة التغيرات في بيئة العمل المصرفي والتطورات التكنولوجية.					
-5	يعتمَّد المصرف أساليب كمية ونوعية مدعومة ببرامج تحليل رقمية لتقدير احتمَّال حدوث المخاطر وتقييم آثارها.					
-6	تُشارك جميع المستويات الإدارية في عمليات تقييم المخاطر بما يضمن شمولية التحليل ودقة النتائج في بيئة رقمية متكاملة.					
-7	يَتخذ المصرف إجراءات وقائية قائمة على التحليل الإلكتروني للحد من المخاطر المحتمَّلة وتقليل آثارها السلبية.					

ت	العبارات	موافق تمّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-8	تعتمَّد إدارة المصرف على تقارير تحليلية إلكترونية للمخاطر عند اتخاذ القرارات بما يضمن دقة التقييم.					
-9	يقوم المصرف بتقييم تأثير المخاطر التقنية المرتبطة بأنُظمة المعلومات بصورة مستمَّرة لضمان سلامة ودقة البيانات المالية.					
-10	عدم تحديث خطة الطوارئ الإلكترونية في المصرف بانتظام، مما يؤثر سلباً على قدرتها في مواجهة المخاطر.					
-11	الرقابة الداخلية في مصرفكم لا تعتمَّد دائماً على الأدوات التقنية الحدّيثة عند فحص العمليات المعرضة للمخاطر.					
-12	إدارة الرقابة الداخلية لا تصدر تقارير دورية كافية لتقييم المخاطر ومتابعة فعالية الضوابط.					

القسم الثالث: الأنشطة الرقابية: تهدف هذه العبارات إلى قياس مستوى التزام مصرفكم الموقر بتطبيق بعد الأنشطة الرقابية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ت	العبارات	موافق تمّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-1	يمتلك المصرف إجراءات رقابية فَعَّالة تنُظم العمليات المالية اليومية وتحد من الأخطاء والتجاوزات بالاستفادة من أنُظمة معلومات إلكترونية دقيقة.					
-2	يُطبق المصرف سياسات واضحة لفصل المهام والمسؤوليات بما يقلل من احتمَّالات التلاعب ويعزّز الرقابة في بيئة العمل الرقمية.					
-3	يلتزم المصرف بإدخال وتسجيل جميع العمليات المالية إلكترونياً بدقة وفي الأوقات المحددة لها بما يضمن صحة ودقة التقارير المالية.					
-4	يقوم المصرف بإجراء مراجعات إلكترونية وتحليلات مالية دورية نعزّز دقة البيانات وتكشف الانحرافات في الوقت المناسب.					
-5	يلتزم المصرف بالحصول على الموافقات الإلكترونية المسبقة قبل تنفيذ المعاملات ذات المخاطر العالية.					

ت	العبارات	موافق تمّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-6	تتوفر في المصرف ضوابط رقابية إلكترونية فعّالة لتنظيم ومراقبة العمليات المالية عبر الأنُظمة المصرفية الرقمية.					
-7	يعتمَّد المصرف إجراءات تصحيحية إلكترونية سريعة لمعالجة الأخطاء فور اكتشافها من خلال نُظم المتابعة الإلكترونية.					
-8	يُطبق المصرف آليات دقيقة لفحص البيانات المالية إلكترونياً للتحقق من سلامتها قبل إعداد التقارير المالية.					
-9	يُجري المصرف اختبارات دورية لتقييم فعالية الضوابط الرقابية ومدى توافقها مع المتطلَّبات القانونية والتنظيمية.					
-10	تفتقر أنُظمة الرقابة الداخلية في المصرف إلى آليات فحص إلكترونية كافية للعمليات المالية مما قد يزيد من احتمَّالية وقوع الأخطاء.					
-11	عدم تحديث إجراءات الرقابة الإلكترونية بشكل دوري يقلل من فاعليتها في ضبط العمليات المالية المستجدة.					
-12	اعتمَّاد بعض العمليات المالية في المصرف على إجراءات غير إلكترونية يحدّ من كفاءة الرقابة في بيئة العمل الرقمية.					

القسم الرابع: نُظم المعلومات والاتصال: تهدف هذه العبارات إلى قياس مستوى التزام مصرفكم الموقر بتطبيق بعد نُظم المعلومات والاتصال في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ت	العبارات	موافق تمّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-1	يوفِّر المصرف نُظم معلومات مالية دقيقة وموثوقة تدعم جودة التقارير المالية ونعزّز اتخاذ القرارات السليمة.					
-2	يُستخدم المصرف تقنيات تكنولوجيا المعلومات الحدّيثة في تنفيذ ومراقبة العمليات المالية بما يعزّز دقة التقارير المالية.					
-3	يعتمَّد المصرف قنوات اتصال إلكترونية فعّالة تُسهم في تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة بكفاءة.					

ت	العبارات	موافق تمَّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-4	يُستخدم المصرف أنُظمة معلومات مالية معتمَّدة لضمان التسجيل والمعالجة الإلكترونية الدقيقة للعمليات المالية.					
-5	يَحرص المصرف على إيصال المعلومات إلى الموظفين في الوقت المناسب عبر أنُظمة اتصال إلكترونية داخلية فعَالة تدعم سرعة ودقة تبادل المعلومات.					
-6	يمتلك المصرف بنية تحتية تكنولوجية متطورة تتضمن أنُظمة نسخ احتياطي موثوقة وشبكات آمنة تضمن استمَّرارية العمليات المالية وسلامتها.					
-7	يُطبق المصرف ضوابط أمن معلومات صارمة لحماية المعلومات المالية وضمان سريتها أثناء معالجتها وتبادلها عبر الأنُظمة الإلكترونية.					
-8	يوفِّر المصرف برامج تدريبية متخصصة لتنمية مهارات الموظفين في استخدام نُظم المعلومات الإلكترونية بكفاءة عالية.					
-9	تعتمَّد إدارة المصرف على تقارير إلكترونية دقيقة وحديثة لدعم الاتصال الفعال واتخاذ القرارات المالية السليمة.					
-10	تفتقر بعض أنُظمة المعلومات في المصرف إلى التكامل الكامل مع الأنُظمة الأخرى مما قد يؤثر على دقة المعلومات المالية.					
-11	عدم استخدام القنوات الإلكترونية الداخلية في المصرف بشكل كافٍ لتبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة يقلل من فعالية الاتصال.					
-12	عدم تحديث البيانات المالية بانتظام في بعض الأنُظمة يقلل من دقة المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات المالية.					

القسم الخامس: أنشطة المتابعة والمراقبة: تهدف هذه العبارات إلى قياس مستوى التزام مصرفكم الموقر بتطبيق بعد أنشطة المتابعة والمراقبة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ت	العبارات	موافق تمّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-1	يحرص المصرف على تنفيذ إجراءات رقابية إلكترونية منتظمة على جميع العمليات المالية لضمان الالتزام بالسياسات واللوائح المعتمَّدة.					
-2	يُتابع المصرف العمليات المالية فور تنفيذها من خلال أنُظمة معلومات إلكترونية للتحقق من دقتها وصحتها في الوقت المناسب.					
-3	يَضمِن المصرف تنفيذ التوصيات الصادرة عن لجان المراجعة في الوقت المناسب من خلال آليات متابعة رقمية فعّالة.					
-4	يعتمَّد المصرف مؤشرات أداء إلكترونية لقياس ومراقبة العمليات المالية والتشغيلية بشكل مستمَّر ودقيق.					
-5	يتخذ المصرف إجراءات تصحيحية فورية عند اكتشاف الأخطاء من خلال نُظم المراقبة الإلكترونية للحد من آثارها السلبية.					
-6	يوفِّر المصرف تقارير إلكترونية دورية تُسهم في تمَّكين الإدارة العليا من اتخاذ قرارات مالية دقيقة.					
-7	يُطبق المصرف آليات رقمية لرصد المخاطر المالية المحتمَّلة واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب.					
-8	يُتابع المصرف نتائج عمليات المراجعة الداخلية والخارجية إلكترونياً بهدف تطوير وتحسين نظام الرقابة الداخلية.					
-9	يُجري المصرف مراجعات دورية باستخدام أدوات تحليل إلكترونية لتقييم فعالية أنشطة المتابعة وضمان توافقها مع الضوابط التنظيمية.					
-10	تفتقد بعض أنشطة المتابعة في المصرف إلى استخدام أدوات التحليل الرقمية مما قد يقلل من دقة تقييم الضوابط الرقابية.					

ت	العبارات	موافق تمَّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-11	تفتقر بعض العمليات المالية في المصرف إلى متابعة إلكترونية كافية مما يقلل من فعالية الرقابة على الالتزام بالسياسات واللوائح.					
-12	عدم إصدار تقارير دورية شاملة للإدارة العليا يقلل من قدرتها على اتخاذ قرارات مالية مستندة إلى معلومات دقيقة.					

القسم السادس: جودة التقارير المالية: تهدف هذه العبارات إلى تقييم جودة التقارير المالية الصادرة عن مصرفكم الموقر في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات.

ت	العبارات	موافق تمَّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
-1	يُسهم اعتمَّاد مصرفكم على نُظم المعلومات المالية الإلكترونية في إعداد تقارير مالية ملائمة تدعم عملية اتخاذ القرارات الإدارية والمالية.					
-2	يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات مصرفكم في التركيز على البيانات الأكثر أهمية وارتباطاً بالتقارير المالية.					
-3	في بعض الحالات لا تُلبّي التقارير المالية الصادرة عن نُظم المعلومات الإلكترونية احتياجات جميع مستخدمي المصرف بشكل كامل.					
-4	تعتمَّد الأنُظمة الرقمية في مصرفكم على إجراءات رقابية تقلل من الأخطاء البشرية أثناء إعداد التقارير المالية.					
-5	يعزّز استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصرف دقة البيانات المالية الواردة في التقارير.					
-6	قد تحتوي بعض التقارير المالية الإلكترونية على معلومات غير دقيقة عند الاعتمَّاد الكلي على الأنُظمة الرقمية دون إجراء مراجعة إضافية.					
-7	تُسهل الأنُظمة الرقمية المستخدمة في المصرف مقارنة البيانات المالية عبر الفترات الزمنية المختلفة بما يضمن دقتها.					

ت	العبارات	موافق تمّاماً	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق مطلقاً
8-	يُسهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في المصرف في توحيد أساليب عرض البيانات المالية بين الأقسام والفروع المختلفة.					
9-	تواجه الإدارة أحياناً صعوبة في مقارنة بعض التقارير المالية الصادرة عن المصرف مع الفترات السابقة بسبب اختلاف أساليب العرض الرقمية.					
10-	تُتِيح الأنُظمة الإلكترونية في المصرف إمكانية التحقق من صحة البيانات المالية المنشورة من خلال الوثائق والمستندات الداعمة.					
11-	تُوَفِر الأنُظمة الرقمية سجلات إلكترونية مُوَثِقَة تُسهل عملية تتبع جميع التغيرات والتعديلات التي تطرأ على البيانات المالية.					
12-	قد يجد مستخدمو التقارير المالية صعوبة في التحقق من صحة البيانات المنشورة إلكترونياً نتيجة نقص التوثيق التفصيلي في بعض الحالات.					
13-	تُساعد الأنُظمة الرقمية في عرض التقارير المالية بطريقة واضحة وسهلة الفهم لمستخدميها.					
14-	تُوفر تكنولوجيا المعلومات أدوات عرض مرئية مثل الرسوم البيانية لتسهيل تفسير المعلومات المالية.					
15-	قد تتسم بعض التقارير المالية الإلكترونية في المصرف بدرجة من التعقيد مما يقلّل من سهولة فهمها ويحدّ من قدرة المستخدمين على تفسير محتواها واتخاذ القرارات المناسبة.					

نشكركم على وقتكم الثمين وإسهامكم في إثراء هذه الدراسة، ونأمل منكم التكرم إن كان لديكم مقترحات لتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية ورفع جودة التقارير المالية في بيئة مصرفية رقمية، يرجى إدراجها هنا.

- .....
- .....

الملحق رقم (2)

قائمة المحكّمين لأداة الدراسة (الاستبانة)

ر. م	الاسم	الدرجة العلمية	التخصص	جهة العمل
1.	أ.د. علي محمد موسي	أستاذ	المحاسبة	جامعة الزاوية
2.	أ.د. عماد محمد أبو عجيلة	أستاذ	المحاسبة	جامعة الزاوية
3.	أ.د. عبد الحفيظ فرح ميرة	أستاذ	المحاسبة	جامعة الزاوية
4.	أ.د. محمود جمعة المحجوب	أستاذ	المحاسبة	جامعة المرقب
5.	أ.د. أشرف سالم الكافي	أستاذ	المحاسبة	جامعة سرت
6.	أ.د. مسعود محمد امريود	أستاذ	المحاسبة	جامعة غريان
7.	أ.د. عبدالحفيظ علي كريم	أستاذ	المحاسبة	جامعة ليبيا المفتوحة
8.	أ.د. محمد الشريف الطيب	أستاذ	المحاسبة	جامعة صبراتة
9.	أ.د. مصطفي ساسي افتوحة	أستاذ	المحاسبة	جامعة صبراتة
10.	أ.د. خيرية محمد المشاي	أستاذ	المحاسبة	جامعة طرابلس
11.	أ.د. محمد شعبان أبو العين	أستاذ	المحاسبة	جامعة طرابلس
12.	د. يوسف شعبان المبروك	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة الزاوية
13.	د. المختار امحمد كريمة	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة الزاوية
14.	د. خليفة إبراهيم ميلاد	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة الزاوية
15.	د. علي مفتاح التائب	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة سرت
16.	د. مصطفي جمعة الفاخري	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة طبرق
17.	د. عيسى عبدالله الغنودي	أستاذ مشارك	المحاسبة	الأكاديمية الليبية
18.	د. عبد الحليم مولود الصويعي	أستاذ مشارك	الإحصاء	جامعة الزاوية
19.	د. جميلة سعيد قمبر	أستاذ مشارك	المحاسبة	جامعة صبراتة
20.	د. مروة محمد الزروق	أستاذ مساعد	المحاسبة	جامعة الزاوية

الملحق رقم (3)

طلب تحكيم الاستبانة

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الاقتصاد الزاوية – قسم المحاسبة

السيد الدكتور الفاضل:

تحية طيبة وبعد،،،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة علمية بعنوان: **أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات – دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي**، وذلك استكمالاً لمتطلَّبات الحصول على درجة الدكتوراه في المحاسبة من كلية الاقتصاد الزاوية بجامعة الزاوية.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بطلب التكرم بتحكيم استمَّارة الاستبانة الخاصة بدراستي، ونظراً لما تتمَّتعون به من خبرة علمية وبحثية رصينة في مجال المحاسبة والرقابة الداخلية، أرجو من سيادتكم التكرم بقراءة فقرات الاستبانة وإبداء رأيكم حولها من حيث:

- مدى ملاءمتها لموضوع الدراسة وأهدافها.
- مدى انتمَّائها ووضوحها بالنسبة للأبعاد التي أدرجت ضمنها.
- سلامتها لغوياً ودقتها العلمية.

راجيةً منكم التفضل بتزويدي بملاحظاتكم وتوصياتكم القيمة، لما لذلك من أثر في تحسين أداة البحث وتعزيز صدقها وثباتها العلمي

شاكرة جهودكم وتعاونكم البّناء

البـــــاحـثـــــة

الملحق رقم (4)

مخرجات التحليل الإحصائي (SPSS)

T-Test:

Group Statistics

	Group	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SumA	1	90	51.38	2.771	.292
	2	90	38.12	3.176	.335
SumB	1	90	49.31	3.027	.319
	2	90	35.46	3.363	.354
SumC	1	90	50.44	2.860	.302
	2	90	38.39	3.263	.344
SumD	1	90	51.60	2.613	.275
	2	90	38.92	3.551	.374
SumE	1	90	51.03	2.456	.259
	2	90	38.39	2.586	.273
SumABCDE	1	90	248.09	10.863	1.145
	2	90	195.72	14.401	1.518
SumY	1	90	65.10	3.315	.349
	2	90	49.07	4.593	.484
SumTotal	1	90	311.08	14.019	1.478
	2	90	247.14	16.336	1.722

Independent Samples Test:

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means	
		F	Sig.	t	df
SumA	Equal variances assumed	1.605	.207	29.838	178
	Equal variances not assumed			29.838	174.782
SumB	Equal variances assumed	.941	.333	29.054	178
	Equal variances not assumed			29.054	176.064
SumC	Equal variances assumed	3.894	.050	26.358	178
	Equal variances not assumed			26.358	175.006
SumD	Equal variances assumed	10.512	.001	27.279	178
	Equal variances not assumed			27.279	163.518
SumE	Equal variances assumed	4.432	.037	33.631	178
	Equal variances not assumed			33.631	177.526
SumABCDE	Equal variances assumed	8.895	.003	27.540	178
	Equal variances not assumed			27.540	165.513
SumY	Equal variances assumed	15.800	.000	26.852	178
	Equal variances not assumed			26.852	161.934
SumTotal	Equal variances assumed	3.063	.082	28.176	178
	Equal variances not assumed			28.176	173.990

Independent Samples Test:

		t-test for Equality of Means		
		Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference
SumA	Equal variances assumed	.000	13.256	.444
	Equal variances not assumed	.000	13.256	.444
SumB	Equal variances assumed	.000	13.856	.477
	Equal variances not assumed	.000	13.856	.477
SumC	Equal variances assumed	.000	12.056	.457
	Equal variances not assumed	.000	12.056	.457
SumD	Equal variances assumed	.000	12.678	.465
	Equal variances not assumed	.000	12.678	.465
SumE	Equal variances assumed	.000	12.644	.376
	Equal variances not assumed	.000	12.644	.376
SumABCDE	Equal variances assumed	.000	52.367	1.901
	Equal variances not assumed	.000	52.367	1.901
SumY	Equal variances assumed	.000	16.033	.597
	Equal variances not assumed	.000	16.033	.597
SumTotal	Equal variances assumed	.000	63.933	2.269
	Equal variances not assumed	.000	63.933	2.269

Independent Samples Test:

		t-test for Equality of Means 95% Confidence Interval of the Difference	
		Lower	Upper
SumA	Equal variances assumed	12.379	14.132
	Equal variances not assumed	12.379	14.132
SumB	Equal variances assumed	12.914	14.797
	Equal variances not assumed	12.914	14.797
SumC	Equal variances assumed	11.153	12.958
	Equal variances not assumed	11.153	12.958
SumD	Equal variances assumed	11.761	13.595
	Equal variances not assumed	11.760	13.595
SumE	Equal variances assumed	11.902	13.386
	Equal variances not assumed	11.902	13.386
SumABCDE	Equal variances assumed	48.614	56.119
	Equal variances not assumed	48.612	56.121
SumY	Equal variances assumed	14.855	17.212
	Equal variances not assumed	14.854	17.212
SumTotal	Equal variances assumed	59.456	68.411
	Equal variances not assumed	59.455	68.412

Correlations

		A9	A10	A11	A12	MeanA	MeanABCDE
A1	Pearson Correlation	.424**	-.105	-.218**	-.159**	.655**	.584**
	Sig. (2-tailed)	.000	.056	.000	.004	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A2	Pearson Correlation	.541**	-.005	-.178**	-.120*	.686**	.594**
	Sig. (2-tailed)	.000	.929	.001	.029	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A3	Pearson Correlation	.334**	-.100	-.249**	-.214**	.578**	.531**
	Sig. (2-tailed)	.000	.068	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A4	Pearson Correlation	.482**	-.127*	-.187**	-.219**	.612**	.553**
	Sig. (2-tailed)	.000	.020	.001	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A5	Pearson Correlation	.372**	-.023	-.228**	-.151**	.634**	.543**
	Sig. (2-tailed)	.000	.674	.000	.006	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A6	Pearson Correlation	.461**	.049	-.197**	-.199**	.646**	.561**
	Sig. (2-tailed)	.000	.375	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A7	Pearson Correlation	.559**	.112*	-.217**	-.207**	.657**	.586**
	Sig. (2-tailed)	.000	.042	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A8	Pearson Correlation	.494**	-.035	-.177**	-.228**	.526**	.441**
	Sig. (2-tailed)	.000	.526	.001	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A9	Pearson Correlation	1	.072	-.149**	-.183**	.671**	.541**
	Sig. (2-tailed)		.194	.007	.001	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
A10	Pearson Correlation	.072	1	.164**	.272**	.285**	.109*
	Sig. (2-tailed)	.194		.003	.000	.000	.048
	N	332	332	332	332	332	332
A11	Pearson Correlation	-.149**	.164**	1	.658**	.108*	-.002
	Sig. (2-tailed)	.007	.003		.000	.048	.973
	N	332	332	332	332	332	332
A12	Pearson Correlation	-.183**	.272**	.658**	1	.152**	.046
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000		.005	.401
	N	332	332	332	332	332	332
MeanA	Pearson Correlation	.671**	.285**	.108*	.152**	1	.801**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.048	.005		.000
	N	332	332	332	332	332	332
MeanABCDE	Pearson Correlation	.541**	.109*	-.002	.046	.801**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.048	.973	.401	.000	
	N	332	332	332	332	332	332

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		B9	B10	B11	B12	MeanB	MeanABCDE
B1	Pearson Correlation	.328**	.148**	-.170**	-.045	.660**	.647**
	Sig. (2-tailed)	.000	.007	.002	.411	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B2	Pearson Correlation	.349**	.041	-.194**	-.124*	.566**	.521**
	Sig. (2-tailed)	.000	.452	.000	.023	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B3	Pearson Correlation	.531**	.042	-.227**	-.175**	.711**	.674**
	Sig. (2-tailed)	.000	.450	.000	.001	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B4	Pearson Correlation	.519**	-.048	-.259**	-.231**	.620**	.583**
	Sig. (2-tailed)	.000	.386	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B5	Pearson Correlation	.537**	.018	-.175**	-.224**	.658**	.565**
	Sig. (2-tailed)	.000	.738	.001	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B6	Pearson Correlation	.459**	.100	-.254**	-.077	.686**	.596**
	Sig. (2-tailed)	.000	.070	.000	.160	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B7	Pearson Correlation	.633**	.020	-.183**	-.210**	.663**	.590**
	Sig. (2-tailed)	.000	.723	.001	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B8	Pearson Correlation	.543**	.028	-.316**	-.218**	.649**	.602**
	Sig. (2-tailed)	.000	.609	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B9	Pearson Correlation	1	-.021	-.178**	-.264**	.648**	.627**
	Sig. (2-tailed)		.702	.001	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
B10	Pearson Correlation	-.021	1	.364**	.418**	.389**	.134*
	Sig. (2-tailed)	.702		.000	.000	.000	.015
	N	332	332	332	332	332	332
B11	Pearson Correlation	-.178**	.364**	1	.632**	.085	-.077
	Sig. (2-tailed)	.001	.000		.000	.121	.161
	N	332	332	332	332	332	332
B12	Pearson Correlation	-.264**	.418**	.632**	1	.152**	-.004
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.005	.943
	N	332	332	332	332	332	332
MeanB	Pearson Correlation	.648**	.389**	.085	.152**	1	.822**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.121	.005		.000
	N	332	332	332	332	332	332
MeanABCDE	Pearson Correlation	.627**	.134*	-.077	-.004	.822**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.015	.161	.943	.000	
	N	332	332	332	332	332	332

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		C9	C10	C11	C12	MeanC	MeanABCDE
C1	Pearson Correlation	.471**	-.186**	-.261**	-.248**	.617**	.584**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C2	Pearson Correlation	.415**	-.203**	-.291**	-.357**	.602**	.562**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C3	Pearson Correlation	.465**	-.203**	-.351**	-.353**	.618**	.508**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C4	Pearson Correlation	.396**	-.137*	-.291**	-.235**	.616**	.497**
	Sig. (2-tailed)	.000	.012	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C5	Pearson Correlation	.326**	-.139*	-.116*	-.122*	.653**	.509**
	Sig. (2-tailed)	.000	.011	.035	.027	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C6	Pearson Correlation	.491**	-.243**	-.272**	-.260**	.655**	.518**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C7	Pearson Correlation	.444**	-.180**	-.321**	-.356**	.634**	.560**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C8	Pearson Correlation	.589**	-.345**	-.312**	-.331**	.627**	.536**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C9	Pearson Correlation	1	-.063	-.240**	-.265**	.661**	.550**
	Sig. (2-tailed)		.255	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
C10	Pearson Correlation	-.063	1	.395**	.501**	.135*	.020
	Sig. (2-tailed)	.255		.000	.000	.014	.719
	N	332	332	332	332	332	332
C11	Pearson Correlation	-.240**	.395**	1	.741**	.036	-.075
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.516	.172
	N	332	332	332	332	332	332
C12	Pearson Correlation	-.265**	.501**	.741**	1	.048	-.024
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.382	.667
	N	332	332	332	332	332	332
MeanC	Pearson Correlation	.661**	.135*	.036	.048	1	.791**
	Sig. (2-tailed)	.000	.014	.516	.382		.000
	N	332	332	332	332	332	332
MeanABCE	Pearson Correlation	.550**	.020	-.075	-.024	.791**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.719	.172	.667	.000	
	N	332	332	332	332	332	332

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		D9	D10	D11	D12	MeanD	MeanABCDE
D1	Pearson Correlation	.445**	-.128*	-.326**	-.301**	.557**	.591**
	Sig. (2-tailed)	.000	.020	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D2	Pearson Correlation	.408**	-.111*	-.209**	-.323**	.625**	.600**
	Sig. (2-tailed)	.000	.043	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D3	Pearson Correlation	.476**	-.205**	-.188**	-.249**	.699**	.630**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D4	Pearson Correlation	.480**	-.174**	-.106	-.081	.677**	.641**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.054	.141	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D5	Pearson Correlation	.503**	-.170**	-.171**	-.187**	.620**	.592**
	Sig. (2-tailed)	.000	.002	.002	.001	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D6	Pearson Correlation	.512**	-.233**	-.220**	-.241**	.668**	.569**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D7	Pearson Correlation	.579**	-.252**	-.158**	-.242**	.668**	.566**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.004	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D8	Pearson Correlation	.392**	-.235**	-.179**	-.276**	.560**	.523**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.001	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D9	Pearson Correlation	1	-.202**	-.118*	-.251**	.657**	.577**
	Sig. (2-tailed)		.000	.031	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
D10	Pearson Correlation	-.202**	1	.466**	.489**	.133*	.016
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.015	.776
	N	332	332	332	332	332	332
D11	Pearson Correlation	-.118*	.466**	1	.686**	.170**	-.024
	Sig. (2-tailed)	.031	.000		.000	.002	.666
	N	332	332	332	332	332	332
D12	Pearson Correlation	-.251**	.489**	.686**	1	.096	-.062
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.080	.258
	N	332	332	332	332	332	332
MeanD	Pearson Correlation	.657**	.133*	.170**	.096	1	.831**
	Sig. (2-tailed)	.000	.015	.002	.080		.000
	N	332	332	332	332	332	332
MeanABCDE	Pearson Correlation	.577**	.016	-.024	-.062	.831**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.776	.666	.258	.000	
	N	332	332	332	332	332	332

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlations

		E9	E10	E11	E12	MeanE	MeanABCDE
E1	Pearson Correlation	.372**	-.249**	-.238**	-.263**	.603**	.572**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E2	Pearson Correlation	.402**	-.164**	-.262**	-.298**	.723**	.655**
	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E3	Pearson Correlation	.420**	-.111*	-.208**	-.301**	.691**	.655**
	Sig. (2-tailed)	.000	.043	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E4	Pearson Correlation	.382**	-.318**	-.398**	-.280**	.576**	.547**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E5	Pearson Correlation	.326**	-.204**	-.043	-.391**	.558**	.490**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.437	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E6	Pearson Correlation	.420**	-.252**	-.322**	-.190**	.631**	.545**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E7	Pearson Correlation	.484**	-.122*	-.171**	-.332**	.719**	.570**
	Sig. (2-tailed)	.000	.027	.002	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E8	Pearson Correlation	.505**	-.199**	-.254**	-.255**	.677**	.534**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E9	Pearson Correlation	1	-.114*	-.248**	-.185**	.590**	.510**
	Sig. (2-tailed)		.038	.000	.001	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
E10	Pearson Correlation	-.114*	1	.563**	.462**	.161**	.059
	Sig. (2-tailed)	.038		.000	.000	.003	.282
	N	332	332	332	332	332	332
E11	Pearson Correlation	-.248**	.563**	1	.388**	.082	-.010
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.138	.852
	N	332	332	332	332	332	332
E12	Pearson Correlation	-.185**	.462**	.388**	1	-.016	-.092
	Sig. (2-tailed)	.001	.000	.000		.778	.096
	N	332	332	332	332	332	332
MeanE	Pearson Correlation	.590**	.161**	.082	-.016	1	.827**
	Sig. (2-tailed)	.000	.003	.138	.778		.000
	N	332	332	332	332	332	332
MeanABCDE	Pearson Correlation	.510**	.059	-.010	-.092	.827**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.282	.852	.096	.000	
	N	332	332	332	332	332	332

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		Y12	Y13	Y14	Y15	MeanY	GrandMean
Y1	Pearson Correlation	-.035	.514**	.494**	-.216**	.618**	.554**
	Sig. (2-tailed)	.528	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y2	Pearson Correlation	-.128*	.464**	.547**	-.153**	.650**	.622**
	Sig. (2-tailed)	.020	.000	.000	.005	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y3	Pearson Correlation	-.140*	.250**	.214**	-.030	.412**	.420**
	Sig. (2-tailed)	.011	.000	.000	.592	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y4	Pearson Correlation	-.033	.491**	.619**	-.229**	.699**	.578**
	Sig. (2-tailed)	.545	.000	.000	.000	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y5	Pearson Correlation	-.083	.451**	.616**	-.172**	.707**	.569**
	Sig. (2-tailed)	.132	.000	.000	.002	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y6	Pearson Correlation	.509**	-.158**	-.195**	.644**	.169**	.057
	Sig. (2-tailed)	.000	.004	.000	.000	.002	.304
	N	332	332	332	332	332	332
Y7	Pearson Correlation	-.160**	.416**	.471**	-.155**	.620**	.516**
	Sig. (2-tailed)	.004	.000	.000	.005	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y8	Pearson Correlation	-.044	.449**	.603**	-.188**	.680**	.566**
	Sig. (2-tailed)	.428	.000	.000	.001	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y9	Pearson Correlation	.332**	.013	.067	.449**	.333**	.158**
	Sig. (2-tailed)	.000	.810	.226	.000	.000	.004
	N	332	332	332	332	332	332
Y10	Pearson Correlation	-.042	.447**	.539**	-.188**	.615**	.497**
	Sig. (2-tailed)	.445	.000	.000	.001	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y11	Pearson Correlation	-.040	.441**	.454**	-.174**	.598**	.465**
	Sig. (2-tailed)	.473	.000	.000	.001	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y12	Pearson Correlation	1	-.028	-.044	.547**	.276**	.034
	Sig. (2-tailed)		.607	.426	.000	.000	.535
	N	332	332	332	332	332	332
Y13	Pearson Correlation	-.028	1	.628**	-.120*	.624**	.546**
	Sig. (2-tailed)	.607		.000	.029	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y14	Pearson Correlation	-.044	.628**	1	-.163**	.705**	.560**
	Sig. (2-tailed)	.426	.000		.003	.000	.000
	N	332	332	332	332	332	332
Y15	Pearson Correlation	.547**	-.120*	-.163**	1	.196**	.038
	Sig. (2-tailed)	.000	.029	.003		.000	.495
	N	332	332	332	332	332	332
MeanY	Pearson Correlation	.276**	.624**	.705**	.196**	1	.767**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	332	332	332	332	332	332
GrandMean	Pearson Correlation	.034	.546**	.560**	.038	.767**	1
	Sig. (2-tailed)	.535	.000	.000	.495	.000	
	N	332	332	332	332	332	332

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations

		MeanABCDE	MeanY	GrandMean
MeanA	Pearson Correlation	.801**	.476**	.779**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	332	332	332
MeanB	Pearson Correlation	.822**	.423**	.783**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	332	332	332
MeanC	Pearson Correlation	.791**	.484**	.773**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	332	332	332
MeanD	Pearson Correlation	.831**	.542**	.820**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	332	332	332
MeanE	Pearson Correlation	.827**	.629**	.839**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000
	N	332	332	332
MeanABCDE	Pearson Correlation	1	.624**	.980**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000
	N	332	332	332
MeanY	Pearson Correlation	.624**	1	.767**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000
	N	332	332	332
GrandMean	Pearson Correlation	.980**	.767**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	
	N	332	332	332

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.701	12

Reliability

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.752	12

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.763	12

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.799	12

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.769	12

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.789	15

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.767
		N of Items	8[a]
	Part 2	Value	.569
		N of Items	7[b]
	Total N of Items		15
Correlation Between Forms			.532
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.695
	Unequal Length		.695
Guttman Split-Half Coefficient			.682

a. The items are: Y1, Y2, Y3, Y4, Y5, Y6, Y7, Y8.

b. The items are: Y8, Y9, Y10, Y11, Y12, Y13, Y14, Y15.

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.907	60

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.867
		N of Items	30[a]
	Part 2	Value	.805
		N of Items	30[b]
	Total N of Items		60
Correlation Between Forms			.739
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.850
	Unequal Length		.850
Guttman Split-Half Coefficient			.846

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.922	75

Reliability
Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	332	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	332	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Part 1	Value	.872
		N of Items	38[a]
	Part 2	Value	.864
		N of Items	37[b]
	Total N of Items		75
Correlation Between Forms			.725
Spearman-Brown Coefficient	Equal Length		.840
	Unequal Length		.840
Guttman Split-Half Coefficient			.840

a. The items are: A1, A2, A3, A4, A5, A6, A7, A8, A9, A10, A11, A12, B1, B2, B3, B4, B5, B6, B7, B8, B9, B10, B11, B12, C1, C2, C3, C4, C5, C6, C7, C8, C9, C10, C11, C12, D1, D2.
b. The items are: D2, D3, D4, D5, D6, D7, D8, D9, D10, D11, D12, E1, E2, E3, E4, E5, E6, E7, E8, E9, E10, E11, E12, Y1, Y2, Y3, Y4, Y5, Y6, Y7, Y8, Y9, Y10, Y11, Y12, Y13, Y14, Y15.

Frequency Table

الجهة التابع لها

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	قطاع عام	207	62.3	62.3	62.3
	قطاع خاص	113	34.0	34.0	96.4
	شراكة	12	3.6	3.6	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم عالي	40	12.0	12.0	12.0
	بكالوريوس	192	57.8	57.8	69.9
	ماجستير	86	25.9	25.9	95.8
	دكتوراه	14	4.2	4.2	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	179	53.9	53.9	53.9
	إدارة الأعمال	46	13.9	13.9	67.8
	اقتصاد	18	5.4	5.4	73.2
	تمَّويل ومصارف	34	10.2	10.2	83.4
	تقنية معلومات	32	9.6	9.6	93.1
	أخرى	23	6.9	6.9	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

الإدارة المصرفية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	هيئة المراقبة	45	13.6	13.6	13.6
	هيئة الرقابة الشرعية	24	7.2	7.2	20.8
	إدارة المراجعة	51	15.4	15.4	36.1
	إدارة المخاطر	37	11.1	11.1	47.3
	إدارة المالية	90	27.1	27.1	74.4
	إدارة تقنية المعلومات	38	11.4	11.4	85.8
	المراجعين الخارجين	30	9.0	9.0	94.9
	لدان المراجعة	17	5.1	5.1	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

الوظيفة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	مدير إدارة	34	10.2	10.2	10.2
	رئيس قسم	100	30.1	30.1	40.4
	مراجع	71	21.4	21.4	61.7
	محاسب	60	18.1	18.1	79.8
	موظف	67	20.2	20.2	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

سنوات الخبرة في مجال العمل المصرفي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 5 سنوات	52	15.7	15.7	15.7
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	80	24.1	24.1	39.8
	من 10 إلى أقل من 15 سنة	106	31.9	31.9	71.7
	من 15 سنة فأكثر	94	28.3	28.3	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
A1	332	4.21	.757
A2	332	4.08	.833
A3	332	4.07	.816
A4	332	4.10	.788
A5	332	3.68	1.100
A6	332	3.98	.840
A7	332	3.78	.912
A8	332	4.09	.762
A9	332	3.95	.887
A10	332	3.23	1.168
A11	332	2.90	1.182
A12	332	2.81	1.167
B1	332	3.80	.846
B2	332	3.77	.798
B3	332	3.62	.946
B4	332	3.74	.893
B5	332	3.81	.846
B6	332	3.71	.889
B7	332	3.80	.878
B8	332	3.81	.843
B9	332	3.82	.848
B10	332	3.19	1.116
B11	332	2.90	1.101
B12	332	2.63	1.077
C1	332	3.96	.773
C2	332	3.93	.850
C3	332	3.85	.868
C4	332	3.83	.829
C5	332	3.93	.829
C6	332	3.84	.826
C7	332	3.70	.862
C8	332	3.81	.946
C9	332	3.69	.915
C10	332	2.84	1.219
C11	332	3.48	1.035
C12	332	3.40	1.042
D1	332	4.01	.846
D2	332	3.90	.794
D3	332	3.99	.783
D4	332	4.04	.765
D5	332	3.93	.907
D6	332	3.74	.963
D7	332	3.83	.952
D8	332	3.97	.794
D9	332	3.85	.879
D10	332	2.96	1.171
D11	332	3.49	1.078
D12	332	3.61	1.041
E1	332	4.13	.755
E2	332	3.93	.901
E3	332	3.92	.842
E4	332	3.96	.847
E5	332	3.80	.899
E6	332	3.90	.871
E7	332	3.77	.879
E8	332	3.92	.811
E9	332	3.89	.864
E10	332	3.27	1.148
E11	332	2.95	1.179
E12	332	3.62	1.064
Y1	332	4.08	.855
Y2	332	4.02	.879
Y3	332	3.96	.875
Y4	332	4.02	.844
Y5	332	4.15	.879

Y6	332	3.12	1.020
Y7	332	4.00	.798
Y8	332	4.06	.828
Y9	332	3.61	1.047
Y10	332	4.03	.714
Y11	332	4.09	.861
Y12	332	3.13	1.047
Y13	332	4.21	.698
Y14	332	4.06	.883
Y15	332	3.30	1.106
Valid N (listwise)	332		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
MeanA	332	3.74	.458
MeanB	332	3.55	.481
MeanC	332	3.69	.426
MeanD	332	3.78	.445
MeanE	332	3.76	.432
MeanY	332	3.86	.451
Valid N (listwise)	332		

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	MeanA[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: MeanY

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.476[a]	.227	.225	.39724

a. Predictors: (Constant), MeanA

ANOVA[a]

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	15.292	1	15.292	96.907	.000[b]
Residual	52.074	330	.158		
Total	67.365	331			

a. Dependent Variable: MeanY

b. Predictors: (Constant), MeanA

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
(Constant)	2.100	.180		11.689	.000
MeanA	.469	.048	.476	9.844	.000

a. Dependent Variable: MeanY

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	MeanB[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: MeanY
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.423[a]	.179	.177	.40939

a. Predictors: (Constant), MeanB

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	12.058	1	12.058	71.948	.000[b]
	Residual	55.307	330	.168		
	Total	67.365	331			

a. Dependent Variable: MeanY
b. Predictors: (Constant), MeanB

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	2.448	.168		14.609	.000
	MeanB	.397	.047	.423	8.482	.000

a. Dependent Variable: MeanY

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	MeanC[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: MeanY
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.484[a]	.234	.232	.39544

a. Predictors: (Constant), MeanC

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15.763	1	15.763	100.805	.000[b]
	Residual	51.602	330	.156		
	Total	67.365	331			

a. Dependent Variable: MeanY

b. Predictors: (Constant), MeanC

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.967	.189		10.382	.000
	MeanC	.512	.051	.484	10.040	.000

a. Dependent Variable: MeanY

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	MeanD[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: MeanY
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.542[a]	.294	.291	.37976

a. Predictors: (Constant), MeanD

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	19.775	1	19.775	137.120	.000[b]
	Residual	47.591	330	.144		
	Total	67.365	331			

a. Dependent Variable: MeanY
b. Predictors: (Constant), MeanD

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.779	.179		9.967	.000
	MeanD	.550	.047	.542	11.710	.000

a. Dependent Variable: MeanY

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	MeanE[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: MeanY
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.629[a]	.395	.394	.35132

a. Predictors: (Constant), MeanE

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26.634	1	26.634	215.783	.000[b]
	Residual	40.732	330	.123		
	Total	67.365	331			

a. Dependent Variable: MeanY
b. Predictors: (Constant), MeanE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.390	.169		8.222	.000
	MeanE	.657	.045	.629	14.690	.000

a. Dependent Variable: MeanY

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	MeanABCDE[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: MeanY
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.624[a]	.390	.388	.35292

a. Predictors: (Constant), MeanABCDE

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	26.262	1	26.262	210.849	.000[b]
	Residual	41.103	330	.125		
	Total	67.365	331			

a. Dependent Variable: MeanY
b. Predictors: (Constant), MeanABCDE

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	1.001	.198		5.065	.000
	MeanABCDE	.771	.053	.624	14.521	.000

a. Dependent Variable: MeanY

Regression

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	MeanE, MeanA, MeanC, MeanB, MeanD[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: MeanY
b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.662[a]	.439	.430	.34055

a. Predictors: (Constant), MeanE, MeanA, MeanC, MeanB, MeanD

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	29.558	5	5.912	50.973	.000[b]
	Residual	37.808	326	.116		
	Total	67.365	331			

a. Dependent Variable: MeanY

b. Predictors: (Constant), MeanE, MeanA, MeanC, MeanB, MeanD

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.884	.194		4.561	.000
	MeanA	.132	.056	.134	2.343	.020
	MeanB	-.035	.055	-.038	-.641	.522
	MeanC	.126	.060	.119	2.108	.036
	MeanD	.132	.063	.130	2.092	.037
	MeanE	.436	.065	.417	6.739	.000

a. Dependent Variable: MeanY

T-Test

One-Sample Statistics

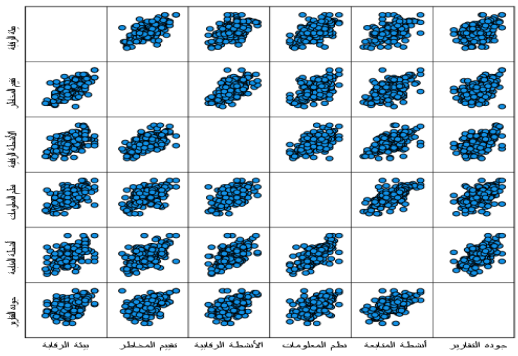
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
MeanA	332	3.7410	.45800	.02514
MeanB	332	3.5499	.48113	.02641
MeanC	332	3.6893	.42614	.02339
MeanD	332	3.7776	.44469	.02441
MeanE	332	3.7550	.43189	.02370
MeanABCDE	332	3.7026	.36529	.02005

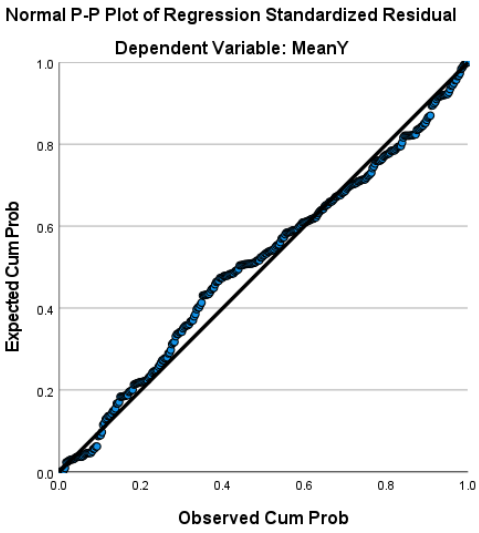
One-Sample Test

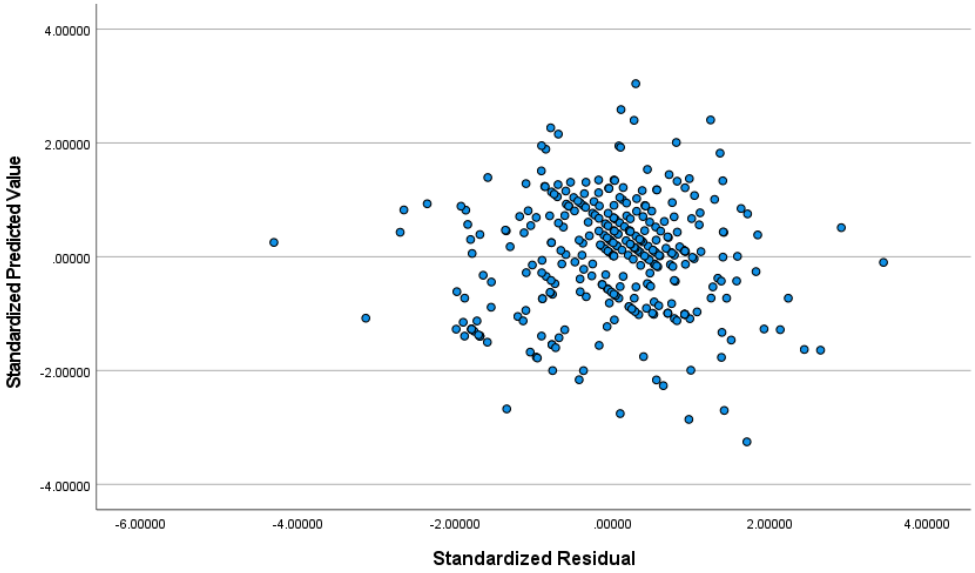
	Test Value = 3				
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference Lower
MeanA	29.478	331	.000	.74096	.6915
MeanB	20.827	331	.000	.54995	.4980
MeanC	29.471	331	.000	.68926	.6433
MeanD	31.862	331	.000	.77761	.7296
MeanE	31.853	331	.000	.75502	.7084
MeanABCDE	35.044	331	.000	.70256	.6631

One-Sample Test

	Test Value = 3	
	95% Confidence Interval of the Difference	
	Upper	
MeanA	.7904	
MeanB	.6019	
MeanC	.7353	
MeanD	.8256	
MeanE	.8016	
MeanABCDE	.7420	







المتغير	معامل التضخم (VIF)
بيئة الرقابة	1.903
تقييم المخاطر	2.022
الأنشطة الرقابية	1.865
نظم المعلومات والاتصال	2.254
أنشطة المتابعة والمراقبة	2.228

الملحق رقم (5)
نتائج المقابلات الشخصية

في إطار تحقيق أهداف الدراسة وتعزيز تفسير نتائجها التطبيقية، تمَّ الاعتمَّاد على المقابلات الشخصية كأداة بحثية نوعية مكملة لأداة الاستبانة، وذلك بهدف تعميق الفهم العلمي لواقع تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في المصارف الليبية، وبيان مدى إسهام أبعاده الخمسة (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، المراقبة والمتابعة) في تحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، وقد أسهمت هذه المقابلات في دعم النتائج المستخلصة من الاستبانة، والتحقق من الفرضيات، وتفسير الظواهر التي أفرزتها البيانات الإحصائية، خاصة في الجوانب التطبيقية المرتبطة بالتحوُّل الرقمي الذي يشهده القطاع المصرفي والرقابة على نُظم المعلومات الإلكترونية.

- وانطلاقاً من ذلك، أجريت (14) مقابلة شخصية مع عينة قصدية من القيادات الإدارية والرقابية في عدد من المصارف المختلفة، شملت مدراء المصارف، وأعضاء مجالس الإدارة، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية، ومدراء إدارات المخاطر، ومدراء الإدارة المالية والمحاسبة، ومدراء إدارات تقنية المعلومات، إضافة إلى أعضاء لجان المراجعة، ومسؤولي هيئة الرقابة والامتثال، وذلك لما يتمَّتع به هؤلاء المستجوبين من خبرة عملية ومعرفة مباشرة بموضوع الدراسة، وقد توزعت المقابلات على النحو الآتي:

- مقابلتان (2) مع مدراء المصارف، وهم: مدير مصرف اليقين (الإدارة الرئيسية)، ومدير مصرف الصحاري (فرع جنزور).
- مقابلتان (2) مع أعضاء مجالس الإدارة، شملت عضواً من مجلس إدارة مصرف النوران، وعضواً من مجلس إدارة مصرف المتحد.
- مقابلتان (2) مع مدراء إدارات المراجعة الداخلية، الأولي مع مدير إدارة المراجعة بمصرف الجمهورية (الإدارة الرئيسية)، والثانية مع المدير العام لإدارة المراجعة مصرف ليبيا المركزي.
- مقابلتان (2) مع مدراء إدارات المخاطر، شملت مصرف الصحاري (الإدارة العامة)، ومصرف شمال أفريقيا (الإدارة الرئيسية).
- مقابلتان (2) مع أعضاء لجان المراجعة وهيئات المراقبة، وهم: عضو لجنة المراجعة بمصرف التضامن (فرع قرجي)، ورئيس هيئة المراقبة بمصرف الجمهورية (الإدارة الرئيسية).
- مقابلتان (2) مع مدراء إدارات تقنية المعلومات، الأولي بمصرف ليبيا المركزي، والثانية بمصرف التجاري (فرع الزاوية).
- مقابلتان (2) مع مدراء الإدارة المالية والمحاسبة، شملت مصرف الأمان، ومصرف الصحاري.

وقد تراوحت سنوات الخبرة لدى أفراد العينة بين عشر (10) سنوات وأكثر من ثلاثين (30) سنة في العمل المصرفي، الأمر الذي أسهم في إضفاء درجة عالية من المصداقية والعمق المهني على نتائج المقابلات، وعزّز من قدرتها على تفسير نتائج الاستبانة وربطها بالواقع العملي لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، ولا سيما في ظلِّ بيئة العمل المصرفي المعتمَّد على استخدام تكنولوجيا المعلومات.

أولاً: إجابات المستجوبين حسب محاور الدراسة:

1. نتائج المقابلات الشخصية المتعلقة بمحور بيئة الرقابة:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية أن الإدارة العليا في المصارف الليبية تبدي اهتمَّاماً ملحوظاً بتعزيز مبادئ النزاهة والشفافية، وذلك من خلال اعتمَّاد مدونات السلوك المهني والالتزام بالتشريعات والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، الأمر الذي يعكس إدراكاً متزايداً لأهمية بيئة الرقابة في دعم جودة التقارير المالية، ومع ذلك، فقد تبين أن التطبيق العملي لهذه المبادئ يختلف من مصرف لآخر، تبعاً لثقافة الإدارة ومستوى الرقابة المؤسسية المتبعة.

كما أوضحت نتائج المقابلات أن الهياكل التنظيمية في المصارف الليبية تعد واضحة ومعتمَّدة رسمياً، حيث تحدد خطوط السلطة والمسؤوليات بين الإدارات المختلفة، بما يُسهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية، غير أن بعض المستجوبين أشاروا إلى وجود تتداخل محدود في الاختصاصات، خاصة بين الإدارات المالية وإدارات تقنية المعلومات، مما قد يؤثر على كفاءة تنفيذ الإجراءات الرقابية المرتبطة بالأنُظمة الإلكترونية.

وفيما يتعلق بالتدريب، أكّدت غالبية المستجوبين أن برامج التدريب متوفرة بدرجة مقبولة، إلا أنها تحتاج إلى مزيد من التركيز على الجوانب التقنية والرقابية المرتبطة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك لتعزيز قدرة العاملين على التعامل مع المخاطر الرقمية وتحسين جودة البيانات والتقارير المالية في البيئة المصرفية الرقمية.

وبصفة عامة، تشير إجابات المستجوبين إلى وجود مستوى التزام يتراوح بين المقبول والمرتفع بمتطلَّبات بيئة الرقابة وفق إطار (COSO) في المصارف الليبية، حيث تحرص الإدارات العليا على تعزيز القيم الأخلاقية، والنزاهة والشفافية، والامتثال للتشريعات والتعليمات الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، إضافة إلى تطبيق سياسات مكتوبة لفصل السلطات وتوزيع المسؤوليات، خاصة في العمليات المالية الحساسة، ويعد ذلك عاملاً أساسياً في دعم جودة التقارير المالية، خاصة في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، حيث تُسهم ثقافة الرقابة والالتزام الإداري في ضمان موثوقية البيانات الإلكترونية وتقليل فرص التلاعب أو الأخطاء الناتجة عن الأنُظمة الرقمية، ومع ذلك فإن الحاجة إلى تعزيز التدريب الرقابي والتقني للعاملين وتطوير التنسيق بين الإدارات، يعد مطلباً رئيسياً لتعظيم أثر بيئة الرقابة على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في البيئة المصرفية.

2. نتائج المقابلات الشخصية المتعلقة بمحور تقييم المخاطر:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية أن المصارف الليبية تعتمَّد على إدارات متخصصة لإدارة وتحديد المخاطر، مما يعكس إدراكاً مؤسسياً لأهمية تقييم المخاطر ضمن إطار (COSO)، إلا أن النتائج بينت أن تقييم المخاطر التكنولوجية لا يزال ينفذ في بعض المصارف بصورة غير منتظمة أو غير منهجية، الأمر الذي قد يحد من فعالية نظام الرقابة الداخلية في البيئة الرقمية المصرفية، كما أوضحت النتائج أن دور إدارة المخاطر في دعم اتخاذ القرار الاستراتيجي يختلف باختلاف مستوى استقلالية هذه الإدارات ومدى دعم الإدارة العليا لها، مما يؤثر على درجة دمج إدارة المخاطر في السياسات والخطط الاستراتيجية للمصرف، ويشير ذلك إلى وجود تفاوت في مستوى نضج ممارسات إدارة المخاطر بين المصارف محلّ الدراسة.

وأكد المشاركون أن الاستخدام المتزايد لتكنولوجيا المعلومات في العمليات المصرفية أدى إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر، خاصة المخاطر المتعلقة بأمن المعلومات، والمخاطر التشغيلية المرتبطة بالأنظمة الإلكترونية، مما يستلزم اعتمَّاد أساليب وأدوات تحليل متقدمة لتقييم للمخاطر بصورة أكثر تطوراً وشمولية لمواجهتها بفعالية، كما أجمع غالبية المستجوبين على أن المصارف تقوم بتحديد وتقييم المخاطر المالية والتشغيلية بصورة دورية، من خلال التقارير الرقابية وأعمال المراجعة الداخلية، ويتمَّ تحديث إجراءات تقييم المخاطر عند إدخال أنُظمة جديدة أو حدوث تغيرات في بيئة العمل المصرفية، وأكد المستجوبون أن تقييم المخاطر أصبح جزءاً أساسيا من عملية اتخاذ القرار، لا سيما في القرارات الإدارية والتخطيط الاستراتيجي، مع اعتمَّاد متزايد على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحليل البيانات واكتشاف المخاطر مبكراً، الأمر الذي يُسهم في تعزيز جودة التقارير المالية وتحسين موثوقيتها.

وتشير هذه النتائج إلى أن تطبيق بعد تقييم المخاطر يمثل أحد الأبعاد الجوهرية لنظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وأن تطبيقه في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، من خلال تعزيز موثوقية البيانات المالية، والكشف المبكر عن المخاطر المالية والتشغيلية والتكنولوجية، ودعم القرارات الإدارية والاستراتيجية المبنية على معلومات دقيقة، كما تشير النتائج إلى أن ضعف التقييم المنتظم للمخاطر التكنولوجية قد يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية الرقمية، مما يبرز أهمية تطوير نُظم تقييم المخاطر الإلكترونية وتعزيز التكامل بين إدارات المخاطر وتقنية المعلومات لتحقيق جودة أعلى للتقارير المالية في البيئة المصرفية الرقمية.

3. نتائج المقابلات الشخصية المتعلقة بمحور الأنشطة الرقابية:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية أن المصارف الليبية تمَّتلك سياسات وإجراءات رقابية مكتوبة ومعتمَّدة رسمياً، مما يعكس وجود إطار مؤسسي منُظم لتطبيق الأنشطة الرقابية وفق متطلَّبات إطار (COSO)، إلا أن النتائج بينت أن بعض العمليات لا تزال تعتمَّد على الأساليب التقليدية في التنفيذ والمتابعة، الأمر الذي قد يحد من كفاءة وفعالية الأنشطة الرقابية في البيئة الرقمية المصرفية.

كما أوضحت النتائج أن أتمَّتة الأنشطة الرقابية لا تزال في مراحلها الأولي في عدد من المصارف، رغم إدراك الإدارات العليا لأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية وتحسين جودة

التقارير المالية، ويشير ذلك إلى وجود فجوة بين السياسات الرقابية المعتمَّدة ومستوى التطبيق التقني الفعلي لها، وأشارت إجابات المستجوبين إلى أن المصارف تطبق مجموعة متنوعة من الأنشطة الرقابية، من أبرزها: التفويض المسبق للعمليات، والمطابقات الدورية، والرقابة على الصلاحيات، والمراجعة الداخلية المستمَّرة، إضافةً إلى استخدام الأنُظمة المحاسبية الإلكترونية للحد من الأخطاء البشرية، كما أكد المستجوبون أن هذه الأنشطة الرقابية تعد فعّالة بشكل عام في الحدّ من الأخطاء والتلاعب المالي، وتعزيز موثوقية البيانات المالية، إلا أنها تتطلب تطويراً مستمَّراً لمواكبة التطورات التقنية وتعزيز التكامل مع أنُظمة تكنولوجيا المعلومات، بما يضمن تحسين جودة التقارير المالية في البيئة الرقمية.

تشير نتائج المقابلات إلى أن تطبيق بعد الأنشطة الرقابية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، من خلال تعزيز دقة العمليات المالية وتقليل الأخطاء والتلاعب، إلا أن الاعتمَّاد الجزئي على الأساليب التقليدية وضعف أتمَّتة الأنشطة الرقابية في بعض المصارف قد يحد من تحقيق مستويات أعلى من جودة التقارير المالية الرقمية، مما يستدعي تعزيز الرقابة الإلكترونية وتطوير نُظم التحكم الآلي وتكاملها مع الأنُظمة المحاسبية والمعلوماتية لتحقيق رقابة أكثر فعالية في البيئة المصرفية الرقمية.

4. نتائج المقابلات الشخصية المتعلقة بمحور المعلومات والاتصال:

بينت نتائج المقابلات الشخصية أن بعد المعلومات والاتصال متوفر بدرجة مقبولة في المصارف الليبية، حيث تمَّتلك المصارف نُظماً معلوماتية واتصالية تدعم توفير المعلومات المالية والإدارية لمتخذي القرار، إلا أن النتائج أظهرت أن ضعف التكامل بين بعض الأنُظمة الإلكترونية يؤدي أحياناً إلى تأخير إعداد التقارير المالية، مما قد يؤثر على توقيت وموثوقية المعلومات المالية المقدمة، خاصة في ظلِّ البيئة المصرفية الرقمية.

كما أشار المستجوبون إلى الحاجة لتعزيز التنسيق والتكامل بين الإدارات المالية وإدارات تقنية المعلومات، بما يضمن انسياب المعلومات بشكل أكثر كفاءة وفي الوقت المناسب، ويعزّز جودة البيانات المالية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وقد أوضحت إجابات المستجوبين أن أنُظمة الاتصال الداخلي في المصارف الليبية تعد واضحة نسبياً، حيث تدعم تدفق المعلومات المالية والإدارية عبر المستويات الإدارية المختلفة، ويتمَّ تبادل المعلومات من خلال الأنُظمة الإلكترونية، والتقارير الدورية، والاجتمَّاعات التنسيقية بين الإدارات المعنية، كما أكد المستجوبون وجود قنوات رسمية للتبليغ عن الأخطاء والمخاطر، مثل المراجعة الداخلية والإدارة العليا، مما يُسهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى ذلك، ساهم استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسريع تدفق المعلومات وتحسين دقتها وتقليل الأخطاء البشرية، الأمر الذي يعزّز فعالية نظام الرقابة الداخلية ويُسهم في تحسين جودة التقارير المالية من حيث التوقيت والدقة والموثوقية.

تشير نتائج المقابلات إلى أن تطبيق بعد المعلومات والاتصال وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، من خلال توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب لدعم عملية اتخاذ القرار، إلا أن ضعف التكامل بين الأنُظمة

المعلوماتية في بعض المصارف قد يحد من تحقيق مستويات أعلى من جودة التقارير المالية، مما يستدعي تطوير نُظم المعلومات المصرفية وتعزيز التكامل بين الإدارات المالية والتقنية لتحقيق نظام معلومات متكامل يدعم جودة التقارير المالية في البيئة الرقمية المصرفية.

5. نتائج المقابلات الشخصية المتعلقة بمحور أنشطة المتابعة والمراقبة:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية أن إدارات المراجعة الداخلية تؤدي دوراً محورياً في متابعة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المصارف الليبية، حيث تقوم بإجراء مراجعات دورية للتأكد من مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات الرقابية المعتمَّدة، إلا أن النتائج بينت أن محدودية الموارد البشرية والفنية في بعض إدارات المراجعة الداخلية قد تؤثر على شمولية وعمق عمليات المتابعة، مما قد يحد من فعالية نظلِم الرقابة الداخلية في البيئة المصرفية الرقمية، كما أوضحت النتائج أن تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية يتمَّ أحياناً بتأخير، الأمر الذي يقلل من الأثر الإيجابي المتوقع لهذه التوصيات على تحسين جودة التقارير المالية، خاصة في ظلِّ الاعتمَّاد المتزايد على الأنُظمة الإلكترونية التي تتطلب استجابة رقابية سريعة لمعالجة الأخطاء والانحرافات، وبينت نتائج المقابلات أن نظام الرقابة الداخلية يخضع لمتابعة وتقييم دوري من قبل إدارات المراجعة الداخلية، ويتمَّ تعديل السياسات والإجراءات بناءً على نتائج التقارير الرقابية والملاحظات التصحيحية، مع إشراك الإدارات ذات العلاقة في عملية التقييم لضمان شمولية الرقابة، كما يتمَّ اتخاذ إجراءات تصحيحية لمعالجة أوجه القصور ومتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية، بما يُسهم في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

تشير نتائج المقابلات إلى أن تطبيق بعد أنشطة المتابعة والمراقبة وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، من خلال الكشف المبكر عن الانحرافات والأخطاء في الأنُظمة الإلكترونية وضمان الالتزام بالإجراءات الرقابية، إلا أن محدودية الموارد البشرية وتأخير تنفيذ توصيات المراجعة قد يحد من تحقيق الأثر الكامل لنظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية الرقمية، مما يستدعي تعزيز قدرات إدارات المراجعة الداخلية وتفعيل آليات المتابعة الإلكترونية لضمان الاستجابة السريعة وتحسين موثوقية التقارير المالية.

6. نتائج المقابلات الشخصية المتعلقة بمحور جودة التقارير المالية:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية أن المصارف الليبية تلتزم بالمعايير المحاسبية المعتمَّدة وتعليمات مصرف ليبيا المركزي عند إعداد التقارير المالية، إلا أن جودة هذه التقارير تتأثر بدرجة كفاءة الأنُظمة المحاسبية الإلكترونية ومستوى تأهيل الموارد البشرية العاملة في المجال المحاسبي والتقني، كما أكد المستجوبون أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يُسهم في الحدّ من الأخطاء المحاسبية ويعزّز من مصداقية وموثوقية التقارير المالية، وبينت نتائج المقابلات أن التقارير المالية في المصارف الليبية تتسم بدرجة جيدة من الدقة والموثوقية والشفافية، مع الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية والتعليمات الرقابية ذات العلاقة، وأشار المستجوبون إلى أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) أسهم بشكل واضح في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز الرقابة على العمليات المالية وضمان سلامة البيانات المحاسبية في

الأنُظمة الإلكترونية، وفي المقابل أظهرت النتائج أبرز التحديات التي تواجه المصارف في إعداد التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات تتمَّثل في مخاطر أمن المعلومات، والحاجة المستمَّرة لتحديث الأنُظمة المحاسبية، إضافةً إلى نقص الكوادر المؤهلة تقنياً، مما قد يؤثر على جودة التقارير المالية في البيئة المصرفية الرقمية.

تشير نتائج المقابلات الشخصية إلى أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم بشكل جوهري في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، من حيث الدقة والموثوقية والشفافية والالتزام بالمعايير المحاسبية، كما تبين أن كفاءة الأنُظمة المحاسبية الإلكترونية وتأهيل الموارد البشرية والتقنية تعد عوامل حاسمة في تعزيز جودة التقارير المالية الرقمية، في حين تمَّثل مخاطر أمن المعلومات ونقص الكفاءات التقنية تحديات رئيسية تحد من تحقيق مستويات أعلى من جودة التقارير المالية، مما قد يستدعي تطوير البنية التحتية التقنية وتعزيز برامج التدريب المتخصص.

7. نتائج المقابلات المتعلقة بمحور استخدام تكنولوجيا المعلومات:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية أن المصارف الليبية تعتمَّد على أنُظمة مصرفية أساسية تختلف في مستوى حداثتها وتكاملها من مصرف إلى آخر، الأمر الذي ينعكس على كفاءة العمليات المصرفية وجودة المعلومات المالية المنتجة، كما بينت النتائج أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في بيئة العمل المصرفي أسهم بشكل ملحوظ في تحسين سرعة ودقة معالجة البيانات المالية، وتقليل الأخطاء البشرية، وتعزيز كفاءة العمليات التشغيلية، كما أشار المستجوبون إلى أن المصارف تواجه مجموعة من التحديات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات، من أبرزها مخاطر أمن المعلومات، وضعف البنية التحتية التقنية في بعض المصارف، ونقص الكفاءات التقنية المؤهلة، رغم وجود توجهات استراتيجية لتطوير الأنُظمة المصرفية بما يتمَّاشى متطلَّبات التحوُّل الرقمي والتطورات التقنية الحدّيثة.

وبينت نتائج المقابلات أن المصارف تعتمَّد على أنُظمة محاسبية ورقابية إلكترونية متكاملة، تشمل أنُظمة المحاسبة الإلكترونية، وأنُظمة إعداد التقارير المالية، وأنُظمة إدارة الصلاحيات، وأمن المعلومات، إضافةً إلى أدوات النسخ الاحتياطي واستمَّرارية الأعمال، وأكد المستجوبون وجود خطط مستقبلية لتطوير الأنُظمة التقنية وتعزيز البنية التحتية التقنية، وتحسين أمن المعلومات، ودعم التحوُّل الرقمي، رغم استمَّرار بعض التحديات المتعلقة بالمخاطر الإلكترونية والحاجة إلى التدريب المستمَّر للعاملين في المجال التقني والمحاسبي.

تشير نتائج المقابلات الشخصية إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات يمثل عاملاً داعما لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في المصارف الليبية، حيث يُسهم في تعزيز كفاءة الأنشطة الرقابية، وتحسين دقة وسرعة إعداد التقارير المالية، ودعم نُظم المعلومات والاتصال، وتسهيل عمليات تقييم المخاطر والمتابعة، كما يتضح أن ضعف البنية التحتية التقنية ونقص الكفاءات المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات قد يحد من فعالية تطبيق مكوّنات نظام الرقابة الداخلية، مما يؤثر على جودة التقارير المالية في البيئة

المصرفية الرقمية، وعليه، فإن تعزيز الاستثمار في البنية التحتية التقنية وبرامج التدريب المتخصص يعد من المتطلَّبات الأساسية لتحسين جودة التقارير المالية في ظلِّ التحوُّل الرقمي في القطاع المصرفي الليبي.

ثانياً: إجابات المستجوبين حسب كل إدارة:

1. نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات المراجعة الداخلية:

أفادت نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات المراجعة الداخلية بأن المصارف الليبية حققت تقدماً ملحوظاً في تطبيق مكوّنات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، لا سيما في بعد بيئة الرقابة والأنشطة الرقابية التشغيلية، إلا أن بعض الجوانب لا تزال بحاجة إلى تعزيز، خاصة ما يتعلق بتقييم المخاطر وربطها إلكترونياً بالأنشطة الرقابية، بما يحقق تكاملاً أكبر بين مكوّنات الرقابة الداخلية في البيئة الرقمية، وأشار المدراء إلى أن التطور في تطبيق إطار (COSO) خلال السنوات الأخيرة يعود بدرجة كبيرة إلى اللوائح والتعليمات التنظيمية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، والتي أسهمت في تعزيز الالتزام بالضوابط الرقابية مع ذلك، أوضح المستجوبون أن بعض المصارف لم تستكمل بعد التطبيق المتكامل لجميع مكوّنات إطار (COSO)، خصوصاً فيما يتعلق بتقييم المخاطر والأنشطة الرقابية الإلكترونية، كما بينت نتائج المقابلات أن استخدام نُظم المعلومات الإلكترونية أسهم في تقليص الأخطاء البشرية، وتحسين عملية تتبع العمليات المالية، وزيادة مستوى الدقة والسرعة في تنفيذ إجراءات المراجعة الداخلية، إلا أن بعض المراجعين أشاروا إلى وجود تحديات تتعلق بضعف التكامل بين الأنُظمة التقنية المستخدمة، وضعف الضوابط الإلكترونية، مما قد يؤثر على فعالية الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

وأكد مدراء إدارات المراجعة الداخلية أن بيئة الرقابة في المصارف الليبية تتسم بدرجة جيدة من الالتزام بالقيم الأخلاقية والنزاهة والشفافية، حيث تحرص الإدارات العليا على الامتثال للتشريعات والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، كما أوضحوا وجود هياكل تنظيمية واضحة تحدد خطوط السلطة والمسؤوليات والصلاحيات، الأمر الذي يُسهم في دعم استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية وتعزيز فاعليتها، كما أشاروا إلى أن إدارة المراجعة الداخلية تشارك في عملية تقييم المخاطر من خلال مراجعة التقارير الدورية، وتقديم التوصيات بشأن الضوابط الرقابية، مع التأكيد على ضرورة تحديث تقييم المخاطر عند إدخال أنُظمة جديدة أو حدوث تغيرات في بيئة العمل المصرفي، كما أوضحوا أن المراجعة الداخلية تمَّثل إحدى الركائز الأساسية للأنشطة الرقابية، حيث تقوم بفحص العمليات المالية، والتحقق من الالتزام بالإجراءات والسياسات، واختبار فعالية الضوابط الداخلية، وتقديم توصيات تهدف إلى تحسين الأداء وتقليل المخاطر، كما أفاد مدراء إدارات المراجعة الداخلية بأن تدفق المعلومات بين إدارات المصرف يتمَّ بصورة منتظمة من خلال الأنُظمة الإلكترونية والتقارير الرقابية، مما يساعد إدارة المراجعة الداخلية على أداء مهامها بكفاءة وفي الوقت المناسب، كما أكدوا أن نظام الرقابة الداخلية يخضع لمتابعة مستمَّرة، ويتمَّ إعداد تقارير دورية بنتائج أعمال المراجعة، مع متابعة تنفيذ التوصيات من قبل الإدارات المعنية، كما يرى المدراء أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) أسهم بشكل واضح في تحسين موثوقية وجودة التقارير

المالية، من خلال الحدّ من الأخطاء والتأكد من الالتزام بالمعايير المحاسبية، والتعليمات الرقابية، وتحسين مستوى الشفافية والمصداقية في التقارير المالية.

تشير نتائج المقابلات مع مدراء إدارات المراجعة الداخلية إلى وجود أثر مباشر لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث تُسهم وظيفة المراجعة الداخلية في تعزيز فعالية مكوّنات الرقابة الداخلية، وتحسين كفاءة الأنشطة الرقابية الإلكترونية، ودعم تقييم المخاطر في البيئة الرقمية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على دقة وموثوقية التقارير المالية، كما يتضح أن ضعف التكامل بين الأنُظمة التقنية والضوابط الإلكترونية قد يحد من تحقيق مستويات أعلى من جودة التقارير المالية، مما يستدعي تعزيز البنية التحتية التقنية وتطوير أدوات المراجعة الداخلية في المصارف الليبية.

2. نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات المخاطر:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات المخاطر أن المصارف الليبية تقوم بإجراء تقييم دوري للمخاطر، إلا أن مستوى الرقمنة في عمليات تقييم المخاطر لا يزال متفاوتاً بين المصارف، حيث تواجه إدارات المخاطر تحديات تتعلق بالمخاطر التشغيلية المرتبطة باستخدام الأنُظمة الالكترونية، ولا سيما فيما يتعلق بأمن المعلومات، وجودة البيانات المستخرجة من الأنُظمة التقنية، كما أشارت النتائج إلى أن الربط بين نتائج تقييم المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية لا يزال بحاجة إلى تعزيز، بما يُسهم في تحسين موثوقية وجودة التقارير المالية، كما أفاد مدراء إدارات المخاطر بأن معظم المصارف الليبية تعتمَّد على منهجيات حديثة في تقييم المخاطر، إلا أن مستوى التطبيق يختلف من مصرف إلى آخر، كما أكدوا أن الأنشطة الرقابية المرتبطة بإدارة المخاطر تحتاج إلى مزيد من التطوير، خاصةً فيما يتعلق بدمج نتائج تقييم المخاطر مع العمليات الرقابية الفعلية في الأنُظمة الإلكترونية، وأوضحوا أن تكنولوجيا المعلومات تساعد في تحديد المخاطر التشغيلية والائتمَّانية، ولكن بعض الأنُظمة لا تزال تعتمَّد على إجراءات يدوية أو غير مؤتمَّتة بالكامل، مما قد يحد من فعالية إدارة المخاطر، كما بينت نتائج المقابلات مع مدراء إدارات المخاطر أن ضعف البنية التحتية التقنية في بعض المصارف يؤثر على جودة البيانات المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وأجمع المدراء على أن المصارف تعتمَّد على أساليب منهجية لتحديد المخاطر المالية والتشغيلية، تشمل تحليل العمليات المصرفية والتقارير المالية، ومتابعة التغيرات الاقتصادية والتشريعية، ويتمَّ تحديث تقييم المخاطر بصورة دورية لمواكبة التطورات في بيئة العمل، كما أكدوا أن نتائج تقييم المخاطر تؤخذ في الاعتبار عند التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية، مما يعكس وجود درجة من التكامل بين إدارة المخاطر والإدارة العليا، كما أشاروا إلى أن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا أساسيا في دعم إدارة المخاطر من خلال تحليل البيانات، وإعداد تقارير المخاطر، والكشف المبكر عن المخاطر المحتمَّلة، وبالتالي فإن نتائج تقييم المخاطر تُسهم في تصميم الأنشطة الرقابية المناسبة وتوجيه جهود المراجعة الداخلية نحو المجالات الأعلى خطورة، ويرى مدراء إدارات المخاطر أن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر يُسهم في تقليل احتمَّالية الأخطاء الجوهرية في التقارير المالية، ويعزّز من موثوقيتها، حيث تبين وجود مستوى التزام

واضح بتطبيق بعد تقييم المخاطر وفق إطار (COSO)، مع وجود أثر ملموس لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في دعم عملية تقييم المخاطر وتحسين جودة التقارير المالية.

تشير نتائج المقابلات مع مدراء إدارات المخاطر إلى أن تطبيق بعد تقييم المخاطر وفق إطار (COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم بشكل مباشر في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، من خلال تعزيز القدرة على تحديد المخاطر المالية والتشغيلية والتكنولوجية، ودعم اتخاذ القرار الإداري، وتصميم أنشطة رقابية أكثر فعالية، مع ذلك، فإن ضعف أتمَّتة عمليات تقييم المخاطر وتفاوت مستوى البنية التحتية التقنية بين المصارف قد يحد من تحقيق مستويات أعلى من جودة التقارير المالية، مما يستدعي تطوير الأنُظمة التقنية وتعزيز تكامل نتائج تقييم المخاطر مع الأنشطة الرقابية الإلكترونية.

3. نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات تقنية المعلومات:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات تقنية المعلومات أن أغلب المصارف الليبية تعتمَّد على نُظم معلومات مصرفية أساسية، إلا أن مستوى حداثة هذه الأنُظمة وتكاملها يختلف من مصرف إلى آخر، كما أكّدت النتائج أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أسهم بشكل ملحوظ في تحسين جودة التقارير المالية، من خلال تسريع معالجة البيانات، وتقليل الأخطاء اليدوية، وتعزيز دقة المعلومات المالية.

وأشار مدراء إدارات تقنية المعلومات إلى وجود نقص نسبي في مستوى تدريب بعض الموظفين على الاستخدام الأمثل للأنُظمة الإلكترونية، مما قد يحد من الاستفادة الكاملة من الإمكانات التقنية المتاحة، كما تبين أن أمن المعلومات يمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه المصارف، الأمر الذي يتطلب تطبيق ضوابط رقابية أكثر صرامة ومتوافقة مع متطلَّبات إطار(COSO)، لضمان حماية البيانات المالية والحفاظ على موثوقيتها، كما أوضح المدراء أن الأنُظمة المصرفية الأساسية الحالية تتمَّتع بدرجة مقبولة من الفعالية وتُسهم في تحسين جودة التقارير المالية من خلال تعزيز كفاءة معالجة البيانات وتقليل الأخطاء، إلا أن ضعف التكامل بين بعض الأنُظمة الإلكترونية يمثل تحدياً رئيسياً يؤثر على انسياب المعلومات المالية بين الإدارات المختلفة، وأكدوا الحاجة إلى رفع كفاءة المستخدمين من خلال برامج تدريب مستمَّرة، إلى جانب تعزيز ضوابط أمن معلومات، خاصة في ظلِّ التوسع المتزايد في استخدام الأنُظمة الرقمية، لما لذلك من أثر مباشر على جودة البيانات المالية ودقة التقارير.

تشير نتائج المقابلات مع مدراء إدارات تقنية المعلومات إلى أن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات يُسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي، من خلال تعزيز موثوقية البيانات المالية، وتقليل الأخطاء الناتجة عن المعالجة اليدوية، وتسريع إعداد التقارير المالية، مع ذلك، فإن تحديات التكامل بين الأنُظمة، ونقص التدريب، ومخاطر أمن المعلومات قد تحد من تحقيق مستويات أعلى من جودة التقارير المالية، مما يستدعي تطوير البنية التحتية التقنية، وتعزيز الضوابط الإلكترونية، وربط أنُظمة المعلومات بمكوّنات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) بشكل أكثر تكاملاً.

4. نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات المحاسبة والمالية:

أظهرت نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات المحاسبة والمالية أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في إعداد التقارير المالية أسهم بصورة واضحة في تحسين مستوى الدقة والملاءمة والموثوقية للمعلومات المالية، كما أوضحت النتائج أن مكوّنات نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) تطبق بدرجة جيدة في الجوانب التقليدية للعمليات المصرفية، إلا أن تطبيق الضوابط الرقابية الإلكترونية لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير والتعزيز بما يتوافق مع متطلَّبات البيئة الرقمية المتغيرة.

وأشار المستجوبون إلى أن جودة البيانات المستخدمة في إعداد التقارير المالية تتأثر أحياناً بمستوى دقة إدخال البيانات في الفروع، الأمر الذي ينعكس على جودة المخرجات النهائية للتقارير المالية، كما أكدوا أن التحوُّل الرقمي يمثل ضرورة استراتيجية لتحسين كفاءة نظام الرقابة الداخلية وتعزيز جودة التقارير المالية، كما أوضحت النتائج أن الاعتمَّاد على الأنُظمة الإلكترونية أسهم في رفع مستوى دقة وملاءمة التقارير المالية، وأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) ساعد في تحسين الضوابط المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها، ومع ذلك، تواجه المصارف تحديات تتمَّثل في عدم اكتمَّال التكامل بين الأنُظمة الإلكترونية وضعف جودة إدخال البيانات في بعض الفروع، مما قد يؤثر على موثوقية التقارير المالية، وأكد المستجوبون أن تطوير الأنُظمة التحتية التكنولوجية وتعزيز تكامل الأنُظمة يُسهمان في تحسين موثوقية التقارير المالية ودعم عملية اتخاذ القرار الإداري والمالي على أسس معلوماتية دقيقة.

تشير نتائج المقابلات الشخصية مع مدراء إدارات المحاسبة والمالية إلى وجود علاقة وثيقة بين تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) وجودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع المصرفي الليبي، حيث أظهرت النتائج أن الاعتمَّاد علة مكوّنات إطار (COSO)، خاصة في بيئة الرقابة، والأنشطة الرقابية، والمعلومات الاتصال، يُسهم في تحسين دقة وموثوقية البيانات المالية، ويعزّز من شفافية التقارير المالية، كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمليات المحاسبية والرقابية ساعد في تقليل الأخطاء البشرية وتسريع معالجة البيانات وتحسين ملائمة المعلومات المالية لاتخاذ القرار، ومع ذلك، فإن عدم اكتمَّال تكامل الأنُظمة الإلكترونية وضعف جودة إدخال البيانات في بعض الفروع قد يحد من تحقيق المستويات المثلي لجودة التقارير المالية، مما يؤكد أن الأثر الإيجابي لتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO) يعتمَّد بشكل كبير على كفاءة البنية التكنولوجية ومدى فعالية استخدامها في البيئة المصرفية.

5. نتائج المقابلات الشخصية مع رؤساء هيئات المراقبة والامتثال:

أكد رؤساء هيئات المراقبة والامتثال أن المصارف الليبية تولي اهتمَّاماً كبيراً بالالتزام بالتشريعات والتعليمات الرقابية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، حيث يعد الامتثال أحد المكوّنات الأساسية لبيئة الرقابة ضمن إطار(COSO)، وأوضح المستجوبون أن المصارف تعتمَّد على سياسات وإجراءات مكتوبة لتنظيم أنشطة الامتثال، ويتمَّ تحديثها بصورة دورية بما يتفق مع المتغيرات التنظيمية والتقنية في البيئة المصرفية.

كما أشارت النتائج إلى أن استخدام تكنولوجيا المعلومات أسهم بشكل ملحوظ في تحسين عمليات المراقبة والامتثال، من خلال تتبع العمليات المصرفية، وضبط الصلاحيات، وتعزيز مستويات الشفافية والرقابة على الأنشطة المالية والإدارية، وأكد المستجوبون وجود تنسيق مستمَّر بين إدارات الامتثال، والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر، الأمر الذي يعزّز تكامل مكوّنات نظام الرقابة الداخلية ويرفع من مستوى فعاليته، ويرى مدراء إدارات الامتثال أن الالتزام بالتعليمات والمعايير الرقابية يُسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة والموثوقية والشفافية، ويحد من المخاطر النظامية والتشغيلية التي قد يؤثر على سلامة البيانات المالية.

وتشير هذه النتائج أن الالتزام الرقابي والامتثال التنظيمي يمثلان عاملاً محورياً في تعزيز موثوقية التقارير المالية ودعم التطبيق الفعال لمكوّنات إطار(COSO)، خاصة في ظلِّ الاعتمَّاد المتزايد على تكنولوجيا المعلومات في العمليات المصرفية، مما يُسهم في تحسين جودة التقارير المالية في القطاع المصرفي الليبي.

ثالثاً: أهم النتائج المستخلصة من المقابلات الشخصية:

1. وجود مستوى التزام مقبول إلى مرتفع بتطبيق مكوّنات إطار(COSO) في المصارف الليبية، مع تفاوت في درجة التطبيق بين المصارف.
2. وجود أثر واضح لتطبيق نظام الرقابة الداخلية على تحسين جودة التقارير المالية من حيث الدقة والموثوقية والشفافية.
3. تكنولوجيا المعلومات تُسهم بشكل كبير في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.
4. تقييم المخاطر والأنشطة الرقابية الإلكترونية لا تزال بحاجة إلى تطوير في بعض المصارف الليبية.
5. ضعف التكامل بين الأنُظمة الإلكترونية يؤثر على توقيت ودقة التقارير المالية.
6. أمن المعلومات ونقص الكفاءات التقنية يمثلان من أبرز التحديات التي تواجه المصارف الليبية.
7. المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر وإدارة الامتثال تلعب دور محوري في تعزيز فعالية الرقابة الداخلية وتحسين جودة التقارير المالية.

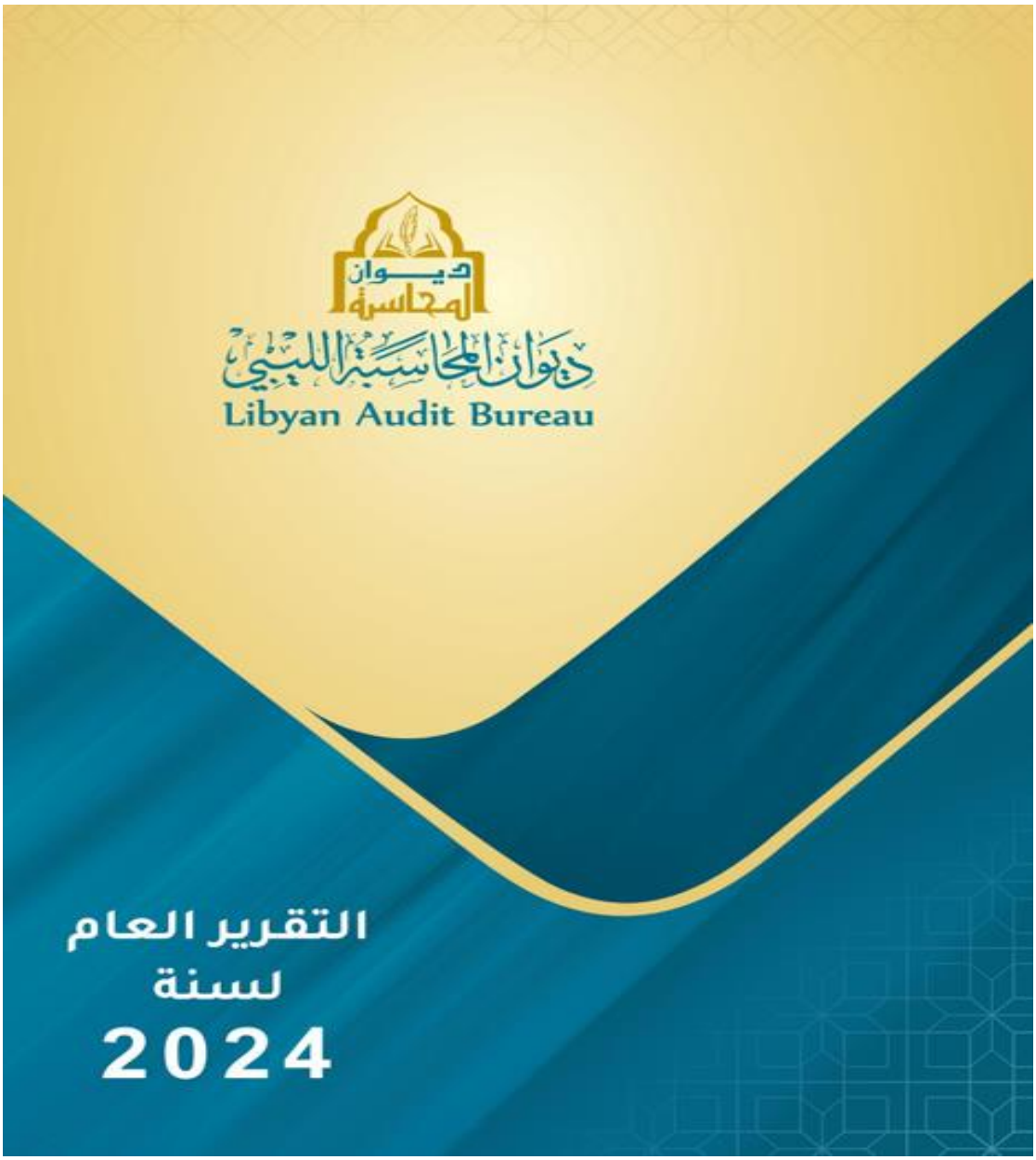
رابعاً: التوصيات المقترحة بناء على نتائج المقابلات الشخصية:

1. تعزيز تطبيق مكوّنات إطار(COSO) بشكل متكامل مع التركيز على تقييم المخاطر والأنشطة الرقابية الإلكترونية.
2. تطوير أنُظمة تكنولوجيا المعلومات المصرفية وتحقيق التكامل بين الأنُظمة المحاسبية والرقابية لضمان دقة وتوقيت التقارير المالية.
3. تعزيز برامج التدريب المستمَّر للموظفين في مجالات الرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات.
4. تعزيز استقلالية إدارات المخاطر والمراجعة الداخلية وزيادة الموارد البشرية المخصصة لها.
5. تطوير منهجيات تقييم المخاطر التكنولوجية واعتمَّاد أدوات تحليل متقدمة للكشف المبكر عن المخاطر.
6. تعزيز ضوابط أمن المعلومات لحماية البيانات المالية وضمان موثوقية التقارير المالية.

7. تسريع تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية وربط نتائج المتابعة بإجراءات تصحيحية واضحة.
8. تبنِّي استراتيجيات التحوُّل الرقمي الشامل في المصارف الليبية لدعم جودة التقارير المالية وتحسين عملية اتخاذ القرار.

الملحق رقم (6)

تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام 2024



الفصل الرابع: القطاع المصـرفي

مصـرف ليبيا المركزي

ملاحظات عامة

- التأخر في إعداد دليل حوكمة مخصـص لمصـــــرف ليبيا المركزي، حيث تؤكد التوصـيات الدولية على ضرورة تمتع البنوك المركزية بأطر حوكمة مصـممة خصـيصـاً لطبيعة أعمالها، مما يترتب على هذا التأخير ارتفاع فرص تضارب المصالح وغياب الشفافية.
- عدم قيام إدارة المراجعة بإعداد تقارير صادرة عن قسم المراجعة المصـرفية تتعلق بأعمال إدارة العمليات المصرفية، رغم وجود العديد من الملاحظات المتعلقة بها.
- إعتماد إدارة المراجعة على المراجعة اللاحقة بأســلوب العينات، وهو ما يتعارض مع اختصاصاتها.
- عدم وجود دليل إجراءات لإدارة المخاطر خلال ســنة 2024م، بما يضــمن كفاءة الأداء وتجنب تداخل الاختصاصات، وقد تم معالجة هذا القصور خلال سنة 2025م.
- غياب دور إدارة المخاطر في دراسة وتحليل المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار الصـــرف، الأمر الذي يضعف من قدرة المصـــرف على التنبؤ بتأثير تقلبات السوق على مراكزه المالية واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للحد من آثارها.
- عدم قيام إدارة المخاطر بدارسة المخاطر الناتجة عن المعلقات المحاسبية الأمر الذي قد يؤدي إلى عدم تقييم الآثار المالية والتشــغيلية المترتبة على اســتمرار هذه المعلقات، ويضعف من كفاية إجراءات الرقابة على سلامة السجلات المحاسبية.
- عدم تبعية وحدة الامتثال لمجلس الإدارة بالمخالفة لمعايير الحوكمة، الأمر الذي يحد من اســتقلاليتها ويؤثر ســلبا على قدرتها في تنفيذ مهامها، وقد قام المصـــــرف بمعالجة هذا القصور خلال سنة 2025م.
- من خلال تقييم وحدة المســـاهمات لعام 2024م والتي تم معالجة ملاحظاتها خلال عام 2025م وبيانها كالآتي:
  - تأخر وحدة المســـاهمات في إنشـــاء منظومة موحدة للبيانات والتي تعد متطلب أســـاسي وفق معايير بازل (BCBS 239) و(IFRS 9)، حيث تضـــمن دقة التقارير وسهولة الرقابة.
  - غياب آليات رقابية محددة، حيث إن خطة وحدة المساهمات تذكر إنشاء آليات مراقبة الأداء دون تفصيل متطلبات دولية.
  - عدم تحديد آليات الالتزام التنظيمي التي تلزم وجود إطار سـياسـات مكتوبة لإدارة المخاطر الائتمانية وفصل واضح بين وحدات العمليات والرقابة (Segregation of Duties).

مصـرف الواحة

تأسس مصـرف الواحة بموجب قرار مجلس إدارة مصـرف ليبيا المركزي رقم (46) لسـنة 2005م، كشـــركة مسـاهمة ليبية، وتتوزع ملكية أسـهمه بين بنك السـاحل والصـحراء بنسـبة (30.77%)، والقطاع الخاص بنسـبة (69.23%). ويبلغ رأس مال المصــرف الحالي (650,000,000) دينار ليبي، ويتخذ من مدينة طرابلس مقراً رئيسيّا له، ويضم شبكة مكونة من سبعة عشر (17) فرعًا.

رأس المال

- إن الزيادات على رأس مال المصرف تمت بالمخالفة للمادة (16) من النظام الأساسي والتي نصـت بأنه لا يجوز تقرير هذه الزيادة مالم تكن الأسـهم القائمة قد دفعت قيمتها بالكامل، تجدر الاشارة إلى إن رأس مال المصـــرف لم يستكمل بعد نتيجة لعزوف الصندوق الليبي للإستثمار الداخلي والتنمية عن استكمال الجزء المتعلق به وهذا يعد مخالفة صريحة.
- عدم قيام المصـــــرف باحتسـاب فوائد تأخير على رأس المال من تاريخ اسـتحقاق المبلغ وحتى تاريخ الوفاء الفعلي طبقاً للمادة (17) ثانياً من نظام تأسيس المصرف.
- بلغ رأس مال المصـــــــرف حتى تاريخ 2024/12/31م مبلغ (650)مليون دينار نتيجة للزيادات التي أقرتها الإدارة إلا أن هذه الزيادات لم تســتكمل شــكلها القانوني وذلك بإدراج الأسهم لدى سوق الاوراق المالية وتعتبر الزيادات المذكورة مديونية لدى مصـرف الساحل والصحراء حيث يجب على مصـــرف الواحة تعليق الزيادات في حساب وسيط (زيادة رأس المال تحت التوثيق) إلى حين اســتكمال اجراءات التوثيق بســوق الاوراق المالية وعدم الاعتراف به كجزء من رأس المال إلى حين الاســتيفاء لجميع الاجراءات القانونية ووفقاً لمعايير المحاســبة الدولية وهنا يجب الاعتراف بالحقوق المالية على أســس قانونية واضـحة، حيث يسـاعد هذا الاجراء على تقديم صـورة دقيقة للمركز المالي للمصـــــرف في تاريخه وتجنب أي تضليل ويخلق نوع من الشفافية للجهات الرقابية.
- عدم إلتزام إدارة مصـرف الواحة بمنشور إدارة الرقابة على المصارف والنقد إشاري ا.ر.م.ن 804 (1230) المؤرخ في 2023/06/11م والذي جاء فيه التزاما بمتطلبات مصـــــرف ليبيا المركزي الخاصة بالحد الأدنى لرأس المال المدفوع وحجم التوظيفات الخارجية والخصوم الإيداعية مقابل الأموال الخاصــة وغيرها من المتطلبات، حيث أقرت الزيادة المقترحة من إدارة مصرف ليبيا المركزي على أن يكون رأس مال مصرف الواحة (800) مليون دينار، كما حددت المواعيد النهائية الواجب الوفاء بها في موعد اقصـــاه 2023/12/31م وبما أن المصرف لم يقم بالزيادة المقررة فانه من الصعب تمكن المصرف من الإستمرارية.

الحوكمة بالمصرف

- تأخر الجمعية العمومية للمصـــرف في الإنعقاد لإعتماد ميزانيات المصـــرف المتأخرة الأمر الذي يؤثر سلباً على تكوين الاحتياطيات الإلزامية والوقوف على الإنحرافات وتصحيحها في الوقت المناسب، وذلك لدعم المركز المالي للمصرف.
- تغيب الصندوق الليبي للإستثمار الداخلي والتنمية عن حضور اجتماع الجمعية العمومية، باعتباره أحد المســـاهمين ويمثل 20% من الاســـهم رغم مراســـلته بمواعيد الاجتماع واستلامه للمراسلة.
- عدم وجود هيكل تنظيمي بالمصـرف ويعد ذلك مخالفة للمادة (39) من النظام الاساسـي للمصـــرف الفقرة الرابعة التي نصت على (مسؤولية مجلس الإدارة اعتماد الهيكل التنظيمي والتنظيم الاداري بالمصـــرف)، وكذلك لائحة شؤون العاملين بالمادة (3) الهيكل التنظيمي والملاك الوظيفي على أنه (يعتمد مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للمصرف بناء على إقتراح من المدير العام.....) بالإضافة إلى دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بالفصل الثالث المادة (20) الفقرة الرابعة.
- عدم تفعيل إدارة الإمتثال بالمصـــــرف بالشـكل الصـحيح كما أن جميع التقارير التي أعدت لاحقة لتواريخ اجتماعات مجلس إدارة المصـــرف تعتبر ضعيفة وغير مهنية بالقدر الكافي، بالإضـافة إلى أن عدم الامتثال قد يؤدي إلى خسـائر مالية والمصـــــرف في وضـع لا يسـمح بتحمله أعباء إضافية تؤثر على مركزه المالي.
- تدخل مصـــرف الساحل والصحراء بشكل مباشـــر أو غير مباشـــر وذلك من خلال كثرة التعيينات أو ندب العديد من الإفراد للعمل بالمصرف.
- قيام المدير العام بإعارة أو ندب موظفي المراجعة الداخلية يعد مخالفاً للأعراف المحاسبية ومبادئ الحوكمة، حيث يعد ذلك تدخل صـارخ في اختصـاصـات مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق، مما قد يؤثر على نزاهة التقارير الرقابية ويخلق حالة من حالات تعارض المصالح.
- عدم قيام المصرف بالعمل على أرشفة عملياته ومستنداته بشكل إلكتروني، لما في ذلك من تنظيم فني للوثائق كونه يساعد في الوصول السريع إلى المستندات، ويسهل العمل اليومي، وتعزيز الأمان، وتقليل التكاليف، وصولا للمستوى المؤسسي المنشود.

مخاطر التشغيل

- عدم تماشي الشـــهادات الجامعية لبعض الموظفين مع طبيعة العمل، وكذلك قلة البرامج التدريبية المتعلقة بصميم العمل، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على العمل من ناحية الأداء والكفاءة.
- عدم قدرة مجلس إدارة المصـــــرف على إجراء تقييم دوري للمخاطر التشـغيلية لتحديد وتصـنيف المخاطر المحتملة، وكيفية السـيطرة عليها، وذلك لعدم وجود تدابير حالية أو سياسات للتخفيف من هذه المخاطر وتحديد ما إذا كانت كافية أو تحتاج إلى تحسين.
- قلـة الاســـتثمـار في نظم تكنولوجيـا المعلومـات الآمنـة والموثوقـة لتقليـل المخـاطر التكنولوجية.

ومن خلال تحليل البيانات الواردة بالجدول يلاحظ الأتي:

- وجود خلل كبير في إدارة المخاطر المالية والائتمانية داخل المصـــرف حيث وجد ضمانات على شكل صور ضوئية فقط (تنازل عقار)، الأمر الذي يشير إلى ضعف التوثيق القانوني والإجرائي، وهذا قد يمنع المصـــرف من استرداد أمواله في حالات التعثر، لأن الضمانات غير معتمدة قانوناً وغير قابلة للتنفيذ.
- إن عملية تثمين الضـــمانات غير الدقيقة أو المعتمدة من جهة غير مختصـــة تزيد من مخاطر التمويل.

الرقابة الداخلية

- عدم قدرة المصرف على مواكبة التطور الحاصل في الخدمات المصرفية (تطبيقات الهاتف المحمول، والتحويلات الالكترونية).
- نقص الكوادر البشـــــرية المؤهلة أثر سـلباً وأدى إلى عدم قدرة إدارة المراجعة على القيام بوجباته في أغلب فروعه، نتيجة لغياب برامج تدريبية متخصصة ومستدامة لموظفي إدارة المراجعة.
- عدم قدرة مجلس إدارة مصرف الواحة على تقييم إجراءات الحوكمة بما يتلائم مع نشاطه.
- قصـور مجالس الإدارة المتعاقبة في حل مشـكلة المعلقات والتسـويات ما بين الإدارة العامة والفروع.
- عدم قيام لجنة متابعة وتحصـيل الديون المشـكلة بالقرار رقم (1/531 لسـنة 2022 م) بإنجاز أعمالها وتم إعادة تشكيلها بموجب القرار رقم (12 لسنة 2024م).
- من خلال الإطلاع على العديد من التقارير المتعلقة بتكنولوجيا وأمن المعلومات داخل المصرف لوحظ الأتي:
  - تأخر المصـــــرف في تغيير المنظومة المصـــــرفية الحالية إلى منظومة السـايرون الجديدة.
  - عدم الوعي المؤسسي داخل المصرف بمخاطر التشغيل هذه التكنولوجيا.
  - عدم الربط بين المنظومة المصرفية ومنظومة المقاصة.
  - عدم الإسـراع في تطوير مشـروع مركز البيانات للنسخ الاحتياطي لسـرعة الوصول للمراكز وحسابات الزبائن في حالات الطوارئ.
- ضـــعف بالكادر الوظيفي بإدارة الإمتثال، وكذلك خروج موظفي إدارة الامتثال في إجازات سنوية دون أخذ الإذن من مدير الإدارة.
- عدم وجود تعاون بين الإدارات والفروع مع إدارة الامتثال.

مجلس الإدارة

- وجود عضو مستقل واحد لمجلس إدارة مصرف الواحة، بالمخالفة لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

مصرف شمال أفريقيا

يعتبر مصرف شمال أفريقيا أحد المصارف التجارية العاملة في ليبيا، ويقدم خدماته من خلال 61 فرع ووكالة منتشـرة في كامل ربوع البلاد وبرأس مال وقدره (350) مليون دينار ليبي، ومن خلال أعمال الفحص والمراجعة يلاحظ الأتي:

- زيادة رأس مال مصرف شمال أفريقيا بمخالفة المادة (141) من القانون التجاري رقم (23) لسنة 2010م التي تشترط دفع كامل قيمة رأس المال المكتتب فيه قبل الزيادة حيث ظهر قيمة رأس المال المدفوع قبل الزيادة 334,382,234 دينار، بينما المكتتب 350,000,000 دينار، والذي كان من المفترض دفع باقي رأس المال قبل اتخاذ أي إجراءات تتعلق بزيادة راس المال.
- وجود عدد من الاختلافات في الإفصاح عن المعلومات بين المعلومات المدرجة في استمارة المركز المالي الصادرة في 2022/12/31م والأستاذ المساعد التجميعي للمصـرف، مما يعد مخالفة لمناشير مصرف ليبيا المركزي.
- عدم التطابق في الأرصدة بقائمة الدخل بين الأستاذ العام واستمارة قائمة الدخل المحالة إلى مصـــرف ليبيا المركزي، الأمر الذي يشير إلى وجود أخطاء في الإفصاح عن المعلومات المالية التي يتم تقديمها من قبل المصرف في شهر 2022/12م.
- ظهور حسابات عكس طبيعتها بالمصرف في الأستاذ العام لشهر فبراير سنة 2023م.
- ضعف نظام الرقابة الداخلية بالمصـرف فيما يتعلق بالعهد المالية، الذي لوحظ من خلال الآتي:
  - عدم وجود ســجل خاص بالعهد المالية يتم فيه اثبات قيمة العهد الممنوحة وما تم صرفه منها ورصيدها أولا بأول.
  - عدم وجود قرارات صـــرف للعهد المالية الممنوحة خلال السنة المالية 2023م من المدير العام للمصـرف تحدد بها قيمة العهدة وأوجه الصـرف المخصصة لها، الأمر الذي أدى إلى إهدار العهد المصروفة في أغراض وأوجه صرف مختلفة وغير ضرورية وذلك لإقفال العهد الممنوحة للإدارات.
  - مخالفة إدارة المحاسـبة للمادة (72) الفقرة (6) من اللائحة المالية، حيث لوحظ وجود عهد معلقة بقيمة 6,000 دينار وذلك وفق كشـف حسـاب العهد المؤقتة والمستديمة.
  - عدم تخصيص المبالغ المصـروفة من العهد في الميزانية التقديرية الأمر الذي يعد مخالفة للمادة (72) من اللائحة المالية.

- قيام مجلس الإدارة بتكليف الإدارة التنفيذية بشـراء أجهزة حاسب آلي خلال سنة 2024م وذلك بحجة ميكنة اجتماعات المجلس بشـكل إلكتروني، وحيث بلغت فاتورة الشـــــراء مبلغ وقدره 68,160 دينار، لعدد ثمانية أجهزة، تكلفة الجهاز الواحد بلغت 8,520 دينار ومن خلال متابعة الإجراءات المتخذة بالخصوص.
- قيام المجلس بتسليم جهاز حاسب آلي لعضو المجلس/ أ، أ، أب، وحيث إن هذا العضـو متغيب عن حضـور اجتماعات المجلس منذ سـنة 2022م وحتى تاريخ ديســمبر2024م، والذي ســقطت عضــويته، وفقا لأحكام المادة رقم (27) من النظام الاساسـي للمصــرف يعد مركز العضو شاغر، ووفقا لدليل حوكمة القطاع المصـرفي الصادر عن مصـرف ليبيا المركزي في الفصل الثالث الفقرة (18) وحيث يعد الإجراء المتخذ من قبل رئيس وأعضـاء المجلس بشـأن منح العضـو المتغيب والمنقطع عن اجتمـاعـات المجلس مخـالفـا للقوانين واللوائح المعمول بهـا بالمصرف.
- قيام مجلس الإدارة بإصدار قرار رقم (13) بشأن اعتماد محضـــر اجتماع اللجنة المشكلة بموجب قرار المدير العام، بخصـوص منح الإذن بشـــراء مبنى لفـــرع المصــرف بمنطقة وادي الشاطئ بقيمة بلغت 4,570,000 دينار، وحيث يتكون العقار من قطعة ارض مقام عليها مبنى مكون من طابقين وبه محلات تجارية وتبلغ مساحة الأرض(1200م²،) وفي الخصوص نشير إلى ما يلي:
  - المبالغة في تقدير قيمة العقار، إذ يقع العقار على الطريق العام وتصـــنيفه مبنى تجاري خارج المخطط.
  - مدى الجدوى الاقتصادية من شراء المبنى، حيث يبلغ عدد موظفي الفرع (9)موظفين.

المراجعة الداخلية

- افتقار أنظمة الرقابة الداخلية بالمصـرف المتمثلة في مكتب المراجعة الداخلية كخط دفاع ثالث إلى عنصر الإستقلالية، في ظل استمرار تبعية المكتب للإدارة التنفيذية.
- ضعف وتدني أداء مكتب المراجعة الداخلية مقارنة بالاختصاصات المسندة له وفقا للنظام الأساسـي والهيكل التنظيمي وحجم الأعمال التي يقوم بها بناء على التقارير المعدة من قبل المكتب، كما لوحظ تكرار نفس الملاحظات بالتقارير المعدة كل ثلاثة أشهر.
- قصور وإهمال مكتب المراجعة الداخلية في تقديم ملاحظات عن سير عمل الفروع التابعة للمصـرف خلال الفترات الربع سنوية، بالأخص متابعة الفروع للنشاط الائتماني من قروض متعثرة ومقترضين متقاعسين عن سداد الالتزامات المترتبة عليهم، والوقوف على أوضاعهم القانونية.
- عدم قيام مكتب المراجعة الداخلية بإجراء قراءة مالية للقوائم المالية، وذلك من خلال القيام بالتحليل المالي لبنود المركز المالي لتحديد مواطن الضـــعف وإظهار أية تحريفات جوهرية بها، حيث ينعكس ذلك على وضع التدابير اللازمة لتفادي حدوثها مستقبلا.

الإدارة التنفيذية

الملحق رقم (7)
دليل الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي

مصرف ليبيا المركزي

ص.ب 1103 العنوان البرقي : مصرفليبيا - طرابلس - ليبيا

الإشاري: ا ر م ن/804( )

المنشور ا ر م ن رقم (19 /2024)
التاريخ: 23 جمادي الاول 1446
الموافق : 25 نوفمبر 2024

السادة/ رؤساء مجالس الادارة بالمصارف

بعد التحية

الموضوع: دليل الحوكمة للقطاع المصرفي

تأسيساً على أحكام القانون رقم (1) لسنة 2005، بشأن المصارف وتعديله، وفي إطار الدور الاشرافي والرقابي الذي يمارسه مصرف ليبيا المركزي على المصارف العاملة بليبيا.

وبالإشارة إلى قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010، بشأن اعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي، المعمم بالمنشور ارم ن رقم (2010/13) الصادر بتاريخ 27 سبتمبر 2010.

وإلى المنشور ارم ن رقم (2023/21) المؤرخ في 10 يوليو 2023، بشأن دليل حوكمة تكنولوجيا المعلومات، والمنشور ارم ن رقم (2023/25) المؤرخ في 20 أغسطس 2023، بشأن دليل حوكمة المصارف الاسلامية

وفي إطار تنفيذ مصرف ليبيا المركزي للمهام المناطة به وفقاً لأحكام القانون بحيث يضع مجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي الضوابط والشروط التي يراها لازمة وفق ما يتطلبه معايير العمل وقواعد الحوكمة في القطاع المصرفي، وأفضل الممارسات الدولية، وتنظيماً لضوابط العمل المصرفي وفصل الاختصاصات تطبيقاً لمبادئ الحوكمة الرشيدة، لرفع كفاءة أداء المصارف الليبية ولتعزيز الشفافية والافصاح والعدالة، والتأكد من تنفيذ الأسس والمبادئ الإدارية الحديثة لزيادة فاعلية الأداء المصرفي وتطوير عمله وتقليل المخاطر التي قد يتعرض لها، والمحافظة على سلامة النظام المصرفي.

تفيدكم بأن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 10 نوفمبر 2024، قد أصدر القرار رقم (04) لسنة 2024، بتاريخ 10 نوفمبر 2024، بشأن اعتماد دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الليبي.

مصرف ليبيا المركزي
CENTRAL BANK OF LIBYA

دليل الحوكمة للقطاع المصرفي

تحديث 2024

الفصل الثالث

هيئة المراقبة

3.1 عضوية الهيئة

تتكون عضوية هيئة المراقبة على النحو التالي:

3.1.1 ثلاثة أعضاء (عاملين) مؤهلين من حملة الشهادات الجامعية، ويكون أحدهم حاصلا على مؤهل جامعي في المحاسبة، وآخر على مؤهل جامعي في القانون.

3.1.2 عضوان (احتياط) متحصل أحدهم على مؤهل جامعي في المحاسبة والآخر على مؤهل جامعي في القانون.

3.2 شروط العضوية

يشترط في كل عضو من أعضاء الهيئة الشروط التالية:

3.2.1.1 أن يكون كامل الأهلية.

3.2.1.2 ألا يكون ممن أشهر إفلاسه مالم يُرد إليه اعتباره.

3.2.1.3 ألا يكون قد حكم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف والأمانة.

3.2.1.4 ألا يرتبط بغيره من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين العامين بالمصرفة بصلة مصاهرة أو قرابة لغاية الدرجة الرابعة.

3.2.1.5 ألا تربطه علاقة عمل بأجر مستمر مع المصرف أو أي شركة أخرى خاضعة لإشرافه.

3.2.1.6 ألا يكون قد سبق تعيينه رئيسا أو عضوا بهيئة مراقبة لشركة ما أو في مجلس إدارتها، إلا بعد مضي ثلاث سنوات على انتهاء عمله.

3.3 تعيين المراقبين ومدة مهمتهم

3.3.1.1 يتم تعيين رئيس وأعضاء الهيئة لأول مرة من قبل جمعية المكتتبين، إذا لم يتم تعيينهم في عقد التأسيس.

3.3.1.2 فيما بعد تعينهم الجمعية العمومية العادية للمساهمين.

3.3.1.3 يكون تعيينهم لمدة ثلاثة سنوات قابلة للتجديد.

3.3.1.4 يقوم مجلس الإدارة بقيد قرار تعيين الهيئة وانتهاء مهمتها في السجل التجاري المختص خلال عشرة أيام من تاريخ القرار.

3.3.2 استبدال المراقبين.

في حالة وفاة أحد أعضاء الهيئة أو تخليه عن الوظيفة أو سقوط عضويته يحل معله الأكبر سنا من أحد العضوين الاحتياطيين للهيئة، ويبقى منصبه لحين انقاد أول جمعية عمومية.

3.4 واجبات هيئة المراقبة

3.4.1 تقوم بمراقبة إدارة المصرف والتأكد من سير عملها سيراً قانونياً ومن صحة عقد تأسيس وشرعيته.

3.4.2 التأكد من إمساك دفاتر ومستندات المصرف المحاسبية حسب الأصول المقررة قانوناً.

3.4.3 التأكد من مطابقة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للنتائج المثبتة في سجلات المصرف المحاسبية ودفاتره، وذلك من خلال الاطلاع على تقرير المراجع الخارجي.

3.4.4 التأكد مرة كل ثلاث أشهر على الأقل من وجود ما للمصرف من قيم مالية ومستندات.

3.4.5 إخطار مجلس الإدارة بما تلاحظه من تقصير أو مخالفة أو تجاوز وأن تطلب منهم تصحيح ذلك ولو تطلب الأمر دعوة الجمعية العمومية.

3.5 اجتماعات هيئة المراقبة

3.5.1 يجب على الهيئة أن تجتمع على الأقل كل ثلاثة أشهر.

3.5.2 إذا تغيب عضو دون عذر مقبول عن حضور اجتماعين في نفس الدورة المالية اعتبر متخليا عن مهمته.

3.5.3 تحرر الهيئة محضرا لاجتماعاتها يدون في السجل الخاص بها، ويوقع عليه من حضر الاجتماع.

3.5.4 تصدر الهيئة قراراتها بالأغلبية المطلقة، ومن حق المعارض أن يثبت أسباب معارضته.

3.6 الاشتراك في جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

3.6.1 يجب على الهيئة حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.

3.6.2 إذا تخلف رئيس أو أحد أعضاء الهيئة دون عذر مقبول عن حضور جلسات الجمعية العمومية، أو عن حضور جلستين من جلسات مجلس الإدارة خلال السنة المالية للمصرف، اعتبروا متخلين عن مهمتهم.

3.7 واجبات المراقبين عند تقصير مجلس الإدارة.

3.7.1 أن تدعو الجمعية العمومية للانعقاد.

3.7.2 أن تقوم بنشر الإعلانات التي يفرضها القانون لكما قصر مجلس الإدارة في ذلك.

3.7.3 دعوة الجمعية العمومية للانعقاد لتعيين أو استكمال مجلس الإدارة إذا نقص لأي سبب عدد أعضائه عن النصاب القانوني المطلوب لحصة الاجتماع.

3.7.4 يجوز في حالة الضرورة أن تطلب من المحكمة المتخصصة تعيين مدير قضائي إلى حين تعيين مجلس إدارة.

3.8 مسؤولية المراقبين.

3.8.1 يجب على أعضاء الهيئة أن يحسنوا القيام بواجباتهم وعلى الوجه الذي يتطلبه القانون في شأن الوكالة.

3.8.2 يعتبر أعضاء الهيئة مسؤولين عن شهاداتهم.

3.8.3 عليهم المحافظة على سرية الأعمال والمستندات التي يطلعون عليها وبحكم وظيفتهم.

3.8.4 مسؤولون بالتضامن مع مجلس الإدارة عما يصدر من هؤلاء من إهمال أو تقصير، كما تخضع دعوة مسؤولية أعضاء الهيئة لنفس الأحكام المقررة في شأن مسؤولية مجلس الإدارة.

3.8.5 لا يتمتع أعضاء هيئة المراقبة إلا بالمزايا التي تقررها لهم الجمعية العمومية.

4.5.6.1.3 الحرص على استقلالية إدارة المراجعة الداخلية، من خلال قيام المجلس بتعيين مدير الإدارة ونائبه، بناء على اقتراح لجنة المراجعة ولجنة التعيينات والمكافآت، المنبثقتين عنه، وحصر خطوط الإبلاغ الخاصة بإدارة المراجعة الداخلية، في مجلس الإدارة مجتمعا، أو لجنة المراجعة المنبثقة عنه.

4.5.6.1.4 تكليف إدارة المراجعة الداخلية بمراجعة أنظمة وإجراءات الضبط الداخلي ودراسة مدى كفايتها، واقتراح الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحديثها وفقاً للتشريعات السائدة وأفضل الممارسات المهنية في هذا الخصوص.

4.5.6.2 المراجعين الخارجيين:

4.5.6.2.1 التأكد من أن المراجعين الخارجيين مقيدون بمصرف ليبيا المركزي، وملتزمون بجميع المعايير والتعليمات التي تحكم عملهم، وعلى الأخص المعايير المنصوص عليها في قانون المصارف، والقرارات والمنشورات والتعليمات الصادرة بمقتضاه وأفضل الممارسات المهنية في هذا السياق.

4.5.6.2.2 التأكد من قيام المراجعين الخارجيين بمراجعة أنظمة الضبط الداخلي الخاصة بتقارير والإفصاح المالية.

4.5.6.2.3 التأكد من أن المراجعين الخارجيين يعون مدى أهمية مهمتهم في المصرف ويقومون بها بأعلى درجات المهنية والاحتراف من خلال تطبيق مبدأ العناية الواجبة عنهم قبل التعاقد معهم.

4.5.6 2.4 تكليف المراجعين الخارجيين للمصرف بمهام مراجعة الحسابات الختامية للشركات التابعة للمصرف، إذا أمكن، وذلك بهدف الحد من أية ثغرات قد تؤثر على نطاق وأعمال المراجعة على صعيد البيانات المالية المجمعة للمصرف.

4.5.6.3 إدارة \ وحدة الامتثال:

4.5.6.3.1 تنشأ إدارة / وحدة للامتثال للقيام بدورها الرقابي كأحد مكونات الخط الثاني للدفاع بحيث تتبع مجلس الإدارة وتتمتع بالاستقلالية التامة عن الإدارة التنفيذية إلا فيما يخص التواصل بشأن تسيير العمل اليومي (تتصل وظيفة

الامتثال بالهيكلية الإدارية بالمؤسسة بخط متقطع الي الإدارة التنفيذية وخط مستقيم مباشر الى مجلس الإدارة).

4.5.6.3.2 اختيار مسؤول عن الامتثال ونائب من ذوي الخبرة من قبل مجلس الإدارة ولا يجوز نقلة أو فصلة إلا من قبل مجلس الإدارة يقوم بدور التبليغ الأساسي بالمصرف عن مدى الامتثال بأحكام القانون والتعليمات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي، وعن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب والفساد والرشوة (MLRO)، ويتم اعتماده من قبل إدارة الرقابة على المصارف والنقد قبل مباشرة مهامه.

4.5.6.3.3 يتم اختيار ضابط للتبليغ (RO) عن شؤون متابعة قانون متابعة الضرائب الأمريكية (FATCA) للمصارف الخاضعة لهذا القانون بترشيح من مسؤول الامتثال ويعتمد من قبل مجلس الإدارة.

4.5.6.3.4 يتم ترشيح مراقبي الامتثال بالفروع من قبل مسؤول الامتثال وفق ما يضعه مجلس الإدارة من ضوابط.

4.5.6.3.5 يتبع رئيس/مدير إدارة/ وحدة الامتثال والعناصر التابعة لهذه الإدارة / الوحدة الي مجلس الإدارة لضمان استقلالية وظيفة الامتثال وعدم وجود أي تضارب في المصالح في أدائها لمهامها وترفع تقاريرها إليهم بشكل ربع سنوي على الأقل ويجوز لها التواصل مع المجلس بشكل طارئ عند الحاجة.

4.5.6.3.6 التأكد من كفاية الموارد المتوفرة للوحدة والمتمثلة في الكادر الوظيفي والتدريب والبرمجيات والتطبيقات التقنية بهدف ضمان وتعزيز أدائها لمهامها بشكل كامل ويتم رصد ميزانية خاصة لذلك بشكل سنوي.

4.5.6.3.7 التأكد من وجود سياسة فعالة لإدارة مخاطر عدم الامتثال لدى المصرف والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة أو لجنة الامتثال المنبثقة عنة وتحديثها سنوياً أو عند الحاجة.

4.5.6.3.8 التأكد من قيام وحدة الامتثال بمتابعة تقيد الإدارة التنفيذية بسياسة إدارة مخاطر عدم الامتثال واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أية نقاط تشكل أخطار أو أية حالات عدم امتثال ورفع تقارير بالخصوص الى مجلس الإدارة.

4.5.6.4 إدارة التدقيق الشرعي:

4.5.6.4.1 تنشأ في المصرف إدارة للتدقيق الشرعي يتم تكليف مديرها ونائبه بقرار من مجلس الإدارة وبتوصية من لجنة المراجعة، وبعد تزكية من هيئة الرقابة الشرعية.

4.5.6.4.2 تتولى لجنة المراجعة الإشراف ومتابعة أعمال وتقارير إدارة التدقيق الشرعي، وتصحيح الملاحظات الواردة في تقاريرها.

4.5.6.4.3 على مجلس الإدارة إيلاء الأهمية اللازمة لإدارة التدقيق الشرعي والتأكد من استقلاليتها، وتمكينها من أداء مهامها في مراجعة كافة أعمال المصرف، وفق دليل عمل خاص بالإدارة يعد من قبلها ويعتمد من المجلس، وفق الضوابط المنصوص عليها في الفصل السابع من هذا الدليل.

4.5.6.5 الإشراف على المؤسسات التابعة (إن وجدت):

في إطار ممارسة دوره الإشرافي، يجب على مجلس إدارة المصرف الإشراف على المؤسسات التابعة للمصرف، ومتابعة أعمالها. وبذلك، يجب على مجلس إدارة المصرف الموافقة على الاستراتيجيات والسياسات العامة للشركات التابعة بما يتوافق مع استراتيجية المصرف وتحديد عناصر الحوكمة المطلوبة في هذه المؤسسات بما يضمن إشراف المصرف بشكل فعال على هذه المؤسسات وعلى كامل المجموعة. كما يتوجب على مجلس إدارة المصرف أن يدرك كافة المخاطر والأنشطة العائدة لهذه المؤسسات، والتأكد من انسجامها مع السياسة العامة لإدارة المخاطر المؤسسية لدى المصرف والمجموعة ككل.

إن هذه العملية لا تعفي مجالس إدارة المؤسسات التابعة نفسها من القيام بدورها المطلوب في إطار حوكمة هذه المؤسسات ومتابعة أعمالها والمحافظة على سلامتها بما يؤمن مصالح المودعين ويضمن حقوق المساهمين وينسجم مع التشريعات الرقابية المنظمة لأعمالها.

4.5.6.6 العلاقة مع الهيئة المركزية للرقابة الشرعية

4.5.6.6.1 على مجلس الإدارة التأكد من الالتزام بالقرارات الصادرة عن الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، بمصرف ليبيا المركزي.

4.5.6.6.2 الرجوع للهيئة المركزية للبث في أي خلافات قد تنشأن بين المجلس وهيئة الرقابة الشرعية.

4.5.6.6.3 التأكد من قيد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية في سجل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

4.5.6.6.4 تمكين الهيئة المركزية للرقابة الشرعية من الاطلاع على التقارير والمستندات والسجلات والعقود اللازمة لأداء مهامها.

الملحق رقم (8) قانون رقم 20 لسنة 2013 بشأن هيئة الرقابة الإدارية

المؤتمر الوطني العام - ليبيا
GENERAL NATIONAL CONGRESS - Libya

قانون رقم (20) لسنة 2013م
بإنشاء هيئة الرقابة الادارية

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع :-

- على الإعلان الدستوري المؤقت الصادر في 3 / أغسطس/2011م وتعديلاته.
- وعلى قرار المؤتمر الوطني العام رقم (62) لسنة 2013م في شأن إعتماد تعديل النظام الداخلي للمؤتمر.
- وعلى قانوني العقوبات والإجراءات الجنائية والتشريعات المكملة لهما.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن.
- وعلى القانون رقم (11) لسنة 1996م بإعادة تنظيم الرقابة الشعبية وتعديلاته.
- وعلى قانون نظام القضاء وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (2) لسنة 2007م بشأن إنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية.
- وعلى القانون رقم (3) لسنة 2007م بشأن وإنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية.
- وعلى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم (119) لسنة 2011م بشأن إنشاء ديوان المحاسبة وتحديد اختصاصاته .
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010م بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2013م بإعادة تنظيم ديوان المحاسبة .
- وعلى ما خلص إليه المؤتمر الوطني العام في إجتماعه العادي التاسع والتسعين المنعقد في تاريخ 2013/6/23م.

صدر القانون الآتي :

الفصل الأول
في تكوين الهيئة

مادة (1)

تنشأ بموجب أحكام هذا القانون هيئة تسمى " هيئة الرقابة الادارية " تتمتع بالشخصية الإعتبارية و الذمة المالية المستقلة وتلحق بالسلطة التشريعية .

- دراسة القوانين واللوائح والقرارات النافذة والأنظمة المعمول بها للتأكد من كفايتها للأغراض التي شرعت من أجلها وإقتراح التعديلات المؤدية إلى تلافي أوجه النقص فيها ، وكذلك التحري عن أسباب القصور أو التراخي أو الانحراف في تطبيقها وإقتراح الوسائل الكفيلة لتداركها وتلافيها .
- إبداء الرأي فيمن يرشح لشغل وظيفة عليا بالدولة بناءاً على طلب من الجهات المختصة.

مادة (26)

تخضع لرقابة الهيئة الجهات التالية :-

1- مجلس الوزراء والوزارات وكافة الوحدات الادارية التي تمول من الميزانية العامة .
2- الهيئات والمؤسسات العامة والمصالح والأجهزة القائمة بذاتها والوحدات الإدارية التابعة لأي من مجلس الوزراء والوزارات .
3- الأجهزة والهيئات الضبطية .
4- المنافذ البرية والجوية والبحرية .
5- الشركات العامة .
6- الشركات التي تساهم فيها الدولة او إحدى الهيئات العامة أو المؤسسات العامة أو الشركات العامة بنسبة لا تقل عن 25 % من رأسمالها سواءاً أكانت في داخل ليبيا او خارجها .
7- الشركات والوحدات الإنتاجية و الخدمية المملكة ما لم تكن قد سددت التزاماتها المترتبة على عملية التمليك
8- لجان تصفية الشركات العامة .
9- الهيئات والمؤسسات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام التي تدعمها الدولة او تساهم في ميزانياتها
10- السفارات والقنصليات الليبية في الخارج وما في حكمها .
11- أي جهة أخرى يصدر بإخضاعها لرقابة الهيئة قرار من السلطة التشريعية او بطلب من الحكومة .

الملحق رقم (9) قانون رقم (19) لسنة 2013 بشأن تنظيم ديوان المحاسبة

قانـــون رقم (19) لسنـــة 2013م
فـي شأن إعادة تنظيم ديوان المحاسبة

المؤتمر الوطني العام

بعد الاطلاع :-

- علـــى الإعـــلان الدستـــوري المؤقـــت الصـــادر في **3** / أغسطس/**2011م** وتعديلاتـه.
- وعلـــى قـــرار المؤتمـــر الوطنـــي العـــام رقـــم **(62)** لسنـــة **2013م** فـــي شـــأن إعتمـــاد تعديـــل النظـــام الداخـــلي للمؤتمـــر.
- وعلـــى قانـــوني العقوبـــات والإجـــراءات الجنائيـــة والتشريعـــات المكملـــه لهـــما.
- وعلـــى قانـــون النظـــام المالـــي للدولـــة ولائحـــة الميزانيـــة والحسابـــات والمخـــازن.
- وعلـــى القانـــون رقـــم **(11)** لسنـــة **1996م** بإعـــادة تنظيـــم الرقابـــة الشعبيـــة وتعديلاتـــه.
- وعلـــى قانـــون نظـــام القضـــاء وتعديلاتـــه.
- وعلـــى القانـــون رقـــم **(2)** لسنـــة **2007م** بشـــأن إنشـــاء وتنظيـــم جهـــاز المراجعـــة الماليـــة.
- وعلـــى القانـــون رقـــم **(3)** لسنة **2007م** بشأن وإنشاء وتنظيم جهاز المراجعة المالية.
- وعلـــى قرار المجلس الوطني الانتقالي رقم **(119)** لسنة **2011م** بشأن إنشاء ديوان المحاسبة وتحديد اختصاصـــاته .
- وعلـــى القانـــون رقـــم **(12)** لسنـــة **2010م** بشـــأن إصـــدار قانـــون علاقـــات العمـــل ولائحتـــه التنفيذيـــة.
- وعلـــى ما خلـــص إليـــه المؤتمـــر الوطنـــي العـــام فـــي إجتماعـــه العـــادي التاســـع والتسعيـــن المنعقـــد بتاريـــخ **2013/6/16م .**

صـــدر القـانـون الأتي :

الفصل الأول
أهداف الديوان وإختصاصاته

مادة (1)

ديوان المحاسبة هيئة مستقلة تلحق بالسلطة التشريعية .

مادة (2)

يهدف الديوان إلى ما يلي :

1- تحقيق رقابة فعالة على المال العام و التحقق من مدى ملائمة أنظمة الرقابة الداخلية اليدوية و الإلكترونية وسلامة التصرفات المالية والقيود المحاسبية و التقارير المالية طبقا للتشريعات النافذة .

2- بيان أوجه النقص أو القصور في القوانين و اللوائح و الأنظمة المعمول بها .

3- الكشف عن المخالفات المالية في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان .

4- تقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الديوان و التحقق من استخدام الموارد بطريقة إقتصادية و بكفاءة و فاعلية .

مادة (3)

يمارس ديوان المحاسبة رقابته على الجهات الآتية :

1- مجلس الوزراء والوزارات وكافة الهيئات والمصالح و المؤسسات والأجهزة العامة والمكاتب التابعة للدولة وما في حكمها , و السفارات و القنصليات و البعثات الدبلوماسية الليبية بالخارج سواءً نصت قوانينها على نظام خاص للمراجعة أو لم تنص .

2- الشركات التي تساهم فيها الدولة أو المشروعات أو الهيئات أو المصالح و المؤسسات والأجهزة العامة بما لا يقل عن 25% من رأس مالها أو تلك التي منحتها الحكومة إمتياز إستغلال مرفق عام أو مورد للثروة الطبيعية وذلك دون إخلال بأي أحكام خاصة قد تنص عليها القوانين أو الإتفاقيات التي تبرم مع الحكومة تنفيذاً لها .

3- الجهات التي تتولى إدارة أموال التقاعد و التضامن وكذلك الجهات و الهيئات التي تضمنها و تدعمها الحكومة أو أي من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان .

4- الهيئات والجمعيات الخاصة ذات النفع العام التي تشرف عليها الدولة أو تدعمها بطريق مباشر أو غير مباشر والنقابات العامة والأحزاب السياسية .

5- المشروعات التي يحصل أصحابها على إعانات مباشرة من الدولة وعلى قروض منها إذا إشترط عقد القرض إخضاعها لمراجعة الديوان .

الملحق رقم (10) قانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف

قانون رقم (1) لسنة **1373**و.ر/**2005** مسيحى
بشأن المصارف

مؤتمر الشعب العام

- تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي للعام 1372و.ر .
- وبعد الاطلاع على القانون رقم (1) لسنة 1369 و.ر بشأن المـ ؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية .
- وعلى القانون التجاري والقوانين المكملة له .
- وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية وتعديلاته .
- وعلى قانون العقوبات والقوانين المكملة له .
- وعلى قانون الإجراءات الجنائية وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (33) لسنة 1971 إفرنجي في شـ أن تنظـ يم أعمـ ال الوكالات التجارية .
- وعلى القانون رقم (67) لسنة 1972 إفرنجي بإصدار قـ انون الجمـ ارك وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (10) لسنة 1983 إفرنجي بشأن تمويل وتنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (9) لسنة 1992 إفرنجي بـ شأن مزاولـ ة الأنـ شطة الاقتصادية وتعديلاته .
- وعلى القانون رقم (1) لسنة 1993 إفرنجي بـ شأن المـ صارف والنقـ د والائتمان وتعديلاته .

1

الملحق رقم (11)

مؤشر مدركات الفساد لعام 2024 الصادر عن منُظمة الشفافية الدولية

Transparency International Report 2024



Transparency International is a global movement with one vision: a world in which government, business, civil society and the daily lives of people are free of corruption. With more than 100 chapters worldwide and an international secretariat in Berlin, we are leading the fight against corruption to turn this vision into reality.

www.transparency.org

Cover: Aleksandar Savić / Transparency International.

Every effort has been made to verify the accuracy of the information contained in this report. All information is correct up until February 2025. Nevertheless, Transparency International cannot accept responsibility for the consequences of its use for other purposes or in other contexts.

ISBN: 978-3-96076-266-9

2025 Transparency International. Except where otherwise noted, this work is licensed under CC BY-ND 4.0 DE. Quotation permitted. Please contact Transparency International – copyright@transparency.org – regarding derivatives requests.

CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2024

TABLE OF CONTENTS

4-5
Map and Results

6-7
Executive Summary

8
Recommendations

9-10
Global Highlights

11-16
Corruption and the Climate Crisis

1. Undue influence on climate policies and decision-making
2. Embezzlement and misuse of climate funds
3. Weak environmental protection
4. Threats to activists

17
Regional Analyses

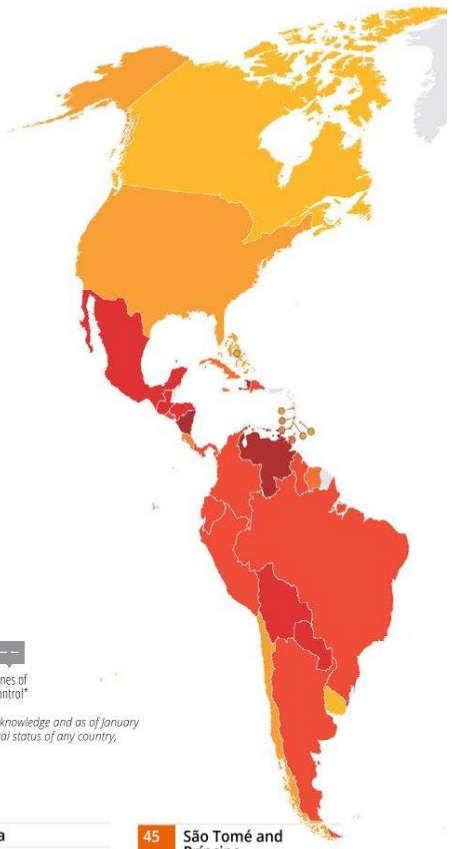
18
Methodology

19
Endnotes

180 COUNTRIES 180 SCORES

HOW DOES YOUR COUNTRY MEASURE UP?

The perceived levels of public sector corruption in 180 countries and territories around the world.



SCORE

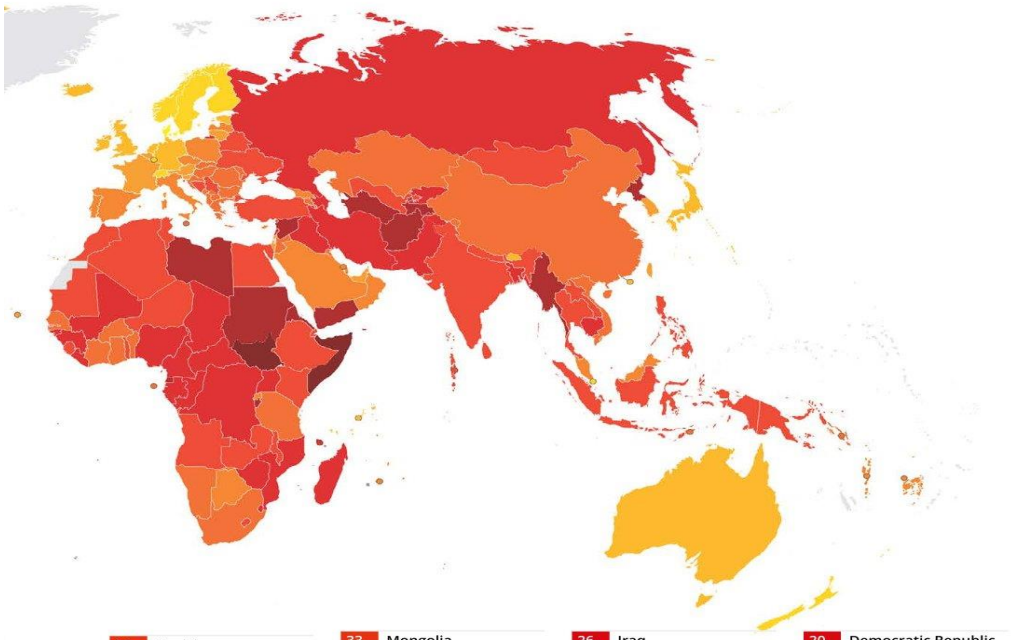
Highly Corrupt — Very Clean

0-9 | 10-19 | 20-29 | 30-39 | 40-49 | 50-59 | 60-69 | 70-79 | 80-89 | 90-100

No Data | Disputed Boundaries* | Lines of Control*

*The designations employed and the presentation of material on this map follow the UN practice to the best of our knowledge and as of January 2025. They do not imply the expression of any opinion on the part of Transparency International concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries.

SCORE	COUNTRY/TERRITORY
90	Denmark
88	Finland
84	Singapore
83	New Zealand
81	Luxembourg
81	Norway
81	Switzerland
80	Sweden
78	Netherlands
77	Australia
77	Iceland
77	Ireland
76	Estonia
76	Uruguay
75	Canada
75	Germany
74	Hong Kong
72	Bhutan
72	Seychelles
71	Japan
71	United Kingdom
69	Belgium
68	Barbados
68	United Arab Emirates
67	Austria
67	France
67	Taiwan
65	Bahamas
65	United States
64	Israel
64	Korea, South
63	Chile
63	Lithuania
63	Saint Vincent and the Grenadines
62	Cabo Verde
60	Dominica
60	Slovenia
59	Latvia
59	Qatar
59	Saint Lucia
59	Saudi Arabia
58	Costa Rica
57	Botswana
57	Portugal
57	Rwanda
56	Cyprus
56	Czechia
56	Grenada
56	Spain
55	Fiji
55	Oman
54	Italy
53	Bahrain
53	Georgia
53	Poland
51	Mauritius
50	Malaysia
50	Vanuatu
49	Greece
49	Jordan
49	Namibia
49	Slovakia
47	Armenia
47	Croatia
46	Kuwait
46	Malta
46	Montenegro
46	Romania
45	Benin
45	Côte d'Ivoire
45	São Tomé and Príncipe
45	Senegal
44	Jamaica
44	Kosovo
44	Timor-Leste
43	Bulgaria
43	China
43	Moldova
43	Solomon Islands
42	Albania
42	Ghana
41	Burkina Faso
41	Cuba
41	Hungary
41	South Africa
41	Tanzania
41	Trinidad and Tobago
40	Kazakhstan
40	North Macedonia
40	Suriname
40	Vietnam
39	Colombia
39	Guyana



39	Tunisia
39	Zambia
38	Gambia
38	India
38	Maldives
37	Argentina
37	Ethiopia
37	Indonesia
37	Lesotho
37	Morocco
36	Dominican Republic
35	Serbia
35	Ukraine
34	Algeria
34	Brazil
34	Malawi
34	Nepal
34	Niger
34	Thailand
34	Turkey
33	Belarus
33	Bosnia and Herzegovina
33	Laos

33	Mongolia
33	Panama
33	Philippines
33	Sierra Leone
32	Angola
32	Ecuador
32	Kenya
32	Sri Lanka
32	Togo
32	Uzbekistan
31	Djibouti
31	Papua New Guinea
31	Peru
30	Egypt
30	El Salvador
30	Mauritania
28	Bolivia
28	Guinea
27	Eswatini
27	Gabon
27	Liberia
27	Mali
27	Pakistan
26	Cameroon

26	Iraq
26	Madagascar
26	Mexico
26	Nigeria
26	Uganda
25	Guatemala
25	Kyrgyzstan
25	Mozambique
24	Central African Republic
24	Paraguay
23	Bangladesh
23	Congo
23	Iran
22	Azerbaijan
22	Honduras
22	Lebanon
22	Russia
21	Cambodia
21	Chad
21	Comoros
21	Guinea-Bissau
21	Zimbabwe

20	Democratic Republic of the Congo
19	Tajikistan
17	Afghanistan
17	Burundi
17	Turkmenistan
16	Haiti
16	Myanmar
15	Korea, North
15	Sudan
14	Nicaragua
13	Equatorial Guinea
13	Eritrea
13	Libya
13	Yemen
12	Syria
10	Venezuela
9	Somalia
8	South Sudan

5

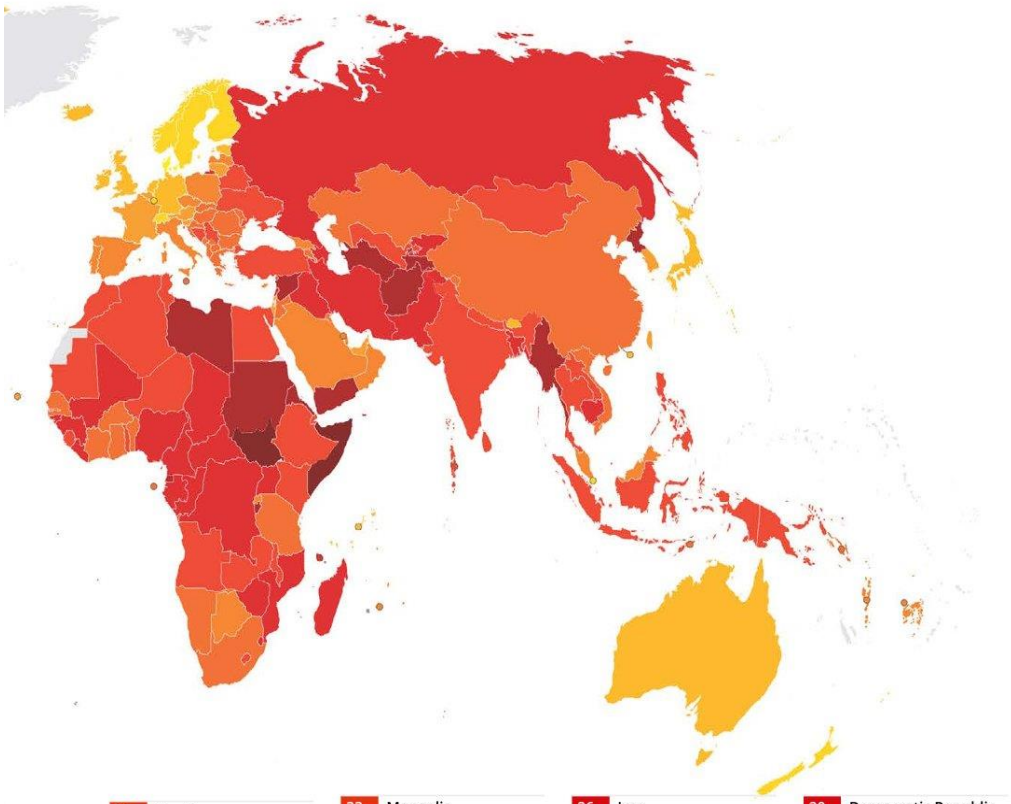
72	Seychelles
71	Japan
71	United Kingdom
69	Belgium
68	Barbados

58	Costa Rica
57	Botswana
57	Portugal
57	Rwanda
56	Cyprus

46	Malta
46	Montenegro
46	Romania
45	Benin
45	Côte d'Ivoire

40	North Macedonia
40	Suriname
40	Vietnam
39	Colombia
39	Guyana

4



39	Tunisia
39	Zambia
38	Gambia
38	India
38	Maldives
37	Argentina
37	Ethiopia
37	Indonesia
37	Lesotho
37	Morocco
36	Dominican Republic
35	Serbia
35	Ukraine
34	Algeria
34	Brazil
34	Malawi
34	Nepal
34	Niger
34	Thailand
34	Turkey
33	Belarus
33	Bosnia and Herzegovina
33	Laos
33	Mongolia
33	Panama
33	Philippines
33	Sierra Leone
32	Angola
32	Ecuador
32	Kenya
32	Sri Lanka
32	Togo
32	Uzbekistan
31	Djibouti
31	Papua New Guinea
31	Peru
30	Egypt
30	El Salvador
30	Mauritania
28	Bolivia
28	Guinea
27	Eswatini
27	Gabon
27	Liberia
27	Mali
27	Pakistan
26	Cameroon
26	Iraq
26	Madagascar
26	Mexico
26	Nigeria
26	Uganda
25	Guatemala
25	Kyrgyzstan
25	Mozambique
24	Central African Republic
24	Paraguay
23	Bangladesh
23	Congo
23	Iran
22	Azerbaijan
22	Honduras
22	Lebanon
22	Russia
21	Cambodia
21	Chad
21	Comoros
21	Guinea-Bissau
21	Zimbabwe
20	Democratic Republic of the Congo
19	Tajikistan
17	Afghanistan
17	Burundi
17	Turkmenistan
16	Haiti
16	Myanmar
15	Korea, North
15	Sudan
14	Nicaragua
13	Equatorial Guinea
13	Eritrea
13	Libya
13	Yemen
12	Syria
10	Venezuela
9	Somalia
8	South Sudan

الملحق رقم (12)

نماذج استمَّارة المقابلة الشخصية





نموذج استمَّارة مقابلة شخصية _ إدارة المراجعة الداخلية

عنوان الدراسة: أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات– دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي.

أولاً: بيانات تعريفية للمستجيب

- الاسم (اختياري): .....
- الوظيفة: .....عدد سنوات الخبرة: .....
- اسم المصرف: ..... تاريخ المقابلة: .....

ثانيا: مقدمة:

تهدف هذه المقابلة إلى جمع بيانات نوعية للدراسة من الخبراء والمسؤولين في القطاع المصرفي الليبي حول مدى التزام المصرف بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونؤكد أن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ثالثاً: أسئلة المقابلة الشخصية:

1. ما مدى التزام المصرف بتطبيق أبعاد إطار (COSO) الخمسة في أعمال المراجعة الداخلية؟

.....

2. كيف تُسهم تكنولوجيا المعلومات في تعزيز فعالية الأنشطة الرقابية داخل المصرف؟

.....

3. ما أبرز نقاط القوة والضعف في بيئة الرقابة الداخلية لدى مصرفكم؟

.....

4. هل يتمَّ ربط نتائج تقييم المخاطر بأنشطة الرقابة الإلكترونية وكيف يتمَّ ذلك؟

.....

5. ما مدى تأثير تطبيق إطار (COSO) على جودة ودقة التقارير المالية الصادرة عن المصرف؟

.....

ختام المقابلة: نشكركم على وقتكم ومساهمتكم في إنجاح هذه الدراسة، ونؤكد أن آرائكم ستُسهم في تعزيز جودة العمل المصرفي في ليبيا.

نموذج استمَّارة مقابلة شخصية _ المراجعين الخارجيين

عنوان الدراسة: أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات– دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي.

أولاً: بيانات تعريفية للمستجيب

- الاسم (اختياري): .....
- شركة المراجعة: ..... سنوات الخبرة: .....
- المصرف محلّ المراجعة: ..... تاريخ المقابلة: .....

ثانيا: مقدمة:

تهدف هذه المقابلة إلى التعرف على تقييمات المراجعين الخارجيين لمدى الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونؤكد أن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ثالثاً: أسئلة المقابلة الشخصية:

1. كيف تقيمون التزام المصرف بإطار (COSO)؟

.....

2. ما مدى اعتمَّادكم على نُظم المعلومات المالية الإلكترونية خلال عمليات المراجعة؟

.....

3. هل تلاحظون تحسناً في جودة التقارير المالية نتيجة استخدام الأنُظمة الإلكترونية؟

.....

4. أبرز الملاحظات المتعلقة بالرقابة الداخلية التي تظهر في تقاريركم؟

.....

5. كيف يُسهم تطبيق إطار (COSO) في تقليل الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية؟

.....

رابعاً: ملاحظات الباحثة:

.....

ختام المقابلة:

نشكركم على وقتكم ومساهمتكم في إنجاح هذه الدراسة، ونؤكد أن آرائكم ستُسهم في تعزيز جودة العمل المصرفي في ليبيا.

نموذج استمَّارة مقابلة شخصية _ إدارة المحاسبة والمالية

عنوان الدراسة: أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات– دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي.

أولاً: بيانات تعريفية للمستجيب

- الاسم (اختياري): .....
- الوظيفة: ..... سنوات الخبرة: .....
- اسم المصرف: ..... تاريخ المقابلة: .....

ثانيا: مقدمة:

تهدف هذه المقابلة إلى جمع بيانات نوعية للدراسة من الخبراء والمسؤولين في القطاع المصرفي الليبي حول مدى التزام المصرف بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونؤكد أن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ثالثاً: أسئلة المقابلة الشخصية:

1. ما مدى اعتمَّادكم على الأنُظمة الإلكترونية في اعداد التقارير المالية؟

.....

2. هل ساهم تطبيق إطار (COSO) في تحسين ضبط عمليات تسجيل البيانات المحاسبية؟

.....

3. ما دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة التقارير المالية؟

.....

4. ما أبرز التحديات التي تواجهكم عند اعداد التقارير المالية باستخدام الأنُظمة الإلكترونية؟

.....

5. هل أدى تطبيق الرقابة الالكترونية إلى رفع سرعة وموثوقية التقارير؟

.....

رابعاً: ملاحظات الباحثة:

.....

ختام المقابلة:

نشكركم على وقتكم ومساهمتكم في إنجاح هذه الدراسة، ونؤكد أن آرائكم ستُسهم في تعزيز جودة العمل المصرفي في ليبيا.

نموذج استمَّارة مقابلة شخصية _ إدارة تقنية المعلومات

عنوان الدراسة: أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات– دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي.

أولاً: بيانات تعريفية للمستجيب:

- الاسم (اختياري): .....
- الوظيفة: .....عدد سنوات الخبرة: .....
- اسم المصرف: ..... تاريخ المقابلة: .....

ثانيا: مقدمة:

تهدف هذه المقابلة إلى جمع بيانات نوعية للدراسة من الخبراء والمسؤولين في القطاع المصرفي الليبي حول مدى التزام المصرف بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونؤكد أن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ثالثاً: أسئلة المقابلة الشخصية:

1. ما مدى جاهزية البنية التكنولوجية لدعم تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(COSO)؟

.....

2. هل يوجد تكامل فعال بين الأنُظمة المحاسبية وأنُظمة الرقابة الأخرى؟

.....

3. ما دور الإدارة في تعزيز أمن المعلومات والضوابط الإلكترونية؟

.....

4. ما أبرز التحديات التقنية التي تواجه جودة البيانات المالية؟

.....

5. هل تدعم الأنُظمة الحالية إعداد تقارير مالية دقيقة وموثوقة؟

.....

رابعاً: ملاحظات الباحثة:

.....

ختام المقابلة:

نشكركم على وقتكم ومساهمتكم في إنجاح هذه الدراسة، ونؤكد أن آرائكم ستُسهم في تعزيز جودة العمل المصرفي في ليبيا.

نموذج استمَّارة مقابلة شخصية _ إدارة المخاطر

عنوان الدراسة: أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات– دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي.

أولاً: بيانات تعريفية للمستجيب

- الاسم (اختياري): .....
- الوظيفة: .....عدد سنوات الخبرة: .....
- اسم المصرف: ..... تاريخ المقابلة: .....

ثانيا: مقدمة:

تهدف هذه المقابلة إلى جمع بيانات نوعية للدراسة من الخبراء والمسؤولين في القطاع المصرفي الليبي حول مدى التزام المصرف بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونؤكد أن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ثالثاً: أسئلة المقابلة الشخصية:

1. هل يتمَّ إجراء تقييم مخاطر دوري وفق إطار (COSO)؟

.....

2. كيف تُسهم الأنُظمة الإلكترونية في دعم عملية تقييم المخاطر؟

.....

3. ما أنواع المخاطر الأكثر ارتباطاً باستخدام الأنُظمة الإلكترونية؟

.....

4. هل يتمَّ ربط نتائج تقييم المخاطر بإجراءات الرقابة الداخلية؟

.....

5. ما تأثير إدارة المخاطر الفعالة على جودة البيانات والتقارير المالية؟

.....

رابعاً: ملاحظات الباحثة:

.....

ختام المقابلة:

نشكركم على وقتكم ومساهمتكم في إنجاح هذه الدراسة، ونؤكد أن آرائكم ستُسهم في تعزيز جودة العمل المصرفي في ليبيا.

نموذج استمَّارة مقابلة شخصية _ هيئة المراقبة والامتثال

عنوان الدراسة: أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات– دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي.

أولاً: بيانات تعريفية للمستجيب

- الاسم (اختياري): .....
- الوظيفة: .....عدد سنوات الخبرة: .....
- اسم المصرف: ..... تاريخ المقابلة: .....

ثانيا: مقدمة:

تهدف هذه المقابلة إلى جمع بيانات نوعية للدراسة من الخبراء والمسؤولين في القطاع المصرفي الليبي حول مدى التزام المصرف بتطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) وأثر ذلك على جودة التقارير المالية في ظلِّ استخدام تكنولوجيا المعلومات، ونؤكد أن جميع المعلومات ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

ثالثاً: أسئلة المقابلة الشخصية:

1. كيف تقيمون مستوى التزام المصرف بتطبيق أبعاد إطار(COSO)؟

.....

2. ما أثر تكنولوجيا المعلومات على فعالية الرقابة الداخلية؟

.....

3. هل تساعد الأنُظمة المصرفية في تتبع العمليات المالية بشكل موثوق؟

.....

4. ما أبرز نقاط الضعف الرقابية التي يتمَّ رصدها عادة؟

.....

5. إلى أي مدى يُسهم تعزيز الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية؟

.....

رابعاً: ملاحظات الباحثة:

.....

ختام المقابلة:

نشكركم على وقتكم ومساهمتكم في إنجاح هذه الدراسة، ونؤكد أن آرائكم ستُسهم في تعزيز جودة العمل المصرفي في ليبيا.

الملحق رقم (13)

تقرير ديوان المحاسبة الليبي لعام 2022م



- فيما يتعلق بالمحفظة الائتمانية طلب بنك اسبانيا من المساهمة إعادة تصنيف للمحفظة بقيمة 91 مليون يورو مما سيؤدي إلى عجز في المخصصات قدره 5 مليون يورو مع البيانات كما هي في 2021/03/31م، تم تخفيض هذا العجز إلى 2,47 مليون يورو بتاريخ 2021/12/31م، إلى جانب ذلك لاحظ بنك اسبانيا عجز في المخصصات البالغة 705,464 يورو المرتبطة بخطابات الاعتماد الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.
- انخفاض في حجم الاعتمادات المستندية والذي يرجع جزئيا إلى انخفاض الأعمال من قبل الشريك الجزائري CREDIT POPULAIRE DALGRIE.
- انخفاض أعمال المؤسسة الوطنية للنفط طرف المساهمة أثر على صافي الربح مما أدى إلى انخفاض من 463,000 يورو خلال الأربع الأشهر الأولى من عام 2021م إلى 131,000 يورو عن نفس الفترة في سنة 2022م.
- بلغت قيمة المخصصات المكونة في 2022/06/30م قيمة 70,223,972 دولار أي ما نسبته 16% من تكلفة المساهمة بدفاتر المصرف، وذلك يرجع إلى انخفاض سعر صرف عملة اليورو والتي تمثل عملة حقوق المساهمين عن القيمة الدفترية بعملة الدولار.

مصرف الواحة

الحوكمة

- قيام رئيس مجلس إدارة المصرف بالجمع بين وظيفته مع وظيفة مساعد مدير العام بمصرف الساحل والصحراء بالمخالفة لمنشور ديوان المحاسبة رقم (7) لسنة 2018م بشأن تعارض المصالح بمجالس إدارات الشركات العامة، ومخالفة القانون التجاري رقم (23) لسنة 2010م بموجب مواده أرقام (407, 175, 181, 182, 183)، وقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م بموجب المادة رقم (15).
- قيام مجلس إدارة المصرف برفع قيمة مرتبات المدير العام من مبلغ 8,625 دينار إلى مبلغ 15,000 دينار، ورفع مرتب نائب المدير العام من مبلغ 6,900 دينار إلى مبلغ 10,000 دينار بالمخالفة للائحة الموظفين بالمصرف.
- قيام مجلس إدارة المصرف بتعيين عدد اثنان مساعدين واثنان نواب بالمخالفة للهيكل التنظيمي ولائحة الموظفين.
- أصدر مجلس الإدارة قرار رقم (7) لسنة 2021م بتشكل لجنة التمويل والاستثمار إذ تبين عدد 5 من أعضائها هم أعضاء مجلس إدارة مصرف الواحة، الأمر الذي يتعارض مع مبادئ الحوكمة الرشيدة، ويزيد من حالات تعارض المصالح.
- قيام الإدارة التنفيذية بإصدار قرار تعيين لعدد 24 موظف جديد خلال سنة 2021م وعدد 9 قرارات خلال سنة 2022م، ومن خلال الفحص تبين أن جل الذين تم توظيفهم يحملون مؤهلات لا تتماشى مع طبيعة العمل المصرفي، مثل الثانوية العامة ودبلوم المتوسط الأمر الذي يتعارض مع سياسة التوظيف بالمصرف ويحدث خلل جسيم بالهيكل التنظيمي والإداري بالمصرف.

إدارة فروع منطقة طرابلس بمصرف الجمهورية

من خلال اعمال الفحص والمراجعة تبين اختلاس أموال عامة من الحسابات الوسيطة تجاوزت مبلغ 9,358,456 دينار، وفيما يلي جدول تفصيلي للعمليات:

الوقائع	قيمة العمليات المالية
قيام (س ع) بالتلاعب بالحسابات الوسيطة بتحويل أموال لحسابات بالمصرف	8,291,944
قيام (ف ص) باختلاس بالتواطؤ مع (س.ع) وذلك بتحويل لحسابها المصرفي الشخصي وحسابات مفتوحة بأسماء إخوتها.	354,320
قيام (ن.ا) بالتواطؤ مع (س. ع) بتحويل لحساباته الشخصية بالمصرف وحساب ابنه	293,294
قيام (ف ا) بتحويل أموال واضافتها لحسابات بعض موظفي المصرف والزبائن	219,430
قيام (ص ا) تحويل أموال واضافتها لحسابات بعض موظفي المصرف والزبائن	6,207
قيام (ر ص) بفتح حساب مصرفي لابنها تحويل أموال واضافة أموال	193,261

مصرف الجمهورية فرع القادسية

من خلال اعمال الفحص والمراجعة تبين وجود اختلاس أموال المصرف بتحويل مبالغ من حساب المركز الرئيس للفرع بإجمالي 21,022,104 دينار، من خلال عمليات السحب على المكشوف، وتسييل صكوك مصدقة لأطراف من غير ذي علاقة بمن صدقت لهم الصكوك، وإضافة أموال لحسابات شركات خاصة وحسابات أفراد، وفيما يلي جدول تفصيلي للعمليات:

بيان الوقائع	قيمة العمليات المالية
السحب على المكشوف دون تحويل	4,500,000 دينار
تسييل صكوك مصدقة لغير الصادرة لهم	2,340,532 دينار
إضافتها لحسابات شركات خاصة وأفراد	14,181,572 دينار

المصرف التجاري الوطني

- أخر اجتماع للجمعية العمومية العادية للمصرف في 2021/06/24م وهو ما ينافي المادة (163) من القانون (23) لسنة 2010م، بشأن النشاط التجاري وكذلك المادة (29) من النظام الأساسي للمصرف.
- تضارب التشريعات المنظمة لعمل المصرف، حيث تنص المادة (68) (أولاً) من القانون (46) لسنة 2012م المعدل للقانون (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، والتي تنص على: "أن يدار المصرف بمجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء على الأقل"، بينما ينص النظام الأساسي للمصرف في المادة (35): "يدار المصرف بمجلس إدارة يتكون من سبعة أعضاء"، الأمر الذي يستلزم تعديل في النظام الأساسي للمصرف بما يتوافق مع التعديلات في قانون المصارف.
- قصور مجلس إدارة المصرف في تحديث واعتماد الهيكل التنظيمي للمصرف يتم من خلاله تحديد الاختصاصات والمسؤوليات والصلاحيات وتقسيم المهام وتوزيعها على جميع الإدارات بطريقة تسلسلية تساعد على فهم طبيعة العمل والحدود والمسؤوليات الخاصة بكل إدارة.
- عدم قيام المجلس باعتماد سياسات ودليل عمل لإدارة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى وجود نقص حاد في الكادر الوظيفي بالإدارة والفروع والوكالات وعدم

الحسابات أصبحت مدينة نتيجة لاستفادة أصحاب الحسابات بالمبالغ المضافة أكثر من مرة، وبنفس الوقت لم تستطع الفروع التأكد من تفاصيل القيم المضافة لتعذر استخراج تقارير المطابقة من منظومة المرتبات.

- عدم وجود تقارير جرد لأصـول تقنية المعلومات (البرمجيات، المعدات التقنية) الأمر الذي ترتب عنه مخاطر جودة نظام المعلومات وبالتالي ضعف مراقبة كافة العمليات بالبنية التقنية بالمصرف.
- عدم تفعيل نظام مراقبة قواعد البيانات والمنظومة المصـــــــرفية بالرغم من وجوده، الأمر الذي ترتب عنه تكبيد المصـــرف لخسائر نتيجة عمليات الاختراق التي طالت المنظومة المصـرفية والتي تمت بزرع أرصدة دائنة لبعض الحسابات الجارية.

مصـرف شمال أفريقيا

تقييم المنظومة المصرفية (فليكس كيوب)

- من خلال إجراء بعض الاختبارات على مخرجات منظومة المصـــــــرف (فليكس كيوب) لسـنة 2021م، لوحظ وجود حالات التضـارب فيما بين الأرصـدة الأمر الذي يؤثر سلباً على مصداقية المركز المالي للمصرف على اعتبار أن مواضع عدم التطابق كانت كالتالي:
  - عدم التطابق بين رصـيدي المنتج (الرصـيد الدفتري والرصـيد المتاح) في نهاية العمل اليومي.
  - عدم التطابق بين الرصيد الدفتري الإجمالي للمنتجات مع الأستاذ المساعد.
  - عدم التطابق بين رصـــــــيد الأســتاذ العام مع ما يقابله من أرصــدة الأســتاذ المساعد.
  - عدم توازن الجانب المدين مع الجانب الدائن بالمراكز المالية.
- عدم سلامة وصحة المعالجات المحاسبية التي أجراها المصـــــرف على أرصدة حسابات زبائنه الجارية التي تضـــررت من عملية الســـرقة بسبب اختراق قاعدة بيانات منظومة الحسابات في شهري 9-10 من سنة 2020م.
- عدم مصـداقية تقرير (موائمة المنتجات مع الاسـتاذ المسـاعد) المسـتخرج من منظومة المصـــــــرف (فليكس كيوب) والذي يعد من التقارير الهامة محاســبياً ورقابياً وذلك في العديد من الحالات حيث تبين التالي:
  - رصـيد المنتجات الظاهر بتقرير الموائمة لا يتطابق مع الرصـيد الظاهر بتقرير جرد المنتجات في ذات التاريخ.
  - رصـيد الأستاذ المساعد الظاهر بتقرير الموائمة لا يتطابق مع الرصـيد الظاهر بالأستاذ المساعد في ذات التاريخ.

تقييم سياسة مكافحة غسيل الأموال

- تقصـــير إدارة المصـــرف في تفعيل نظام (السايرون) لمكافحة غســـيل الأموال وتمويل الإرهاب، بالرغم من كون المنظومة ركيزة أســاســـية في مراقبة الامتثال

ومكافحة غسيل الأموال على العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، إلا أنه قد تأخر تفعيلها لأكثر من أربع سنوات.

- تأخر إدارة المصـــرف في استكمال قاعدة بيانات متكاملة عن زبائن المصـــرف، والمتمثلة في اعرف عميلك (KYC) للأفراد وبيانات CBL والســـجل التجاري للشركات تطبيق إجراءات مكافحة غسيل الأموال.
- اسناد مهمة التفتيش والمطابقة للعديد من الاعتمادات المستندية إلى شـــركات تفتيش محلية غير معتمدة من المركز الليبي للاعتماد مخالفة بذلك الرســـالة الدورية رقم (2020/68) الصادرة عن إدارة الرقابة على المصارف بالإضافة إلى إسناد مهمة التفتيش والمطابقة لشـــركات معتمدة في مجالات غير تلك الواردة بشهادة الاعتماد.
- عند التدقيق ومتابعة عمل وحدة الامتثال تبين أنها تحتوي على عدد 16 مراقب امتثال مقســـمين على الفروع والوكالات من بينهم موظفين يحملون مؤهلات ثانوية وإعدادية، مما يتطلب من إدارة المصـــــرف العمل على تكثيف الدورات التدريبية وتنمية القدرات المهنية في مجال تطبيق معايير الامتثال.

حالات التجاوز المكتشفة في عمل المقاصة الإلكترونية

تـم فحـص عينـة مـن صـكوك المقاصـة الإلكترونيـة لمصـرف شـمال أفريقيـا بلغـت 10,537 صـك وبقيمـة إجماليـة تقـدر 2,026,972,784 دينـار لعـدد 20 فـرع مـن فـروع المصـرف، ومـن خـلال تتبـع حركـة تمريـر عينـة الصـكوك بنظام المقاصة الإلكترونية والحسابات ذات العلاقة بها، تبين ما يلي:

- اكتشاف العديد من حالات التلاعب من قبل موظفي المقاصة بفروع مصـــرف شـمال أفريقيا، وقيامهم باختلاس قيمة صـكوك مقاصـة واردة، حيث تم قبول صـكوك مقاصـة دون وجود أرصـدة تقابلها بالحسـابات المصـدرة منها مخالفة لدليل الإجراءات لنظام المقاصة الصادر عن مصـــرف ليبيا المركزي ومنشوراته، مما تسبب في مخاطر عالية على أموال المصـــــرف، وقد تم استرجاع أغلب قيم الصكوك بعد تبليغ الديوان للإدارة العامة للمصرف بالتجاوزات في عمل المقاصة بالفروع، وفيما يلي بيان بالصـكوك التي تم قبولها بغرفة المقاصـة دون خصـمها من الحسابات الجارية الصادرة عنها الصكوك بقيمة إجمالية 1,144,945 دينار.

الفرع	رقم الصك	القيمة	المستفيد	الساحب	التاريخ
سبها	678360	75,000	شركة الزعفران للأدوية	إ. ع. أ	12/08/2020
الزاوية	47	66,000	شركة الربيع الأولى	شركة شهداء الزاوية	14/09/2017
الزاوية	33	65,000	ا. ن. ب	ا. ن. ب	15/10/2017
الجديد	685386	100,000	ا. ع. ا	ا. ع. ا	10/02/2020
الجديد	685387	50,000	ن. ع. ب	ا. ع. ا	10/02/2020
الجديد	685389	150,000	ن. ع. ب	ا. ع. ا	11/02/2020
الجديد	685390	200,000	ن. ع. ب	ا. ع. ا	23/02/2020
الجديد	25591	83,738	مصرف التجاري/ فرع سبها	كتيبة الهندسة الثالثة	18/03/2020
الجديد	25594	63,080	مصرف التجاري/ فرع القرضة	كتيبة الهندسة الثالثة	18/03/2020
الجديد	25592	52,085	مصرف التجاري/ فرع القرضة	كتيبة الهندسة الثالثة	18/03/2020
الجديد	87716	69,426	مصرف الصحاري/ سبها	الشركة العامة للمياه	05/03/2020
الجديد	87778	73,320	مصرف الصحاري/ سبها	الشركة العامة للمياه	11/03/2020
الجديد	33538	97,296	مصرف التجاري/ براك	الشركة العامة للمياه	29/06/2021

- قيام موظفي بعض الفروع بتسييل قيمة صكوك مقاصة صادرة راجعة لم يتم قبولها في غرفة المقاصة الإلكترونية مخالفة لدليل الإجراءات لنظام المقاصة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي ومنشوراته مما تسبب بالضرر بالمال العام، وقد تم تسوية بعض الصكوك بعد تبليغ الديوان للإدارة العامة بالمصرف بالتجاوزات في عمل المقاصة بالفروع، وفيما يلي بيان بالمبالغ قرين كل اسم فرع التي تم تسييلها دون رصيد يقابلها في حسابات المستفيدين منها بمصرف شمال أفريقيا:

الفرع	إجمالي قيمة الصك (دينار)
جنزور	2,136,425
ابوسليم	346,309
تاجوراء	240,000
سبها	75,000
القره بولي	25,800
امعيتيقة	168,148
الرئيسي	972,000
الجديد	203,176
الإجمالي	**4,166,858**

المحفظة الائتمانية

بلغ رصيد المحفظة الائتمانية للمصرف في تاريخ 2021/12/31م مبلغاً وقدره 1,040,784,187 دينار والتي تتضمن تسهيلات مباشرة وغير مباشرة، وقد كونت لجنة تصنيف الديون وتكوين المخصصات للديون مخصصات للديون بقيمة 382,464,101 دينار، وتفصيلها في الجدول التالي:

البند	الديون	المخصص	نسبة المخصص للديون
سلف موظفين	55,056,643	3,073,492	6%
سلف مواطنين	22,443,460	10,210,942	45%
مرابحة موظفين	37,709,009	1,168,863	3%
مرابحة مواطنين	243,961,608	6,789,541	3%
قروض عقارية موظفين	447,748	31,415	7%
السحب على المكشوف	474,408,868	290,756,993	61%
قروض تجارية	92,617,608	38,337,760	41%
خطابات الضمان	42,814,255	12,844,276	30%
مدينون مختلفون	71,324,985	19,250,815	27%
الإجمالي	**1,040,784,184**	**382,464,101**	**37%**

ومن الجدول أعلاه والذي يوضح حجم المحفظة الائتمانية للمصرف والمخصصات اللازمة لها تبين الآتي:

- بلغت نسبة إجمالي مخصص الديون المشكوك فيها لإجمالي قيمة المحفظة الائتمانية ككل نسبة 37% وهي نسبة مرتفعة تشير إلى تعثر نسبة كبيرة من ديون المحفظة الائتمانية للمصرف.
- تصنيف المصرف لديونه لم يكن موضوعياً حيث تبين أن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والذي كونه المصرف هو اقل مما يجب أن يكون عليه ويتوجب على المصرف تعليته حتى يتوافق مع منشوري إدارة الرقابة على

مصـرف الصحارى

الجمعية العمومية

- التصديق على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنوات من 2015م إلى 2020م، بالرغم من مراجعتها من قبل مراجع خارجي واحد فقط بالمخالفة لقانون المصارف في مادته (83) والنظام الأساسي للمصرف المادة (42).
- مخالفة المادة (82) من قانون المصارف والمادة (42) من النظام الأساسي للمصرف والمتعلقة بالاشتراطات الوجب توفرها في المراجعين القانونيين عند مراجعة القوائم المالية للمصرف، وذلك من خلال حصول المراجع الخارجي (ب.ش) على تمويل مرابحة محلية بمبلغ 70 ألف دينار خلال سنة 2022م.
- عدم كفاية المخصصات المقابلة للديون الغير العاملة للمحفظة الائتمانية عن السنة المالية المنتهية في 2022/12/31م، وبمراجعة عينة تتكون من 14 فرع ووكالة وتبين عدم التزام اللجنة المشكلة لدراسة المخصصات لسنة 2020م بمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2007/2) بشأن أسس ومعايير تصنيف الديون والحدود الدنيا للمخصصات المطلوبة في مواجهتها، فالديون الرديئة والديون دون المستوى والمشكوك فيها قد اعتبرتها لجنة دراسة المخصصات على انها ديون عادية بالرغم من بقاء الدين دون حركة لمدة تتجاوز السنة، بحيث يصل الفرق بين دراسة لجنة المخصصات ودراسة لجنة الفحص إلى مبلغ يتجاوز 61 مليون دينار، والذي يزيد الأمر أكثر سوأ ويفاقم خسائر المصرف والتي يجب أن تظهرها القوائم المالية حسب مناشير (م.ل.م).

مجلس الإدارة واللجان الدائمة التابعة للمجلس

- لوحظ تعدد القرارات الصادرة عن رئيس مجلس الإدارة خلال سنة 2022م بخصوص إيفاد أعضاء مجلس الإدارة للخارج وذلك لحضور برامج تدريبية وندوات ومعارض ومؤتمرات خارجية، وعدم إفساح المجال لمشاركة مدراء الإدارات الفرعية في مثل هذه المناسبات، الأمر الذي يتعارض مع دليل الحوكمة المتمثل في دور مجلس الإدارة في الإشراف على أعمال الإدارة التنفيذية دون المشاركة في الإدارة اليومية للمصرف والقيام بالأعمال التنفيذية.
- عدم حضور المدير العام لأغلب اجتماعات لجنة المخاطر بحيث حضر اجتماع واحد فقط من أصل سبع اجتماعات للجنة خلال سنة 2022م، وعدم التزامه بالمادة (25ج) من دليل الحوكمة.
- لم يصدر عن مجلس الإدارة أي قرارات بخصوص وضع سياسة الالتزام بالمخصصات حسب المادة (20ب) من دليل الحوكمة كذلك لم يضع مجلس الإدارة سياسة لمكافحة الفساد والاحتيال والرشوة وسياسة الابلاغ عن العمليات المشبوهة.
- لم تتضمن لجنة الحوكمة من بين اعضائها عضو من لجنة المخاطر.
- لم يضع مجلس الإدارة لائحة تنفيذية لكل من لجنة المراجعة ولجنة المخاطر بحيث تحدد اهداف اللجنة، ومهامها ومسؤولياتها وكيفية تكوينها.

- اعتماد تعديل الهيكل التنظيمي للمصـرف بقرار مجلس الإدارة رقم (32-3) لسنة 2022م دون وجود وصف وتوصـيف للوظائف وذلك لتقسـيم العمل وتفادي التداخل في الاختصاصات الوظيفية بين المستويات الادارية المختلفة.

المخاطر التي يتعرض لها المصرف

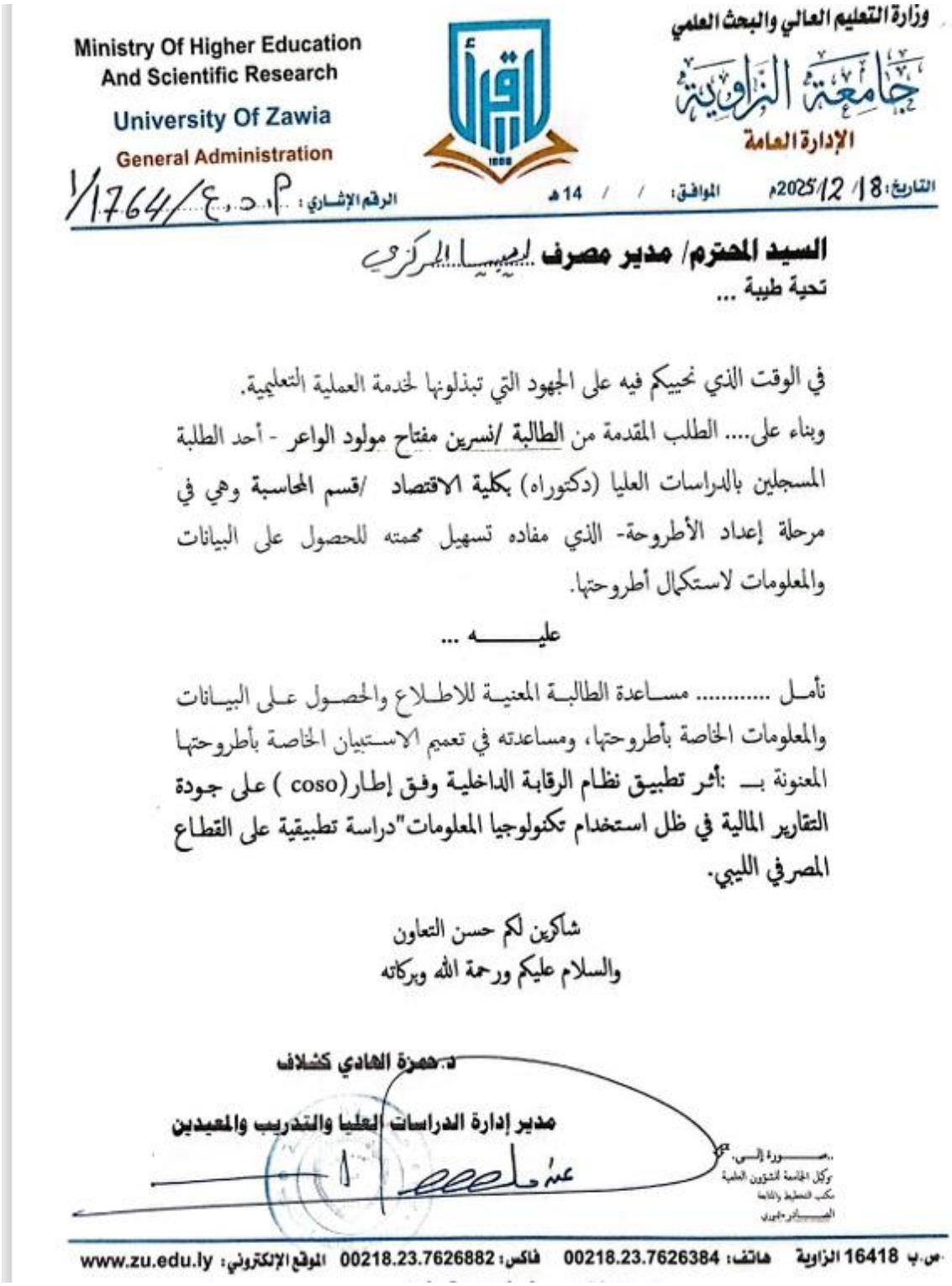
- الاستمرار في تعليق أرباحه السنوية مما قد يشكل مخاطر قانونية على المصـرف في المستقبل.
- عدم اكتمال إدخال البيانات الأساسـية للزبائن KYC إلى منظومة TEMENOS T24.
- عدم ربط منظومة المقاصة ECC مع المنظومة المصرفية TEMENOS T24.
- لم يتم حتى تـاريخـه تفعيـل منظومـة غسـل الأموال FCM في كـافـة الفروع والوكالات.
- لوحظ الارتفاع الواضح في حالات الاختلاس والتزوير بالمصـرف خلال سنتي 2021-2022م نحو 40 مليون دينار وأن ما تم اسـترجاعه منها يقدر 1,5 مليون دينار, وكانت من ضـمن الحالات: التلاعب بالحسـابات الوسـيطة – تنفيذ حوالات والمساس بحسابات بدون علم زبائن المصـرف – المساس بحسابات راكدة – تزوير صكوك – اختلاس من حسابات وسـيطة – وغيرها، وأغلب هذه القضايا كانت داخلية مما يبين بأن هناك ضعف في أنظمة الضبط الداخلي وعدم كفاية الإجراءات الداخلية بالمصـرف وتعتبر جلها مخاطر تشغيلية يجب على إدارة المصـرف إدارتها بشـكل سـليم، بالإضـافة إلى إحالة مرتكبيها إلى جهات الاختصاص.

إدارة المراجعة الداخلية

- لا يوجـد لـدى أغلـب المراجعين بـالفروع والإدارات مكاتـب وأجهزة مسـتقلـة بالإضافة بأن ليس لديهم القدرة على التعامل مع المنظومات المصرفية.
- لا يوجد بالمصـرف ضـوابط وإجراءات رادعة تسـاهم بشـكل فعال في الحد من التجاوزات المتكررة.
- عدم إخضـاع الحسـابات الراكدة وغير المتحركة بالفروع إلى رقابة الإدارة العامة مما أدى إلى التلاعب والمساس بالحسابات الراكدة بالفروع.
- ضـعف أنظمة الضـبط الداخلي على الحسـابات الوسـيطة ومتابعتها من قبل الإدارات الرقابية بالمصرف أدى إلى التلاعب بالحسابات الوسيطة بالفروع.
- تكرار تنفيذ القيود المحاسبية على حساب المقاصة اليدوية بين الفروع 14025 مما يظهر تضخم في حجم المعلقات.
- ضـعف تقارير مراجعي الفروع فلقد اعتمدت أغلبها على سـرد قيم البنود دون تحليلها وبحث أسـباب وجودها وعدم تسـويتها، بالإضـافة إلى التأخر في إحالة التقارير الربع سنوية إلى إدارة المراجعة بالإدارة العامة.

الملحق رقم (14)

مراسلة مدير مكتب الدراسات العليا بالجامعة إلى مدراء المصارف



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الزاوية
الإدارة العامة

Ministry Of Higher Education
And Scientific Research
University Of Zawia
General Administration

التاريخ: 18/12/2025م الموافق: / / 14هـ الرقم الإشاري: 1/1764/ع.د.ب

السيد المحترم/ مدير مصرف ليبيا المركزي

تحية طيبة ...

في الوقت الذي نحييكم فيه على الجهود التي تبذلونها لخدمة العملية التعليمية.

وبناء على.... الطلب المقدمة من **الطالبة /نسرين** مفتاح مولود الواعر - أحد الطلبة المسجلين بالدراسات العليا (دكتوراه) **بكلية الاقتصاد /قسم المحاسبة** وهي في مرحلة إعداد الأطروحة- الذي مفاده تسهيل مهمته للحصول على البيانات والمعلومات لاستكمال أطروحتها.

عليـــــــه ...

نأمل ..... مساعدة الطالبة المعنية للاطلاع والحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بأطروحتها، ومساعدته في تعميم الاستبيان الخاصة بأطروحتها المعنونة بـــ :**أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية وفق إطار(coso) على جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات"دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي الليبي.**

شاكرين لكم حسن التعاون
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د.حمزة الهادي كشلاف
مدير إدارة الدراسات العليا والتدريب والمعيدين

صورة إلى:
- وكيل الجامعة للشؤون العلمية
- مكتب التنظيم والإدارة
- الملف

ص.ب 16418 الزاوية هاتف: 00218.23.7626384 فاكس: 00218.23.7626882 الموقع الإلكتروني: www.zu.edu.ly

الملحق رقم (15)

نموذج المراجعة اللغوية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

جامعة الزاوية
UNIVERSITY OF ZAWIA

نموذج: المراجعة اللغوية. نموذج رقم (22)

أفيدكم أنا الأستاذ حامدة الطيب عربية ..... التخصص لغة عربية ..... والتابع

لجامعة الزاوية ..... قد اطلعت على الرسالة العلمية وعنوانها: أثر تطبيق نظم الرقابة

الداخلية وفق إطار COSO على جودة التقارير المالية في ظل

استخدام تكنولوجيا المعلومات - دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي ..... التابعة

لجامعة الزاوية ، كلية الآداب ..... قسم اللغة العربية ..... شعبة ..... وقمت

بمراجعتها لغوياً، وأنَّها صارت جاهزة للمناقشة من هذه الناحية.

الاسم حامدة الطيب عربية

رقم الهاتف 0916091929

التاريخ 2026/5/15

التوقيع

جامعة الزاوية

الدراسات العليا والتدريب

المصادقة على صحة وتوقيع المراجع اللغوي من القسم المختص إن وجد .

الأستاذ المشرف عبد الحميد الطيب عمار

التوقيع .....

التاريخ 2026/6/15

ملاحظة : سيتم إعلام لجنة المناقشة بأسم المدقق اللغوي قبل بدء المناقشة .

State of Libya
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Zawia
Department of Graduate Studies and Training
Faculty of Economics- Zawia
Department of Accounting

Study Entitled:

The Impact of Implementing the Internal Control System Based On the (COSO) Framework on the Quality of Financial Reporting in Light of Information Technology Usage: An Applied Study on the Libyan Banking Sector

Prepared by:
Nisreen Miftah Moloud Al-waer
Master of Accounting, Faculty of Commerce, Mansoura University,2016
Registration No: (6213028034)
Supervised by:

Prof. Dr. Abdulmajeed Al-Tayeb Shaaban
Professor of Accounting, Depatment of Accounting and Dean the Faculty

This dissertation Was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy (Ph.D.) in Accounting

Date of Submission: 25/July/ 2026
Corresponding to: 11 /Safar/1448 H